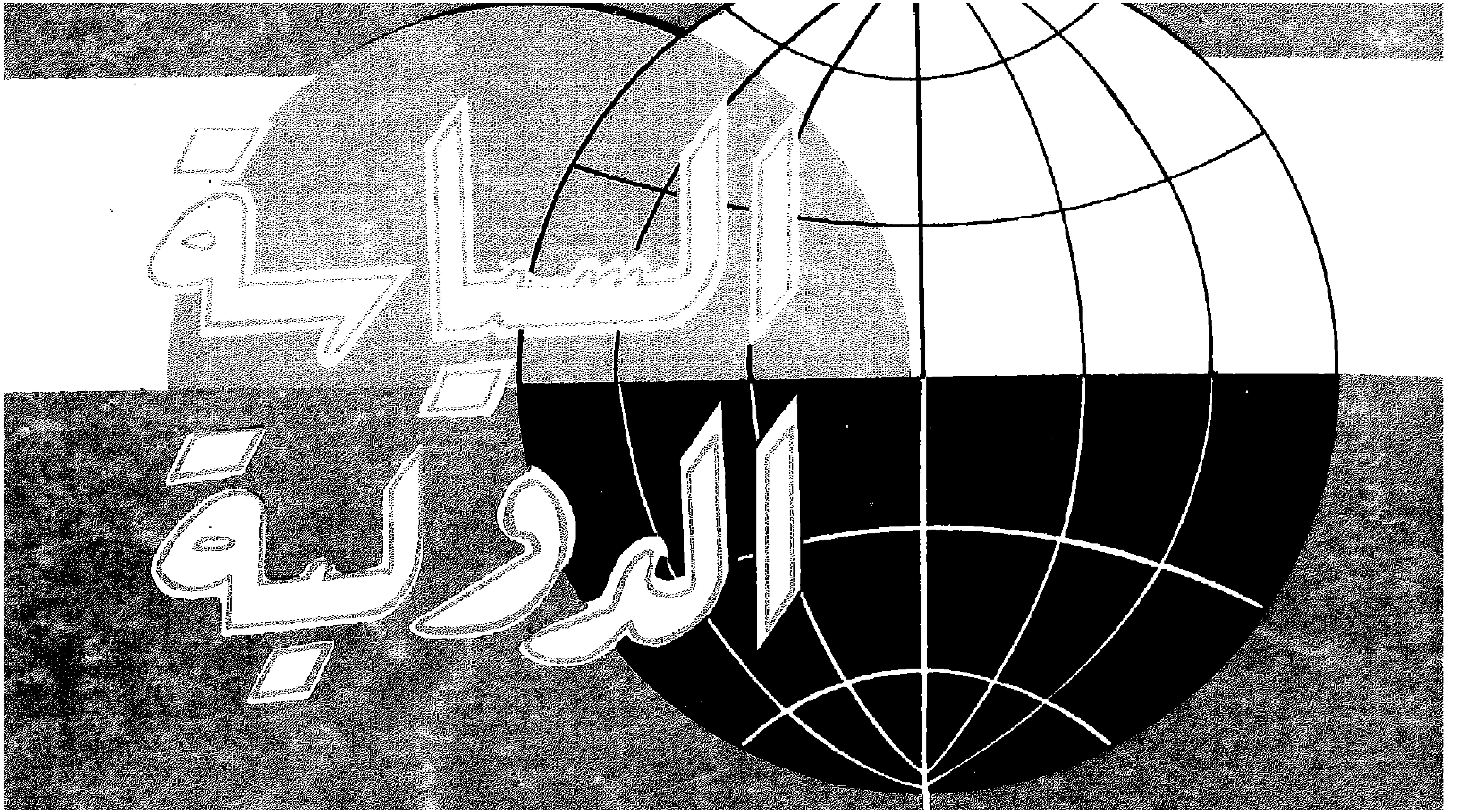


١٠٦

اكتوبر ١٩٩١

الأهرام



العدد (١٠٦)
أكتوبر ١٩٩١

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

سعر بيع النسخة :
داخل مصر ١٥٠ قرشا

لبنان ١٧٠٠ ليرة ، الأردن ١,٥٠٠ دينار ، الكويت ١,٥٠٠ دينار ، السعودية ١٥ ريال ، تونس ٢,٥٠٠ دينار ، المغرب ٤٠ درهم ، البحرين ١,٥٠٠ دينار ، قطر ١٥ ريال ، الامارات العربية ١٥ درهم ، سلطنة عمان ١,٥٠٠ ريال ، غزة / الضفة / القدس ٦ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠ ريال ، سوريا ٥٠ ليرة

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى
مدير التحرير :
السيد يسين
نائب مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى
سكرتيرا التحرير :
نبية الأصفهانى
سوسن حسين

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٦ جنيهات . اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا . باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة
ت : ٧٥٥٥١١ - ٧٤٥٦٩٩

الافتتاحية

أزمة الديمقراطية وديمقراطية الأزمة

في الوقت الذى نلاحظ فيه ثمة خلاف في الرأى بين المشتغلين بالقضايا الدولية حول تحديد ابعاد ازمة الديموقراطية ، نجد ان نقطة الالتقاء الوحيدة بينهم هى مجرد انحصار بؤرة اهتماماتهم فى إدارة ازمة الديمقراطية بمزيد من التمحيص والتعمق فى التحليل . ولاشك ان جذوة هذا الاهتمام بين المعنيين بأزمة الديموقراطية قد زادت اتقادا من جراء متابعة محاولة الانقلاب التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى يومى ١٨ ، ١٩ اغسطس من جانب اليمينيين المتشددين ضد ميخائيل جورباتشوف ومبادئه . والتى تم احباطها عند نهاية يوم الأربعاء ٢١ اغسطس .

لقد جددت محاولة الانقلاب هذه ـ والتى اطلق عليها البعض فى تصوير جسامة تداعياتها وخطورة آثارها وصف « تشير نوبل السياسية » ـ المبحث القديم حول أزمة الديموقراطية ، وفتحت ملف هذه الأزمة على نحو ربما اكثر جدية ، لاسيما وان الانقلاب الفاشل فى الاتحاد السوفيتى جاء فى أعقاب عدد من التجمعات واللقاءات ـ الدولية منها والاقليمية ـ التى كان موضوع « الديموقراطية » مطروحا خلالها بشكل محورى واضح . ولست فى حاجة للتنويه بأن نصيب التطورات الخاصة بالأوضاع فى الاتحاد السوفيتى ، والصراع الدائر هناك حول تحديد المسارات السياسية والعقائدية والاقتصادية بل والعرقية فيه ، قد حظيت بتغطية اعلامية مكثفة ، وسلط المحللون والمهتمون بالشئون السوفيتية فى العالم اضواء اهتماماتهم حول عقد المقارنات بين ما كان يرمى اليه قادة الانقلاب من رموز الحرس القديم فى الاتحاد السوفيتى من ناحية ، وبين تعاريف الديموقراطية التى ينادى بها جورباتشوف ويلتسين ، من ناحية أخرى .

وحتى اسوق مثالين محددين حول مدى ما حظيت به قضية الديموقراطية من اهتمام المحافل الدولية مؤخرا ، أشير الى ان عنصر الديموقراطية كان هو القاسم المشترك فى المؤتمر الذى عقد فى هرارى فى الفترة من ٦ ـ ٩ أغسطس والذى شارك فيه ممثلو العديد من الأحزاب الأفريقية فى اطار رابطة الأحزاب الديموقراطية والاشتراكية فى افريقيا . والمثال الثانى كان الاجتماع الاستثنائى الذى دعت له حركة الاشتراكية الدولية فى برلين فى منتصف سبتمبر الماضى .

إن حصيلة ما يستنبطه المتابع لتلك المناقشات يتمثل فى انطباع بأن هناك سجالا دائرا بين الذين يؤمنون بالديموقراطية ، ويدافعون عنها ، ويحرصون على تعميم تطبيقاتها ، وبين الذين يرون ان

« ليس ثمة تعريف جامع مانع للديمقراطية بحيث يشتمل على ما تتضمنه هذه الكلمة عبر التاريخ . فعلى حين انها بالنسبة للبعض تعنى شكلا من اشكال الحكم فهى بالنسبة للآخرين نمط للحياة الاجتماعية » .

....

« تتأسس حالة الديمقراطية على افتراض ان فى غيابها يصبح الناس مجرد ادوات للآخرين » .

....

« تقوم النظرية الديمقراطية الحديثة على فكرة ان الأسلوب الوحيد للاستجابة للتجارب المحتومة للمجتمعات الحديثة تتمثل فى ان تعطى هذه التجارب الفرصة الكاملة للتعبير وهو ما لا يتأتى الا بالمشاركة فى تحمل اعباء السلطة » .

هارولد لاسكى

دائرة معارف العلوم الاجتماعية

الأولوية يجب ان تعطى لتوفير الأستقرار والأمن الداخلى حتى لو كان ذلك على حساب التطبيقات الديموقراطية .

وفى ضوء تداخل هذه العوامل جمعاء ، أتصور انه مما قد يساعد على تفهم ابعاد هذا السجال الايديولوجى الدائر ، محاولة الأجابة على بعض التساؤلات ، أختار منها الأسئلة الثلاثة التالية :

أولا : لماذا أهتمت الدول الكبرى ، والمنظمات الدولية بقضية الديمقراطية على حين فجأة ؟ ولم تجاهلت هذه الدول والمنظمات قضية تطبيق الديمقراطية على مدى العقود الأربعة الماضية ؟ .
ثانيا : هل ينحصر التعريف الدقيق لمفهوم الديمقراطية فى كونها الاطار الذى يحتوى بالضرورة تعددية حزبية ؟ . ام انه من الجائز أن تتوفر الديمقراطية حتى فى ظل نظام الحزب الواحد ؟
ثالثا : ماهى حدود الديمقراطية وضوابطها ؟ وما هى الضمانات التى يجب ان تشتمل عليها بحيث لا تتحول الى فوضى وديماجوجية ؟ .

واعود الى طرح السؤال الأول وهو : لماذا الاهتمام المفاجىء بالديمقراطية ؟ .

مما يثير الانتباه ان الدول الكبرى لم تمنح الأهتمام بقضية الديمقراطية عندما قامت الأمم المتحدة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، كما لم تحفل بتلك القضية عندما أستقلت دول العالم الثالث مثلا فى منتصف الخمسينات . كما يحضرنى ان اطرح تساؤلا موازيا ومقاربا ، وهو لماذا سمحت الدول الكبرى بقيام نظم عسكرية وشمولية فى امريكا اللاتينية اى على مرمى حجر من فنائها الخلفى ، وهو الأمر الذى نجد له أمثلة فى كل من آسيا وافريقيا عندما قدمت الدول الكبرى للأنظمة الشمولية فى هذه القارات المساعدات العسكرية ولم تضن عليها بالمعونات المالية ؟ .

كذلك يعن لنا ان نتساءل لماذا يشترط صندوق النقد الدولى الآن عدم تقديم مساعدات او منح او قروض للدول النامية ما لم تأخذ هذه الدول بأسباب التطبيقات الديمقراطية وبالاقتصاد الحر المرتبط بهذا النظام ؟ . ولعلنا نذكر ان مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع كانت قد اعلنت فى قمة هيوستن عام ١٩٩٠ ، ثم فى قمة لندن فى يوليو الماضى ان المساعدات سوف تقدم للدول وفقا لمدى تطبيق تلك الدول للاساليب الديموقراطية فى مجتمعاتها .

ماذا طرأ على المجتمع الدولى ليكتشف على حين فجأة ان الديمقراطية مناخ لا غنى عنه كى تستقر

الأوضاع الاقتصادية ويسود السلام ربوع العالم ؟

سوف أحاول ان اسوق اجابات على هذه التساؤلات من خلال استقراء بعض التفسيرات واخضاعها للجدل والنقاش :

فثمة تفسير مرتبط بانتهاء الحرب الباردة وبانتصار المعسكر الذى يتحزب للديمقراطية الغربية ويجد فيها الصيغة المثلى وبالتالى يقبلها فى حين يرفضون صيغة الديمقراطية الشعبية ، لقد شجع هذا الانتصار من جانب انصار المعسكر الموالى للديمقراطية الغربية على دعاة الأخذ بالديمقراطية الشعبية الديمقراطيات الغربية الكبرى ان تفرض النظام الديمقراطى الغربى القائم على التعددية الحزبية على العالم بأسره سواء بالنسبة للدول النامية او الفقيرة او وسط وشرق اوروبا .

اما التفسير الثانى فهو يتعلق الى حد كبير باخفاق خطط التنمية الاقتصادية فى اغلب دول العالم الثالث سواء اخذت بالنظام الرأسمالى او تلك التى اتبعت النهج الأشتراكى . فعلى الرغم من تدفق المنح والقروض وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية والتى وصلت الى بلايين من الدولارات لم تحرز دول العالم الثالث اى تقدم يذكر ، هذا اذا لم يكن بعضها قد غدا اكثر تخلفا مما كان عليه يوم الاستقلال ويعزو العديد من الخبراء هذه الظاهرة الى افتقار هذه الدول الى حكومات ديمقراطية حقيقية . او فى قول آخر فانه من الصعوبة بمكان دفع عجلة التقدم الاقتصادى فى دولة ما دون مشاركة شعبية حقيقية بكافة معانيها . واذا ارادت الدولة النامية كسر حلقة الفقر المفرغة التى تدور داخلها فعليها بادىء ذى بدء الأخذ بالأسلوب الديمقراطى فى الحكم وهو الأسلوب المرتبط ارتباطا وثيقا بنظام الاقتصاد الحر وذلك للتداخل العضوى بين الليبرالية السياسية من جانب وآليات السوق من جانب آخر .

الا اننا نود ان نسوق تحفظين على هذا الرأى :

الأول : أن هناك بعض الدول النامية التى خضعت لفترات طويلة لحكم نظم شمولية او غير ديمقراطية قد حققت معدلات ايجابية فيما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية . واسوق فى هذا الصدد نماذج مثل شيلى فى ظل نظام حكم الجنرال بينوشيه او كوريا الجنوبية فى آسيا . وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

أما التحفظ الثانى ، فهو من الصعوبة بمكان الاقتناع بأن المنظمات الدولية المانحة او الدول الكبرى المؤمنة بقيم الديمقراطية ومبادئها لم تكن مدركة لتلازم عملية التنمية الاقتصادية مع توافر حد ادنى من اسس الحكم الديمقراطى واحترام حقوق الانسان .

اما التفسير الثالث ، فيرتبط بسرعة ايقاع تحول دول اوروبا الوسطى والشرقية من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية . اذا حفز هذا التغير السريع والمتلاحق الدول الكبرى ان تطالب الدول اللاتينية والافريقية القيام بتغييرات مماثلة ، وبنفس الوتيرة على غرار ما قامت به دول وسط وشرق اوروبا .

« يجب العمل على ان يسود الأمن ربوع العالم لمجرد ان تتاح للديمقراطية الفرصة لكى تطبق فى كل مكان »

وودرو ويلسون
فى خطاب امام الكونجرس
يوم ٢ ابريل ١٩١٧

ونود ان نوضح ان هذه التفسيرات الثلاثة لاتعدو ان تكون اجتهادا ذهنيا محضا ازاء تعاظم اتجاه الدول الكبرى الى اشتراط الأخذ بالنهج الديمقراطى فى الحكم بما يحمله ذلك فى طياته من معانى التعددية الحزبية وتوفير مناخ الحريات فضلا عن احترام حقوق الانسان والدفاع عنها ، وذلك كشرط اساسى او أمر حتمى يسمح تحقيقه بالاندماج فى النظام الدولى الجديد .

الديمقراطية بين التعددية الحزبية ونظام الحزب الواحد :

أثارت حركة الاستقلال الواسعة التى بدأت فى منتصف الخمسينات جدلا ايديولوجيا متعلقا بالمفاضلة بين نظام الحزب الواحد من جانب ونظام التعددية الحزبية من جانب آخر ، وقد انصب معظم هذا الجدل على الدول الافريقية التى آثرت الأخذ بنظام الحزب الواحد . وقد اشتد اوار هذا الجدل بالنسبة لمصر فى فترة السبعينات التى شهدت التحول من نظام الحزب الواحد المتمثل وقتذاك فى الاتحاد الاشتراكى العربى مرورا بنظام المنابر المتعددة داخل نطاق الحزب الواحد وانتهاء بالأخذ بنظام التعددية الحزبية .

ويرى دعاة الحزب الواحد ان الديمقراطية يمكن ارساء دعائمها عن طريق تحقيق المشاركة الشعبية البناءة وباقامة تحالف قوى الشعب العاملة وبتوفير مناخ حرية الرأى والتعبير . ويذهب انصار هذا الاتجاه ايضا أن الديمقراطية الحقيقية تتوقف على المضمون الذى ترتئيه والمحتوى الذى تسعى الى تحقيقه . كما ان التعددية الحزبية لاتعنى بالضرورة توافر المناخ الديمقراطى ويدعمون هذا المنطلق بالاستناد الى الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية حيث تعددت الأحزاب فى شرق اوروبا ، الا أن تأثيرها قد انضوى تحت هيمنة الحزب الشوعى .

بيد انه من الأهمية بمكان التأكيد على انتفاء اهمية المفاضلة بين هذين النظامين بالنسبة لافريقيا ، حيث يعتبر النظام القبلى هو العمود الفقرى لنظم الحكم فى إغلب دول القارة . او بقول آخر تعد قيمة الولاء للقبيلة اعمق بكثير من الولاء للوطن وهنا تبرز أهمية الحزب الواحد الذى يستطيع أن يجمع فى بوتقة واحدة ممثلين لكافة القبائل كبداية لمحاولة إعلاء قيمة الولاء للحزب بشكل أعمق من الولاء للقبيلة . اما اذا اطلق العنان لتكوين احزاب متعددة فى افريقيا فسرعان ما ستتشكل هذه الأحزاب على اساس قبلى من شكل أيزيد من تعميق الخلافات القبلية وتأجج المشاعر الشوفينية بدعوى توافر نظام ديمقراطى حر ذى وجهة ليبرالية لامعة . ويحضرنى فى ذهنى النهايات الاليمة التى افضى اليها انتهاج نظام التعددية فى افريقيا : الحرب الأهلية التى اندلعت فى الكونجو عقب استقلالها ، الحرب الاهلية التى نشبت فى نيجيريا فى الستينات والاوضاع المريرة الراهنة فى ليبيريا واخرها المواجهات العسكرية الدامية التى تفجرت عقب انهيار حكم سياد برى فى الصومال وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

وليس من شك أن الصراعات القبلية المريرة التى اذكاها الأخذ بنظام التعدد الحزبى فى افريقيا

تكاد تتماثل مع الصراع المتأجج فيما بين القوميات الذى تشهده يوغوسلافيا اليوم والذى يهدد بتقويض الدولة بأسرها .

صفوة القول ان الشكل الذى تدور داخله الممارسة الديمقراطية ليس هدفا فى حد ذاته بل ان المحك الحقيقى للديمقراطية يكمن فى قدرة المؤسسات الفاعلة على الحركة والتأثير وضمان الحريات والسماح بحرية الفكر والرأى والكلمة وضمان استقلال القضاء وحماية المجالس النيابية وتهيئة المناخ لتكوين جماعات الضغط والهيئات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان الى غيرها من المظاهر التى تعبر بكل صدق عن نبض المواطن وتعمق قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم .

حدود الديمقراطية :

تتمتع الانظمة الديمقراطية بسمات واضحة المعالم وبحدود راسخة لايجدر تجاوزها والا تحولت الديمقراطية الى فوضى عارمة وديماجوجية جوفاء وليس من شك ان التجاوزات التى يمكن ان تهدد الانظمة الديمقراطية بالانهيار كثيرة ومتعددة . الا اننا نود فى هذه العجالة ان نسلط مزيدا من الضوء على الخطر الذى يمكن ان يمثله حق تقرير المصير بالنسبة للديمقراطية . ولعل الاقتران السلبى بينهما يثير لأول وهلة شيئا من الدهشة ذلك لأن حق تقرير المصير يعد احدى السمات الرئيسية للديمقراطية : فكيف يتسنى اذن ان يتحول هذا الحق الطبيعى الى معول هدم لها ؟ وهنا اود أن اسوق عددا من الأمثلة بغية كشف الغموض عن مثل هذا التناقض . فلو تخيلنا جدلا ان حق تقرير المصير قد منح بالفعل للقومية الكرواتية او السلوفينية فى يوغوسلافيا او الكردية فى العراق والسلوفاك فى تشيكوسلوفاكيا فمن البديهى ان يترتب على الممارسة الكاملة لهذا الحق بدء تقويض دعائم الدولة اليوغوسلافية او العراقية او التشيكوسلوفاكية . وهل يمكن تخيل نظام ديمقراطى فى ظل هذه الانظمة الأخذة فى التفكك والانهيار ؟ يمكننا اذن أن نوجز هذه الاشكالية برمتها فى الأجابة على السؤال التالى : متى يتحقق ممارسة حق تقرير المصير دعما للديمقراطية وترسيخا لمبادئها ومتى تتحول الى جرثومة تفت فى عضدها او تقوض من دعائمها ؟

وقد اولى ميثاق اديس ابابا وقرارات منظمة الوحدة الافريقية اهتماما متزايدا الى هذه القضية . اذا يطالب الميثاق وقرارات المنظمة بحق تقرير مضير الشعوب الخاضعة لنير الاستعمار ، حينئذ تكون ممارستها لهذا الحق امرا مباحا ومشروعا وتضطلع الدول اعضاء المنظمة بمسئولية دعم هذه الشعوب التى تناضل من اجل الاستقلال والحرية . أما بالنسبة لمطالبة القوميات القائمة داخل دولة مستقلة عضو فى المنظمة بحق تقرير مصيرها فان الموقف يتحول الى نقيضه . اذ تدين المنظمة الدعاوى الانفصالية وتنادى بتضامن الدول الافريقية من اجل وقف ممارسة هذا الحق . وكان هذا هو موقف المنظمة من الحركات الانفصالية فى كاتنجا (الكونجو) او بيافرا (نيجيريا) . وفى نفس السياق اصدرت قمة ابوجا قرارا ينادى بالوحدة الصومالية ويندد باستقلال شمال الصومال واقامة دولة صوماليلاند .

« ان الديمقراطية الكاملة هى الشيء الوحيد الذى لا مجال للشعور بالخزى به فى العالم كله »

ادموند بيرك

بيد ان التيار الجديد الذى سبق تناوله فى هذا المقام يبدو انه ينزع الى التعاطف مع يقظة القوميات سواء فى البلقان مثلما تعكسه الأزمة اليوغوسلافية او فى افريقيا وهو اتجاه مؤداه نشر الانقسام والتشرذم فى كثير من مناطق العالم . هذا فى الوقت الذى تتجه فيه الديمقراطيات الغربية الى الوحدة والاندماج (السوق الاوروبية الواحدة عام ١٩٩٢ ـ اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) . فهل نخلص من ذلك الى ان تطبيق الديمقراطية فى العالم الأول يكرس مبادىء الوحدة والتكامل والاندماج بينما نجد ان هذا التطبيق فى العالم الثانى والثالث ينزع الى التفتيت والبلقنة .

قبل ان اختتم كلمتى الإفتتاحية اود ان اطرح على بساط البحث مظهرا من مظاهر الديمقراطية قلما يتطرق اليه الجدل او النقاش . هذه السمة الغائبة هى الديمقراطية فى العلاقات الدولية . فمفهوم الديمقراطية يجب الا يكون قاصرا على داخل الدولة فحسب اذ آن الوقت ان يعم الساحة الدولية بأسرها ، واذا كنا قد سلمنا بأن المشاركة الشعبية والتنمية الاقتصادية صنوان متكاملان فان التنمية على الصعيد العالمى فى مسيس الحاجة الى الديمقراطية الدولية . واذا كنا ابينا استمرار النظم الشمولية فى الحكم داخل الدولة الواحدة فانه من البديهى ان نربا ان يسود نظام شمولى النظام العالمى الجديد او ان تنفرد . دولة واحدة او حفنة من الدول بالاستئثار والتحكم فى اصدار القرارات الخاصة بتنظيم الشئون الدولية بل انه من الحرى ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين ان ندعو الى مشاركة كافة الدول فى تسيير النظام الدولى الجديد ولعل الأمم المتحدة هى المنبر الأمثل للسماح للدول كافة فى التعبير عن آرائها .

وختاما اود ان اذكر بأن التوصل الى اقامة نظام ديمقراطى ليس صكا ابديا وليس صفقة دائمة عقدت مع الزمن . فالانقلاب الفاشل الاخير فى الاتحاد السوفيتى والذى تابعته شعوب العالم التواقة الى الحفاظ على المثل الديمقراطية قد تعلمت ضرورة حماية الديمقراطيات الوليدة من النكسات والصدمات . بيد ان هذه الحقيقة يجب الا تتخذ ذريعة لتدخل الدول الكبرى او المنظمات الدولية للنفاذ الى الشئون الداخلية للدول تحت ستار زائف من الحرص على حماية الديمقراطية او صيانتها فذلك المسلك بعينه يعد تشويها او تجاوزا فجا للممارسة الديمقراطية الاصيلة .

لقد طرحت عليكم محصلة الأفكار والآراء التى دارت حولها المناقشات والتعليقات فى عدد من المؤتمرات التى شاركت فيها والاتصالات الثنائية التى اجريتها على أعلى مستوى مع نخبة من كبار المسئولين فى عدد من الدول الأفريقية والآسيوية فى الفترة الأخيرة .

د . بطرس بطرس غالى

دراسة

مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج

د . ثناء فؤاد عبد الله
دكتوراه فى العلوم السياسية
جامعة القاهرة

هل يمكن أن تتأخر الوحدة السياسية بين دول المجموعة الأوروبية بسبب أحداث أزمة الخليج ؟ ان هذا السؤال أصبح يتردد الان بين المحللين السياسيين .. رغم الشوط الطويل الذى قطعته أوروبا نحو الوحدة التى من المقرر أن تكتمل عام ١٩٩٢ بازالة الحدود بين الدول الأوروبية الاثنتى عشرة أعضاء المجموعة الأوروبية لكى تتحقق وحدتها السياسية الكاملة .لكن أزمة الخليج بمراحلها المختلفة كان لها تأثير عميق ومزدوج على الكثير من المفاهيم المستقرة بشأن الوحدة الأوروبية . فهى قد بددت التفاؤل فى السلام القادم بعد زوال مبررات الصراع الأيديولوجى والعسكرى بين الشرق والغرب ، وكشفت أن الأمن الأوروبى مهدد بأزمات وصراعات اقليمية تحدث على بعد آلاف الأميال من القارة ولا تملك السيطرة على تداعياتها فى حين أنها تشكل خطرا على مصالحها . وقد أزاحت الأزمة فى الوقت نفسه الستار عن ثغرات واسعة وقصور فادح فى انتهاج المجموعة موقفا سياسيا موحدا ، سواء تعلق ذلك باتخاذ قرار خوض الحرب ، أو المشاركة فى الجهد العسكرى أو فى تحديد الأهداف السياسية والعسكرية للحرب ، أو فى التقدم بمبادرات مستقلة تتناسب مع الدور الأوروبى المتنامى . والأخطر من ذلك هو أن الحرب أظهرت استمرار الاحتياج الأوروبى للقوة العسكرية الأمريكية رغم زوال الخطر الشيوعى . وقد دفعت هذه التأثيرات العميقة لأزمة الخليج على قطار الوحدة الاوروبية ـ الوزير البريطانى ديفيد أوين للقول بأن « الفيدرالية الأوروبية قد ماتت فوق رمال الكويت »[1] ، وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة أثبات مدى صحة هذه المقولة .. وذلك بمعالجة الجوانب التالية :

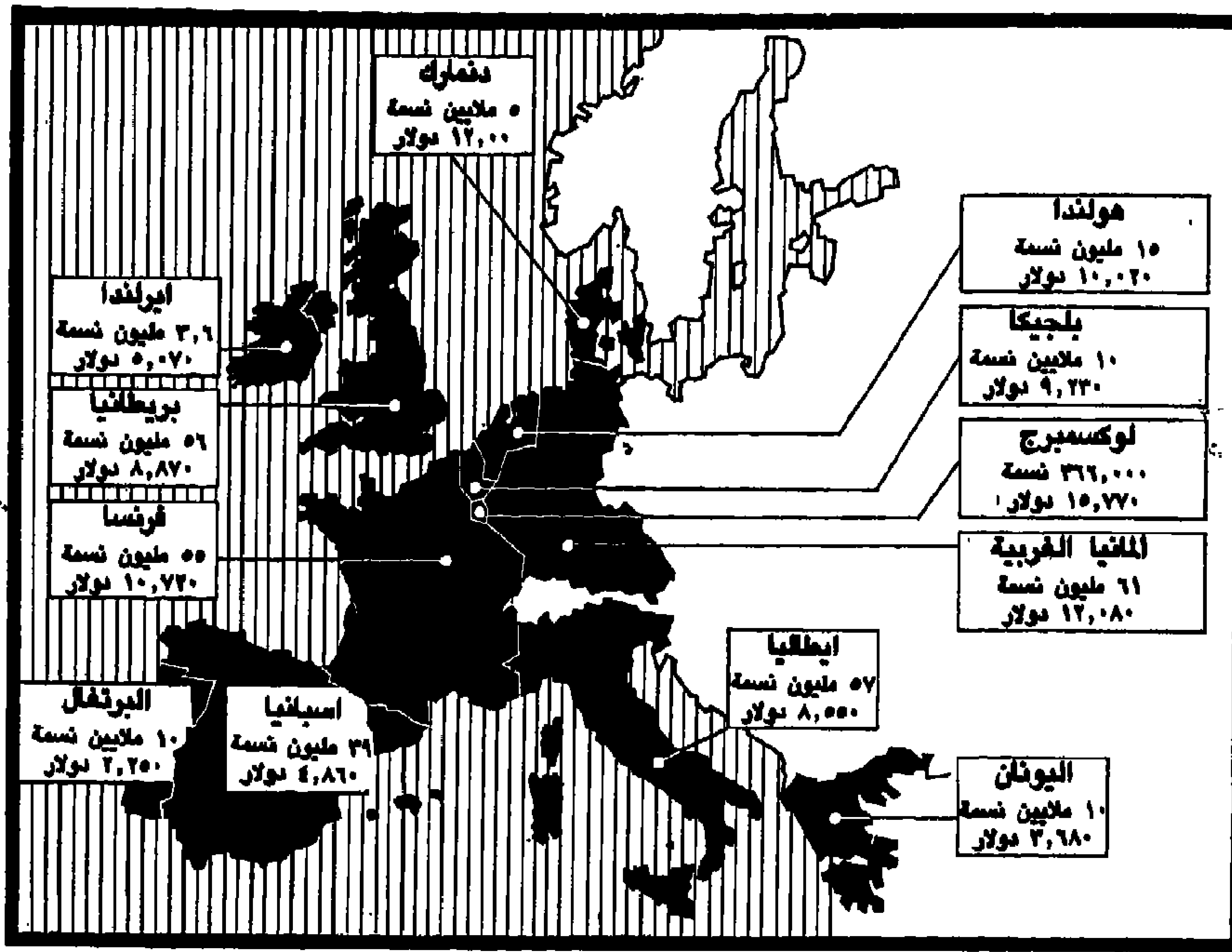
أولا : نظرة عامة على الموقف الأوروبى .

ثانيا : المناخ الدولى الذى وقعت فيه أزمة الخليج والذى تحدد فى اطاره الموقف الأوروبى .

ثالثا : مواقف الدول الأوروبية ابان مراحل أزمة الخليج

رابعا : مؤشرات الاجماع فى الموقف الأوروبى الموحد .

(1) The Independent, No. 1347, February 8, 1991.



خامسا : العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية فى ضوء نتائج أزمة الخليج .

سادسا : مستقبل الوحدة الأوروبية .

اولا : نظرة عامة على الموقف الاوروبى :

أكدت الدوائر السياسية أن أزمة الخليج كانت بمثابة أول احتكاك حقيقى لأوروبا بقضايا العالم ، وفى البداية كان واضحا أن أوروبا لم تتحمس للحرب وحاولت بكل جهدها تجنب مجاراة الموقف الامريكى(٢) ، فقد رفض البرلمان الأوروبى ـ القيام بعمل عسكرى ضد العراق طالما أن هناك فرصة متاحة أمام العقوبات الاقتصادية وذلك بأغلبية ١٥٢ صوتا ضد ٩٦ صوتا وامتناع ٦٣ عن التصويت ، وبدت فرنسا بالذات وكأنها راغبة فى انقاذ العراق من مصير الحرب بكل وسيلة ممكنة حتى انها طرحتمبادرة دبلوماسية فى الساعات الأخيرة من نهاية مهلة مجلس الأمن فى الخامس عشر من يناير ، وهى المبادرة التى اثارت دهشة الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين ، كما أن هذه المبادرة بالذات قد أثارت مرارة شديدة فى بريطانيا لان الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران لم يذكر حرفا عن هذه المبادرة خلال لقاء القمة الذى عقده مع جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا فى باريس يوم ١٤ يناير ١٩٩١ . ومن ذلك رأى المحللون أن أزمة الخليج ـ فى بعض مراحلها ـ قد أحدثت شرخا فى العلاقات بين بعض الدول الأوروبية بسبب اختلاف مواقفها .(٣) .

صحيح أنه كان هناك الاجماع الأوروبى على ادانة الغزو العراقى للكويت ، وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن التى اجازت استخدام الوسائل العسكرية لتحرير الكويت .. لكن الاختلاف كان فى حجم الدور الذى قررت أن تقوم به كل دولة بعد ذلك فبعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا ارسلت جيوشها للخليج الى جانب القوات الأمريكية (وقامت القوات البريطانية والفرنسية بالذات بدور هام بعد نشوب حرب الخليج ، أما المانيا فقد انصرفت تماما عن تشجيع أو المساهمة بأى شكل فى جهود التعبئة العسكرية الأمريكية والدولية فى الخليج ـ ...

(٢) صحيفة الحياة الصادرة فى لندن بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٩١ .

(3) Margaret Garrard Warner, Jim Baker's Biggest Test, Newsweek, January 14, 1991

وبدت المانيا وكأنها مشغولة عما يجرى فى الخليج باعادة بناء المانيا الشرقية(٤) .. وبعد اسبوع من قيام الحرب فى ١٧ نياير اضطر وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد للذهاب الى بون لحث المسئولين فيها على ضرورة أن تشارك المانيا بقواتها فى المعركة أسوة ببريطانيا وفرنسا وايطاليا . لكن المظاهرات المعادية للحرب فى المانيا جعلت المستشار الالمانى هيلموت كول يعد شعبه بعدم ارسال قوات الى الخليج(٥) ، ثم اضطر كول الى زيادة ما تتحمله المانيا فى نفقات الحرب الى خمسة مليارات ونصف المليار دولار . وتعبيرا عن ذلك نجد أن الدوائر السياسية فى بريطانيا أتهمت مواقف الدول الأوروبية ازاء أزمة الخليج بالضعف ، وقال ألن كلارك وزير الدفاع البريطانى فى حديث لهيئة الاذاعة البريطانية « أن المساهمة المالية والعسكرية لبعض الدول الأوروبية لم تكن بالمستوى المطلوب ، وفى الوقت الذى قامت فيه بريطانيا/والولايات المتحدة/ وايطاليا وفرنسا بواجبات أساسية فى الحرب ضد العراق من أجل حماية وتنفيذ القانون الدولى ، نجد ان هذه الدول تهربت من مسئولياتها » وقال ألن : « اننا نتحدث بلا انقطاع عن الوحدة الأوروبية ، والاتجاه الى سياسة خارجية مشتركة وسياسة عسكرية ومالية مشتركة .. ولكن عند أول اختبار لاحدى هذه القضايا .. فقد اختفت معظم الدول الاوروبية . »(٦) كذلك من جوانب الاختلاف فى الموقف الأوروبى أن القوات الفرنسية اشترطت فى البداية الا تشترك قواتها فى مهاجمة العراق .. وبعد نشوب الحرب تخلت فرنسا عن تحفظها وأعلنت انها ستهاجم أهدافا فى قلب العراق وليس فى الكويت فقط ، من ناحية أخرى قصرت المانيا وبلجيكا اشتراكهما فى الحرب على ارسال طائرات الى تركيا مشترطين الا تقاتل الا اذا تعرضت تركيا للهجوم ، أما مواقف اسبانيا والبرتغال فقد اتسمت بنوع من التردد مما أعطى الانطباع بأن التحالف الدولى ضد العراق مكون فى الأساس من القوات البريطانية الى جانب القوات الأمريكية ـ والقوات الفرنسية والعربية .(٧)

والحقيقة أنه مهما يكن من أمر مواقف الدول الأوروبية ـ وحجم مساهمة كل منها فى حرب الخليج ، وبصرف النظر عن درجة قرب أو بعد مواقف الدول الأوروبية من تأييد السياسة الأمريكية فى الأزمة ، فان مواقف هذه الدول شكلت دون شك أحد المداخل الرئيسية لحسم الموقف فى الخليج(٨) ، واكتسب اهمية فائقة فى تحديد مسارات الأزمة فى مختلف مراحلها ، ويرجع ذلك الى المزايا السياسية التى تتميز بها أوروبا ولا تتوفر للولايات المتحدة : **وهذه المزايا هى :**

أولا : أن العراق لم ينظر الى أوروبا على أنها عدوه الأساسى ، بل اعتبر العراق أن المواجهة كانت أساسا بين بغداد والولايات المتحدة .

ثانيا : أن أوروبا تحظى بثقة كثير من الدول العربية ولها علاقات سياسية وثقافية واقتصادية قديمة مع العديد من هذه الدول .

ثالثا : أن أوروبا لم تكن متهمة بمحاولة الهيمنة على مقدرات المنطقة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة ، بل أن أوروبا لا تملك سبل ذلك اذا افترضنا رغبتها فى السيطرة ـ وكان هذا العامل خليقا بازالة أية مخاوف ازاء أية مفاوضات تتم أو كان مفترضا أن تتم (ابان المرحلة التى سبقت نشوب الحرب)

رابعا : أن القوات المسلحة التابعة للدول الأوروبية فى منطقة الخليج كانت قوات رمزية اذا ما قورنت بالحشد العسكرى الأمريكى الهائل ، ففرنسا لم يكن لها سوى ١٠ الاف جندى فى مقابل نحو ٤٥٠ الف جندى امريكى ، فأوروبا أذن لم تشكل الخطر العسكرى الحقيقى ضد العراق .

خامسا : ان اوروبا لها موقف سياسى متميز ازاء القضية الفلسطينية وهى تنادى بعقد مؤتمر دولى للسلام ـ فى حين ان الولايات المتحدة مازالت تتعنت وتلتزم بالموقف الاسرائيلى الذى يرفض المؤتمر الدولى للسلام .

سادسا : أنه بعد وقوع الغزو العراقى للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ ـ وما نتج عن ذلك من اندلاع أزمة الخليج قبل تداعياتها وصولا لاشتعال الحرب ـ كل هذه الأحداث صعدت مخاوف الدول الاوروبية ازاء بؤر التوتر والنزاعات فى منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط ـ باعتبار ان هذه المشاكل ستؤتى انعكاسا مباشرا أو غير مباشر على القارة الأوروبية .. ومن ثم اقترحت ايطاليا (عقد مؤتمر لأمن البحر المتوسط) على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ...

وكل هذه العوامل السابقة جعلت الموقف الأوروبى ـ كما ذكرنا أحد مداخل تسوية الأزمة ـ باعتبار أن أوروبا

---

(4) The Independent, No. 1349, Feb. 11, 1991.

(5) The Sunday times, Feb-2 1991.

(٦) مصطفى كركوتى ، أزمة الخليج تفرز اسسا جديدة لعلاقات جريدة ، مجلة الباحث العربى ، يصدرها مركز الدراسات العربية بلندن ، يونيو ١٩٩١ العدد ٢٦ .

(7) William Dowell, Marching to AConclusion, International Times, Vol.137, No. 9, March 4, 1991, PP. 12-19.

(٨) د . حسن بكر ، الولايات المتحدة وادارة عملية الحشد الدولى ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ ص ص ١٠٢ ـ ١٠٩

شريك حقيقى وطرف أساسى فى المشكلة .. ومع ذلك وكما ذكرت مجلة النيوزويك ـ فى عدد لها صدر ابان الأزمة .. قالت « ان أزمة الخليج أثبتت بالدليل القاطع ان كل دولة اوروبية لها سياستها الخاصة »(٩)

ثانيا : المناخ الدولى الذى وقعت فيه ازمة الخليج والذى تحددت فى اطاره المواقف الأوروبية :

جاءت ازمة الخليج فى وقت تسود فيه أجواء الوفاق الامريكى ـ السوفيتى وهى الأجواء التى فرضت على الاتحاد السوفيتى اكثر مما فرضت على واشنطن الحد من التورط فى الصراعات الاقليمية ، مع ضرورة تسوية الخلافات مهما بلغت درجة حدتها وتعقدها بالطرق السلمية ، وفى اطار من توازن المصالح لاتوازن القوى .. ومن ثم كان من المنطقى أن تعارض موسكو الغزو العراقى للكويت فى وقت تحرص فيه موسكو أشد الحرص على دفع عجلة الوفاق مع الولايات المتحدة للأمام ، وهذا الموقف جعل الاتحاد السوفييتى يدفع ثمنا باهظا من التنازلات فى مجالات شتى منها عدم الدخول فى مواجهة مع السياسة الأمريكية فى منطقة من العالم ، وكذلك فى محاولات الحد من التسلح وخفض الأسلحة التقليدية وغير التقليدية(١٠) ـ ومن ثم لم تكن موسكو على استعداد للمغامرة بأجواء الوفاق ـ وبمجرد وقوع الغزو العراقى للكويت عارضته موسكو ثم صدر بيان مشترك ـ امريكى ـ سوفييتى يطالب العراق بسحب قواته من الكويت ـ وحتى عندما أعطت موسكو الأولوية للوسائل الدبلوماسية ـ وتحفظت على السياسة الأمريكية المستمرة بارسال قوات عسكرية الى منطقة الخليج ، فان موسكو أرادت بذلك ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة والدول الأوروبية لمدها بالدعم الاقتصادى والتكنولوجى فى وقت أيقنت فيه السياسة السوفيتية عدم قدرتها على التصدى للسياسة الامريكية .. ومن ثم اطلاق يد الولايات المتحدة فى ادارة أزمة الخليج .

اذن فقد بدا واضحا منذ البداية خلو ساحة الخليج من الوجود السوفيتى .. وأن الولايات المتحدة هى اللاعب الاساسى فى هذه الساحة(١١) وبالتالى كيفت الدول الاوربية سياساتها استنادا الى هذا الواقع ـ فنظرا للعلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة ، فقد بدا التحالف كاملا بين الجانبين منذ نشوب الأزمة . أما فرنسا ـ فقد بدت اقرب الى الموقف السوفييتى فى تفضيل الاساليب السياسية والدبلوماسية قبل نشوب الحرب . وقد أثار موقف فرنسا شقاقا حادا لدى بعض الدول الاوروبية مما دفع المتحدث الرسمى الدانمركى الى القول بأنه على فرنسا ان تختار بين الوحدة الأوروبية فى مواجهة ازمة الخليج وبين القيام بمبادرات فردية(١٢) .

كذلك من المؤشرات الهامة فى المناخ الدولى الذى وقعت فيه أزمة الخليج ـ اللقاء الذى تم فى هلسنكى بين الرئيس الأمريكى جورج بوش ، والرئيس السوفييتى ميخائيل جورباتشوف فى سبتمبر ١٩٩٠ ـ ففى ردود الفعل الأولية على نتائج هذا اللقاء اكد هانز ديتريشى جينشر ان التضامن الذى ابداه بوش وجورباتشوف يثبت التأثير الايجابى الذى يمارسه على السلام الدولى انتهاء عصر الخلافات بين الشرق والغرب ، وفى باريس اعلن المتحدث باسم ميتران ـ أن قمة هلسنكى كانت دليلا حيا على التماسك والترابط بين الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولى .

ولكن بالنظر الى ماهو ابعد من ردود الفعل الأولية ـ فإنه كان واضحا أن اوروبا لا تريد ان تقف مكتوفة الأيدى لتجنى مايتبقى من ثمار التقارب بين واشنطن وموسكو ، وهى ترفض ان تكون متفرجا سلبيا لمجريات الامور على الساحة الدولية ، وكان القلق على مصير الوحدة السياسية الأوروبية قد شكل احد الدوافع الهامة لتغيير الموقف الأوروبى من ازمة الخليج ـ وهرولت الدول الأوروبية لرأب الصدع فى مواقفها ولانقاذ مظهر وحدتها السياسية(١٣) ، واذا كان العالم كله يترقب ويحسب حساب القوة الاقتصادية الاوروبية الضخمة التى ستتوحد صفوفها فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ والتى تشكل اكبر قوة تجارية فى العالم أجمع فإن زعماء اوروبا يفكرون فى بعد آخر للوحدة الأوروبية وهو البعد السياسى ، فقد أيقنت الدول الأوروبية بعد أزمة الخليج أن القوة الاقتصادية غير المدعومة بإرادة سياسية وبرؤية استراتيجية وبإمكانات عسكرية قد تجد نفسها فى مهب الريح ـ وتجد نفسها مضطرة للخضوع الى قوى خارجية تقرر مصيرها وتحدد مصالحها . وفى الاجتماع الطارىء والمفاجىء الذى عقده وزراء خارجية المجموعة الأوروبية فى روما ـ فى ٧ سبتمبر ١٩٩٠ ـ فقد تغيرت مواقف الدول الأوربية واكتسبت مظهر التماسك ، واكدت اوروبا انها

---

(٩) الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١٥٥٨ ٢٥ مارس ١٩٩١ .
(١٠) راجية ابراهيم صدقى ، التوجهات العامة لردود الفعل الدولية ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ ص ص ٩٥ ـ ١٠٢
(١١) صحيفة الأهرام ، ١٩٩٠/٨/٢١
(١٢) أيمن عبدالوهاب ، المبادرات السياسية وامكانات نجاحها ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٣ يناير ١٩٩١ ص ص ٦٩ ـ ٧٦
(13) The Guardian, March 1, 1991
وصفاء موسى ، ازمة الخليج والمجموعة الأوروبية ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١ ص ص ٦٢ ـ ٦٤

تريد ان تتحدث بلسان واحد وان تثبت ان لها مصالح متميزة ورؤية قد تتفق مع رؤية الدولتين العظميين وقد تختلف معهما[١٤] . وتعليقا على اجتماع روما السابق ذكره فقد ذكرت صحيفة ليبراسيون الفرنسية ان الاوروبيين (طبعا باستثناء بريطانيا) لا يريدون ان ينزلقوا رغما عنهم فى دائرة تؤدى الى الحرب وانهم اختاروا التركيز على إحكام الحظر على العراق كبديل لجر اوروبا الى مواجهة عسكرية قد تضر بمصالحها خاصة وانها غير مستعدة لها . وكانت تلك هى الفكرة الرئيسية التى عبر عنها الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران حيث ابدى موقفا حازما ازاء العراق ولكنه اظهر تحفظا بالنسبة للخيار العسكرى . ورأى المحللون ان وجهة النظر الأوروبية آنئذ كانت اقرب الى وجهة النظر السوفيتية ، وان الرئيس بوش قد اخذ فى الأعتبار الرؤية الأوروبية حيث لم يبحث الخيار العسكرى خلال لقائه مع جورباتشوف فى هلسنكى (فى سبتمبر ١٩٩٠) بل الأكثر من ذلك انه خلال قمة روما لدول المجموعة الاوروبية فى نفس الشهر ، فإن الدول الاوروبية اتفقت على اصدار بيان مشترك مع الاتحاد السوفييتى حول الشرق الاوسط ودول حوض البحر المتوسط - وحاول جيانى ديميكليس وزير خارجية ايطاليا التخفيف من حدة الموقف قائلا « انه لا يوجد تناقض بين التحرك المشترك مع الولايات المتحدة وبين ايجاد موقف اوروبى مشترك مع الاتحاد السوفييتى » . ولا ريب أن العناصر التى كانت مشتركة بين الموقف السوفييتى والموقف الاوروبى - عبر عنها رولان دوما وزير خارجية فرنسا - مشيرا الى ان اوروبا خشيت ان يؤدى موقفها من ازمة الخليج الى تأزيم علاقاتها مع العالم العربى - (وازاء ذلك عبرت فرنسا اكثر من مرة عن رأيها بضرورة اعطاء الفرصة للحل العربى) وهو ما ذكره المتحدث الرسمى السوفييتى فى عدة مناسبات[١٥] .

والجانب الآخر الذى توافقت فيه الرؤية الاوروبية والرؤية السوفيتية فكان النظرة الشاملة الى مشكلات الشرق الأوسط وانتهاز فرصة ازمة الخليج لاعطاء زخم جديد لتسوية المشكلة الأولى التى تؤرق الشرق الأوسط منذ اكثر من اربعين عاما وهى مشكلة النزاع العربى الاسرائيلى ، فالفكرة السوفيتية هى الربط بين الأزمتين ، اما اوروبا فقد رأت انه لا يمكن انكار وجود هذه المشكلات وامكانية دفع حلولها مع موجة تسوية ازمة الخليج .

ومع ذلك ففى التحليل النهائى - فإن اوروبا اعتبرت ان التقارب الامريكى - السوفييتى - لهو من العلامات الايجابية بشرط الا يتم على حساب مصالحها - ويرتبط بهذا المفهوم - حقيقة أن فرنسا واوروبا باكملها ما كان لها ان ترتاح للوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى منطقة الخليج وقرب منابع البترول الذى يعد الشريان الحيوى بالنسبة لأوروبا ومن هنا كان حرص فرنسا - بعد ان اقتنعت بعدم جدوى الوسائل السياسية - وايقنت حتمية وقوع الحرب - حرصت على ان تكثف وجودها العسكرى فى الخليج جنبا الى جنب مع القوات الأمريكية[١٦] .

على أن أبرز علامات التطور فى المناخ الدولى الذى وقعت فيه ازمة الخليج - هو - « مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا » والذى عقد فى باريس - بحضور ٣٤ من رؤساء دول وحكومات اوروبا بشطريها الشرقى والغربى باستثناء البانيا - بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا - وقد شهد هذا المؤتمر التاريخى - التوقيع فى ١٩/١١/١٩٩٠ - على « وثيقة باريس » التى وضعت اللبنات الأولى لنظام عالمى جديد - وفتحت صفحة جديدة فى العلاقات الدولية . وقد شبه البعض هذا المؤتمر - بمؤتمر فيينا الذى انعقد فى ١٨١٥ على اثر هزيمة نابليون فى معركة واترلو فأعاد الزعماء المنتصرون رسم خريطة اوروبا السياسية التى استقرت اكثر من نصف قرن حتى جاء بسمارك فى المانيا لينشىء توازنات جديدة فى اوروبا[١٧] .

ويصفون مؤتمر باريس بأنه أهم حدث عالمى منذ عام ١٩٤٥ وقد أكدت وثيقة باريس ان عنصر الانقسام والمواجهة فى اوروبا قد انتهى وأن العلاقات الجديدة ستقوم على الاحترام والتعاون ، كما اكدت الدول الموقعة التزامها بالديمقراطية القائمة على حقوق الانسان والحريات الاساسية وتمسكها بالاقتصاد الحر وبالعدالة الاجتماعية . وخصصت الوثيقة فقرة عن حوض البحر المتوسط مؤكدة ان الدول الموقعة على ميثاق باريس ستواصل جهودها لدعم الأمن والتعاون فى البحر المتوسط كعنصر هام من عناصر الاستقرار فى اوروبا . وأبدت الوثيقة قلق الزعماء الموقعين ازاء التوتر المستمر فى منطقة البحر المتوسط وعزم الزعماء الاوروبيين على مضاعفة الجهود من اجل التوصل الى حلول عادلة ودائمة للمشكلات الملحة المعلقة فى المنطقة من خلال الوسائل السلمية واكد ميثاق باريس على ضرورة التعاون مع دول

---

(١٤) الأهرام الاقتصادى ، العدد ١١٥٤ ٢٥ فبراير ١٩٩١

(15) Financial Times, Feb. 25, 1991

(16) The Times, No. 63919, Saturday, January, 19, 1919.

(١٧) بييررينوفان ، تاريخ العلاقات الدولية ، تعريب د . جلال يحيى ، ازمات القرن العشرين ١٩١٤ ١٩٤٥ دار المعارف ، ١٩٧٨

حوض البحر المتوسط من آجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى زيادة الاستقرار فى هذة المنطقة ، وبذل الجهود للحد من الفجوة الواسعة بين رخاء الدول الأوروبية والدول الأخرى المجاورة لها فى حوض البحر المتوسط . وفى اثناء انعقاد جلسات مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى كانت أزمة الخليج حاضرة فى اذهان كل المشتركين ـ كما كانت الموضوع الرئيسى للمناقشات واللقاءات التى تمت بين الزعماء والرؤساء الأوروبيين ـ وفى الجلسة الثانية للمؤتمر ـ قال الرئيس الامريكى جورج بوش « إن الدول الأوروبية تعيش الآن فى حالة من احترام القانون الدولى .. ويجب تأمين ذلك فى العالم كله ، وبخاصة فى منطقة الخليج الذى انتهك فيه القانون بطريقة بشعة » . واضاف بوش .. « أن المبادىء التى قادت بلادنا وسادت بين شعوبنا .. وهى احترام القانون .. يجب الا تقف امامها حدود جغرافية .. يجب علينا اعطاء القانون الذى يداس بطريقة شائنة فى مكان آخر الأولوية » ومن ناحية اخرى اعلن الرئيس السوفييتى ميخائيل جوربا تشوف « أن العدوان العراقى يعد محنة خطيرة ونحن نبدأ الطريق الى عصر جديد من تاريخنا .. ولكن اتحادنا فى ادانة هذا العدوان وسعينا المشترك للخروج من الأزمة يعكس تغييرا جذريا فى عقولنا وفى تقديرنا لأهداف السياسة العالمية ووسائل تنفيذها »[18] . وقالت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا انذاك « ان احدى نتائج الوفاق الدولى هو اتحاد الشرق والغرب فى مواجهة العدوان العراقى » وخلال اللقاء الذى تم على هامش المؤتمر بين المستشار الألمانى هيلموت كول ـ والرئيس بوش ـ حذر كول الرئيس الامريكى من السعى لحل عسكرى قبل استنفاد كل السبل الدبلوماسية ورد عليه بوش انه يود الوصول الى حل سلمى للأزمة ـ وكذلك اكد الرئيس الفرنسى ميتران ان فرنسا ـ ستعمل على الوصول الى حل غير عسكرى للأزمة .

ونستنتج من مجمل الأراء التى سادت مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ان الرأى الغالب لدى اغلبية الدول الأوروبية (باستثناء بريطانيا) كان هو تفضيل الحل السلمى للأزمة ـ وذلك تمشيا مع روح الوفاق الدولى والحوار والتعاون ، واتفاقا مع روح وثيقة باريس التى تم توقيعها ـ وفى غضون ذلك كان الاحساس الغالب فى اوروبا هو انها تحتل المكان البارز فى العالم الجديد وأنها شريك فى صياغة هندسة هذا العالم ، وأن الوفاق الدولى يجب الا يتم تشييده فوق رؤوس الاوروبيين . وعلى الرغم من سيادة مشاعر الوحدة والوفاق ـ بين الدول الأوروبية خلال مؤتمر الامن والتعاون الأوروبى ، فإن أزمة الخليج كانت هى « الثغرة » التى أوضحت الشقاق الموجود تحت السطح ـ حيث لم يكن للدول الأوروبية حتى ذلك الوقت رأى موحد ازاء الأزمة[19] .

* *

ثالثا : مواقف الدول الأوروبية إبان مراحل الأزمة : ـ

فى تتبعنا لمواقف الدول الاوروبية ابان مراحل الأزمة .. اى فى مرحلة المساومات والمساعى للوصول الى حل سلمى ثم مرحلة الحرب ، وثالثا مرحلة ما بعد الحرب ـ سوف نحاول التعرض لمواقف الدول الأوروبية ذات الثقل وتحديد ما اذا كان اتجاه الجماعة الاوروبية للوحدة الاقتصادية فى بداية عام ١٩٩٣ ونيتها فى التوجه نحو الوحدة السياسية ، قد انعكس على مواقفها من الأزمة أم لا . وتعد بريطانيا ، تليها فرنسا ثم المانيا وايطاليا واسبانيا ، هى أهم الدول الاوروبية التى ستستبع مواقفها من ازمة الخليج ومن تسوية ازمات المنطقة بعد الحرب .

بريطانيا : ـ

ايدت بريطانيا السياسة الأمريكية فى أزمة الخليج فى جميع مراحلها ـ تلك السياسة التى نصت على الانسحاب التام وغير المشروط من الكويت وعودة الشرعية والتمشى مع قرارات مجلس الأمن . وقد شهدت العلاقات الامريكية ـ البريطانية ـ إبان هذه الفترة تطورا ايجابيا جعل المراقبين يصفونها « بالعلاقات الخاصة » كما كانت من قبل .

ومنذ وقوع الغزو العراقى للكويت ، إتفقت لندن وواشنطن على سياسة واحدة[20] ـ بل اصبحت بريطانيا فى ذلك الوقت الدولة الاوروبية الوحيدة ـ التى ساندت أمريكا فى المطالبة بعمل عسكرى ضد العراق . وخلال الزيارة التى قام بها جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا للولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٠ ـ قال المتحدث باسم الرئيس الأمريكى ـ أن هذه الزيارة اعادت المياه بين البلدين الى مجاريها الطبيعية » ـ صحيح أن زيارة ميجور لواشنطن لم تضف جديدا عما كان أيام تاتشر ـ بل إن رئيسة الوزراء البريطانية ـ كانت أكثر تشددا ـ احيانا ـ من الرئيس الأمريكى فى موقفها من الحل العسكرى لأزمة الخليج ـ وكانت هى التى إتخذت القرار بإرسال ١٣٥ الف جندى بريطانى للخليج ضمن القوات الدولية المرابطة هناك ـ ولكن وصول ميجور للحكم فى بريطانيا لم يكن يعنى ثباتا فى الموقف البريطانى من أزمة

---

(18) William Powell, Op.Cit.

(١٩) صحيفة الاهرام ، ١٩٩٠/٨/٢١

(20) Stanley W.Cloud, International times, Vol. 137, No. 5, Feb. 4, 1991 PP. 8-11.

الخليج فحسب ، ولكنه كان يشير الى إحتمالات كبيرة فى تغير موقف بريطانيا من ترتيبات الوحدة الأوروبية وقضايا تجارية وإقتصادية أخرى ، وكانت هذه الأمور مثار خلافات كبيرة بين امريكا وأوروبا من ناحية ، وبريطانيا من ناحية أخرى فى ظل حكومة تاتشر . ففى عهد تاتشر بدأت واشنطن تتحول نحو الاهتمام ببناء علاقات وثيقة مع المانيا ـ القوة الكبرى المنتظرة فى أوروبا ـ وذلك بعد أن رأت أن بريطانيا بدأت تفقد نفوذها وتأثيرها فى القارة الأوروبية بسبب سياسات تاتشر العنيدة والمتشددة ، وبعد مجيء ميجور خلفا لتاتشر لاحظت واشنطن وجود دلائل على أن بريطانيا تتجه صوب القيام بدور أكثر فعالية وتأثيرا فى أوروبا .[21] .

بعد نشوب حرب الخليج ـ عاشت بريطانيا جو الأزمة ـ وإنعكست الحرب على كل أوجه الحياة فى بريطانيا ، وأصدرت جميع الصحف البريطانية على إختلاف أنواعها طبعات إضافية لمتابعة ونقل تطورات الحرب أولا بأول فى الوقت الذى زاد فيه توزيع هذه الصحف بنسبة ٤٠ فى المائة ، وأصدرت جريدة « الصن » أكبر الصحف الشعبية (٤ ملايين نسخة) طبعة مسائية لأول مرة ، وغير التليفزيون البريطانى برامجه العادية وظل يعمل لمدة ٢٤ ساعة متواصلة لنقل التطورات . بل أكثر من ذلك فقد قام المديرون بوضع أجهزة تليفزيون أمام الطلاب فى المدارس ، والعمال فى المصانع لمتابعة آخر تطورات الحرب .. ونتيجة ذلك كله فقد كان لدى البريطانيين قناعة ثابتة تؤكد على أهمية حسم معركة الخليج لصالح الحلفاء والعمل على إسترداد الشرعية وإنهاء محاولة العراق لأن تصبح قوة اقليمية على حساب القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة . وكان أغلبية البريطانيين مع خيار الحرب وإستمرار القتال ـ كما أدرك الرأى العام البريطانى أن حربا بلا خسائر مسألة لم تحدث عبر التاريخ وأن حرب الخليج لابد أن تكلف الاقتصاد البريطانى وتزيد عبء الضرائب والاحتياط النقدى البريطانى . وجاء دخول بريطانيا حرب الخليج وتحركها كلاعب أساسى على مسرح العمليات لتضيف أعباء زيادة الانفاق العسكرى البريطانى وتأجيل الاصلاحات الاقتصادية المختلفة لتمويل نفقات الحرب[22] . ومنذ بدأت أزمة الخليج ـ قام الاعلام البريطانى بالتركيز على أن خطوة العراق هى ذاتها الخطوة الالمانية عندما بدأ هتلر حربه بإحتلال بولندا ـ وكان ذلك بداية الحرب العالمية الثانية التى إنتهت بانتصار الحلفاء . وإقتنع الرأى العام البريطانى أن إمتلاك العراق لأسلحة التدمير الفتاكة خطر يهدد السلام العالمى ـ وأن الخطر يتجاوز النطاق الأقليمى ويهدد أوروبا ومصالح العالم ويهدد الأمن والاستقرار ويطرح خيار القوة كلغة وحيدة للحوار الانسانى . إذن فالموقف البريطانى إرتكز على رأى عام قوى مؤيد لضرورة تصفية العدوان العراقى ، وذكر إستطلاع للرأى نشرته جريدة « صنداى تايمز » .. البريطانية أن ٨٠٪ من الشعب البريطانى يؤيد قرار حكومته بالاشتراك فى العمليات العسكرية لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وذلك على الرغم مما أعلنه ديفيد ميللور وزير الخزانة البريطانية من أن التكلفة الاجمالية للحرب بالنسبة لبريطانيا بلغت ٥ـ٢ مليار دولار ، وقال إن بريطانيا تلقت مساهمات خارجية حجمها ٩,٥٠ مليون دولار لتغطية جزء من هذه التكاليف[23] . ومن ثم جاء التأييد البريطانى لقرار الحرب رسميا وشعبيا مما جعل بريطانيا ترسل حوالى ٣٧ ألف جندى للخليج لتكون ثانى أكبر قوة عسكرية فى المنطقة بعد الولايات المتحدة ـ كما أقر مجلس العموم البريطانى تأييده لسياسة الحكومة بأغلبية ساحقة من قبل حزب المحافظين وأحزاب المعارضة على الصعيد الخارجى رأى المحللون أن بريطانيا والولايات المتحدة قد إتفقتا على توزيع الأدوار فيما بينهما ـ فى هذه المرحلة الصعبة أى مرحلة الحرب ـ ففى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة مستمرة فى العمليات العسكرية ضد العراق بكل ثقلها ـ فإن بريطانيا أخذت دور الباحث عن السلام ـ وأعدت خطة متكاملة لمشكلات الشرق الأوسط . وتمثلت هذه الخطة فى المبادرة التى أعلنها دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا للسلام فى الشرق الأوسط ـ وقد أثارت هذه التحركات تساؤلات المراقبين حيث كانت الحرب ماتزال مستمرة ـ وقد حظيت خطة السلام البريطانية بتأييد أمريكى واضح وإرتكزت على ثلاث نقاط :

أولا : العمل على تسوية النزاع العربى الاسرائيلى على أساس مشروع بيكر القديم للسلام فى الشرق الأوسط ـ ثانيا ـ قيام إجراءات أمنية فى المنطقة تشترك فيها دول المنطقة مع إعطاء دور خاص لمصر ـ ثالثا ـ حظر مبيعات الأسلحة التقليدية لمنطقة الشرق الأوسط ، وإعلانها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل . وخلال هذه المرحلة من أزمة الخليج ـ وهى مرحلة الحرب ـ سعت بريطانيا لافهام الحلفاء فى أوروبا ـ وكذلك لاقناع الدول العربية ـ أنها مازالت مركز الثقل فيما يتعلق بالاتصالات التى تجرى من أجل تسوية الأزمة ـ كما سعت بريطانيا

(21) The Guardian, March 1, 1991
(22) The Times, No. 63919, Jan. 19, 1991.
(23) The Sunday Telegraph, No. 1553, March 3, 1991.

لايجاد قناة للتفاهم الوثيق مع فرنسا . وفى ١٩٩٠/٨/٢٦ أكد دوجلاس هيرد أن هناك توافقا فى التحليلات ووجهات النظر بين بريطانيا وفرنسا إزاء الوضع فى الشرق الأوسط فى ضوء مصالحهما فى المنطقة .. وقال إن تحليلات البلدين لمشاكل المنطقة ترتكز على مسألتين أساسيتين هما أقامة نظام أمنى ، ومنع حدوث اعتداءات جديدة فى منطقة الخليج ، ثم مسألة الصراع العربى الاسرائيلى وما يتصل بها من حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وأمن إسرائيل .(٢٤)

وقد تطور التنسيق (الفرنسى - البريطانى) خلال الاجتماع الذى عقده رولان دوما وزير خارجية فرنسا مع نظيره البريطانى دوجلاس هيرد فى ١٩٩٠/٨/٢٧ - لتتجاوز الدولتان الأوروبيتان كل المرارات السابقة بينهما ولتشكلا تحالفا يمكنه أن يمثل قاطرة قوية للجماعة الأوروبية فى مواجهة انصراف ألمانيا فعليا عن الاهتمام بأزمة الخليج - كما تطور التنسيق السياسى بين فرنسا وبريطانيا ليجعل الأخيرة تبدو المتحدث باسم أوروبا فيما يتصل بالترتيبات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط .

فرنسا :-

خلافا للموقف البريطانى الذى كان واضحا منذ بداية الأزمة ، فإن الموقف الفرنسى لم يكن كذلك ، فقد إختلف ما بين المرحلة الأولى للأزمة - ومرحلة الحرب وما بعدها . وترتيبا على هذا الاختلاف كانت له شخصية مختلفة ، عن موقف بريطانيا . ويرجع ذلك أساسا الى دور فرنسا فى المنطقة ومحاولتها التقرب من الدول العربية منذ أيام الجنرال ديجول فى الستينيات ، كما أن فرنسا هى أهم دولة من دول التحالف المطلة على المنطقة العربية ، وذلك إلى جانب وجود أعداد كبيرة من العرب داخل فرنسا ممن عارضوا الحرب وبذلك بدا الموقف الفرنسى ساعيا لتفادى الحرب والتوصل الى حل من خلال الطرق السلمية .(٢٥)

ونظرا لغموض الموقف الفرنسى فى بعض مراحله - فلنتناوله بشىء من التفصيل : ففى الوقت الذى سارعت فيه الولايات المتحدة بإرسال قواتها منذ اللحظات الأولى بعد غزو العراق للكويت تحسبا لأى مغامرة عراقية ضد السعودية . نجد أن الفرنسيين لم يرسلوا على الفور القطع البحرية العسكرية .. وإنما طالبوا - بحل عربى بدلا من حل أجنبى بقوة السلاح وإمتنعت فرنسا فى البداية عن القيام بأى بادرة على المستوى الدولى . بعد ذلك تطور الموقف الفرنسى - وأعرب عن استعداده لاتخاذ تدابير إقتصادية دولية لعقاب العراق فى إطار مجلس الأمن ، وشارك الفرنسيون فى صياغة القرار الذى أصدره مجلس الأمن فى هذا الخصوص .(٢٦) ثم أرسلت باريس ١٢ مبعوثا الى ٢٤ عاصمة عربية وإسلامية ودول عدم الانحياز لشرح وتبرير إرسال القطع البحرية الفرنسية لمنطقة الخليج .. وأن ذلك يتم تنفيذا لقرار مجلس الأمن .

وبعد أيام من إرسال حاملات الطائرات الأمريكية - والفرنسية والقطع البحرية لدول أخرى .. بدأت تظهر مشكلة تنفيذ هذا الحظر .. وهنا ظهر تباين شديد بين الموقف الأمريكى - والموقف الفرنسى - فبينما حاولت الولايات المتحدة تنفيذا لقرار الحظر فرض الحصار البحرى لمنع السفن القادمة من أو إلى العراق من خرق الحظر - فإن فرنسا إعتبرت الحصار عملا عسكريا ويمثل إعلانا للحرب - وأنه لابد من إستصدار قرار من مجلس الأمن يصرح باستخدام القوة لتنفيذ الحظر - وقد أصدر المجلس قرارا بهذا الشأن . ومع إزدياد التصعيد العسكرى فى منطقة الخليج - فقد وافق الرئيس ميتران على إرسال قطع بحرية أخرى للخليج - ولم يكن إتخاذ هذا القرار سهلا داخل الحكومة الفرنسية التى كان يتنازعها تياران : الأول ينادى بالتأنى فى تصعيد الالتزامات العسكرية الفرنسية - وتزعم هذا الاتجاه جان بيير شيفنمان وزير الدفاع ، والثانى تزعمه رولان دوما وزير الخارجية - ويلاحظ أن الرئيس الفرنسى - حرص إبان الفترة التى سبقت نشوب الحرب على التأكيد على حتمية تنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة التى صدرت منذ غزو الكويت والتى تطالب بإنسحاب القوات العراقية منها - كما دعا ميتران فى نفس الوقت إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط حيث يتم فيه مناقشة جميع قضايا المنطقة وبالأخص القضية الفلسطينية(٢٧) وفى نفس الاطار ظل ميتران يشجع أى مبادرة فردية أو دولية تطرح من أجل إستمرار الحوار مع الرئيس العراقى صدام حسين . وفى غضون ذلك سعت باريس بإستمرار الى التأكيد على خصوصية الموقف الفرنسى وتميزها التقليدى فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط - كما حاولت أن تسهم بدور لتحويل دفة الأحداث عن مسارها المحتوم وهو الصدام المسلح . وكل ذلك فى إطار المبادىء الأساسية للسياسة الفرنسية والتى تتبلور فى الحفاظ على إستقلالية القرار الفرنسى والسياسة العليا الفرنسية والعمل على الا تدفع البلاد الى حرب بدون إرادة منها .

---

(٢٤) مصطفى كركوتى ، مرجع سبق ذكره .
(٢٥) صحيفة الشرق الأوسط الصادرة فى لندن ، العدد ٤٤٣٨ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٩١
(٢٦) احمد يوسف القرعى ، مجلس الامن الدولى وادارة الأزمة ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٣ يناير ١٩٩١ ص ص ٩٩ - ١٠٤
(٢٧) راجية ابراهيم صدقى ، مرجع سبق ذكره

إزاء ذلك فقد أعتبر الحلفاء فرنسا هى « الحلقة الضعيفة » فى سلسلة التعاون الدولى فى مواجهة أزمة الخليج ، كما أتهمت فرنسا بمحاولة إيجاد مخرج لصدام حسين بأية وسيلة من أجل الحفاظ عليه نظرا للعلاقات الخاصة بين فرنسا والنظام العراقى خلال السنوات الخمس عشرة الناضية وتكون ما يسمى باللوبى الفرنسى - العراقى فى فرنسا - من أمثال شوفنمان الذى كان من مؤسسى جمعية الصداقة الفرنسية العراقية - والذى إستقال على أثر إختلافه مع الرئيس ميتران حول حدود الدور الفرنسى فى أزمة الخليج حيث رأى ميتران بعد ذلك وبعد أن تغيرت السياسة الفرنسية إزاء الأزمة أن يتسع دور فرنسا الى قصف الأهداف داخل العراق .

والملاحظ أن الاتصالات الفرنسية المباشرة أو غير المباشرة مع العراق لم تنقطع منذ ٢ اغسطس ١٩٩٠ وحتى ١٥ يناير/تاريخ انتهاء مهلة مجلس الأمن - وحتى قبل إنتهاء المهلة تقدمت فرنسا بمبادرة لحل الأزمة سلميا وأطلق عليها ميتران « الفرصة الأخيرة للسلام » والتى تجاهلتها العراق ، مما أصاب باريس بإحباط أعقبه تغير الموقف الفرنسى بصورة فعلية للمشاركة فى التحالف الدولى ضد العراق .

وقد أستند قرار الرئيس ميتران بالمشاركة فى حرب الخليج على القرار الذى وافقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية لاستخدام القوة ضد العراق إذا ما فشلت جميع المحاولات الأخرى ، وقد جاءت الموافقة - بأغلبية ساحقة (وكانت الأصوات المعارضة قد جاءت أساسا من الشيوعيين والجبهة الوطنية اليمينية) . أما عن الرأى العام الفرنسى فقد أظهرت الاستطلاعات أن ٧٩٪ يؤيدون سياسة ميتران ولكن ٤٨٪ يعارضون القصف على العراق .[٢٨]

ومع سقوط أول قنبلة فى حرب الخليج إزداد الموقف الفرنسى تماسكا وراء الموقف الأمريكى ، بل وحتى داخل فرنسا فقد ظهر تضامن لم يسبق له مثيل خلف الرئيس ميتران - وحصل على تأييد لم يحظ به رئيس فرنسى منذ فترة طويلة .

ومنذ الأسبوع الثانى للحرب فقد كرس ميتران جهوده لازالة اللبس والغموض حول السياسة الفرنسية ، وأكدت تصريحاته أن فرنسا تقدمت خطوة إضافية فى طريق الانسجام والتضامن مع قوى التحالف الدولى المناهض للعراق وبالأخص مع الولايات المتحدة وبريطانيا - فقد صرح ميتران فى ٢٢ يناير - أنه لا توجد أهداف عسكرية أمريكية وأهداف عسكرية فرنسية بل توجد أهداف واحدة هى أهداف الأمم المتحدة ، مشيرا إلى أنه لا يوجد ما يمنع القوات الفرنسية من المشاركة فى عمليات عسكرية داخل الأراضى العراقية[٢٩] . وفى الوقت نفسه حرص ميتران على الرد على الذين يصورون الحرب ضد العراق بأنها حرب الغرب ضد العرب ، مذكرا بأن هذه الحرب هى لتحرير بلد عربى احتل من قبل بلد عربى آخر ، وبأن هناك العديد من البلدان العربية التى تشارك إلى جانب الحلفاء فى هذه الحرب . وفى سبيل تبرير موقف فرنسا بالمشاركة فى العمليات العسكرية فقد صرح رولان دوما وزير خارجية فرنسا فى ١١/٢ أن أزمة الخليج هى أول اختبار للنظام الدولى الجديد وأن اللجوء إلى القوة المسلحة كان ضروريا نظرا لفشل جميع الجهود السلمية ولثبوت عدم كفاية الحظر المفروض على العراق ، وأضاف دوما فى تصريحه أن وجهة النظر الأمريكية فى هذا الموضوع لا تختلف عن وجهة النظر الفرنسية ، وأنه بعد انتهاء حرب الخليج فإنه يجب أن تعود العلاقات القوية التى تربط فرنسا بالعالم العربى ، وأن فرنسا لا تريد باسم الحاضر أن تخسر المستقبل ، وأضاف دوما . « أنه من الضرورى البدء فى عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين من خلال مباحثات جادة بعد انتهاء أزمة الخليج ، » وأعرب دوما عن اقتناعه بأنه على أوروبا التزام معنوى ازاء الفلسطينيين . وعلى الصعيد الدولى ، فقد سعى الرئيس ميتران إلى توسيع اتصالاته لشرح سياسته ففى غضون النصف الأول من شهر فبراير قام بيير جوكس وزير الدفاع الفرنسى بزيارة للولايات المتحدة فى نفس الوقت الذى قام فيه رولان دوما وزير خارجية فرنسا بزيارة للاتحاد السوفيتى وقد أعتبر أن توقيت الزيارتين يعد من قبيل المقدرة الهائلة للدبلوماسية الفرنسية .

فاللقاء الذى أجراه جوكس مع الرئيس بوش كان يهدف إلى محو كل ما قيل عن اختلاف بين أمريكا وفرنسا فى موضوع الحرب ، وأكد جوكس أن التطابق بين موقفى أمريكا وفرنسا كامل ، وأن فرنسا تدخل الحرب بشكل كلى وبنسبة مائة فى المائة ، ولاحظ المراقبون أن جوكس هو أول وزير فرنسى يأتى الى الولايات المتحدة ولا يحاول أن يوحى بأن موقف فرنسا متميز .

أما زيارة دوما إلى موسكو فكانت تهدف إلى البحث فى مرحلة مابعد الحرب ، وفى موضوع المؤتمر الدولى ، وبعبارة أخرى فإن فرانسوا ميتران أراد بذلك أن يقول أنه مع أمريكا بالكامل فى الحرب ولكنه ليس كذلك فى مرحلة مابعد الحرب .

وما يهمنا فى هذا المجال هو تفسير التغيرات فى السياسة الفرنسية وشرح أسباب تحولها من المطالبة

---

(٢٨) صحيفة الاهرام ، ٢٢ يناير ١٩٩١

(٢٩) صحيفة الشرق الأوسط ، ٢٢ يناير ١٩٩١

بالحل السلمى ـ إلى المشاركة فى العمليات العسكرية وتأييد التحالف الدولى ضد العراق .(٣٠)

على الصعيد الداخلى ، فقد واجه ميتران انتقادات شديدة لمسلكه السلمى من شخصيات فرنسية لها وزنها ـ مثل رئيس الجمهورية الفرنسى الأسبق فاليرى جيسكار ديستان . ومن ناحية أخرى هناك القوى الداخلية داخل المجتمع الفرنسى والتى لها التأثير الأكبر على صانع القرار . وهذه القوى هى الأحزاب ، والنقابات ، ومراكز الأبحاث ـ الا أن أقواها جميعا هو ما يسمى « بالمجمع العسكرى الصناعى » وقد وصف بييرمارتون » مدير المخابرات الفرنسية الأسبق هذا المجمع بأنه « سلطة بلا وجه » وهو عنوان الكتاب الذى خصصه عن تأثير كبرى شركات السلاح وكبار ضباط الجيش الفرنسى على اتخاذ القرار مبرزا أن هذا التأثير يتم بطريقة خفية ، وأن هذا المجمع العسكرى الصناعى يؤلف سلطة داخل السلطة ، ولتقدير الأهمية العظمى لهذا اللوبى الخفى يكفى أن نعلم أن توقعات الميزانية تشير إلى أن فرنسا سوف تنفق نحو ٤٠٠ مليار دولار على السلاح خلال العقد الحالى . ويؤكد ماريون أن المجمع العسكرى الصناعى له تفاعلات فى جميع أجهزة الدولة وأنه قادر على التأثير فى الاختيارات الاستراتيجية والتكنولوجية والحيوية فى فرنسا ويؤكد رئيس المخابرات الأسبق أن هذا اللوبى هو الذى يقف وراء تضخم عمليات بيع الأسلحة الفرنسية ، كما تقف دائما وراء المواقف المتشددة التى تتخذها فرنسا ازاء بؤر التوتر فى العالم ، ولا يخفى طبعا أن مصالح المجمع العسكرى الصناعى الفرنسى ـ كانت مع دخول فرنسا الحرب إلى جانب الحلفاء .

والجانب الاخر الذى يشير إليه المراقبون لشرح وتبرير موقف فرنسا بدخول الحرب هو أن فرنسا تخوفت من أن يقلل عدم اثبات موقفها فى الحرب من تصيبها فى مشاريع اعادة التعمير والتى كان واضحا أنها ستقسم على الدول المساعدة للكويت ، لذا فإن فرنسا قد اتجهت إلى عدم اهدار فرصة إنعاش اقتصادها من خلال احتمالات المشاركة فى مشاريع اعادة التعمير التى أسندت للشركات الفرنسية . على الصعيد الخارجى فإن تغير السياسة الفرنسية يعود إلى ادراك الرئيس ميتران أن : (التفاهم الأمريكى ـ السوفيتى) سيسمح بإستخدام القوة لتحرير الكويت داخل اطار الأمم المتحدة أو خارجه إستنادا إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح لدولة أن تستعين بدولة أخرى من أجل الدفاع عن نفسها ـ وأدرك ميتران أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيلتقيان بعد الحرب ، ولا سبيل إلى مشاركة فرنسا ودعوتها إلى هذه المائدة الدولية الا بدخولها الحرب إلى جانب الحلفاء(٣١) والدافع الاخر الذى جعل ميتران يغير سياسته نحو الحرب ـ هو أنه يرى أن دور فرنسا وحجمها وأهميتها كإحدى الدول الخمس الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن والتى تملك حق الفيتو ـ كل ذلك يلقى عليها مسئولية كبيرة خلال مرحلة الحرب وما بعدها وأنه لتكون فرنسا حاضرة فى أثناء عملية إعادة تنظيم منطقة الشرق الأوسط ـ فقد حزم أمره بضرورة أن يكون لها دور أساس فى مرحلة الحرب وتحرير الكويت . ومع ذلك فقد حرس ميتران فى كل مناسبة على عاملين أساسيين هما .

١ ـ محاولة الاحتفاظ بسمعة فرنسا الايجابية فى العالم العربى .

٢ ـ التأكيد على استقلالية فرنسا فى اتخاذ قرارتها السياسية ـ ولذلك أكد ميتران أكثر من مرة أن بلاده ليست فى حرب مع العراق بل هى تشارك فى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وفيما أسماه ميشيل روكار « عملية بوليس دولية » وأنها لا تحارب العالم العربى ، بل تستجيب لنداء طرف عربى وقع عليه اعتداء من طرف آخر ، وأنها فى سبيل ذلك ستعمل كل مافى وسعها بعد الحرب لحل مشكلة العرب الأولى وهى المشكلة الفلسطينية .

المانيا :

فى تلخيص موجز لموقف المانيا من أزمة الخليج قالت صحيفة الصنداى تايمز فى عددها ٢٧ ك ٢/ـ فى فبراير ١٩٩١ ـ « أن موقف المانيا الرخو وغير الفعال من أزمة الخليج ـ قد أخر مسألة الوحدة الأوروبية إلى عقد على الاقل ، وربما حتى إلى جيل كامل » فعندما إندلعت الأزمة ـ كان الألمان مشغولين بقضية أخرى تماما ـ هى الوحدة الألمانية واستيعاب الجزء الشرقى من المانيا والقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تمخضت عنها الوحدة ـ ولم يلق هذا الحدث ، اى أزمة الخليج ، من الاهتمام فى المانيا مثلما لقى فى دول أوروبا الاخرى واكتفى الساسة الالمان بشجب الغزو العراقى للكويت ، وتأييد الحلفاء بالبيانات الرسمية وفى المحافل الدولية ، والمطالبة بسرعة حل المشكلة سلميا مما أدى إلى تدهور واضح فى العلاقات الألمانية ـ الأمريكية والالمانية ـ البريطانية ـ وقيل عن المانيا الجديدة أنها : « حليف غنى ولكن غير جدير بالثقة »(٣٢)

(30) Henry A.Kissinger, A postwar Agenda, News Week, Jan. 8 1991 PP. 26-30.
(31) Margaret Garrard Warner, Op.Cit.

(٣٢) صحيفة « الحياة » التى تصدر فى لندن ، ١٩ فبراير ١٩٩١

وعبرت عن ذلك المصادر البريطانية قائلة : ان تغيب الاوروبيين (تقصد المانيا) عن ميدان المعركة يعنى نهاية أية تحركات ذات معنى نحو الوحدة الأوروبية فى المستقبل المنظور ، وسيكون من الصعب تحقيق الوحدة المالية والنقدية الأوروبية أو اعطاء قيمة زائدة للمؤسسات الحالية للمجموعة الأوروبية . وقالت الصنداوى تايمز تعليقاً على موقف المانيا كذلك أن العار الاضافى هو أن أوروبا معاقة بحكومات غير قادرة على الارتقاع إلى المسئولية ، وأن المجموعة الأوروبية أظهرت نفسها وكأن ليس لها أى علاقة بهذه الازمة حتى حين أصبحت مصالحها الحيوية على المحك ، وأن بريطانيا وحدها بين دول هذه المجموعة ملكت من الحزم والقوة ما يكفى لترسل قواتها وسفنها وطائراتها إلى الجبهة جنبا إلى جنب مع الأمريكيين فى مجازفة أساسية وضرورية لخير كل ديمقراطيات أوروبا .(٣٣)

ويرجع موقف المانيا – إلى حساسية قضايا الحرب والسلام بالنسبة للشعب الالمانى ما دفع بالالاف إلى تنظيم مظاهرات عارمة ضد الحرب (٣٠٠ الف متظاهر فى برلين ، ٢٥٠ ألف فى بون) وأظهرت استطلاعات الرأى فى المانيا أن ٧٩ ٪ من الشعب ضد الحرب ، حيث لم ينس الشعب الألمانى الثمن الباهظ الذى دفعوه فى نهاية الحرب العالمية الثانية التى أشعلوها بأيديهم ، ولم ينسى الالمان الفزع الذى عاشوه أبان فترة الحرب الباردة لمعرفتهم أنهم معرضون لأن يكونوا الضحية الأولى لأية حرب نووية عالميا .. ومن ثم فإن حركة السلام فى المانيا نمت وتعاظمت فى مختلف المدن الالمانية عن غيرها من حركات السلام فى باقى الدول الاوروبية وتميزت بالثبات والاستمرارية والضخامة وتفرعت عنها بعد ذلك حركات الخضر والبيئة والعودة للطبيعة(٣٤) إذن فتيار حركات السلام فى المانيا له وزنه وتأثيره على صانع القرار الالمانى ، وازاء انتقادات الدول الاوروبية لالمانيا – فقد اضطرت حكومة بون لتقديم ٣,٥ مليار دولار كمساهمة فى نفقات القوات الدولية فى الخليج ، ثم قدمت ٥,٥ مليار دولار بعد اشتعال الحرب وذلك لتحسين صورتها بين الدول الحلفاء . ومع الاستعداد لابداء حسن النية من جانب الالمان الا أنهم كانوا فى قرارة أنفسهم يتمنون بل ويطالبون الامريكيين بتفهم الأوضاع الالمانية – وألا يقارن الامريكيون بين المانيا واليابان – حيث أن المانيا كانت ومازالت منغمسة إلى أخمص قدميها فى عملية انهاء الصراع بين المعسكريين الشرقى والغربى ، وأنه لولا انتهاء هذا الصراع لما كان بإستطاعة الولايات المتحدة أن تدخل بثقلها فى حرب الخليج ، ويقول الالمان أنه لولا انتهاء الحرب الباردة والتى كانت الالمانيتان من أهم أطرافها لما أمكن للامريكان أن يتحركوا ويناوروا بمثل هذه الحرية فى أروقة الأمم المتحدة ، ولولا اعادة توحيد المانيا والتى كلفت بون مبالغ باهظة ، كما أمكن للولايات المتحدة أن تسحب الجيش السابع الذى كان معسكرا فى المانيا لارساله إلى الخليج – كذلك لولا انتهاء الحرب الباردة (يقول الالمان) لما أمكن اطلاقا التوصل الى قرار فى مجلس الأمن يضفى الشرعية على استخدام القوة فى الخليج .(٣٥)

ولاشك أن الموقف الالمانى يعود فى جزء كبير منه إلى الاعباء الضخمة التى واجهتها الحكومة الالمانية بسبب الوحدة – الأمر الذى اتضح من خلال المحاولات الدؤوبة لسد العجز فى الموازنة العامة لعام ١٩٩١ : أما مشكلات الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ فقد تطلب حلها انقاص الانفاق العام بحوالى ٧٠ مليار مارك المانى ، اى حوالى ٥٠ مليار دولار أمريكى . وهذه المشكلات فرضت الغاء الدعم المالى الذى يقدم لصناعات الحديد والصلب وبناء السفن وغيرها . ولكن هذه الحجج – مع حقيقتها – لم تجد قبولا لدى أمريكا والحلفاء الاوروبيين الذين قارنوا بين المعونات المالية الالمانية للاتحاد السوفيتى وما تقدمه بون لقوات الحلفاء فى الخليج .

والحكومة الالمانية من ناحيتها كانت تخشى ازاء هذا الموقف ان تضطر الى فرض الضرائب وهو الأمر الذى كان يكلفها غاليا على الصعيد الداخلى . ومع ذلك وللاعراب عن تأييد المانيا للشركاء الاوروبين – فقد قدمت بون نصف مليار دولار لبريطانيا كمساهمة فى تحمل نفقاتها – كما زودت تركيا واسرائيل بمساعدات مالية وبأنظمة صواريخ للدفاع الجوى الا انها لم تشارك بأية قوات فى الخليج لان دستور المانيا يمنع الحكومة من ارسال قوات عسكرية خارج اوروبا – او خارج المجال الذى تتحرك ضمنه دول حلف شمال الاطلنطى . وفى الوقت نفسه سعت المانيا الى نفى الاتهامات التى وجهها لها الحلفاء بأن المانيا هى التى امرت العراق بالأسلحة والذخائر والخبرة الفنية التى ساعدته فى بناء ترسانته العسكرية – ومع استنكار حكومة بون لهذه الأقوال ، الا انه ثبت ان الشركات الألمانية شاركت فى امداد العراق بالسلاح حتى بعد فرض الحظر الدولى على العراق . وعلى الصعيد السياسى سعت الحكومة الالمانية للتأكيد على قبولها قرارات مجلس الأمن والتزامها بمقاطعة العراق ويلاحظ المراقبون ان الموقف الالمانى من ازمة الخليج فى

---

(٣٣) سوسن حسين ، ازمة الخليج وانعكاساتها على الرأى العام الغربى ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٣ يناير ١٩٩١

(٣٤) صحيفة الشرق الأوسط ، ٦ فبراير ١٩٩١

(٣٥) نزيرة الافندى ، طموحات وقضايا الوحدة الالمانية ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ابرايل ١٩٩٠ ص ص ٢٥٥ – ٢٦١

بعض مراحلة كان اقرب للموقف الفرنسى (قبل نشوب الحرب) ـ وان بون ايدت المبادرة الفرنسية التى رفضتها بريطانيا والولايات المتحدة

مواقف دول اوروبية أخرى :

بالنسبة لايطاليا : فقد كان موقفها الرسمى مؤيدا للسياسة الأمريكية . وقد صوت النواب الايطاليون بالأغلبية على مبدأ تدخل البحرية الحربية الايطالية فى الخليج ، كما وافق البرلمان على اشتراك القوات الايطالية فى حالة نشوب الحرب ، وقد سعت ايطاليا من خلال رئاستها للسوق الاوروبية لايجاد حل سلمى . وعلى الرغم من حث الأحزاب المعارضة ، كالاشتراكيين والخضر ، اعضاءها على عدم معارضة سياسة الحكومة الا انهم كانوا يشجعون الحل السلمى ويرفضون الغارات الجوية على المدن العراقية . لذا فإن ايطاليا كانت تتمشى مع قرارات مجلس الأمن وفى نفس الوقت تحبذ الحل السلمى .

أما بالنسبة لاسبانيا : فقد بعثت بحوالى ٥٠٠ من افراد الجيش منذ بداية الأزمة ، وذلك مشاركة منها فى تنفيذ العقوبات الاقتصادية . وقد كان موقف الحكومة الأسبانية هو ان تلك القوا لن تشترك فى النزاع المسلح فى حالة نشوب حرب الا من اجل الدفاع عن النفس .

رابعا : مؤشرات الاجماع فى الموقف الأوروبى الموحد :

على الرغم من الاحباط الذى ساد الدول الاوروبية بسبب عدم اتفاقها على سياسة خارجية واحدة ازاء ازمة الخليج ، فقد حاولت دول المجموعة الحفاظ على « مؤشرات » للاجماع لرأب الصدع ، بين دولها ـ ويمكن تركيز هذه المؤشرات فيما يلى :

اولا : المواقف المبدئية من العدوان العراقى :

أكدت دول المجموعة الاوروبية رفضها القاطع لأية مساومة مع العراق وعدم قبول اى حلول وسط فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن الدولى ، كما اتفقت دول المجموعة على مواصلة الضغط على صدام حسين وعزلته الدولية ، ورفض الدخول فى مفاوضات معه ، وحتمية الانسحاب من الكويت واجمع وزراء خارجية دول المجموعة خلال اجتماعاتهم فى ٨/١٠/١٩٩٠) على ضرورة العمل تحت مظلة الأمم المتحدة .

ثانيا : مؤتمر الأمن والتعاون لدول البحر المتوسط :

وقد طرحت ايطاليا واسبانيا فكرة هذا المؤتمر خلال قمة روما فى نوفمبر ١٩٩٠ ـ (فى اطار الترتيبات التى يمكن ان تتم بعد انتهاء ازمة الخليج) على ان يشمل المؤتمر دول البحر المتوسط والشرق الأوسط والخليج والمجموعة الاوروبية بالاضافة الى دول البحر الاسود والولايات المتحدة ـ وقد اجمعت الدول الاوروبية على اهمية عقد هذا المؤتمر ولكنها اعتبرت ان ازمة الخليج لها الاولوية ، كما اجمعت الدول الاوروبية (خلال قمة روما) على رفض اى تسوية جزئية للأزمة واكدت الدول الاوروبية التزامها بإعلان روما الذى اصدرته الدول الاوروبية فى ٢٨ اكتوبر ١٩٩٠ والذى شدد على رفض ارسال وفود رسمية للعراق للتباحث ـ وان تكون الأمم المتحدة هى الوسيط الوحيد اذا ما اجريت اية مفاوضات .

ثالثا : المسعى الجماعى للسلام قبل نشوب الحرب :

خلال النصف الأول من شهر ديسمبر ١٩٩٠ ـ اتخذ مسلك الدول الاوروبية مظهرا جماعيا مع ترجيح كفة الميزان لصالح الحلول السلمية ـ واتخذ مجلس وزراء خارجية دول المجموعة الاثنتى عشرة قرارا جماعيا بتكليف دى ميكليس وزير خارجية ايطاليا بمساندة نشاطات السكرتير العام للأمم المتحدة دى كويار ومجلس الامن ـ لعقد كافة الاتصالات لحل الأزمة سلميا . وفى غضون ذلك اتفقت دول الجماعة الاوروبية على بدء حوار مع العراق لتجنب الحرب ـ وكان لهذه الدعوة اكثر من دلالة .

اولها : رغبة الدول الاوروبية فى تأكيد الثقل والوزن السياسى لدورها على الساحة الدولية والمشاركة الايجابية خلال تلك المرحلة ، وثانيها : مواكبة المساعى الامريكية لحل الأزمة والتواجد على الساحة الدولية ـ واعطاء الثقل لمساعى (فرنسا ـ ايطاليا ـ المانيا) الساعية لحل الأزمة سلميا .

رابعا : التنسيق الكامل مع الموقف الامريكى مع قرب نشوب الحرب :

بدءاً من العاشر من يناير ١٩٩١ ـ اى قبل نشوب الحرب بأسبوع تحركت الجماعة الأوروبية من خلال تنسيق كامل مع الولايات المتحدة ، ومع رفض العراق استقبال جاك بوس وزير خارجية لكسمبرج ـ رحبت المجموعة الاوروبية بايفاد وزير دفاع لكسمبرج لبغداد فى نفس الوقت الذى انهى فيه ميشيل فوزيل رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان الفرنسى محادثاته مع صدام حسين ليلتقى الرئيس ميتران مع فوزيل ثم وزير الخارجية الامريكى بيكر ـ وذلك قبل اللقاء الذى تم فى جنيف بين طارق عزيز وزير خارجية العراق وبيكر ـ وبعد فشل هذا اللقاء مباشرة تقدمت الدول الاوروبية الاعضاء فى المجموعة بمبادرة جديدة للسلام ، لاحتواء الأزمة قبل فوات الاوان ولكنها لم تسفر عن اى نتائج ايجابية .

خامساً : اجماع الدول الاوروبية على انشاء صندوق لمساعدة الدول المشاركة فى الحرب :

خلال اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية فى ٤/٢/١٩٩١ اتفقت الدول الاوروبية على انشاء

صندوق لمساعدة دول المجموعة التى تساهم بمجهود عسكرى فى حرب الخليج . كما اتفقت الدول الاوروبية على تقديم منح وقروض قيمتها ٢٠٤ مليون دولار لسوريا ـ وناقشوا اقتسام نفقات حرب الخليج ، كما اجمعوا على ضرورة تقديم مساعدات للفلسطينيين فى الاراضى المحتلة .

سادسا : البحث فى تسويات ما بعد الحرب :

فى الوقت الذى كانت فيه حرب الخليج مازالت مستمرة ـ وجدت الدول الاوروبية ان هامش المناورة الأساسى المتاح امامها هو البحث فى ترتيبات ما بعد الحرب ـ وما بعد انتهاء ازمة الخليج والبحث عن حلول لكل مشاكل المنطقة ووضعت دول المجموعة هذه الاهداف على قمة اعمالها ـ وتبلور ذلك فى اتجاه عام من خلال مجهودات وفد الترويكا الذى ضم وزراء خارجية لكسمبرج وهولندا وايطاليا والذى قام بعدة جولات فى المنطقة لبحث ارساء السلام . وقد اكد وفد الترويكا على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام بشرط ان يتم تهيئة الأجواء لكى يكون ناجحا . ويلاحظ أن الدول الاوروبية وهى تجمع على ضرورة حل مشاكل المنطقة ـ فإنها فى الوقت نفسه لم تقدم خطة واحدة او مبادرة موحدة لحل هذه المشاكل بل على العكس اختلفت رؤاها وتباينت تصوراتها حول كيفية حل هذه الصراعات مما دفع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران للدعوة لعقد مؤتمر قمة لدول مجلس الأمن الدولى لايجاد حل جذرى لمشاكل المنطقة كالذى اتخذ ضد العراق والا ستفقد الدول المتحالفة مصداقيتها وستتهم بأنها تكيل بمكيالين . كما أكد ميتران على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام . وان كان الرئيس ميتران قد تراجع عن اصراره بهذا الشأن بعد لقائه مع الرئيس بوش فى ١٤ مارس ١٩٩١ فى جزيرة المارتنيك (حيث اتفقا على عدم اجبار اسرائيل على قبول حل لا ترتضيه) من ناحية اخرى صرح دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا انه لايعتقد ان عقد مؤتمر دولى للسلام هو هدف فى حد ذاته ولكنه لم ينكر الحاجة الى مؤتمر لحل المشكلة الفلسطينية على شرط ان يكون مضمون النجاح . وهكذا ـ فإنها مازالت مختلفة فيما بينها فى سبل الوصول الى هذا الحل . ومع ذلك فإن الدافع وراء اهتمام الدول الاوروبية هو كما عبر عنه جاك ديلور رئيس اللجنة الاوروبية قائلا : « انه يجب على المجموعة الاوروبية ان تملأ الفراغ السياسى الذى خلقته ازمة الخليج » وخلال اول قمة تعقدها دول المجموعة فى العام ١٩٩١ ـ والتى عقدت فى ٨ ابريل ـ كان ملف الشرق الأوسط اول القضايا المطروحة للبحث ـ واتفقت خلال ذلك دول المجموعة على ان استقرار منطقة الشرق الاوسط مرتبط بثلاثة عناصر اساسية :

اولا : مراقبة التسلح .
ثانيا : حل النزاعات القائمة .
ثالثا : توزيع افضل للثروة البترولية .

خامسا : العلاقات الامريكية الاوروبية فى ضوء نتائج ازمة الخليج :

لاشك ان الوجود العسكرى الامريكى المكثف الذى بنته الولايات المتحدة فى منطقة الخليج بعد الغزو العراقى للكويت دق جرس الانذار عند قادة اوروبا ـ فهؤلاء هم خلفاء الولايات المتحدة بلا جدال ـ لكن ـ اوروبا ١٩٩٢ ـ ستكون لها مصالح خاصة ومتميزة قد تتعارض مع المصالح الامريكية على الصعيد الاقتصادى والتجارى بصفة اساسية . كما ان وجود الجيش الأمريكى عند منابع البترول لايمكن ان يبعث الاطمئنان عند زعماء اوروبا . فدول كبيرة مثل فرنسا ـ المانيا ـ ايطاليا ـ لايمكن ان تقبل بسهولة ان يتحكم احد حتى اقرب حلفائها فى شريان الحياة الذى يمثله البترول بالنسبة لاوروبا . ولاشك ان هذه الحسابات هى التى جعلت ميتران يستغل اعتداء الجنود العراقيين على مقر سفيره فى الكويت ليدعم الوجود العسكرى الفرنسى فى الخليج وليأخذ بزمام المبادرة فى مجلس الأمن وليخلق مناخا نفسيا وسياسيا يجعل الدول الاوروبية تبادر الى الاعلان عن تضامنها مع فرنسا والى اتباعها فى مبادراتها المضادة للعراق . من ذلك نجد ان ازمة الخليج ابرزت البعد الأمنى للتنسيق الاوروبى وصعوبة التفرقة بين الابعاد السياسية والأمنية والعسكرية فى حالة تحديد سياسة خارجية موحدة . ومع رغبة المجموعة الأوروبية فى التعبير عن دور متميز لها فى حل أزمة الخليج فقد كان عليها ان تتغلب على هذا التحدى الذى طرحته الأزمة امام فعالية المنظمات الأمنية فى اوروبا الغربية حتى لاتستأثر الولايات المتحدة بقدرتها العسكرية الفائقة بمبادرات التحرك على الساحة الدولية[٣٦]

وفى هذا الاطار ـ ومع بدء ازمة الخليج كان توجه الدول الأوروبية الى « اتحاد غرب اوروبا » وهو منظمة للتعاون العسكرى تضم تسع دول اوروبية باستثناء ايرلندا ـ الدانمرك ـ اليونان ـ وهو الجهاز الاوروبى الوحيد الذى يوفر عمليا سياسة دفاعية مشتركة ، واتفقت الدول الاوروبية على وضع خطوط عامة لهذه السياسة فى مواجهة الأزمة .

وفى إجتماع إتحاد غرب أوروبا فى باريس فى اغسطس ١٩٩٠ ـ إتفق على إستخدام القوة ضد العراق إذا لم تفلح العقوبات الاقتصادية . ومع ذلك فإن الحقيقة التى اصبحت أكثر الحاحا فى مواجهة زعماء أوروبا ـ وفى ضوء أزمة الخليج ـ هى الحاجة الى إنشاء جهاز دفاعى يختص

(٣٦) مصطفى كركوتى، مرجع سبق ذكره

بالشئون الأمنية كجانب أساسى للوحدة الأوروبية على أن يضم كل دول المجموعة وليس تسعة أعضاء فقط كما هو الحال فى إتحاد غرب أوروبا[٣٧] وهنا واجهت الدول الأوروبية صعوبات لم تكن فى الحسبان - فكيف يمكن التوصل الى صيغة تقبلها كل الدول الأوروبية بما يحقق التوافق بين مصالحها العسكرية والأمنية - حيث من المحتمل أن تختلف مصالح الدول الكبرى عن غيرها فى هذا المجال وإزاء ذلك فقد تقدم وزير خارجية إيطاليا بإقتراح لدمج إتحاد غرب أوروبا - والتعاون السياسى الأوروبى (وهو جهاز يختص بتنسيق السياسات الخارجية ويضم كل دول المجموعة) الا أن هذا الاقتراح واجه معارضة من جانب بريطانيا التى لا تحبذ أى تنسيق عسكرى الا فى إطار حلف الأطلنطى . وهذا الاتجاه الذى عبرت عنه بريطانيا تغذيه بلاشك الولايات المتحدة التى تعتبر أن حلف الأطلنطى يكفل لها الكلمة الفاصلة والقدرة على التحكم فى التغيرات الجارية والمحتملة على صعيد القارة الأوروبية (خاصة بعد الوحدة الألمانية) - كذلك عبر عن هذا الاتجاه الجنرال مانفرد ووريز سكرتير عام الناتو أثناء إجتماعات قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى قائلا « أن أى تغيير يجب الا يأتى على حساب تماسك الهيكل العسكرى للناتو » مشيرا الى أن التغييرات التى تحدث فى أوروبا لاتنفى الحاجة لاستمرار وجود حلف الأطلنطى . ونتيجة لهذه التطورات فإن المشكلة التى أصبحت تواجه زعماء أوروبا هى كيف يمكن خلق دور دفاعى أوروبى قوى ومتماسك دون إفساد العلاقات مع الولايات المتحدة . فضلا عن ذلك فإن فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة يكون لها دور كبير فى تقرير شئون السلام فى العالم - هى الأخرى فكرة تواجه صعوبات كبيرة ليس من السهل تجاوزها - فكيف يمكن بناء قوة عسكرية أوروبية موحدة دون المساس بسيادة دول المجموعة كل دولة على حدة طالما أن القوة العسكرية تستخدم بالدرجة الأولى لتأكيد سيادة الدولة المعنية . أى كيف يتم التوفيق بين مجالات السيادة الوطنية ومجالات السيادة القارية . كذلك أثارت فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية عدة تساؤلات هى : من يتولى وكيف ، مسئولية بناء القوة العسكرية الأوروبية ، ومن يحدد وظائفها ، ووفق أية معايير - فدول المجموعة الأوروبية ليست متساوية فى التشريعات العسكرية كما هو الحال بين بريطانيا والمانيا وفرنسا - وكيف ستنظر الولايات المتحدة إلى مثل هذه القوة العسكرية المستقلة بمعزل عن التنافس معها . ويتضح من ذلك أن فكرة إنشاء قوة عسكرية أوروبية موحدة مسألة غاية فى الصعوبة نظرا لما ستطرحه من تغييرات فى هيكلية المؤسسات الأوروبية القائمة - والتى ستنشأ بعد الوحدة الأوروبية فى ١٩٩٢ - كذلك من ناحية تكييف العلاقات الأمريكية - الأوروبية فى المرحلة المقبلة . ونتيجة صعوبة تنفيذ هذه الفكرة - ففى راى المحللين فى أوروبا - أن الولايات المتحدة كرست نفسها كقوة عظمى وحيدة فى العالم - وعلى أوروبا أن تظل فى حاجة إلى الحماية الأمريكية - وأن أوروبا ستجد صعوبة فى الحفاظ على مناطق مصالحها ونفوذها فى العالم بمعزل عن الشراكة الأمريكية . وهو الدرس الذى وعته الدول الأوروبية من أزمة الخليج ، هذا الدرس الذى ربما يكون قد وضع مشروع الوحدة الأوروبية ١٩٩٢ - على محك خطير .[٣٨]

سادسا : مستقبل الوحدة الأوروبية :

مع بداية عام ١٩٩٠ - لاحت فى الأفق الأوروبى دلالات تنبىء بأن حلم الوحدة الأوروبية أصبح قاب قوسين أو أدنى ، وأعتقد الكثيرون أن مشروع الوحدة الأوروبية إكتسب قوة دفع ذاتية من خلال الانجاز والخبرات والاعداد المحكم ، فضلا عن الطموح الذى يحدوه الأمل - بما يمكنه من إكتساح كل الحواجز والعقبات ..

ولكن .. لان جدلية الزمن تقوم على نهر متدفق من الأحداث والأحداث المضادة فإن قطار الوحدة الأوروبية واجه متغيرات ربما أعاقت مسيرته أو على الأقل ربما أخرت وصوله لمحطته الأخيرة . وتتمثل أهم هذه المتغيرات فى تغير توازنات القوى داخل المجموعة الأوروبية بعد الوحدة الألمانية - والتطورات التى تشهدها دول أوروبا الشرقية الساعية الى النهوض من كبواتها وإعادة بناء إقتصادياتها المنهارة وهياكلها السياسية - وبعد غياب السيدة مارجريت ثاتشر - وإشارات التحول فى السياسة البريطانية - والتغييرات التى يشهدها الاتحاد السوفييتى - وكل النتائج التى صاحبت أزمة الخليج وتمخضت عنها .[٣٩] فكل هذه المتغيرات أثرت على المفاهيم المستقرة للوحدة الأوروبية الى الحد الذى جعل المجموعة الأوروبية صريعة تيارين : أولهما يتبناه جاك ديللور رئيس اللجنة الأوروبية - ويدعو بحماس للتحرك السريع لاستكمال هياكل الوحدة .. وثانيهما : وتتزعمه بريطانيا ويدعو إلى التروى وإدراك الفروق بين حرية التجارة وأقلمة المصالح الاقتصادية ، وبين التحرك المفاجىء لكسر الحواجز السياسية وتجاوز السيادة

(37) Russell Watson, A new Kind of Warfare, Newsweek, Jan. 28, 1991, PP. 11-16

(٣٨) صفاء موسى ، ندوة أوروبا ١٩٩٢ السياسة الدولية ، عدد ١٠٠ ابريل ١٩٩٠ ص ص ٢٨٦ - ٢٨٨

(٣٩) د . عبدالمنعم سعيد وآخرون ، وأوراق استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، اغسطس ١٩٩٠

الوطنية . ولا يقتصر الأمر على الصعوبات التى تواجه الوحدة الأوروبية من خارجها ـ ومن طبيعة الظروف الدولية المتغيرة ، حيث هناك صعوبات تنبع من داخل الجماعة ذاتها ـ وتشمل العقبات التى تواجه عملية التنفيذ الفعلى لاجراءات الوحدة . فمشروع أوروبا ١٩٩٢ يقوم على ثلاث ركائز رئيسية هى : أولا : العمل على أن تصبح أوروبا ساحة إقتصادية موحدة تشمل الدول الأثنتى عشرة الأعضاء بالجماعة وثانيا أوروبا ١٩٩٢ لن تخلق أية حواجز جديدة بينها وبين العالم الخارجى وإنما تقتصر على تحطيم الحواجز الحالية الموجودة داخلها ثالثا : أن أوروبا ١٩٩٢ تعنى إستبدال ١٢ نظاما قانونيا مختلفا للادارة فى مجالات البنوك والتأمين والمواصلات والمقاييس بنظام وجهاز سياسى وإقتصادى موحد ونظام قانونى موحد .

وتكمن الصعوبة الأولى التى تواجه تنفيذ الوحدة الاقتصادية الأوروبية الكاملة فى بطء تنفيذ الدول الأوروبية للتوجيهات الثلاثمائة لهيئة تحقيق السوق الموحدة ، وحتى نهاية يونيو ١٩٨٩ لم تكن الهيئة الأوروبية قد أدخلت الى عملية التطبيق الفعلى سوى ٦٨ توجيها فقط ـ فى الوقت نفسه فإن الدول الأوروبية لم تذعن إذعانا كاملا ـ لمبدأ أساسى وهام فى مشروع الوحدة وهو منع الدعم لصناعاتها ـ حتى لاتشوه المنافسة الكاملة بين الأعضاء . وبالنسبة لعملية تحرير حركة رأس المال من خلال إزالة التحكم فى تمويل العملات فلم تحققه حتى الآن سوى بريطانيا ومن المقرر أن تحققه فرنسا والمانيا وإيطاليا فى منتصف عام ١٩٩٠ أما باقى الدول فسوف يمتد بها الأمد فحتى نهاية عام ١٩٩٢ مع إعطاء اليونان والبرتغال تنازلات خاصة حتى عام ١٩٩٥ .(٤٠)

وتمثل المشكلة النقدية جانبا أساسيا من صعوبات الوحدة الأوروبية لأن خلق سوق مشتركة حقيقية يستلزم وجود وحدة نقدية تستند الى بنك مركزى وعملة واحدة ، وقد تم الاتفاق على تحسين نظام نقدى أوروبى للمحافظة على حدود لأسعار تبادل العملات بين الدول الأوروبية ، وقد قبلت بريطانيا ذلك مما أدخلها فى نظام النقد الأوروبى الذى كانت خارجه ، وتفرض بريطانيا بعض القيود على تطوير هذا النظام النقدى وتشاركها فى هذه القيود المانيا بسبب الصعوبات الناجمة عن التفاوت فى قوة العملات الأوروبية ولاشك أن الخلافات التى تحدث بين دول المجموعة الأوروبية حول الوحدة النقدية تاتى بسبب إختلاف القدرات الاقتصادية للدول الأعضاء فى الجماعة وما يترتب على ذلك من مشاكل التكافل الاجتماعى وكيفية تحقيق تكافؤ الفرص وإقتسام المنافع وتكلفة التكامل . إضافة الى كل ما سبق فإن هناك صعوبات تنبع من المشكلات الخارجية المتعلقة بالمنافسة والتعاون مع الولايات المتحدة واليابان فى الأسواق العالمية وداخل السوق الأوروبية فرغم أن مشروع ١٩٩٢ يتضمن عدم إقامة حواجز إضافية تجاه العالم الخارجى ، فى الوقت الذى تزال فيه هذه الحواجز داخل الجماعة ، فإن هناك مشاكل ناجمة عن عملية التوازى الناشئة بين مايحدث داخل الجماعة وتطورات مشابهة تقضى بإزالة الحواجز بين الدول فى إطار اتفاقية الجات التى كانت مستمرة من عام ١٩٨٦ ـ وتوقفت فى عام ١٩٨٩ بسبب خلافات إقتصادية بين أوروبا ـ والولايات المتحدة وصاحب ذلك مشكلة توحيد الصوت الأوروبى فى المحافل الدولية .

وفى داخل المجموعة الأوروبية أطراف تفضل تعويم أسعار العملات وتركها لحرية العرض والطلب (وهذه وجهات نظر الشركات متعددة الجنسيات العملاقة والتى تفكر بأسلوب السوق العالمية ، وهناك مديرى التنسيق وإزالة الحواجز ودمج الشركات الكبرى فى العالم (بين اليابان ـ وأوروبا الغربية ـ والولايات المتحدة) . وأخيرا هناك وجهة نظر ترى ربط خطوات التحرر التجارى دوليا بإستكمال خطوات الاندماج الاقتصادى الأوروبى . وهذا الاختلاف والتعارض يقف عقبة أمام تكوين سياسة إقتصادية موحدة لدول المجموعة الأوروبية ، خاصة وأن ولاءات الدول قد تتعدد ، فالدانمرك موزعة بين الولاء للجماعة الأوروبية والمجلس الأسكندناف ، كما أن أسبانيا لها علاقات ثقافية قوية مع أمريكا الجنوبية /هذا إضافة لبريطانيا وعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة وأكثر من دولة آسيوية .

ويزيد من الصعوبات سالفة الذكر ، أن اليابان والولايات المتحدة قد تستغلان عملية إزالة الحواجز داخل أوروبا لكى توسع السوق أمام تكنولوجياتها وصناعتها وإستثماراتها من خلال الاستثمار المباشر والمشاركة فى رؤوس اموال الشركات والمصارف الأوروبية وقلاع الانتاج المتعددة فى أوروبا وهكذا فإن هناك تخوفا أوروبيا من أن عملية توحيد السوق الأوروبية سوف يعنى عمليا ليس فتح بلدان أوروبا على بعضها بقدر ما يعنى فتح أوروبا ككل أمام القوى الخارجية غير الأوروبية فيكفى أن يكون لأى مؤسسة إقتصادية أمريكية أو يابانية مثلا فروع فى أى بلد أوروبى ليصبح بامكانها حرية التحرك فى سائر أسواق دول الجماعة ـ وبالنظر إلى الثقل العملاق لاقتصاد هذين البلدين فسيكون من شأن ذلك إتاحة المجال لهؤلاء الأجانب الأقوياء لاكتساح أسواق البلدان الأوروبية الضعيفة ، وتهديد أسواق

---

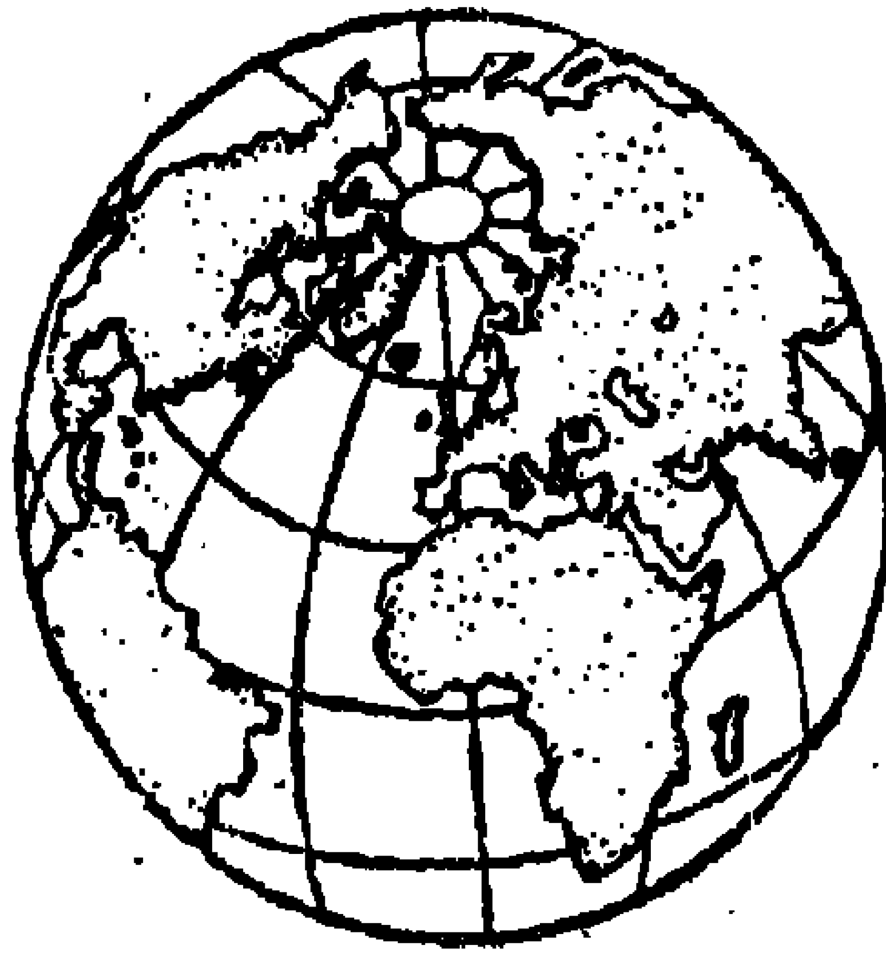
(٤٠) المرجع السابق .

البلدان الأوروبية القوية فى عقر دارها مثل بريطانيا والمانيا وفرنسا ..

إن ذلك التهديد لم يدفع فقط الى إعطاء شحنة من التريث لخطوات الاندماج ١٩٩٢ ، وإنما أيضا الى عمليات إندماج كبرى بين الشركات داخل البلد الأوروبى الواحد ، وايضا بين البلدان الأوروبية حتى يمكنها المنافسة أو الاندماج مع الشركات العالمية (يابانية وأمريكية) من مواقف قوى ، مما خلق تهديدا للشركات المتوسطة والصغيرة التى تذخر بها بلدان أوروبا ، مما حدا بالهيئة الأوروبية لاقتراح وضع سقف لعملية الاندماج هذه لايتعداه حجم الشركات الجديدة . وخلال قمة روما للمجموعة الأوروبية فى ١٩٩٠/١٢/١٥ تم الاتفاق بين الدول الأوروبية الأثنتى عشرة على ضرورة ان ينتهى المؤتمر المنعقد على المستوى الحكومى عن إنجاز المعاهدة السياسية والاقتصادية ـ بحيث يتم التصديق من جانب جميع برلمانات الدول الأعضاء عليها قبل بدء العمل بالسوق الأوروبية الموحدة فى نهاية عام ١٩٩٢ .

والمعروف أن القمة الأوروبية فى ميلانو (أكتوبر ١٩٩٠) قد حددت مرحلة إنتقالية تبدأ من عام ١٩٩٤ ليكون التركيز فيها على تحقيق المزيد من التنسيق فى السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء بما يسمح بإنشاء بنك مركزى أوروبى موحد يتولى الاشراف على جميع المؤسسات والاجراءات المرتبطة بالسياسات المالية والائتمانية للدول الاعضاء كما يشرف على سياسات الصرف الأجنبى ، سواء فيما يتعلق بعلاقات العملات الأوروبية بعضها البعض من جانب وعلاقة هذه العملات بعملات أخرى من جانب آخر .

كما تم الاتفاق على أن تبدأ المرحلة الثالثة فى أول يناير ١٩٩٧ وفيها يتم إتخاذ الاجراءات التى من شأنها إستبدال العملات الأوروبية بعملة واحدة مستقلة وتتطلب هذه المرحلة إنتهاج سياسة السوق المفتوح بما يسمح بتحقيق النمو وخلق فرص عمالة جديدة والتوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية . □



دراسة

افريقيا فى عالم ما بعد الحرب الباردة

د . ياسين العيوطى
استاذ العلوم السياسية
بجامعة ولاية نيويورك ، ستونى بروك
والمدير السياسى بالامانة العامة للامم المتحدة سابقا (*)

١ ـ مقدمة :

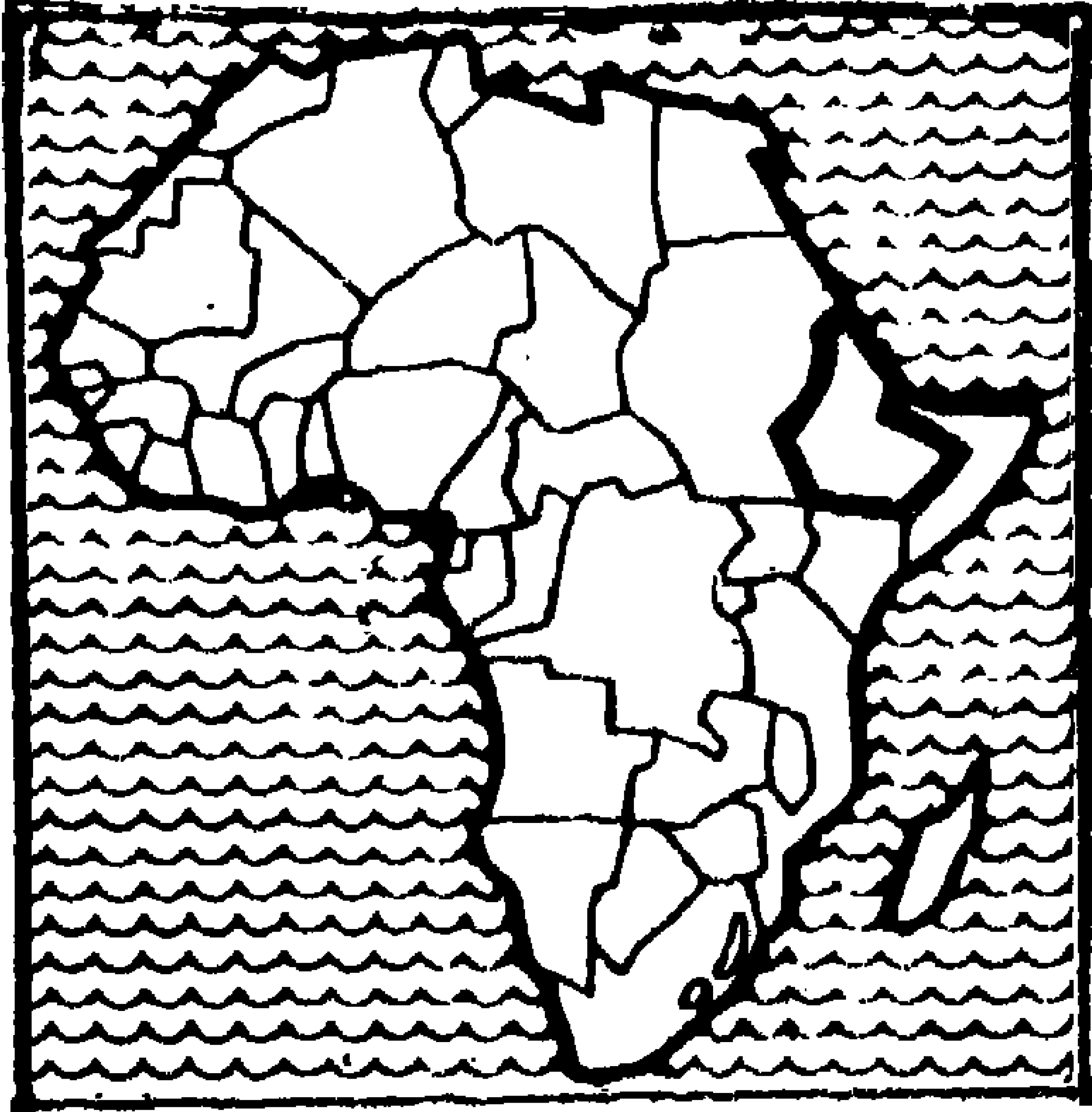
تعالج هذه الدراسة عاصفة حقيقية فى العلاقات الدولية . فابتداء من خريف عام ١٩٨٩ ، بدأ الاتحاد السوفيتى فى الهبوط من مستواه الامبراطورى . كما أخذت الشيوعية ، نظاما وسياسة واقتصادا ، داخل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى كانت تسير فى فلكه ، فى التفكك داخليا وبصورة سلمية فى معظم الأحيان . ووقف العالم يشهد فى ذهول سرعة اختفاء إحدى الدولتين العظميين ، والتحول من نظام عالمى ذى قطبين الى نظام عالمى ذى قطب واحد .

ونتيجة لهذه الأحداث المتعاقبة فى سرعة كبيرة ، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأعظم الوحيدة ، ذات النظام الديمقراطى والاقتصاد الحر والحريات الانسانية الاساسية والأعمال الحرة ، بقيت النموذج العالمى الوحيد ، الذى يحتذى الاخرون حذوه ، ويتفاعلون معه .

لقد توقفت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى بصورة مفاجئة تقريبا ، ووقف الشرق محاولا طاقة جهده تقليد الغرب ، دون أن يكون هذا ناجما عن هزيمة عسكرية أحاقت به .

كيف أثرت كل هذه التطورات على القارة الأفريقية ، رغما عن أن عملية نشوء عالم ذى قطب واحد لم تتم كلية بعد ؟ إن هذه الدراسة تعالج آثار كل هذا على الصراع والمصالحة والاتجاه الى الديمقراطية فى افريقيا فى عالم مابعد الحرب الباردة . وهى دراسة فكرية تنبنى على عدد من الحقائق الاساسية لتوضيح الاستنتاجات التى تستخلصها من التحول العالمى المفاجىء الذى تم فى أقل من فترة عامين ، وإزاء هذا نجد أن المحلل السياسى مضطر الى ممارسة ماقد يمكن تسميته بقراءة الكف السياسى فى بعض الأحيان إذ يحاول استقراء المستقبل واستنباط مدلولاته بعد فترة قصيرة من التغيرات العالمية الهائلة التى حدثت .

(*) يصدر الكتاب السادس عن السياسات الافريقية والتنظيمات الدولية للمؤلف فى عام ١٩٩٢ ان شاء الله بعنوان : « منظمة الوحدة الافريقية بعد ثلاثين عاما » باللغة الانجليزية فى الولايات المتحدة الامريكية . وقد نشر كتابه الأول فى هذا الميدان فى نيويورك عام ١٩٧٠ بعنوان : « اللاجئون جنوب الصحراء : المحنة الافريقية » عن مطابع جرينوود بريس .



٢ ـ ماذا فعلته الحرب الباردة بالعالم الثالث وخاصة بافريقيا ؟

من الصعب ان يجد المحلل السياسى وصفا لأثر الحرب الباردة على القارة الافريقية أقل من كلمة « كارثة » . كانت الحرب الباردة فى الحقيقة امتدادا للهيمنة الامبريالية من جانب الدولتين العظميين ، امريكا والاتحاد السوفيتى ، ولكن تحت ستار الايديولوجية . وكانت شعارات « الدول التقدمية » و « الدول الموالية للغرب » بمثابة ستار يغطى افريقيا وغيرها من مناطق العالم الثالث ويحجب حقيقة اعتمادها على إحدى الدولتين العظميين . ولذا كان تعبير « الاشتراكية الافريقية » مثلا يستهدف التخفيف من وصمة الاعتمادية ، لكن دون ان يوفق فى هذا . وكان المضمون الايديولوجى والعسكرى للحرب الباردة هو روح ذلك التناطح العالمى بين امريكا والاتحاد السوفيتى . قال أحد العلماء السياسيين الأمريكيين ، وهو « جون لويس جاديس » ، معقبا على ذلك التناطح بقوله : « كلما نظرنا الى الحرب الباردة كصراع بين القومية السوفيتية والقومية الأمريكية . لقد نظرنا الى ذلك الصراع كمنافسة بين اثنين من الايديولوجيات الدولية ، أو بين كتلتين عسكريتين متناحرتين ، أو بين منطقتين جغرافيتين اطلقنا عليهما وصفين لا يفيان بالغرض ، ألا وهما « الشرق » و « الغرب » .(١)

وكان من أسوأ آثار الحرب الباردة على افريقيا الهبوط المستمر فى طاقات افريقيا وفى اعتمادها على نفسها فى مجالى التنمية والدفاع ، ذلك لأن افريقيا ، فى عصر الحرب الباردة تولدت فيها عادة « إدمان الاعتمادية » على الغير ، حسبما صرح به مسئول افريقى كبير من منظمة الوحدة الافريقية فى مقابلة معه فى المقر الدائم للأمم المتحدة بنيويورك . فكلما احتاجت دول افريقيا الى معونات فى مجالات الانماء والدفاع ، اعتمدت الدولة الافريقية المعنية على المناورة من اجل المزايدة بين الشرق والغرب ، مما جعل الدولتين العظميين ، عبر تلك المناورات ، تناوران من أجل وقوع تلك الدولة فى شرك

1. John Lewis Gaddis, «Toward the Post-Cold War World», in Foreign Affairs (New York: The Council on Foreign Relations, Spring 1991) Vol. 70, No. 2, P. 105.

جانب تلك الدولة الاعظم فى الحرب الباردة .

ولم تكن الحال كهذه خلال الخمسينات والستينات ، اذ ان اباء الاستقلال الافريقى حاولوا التنحى والبعد عن المبارزة الايديولوجية العالمية ، ساعين الى منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز كوسائل لحماية الاستقلال الذى حصلت عليه دولهم حديثا . ولكن فترة السبعينات والثمانينات كانت فترة انغماس شديد فى سياسات وانشطة ومناورات الحرب الباردة من جانب الدولة الافريقية ، مثلما يتضح فى العديد من الامثلة ، وابرزها الحرب الاريترية ـ الاثيوبية والحرب الانجولية .

وعدا عن اعتماد الدولة الافريقية على المعونة من جانب احد طرفى الحرب الباردة كثمن لانضمام تلك الدولة الى أو ضد احدى الدولتين العظميين ، كان هناك جانب اخر من الجوانب السيئة من آثار الحرب الباردة على افريقيا . ويتلخص هذا الجانب فى ان اهمية الدولة الافريقية على المسرح الدولى ، وكان هو نفسه مسرح الحرب الباردة ، انكمشت وتقلصت اذ اصبحت الدولة تعنى النظام الحاكم فيها . وفى هذا الاطار من ضياع أو تقلص اهمية الدولة الافريقية عن ضياع او تقلص اهمية الدولة الافريقية اصبح النظام الحاكم فى الدولة الافريقية يعنى الشعب والمبادىء والمشاكل فى تلك الدولة بالنسبة للدولتين العظميين ، طرفى الحرب الباردة ، وأدى هذا الى نتائج حتمية ذات عواقب وخيمة بالنسبة للدولة الافريقية ، من بينها : ازدياد الفساد على مستوى الحكم ، والاستهانة بالحقوق الانسانية كانعكاس للدكتاتوريات على مستوى الشعب الافريقى . ونظرت الانظمة الديكتاتورية الافريقية الى الحريات الاساسية كحرية انشاء الاتحادات والنقابات ، وحرية التجمع ، وحرية الكلام والتعبير وحرية الصحافة ، على انها كماليات لا تقدر الشعوب الافريقية المحكومة أن تمارسها أو أن تستمتع بها .

وفيما يتعلق بالاعتمادية الافريقية ، إبان الحرب الباردة ، فى مجال الدفاع ، نرى ان تلك الاعتمادية ، قد غدت عبودية تكنولوجية تعنى الانسياق التام وراء مصادر السلاح . واصبحت الاعتمادية فى مجال التسليح والتكنولوجيا العسكرية المستوردة من أحد طرفى الحرب الباردة ، سواء كان الشرق أو الغرب ، اصبحت اعتمادية شبه كاملة من جانب الدولة الافريقية فى مجالات تكنولوجية أخرى قد لا تكون لها علاقة بالتسليح . وواقع الأمر أن الدولة الافريقية المتلقية لهذا النوع من المعونات غدت رهينة حقيقية لمصادر قطع الغيار وللمؤسسات المالية التى قدمت القروض للدول الافريقية لتشترى الاسلحة وتثرى العالم الصناعى وتزيد من افقار العالم النامى .

ومن خلال تلك الترتيبات والعلاقات المتشابكة فى هذا المجال ، زادت الانظمة الديكتاتورية فى افريقيا من تخليد قبضتها على اعناق مواطنيها الافارقة ، ولم تجد مايشجعها على التفكير جديا فى وضع حد للحروب الداخلية فى اراضيها ولغيرها من الوان التناحر الاجتماعى عن طريق المصالحة والحلول الوسطى القومية . وكمثل ادخال قوات عسكرية اجنبية من اجل القتال على الاراضى الافريقية فى كل من اثيوبيا وانجولا ، وهما المثلان اللذان تعتمد عليهما هذه الدراسة فى الخروج باستنتاجاتها ، تحولا خطيرا فى العلاقة بين الحرب الباردة وافريقيا فى السبعينات والثمانينات حسبما سنشرحه فيما يلى :

٣ ـ الصراع ومحاولة المصالحة بين اريتريا واثيوبيا

ليس من الصواب وصف الصراع الاريترى الاثيوبى بأنه كان حربا اهلية ، وذلك لان اريتريا هى حالة من حالات تصفية الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، دون أن تبلغ مقصدها النهائى فى تقرير مصيرها ، وكان ينبغى على النظام العالمى الذى أعقب الحرب العالمية الثانية وانشأ الامم المتحدة كمنظمة دولية ترعى ، فيما ترعى ، حقوق الشعوب غير المستقلة حتى تمارس فى حرية حق تقرير المصير ، كان ينبغى على ذلك النظام ان يسمح للشعب الاريترى ، بعد هزيمة ايطاليا ، وكانت الدولة المستعمرة فى اريتريا ، بممارسة ذلك الحق بموجب نصوص الفصل الثانى عشر من فصول ميثاق الامم المتحدة . والفصل الثانى عشر من فصول الميثاق ينص على ان الاقاليم التى كانت خاضعة لحكم احدى الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية (ويطلق الميثاق على تلك الدول تعبير « دول الاعداء ») يجب ان تلتئم تحت نظام وصاية الامم المتحدة الى أن تقرر مصائرها بأنفسها . وهنا نرى ان اريتريا ، داخل ذلك الاطار الذى حدده ميثاق الأمم المتحدة لا يختلف فى شىء عن الصومال وليبيا اللتين كانتا ، مثل اريتريا مستعمرتين تحت الحكم الايطالى ، ادى تطورهما بموجب مبادىء الفصل الثانى عشر من فصول الميثاق ، الى الحرية والسيادة والى عضوية الامم المتحدة .

ولكن فى حالة اريتريا ، حالت المناورات السياسية للدول الكبرى داخل الامم المتحدة ضد معاملة الاريتريين بنفس الطريقة ، للرغبة فى تعويض اثيوبيا عن تضحياتها خلال الاحتلال الايطالى الرهيب لها ، وكانت الهدية اريتريا ذات الساحل الطويل على البحر الاحمر ، مع الملاحظة ان اثيوبيا دولة محصورة ارضيا لا تطل على بحار . ونجم عن هذا التضحية بحق شعب اريتريا فى تقرير مصيره بنفسه بان اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة فى عام ١٩٥٠ قرار أنشىء بموجبه اتحاد فيدرالى

بين اثيوبيا واريتريا .[٢] ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى قرارها هذا الى ممارسة الحكومة الارترية داخل الاتحاد الفيدرالى بصلاحيات الحكم الذاتى فى كل مايتعلق بالشئون الداخلية ، والى قيام حكم ديمقراطى فى اريتريا والى وضع ضمانات لحقوق الانسان والحريات الاساسية فى ارتيريا .

وعلينا أن نلاحظ هنا انه قبل ان توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك القرار ، ارتفعت اصوات كثيرة فى قاعة الجمعية العامة ضده . وكان من بين هذه الأصوات ، صوت السيد (السير) ظفر الله خان ، ممثل الباكستان الذى حذر المنظمة العالمية من مغبة اقرار القرار بقوله :

« من الواضح ان اريتريا المستقلة ستكون اكثر قدرة على الاسهام فى المحافظة على السلم والامن عن اريتريا الموضوعة فى اتحاد فيدرالى مع اثيوبيا ضد الرغبات الحقيقية لشعبها ، وان حرم ذلك الشعب من حقه الأساسى فى الاستقلال فان ذلك الحرمان سيكون بمثابة بذر بذور الخلاف وخلق التهديدات ضد السلم والأمن فى تلك المنطقة الحساسة من مناطق الشرق الأوسط »[٣]

ولكن من سوء الحظ ، أهملت اصوات المنطق والمشروعية ووفق على القرار الذى يعتبر عدوانا على حق تقرير المصير ، وهو الحق الذى كان وما يزال لب النظام العالمى الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . لذا لم يكن من المدهش أن قامت « حركة تحرير اريتريا » فى عام ١٩٥٨ . وخلال تلك الفترة التى بدأت باقرار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٥٠ وعبورا بقيام الاتحاد الفيدرالى ذاته فى عام ١٩٥٢ ، وانتهاء بعام ١٩٦٢ ، دأبت حكومة اثيوبيا فى أديس أبابا (حكومة الامبراطور الراحل هايلى سيلاسى) فى تصفية قانون الاتحاد من جوهرة كله بغرض ضم اريتريا ضما نهائيا الى الأراضى الاثيوبية كما لو كانت جزءا كان منفصلا عنها وعاد اليها . ورغما عن تلك المحاولات التى اتخذت خلالها كل انواع العسف والظلم والضغط من جانب اديس أبابا ، ظل البرلمان الاريترى متمسكا بأهداف الاتحاد الفيدرالى لحماية شعب اريتريا من محنة الابتلاع عن طريق الضم ، مما ادى بذلك البرلمان الى رفض مشروعات حل الاتحاد اربع مرات . وأخيرا أمرت السلطات الأثيوبية اعضاء البرلمان الاريترى بالقوة أن يجتمعوا ويصوتوا لصالح حل الاتحاد الفيدرالى فى ١٤ نوفمبر ١٩٦٢ .[٤]

كان هذا هو العدوان رقم ٢ على حق شعب اريتريا فى تقرير مصيره بنفسه ، ان نعتبر فرض الاتحاد على اريتريا العدوان رقم ١ على ذلك الحق المشروع . ونجم عن هذا اندلاع لهيب حرب دامت ثلاثين سنة وانتهت فى شهر مايو ١٩٩١ بأن استكملت « جبهة التحرير الشعبية الاريترية » احتلال كل اراضى اريتريا بقوة السلاح واقامة حكومة مؤقتة فى العاصمة اسمرة ، بعد ان اندحرت الجيوش الاثيوبية فى معارك دامية . ولم يتم ذلك النصر لشعب اريتريا الا بعد ان راح ضحية حرب الثلاثين سنة ضد اثيوبيا ما يقدر بمليون اريترى (وتقديرات مجموع الشعب الاريترى كله تتراوح ما بين ٣ و ٥ ملايين نسمة) ، وهرب الرئيس الاثيوبى منجستو هايلى مريام الى زمبابوى وانتهى النظام الماركسى فى كل ارجاء اثيوبيا ذاتها .[٥]

ونستخلص من سرعة انهيار النظام الماركسى فى اثيوبيا خير دلالة على أن حياة أى نظام كنظام منجستو استمد قوته وحياته من الحرب الباردة لا يمكن له ان يستمر بدون شريان الحياة الذى تغذيه الحرب الباردة ذاتها . واذا انتهت انتهى . لقد كان استمرار نظام منجستو طيلة ١٧ سنة (١٩٧٤ ـ ١٩٩١) يرجع فى معظمة الى « ولاء القوات المسلحة ، ودهاء أجهزة المخابرات التى سيطر عليها الألمان الشرقيون ، وانفتاح دفتر الشيكات فى الكرملين » .[٦] واشارة الى دفتر الشيكات السوفيتى ، تقدر المعونات السوفيتية الى ذلك النظام العميل ، صنيعة الحرب الباردة ، بحوالى ١١ بليون دولار ، الا أن تلك العلاقة الاعتمادية الطويلة ، اعتماد النظام الاثيوبى على المعونات السوفيتية من أجل الاستمرار فى الحياة ، بدأت تتغير فى عام ١٩٨٨ ، اذ بدأ ميخائيل جورباتشوف » فى التدقيق فى قيمة الحروب غير المباشرة (أى الحروب التى لا تدخلها الجيوش السوفيتية مباشرة ولكنها تحقق اهدافا معنية للاستراتيجية السوفيتية العالمية) فى العالم الثالث

---

2. U.N. General Assembly Resolution 390-A, 5th Session, Dec. 2, 1950.
3. U.N.General Assembly, Official Records, 5th Session, Ad Hoc Political Committee, Nov. 8, 1950, P. 346.
4. Lionel Cliffe and Basil Davidson, eds., The Long Struggle of Eritrea For Independence and Constructive Peace (Trenton, N.J.: The Red Sea Press, Inc., 1988), P. 29.
5. Crawford Young, «A Look at Sub-Saharan Africa», in Sea Changes: American Foreign Policy in a World Transformed (New York: Council on Foreign Relations Press, 1990), P. 93.
6. Jeffrey M. Elliot, ed., Third World 91/92 (Sluice Dock, Guilford, Conn.: The Dushkin Publishing Group, 1991), P. 100.

وفائدتها للاتحاد السوفيتي . زد على ذلك ان قوات « منجستو » اثبتت ابتداء من ذلك العالم بصورة متزايدة عدم قدرتها على هزيمة الثورات الثلاث : ثورة اريتريا وثورة اليتجرانيين وثورة الأورومو . وفى أوائل عام ١٩٩٠ ، غير الاتحاد السوفيتي موقفه من منجستو بعد ان حذروه علنا بأن حروبه لا يمكن لها ان تنتهي بالنصر ، بأن انقصوا مقدار المساعدات التى كانت توضع تحت تصرفه للإقلال من قدراته على الاستمرار فى ذلك الهوس العسكرى . ومن أبرز الامثلة على هذا التغير من جانب الاتحاد السوفيتى نحو عميله فى اديس أبابا انه خلال محاصرة القوات الاريترية لأفضل القوات الاثيوبية قدرة على القتال وهى الجيش الاثيوبى الثانى ، فى أسمرة ، ناشد منجستو القواد السوفييت مرارا بان يسمحوا لطائرات الشحن السوفيتية من طراز انتونوف ، التى كانت تقبع بارض المطارات العسكرية فى اديس أبابا ، بأن تمون القوات الاثيوبية المحاصرة ، ولكن دون ان يستجيبوا لمناشداته الملحة .

ولم ينتصف شهر فبراير ١٩٩١ ، حتى اصبح وضع « منجستو » العسكرى أشد حرجا ، بعد ان استولت قوات جبهة التحرير الشعبية الاريترية على مصوع على البحر الأحمر ، وذلك بعد معركة تعتبر من اشد المعارك العسكرية ضراوة فى افريقيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . وما أشد الفارق بين ذلك الموقف فى عام ١٩٩١ والموقف فى عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حين هاجمت القوات الاريترية ميناء مصوع فى تلك الفترة من اواخر السبعينات ، وخفت سفن الاسطول السوفيتى المرابطة فى البحر الأحمر قبالة الساحل الاريترى الى ضربها ضربا قاسيا من البحر مما أدى الى جلاء القوات التحريرية من ذلك الميناء الهام .(٧)

وفى محاولاته اليائسة للتعويض من المساعدات السوفيتية له ، رأى « منجستو » فى أواخر عهده ان المساعدات الاسرائيلية التى بدأت اسرائيل فى منحها له قد تفى بحاجاته فى مواجهة اعدائه والثورات ضد نظامه ، ولكن دون جدوى . وكانت اسرائيل قد انتهزت فرصة الوضع الداخلى فى اثيوبيا وبدأت فى تقديم المساعدات لمنجستو لتحقيق اهداف معينة من اهمها الحصول على موافقة النظام الاثيوبى على ترحيل كل اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) من أثيوبيا الى اسرائيل وهو الهدف الذى تحقق قبيل دخول قوات اليتجرانيين الثائرة ، التى دربتها الثورة الاريترية على القتال ، العاصمة اديس ابابا .

وتتابعت احداث شهر مايو ١٩٩١ لتبين بشكل واضح نهاية احدى كوارث الحرب الباردة التى شهدت اهدار أنهار من الدماء الافريقية . وتلاحقت تلك الأحداث على النحو التالى : فر منجستو الى زمبابوى (٢٢ مايو) ، ودخلت قوات جبهة التحرير الشعبية الاريترية عاصمة اريتريا ، اسمرة (٢٥ مايو) ؛ واستكملت الولايات المتحدة الأمريكية التى غدت القابلة المعنية بمولد حكومة اثيوبية جديدة ، استكملت الترتيبات الخاصة لنقل السلطة فوق اديس أبابا الى قوات الجبهة الثورية الديموقراطية للشعب الاثيوبى (٢٥ مايو)(واقامت الجبهة الثورية الديموقراطية حكومة انتقالية فى اديس أبابا (٢٧ مايو) ويمكن تلخيص التركة التى خلفتها الحرب الاريترية الاثيوبية التى دامت ثلاثين عاما بما فى ذلك حكم منجستو لفترة سبعة عشر عاما فى كلمتين . « الفقر والصراع » .(٨)

من أجل هذا يمكن القول بأن لكل نظام منجستو من أثيوبيا وما يمكن ان يستتبعه من امكانية تفتت اثيوبيا كبلد واحد هما من آثار انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وظهور تعاون بين موسكو وواشنطون اثبت وجوده فى العديد من المناسبات بما فى ذلك حرب الخليج الثانية التى حررت الكويت من الاحتلال العراقى فى يناير/فبراير ١٩٩١ . ومن الجلى أن موسكو ، التى كانت تعتبر اثيوبيا واريتريا ورقتين من اوراق الحرب الباردة ، قررت فى عهد البيريسترويكا واعادة تنظيم الحكم والاقتصاد السوفييتين ان تلك المنطقة قد فقدت الكثير من اهميتها الاستراتيجية فى هذه المرحلة الدولية التاريخية . ومرة اخرى نرى العالم الثالث يدفع ثمن تصارع الكتلتين الشرقية والغربية بأرواح ابنائه وبناته وبمصادر ثرواته الطبيعية التى تحطمت او اهملت من جراء ذلك التصارع وباضعاف قدرته على اتخاذ القرارات السيادية ابان الحرب الباردة .

لقد تجلت الحقيقة الدولية الجديدة لعالم اليوم ذى القطب الواحد بأوضح دلائلها فى كون الولايات المتحدة الأمريكية هى اللاعب الوحيد فى محاولات التصالح فى اثيوبيا . ومن الصعب جدا فى هذه الأونة التكهن باحتمالات نجاح امريكا أو فشلها فى محاولاتها الحاضرة التى تبلورت فى انعقاد مؤتمر فى أديس أبابا فى أول يوليو ١٩٩١ يستهدف إنشاء حكومة انتقالية فى اثيوبيا تمهيدا لاجراء انتخابات فى البلاد . أما الحكومة المؤقتة الارتيرية فقد أعلنت أنها تنوى إجراء استفتاء حول مستقبل ارتيريا فى غضون سنتين . ومن المحتمل أن يتم هذا الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة(٩)

على أية الحالات ، ما من شك فى أن الحرب الباردة ،

---

7. Idem.
8. The Christian Science Monitor, May 23, 1991.
9. The New York Times, June 29, 1991, and July 1, 1991.

لو استمرت ، لأدت الى استمرار النكبة الاثيوبية ، أى الى استمرار التضحيات الهائلة التى تكبدها فيما مضى الشعبان الاثيوبى والارتيرى .

٤ ـ اتفاقية السلام الأنجولية

فى ١ مايو ١٩٩١ ، وقعت حكومة أنجولا الموالية لموسكو فى لشبونة ، البرتغال ، اتفاقية لوقف إطلاق النار مع حركة الاتحاد الوطنى للاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا) . وهكذا انتهت الحرب الأهلية الأنجولية التى دامت ستة عشر عاما وراح ضحيتها ما يزيد على الـ ٣٠٠,٠٠٠ نسمة ، عدا التحطيم شبه الكامل للاقتصاد الانجولى . واختتم الطرفان الموقعان على الاتفاقية وهما حكومة أنجولا التى تمثل الحركة الشعبية لاستقلال أنجولا (MRLA) وحركة يونيتا ، فصلا من الفصول الدامية للحرب الباردة فى القارة الأفريقية . وكانت حركة MPLA ابتداء من عام ١٩٧٦ تستمد سلاحها والمساعدات الأخرى من الحكومة السوفيتية التى كانت وراء تدخل قوات كوبية مسلحة فى القتال بين الحركتين الأنجوليتين لصالح الحركة الحاكمة هذا بينما استمدت UNITA بزعامة جوناس سافيمبى المعونات العسكرية والمدنية من جنوب إفريقيا والولايات المتحدة الامريكية . وواقع الامر أن تدخل قوات جنوب إفريقيا فى الحرب الأهلية الأنجولية ، واحتلالها اراض انجولية كانت انشطة عسكرية تستهدف إحباط هجمات الـ MPLA والقوات الكوبية ضد UNITA وما أن اتفق رأى الأطراف المعنية على ضرورة الربط بين استقلال ناميبيا عن جنوب إفريقيا وانسحاب الكوبيين من أنجولا ، توصل الجميع الى اتفاق حول هذه المعادلة السياسية العسكرية ذات الشقين فى عام ١٩٨٨ . ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة فك ارتباط الاستقلال الناميبى والانسحاب الكوبى من براثن الحرب الباردة . وفى شهر أغسطس من تلك السنة ، انسحبت قوات جنوب إفريقيا من الأراضى الأنجولية تحت ضغط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . وبمجرد أن تم هذا ، وقعت أنجولا وجنوب إفريقيا وكوبا اتفاقا ثلاثيا فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ يربط رسميا بين استقلال ناميبيا من جنوب إفريقيا وانسحاب القوات الكوبية التى بلغ عددها خمسين ألفا من أنجولا فى موعد لا يتجاوز منتصف عام ١٩٩١ . وفى الوقت ذاته تعهدت جنوب إفريقيا بأن تكف يد العون الى UNITA نظرا لانسحاب كوبا من الأراضى الأنجولية . وتم تنفيذ هذه الخطة الشاملة بنجاح ، إذ تناقصت المعونة المقدمة الى UNITA ، وأخذت القوات الكوبية فى الانسحاب ، تدريجيا من أنجولا ، وتوصلت ناميبيا الى استقلالها فى شهر أبريل عام ١٩٩٠ .

وفى اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٩١ ، صعد جنرال كوبى سلم طائرة عسكرية فى مطار لواندا بأنجولا ، فى طريقة الى هافانا ، عاصمة كوبا ، وصرح قائلا : « أنا آخر عسكرى كوبى من مجموع ٥٠ ألف جندى يغادر انجولا » . وكان هذا التصريح خير إيضاح على أن الحرب الباردة قد انتهت . وفى ٣١ مايو ١٩٩١ ، وقع رئيس انجولا ، هوزيه ادواردو دوس سانتوس ، وقائد UNITA ، جوناس سافيمبى ، اتفاقية السلام فى لشبونة ، بحضور رئيس وزراء البرتغال ، ووزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى والأمين العام للأمم المتحدة .وتحدد الاتفاقية أنه فى الفترة ما بين سبتمبر ونوفمبر عام ١٩٩٢ تجرى انتخابات تتمخض عنها حكومة أنجولية قومية .

ومرة أخرى نلاحظ أن الحرب الباردة قد خلفت فى أنجولا تركة من عدم الثقة والتدمير .

ولكن بما أن أمريكا والاتحاد السوفيتى ، طرفى الحرب الباردة التى انتهت ، قد توصلا الى تقارب ، دولى فيما بينهما ، نراهما يعكسان هذا الوضع التصالحى الجديد على النزاع الأنجولى الذى غذته الحرب الباردة بإيديولوجيتها وأسلحتها وخصوماتها وتآمراتها . وقبل أن تتوصل الدولتان العظميان الى التصالح فيما بينهما ، أدى ضعف الأنظمة الافريقية والديناميكية التخريبية للحرب الباردة معا الى إنتاج هيمنة للدول العظمى فوق التراب الأفريقى .

إن أحدا لا يتوقع الانتقال من النظام الماركسى والحرب الأهلية فى أنجولا الى النظام الديموقراطى أن يكون خاليا من التعقيدات . ولكن رياح التغيير فى اتجاه الديموقراطية تهب الآن على القارة الافريقية الى درجة تسمح للمحلل السياسى أن يتوقع درجة من النجاح لهذه التغييرات التاريخية فى القارة . لقد أدت الحرب الأهلية الأنجولية الى تحويل إحدى الدول الافريقية ذات الامكانيات الكبيرة للثراء القومى ، الا وهى أنجولا ، الى دولة من أفقر دول العالم . ولكن من المتوقع أن يؤدى انتهاء الحرب الأهلية الى مدخرات قومية سنوية لا تقل عن بليون دولار سنويا ستغذى الاقتصاد الأنجولى الذى حطمته يدا الحرب الباردة[11] .

٥ ـ الاتجاه الديموقراطى كظاهرة إقليمية :

يعتبر الاتجاه نحو الديموقراطية الناجم الى حد كبير عن انتهاء الحرب الباردة من أهم التطورات العالمية الداعية الى التفاؤل فى عصر ما بعد الحرب الباردة . وكما ذكرنا آنفا ، يعتبر عالم اليوم عالما ذا قطب واحد بمعنى

---

11. The Christian Science Monitor, January 3, 1991.

أن العناصر الرئيسية للقوة العالمية تتركز حاليا فى يدى دولة عظمى واحدة ، ألا وهى الولايات المتحدة الأمريكية . وإذ نحلل الآن الاتجاه الديموقراطى كظاهرة من ظواهر عالم ما بعد الحرب الباردة فى القارة الافريقية مثلما فى غيرها من القارات ، علينا أن نضع فى اعتبارنا مصدرين آخرين ، عدا انتهاء الحرب الباردة ذاتها ، من مصادر هذه الظاهرة فى القارة الافريقية ، ألا وهما التكنولوجيا الحديثة والتكامل الاقتصادى . يقول جون لويس جاديس ، العالم السياسى الأمريكى : « لقد أدت الانتصارات فى التكنولوجيا العسكرية والتقدم فى الاندماج الاقتصادى الى إزالة العزلة بين أجزاء العالم التى فرضتها المسافات الجغرافية بين تلك الأجزاء[١٢] . وفى إفريقيا ، ازدادت قوى التكنولوجيا والتكتل الاقتصادى حدة ومفعولا فى إفريقيا نتيجة فقد العديد من الأنظمة الحاكمة فى إفريقيا لمشروعيتها نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعة والقحط والصراعات الأهلية والتصحر وما الى ذلك من الكوارث القومية التى شهدتها إفريقيا فى العقود الثلاث التى أعقبت أفراح الاستقلال فى أوائل الستينات .

ونجد أن نهاية الحرب الباردة قد تميزت بانتصار الممارسات الديموقراطية والاقتصاد الحر غير المكبل بالقيود الحكومية : ومن الممكن القول أن الاتجاه نحو الديموقراطية سيبرهن آخر الأمر على أنه أعظم قوة ثورية فى إفريقيا والحركة اللاتينية وآسيا وأوربا الشرقية . غير أنه من الصعب التنبؤ فى الوقت الحاضر بأثر نمو الاتجاه نحو الديموقراطية فى وسط الخراب الاقتصادى فى إفريقيا ، ذلك لأنه لا توجد سوابق تاريخية مناسبة على اقتران هذه العوامل معا فى وقت واحد . رغما عن هذا ، فإن الحركة الديموقراطية ، فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، تسير قدما بسرعة متزايدة ، وهى الحركة التى تتمثل فى العناصر التالية فى الانتخابات الحرة المضمونة ذات الطابع التنافسى من أجل الوصول الى كل مراكز القوة السياسية الرئيسية ، على أساس من الاقتراع العام الذى يسمح بهذه الأجراءات على أساس أنها المصدر لمشروعية السلطة[١٣] .

وتتعدد الأمثلة على الاتجاه نحو الديموقراطية فى إفريقيا فى عصر ما بعد الحرب الباردة . ففى جمهورية بنين ، انتهى عصر الحكم العسكرى فى مارس ١٩٩١ بعد فترة دامت ثمانى عشر سنة ، حينما أصبح رئيس بنين ، الجنرال ماثيوكيريكو ، أول رئيس إفريقى يعزله الاقتراع العام بين الناخبين فى تلك الدولة الافريقية . وقبل هذا الحدث التاريخى ، تولت السلطة فى دولتين آخريين ، هما الساحل الأخضر ، وساو تومى وبرنسيبى ، حكومتان جاءتا نتيجة لانتخابات خاضتها أحزاب متعددة . كما تواجه أنظمة الحزب الواحد والحكم العسكرى فى هذه المرحلة تحديات قوية فى الدول الافريقية التالية الكونجو ، غانة ، توجو ، غينيا ، كينيا ، زامبيا ، وزائير ، وأرغمت الحركة الديموقراطية فى مالى الجنرال تراورى على التخلى عن السلطة الفردية الأوتوقراطية التى دامت فى تلك الدولة الافريقية حوالى أربعة وعشرين عاما .

ومن جهة أخرى ، عملت أنظمة افريقية أخرى على الاستجابة الى مطالبات التغيير ، مثلما حدث فى ساحل العاج وجابون ، والأمر الذى أدى الى استمرار الحاكم فى الحكم مع السماح بدرجة من التعددية . كما فى الحالات التى تتباطأ النظام الافريقى فيها فى الاستجابة الى تلك المطالبات بالتغيير ، اثبت ذلك التباطؤ انه كارثة للحاكم ونظامه ، مثلما حدث للرئيس الراحل « صمويل دول » (ليبريا) ، « وسياد برى » (الصومال) . وتعتبر التجربة النيجيرية من أكثر تجارب افريقيا فى الاتجاه نحو الديموقراطية فى عصر ما بعدا الحرب الباردة اثارة للاهتمام السياسى . ذلك لأن الحكومة العسكرية فى نيجيريا قد سمحت لحزبين متنافسين بالتصارع الديموقراطى عن طريق الانتخابات الحرة بغية الانتقال بهذه الدولة الافريقية الكبيرة من الحكم العسكرى الى الحكم الديموقراطى . وحينما انعقد مؤتمر القمة الافريقية فى صيف عام ١٩٩١ فى مدينة أبو جا ، العاصمة الجديدة لنيجيريا ، دعا رئيس نيجيريا الحالى ، « ابراهيم بابا نجيدا » الى « معانقة مخلصة » للديموقراطية فى افريقيا .

ومما لا شك فيه أن نهاية الحرب الباردة قد أسهمت اسهاما كبيرا فى دعم الاتجاه نحو الديموقراطية فى افريقيا وفى غيرها من مناطق العالم . وفى هذا الصدد ، علينا أن نلاحظ الرابطة المباشرة بين اقتصاد السوق الحرة والديموقراطية .. والسبب الأول فى هذه الرابطة بين السوق الحرة والديموقراطية هو أن السوق تعمد الى تقليص قوى الحكومة الى درجة تفقد الحكومة إزاءها القدرة على فرض الضوابط والروابط غير المناسبة للحرية الاقتصادية . « ان الرأسمالية تناسبها الديموقراطية ، كما أن الديموقراطية تناسبها (الرأسمالية) .[١٤] والضغط الأمريكى فى هذا الاتجاه العالمى كبير ، ومن

12. Gaddis, Op.Cit., P. 102.

١٣ . من أحسن المصادر فى هذا الموضوع كتابان هما :

Francis Fukuyama, «The End of History», The National Interest, No. 16 (Summer 1989) PP. 3-18., and Tony Smith. «Democracy Resurgent», in Sea Changes, Op.Cit., PP. 152-160.

14. Smith, Ibid., P. 155.

الامثلة المتعددة على هذا التصريح ذى الصبغة المتعالية الذى ادلى بها الوسيط الأمريكى فى الصراع الاثيوبى حين قال فى لندن : « لا ديموقراطية ، لا تعاون من جانب امريكا » .(١٥)

نتيجة لهذه المتغيرات ، نرى أن منظمة الوحدة الافريقية قد لفظت عن نفسها صبغة الخجل ازاء الأنظمة المناهضة للديموقراطية فى افريقيا ، واصبحت أكثر مطالبة بتطبيق الاجراءات الديموقراطية فى القارة ، وهى تشابه هنا ما أقدمت عليه أخيرا منظمة الوحدة الأمريكية . وهذا راجع الى عمق الادراك العام بأنه بين الديموقراطية وحقوق الانسان والتنمية عروة وثقى فى فترة ما بعد الحرب الباردة .

٦ ـ النظرة الافريقية الى النظام العالمى الجديد

فى الخامس من شهر يونيو ١٩٩١ ، ألقى الرئيس السوفيتى « ميخائيل جوربا تشوف » خطابا فى الاحتفال الذى نظمته له لجنة جائزة نوبل فى أوسلو ، عاصمة النرويج ، بمناسبة تسلمه جائزة نوبل للسلام التى منحت له فى عام ١٩٩٠ . وفى خطابه التاريخى ذاك ، قال جوربا تشوف : « ان فشلت البريسترويكا ، لانقضت توقعات الدخول فى فترة تاريخية جديدة للسلام ، على الاقل خلال المستقبل الذى يمكن التنبؤ به » .(١٦) كان هذا تلميحا بعدم الوثوق بمستقبل التطورات العالمية فى فترة ما بعد الحرب الباردة ، ولم يضع هذا التلميح فى زحمة الأحداث فى افريقيا وهى القارة التى يبدو انها تعى معناه كلية . لذا تتميز النظرة الافريقية الى النظام العالمى الجديد لا بعدم الوثوق فى معناه وأهدافه فحسب ، بل بالتشكك أيضا . وكأن افريقيا تقول « ماذا يعنى هذا النظام العالمى الجديد بالضبط ؟ » وتتعدد التفسيرات والتأويلات ، ولا يستطيع أحد حتى الان أن يقول بمصداقية الواثق مما يقول : « ان النظام العالمى الجديد يعنى كذا وكيت على وجه التحديد » . وتستشعر افريقيا وغيرها من مناطق العالم الخوف من احتمالات الصراعات الاثنيةوالقبلية داخل الدولة الواحدة ، وتتساءل : « اذا انفرط عقد الاتحاد السوفيتى ، فمن يستطيع أن يأمن شر نتائج تفكك الوحدة الأرضية وعواقبها الوخيمة ؟ » .

هذا جانب من جوانب نظرة افريقيا الى النظام العالمى الجديد متجسدة فى التخوف من احدى مظاهره الأولية . زد على ذلك احساس افريقيا بشىء من الرهبة والحذر تجاه المراحل الانتقالية العسيرة التى تقبع فى الطريق الى الديموقراطية واقتصاديات السوق المفتوحة . ولكن على الرغم من ذلك يمكن الاشارة الى ما حدث فى الجمهورية الروسية ، وهى أكبر الجمهوريات المكونة للاتحاد السوفيتى حيث أجرى بها للمرة الأولى فى تاريخها الذى يمتد الف سنة اقتراع حر ديموقراطى نجم عنه انتخاب يلتسين رئيسا الى ان كان هذا الحدث يمكن أن يتم فى الجمهورية الروسية حيث لا تقاليد ولا تاريخ ولا سوابق يمكن لها أن تؤمن نجاحه ، فما بالك بافريقيا التى تتسم تقاليدها على مستوى القبيلة بالحوار والاختيار داخل اطار المجلس القبلى الذى يمكن افريقيا من تطويره من مستوى القبيلة الى مستوى المقاطعة ثم مستوى الدولة ان تكاملت الظروف والعوامل الرئيسية فى التحول نحو الديموقراطية ؟ اذن المؤشرات ايجابية فى هذه الناحية . ولم تلبث الأدلة على هذه الاحتمالات الايجابية أن توفرت فى صورة المؤتمر القومى الذى عقد فى برازافيل ، عاصمة الكونغو وهى احدى الدول الافريقية الاكثر تصميما على ممارسة العقيدة الماركسية واللينينية . التأم شمل ذلك المؤتمر فى أواخر شهر يونيو عام ١٩٩١ وحضره حوالى ١٥٠٠ مندوب ومندوبة وتمثل فى انعقاده وفى قراراته ما يمكن وصفه بحق ثورة ديموقراطية نابعة من الأصول القبلية الافريقية . وكان المؤتمر بمثابة اجتماع قروى افريقى حيث توصل فيه الزعماء القبليون ، ممثلين لمصالح وتقاليد قبائلهم ، الى اتفاق شعبى عن طريق الحوار ثم الاجماع . وعلق السفير الأمريكى فى برازافيل ، جيمس فيليبس ، على تلك الظاهرة ، عقب انعقاد المؤتمر ، بقوله « لا شك فى أن هذه هى طريقة افريقيا فى حل المشاكل . انها الطريقة المتبعة فى القرى الافريقية » .

وهناك جانب اضافى لنظرة افريقيا الى النظام العالمى الجديد ، ويتأتى من التفكك المستمر لسياسات وبرامج الابارتيد أو التمييز العنصرى فى جنوب افريقيا . ويعزى هذا الجانب ، الى حد ما ، الى انتهاء الحرب الباردة وهى النهاية التى ولدت التطورات التى توصف الان بالنظام العالمى الجديد . لقد استخدمت حكومة جنوب افريقيا ذريعة رئيسية تبرر بها عقلية القلعة التى يتميز بها النظام هناك منذ أوائل الخمسينات . وهذه الذريعة هى أن جنوب افريقيا يحيط بها سور من الدول الافريقية الموالية لموسكو ، وهذا خطر على مصالح النظام والسكان البيض يضاف الى خطر المجلس الوطنى الافريقى (ANC) . أما وقد تهاوت الات الايديولوجية والنظام الشيوعيين ، سقطت ذريعة التحصن بايديولوجية الابارتيد وبترسانة

---

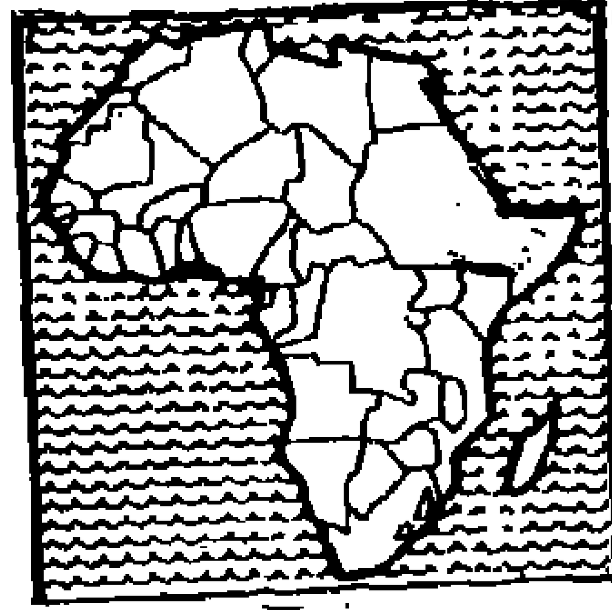
15. The Washington Post, June 6, 1991.
16. New York Times, June 6, 1991.

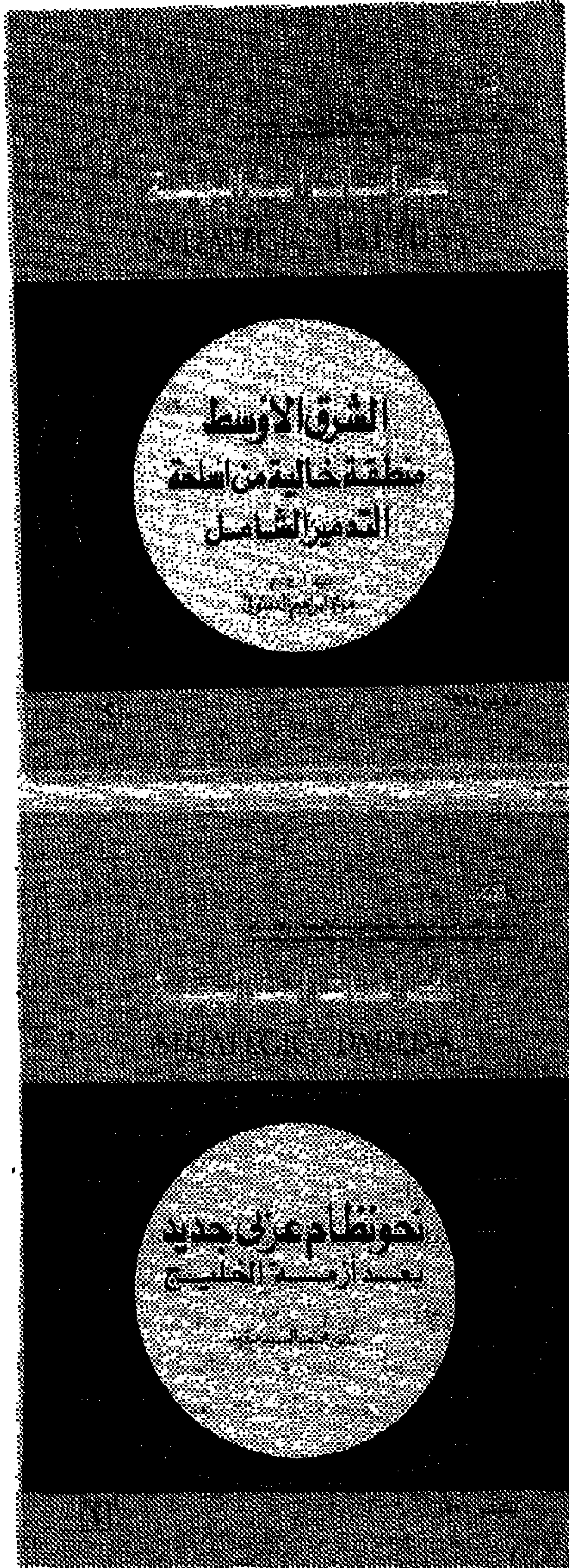
رهيبة من أسلحة الحرب الهجومية والدفاعية ، التى استخدمها نظام جنوب افريقيا فى مواجهته للثورة السوداء والملونة فى تلك البلاد .

ومن الصعب التنبؤ الآن بمستقبل امكانيات اندماج جنوب افريقيا المتحررة من الأبارتيد اقتصاديا فى تكتل موسع جديد لاقتصاديات ولتنمية الجنوب الافريقى كمنطقة واحدة . غير أن الدلائل تشير الى أن هذا المستقبل آت لا ريب فيه بغض النظر عن صورة هذا الاندماج ، فى ضوء التصورات الحالية الافريقية لمعنى النظام العالمى الجديد مطبقا تطبيقا افريقيا .

لقد اتخذت منظمة الوحدة الافريقية فى مؤتمر القمة لعام ١٩٩١ فى أبوجا ، عاصمة نيجيريا الجديدة ، قرارا بانشاء السوق الافريقية المشتركة . والطريق طويلة لتحقيق هذا الهدف على مستوى القارة ، خصوصا وأن الاتفاقيات السابقة التى وقعتها افريقيا من قبل ، مثل اتفاقية لومى ، لا تؤدى الى الاندماج الاقتصادى بصورة فعلية . ولكن السبيل الى التنسيق الاقتصادى بين مختلف التكتلات الحالية أو المحتملة مازال مفتوحا وسيدعم عبر الزمن وتحت ضغط الأحداث والتطورات العالمية المثيرة التى تتم بصورة سريعة وربما يومية .

على أية الحالات ، مازالت افريقيا تقف جانبا ، تنظر الى النظام العالمى الجديد نظرة الحائر فى معناه الحقيقى ومدلولاته الفعلية ، وهذا طبيعى لأن ذلك النظام مازال ينتظر التعريف والتحديد . □





كراسات استراتيجية

مشروع جديد لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

يسر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ان يعلن الى جمهوره من الباحثين والقراء فى مصر والعالم العربى ، وفى كافة مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والسياسية فى العالم ، عن اصدار سلسلة « كراسات استراتيجية » .

ان المركز وهو يقدم هذه السلسلة كاحدث اصدار له انما يواصل مسيرته الطويلة نحو تنوير الراى العام المتخصص بابعاد القضايا الاستراتيجية التى تواجه مصر والامة العربية وهى المسيرة التى بدات منذ انشاء المركز عام ١٩٦٨ .

وتتوجه هذه السلسلة اساسا الى صانعى القرار واصحاب الراى فى مصر من اجل طرح سياسات وتصورات تعالج المشكلات التى تواجهها مصر والامة العربية . وهى بهذا التصور تطبع بكميات محدودة ولا تطرح بالاسواق او المكتبات وانما تقتصر على المشتركين فيها ، على اساس اصدار ستة اعداد فى السنة ، فضلا عن امكانية اصدار اعداد استثنائية او غير عادية حسب التطورات السياسية والاستراتيجية الهامة فى العالم .

صدر منها حتى الآن خمسة اعداد هى ١ - نحو نظام عربى جديد بعد ازمة الخليج ٢ - الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ٣ - العرب والنظام العالمى الجديد .. الخيارات المطروحة ٤ - تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بعد ازمة الخليج ٥ - التخصصية واصلاح الاقتصاد المصرى .

ويسر المركز دعوة الهيئات والافراد المهتمة الى الاشتراك فى « كراسات استراتيجية » وتحويل قيمة الاشتراك نقدا او بشيك باسم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦ - ٧٥٨٢٢٢ - ٧٦٦٣٣٣

فاكسميلى : ٧٤٥٨٨٨

الرقم البريدى : ١١٥١١

الاشتراك السنوى فى كراسات استراتيجية خمسون جنيها للداخل وخمسة وعشرون دولارا للدول العربية وخمسون دولار للدول الاجنبية

دراسة

الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث

تحليل لدور نماذج الاتصال الجماهيرى والتنمية*

د . ألفت حسن أغا

خبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

اهتم الكثير من الباحثين فى مجالات متعددة بتناول قضية الاتصال الجماهيرى والتنمية بالبحث والدراسة ، وتطرق كل باحث إلى زاوية من زوايا هذه القضية فى محاولات جادة للتوصل الى وضع تصورات محددة للدور الذى يمكن أن يلعبه الاتصال الجماهيرى فى تنمية العديد من الدول النامية فى العالم الثالث . ويمكن القول أن قضية دور الاتصال الجماهيرى فى التنمية ترتكز على خمس ركائز أساسية هى :

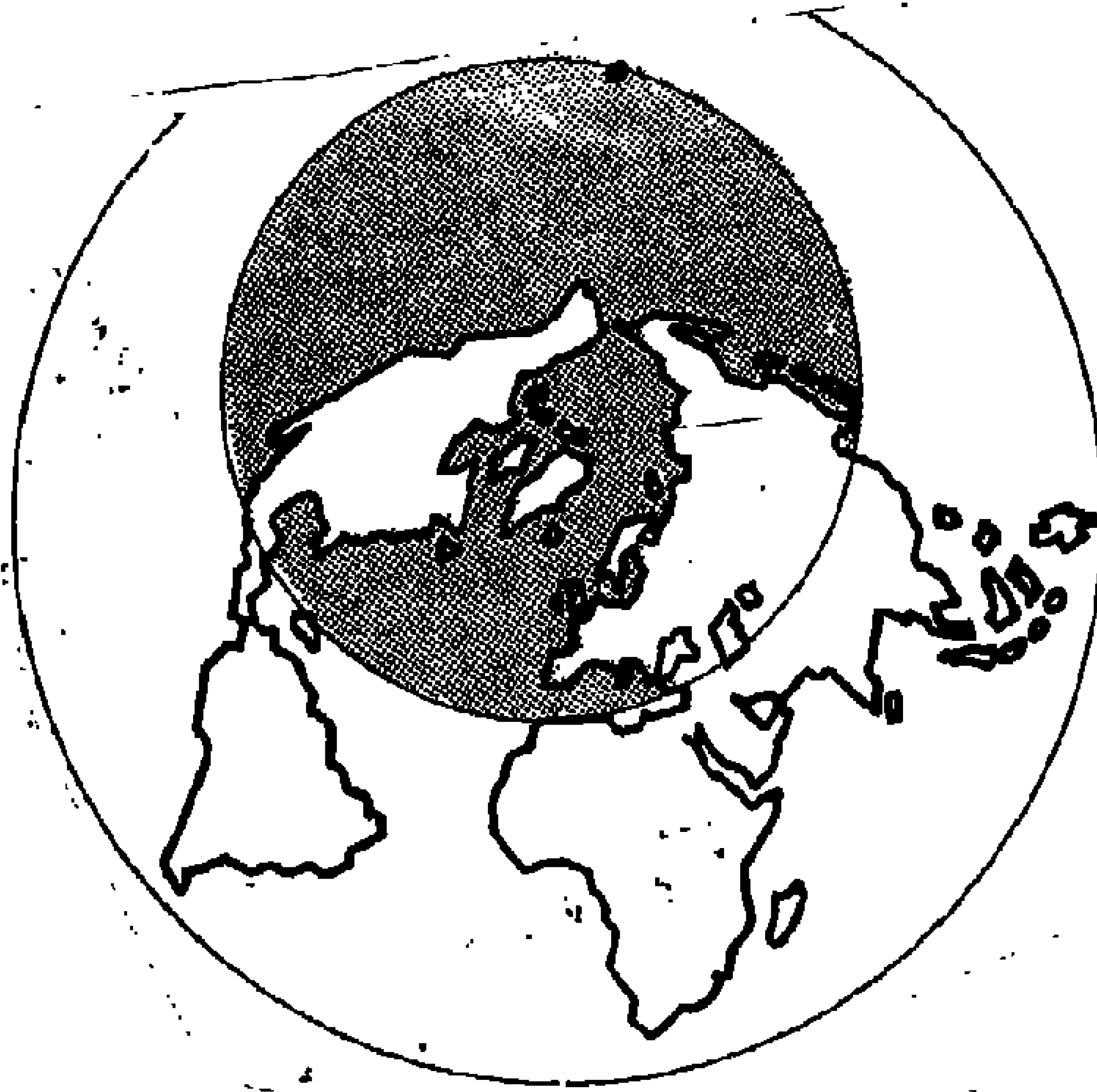
١ ـ الاعتراف المتزايد بالدور الهام الذى تقوم به وسائل الاعلام فى المجتمعات المختلفة سواء المجتمعات التقليدية أو النامية ، أو المجتمعات الانتقالية ، أو المجتمعات الحديثة أو المتقدمة وذلك على الرغم من وجود فروق رئيسية لدور الاعلام وفقا لطبيعة هذه المجتمعات واحتياجاتها الاعلامية .

٢ ـ اختلاف الاحتياجات الاعلامية للمجتمعات التقليدية والانتقالية والدول النامية عن الاحتياجات الاعلامية للمجتمعات المتحضرة والدول المتقدمة . وهذا لأن الدول النامية تواجه العديد من المشكلات التى يمكن أن يلعب الاعلام فيها دورا رئيسيا فى مواجهتها وذلك بالتكامل مع الأساليب والسياسات الوطنية الأخرى .

٣ ـ ليست العبرة بازدياد انتشار الوسائل الاعلامية وتواجدها بأعداد كبيرة فقط ، ولكن العبرة الأساسية فى التحديد الواعى والمتقن للدور الوطنى الهام الذى يمكن أن تؤديه وسائل الاعلام فى التنمية الوطنية ، واستخدام هذه الوسائل استخداما إيجابيا صحيحا لتحقيق الأهداف المرجوة .

٤ ـ التسليم بوجود فروق جوهرية بين المجتمعات التقليدية والحديثة ، فالتنظيم الاجتماعى العصرى الخاضع لمعايير حضرية حديثة يكون عادة أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية وأكثر انفتاحا على العالم الخارجى ، وأكثر انغماسا فى قضايا التعليم ، وأكثر واقعية فى التفكير وأكثر ثقة وأكثر تأكيدا . ومع تفاقم المشكلات الاجتماعية التى تعانى منها المجتمعات التقليدية أو النامية يتبين صعوبة الدور المطلوب من وسائل الاعلام فى مثل هذه

* هذه الدراسة هى فى الأصل فصل من فصول رسالة الدكتوراة بعنوان « القائمون بالاتصال وقضايا التنمية : دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال فى المجتمع المصرى » ، والتى تقدمت بها الكاتبة الى كلية الآداب قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة . ولقد أجيزت فى مايو سنة ١٩٩١ بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة وتبادلها مع الجامعات الأجنبية .



المجتمعات .

٥ - ازدياد الحاجة فى المجتمعات النامية الى مجموعة من المتطلبات التربوية الوطنية حيث تستلزم عملية التنمية الشاملة ضرورة المشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ، ومن ثم فإن خلق روح المشاركة يتطلب إرساء وتدعيم مجموعة من القيم التربوية فى نفوس كافة المواطنين ، لمواكبة عملية التغير الاجتماعى .(١)

وتعالج هذه الدراسة النماذج المختلفة المتعلقة بدراسة الاتصال الجماهيرى والتنمية ، والتى حاولت بأشكال مختلفة أن تقدم تصورات محددة لكيفية إسهام الاعلام فى عملية التنمية خصوصا فى دول العالم الثالث . سنتتبع بداية ظهور وشيوع النموذج الذى كان مسيطرا فى فترة الخمسينيات والستينيات ، ثم سقوط هذا النموذج بعد فشله فى تحسين نوعية الحياة لسكان العالم الثالث ، وتعرضه للنقد الشديد فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات . وسنتناول بعد ذلك نموذج التبعية ، ونموذج الثقافة ، وننتهى بعرض نموذج التنمية البديلة الذى ظهر لاحقا .

اولا : ظهور النموذج المسيطر : (٢)

تعود بداية الجدل حول إسهام الاتصال الجماهيرى فى عملية التنمية فى الدول حديثة الاستقلال الى عام ١٩٥٨ عندما نشر دانيال ليرنر عالم الاجتماع الأمريكى كتابه الشهير « زوال المجتمع التقليدى ، تحديث الشرق الأوسط »(٣) فلقد قدم ليرنر فى هذا الكتاب نموذجا شرح فيه مراحل التطور فى المجتمعات الغربية ودور وسائل الاتصال فى مرحلة الانتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع الحديث . ويعكس عنوان الكتاب الشعور المتفائل فى هذه الفترة ، فلقد ساد الاقتناع بأنه من المحتم أن تحل أساليب الحياة العصرية فى المجتمع الحديث محل العادات الشعبية القديمة والتقاليد الموروثة . وكان من

---

(١) انظر د . سمير محمد حسين ، الاعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص : ٢١٣ - ٢١٩

(٢) كان ايفريت روجرز (Everett Rogers) أول من استخدم تعبير « النموذج المسيطر » لوصف المدرسة الفكرية التى كان ينتمى اليها مع آخرين - والتى سيطرت على مجمل الأبحاث فى مجال الاتصال من أجل التنمية حتى مطلع السبعينيات .

3. Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East, (Glencoe, Illinois: The Free Press, 1958).

المتوقع أن يكون التصنيع هو الأداة الحاسمة فى تحسين نوعية الحياة وتحديث العالم الثالث . وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تملكان بالفعل التكنولوجيا الحديثة الناجحة ، فإن مشكلة تنمية دول العالم الثالث تتمثل فى كيفية نقل هذه التكنولوجيا الحديثة لهذه الدول .(٤)

وتنطلق هذه الرؤية من منظور التحديث الذى بدأ من محاولة الاجابة على السؤال المتعلق بسبب وجود تناقض بين خبرة التنمية التى مرت بها الأقطار الأوروبية فيما بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية وخبرة التنمية التى مرت بها المجتمعات المتخلفة . ولقد دفعت محاولة الاجابة على هذا السؤال الى نشأة منظور التحديث الذى قام على تأسيسه عدد من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والاقتصاد والسياسة ، ويؤكد هذا المنظور على ضرورة الاهتمام بالخصائص الثقافية للأمم الحديثة فى محاولة تحديد إمكانياتها للنمو ، حيث أن هذه العوامل غير الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية فى نظريات تحديث العالم الثالث .(٥)

ولقد اهتمت نظرية التحديث بدراسة تحول الدول النامية من المظاهر التقليدية الى الخصائص العصرية التى تم تحقيقها فى الغرب . ولذا شرع المختصون الغربيون فى مجال التنمية والتحديث بدراسة الدول النامية باستفاضة ، وقاموا بتطوير مناهج ونظريات عديدة تتعلق بتحديث هذه الدول لنفسها . وقد جاءت معظم هذه المناهج والنظريات لتؤكد على أن تحقيق الدول لعصرية القرن العشرين لايمكن أن تتأتى إلا إذا حذت هذه الدول حذو الدول الغربية واتبعت نموذجها التحديثى .(٦)

واتصفت نظريات التنمية والتحديث ــ مع وجود بعض الاستثناءات ــ بضعف تركيزها على العنصر الاقتصادى فى التنمية ، وبإهمالها لتأثير الأبعاد الدولية على ظروف التخلف فى الدول النامية ، وبنظرتها التفصيلية لمعالم الحضارة الغربية ونموذج التنمية السياسية والاقتصادية المطبق فى الغرب والمتمثل فى الرأسمالية والديمقراطية فى ظل الدولة القومية .(٧)

ويكشف البحث فى الأصول الفكرية لهذه النظرية عن وجود ثلاثة روافد أساسية دفعت إلى ظهور هذا النموذج من التنظير :

١ ــ يتمثل الرافد الأول فى الفكر النظرى الذى ساد النظرية الانسانية فى الفكر الغربى بنظمها العقلية المختلفة . فالتحديث على المستوى الفكرى يعد نتاجا للتفاعل الذى تم بين كل من الفكر التطورى والانتشارى والبنائى الوظيفى . فلقد حاول الفكر التطورى تفسير التطور الحضارى بأنه يبدأ من نقطة واحدة هى المجتمعات البدائية أو المتخلفة وينتهى عند نقطة نهاية واحدة أيضا هى المجتمعات الأوروبية التى بدأت تشهد ثورة التصنيع . كما فسر الفكر التطورى كيفية تتابع المراحل الحضارية وراء بعضها البعض وبين آليات الانتقال بين كل مرحلة وأخرى . أما الفكر الانتشارى فلقد حاول تفسير كيف يمكن أن تلحق بعض المجتمعات التى تنتمى الى مراحل حضارية متخلفة ببعض المراحل الحضارية المتقدمة . بعبارة أخرى أكد الفكر التطورى على تطور بعض النظم أو حتى تطور المجتمع بصفة عامة ، كما تناول الفكر الانتشارى إمكانية انتقال سمة ثقافية من مجتمع يعيش مرحلة متقدمة الى مجتمع يعكس تخلفه مرحلة حضارية سابقة . أما الفكر البنائى فأكد على إمكانية انتقال البناء بكامله من مرحلة الى أخرى ، وليس بعض أو مجموعة من السمات المنعزلة فقط ، ذلك بعد أن تنتشر السمات بين مجتمع المرحلة المتقدمة إلى مجتمع المرحلة المتخلفة بحيث يؤدى تراكمها وتفاعلها مع عوامل داخلية الى تغيير الشكل البنائى للمجتمع والانتقال به الى مرحلة حضارية تالية .

٢ ــ ويتمثل الرافد الثانى فى هذا الصدد فى التفاعلات الواقعية التى حكمت اتصال أوروبا بالعالم الخارجى بدءا من حركة الكشوف الجغرافية وحتى نهاية الحركة الاستعارية . فلقد أظهرت البيانات التى تم جمعها عن المجتمعات غير الأوروبية ومقارنتها بمعطيات الواقع الأوروبى ، أن هناك اختلافا بنائيا وثقافيا بين هذه النماذج المجتمعية ، وأن هذه المجتمعات غير الأوروبية تقترب أو تبتعد بدرجات متفاوتة من النموذج الأوروبى . ولذا قام الباحثون بتدريج هذه المجتمعات باعتبارها تشكل مراحل تطورية بدايتها أكثر التجمعات ابتعادا عن النموذج الأوروبى ونهايتها النموذج الأوروبى نفسه ، ثم جرد ذلك فى شكل تعميمات نظرية شكلت بعد ذلك العناصر الأساسية للفكر التطورى والانتشارى والبنائى الوظيفى .

---

4. S. Adefemi Sonaike, «Communication and Third World Development: A Dead End? «Gazette, 41, (1988), p. 86.

(٥) د . على ليلة ، العالم الثالث قضايا ومشكلات (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص ٧٤

(٦) على الجرباوى « نقد المفهوم الغربى للتحديث » مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت : المجلد ١٤ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦) ص : ٣٩ ــ ٥٨

(٧) عثمان ياسين الرواف ، « مدرستا التنمية والتبعية : أوجة التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى » ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت : المجلد ١٧ العدد ٢ صيف ١٩٨٩) ص : ٥١ ــ ٩٠

٣ ـ ويتمثل الرافد الثالث لنظرية التحديث فى طموحات الصفوة المثقفة فى العالم الثالث عشية الاستقلال ، فلقد استوعبت هذه الصفوات بداخلها النموذج الأوروبى وذلك بمعايشتها للمجتمعات الأوروبية خلال عملية الاستعمار ، فتولد لديها إدراك كامن بتخلف مجتمعاتها بالمقارنة لتقدم المجتمعات الأوروبية ، وأيقنت أنه لكى تحقق استقلالا حقيقيا فإنه من الضرورى أن تتخلى عن الملامح البنائية التقليدية وأن تسعى لاكتساب سمات وخصائص المجتمعات الأوروبية على كل المستويات وفى كل المجالات . ولقد تجسدت هذه الطموحات فى عمليات التنمية التى خاضتها دول العالم الثالث النامية فى فترة الخمسينيات وبداية الستينيات وكانت بمثابة تجارب اختبار لفرضيات نظرية التحديث فى هذه المرحلة بحيث لعبت دور التطبيق الواقعى لقضايا النظرية .[٨]

ووفقا لهذه الرؤية لتحديث العالم الثالث ، كان للاتصال مكان الصدارة . فلقد رأى ليرنر أن « الاتصال ، أى وسائل الاعلام بالتحديد ، كانت مطالبة بنشر صور حية للأساليب الجديدة والحديثة بين الجماهير العريضة .»[٩] كما رأى شرام (Schramm) ايضا أن « الاتصال الكافى المؤثر هو الذى يستطيع فقط الاسراع بتحديث الدول النامية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية » . [١٠] بعبارة أخرى كان المتوقع ان تساهم وسائل الاعلام فى عملية التنمية ، وذلك ضمن أشياء أخرى كثيرة ، من خلال تعليم الشعب مهارات إنتاجية أساسية وخبرات جديدة وتكملة التعليم الأساسى وخاصة محو أمية الكبار ، وبصفة عامة متابعة ما يجرى فى البيئة الثقافية . وهناك وظيفة سياسية لوسائل الاعلام ، وهى أن تقوم بدور الحارس على مصالح الجماهير ضد أى تجاوزات حكومية أو أى غزو ثقافى خارجى .

يمكن القول أن نموذج ليرنر للتحديث والذى سار على هداه وتوسع فيه كل من روجرز (١٩٦٢)[١١] ، وباى (١٩٦٣)[١٢] ، وشرام (١٩٦٤)[١٣] ، وراو (١٩٦٦)[١٤] ، وغيرهم ، يعتبر مثالا جيدا للنموذج المسيطر للتنمية من خلال التحديث ، ولذلك سنتعرض له بعض التفصيل .. المتغيرات الرئيسية فى نموذج ليرنر هى : يمكن النظر الى التحضر (urbanization) ، التعليم (معرفة القراءة والكتابة) (literacy) ، مشاركة وسائل الاعلام (media participation) ، التقمص الوجدانى (empathy) ، باعتبارها المتغيرات الرئيسية التى تشكل جوهر نموذجه فى التحديث .[١٥]

ولقد عرف ليرنر التقمص الوجدانى بأنه القدرة على تصور الفرد لنفسه فى مواقف وظروف الآخرين . كما نظر ليرنر إلى التقمص الوجدانى من منظور الشخصية الحراكية (mobile personality) مشيرا الى القدرة الهائلة على التفاعل مع عوامل جديدة فى البيئة التى يعيش فيها الفرد . ويرى ليرنر أن هذه الشخصية الحراكية تعتبر خاصية من خواص السياق الحضرى وليس الريفى ، أى أنها من المهارات التى لاغنى عنها للتحضر والبعد عن الحياة التقليدية .[١٦]

وفى محاولة للربط بين هذه المتغيرات ، رأى ليرنر أن التطور العلمانى للمجتمع الحديث الذى يتمتع بقدر كبير من المشاركة ، يتضمن المرور بمراحل ثلاث يمكن إيجازها كالتالى :

فى المرحلة الأولى يأتى التحضر (أى الانتقال من الريف الى الحضر) لأن المدن هى وحدها التى طورت مركب المهارات والموارد والامكانيات التى يتميز بها الاقتصاد الصناعى الحديث . وفى داخل هذا السياق المتحضر ، تنمو الخواص التى تميز المرحلتين التاليتين ، وهى مرحلة التعليم ومرحلة تطور وسائل الاعلام . ويمكن القول أن هناك علاقة وثيقة متبادلة بين هاتين المرحلتين الثانية والثالثة ، فالتعليم يطور وسائل الاعلام التى بدورها تساعد على انتشار التعليم ، ولكن من الناحية التاريخية يقوم التعليم بالوظيفة الرئيسية فى المرحلة الثانية ، وذلك لأن القدرة على القراءة والتى اكتسبها فى البداية نفر قليل من البشر ، تمكنهم من أداء المهام المختلفة التى يتطلبها المجتمع وهو فى طريقه الى التحديث . وتأتى المرحلة الثالثة عندما تصل تكنولوجيا التنمية الصناعية الى مراحل متطورة . وهنا يبدأ المجتمع فى إصدار الصحف ، وإنشاء الشبكات الاذاعية ودور

---

(٨) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٥ ـ ٧٧

9. Lerner, op.cit., p. 45
10. Wibur Schramm, Mass Media and National Development: The Role of Information In the Developing Countries (UNESCO Paris: Stanford University Press, 1964, P. v iii
11. E. Rogers, diffusion of Innovations (New York: The Free Press, 1962).
12. L.W.Pye, Communication and Political Development (N.J.: Princeton University Press, 1964).
13. W. Schramm, op.cit.
14. Y.V.Rao, Communication and Development: A Study of Two Indian Villages (Mineopolis, University of Minnesota Press, 1966).
15. Lerner, op.cit., p. 50
16. Ibid p. 49

العرض السينمائية على نطاق واسع ، ويساعد هذا بالتالى على الاسراع بالتعليم ونشره . وتنمو من هذا التفاعل مؤسسات المشاركة (مثل الانتخاب) ، والتى نجدها فى كل المجتمعات الحديثة والمتقدمة . ويرى ليرنر أن الناخبين يشاركون فى الحياة العامة لمجتمعاتهم بما لهم من آراء فى كثير من الشئون ، فى حين أنه من خصائص المجتمع التقليدى انعزال أفراده وعدم اهتمامهم إلا بالأمور التى تتصل اتصالا مباشرا بحياتهم .(١٧)

ويرى ليرنر أن كل مرحلة من هذه المراحل تؤدى الى المرحلة التى تليها بطريقة آلية تعمل مستقلة عن الاختلافات الثقافية والمذهبية ، كما وجد ليرنر أن نسبة الارتباط بين المتغيرات الرئيسية فى نموذجه مرتفعة . وكان ذلك مقدمة لنظرية ليرنر الأساسية عن التقمص الوجدانى ، تلك الخاصية السيكولوجية التى توضح مقدرة الأفراد على التخيل أو تصور أنفسهم فى ظروف الآخرين ، وهى الخاصية التى تميز الإنسان الذى يتغير فى المجتمع المتطور ، فهو يتميز عادة بشخصية حراكية لها القدرة على التقمص الوجدانى . بعبارة أخرى يرى ليرنر أن التقمص الوجدانى هو الخاصية التى تمكن العناصر الجديدة الحراكية من العمل بكفاءة فى العالم المتغير ، وهى التى تمكن الفرد من تصور نفسه فى ظروف الآخرين ، وهى مهارة لاغنى عنها للشعب الذى يتخلص من الاطار التقليدى . فالقدرة على التقمص الوجدانى هى أسلوب الحياة السائدة الذى يميز الأفراد فى المجتمع الحديث ، وهو المجتمع الذى يتميز بصناعة متطورة ، وتعيش نسبة كبيرة من سكانه فى المدن ، وترتفع فيه نسبة التعليم ، وتزداد نسبة الذين يساهمون من أفراده فى الحياة السياسية .

ويرير ليرنر أن وسائل الاعلام تنشر هذه الشخصية الحراكية ، وتضاعف الحراك الذهنى للأفراد لذلك سماها ليرنر (The Mobility Multiplier) . فبدلا من أن ينتقل الأفراد ماديا من مكان الى آخر ، وهو أمر يتوفر لفئة قليلة ، ويكون من أسباب نموهم النفسى والذهنى ، تدخل وسائل الاعلام جميع المناطق ، النائى منها والقريب فى المجتمعات النامية ، وتنقل الأفراد الذين لم يغادروا قط مكان مولدهم ، نفسيا ، إلى العالم الخارجي وتثير طموحهم وتنشط خيالهم . أى أن وسائل الاعلام تنمى القدرة على التقمص الوجدانى عند الأفراد لأنها تجعل الحراك النفسى يحل محل الحراك المادى الفعلى . وبهذا تساعد وسائل الاعلام على تغير تطلعات الأفراد وآفاقهم ، وتقدم خدمة ضرورية لتطور المجتمع التقليدى ونمو المجتمع الحديث .

وبناء على رؤية ليرنر التى عرضها فى كتابه زوال المجتمع التقليدى ، يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات الحاكمة فى نموذجه فى الشكل التالى :

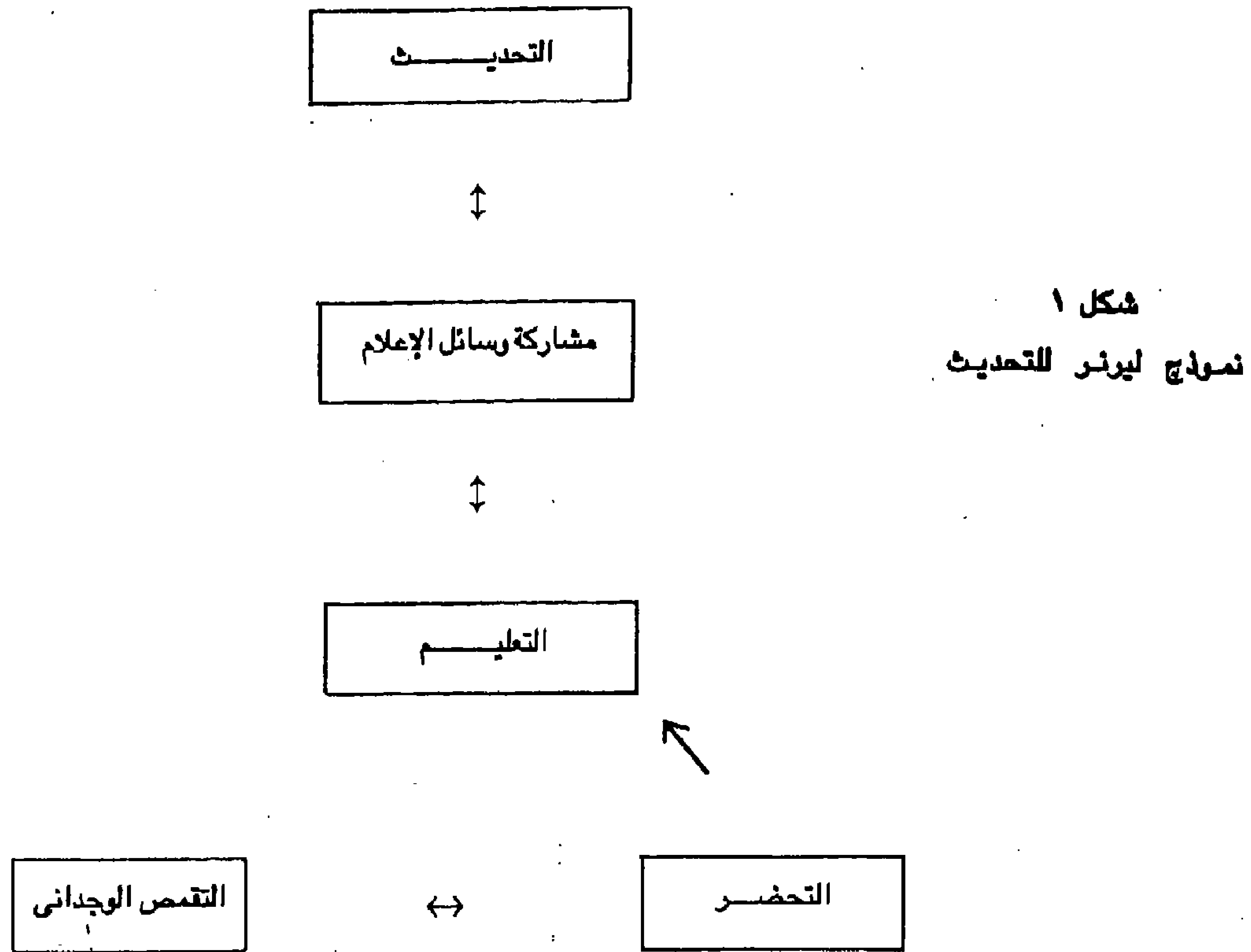
من هذا النموذج يمكن استخلاص ما يلى :

١ - ركز نموذج ليرنر على التحضر كنقطة انطلاق للتحديث . فلقد أثبت ليرنر أن الاقامة فى المدن مرتبطة ايجابيا بالتعليم ووسائل الاعلام ، لذلك قرر ليرنر أن أولى مراحل التطور تبدأ باقامة أكثر من ١٠٪ من السكان فى المدن . فهذا يرفع من نسبة المتعلمين ويؤدى بالتالى الى زيادة نسبة الذين يتعرضون لوسائل الاعلام ، وذلك يسير موازيا لاتساع نطاق المشاركة الاقتصادية والسياسية .

٢ - يوصى ليرنر بتبنى التوجه الغربى ، فهو يرى أنه لكى نفهم ما يحدث فى الشرق الأوسط ، يجب ان ندرس ما حدث فى المجتمعات الغربية ، والسبب فى اختياره للنموذج الغربى ، أن القادة فى الشرق الأوسط برغم مهاجمتهم للغرب ، الا انهم يتطلعون الى أن يصبحوا مثله . وتجدر الاشارة هنا الى أن ليرنر تعمد استخدام تعبير « التحديث » (modernization) بدلا من تعبير « التغريب » (westernization) ، لما ينطوى عليه التعبير الأخير من جدل سياسى فى الشرق الأوسط ، موضوع كتابه الشهير زوال المجتمع التقليدى . هذا بالاضافة الى أن تعبير « التحديث » يعد أكثر قبولا بين شعوب الدول النامية التى تريد أن تحقق ما وصل اليه الغرب بسرعة بدون أن يبدو أنهم يستعيرون نظاما أو شكلا للتطور سواء من الشرق أو من الغرب . ويؤكد ليرنر أن المجتمع الغربى مازال أكثر النماذج تطورا من ناحية توفيره للخواص المجتمعية : القوة ، الثراء ، المهارة ، والعقلانية ، ولذلك فهو يرى أن على راغبى التحديث فى الشرق الأوسط دراسة التتابع التاريخى للنمو الغربى .(١٨)

٣ - يحتوى نموذج ليرنر على وعد ضمنى يتمثل فى أنه اذا زاد التحضر ، والتعليم ، وفرصة التعرض لوسائل الاعلام فى أى دولة نامية ، فستكون النتيجة التحديث والتنمية الاقتصادية والسياسية . وأثناء العقود الثلاثة التى تلت هذا الوعد ، بذلت دول العالم الثالث كافة الجهود لرفع مستويات التعليم والتحضر والتعرض لوسائل الاعلام . كما وفرت المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبعض الدول الغربية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، بلايين الدولارات فى هذه الفترة لتشجيع ومساندة مشاريع التنمية فى العالم الثالث . ولقد وضعت اليونسكو ، بناء على الأبحاث التى أجرتها ،

17. Ibid, p. 60
18. Ibid.,pp: 45-47



شكل ١
نموذج ليرنر للتحديث

جدول رقم ١
يوضح العدد الاجمالى لأجهزة الراديو والتليفزيون فى العالم بين ١٩٦٥ و١٩٨٣*

القارات	أجهزة الراديو بالمليون			أجهزة التليفزيون بالمليون		
	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٣	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٣
مجموع العالم	٥٣٥	٩٦١	١٠٣٩٠	١٨٦	٣٩٤	٦١٢
أفريقيا	١٠	٢٨	٦٠	٠٫٠٦	٢٫٥	٩٫٨
الولايات المتحدة	٢٨٥	٥٠٥	٦٢٥	٨٤	١٦٠	٢٤١
آسيا	٥٣	١٣٨	٣٠١	٢٤	٥٧	١٠٧
أوروبا (والاتحاد السوفيتى)	١٨٤	٢٧٧	٣٨٠	٧٥	١٦٩	٢٤٧
الدول المتقدمة	٤٦٠	٧٧٠	٩٩٦	١٧٥	٢٥٣	٥٢١
الدول النامية	٧٥	١٩١	٣٩	١١	٤١	٩٢

* **UNESCO Statistical Yearbook, 1986, in Sonaike, ibid p.90.**

الحدود الدنيا لفرص التعرض لوسائل الاعلام المختلفة (راديو ، تليفزيون ، صحف ، سينما) ، كما قامت بتمويل العديد من المشروعات فى دول العالم الثالث لرفع مستويات التعرض فيها لوسائل الاعلام وتدريب العاملين بها .

وعلى المستوى الكمى ، يمكن القول أن تطورا كبيرا قد حدث ، فلقد زادت نسبة التحضر فى كل دول العالم الثالث خلال العقدين اللذين ساد فيهما نموذج « التنمية بالتحديث » . (ويمكن ادراك ذلك فى المجتمع المصرى بمقارنة سكان الريف الى الحضر من سنة ١٩٥٢ وحتى الان سنجد أن سكان الحضر فى ازدياد بينما سكان الريف فى تناقص) . كما زادت برامج محو الأمية فى دول كثيرة وارتفع عدد المؤسسات الاعلامية بشكل كبير .(١٩) ويبين الجدول رقم ١ ، على سبيل المثال ، الزيادة فى اعداد الراديو والتليفزيون فى أنحاء مختلفة من العالم فى الفترة بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٨٣ .

وتوضح بيانات الجدول السابق أنه برغم أن العدد الاجمالى لأجهزة الراديو والتليفزيون فى العالم المتقدم كان أكبر من مثيله فى العالم النامى ، الا أن الزيادة خلال العقدين المعنيين ، داخل العالم النامى كانت ملحوظة . ففى الوقت الذى ضاعف فيه العالم المتقدم أجهزة الراديو خلال العقدين المذكورين ، نرى بالمقارنة ان الزيادة فى العالم النامى كانت خمسة أضعاف فى نفس الفترة . ونلاحظ نفس الاتجاه أيضا بالنسبة للتليفزيون والذى كان وسيلة اعلامية جديدة نسبيا فى الستينيات . فبينما زاد عدد اجهزة التليفزيون فى الدول المتقدمة ثلاث أضعاف بين عامى ١٩٦٥ ـ ١٩٨٣ ، فقد زاد عن ثمانية أضعاف فى الدول النامية . وكانت الزيادة فى عدد أجهزة التليفزيون فى القارة الافريقية مثيرا للانتباه ، اذ وصلت الزيادة الى أكثر من ستة عشر مرة .

ويمكن تفسير هذا الارتفاع الملحوظ فى وفرة وسائل الاعلام واستخدامها فى الدول النامية فى الفترة بين الستينيات والثمانينيات بالنظر الى عاملين اساسيين : الأول أن المجتمعات النامية تستهدف تمثل النموذج الغربى فى التحديث ، وتعتبر وسائل الاعلام احدى عناصر هذا النموذج . والثانى أن العالم المتقدم نفسه يسعى الى نقل نموذجه وثقافته الى العالم الثالث ومن ثم ييسر هذه الوسائل لهذا العالم لأنها وسائل الانتقال .

ثانيا : نقد نظرية التحديث وسقوط النموذج المسيطر :

بعد مرور عقدين على تجارب التنمية فى دول العالم الثالث النامية ، كانت النتائج مخيبة لآمال منظرى التحديث . ففى معظم الحالات لم تنشأ المؤسسات السياسية والاقتصادية الضرورية لانجاح عمليات التنمية بل ظهرت العديد من المشاكل الجديدة التى لم تزل تبحث عن حلول ، وبقيت مستويات الرفاهية الاجتماعية والخدمات العامة وأداء الأعمال ، بالرغم من تقدمها ، بعيدة عن المستويات التى حققتها الدول المتقدمة . ولقد عانت الكثير من الدول النامية من عدم الاستقرار وفقدان الأمن ودخلت فى أزمات الحروب الأهلية والثورية والانقلابات العسكرية ولم تتمكن مجموعة كبيرة منها حتى من تطوير الشخصية الوطنية المتماسكة وتحقيق التلاحم القومى . وعلى أثر ذلك تعرضت نظرية التحديث الى انتقادات متعددة واتهمت بنزعتها الغربية وفشلها فى فهم طبيعة المجتمعات النامية وتحديد الأسباب الحقيقية لمشكلة التخلف فيها .(٢٠)

ولاشك أن هذه الانتقادات قللت من قيمة نظرية التحديث كنظرية قادرة على تصوير واقع التنمية والتخلف أو طبيعة العلاقة بينهما فى اطار النظام الاقتصادى العالمى . فلقد تم انتقاد طبيعة الاستقطاب النظرى الذى أسسته النظرية بين نموذج المجتمعات التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة(٢١) ، وتم وصف هذين النموذجين بأنهما نموذجين مجردين افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع الحياة فى الدول النامية او المتقدمة . فهما ليسا أكثر من تجريدات أخذت من بعض عناصر الحقيقة لتسهيل فهم عملية التنمية .(٢٢) كذلك فان علاقة التقليدى ـ والحديث ليست بالضرورة علاقة صراع دائم تتصف بوجود كامل او انعدام كامل لأحدهما أو الآخر . فمن الممكن للمظاهر التقليدية والحديثة أن تتزامن وتتعايش فى المجتمع فى نفس الوقت . فالمظاهر الحديثة تكمل التقليدية وتضيف اليها ولكنها لا تقضى عليها وتحل محلها . فلقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك* مظاهر عصرية فى المجتمعات التقليدية ، كما أن هناك مظاهر تقليدية فى المجتمعات الحديثة المتقدمة . كما ان هناك الكثير من الشواهد التى تشير الى أن النمو الاقتصادى ومجىء الحداثة لا يعنى بالضرورة التخلى عما يسمى بأنماط السلوك ، والقيم ، والمعتقدات التقليدية . وهناك أيضا من الشواهد ما يبين أن القيم

---

19. Adefemi Sonaike, op.cit., p. 89

(٢٠) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥

(٢١) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١

22. F.Tachau (ed.), The Developing Nations: What Path to Modernization? (New York: Harper and Row, 1972), pp: 1-8

التقليدية فى المجتمع الصناعى الجديث لا تستمر فحسب ، وانما تلعب دورا هاما فى استمرار تقدمه .(٢٣)

ويتماثل الانتقاد الثانى الذى يوجه الى نظرية التحديث مع النقد الذى كان يوجه من قبل الى الفكر التطورى ، حيث الافتراض المسبق بأن التطور لابد أن ينتهى عند النقطة التى تقف عندها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن القول أنه ليس من الضرورى ان تسير مجتمعات العالم الثالث فى نفس خط التطور الأوروبى والأمريكى الذى حدث فى ظل ظروف مختلفة تماما عن الظروف التى تعيشها حاليا مجتمعات العالم الثالث . فنظرا لاختلاف ظروف التنمية التى يعيشها العالم الثالث الآن عن الظروف التى عاشتها أوروبا ، وأيضا بسبب اختلاف التراث الحضارى بينهما فانه من الممكن أن تبحث دول ومجتمعات العالم الثالث (كمجتمعات منفصلة) عن مسارات تطور أخرى غير تلك التى سارت فيها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويتعلق النقد الثالث لنظرية التحديث بطبيعة التغير البنائى الذى تريد هذه النظرية ان تفرضه على مجتمعات العالم الثالث . فالافتراض الأساسى فى هذه النظرية أن هناك نموذجا تقليديا ونموذجا حديثا وأن حركة التطور الطبيعية تفرض ضرورة تخلى المجتمعات التقليدية عن خصائصها لكى تكتسب خصائص المجتمع الحديث بأفكاره وقيمه وأخلاقه وممارساته المادية . وبما أنه من غير الانسانى أو المنطقى أن يحدث ذلك ، فلقد تم طرح امكانية مناقشة تحديث التراث والتقاليد فى هذه المجتمعات .

فيما أن غالبية مجتمعات العالم الثالث قد امتلكت رؤية حضارية ، فى مرحلة تاريخية سابقة ، مكنتها من التكيف مع الظروف البيئية المحيطة بالمجتمع ، فمن الأفضل جعل ذات الخلفية الحضارية للمجتمع قادرة على استيعاب أفكار وقيم التحديث والتفاعل معها حتى يتكامل نسيجها الحضارى . فلا شك ان النتيجة ستكون هوية حضارية مستقلة ومتصلة عضويا بتراثها وفى نفس الوقت قادرة على التعامل مع معطيات التحديث .

أما النقد الرابع لنظرية التحديث فيؤكد على اغفال هذه النظرية عن عمد لبعد أساسى لعب دورا فى التنمية الغربية ولا تملكه مجتمعات العالم الثالث ، وهو أن نهب القوى الاستعمارية لموارد العالم المتخلف قد لعب دورا اقتصاديا كبيرا فى دعم التنمية الأوروبية ، وقد أسهم هذا العامل فى خلق حالة التخلف التى يعيش فيها العالم الثالث . ومن هذا المنطلق ووفقا لمنطق نظرية التحديث ، فان العالم الثالث يحتاج بدوره الى عالم آخر يستغله وينهب موارده حتى يستطيع أن يحقق التنمية التى يصبو اليها .(٢٤) ولاشك أن تجاهل نظرية التحديث تماما لأثر الاستعمار على مجتمعات العالم الثالث هو فشل فى الاعتراف بأن النمو الاقتصادى يتعلق كثيرا « بالقوة » للسيطرة على الموارد بقدر تعلقه « بالطموح » للوصول الى ذلك .(٢٥)

أما النقد الخامس لنظرية التحديث فيشير الى الخطأ فى نظرة هذه النظرية الى كل من النموذج التقليدى والحديث . فبينما تنظر هذه النظرية الى كل من هذين النموذجين باعتباره يشكل وحدة بنائية متجانسة ، فان الواقع يشهد حقائق تختلف مع ذلك الى حد كبير . فلاشك أن المجتمع التقليدى ينقسم من الداخل الى قسمين : الريف المتخلف الذى يعكس الخصائص التقليدية ، ثم العواصم الحضرية المتقدمة التى تتناقض خصائصها مع خصائص الريف المتخلف . ولذا يمكن القول أن المجتمع التقليدى يفتقد هذا التجانس المدعى . وهنا يمكن طرح تساؤل مفاده أى تحديث نريد أهو التحديث الذى يعكس خصائصه المراكز الحضرية فى المجتمع التقليدى أم التحديث القائم فى المجتمعات الغربية ؟ من ناحية أخرى ، تفتقد المجتمعات الحديثة هذا التجانس الكامل أيضا . ففى هذه المجتمعات الحديثة هناك الريف والعواصم الحضرية ، كما أن هناك الأحياء المتخلفة فى أكثر العواصم الأوروبية تحديثا وتقدما . فأى منظومة قيمية وفكرية ينبغى أن يتحرك العالم الثالث لاكتسابها فى بحثه عن خصائص التحديث ؟ فمما لاشك فيه أن نظرية التحديث بسطت الى حد كبير بناء النظام العالمى وطبيعة عناصره المكونة .

ونتيجة لهذه الانتقادات لنظرية التحديث ، ظهرت بعض المحاولات فى مدرسة التنمية الأمريكية بهدف تخطى السطحية النظرية لمفهومى التقليدى والحديث . فلقد دعا بريبانتى (Braibanti) مثلا الى رفض مصطلحى التقدم والتخلف اللذين يؤديان الى التقسيم الوهمى لدول العالم الى أنظمة متخلفة وأخرى متقدمة . فهو يرى أن كل دول العالم تمارس التنمية بشكل مستمر ، كما أن لكل دولة مظاهر متقدمة وأخرى متخلفة . ولقد ظهرت بعض الدراسات التى هدفت الى تجاوز تجريد وعمومية نظرية التحديث وحاولت اتباع منهج جديد يمكنها من استيعاب الظروف الفعلية للدول النامية . واستخدم تعبير « تنقيح

---

(٢٣) أندرو وبستر ، مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدى حميد يوسف ، سلسلة المائة كتاب (بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٨٦) ص : ٧٩ ـ ٨٠

(٢٤) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ص : ٨٢ ـ ٨٣

(٢٥) أندرو وبستر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤

نظرية التحديث » (Modernization Revisionism) للاشارة الى هذا المنهج الجديد الذى حاول اصلاح التقصير النظرى لمدرسة التنمية والتحديث . كما ظهرت دراسات وابحاث جديدة فى السياسات العامة والاقتصاد السياسى وموضوعات أخرى ذات صلة بتجارب الدول النامية ومشاكلها . الا أن محاولات تنقيح نظريات التنمية والتحديث لم تنجح فى تقديم نظريات تحليلية بديلة .(٢٦)

ان التقييم الكيفى لدافع التحديث قد أثار الشكوك حول اسهامه الايجابى فى تحسين نوعية الحياة التى يحياها سكان الدول النامية . ففى المقام الأول ، نرى أن زيادة التركيز على التحضر (بمعنى الانتقال من الريف للاقامة فى المدن) جعل المدن أكثر جاذبية من القرى والتجمعات التقليدية الصغيرة ، مما أدى الى نزوح السكان من الريف الى الحضر . وفى نفس الوقت لم تتكيف البنية المتواضعة للمدن بالسرعة الكافية لاستيعاب عدد السكان المتزايد ، وهذا حول معظم المدن الكبيرة الى أحياء وأزقة قذرة ومكتظة بالسكان . وبهجرة الأهالى من الريف الى الحضر ، تدهورت الزراعة وهى الدعامة الرئيسية لاقتصاد العالم الثالث . وبنهاية السبعينيات تحولت معظم دول العالم الثالث من مصدرة للمنتجات الزراعية الى مستوردة للمواد الغذائية على نطاق واسع .

ولقد أدت الآثار غير المتوقعة للتحديث وتطور الخدمات الطبية التى حققتها كثير من الدول الى خفض نسبة وفيات الأطفال ، وارتفاع فى متوسط عمر الأفراد ، مما زاد من مشاكل السكان . كما أدى انتشار التعليم الى تحويل اعداد متزايدة من الشباب من الجنسين ومنهم خريجو الجامعات الى طابور البطالة . أما على المستوى التكنولوجى فقد استنزف التركيز على الصناعات الثقيلة المدخرات الوطنية وساعد على زيادة التبعية ، لأن كثيرا من هذه الصناعات تطلبت استيراد المزيد من الموارد المادية والبشرية من الخارج . وزادت أيضا المشاركة السياسية ، ولكن على عكس ما كان متوقعا أن هذا سيؤدى الى مزيد من الديمقراطية ، كانت هذه المشاركة من النوع الذى ولد عدم الثقة والخصومة بين الجماعات الوطنية أو القبلية المتنافسة . وفى بعض الدول الأفريقية ، ادت الضغائن السياسية الى القيام بانقلابات عسكرية ، وكان هذا ايذانا ببدء عهد الرؤساء العسكريين .(٢٧)

كان الدور الذى لعبته وسائل الاعلام فى كل ذلك موضع شك لأنها ساعدت على نشر وبث القيم والأفكار الغربية ، فمن خلال الاعلانات والبرامج الترفيهية المستوردة ، أدت وسائل الاعلام فى كثير من دول العالم الثالث الى رفع الآمال وزيادة الطموحات التى فاقت القدرة على تحقيقها ، مما أدى فى النهاية الى ما أطلق عليه دانيال ليرنر « ثورة الاحباطات المتزايدة » (Revolution of Rising Frustration)(٢٨) . فلقد انتقد ليرنر التحديث الذى كان أول من روج له قائلا أن الناتج عن تكنولوجية الاتصال التى تميز القرن العشرين زادت من تطلعات الافراد الى الحد الذى جعل مجتمعاتهم تعجز عن ارضائهم . وقد ارجع ليرنر حالة عدم الرضا والتذمر الموجودة فى الدول النامية الى فشل كثير من المجتمعات الانتقالية فى المحافظة باستمرار على التوازن بين مطالب الأفراد وبين ما يمكن أن يوفره النظام . وهكذا حلت « ثورة الاحباطات المتزايدة » محل « ثورة التطلعات المتزايدة » التى سادت فى الخمسينيات .(٢٩)

تضاعفت الآثار السلبية للتحديث بنمو ظاهرة « عبر القوميات » (transnationalization) فلقد وصف شيلر (Schiller) الشركات متعددة الجنسيات بأنها « المنظم العالمى الشامل للاقتصاد الدولى » ، أو الوحدة التنظيمية الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحديث .(٣٠) ولقد كانت ظاهرة عبر القوميات ، ومازالت ، آخر مظاهر ممارسة القوة الاقتصادية للنظام الرأسمالى . ورغم وجود المقر الرئيسى لهذه الشركات فى الدول الصناعية ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، الا أن هذه الشركات قد سيطرت على الاقتصاد العالمى وعملت فى كثير من دول العالم الثالث من خلال توكيلات لا تحترم سوى الربح فقط .

---

(٢٦) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص : ٥٥ ـ ٥٦

27. Sonaike, op.cit., p. 93

28. Daniel Lerner, Preface to Fourth Printing, 1967, of The Passing of Traditional Society, op.cit. p. vii

29. Daniel Lerner, «Toward a Communication Theory of Modernization, A Set of Considerations,» in L. Pye (ed)., Communication and Political Development, (N.J.: Princeton University Press, 1963), pp: 330-331.

30. H.L.Schiller, Communication and Cultural Domination (New York: M.E, Sharpe, 1976), PP: 3-7.

فى نهاية السبعينيات كانت هناك خمسة عشر شركة رئيسية متعددة الجنسيات ومتخصصة فى تصنيع وتسويق أدوات البث والاستقبال الاذاعى (راديو وتليفزيون) . هذه الشركات التى سيطرت على الجزء الأكبر من عمليات الاتصال الدولى فى السبعينيات ، وتوسعت أيضا فى مجال المعلومات ـ أقمار صناعية ، آلات حاسبة وغيرها من التكنولوجيات المتطورة ـ تركزت فى خمس دول (الولايات المتحدة الأمريكية : ١٠ شركات ، ألمانيا : ٢ ، هولندا : ١ ، اليابان : ١ ، وفرنسا : ١) ويلاحظ أنها كلها مجتمعات رأسمالية ، ومن ثم هناك اتجاه الى نشر النموذج الغربى فى العالم . كما سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على نصيب الأسد فى السوق العالمى فى نشر الكتب (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، وفرنسا) ، الأخبار العالمية والمقالات الصحفية (الولايات المتحدة ، فرنسا ، وروسيا) ، برامج الاذاعة والتليفزيون ، الأفلام ، والفيديو كاسيت (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، وفرنسا) .

أما فى مجال الاعلان ، فلقد سيطرت الشركات الأمريكية فى أوائل الثمانينيات على أكثر من نصف الانفاق السنوى العالمى الذى يقارب ٦٤ بليون دولار .[٣١] وكانت الاعلانات التى تبث فى وسائل الإعلام احد الموضوعات الشائكة المتعلقة بتنمية العالم الثالث فطبقا لتقرير ماكبرايد ، رغم أن الاعلان شىء مرغوب فيه لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ولتوفير المعلومات المفيدة للمستهلكين ولتوفير العائد المادى أيضا لوسائل الاعلام ، الا أنه فى نفس الوقت يروج لاتجاهات وأساليب حياة تعظم من قيم الاستهلاك وحب الاقتناء على حساب قيم أخرى[٣٢] .

وترى كثير من الدول النامية أن الاعلانات تهدد هويتها الثقافية من خلال نشرها لقيم أخلاقية غربية ودخيلة على مجتمعاتها . ويرى اليونسكو ، أنه على مدى العشرين عاما الماضية ، أصبح الحجم الضخم للشركات متعددة الجنسيات واستقلالها الفعلى ، ظاهرة نوعية جديدة فى الاتصال ، فبينما تنخفض ملكية هذه الشركات لوسائل الاعلام فى الدول النامية ، الا أن هذه الشركات تحاول التأثير والضبط من خلال مبيعات البرامج ، والتكنولوجيا ، وأنماط التسويق ، والنماذج المهنية ، لدرجة أن هذه الأمور حلت محل الملكية الصريحة . وجدير بالذكر أن تزايد عدد المشروعات المشتركة بين رأس المال الدولى والمحلى ، سواء كان عاما أو خاصا ، قد زاد من قوة التأثير الأجنبى وجعله أكثر قبولا .[٣٣]

بالاضافة الى كل هذه الآثار السلبية لنموذج التحديث ، فلقد تعرض هذا النموذج لموجة عاتية من النقد على اعتبار أنه خلق تفاوتا كبيرا وعدم مساواة صارخة بين الفئات الاجتماعية فى الدول النامية . فلقد تركزت ثروات هذه الدول فى أيدى أقليات صغيرة ، بينما عاشت أغلبية هذه الشعوب ومعظمها فى المناطق الريفية فى فقر مدقع ، وبقيت النظرية التى ترى أن مزايا التنمية فى المناطق الحضرية سوف تصل الى الأغلبية الأقل تميزا ، وتعم الفائدة على الجميع ، بقيت هذه النظرية (trickle down theory) مجرد أضغاث أحلام ، بل على العكس من ذلك ، فان نوعية التنمية التى خاضتها معظم دول العالم الثالث فى ربع القرن الأخير ، كانت تعنى عند الكثيرين مزيدا من الفقر .[٣٤]

فلقد أجريت دراسات فى أواخر السبعينيات على سبع من دول العالم الثالث فى آسيا وهى : بنجلاديش ، الهند ، اندونيسيا ، ماليزيا ، باكستان ، الفلبين ، وسيريلانكا ، وأظهرت هذه الدراسات أن دخول فئات « الفقراء جدا » قد انخفضت بشكل مطلق ، أو أن نسبة سكان الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر قد زادت ، أو كلا النتيجتين ، ويمكن القول أن ذلك قد حدث أيضا فى أماكن أخرى فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، اذ أن طبيعة الأشياء التى تولد الفقر فى آسيا موجودة أيضا بدرجة أقل أو أكثر فى كثير من بقية الدول النامية ، فليس هناك دليل على أن النمو على هذا النحو قد نجح فى خفض معدلات الفقر .[٣٥]

لم يظهر من الدراسات التى أجريت فى آسيا مايؤيد القول بأن الفقر فى العالم الثالث يرجع الى عدم قدرة الانتاج الغذائى أن يلاحق الزيادة المرتفعة فى عدد السكان ، الا فى واحدة فقط من السبع دول محل الدراسة ، وهى بنجلاديش التى أظهرت النتائج أن عدد سكانها يتزايد بصورة أكبر من الانتاج الغذائى المحلى . أما السبب الرئيسى الذى يفسر ظاهرة الفقر المتزايدة فهو وجود درجة عالية من التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية .

31. Sonaike, op.cit., pp: 93-94
32. UNESCO, Many Voices, One World (The Mac Bride Report, Abridged Version), (Paris, 1984), p. 102
33. Ibid., p. 103
34. .Griffin, and A, R.han, «Poverty in the Third World: Ugly Facts and Fancy Models, «in Alavi, and T.Shanin (eds), Introduction to the Sociology of the Developing Societies (New York: Monthly Review Press, 1982) p. 234.
35. Ibid.

بعبارة أخرى يرجع تزايد الفقر الى هيكل الاقتصاد وليس لمعدل نموه . فلقد أظهرت النتائج أن ٢٠ ٪ من العائلات الغنية تحصل على نصف اجمالى الدخل ، بينما ٤٠ ٪ من العائلات الفقيرة تحصل على مابين ١٢ ٪ و ١٨ ٪ من الدخل ، أما ٢٠ ٪ من العائلات الأكثر فقرا فتحصل على ٧ ٪ من الدخل (بنجلاديش) وعلى ٣,٨ ٪ من الدخل فى الفلبين أكثر الدول من حيث التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية .[٣٦] ويمكن القول أنه من خلال تواطؤ النخبة المحلية مع القوى الاقتصادية عبر القومية تم اخضاع اقتصاديات دول العالم الثالث .

والخلاصة أن تحديث العالم الثالث منذ الخمسينيات تم على حساب شعوب العالم الثالث ، فالتحديث لم يؤد الى التنمية بمعنى زيادة قدرة الشعوب على التعامل مع البيئة التى يعيشون فيها .[٣٧] لقد أدخل التحديث هذه الدول الجديدة الى القرن العشرين ولكن بعد أن هدم القيم الراسخة وأساليب الحياة لشعوب هذه البلاد . وزاد التحديث من عدم المساواة الاجتماعية ، وزادت الفجوة بين الذين يملكون والذين لايملكون ، وركز التحديث على مصالح المناطق الحضرية (التى تشكل ٢٠ ٪ من السكان فى كثير من هذه البلاد) ، وبالتالى اهملت المناطق الريفية ، وقلت بالتالى قوة العمالة الزراعية .

ولم يكن الانتاج الزراعى كافيا سواء كغذاء للشعب أو للتصدير ولم تكن المصانع الثقيلة على المستوى المطلوب لأن قوة العمل المحلية لم تستطع ادارتها بكفاءة . وفى الأماكن التى كانت الادارة فيها للشركاء او المستثمرين الأجانب ، فلقد كانوا أدوات للخضوع الاقتصادى والتبعية من خلال الشركات عبر القومية وبصفة عامة ، لم يشجع اتجاه التحديث اتجاه التنمية المستقلة فى العالم الثالث ، ولذا لم يكن من المستغرب أن تواجه التنمية من خلال نموذج التحديث موجة عاتية من النقد فى فترة الستينيات . ومع بداية السبعينيات ، فقد هذا النموذج تأثيره ، ولم يعد النموذج المسيطر فاذا اعتبرنا أن نموذج التحديث ، الذى كان دانيال ليرنر أول من روج له ، يشرح التطور الذى حدث فى المجتمعات الغربية بدقة كبيرة ، الا أنه وقع فى خطأ كبير حينما حاول التعميم واعتبار أن ماحدث فى الغرب سيحدث بنفس الترتيب فى الدول النامية ، وذلك لسبب بسيط وهو أن نقطة البداية تختلف وهذا مايؤكده ولبرشرام العالم الأمريكى الشهير ، فبناء على المادة التى جمعها شرام عام ١٩٦١ ، وجد أن الاقامة فى المدن لم تعد عنصرا هاما يؤدى الى زيادة نسبة المتعلمين وتطوير وسائل الاعلام كما قال ليرنر بناء على المادة العلمية التى توفرت فى الخمسينيات .[٣٨]

ويتسائل ولبرشرام « ألم يساعد الراديو الترانزستور ووسائل المواصلات الحديثة وبناء الطرق على ربط القرية بالمدينة » ؟ أى أن هذه الوسائل ساعدت فى التغلب على حاجز الأمية . فى الماضى كانت القرية معزولة عن بقية أجزاء المجتمع ، ولكن فى الوقت الحاضر لم تعد القرية منعزلة ، فزيادة النشاط الاقتصادى قضى على عزلة القرية ، كما أن الراديو الترانزستور دخل القرية وتخطى حاجز الأمية ، وخلق الشخصية الحراكية القادرة على التخيل بين الفلاحين الأميين ، وبهذا لم يعد من الضرورى أن يقيم ١٠ ٪ من السكان فى المدن لكى تحدث التطورات التالية .[٣٩]

كان نموذج ليرنر (التحضر ـ التعليم ـ مشاركة وسائل الاعلام ـ المشاركة السياسية والانتخاب) يؤمن بتلقائية التطور ، ولكن التجارب الفعلية التى مرت بها الدول النامية أظهرت بوضوح أن الحراك النفسى أو السيكولوجى كثيرا مايسبق قدرات الدول على خلق فرص جديدة للمساهمة فى أوجه النشاط السياسى والاقتصادى المختلفة فى المجتمع لهذه الأسباب وغيرها يرفض عدد كبير من علماء الاجتماع الأمريكيين فكرة أنه يمكن تطبيق مراحل التطور الغربية على الدول النامية ، فعلى سبيل المثال يرى سيلفرت (Silvert) أنه من الخطأ القول أن الهنود أو أى شعب اخر فى مرحلة ماقبل التصنيع يجب أن يسلكوا نفس طريق التحضر الذى سلكته أوروبا ،وهذا لأن نقطة البداية تختلف بالاضافة الى ذلك ، فان الفكر المعاصر يقدم لنا الان أكثر من اسلوب للتطور ، فهناك النموذج الغربى للتطور التدريجى ، والنموذج السوفييتى الذى يعتمد على تعبئة الموارد ،

36. Ibid.

(٣٧) هذا هو التفسير الذى أعطاه والتر رودنى للتنمية :
- Walter Rodney, How Europe Underdeveloped Africa, (West Africa: Ikenga Publishers, 1982). p. 10.

(٣٨) د . جيهان احمد رشتى ، نظم الاتصال : الاعلام فى الدول النامية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٢) ص ٥٦

39. W.Schramm and Lee Ruggels, «How Mass Media Systems Grow,» in Lerner and Schramm (eds.), Communication and Change in the Developing Countries (Honolulu, East-West Center Press, 1967), p. 57.

والنموذج الهندى المختلط.(٤٠)

وفى هذا الصدد يرى أيضا العالم الأمريكى لاپالومبارا (La Palombara) أن النموذج الغربى للتطور ليس من الضرورى أن يكون عاما فعلى سبيل المثال ، ان التغير الاقتصادى السريع الذى يؤدى الى التصنيع يمكن أن يتحقق بدون التقيد بالنموذج الأنجلو أمريكى ، بل بالعكس ، فالتغير الاقتصادى السريع يمكن حدوثه بنجاح أكبر فى ظل أنظمة اجتماعية سياسية غير ديمقراطية.(٤١)

وكان ايفريت روجرز (Everett Rogers) ، أعلى النقاد صوتا لنموذج التحديث ، فى حين أنه كان اكثر المشجعين والمبشرين له فى الستينيات ، ففى مقال بعنوان « ظهور وسقوط النموذج المسيطر » ، تناول روجرز التطورات التاريخية والسياسية على الساحة الدولية والتى أدت الى الشك فى صحة الافتراضات التى قام عليها اتجاه التحديث وطرح روجرز اتجاها بديلا للتنمية يشمل عملية مشاركة واسعة تهدف الى احداث تقدم اجتماعى ومادى (بما فيها مزيد من العدالة والحرية ، ومزيد من القيم المرغوبة) لأغلبية البشر من خلال اكتسابهم لمزيد من التحكم فى البيئة التى يعيشون فيها.(٤٢) وجدير بالذكر أنه يمكن مقارنة هذه الرؤية برؤية روجرز نفسه للتنمية فى الستينيات عندما اعتبرها نوعا من التغير الاجتماعى الذى تقدم فيه الأفكار الجديدة للنظام الاجتماعى بهدف تحقيق زيادة فى مستويات الدخول ومستويات المعيشة من خلال اساليب انتاج حديثة ونظام اجتماعى متطور.(٤٣)

وفى النهاية يمكن تلخيص الانتقادات التى وجهت لنموذج ليرنر للتحديث فى التالى :

١ ـ كسر الراديو والتليفزيون ووسائل المواصلات والتطور الاقتصادى عزلة القرى وتغلب على حاجز الأمية ، فلم يعد من الضرورى أن يقيم ١٠ ٪ من السكان فى المدن لكى يحدث التطور .

٢ ـ ان التحرك السيكولوجى يسبق قدرات الدول مما جعل الايمان بتلقائية التطور او مروره بمراحل ثابتة ومحددة غير دقيق .

٣ ـ هناك نموذج جديد للتطور أسرع من النموذج الغربى التدريجى .

٤ ـ أصبح التطور التكنولوجى الحديث سريعا مماينشر التصنيع على نطاق واسع وهذا يؤدى الى تغلغل وسائل الاعلام مما يجعل التغيير أسرع .

٥ ـ ان التغير الاقتصادى السريع يمكن أن يحدث بشكل أفضل فى ظل أنظمة سياسية غير ديمقراطية .

٦ ـ ان وسائل الاعلام الحديثة جعلت التغير الثقافى والاندماج الاجتماعى سهلا وسريعا مما جعل الطبيعة البشرية أكثر استعدادا للتغيير .

٧ ـ ان ثورة التوقعات المتزايدة (Revolution of Rising Expectations) انقلبت حينما عجزت الدول النامية عن اشباع رغبات مواطنيها ، وأصبح هناك ثورة الاحباطات المتزايدة ، أى ثورة السخط وعدم الرضا . بعبارة أخرى ثبت أن الايمان بأن زيادة التوقعات ستحدث تغييرا مطلوبا فى المجتمعات ، لا يتفق مع واقع الدول النامية التى أصبحت تطلب أكثر مما تستطيع ان تحصل عليه.(٤٤)

ثالثا : نموذج التبعية :

جاء سقوط نموذج التحديث موازيا لصعود نموذج اخر للتنمية وهو « نظرية التبعية » ، ولقد شكلت نظرية التبعية المنظور الفكرى المضاد لمنظور التحديث والذى حاول أن يقدم تشخيصا مختلفا لظاهرة التخلف والتنمية.(٤٥) فعلى أثر الانتقادات التى واجهت نظريات التنمية والتحديث توجه الانتباه الى نظريات التبعية التى تلتقى فى اطار عام يتميز برفضه لمفاهيم مدرسة التنمية والتحديث وفى تقديمه لمفاهيم أخرى تتمثل فى تحليل الاقتصاد السياسى للتنمية وابراز تأثير الراسمالية الدولية على تخلف الدول النامية والتركيز على الحل الاشتراكى الثورى وجعله أساسا لمعالجة مشاكل المجتمعات المتخلفة ، وضمن هذا الاطار العام توجد اختلافات اساسية بين نظريات التبعية من حيث مستويات اهتماماتها وتفسيراتها المختلفة ومناهجها التحليلية.(٤٦)

ورغم ان جذور نظرية التبعية ترجع الى الخمسينيات ، الا أنها لم تلفت الأنظار الا فى نهاية الستينيات وبدأ

---

40. H.Silvert (ed.), Expectant Peoples: Nationalism and Development (New York: Random House, 1963), p. 5

41. Joseph La Palombara (ed.), Bureaucracy and Political Development (Princeton, (N.J.): Princeton University Press, 1943), p. 10.

42. E.M.Rogers, «The Rise and Fall of the Dominant Paradigm»Journal of Communication, Vol. 28, No. 1 1978, pp: 64-69.

43. E.Rogers, Modernization Among Peasants: The Impact of Communication (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1969).

(٤٤) د . جيهان رشتى ، ١٩٧٢ مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩

(٤٥) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤

(٤٦) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦

الانتباه يتحول عن المنادين بالتحديث الى المنادين بالتبعية أى (Dependistas) كما كان يطلق عليهم فى امريكا اللاتينية التى ظهر فيها هذا الاتجاه.[٤٧] ومن أشهر مؤيدى اتجاه التبعية : بول باران (Paul Baran) ، واندريه جوندار فرانك (Andre Gundar Frank) وفى الاتصال نجد أرماند ماتلارت (Armand Mattelart) ، تابيو فاريس (Tapio Varis) ، سيس هاملينك (Cees Hamelink) ، وهربرت شيللر (Herbert Schiller).[٤٨]

ولقد عرف سانتوس (Santos) ، أحد مفكرى التبعية البارزين ، التبعية بأنها « الحالة التى يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقفا على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون خاضعا له ».[٤٩] فالتبعية وفقا لهذا التعريف هى علاقة بين دولتين احداهما مسيطرة اقتصاديا والثانية خاضعة لها . ولقد ميز منظرو التبعية بين دول المركز (Center) وهى الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولى ودول الهامش (Periphery) ، وهى الدول المتخلفة التابعة لها.[٥٠]

وتميز منظور التبعية بتأكيده على الطبيعة التوسعية للنظام الرأسمالى واستند فى تحليلاته البنائية بهذا الصدد على الرؤية الماركسية ، وهذا الى جانب علاقته الواضحة بالنظرية الماركسية عن الامبريالية.[٥١] فلقد حظيت مسألة الامبريالية والتوسع الاستعمارى باهتمام منظرى التبعية الذين اتبعوا المنهج الماركسى ـ اللينينى فى نظرتهم للاستعمار كعملية امبريالية حدثت نتيجة لطبيعة تطور الأنظمة الرأسمالية فى أوروبا . ولقد طور مفكرو التبعية نظرية فى التخلف تربط ، فى علاقة تبادلية ، بين تقدم دول المركز وتخلف دول الهامش ، ومفادها أن طبيعة النظام الرأسمالى الدولى تؤدى الى التطور الاقتصادى فى بعض أجزائه (المركز) واحداث التخلف فى أجزائه الأخرى (الهامش) . فالتخلف الذى نشهده اليوم فى الدول النامية والتقدم الذى نعرفه فى الدول الصناعية هما وجهان لعملة واحدة ، ونتيجتان متزامنتان ومتداخلتان لتطور النظام الاقتصادى الرأسمالى المتكامل.[٥٢]

وعلى عكس منظرى نموذج التحديث الذين رأوا أن أهم معوقات التنمية تكمن فى نقص رأس المال وقصور الادارة ، يرى منظرو اتجاه التبعية أن أهم المعوقات ترجع الى النظام الدولى الذى استقطب العالم الى « مركز » (الدول الصناعية) « وهامش » (دول العالم الثالث) وفى هذا النظام الدولى ، فان التنمية فى المركز تحدد وتحافظ على التخلف فى الهامش.[٥٣] ويرى منظرو التبعية أنه فى ظل هذا الوضع السياسى والاقتصادى فان التراكم الناجح لرأس المال فى الدول الهامشية يعد أمرا مستحيلا ، وبالتالى تقل ان لم تنعدم أى فرص لتحقيق النمو المعتمد على الذات .

ولم تقتصر التبعية فى العالم الثالث على السياسة والاقتصاد فحسب ، بل تعدت ذلك الى كل مناحى الحياة . فعلى سبيل المثال ، يعتقد البعض أن نظم التعليم التى ورثتها كثير من دول العالم الثالث فى فترة مابعد الاستعمار ، تعتبر شكلا من أشكال الاستعمار الثقافى ، أى جزءا من العملية التى تبقى بموجبها دول الهامش فى هذا الوضع ، أى جزءا من تنمية التخلف . هذا بالاضافة الى الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسيات من خلال وسائل الاعلام المطبوعة وغيرها ، والتى تؤثر بها على عقول الشباب والطلاب فى الدول النامية ، وذلك بنقل هيكل ومضمون وشكل النمط الغربى فى نظم التعليم فى هذه الدول.[٥٤]

---

47. Sonaike, op.cit., p. 98

(٤٨) انظر على سبيل المثال :

- P.Baran, The Political Economy of Growth (New York: Monthly Review Press, 1957)., A.G.Frank, Latin America: Underdevelopment or Revolution? (New York: Monthly Review Press)., A.Mattelart, and A. Dorman, How to Read Donald Duck: Imperialist Ideology in the Disney Comic, (New York: International General, 1975)., T.Varis, and . Nordestreng, Television Traffic: A One-Way Street! (Paris: UNESCO, 1973)., C. Hamelink, Cultural Autonomy in Global Communication (New York: Longmans, 1983), and H.Schiller, Communication and Cultural Domination, (New York: M.E. Sharpe, 1976), in Sonaike, op.cit., p. 107.

49. D.Santos, «The Structure of Dependence,» American Economic Review, 60, (1970), p. 231.

50. R.Chilcote, Theories of Development and Underdevelopment, (Boulder, Co: Westview Press, 1984), p. 27.

(٥١) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤

(٥٢) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦ ـ ٥٧

53. J.Servaes, «Development Theory and Communication Policy: Power to the People,» European Journal of Communication, Vol. 1, (1986), p. 207, See also W.Rodney, How Europe Underdeveloped Africa (Dares Salam: Tanzania Publishing House, 1972), in Sonaike, op.cit., p. 107.

54. R.Dale, «Learning To Be what? Shaping Education in Developing Societies,» in H. Alavi and T. Shanin (eds.), op.cir., p. 412.

ويرى منظرو اتجاه التبعية أيضا أن تنمية العالم الثالث يجب أن تتضمن تعديلات فى هيكل الاقتصاد الدولى على غرار الخطوط العريضة التى يتطلبها النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

وسوف تعلق هذه التعديلات أهمية قصوى على المصالح المتبادلة والمشتركة فى كل المجالات ، وسوف تساعد على تشجيع اتجاه التنمية الموجهة من الداخل (Inner directed) ، وذلك مع التركيز على تنمية العلاقات الاقتصادية الإقليمية فى العالم الثالث .

ولقد اتفق إلى حد كبير بعض الكتاب الماركسيين أمثال والتر رودنى (Walter Rodney) وفرانز فانون (Franz Fanon) مع موقف منظرى اتجاه التبعية . فلقد رأى هؤلاء الكتاب أن هناك علاقة وثيقة بين « حسن حظ » الدول الصناعية الكبرى « وسوء حظ » الدول الأقل نموا وخاصة الدول الأفريقية . إلا أن المفكرين الماركسيين يرون أن خلاص العالم الثالث لن يتحقق إلا بعد انفصاله الجذرى عن النظام الرأسمالى الغربى الحالى .(٥٥)

مما سبق يتضح الاتى :

١ ـ إنه برغم ادعاء كل من منظورى التحديث والتبعية أن باستطاعته تقديم الأدوات التحليلية القادرة على تفسير التخلف ، وبرغم أن كليهما يتناول التخلف باعتباره الحقيقة التى تشكل القاسم المشترك بينهم ، الا أنه يمكن القول انهما يختلفان من حيث الافتراضات الأساسية ومن حيث الاستراتيجيات المتبعة فى البحث .(٥٦)

٢ ـ ان الالتزام الايديولوجى لأدبيات التبعية قد أعاق قدرتها على فهم أبعاد التنمية والتخلف حيث جاءت تحليلاتها ومقترحاتها نتيجة لذلك ناقصة ومنفصلة عن واقع الدول النامية . فكما أدت الالتزامات الأيديولوجية لنظريات التحديث إلى إهمال التأثيرات الدولية على تخلف الدول النامية ، وإلى تفضيل المنهج الليبرالى الرأسمالى للتنمية دون اعتبار للمشاكل التى تترتب على تطبيقه فى مجتمعات تختلف ظروفها عن ظروف الدول الغربية ، كذلك أدت الصبغة الأيديولوجية لنظريات التبعية إلى إهمالها للمؤثرات الداخلية فى الدول النامية بسبب إصرارها على تحميل المسئولية كاملة على الامبريالية ، ولقد دفعتها التزاماتها الأيديولوجية إلى المبالغة فى التحليل الطبقى وتفضيل الحل الاشتراكى دون إدخال التعديلات التى تجعله أكثر ملاءمة لواقع الدول النامية .(٥٧)

٣ ـ إن معالجة نظرية التحديث لمسألة التخلف لم تكن دقيقة بسبب عموميتها وغموض العلاقات والمتغيرات التى ناقشتها مثل (التقليد ، الثقافة ، والأبعاد النفسية) . كما اعتمدت نظرتها للتنمية على خصائص أنجزتها المجتمعات الغربية مثل (الدولة القومية ، بناء المؤسسات ، الثقافة العلمانية ، والديمقراطية) ، وذلك دون مراعاة لاختلاف ظروف الدول النامية ودون محاولة تحديد كيفية تحقيق الأهداف المرسومة .

٤ ـ أما نظرية التبعية فلقد تمكنت من تقديم تحليل أفضل لظاهرة التخلف من نظرية التحديث لأن المتغيرات التى اعتمدت عليها فى شرح التخلف (الاستعمار ، الرأسمالية ، البرجوازية) تعكس ظواهر وعلاقات واضحة يسهل فهمها ودراستها تاريخيا وفى الوقت الحاضر . إلا أن مدرسة التبعية لم توفق فى فهمها للتنمية مثل استيعابها للتخلف . فالبرغم من وضوح متغيرات وعوامل التنمية التى تقدمها مثل (الثورة ، التحرر من التبعية ، التطبيق الاشتراكى) ، الا أن محدودية إمكانيات تطبيقها تجعلها عديمة الجدوى . ولذا يمكن القول أن تركيز نظرية التبعية على دراسة التخلف مقارنة بتركيزها على معالجة التنمية ، ونجاحها النسبى فى تحليل أبعاده مقارنة بنجاح مدرسة التحديث ، يجعل منها نظرية فى التخلف وليس فى التنمية . وبما أننا بحاجة ماسة إلى معرفة أسس ومنطلقات التنمية أكثر من حاجتنا إلى فهم ماهية التخلف ، فتتساوى محدودية المنفعة العلمية لنظريات التحديث والتبعية .(٥٨)

رابعا : نموذج الثقافة :

مع بداية الثمانينات ، ظهر صوت جديد فى الجدل المثار حول الدور الأمثل للاتصال فى عملية التنمية . وجاء ذلك من الباحثين فى الدول الافريقية بالأساس . وترى هذه المدرسة أن مفتاح التنمية فى دول العالم الثالث يكمن فى الثقافات التقليدية لهذه الدول ، وبذلك تدعو إلى التكامل المتعمد والمتأنى بين أنماط الاتصال التقليدية والحديثة لضمان النجاح الأكبر للرسائل التنموية . ومن أشهر المتحمسين لنموذج الثقافة فرانك اجبوجاه (Frank Ugboagah) واونوار نونيلى (O. Nweneli) من جامعة لاجوس ، وكوامى بوافو (K. Boafo) من جامعة غانا(٥٩)

---

55. W.Rodney, op.cit., and F.Fanon, The Wretched of the Earth (New York: Grave Press, 1967).

(٥٦) د . على ليلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١

(٥٧) عثمان ياسين الرواف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١

(٥٨) المصدر السابق

(٥٩) انظر على سبيل المثال :

F.O.Ugboajah, Communication Policies in Nigeria (Paris: UNESCO, 1980)., O.E.Nwuneli, «Strategy For an Integrated Mass Media System For Rural Development,» African Communica-

ولقد استمد هذا النموذج قوته من الأبحاث التى أجريت حول الاقتناع وتغير الاتجاهات . ومما لاشك فيه أن فرص نجاح ودوام التغير الاجتماعى تكون أكبر عندما يتوافق هذا التغير مع القيم وأساليب الحياة التى يتقبلها المجتمع . هذا بالاضافة إلى أن المشاركة العامة فى عملية إحداث التغيير تساعد على تأكيد دوامه ، ويفسر مؤيدو هذا الاتجاه فشل وسائل الاعلام الحديثة فى تعبئة شعوب العالم الثالث نحو أغراض التنمية إلى توجه وسائل الاعلام نحو النخبة ، وبعدها عن المشاركة ، وانفصالها عن وسائل الاتصال التقليدية . ويعتقد أنصار نموذج الثقافة أن وسائل الاعلام الجماهيرية قد حازت على قدر كبير من الاهتمام ، وخاصة من أنصار نموذج التجديث ، هذا فى الوقت الذى يتم فيه تجاهل أكثر أساليب الاتصال تأثيرا وهى الاتصال بين الأشخاص والأخطر من هذا أنه فى استخدامهم لوسائل الاعلام كمؤشر للتنمية ، اعتمد منظرو التحديث على الزيادة فى عدد الأجهزة الاعلامية ، ولم يلقوا بالا بالمضمون وهو البعد الأكثر أهمية .

ولقد اهتم فرانك أجبوجاه على سبيل المثال وباعتباره ممثل النموذج الثقافى ، بمنادى القرية ، وسوق القرية ، والفن الشعبى ، واحتفالات وأعياد القرية ، واعتبرها أنماطا من الاتصالات التقليدية التى يمكن أن تلتقى فيها الأساليب التقليدية بفنون الاتصال الحديثة . ولذا يجب مراعاة هذا التنوع فى استخدام الاتصال ، كما أنه يجب تطويع تكنولوجية الاتصال لتلائم المصالح والأهداف على كل مستوى .

ويمكن القول أن نموذج الثقافة هو نتاج للجدل بين نموذجى التحديث والتبعية لاحداث التنمية . ويتفق موقف أنصار نموذج الثقافة مع الخطوط العريضة للاتجاه الجديد الذى سوف نعرض له تحت عنوان نموذج التنمية البديلة .

خامسا : نموذج التنمية البديلة :

يدور التفكير حول الاتجاهات البديلة للتنمية حول الملامح الأساسية التالية :

١ ـ ليس هناك فى الواقع نموذج موحد للتنمية ، فالدول تختلف عن بعضها البعض من حيث التنوع الثقافى ، وحجم الثورة القومية ، الخ ... ، ولذا على كل دولة أن تسلك طريق التنمية الذى يتلاءم مع ظروفها الخاصة .

٢ ـ قدلا يؤدى التغير بالضرورة إلى نتائج إيجابية ، فبرغم النوايا الطيبة للقائمين باحداث التغيير ، فقد تؤدى بعض التغيرات إلى مزيد من المشاكل . ولذا يجب مراقبة نتائج التغيير ومحاولة التقليل أو الحد من جوانبها السلبية وتعظيم نواحيها الايجابية .

٣ ـ أن التنمية لها أبعاد متعددة ولذا يجب أن توضع فى الاعتبار كل الأبعاد والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للتنمية عند التخطيط لأى تغيير حتى تتحقق التنمية الشاملة .

٤ ـ تحتاج كل دولة أن تتفاعل مع غيرها من الدول على مختلف المستويات ويجب أن يأخذ هذا شكل الاعتماد المتبادل بدلا من التبعية . ولذا يجب على دول العالم الثالث أن تتبنى البرامج التى تقلل من تبعيتها للدول الأخرى ، كما يجب عليها تطوير استراتيجياتها السياسية والاقتصادية التى تركز على زيادة الانتاج والاعتماد على الذات .

٥ ـ يجب إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية العظمى من الشعب ، واعتبار أن ذلك هو المبدأ الرئيسى عند تطوير وتنفيذ خطط التنمية .[٦٠]

يمكن القول أن هذا النموذج قد أعطى أهمية خاصة لمفهومين أساسيين وهما « التكنولوجيا الوسيطة » و « التكنولوجيا الملائمة » . وقد ارتبط تعبير « التكنولوجيا الوسيطة » بعالم الاقتصاد البريطانى شوماكر[٦١] . فلقد رفض شوماكر تركيز آدم سميث (Adam Smith) ، وكينز (Keynes) ، عالما الاقتصاد المعروفين ، على الحجم والتطلع لتحقيق النمو غير المحدود ، وقدم أفكارا اقتصادية أكثر إنسانية كبديل لذلك . واستخدم شوماكر تعبير « التكنولوجيا الوسيطة » لوصف تكنولوجيا الانتاج التى تعتمد على الجماهير ، والتى تستخدم أفضل وأحدث ماتم التوصل إليه من معرفة وخبرة ، والتى تساعد على تحقيق اللامركزية ، وتلائم قوانين البيئة ، وتكون رفيقة فى استخدامها للموارد النادرة ، والتى تكون مصممة لكى تخدم البشر بدلا من جعلهم عبيدا للآلة . ويرى شوماكر أيضا أن هذه التكنولوجيا الوسيطة ستكون متفوقة على التكنولوجيا البدائية التى سادت فى العصور القديمة ، وفى نفس الوقت ستكون أكثر بساطة ورخصا وتحررا من تكنولوجيا الأغنياء . كما ستكون هذه التكنولوجيا الوسيطة فى متناول الجميع ، ولن تكون مقصورة على الأغنياء والأقوياء فقط .[٦٢] ورغم أن

tion Review, Vol. 1/2 (1984)., and S.T..Boafo.» Communication Technology, Development, and Sub Saharan Africa,» Paper Presented to the XV[th] Conference of the IAMCR (New Delhi: India, August, 1986), in Sonaike, op.cit., p. 108.

60. Sonaike, op.cit., p. 101.

61. E.F.Schumacher, Small is Beautiful: Economics as if People Mattered (New York: Harper and Row, 1973) p. 145.

62. Ibid

شوماكر كان يوجه هذه الأفكار إلى زملائه فى بريطانيا والعالم الغربى الذين بدأت ثقتهم تهتز تدريجيا فى الستينيات فى مفهوم النمو الاقتصادى غير المحدود والذى أثبت فشله ، نقول رغم ذلك ، كانت رسالة شوماكر وأفكاره أكثر ملاءمة لتجارب العالم الثالث .

أما « التكنولوجيا الملائمة » ، فلقد كان الاهتمام بها أكثر وضوحا ، وقد أنشأت كثير من الدول الصناعية فى الستينيات والسبعينيات عددا من المنظمات التى بحثت فى إمكانية استخدامها لسد حاجتهم الاجتماعية . (٦٣) ولقد أثبت مفهوم « التكنولوجيا الملائمة » أيضا ملاءمته للعالم الثالث ، وربما أكثر من ملاءمته للعالم الصناعى .

ولقد ارتبط مفهوما التكنولوجيا الوسيطة والملائمة بدول العالم الثالث . ورأى دونالد ايفانز (Donald Evans) أن الاختيار الصحيح للتكنولوجيا هو الاختيار الذى يضاعف الانتاج والثروة ، وفى نفس الوقت يرفع من المستوى العام للشعب ويحسن من نوعية الحياة ، ويحافظ على البيئة بقدر الامكان . هذا بالاضافة إلى أن أكثر التكنولوجيات الملائمة للظروف الراهنة للدول النامية هى التكنولوجيا الوسيطة الأكثر انتاجية من التكنولوجيا التقليدية من ناحية ، والأقل تكلفة والأكثر سهولة فى الادارة عن تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة من ناحية أخرى . ولذا يمكن اعتبار «التكنولوجيا الوسيطة» التى تحدث عنها شوماكر نوعية خاصة من التكنولوجيا الملائمة (٦٤)

ليس من العسير فهم دور الاتصال فى هذا النموذج البديل ، فيجب ألا يكتفى الاتصال بتعليم المهارات الحديثة فقط ، بل يجب أيضا أن يروج للمهارات التى تشجع الاعتماد على الذات ، والايمان بقدرة الناس على حل مشاكلهم بأنفسهم . على أن هذه المهمة لا يجب أن تترك لوسائل الاعلام فقط ، بل يجب الاستعانة أيضا بالوسائل الشخصية التقليدية لحث وتعبئة أهالى الريف على المشاركة فى التنمية . ومن الضرورى أيضا أن يشارك الاتصال المؤسسات الأخرى فى المجتمع فى العمل على التخلص من التبعية . ولن يكون متوقعا من وسائل الاعلام أن تلعب الدور الذى يجعل من دول العالم الثالث « ولايات متحدة أمريكية مصغرة » ، بل بالعكس ، يجب على وسائل الاعلام أن تنشر المعلومات التى تساعد الناس على اتخاذ خطوات عملية لتحسين أحوالهم المعيشية .(٦٥)

ويتطلب هذا الدور الجديد للاتصال الاستخدام الاكثر ديمقراطية لوسائل الاعلام ، فيجب أن تكون هذه الوسائل المنبر الذى تشارك فيه الجماهير بالمناقشة وتبادل الأفكار بدلا من أن تكون الأداة التى يوجه فيها الحديث للجماهير فى اتجاه واحد ، أى من أعلى فقط . ولكى يتحقق هذا الهدف نحو الاتصال الديمقراطى ، يجب اتخاذ بعض الخطوات منها ما يلى :

١ - يجب على القائمين بالاتصال فى المجال الاعلامى فى الدول النامية أن يعيدوا تكييف أنفسهم بعيدا عن مفهوم « الأخبار » الذى تعلموه سواء من خلال تدريبهم فى الغرب أو تقليدهم للأسلوب الغربى . فأولوية الأخبار وفقا لهذا النموذج الجديد يجب أن تقاس بمدى ما تساهم به فى تحقيق الأهداف الايجابية التى يصبو إليها المجتمع ، وليس بمدى ارتباطها بالشخصيات الهامة فى المجتمع .

٢ - يجب تشجيع استخدام الراديو والصحف فى الجماعات الصغيرة فى الدول النامية . فبرغم أن وسائل الاعلام تلعب دورا أساسيا فى توحيد شعب ما ، الا أن الاعلام ذو التوجه القومى طالما تجاهل المصالح المتنوعة للجماعات الصغيرة وخاصة سكان المناطق الريفية التقليدية .

٣ - يجب على دول العالم الثالث أن تنتهج سياسات إعلامية شاملة تأخذ فى الاعتبار الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية . كما يجب أن تحدد السياسة الاعلامية ما تتوقعه الدولة من وسائل الاعلام فى معركتها من أجل التحرر والتنمية .

---

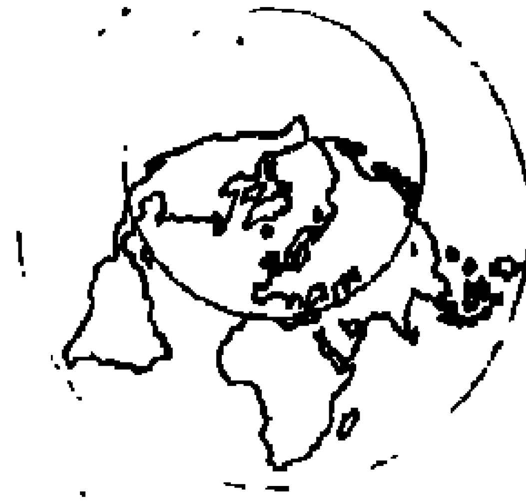
63. R.Congdom (ed.), Introduction to Appropriate Technology:Towards a Simpler Life-Style (Emmans, Pennsylvania: Rodale Press, 1977).
64. D.D.Evans, «Appropriate Technology and Its Role in Development», in P.. Ghosh (ed.), Appropriate Technology in Third World Development (West Port, Connecticut: Greenwood Press, 1984), p. 40
65. Sonaike, op.cit., p. 104.

٤ ـ يجب إشباع احاجات الاتصالية الأساسية فى كل دولة . وهذا يتضمن التوسع فى التسهيلات السلكية واللاسلكية ، كما يجب إنشاء خطوط مواصلات داخلية ، وأخرى تربط الدول المجاورة بعضها ببعض .

٥ ـ وبقدر ما تحتاج دول العالم الثالث إلى خدمات وكالات الأنباء العالمية ، بقدر ما يجب على المسئولين عن إدارة هذه الوكالات فى الدول الصناعية الكبرى ، إعادة تدريب العاملين بها على أهمية الحاجة إلى الدقة والصدق والتوازن فى نقل ونشر الأحداث التى تقع فى العالم الثالث .

٦ ـ وفوق هذا وذاك ، يجب على دول العالم الثالث أن تشجع سبل التصنيع التى تحد من تبعيتها للدول الصناعية الكبرى . وفى هذا الصدد ، تكون التكنولوجيا الصغيرة والوسيطة أكثر ملاءمة لدول العالم الثالث فى ظروفهم الحالية .

وفى النهاية يمكن القول أن الاتصال ماهو إلا احدى المؤسسات فى المجتمع ، وقدرته على الاسهام بطريقة إيجابية فى عملية التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على دور المؤسسات الأخرى المرتبطة بالسياسة والاقتصاد والتعليم والقانون ، الخ .. ولهذا يجب التخطيط السليم والمراقبة الجادة لبرامج التنمية وذلك لكى تتحقق التنمية الشاملة فى دول العالم الثالث . □



والتجارية والعلمية والثقافية والايكولوجية وغيرها ، سواء على المستوى الاقليمى أم ذلك الثنائى .

فى مقدمة هذه التنظيمات جميعا تأتى منظمة تبادل المساعدة والتعاون المشترك أو الكوميكون ، على الصعيد الاقتصادى والتجارة الخارجية ، ومنظمة معاهدة الصداقة والتعاون وتبادل المعونة أو حلف وارسو . ومعروف أن الأولى كانت بمثابة السوق الاشتراكية أو السوق الشيوعية المشتركة ومعلوم أن الثانية كانت هى جماع هيكل أو جسد وقلب المنظومة الاشتراكية التى ضمت فى عضويتها ـ السياسية والعسكرية والوجستية ـ دول الكتلة السوفيتية سابقا .

ولم تكد تستتب الأوضاع للنظم الجديدة فى شرق ووسط اوربا ، بل لم تنتظر هذه النظم حتى تفرغ من اعادة ترتيب بيوتها فى الداخل ، وانما أخذت فى التحرك داخليا وخارجيا بالتوازى . فكأنما كانت عملية التحول ـ عند هذه النظم ـ عملية ذات شقين فى الداخل والخارج فى أن واحد ، معتبرة أن الأمرين ـ فى واقع الأمر ـ وجهان لحقيقة واحدة ، هى حقيقة تغيير كل الاوضاع معا . وهذا الأمر له منطقية الاتساق مع الذات

ولم يكن مستغربا ـ إذن ـ أنه بعد عدة أيام قليلة من توقيع بروتوكول بودابست فى ١٩٩١/٦/٢٨ الذى وضع النهاية لبقاء واستمرار الكوميكون ، أن تجتمع اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو فى براج فى ١٩٩١/٧/١ ويتم التوقيع ايضا على بروتوكول الغاء حلف وارسو . وهكذا تصدق نبوءة ازدنيك ماتيكا نائب وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا وسكرتير عام حلف وارسو الذى كان قد أثار أمام مؤتمر براج الدولى من أجل مستقبل الأمن الأوربى (٢٥ ـ ٩١/٤/٢٦) هذه القضية الحساسة استكمال الغاء الحلف بعد تصفية هيكله العسكرى فى ٩١/٣/٣١ . فقد اعلن ماتيكا ـ آنذاك ـ أن اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو من المزمع أن تعقد جلستها فى براج فى أول يوليو ٩١ وأن بلاده لاتخفى توقعها بأن هذه الجلسة ربما تكون آخر الجلسات . ورغم ان الوفد السوفيتى فى ذلك الاجتماع برئاسة كيفتشنسكى نائب وزير الخارجية فى الاتحاد السوفيتى قد رد على ماتيكا مؤكدا أن هذا التنبؤ قد يكون سابقا لأوانه . وأن الأمر يحتاج قبل ذلك الى الرجوع الى السلطات الأعلى ، بيد أن النبوءة التشكيكية تحققت فى موعدها . (**راجع تفرينا : مؤتمر براج الدولى من أجل مستقبل الأمن الاوربى ـ ٢٥ ـ ٢٦ ابريل ١٩٩١ ، العدد ١٠٥ ـ يوليو ٩١ ـ من السياسة الدولية**) :

ومن المؤكد أن التشيكوسلوفاك قد أجادوا استخدام أوراقهم وأعملوا التنسيق الجيد مع غيرهم وخاصة مع البولنديين والمجريين ، حتى نالوا ضالتهم . فإن لدى أهل المجر مشاعر عداء دفين بسبب التدخل السوفيتى فى بلادهم عام ١٩٥٦ لاخماد إنتفاضة ذلك العام فيها بحد السلاح ولم يكن قد مضى بعد سوى عام واحد تقريبا على قيام حلف وارسو ، فإن لدى التشيكوسلوفاك طاقات عداء أوسع وأبعد غورا ضد التدخل السوفيتى وتدخل قوات نفس الحلف عام ١٩٦٨ ضدهم لاخماد ماعرف تاريخيا بانتفاضة أو حركة ربيع براج التى تزعمها فى ذلك الوقت الكسندر دوبتشيك والذى كان وقتذاك سكرتيرا عاما للحزب الشيوعى التشيكولسوفاكى (وقد جاءت به ثورة ١٧ نوفمبر ٨٩ رئيسا للجمعية الفيدرالية أى البرلمان الفيدرالى) .

كان من أوائل مساعى التشيكوسلوفاك بعد نجاح ثورة تحولهم عن الشيوعية هو الحصول على وثيقة من السوفيت وبقية الدول أعضاء حلف وارسو المتدخلين ضد تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ يعترفون فيها صراحة بخطأ عملهم ضدها وقتذاك ، وأنه قد الحق بها ضررا جسيما ولم يكن مبررا ولذلك فهو لاغ ، ويعتذرون فيها عن كل ذلك وعما سببوه من مضار لمستقبلها ومستقبل ابنائها وأجيالها وتخلف التنمية فيها من جراء ذلك . وقد كان لها ما أرادت بموجب وثيقة إعلان موسكو فيديسمبر ١٩٨٩ لكن كل ذلك بالنسبة لها ـ ولبعض دول المنطقة الاخرى ـ لم يكن الا بمثابة خطوة على الطريق . ومن ثم لم يكن هناك محيد عن تصفية الحلف والغائه بعد تحول الاوضاع .

(١) حلف وارسو وبروتوكول الالغاء :

لم يقم وارسو الا بعد زهاء ست سنوات من قيام حلف شمال الاطلنطى (الناتو) وبالتحديد فى ١٩٥٥/٥/١٤ ـ فى خضم بلوغ التوتر بين الشرق والغرب أعلى درجاته ـ عشية انضمام المانيا الغربية الى الناتو ، وماتبع ذلك من تحسب السوفيت وخشيتهم من تصاعد احتمالات قيام حرب عالمية ثالثة ، وقتذاك .

وبعد حوالى ستة وثلاثين عاما من قيام حلف وارسو ، يتم حله بموجب بروتوكول براج فى ١٩٩١/٧/١ .

وارتباطا بمرارة الخبرة التاريخية عند التشيكوسلوفاك تجاه حلف وارسو ، فإن سياستهم الخارجية الجديدة لم تال جهدا من أجل التعجيل بيوم نهاية ذلك الحلف . وهكذا اعتبر التشيكوسلوفاك ـ وخاصة رئيسهم فاتسلاف هافيل ووزير خارجيتهم يرجى دينسبير ـ أن تصفية ذلك الحلف ، باعتباره من مخلفات وضعيات الماضى وذكرياته المؤلمة ، أحدهم الأهداف المرحلية فى سياسة بلادهم الخارجية بعد التحول .

ومن المفارقات أن الحلف ينتهى ـ عمليا ـ بموجب بروتوكول براج (٩١/٧/١) أثناء الجلسة الخامسة والعشرين والأخيرة للجنة السياسية الاستشارية للحلف والتى رأسها رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا هو نائب وزير الخارجية المستر/ ازدنيك ماتيكا .

ولذلك فإن وثائق التصادق على اتفاقية أو بروتوكول الغاء الحلف ـ لان جنسية السكرتير العام للحلف فى هذه

الدورة تشيكوسلوفاكى ـ سوف يجب أن تودع تباعا خزائن ارشيف الحكومة التشيكوسلوفاكية .

ولم يكن مستغربا من الرئيس التشيكوسلوفاكى هافيل ـ فى خطبته الافتتاحية لاجتماعات التوقيع على بروتوكول براج لالغاء الحلف ـ أن يعتبر أنه « من المؤكد أن قرارنا اليوم (بحل الحلف) هو قرار تاريخى « .. ثم يضيف قوله « إننا (بذلك) نقول وداعا لتلك الحقبة التى عانت فيها اوربا من الانقسام والتجزئة بفعل اللا تسامح الأيديولوجى ، لترتفع الآن (امامنا) رؤية اوربا الموحدة ، الديموقراطية ، الآمنة ، والسلامية » (راجع : **الهيرالد تريبيون ـ ١٩٩١/٧/٢)** .

ولم تخف براج بأى حال ـ سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى أو الاعلامى ـ أن حلف وارسو الذى سبق أن حرمها نعمة الاستمتاع بربيعها فى عام ١٩٦٨ ، قد مات هو نفسه على أعتابها فى قيظ صيف عام ١٩٩١ ، أى بعد حين من الدهر قوامه ٢٣ عاما . وقيدت شهادة وفاة الحلف فى براج أيضا .

وإن تكن براج قد احتفلت رسميا وشعبيا واعلاميا فى الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٩٩١ ـ وعلى نطاق واسع ـ بمناسبة جلاء آخر رجال القوات السوفيتية على أراضيها (باعتبار ذلك ايذانا ببدء ممارستها لسيادتها الحقيقية والكاملة) ، فإنها لم تكد تفرغ من هذه الاحتفالات بهذه المناسبة ؛ حتى احتفلت أيضا بنهاية الحلف الأم نفسه . وهناك ارتباط عضوى وثيق بين المناسبتين .

وإن يكن رئيس بولندا « ليخ فاونسا » قد علق على نهاية الحلف متشفيا : « إننى لا أهوى حضور جنازات الموتى » ؛ فإن الصحافة والاعلام فى تشيكوسلوفاكيا قد افاضا فى الأحاديث والتعليقات الضافية على إلغاء حلف وارسو ، وبكثير من التشفى والتعبير عن كامل الارتياح لانتهاء هذا الحلف ، إلى الأبد .

بل ومن المفارقات أيضا أن تكون تشيكوسلوفاكيا هى أول من أتم عملية التصادق على بروتوكول إلغاء الحلف . ففى يوم ٩١/٧/١٣ ، أى بعد إثنى عشر يوما فقط من تاريخ التوقيع على بروتوكول براج : صادقت الجمعية الفيدرالية التشيكوسلوفاكية (أى البرلمان الفيدرالى بمجلسيه : مجلس الشعب ومجلس الأمم او القوميات) على البروتوكول بأغلبية ساحقة . فقد وافق نواب البرلمان الفيدرالى عليه جميعا باستثناء ثلاثة نواب فقط امتنعوا عن التصويت من بين ثلاثمائة نائب هم قوام عدد النواب فى البرلمان الفيدرالى التشيكوسلوفاكى .

ومما سبق تتضح « خصوصية » الموقف التشيكوسلوفاكى من حلف وارسو ، فى السعى الدؤوب نحو التعجيل بإنهائه .

(٢) صلب بروتوكول الالغاء :

حينما اجتمع الموقعون على معاهدة حلف وارسو (معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة لعام ١٩٥٥ حسب اسمها الرسمى) كان المفروض أنهم ثمانية .. ، بينما صار الاعضاء وقت التوقيع على بروتوكول الغاء الحلف ، ست دول أعضاء فقط هى تشيكوسلوفاكيا ـ بلغاريا ـ المجر ـ بولندا ـ رومانيا ـ الاتحاد السوفيتى . أما الدولتان العضوان الغائبان عن التوقيع فهما البانيا التى انسحبت نهائيا من الحلف فى عام ١٩٦٨ ، والمانيا الشرقية التى لم تعد قائمة قانونا بقيام الوحدة بين شطرى المانيا فى عام ١٩٩٠ .

إن ماحدث يوم ٩١/٧/١ فى براج من حيث إلغاء حلف وارسو بموجب البروتوكول الموقع بين أعضائه ؛ لم يكن سوى الخطوة الثانية والأخيرة فى هذا الاتجاه ، فقد سبق أن تم التوقيع على ماعرف ببروتوكول بودابست فى ١٩٩١/٣/٣١ حيث أقر الموقعون عليه بتصفية الهيكل العسكرى للحلف ولم يبق منه سوى الهيكل السياسى ، وهذا ماقد تولاه بروتوكول براج فى ٩١/٧/١ ، مثلما سلفت الاشارة .

وقد أشارت ديباجة البروتوكول ـ صراحة ـ الى « اعتبار التحولات العميقة الجارية الآن فى اوربا والتى تعنى نهاية المواجهة والانقسام فى القارة » .

م١ ـ نصت المادة الأولى من البروتوكول على أن معاهدة وارسو لن تعود قائمة من يوم أن يصبح هذا البروتوكول نافذا .. (أى تاريخ إتمام التصادق على البرتوكول) .

٢ ـ ونصت المادة الثانية الثانية على أنه ليست هناك أى منازعات بين الدول أطراف المعاهدة على ممتلكات الحلف .

٣ ـ أما المادة الثالثة ، فقد انقسمت الى فقرتين ، نصت الأولى على شرط التصادق على البروتوكول . وتعلقت الثانية بالنص على ايداع وثائق التصديق بأرشيف الحكومة التشيكوسلوفاكية التى تقوم بدورها بإخطار بقية الأطراف تباعا بما يرد اليها من تصديقات .

٤ ـ أما المادة الرابعة والأخيرة ؛ فتفيد بأن هذا البروتوكول سوف يصبح نافذ المفعول فى اليوم الذى ترد فيه آخر وثيقة تصادق عليه إلى الأرشيف .

(٣) الموقعون على بروتوكول براج فى ٩١/٧/١ :

١ ـ الرئيس فاتسلاف هافيل عن الجمهورية التشيكية والسلوفاكية الفيدرالية .

٢ الرئيس جيليو جيليف عن جمهورية بلغاريا .

٣ ـ السيد / جوزيف أنتالى (رئيس الوزراء : عن جمهورية المجر .

٤ ـ الرئيس / ليخ فاليسا عن جمهورية بولندا .

٥ ـ الرئيس / ايون ايليسكو عن رومانيا .

٦ ـ السيد / جينادى ياناييف (نائب رئيس الجمهورية) عن الاتحاد السوفيتى .

(٤) بعض الانعكاسات لدى الذين اتخذوا قرار حل حلف وارسو :

قدم رئيس بلغاريا « جيليو رجليف » ـ أثناء وجوده فى براج للمشاركة فى اجتماعات حل حلف وارسو يوم ١/٧/٩١ ـ تفسيرا للسبب الحقيقى لتصفية كل من الكوميكون وحلف وارسو . فقد رأى بأن التغييرات العميقة التى حدثت وتحدث باستمرار (فى القارة الاوربية بالذات) هى السبب الرئيسى وراء أفول واحدة من الحقبات الشيوعية . واعتبر « جيليف » أن معاهدة وارسو ، قد لعبت دورا ضامنا فى المعسكر الاشتراكى والنظام الشيوعى وبانتهائها (المعاهدة) يمكن القول بأن الشيوعية قد غادرت ولن تعود » .

بينما اعتبر الرئيس الرومانى « بيتر رومان » أن « حلف وارسو كان نتيجة للحرب الباردة وأن حله إنما يجيء متناسبا مع (إطار) العلاقات الجديدة » .

لكن رئيس الوفد السوفيتى فى الاجتماعات ـ نائب الرئيس السوفيتى ـ السيد / جينادى يانييف لم ير فى الحلف سوءا على طول الخط . ووجد أنه قد كانت له ايجابيات أيضا قام بها فى حياته . فإن تخفيض الاسلحة التقليدية واتلاف الاسلحة النووية القصيرة والمتوسطة المدى وانجاز عملية نزع التسلح قد تم بشكل كامل بمبادرة من بلدان حلف وارسو » . وأعرب عن اعتقاد بلاده بأن الغاء حلف وارسو لايعنى انتهاء العلاقات الوثيقة التى تربطها بدوله مؤكداً أن « الوضع السياسى الجديد فى اوربا إنما يتطلب نمطا جديدا للعلاقات .

أما الرئيس التشيكوسلوفاكى فاتسلاف هافيل الذى رأس اجتماعات تصفية الحلف نهائيا فى براج ، فقد رأى بأن حل حلف وارسو يأتى كخطوة للابتعاد عن مرحلة اوربا المنقسمة ، وبداية لمرحلة تاريخية جديدة من تعايش دول المعسكر السوفيتى سابقا .

وفى مقابلة صحفية مع وكالة الأنباء التشكية (تشتيكا) ـ فى ١/٧/٩١ ـ وصف هافيل حل الحلف بأنه بمثابة اعادة للنظر فى ٣٦ عاما سابقا من حياة هذا الحلف الذى يحل هذه الايام فى براج من خلال اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية .

ولم يفته أن يلمح الى ظاهرة « الفراغ الأمنى » الناجمة عن حل الحلف دون توفر البديل الكامل بعد فى هذه المنطقة . ومع ذلك فقد اعتبر أن هذا الفراغ الأمنى لدول وسط اوربا « يعتبر نتيجة للتشابك السابق ، وهذا هو الموضوع الرئيسى اليوم » .

ويعتقد هافيل بأن المخرج من هذا المأزق يكمن فى اقامة علاقات جديدة مبنية على الثقة والتعاون بين الدول (التى كانت) تابعة للمعسكر السوفيتى السابق من جهة ، وحلف الاطلسى من جهة اخرى . (كان هافيل قد دعا فى ٣١/٣/٩١ المسئولين فى حلف شمال الاطلنطى الى السماح لدول اوربا الشرقية بالأنضمام الى الحلف وتقديم المساعدة لهذه الدول التى تتعرض لمشاكل اقتصادية وأمنية خطيرة .. **راجع** : « شهريات » **السياسة الدولية** ـ عدد ١٠٥ ـ يوليو ٩١ صـ ٢٦٩) .

وعقب الانتهاء من حل حلف وارسو ، وفى حديث اجراه معه أندرونافورسكى ونشرته « **نيوزويك** » بعددها فى ١٠/٧/٩١ أشار هافيل الى أنه لم يطالب مطلقا بضرورة حل الناتو مع حلف وارسو . « كل ماقلته إن حالة الاستقطاب الثنائى فى اوربا لم تعد قائمة بنهاية حلف وارسو ، وأن على حلف الناتو أن يدرك مغزى هذه الحقيقة ويغير من طبيعته . واعتقد أن الناتو يتحرك فى هذا الاتجاه ويسعى لاعتماد منهاج عسكرى جديد .

والخلاصة :

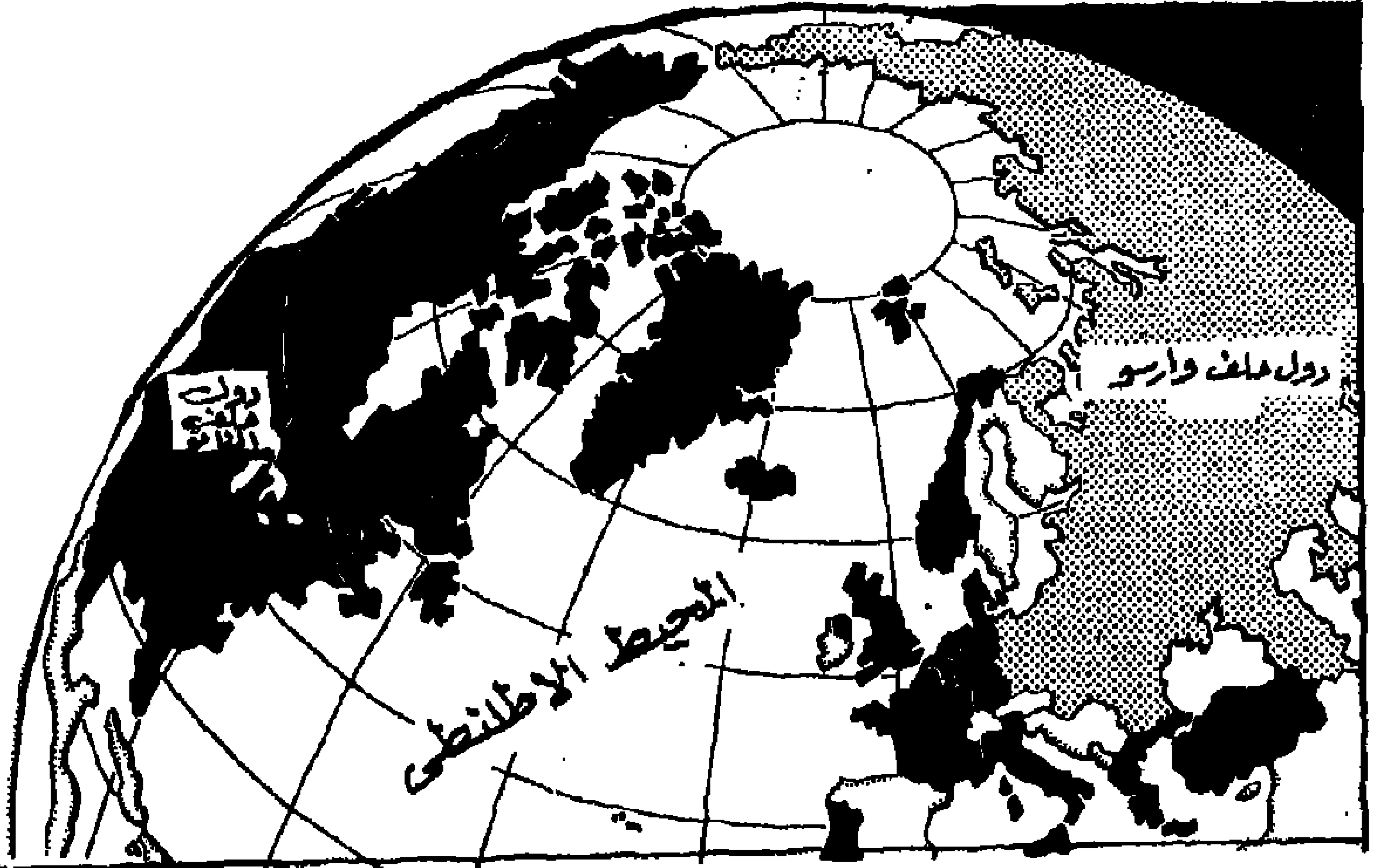
جاء الغاء حلف وارسو ، ومن قبله تصفية الكوميكون ، ضمن موجة تداعيات المواقف والأوضاع السياسية فى منطقة شرق ووسط اوربا ، فى أعقاب ما أدت اليه تطورات الأعوام الأخيرة . ولانريد هنا تكرار ما أشرنا إليه فى المقدمة . لكن المراقبين فى هذه المنطقة غربيين ومحايدين على السواء ، يلاحظون أن ظاهرة هدم المعبد القديم بكل معالمه وهياكله المختلفة ؛ إنما يأتى وسط موجة عارمة من الكفر بكل مايمت لاسم « الاشتراكية » أو « الشيوعية » بصلة من قريب أو بعيد . هذا شيء ، لكن الملاحظ أن هذه الظاهرة ـ بالذات إنما تأتى وسط « يوفوريا » الاندفاع نحو الغرب بشكل فيه مغالاة كبيرة . لا أحد هنا حتى بين بعض السياسيين الجدد ومعظمهم من الهواة ـ يريد أن يستوعب مقوله « ازبجنيو برزجينسكى » الشهيرة التى قالها ضمن محاضرة مهمة فى العاصمة التشيكوسلوفاكية براج بعد شهور قلائل من حدوث ثورة المخمل فيها (فى ١٧/١١/٩١) ، عندما نبه الناس فى هذه المنطقة بقوله « يخطيء كل من يتصور أن سماء الغرب سوف تمطر ذهبا ودولارات على شرق أوربا .. إن من يتصور مثل ذلك هو أحد اثنين لا ثالث لهما : جاهل أو أبله .. » !

من هنا كان مفيدا أن نقرأ للرئيس هافيل (تشيكوسلوفاكيا) فى الحديث الذى اجراه معه مندوب « النيوزويك ـ ١٠/٧/٩١) قوله : « إن الشيوعية ليست هى الكارثة الوحيدة فى عالم اليوم ، وأننا إذا حطمنا الشيوعية فليس معناه أن عالمنا سيصبح جنة . المشكلة كبيرة وعميقة ، يوجد فى الغرب الكثير من الأقسام كالاحباط وانعدام الهدف والتوجه الحياتى (العدمى) » .

وفى تشيكوسلوفاكيا « اليوم ثمة ضرورة لترديد هذا القول بين الوقت والآخر لأن عديدا من الناس هنا عندهم الكثير من الأوهام .

تقـريـر

منظمة حلف شمال الاطلنطى والأمن الأوروبى



صفاء موسى

● تهدف هذه الورقة الى محاولة تعريف الأطار الأمنى الجارى تحديد معالمه الأساسية فى الفترة الحالية فى القارة الاوروبية من خلال التأكيد على رابطة التعاون بين غرب اوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلنطى على الرغم من محاولات الدفع بخطى الوحدة الاوروبية بكل ابعادها واظهار الشخصية الأوروبية فى كافة المجالات .

وتنبعث خطوط هذا الاطار الأمنى من متغيرات التحول الديمقراطى فى شرق اوروبا وتبعات حل حلف وارسو وبالتالى انهيار محددات مفهوم الأمن الاوروبى السابق لتفكك التجمع العسكرى لدول شرق اوروبا وظهور مفهوم جديد يقوم اساسا على ايجاد نوع من التعاون بين الشرق والغرب فى مجال الأمن ، ويمثل حلف الفاتو جزءاً لايتجزأ منه .

وتتضح اهمية الحفاظ على رابطة التعاون بين أى نظام امنى اوروبى فى الوقت الحالى « وحلف شمال الاطلنطى » فيما تصرح به المصادر المسئولة فى الولايات المتحدة ووزراء خارجية منظمة حلف شمال الاطلنطى فى اجتماعاتهم ، وأخرها فى كوبنهاجن (٦ ـ ٧ يونيو ١٩٩١) من اهتمام الناتو بتطورات الأوضاع فى شرق اوروبا واعتبار ان هذه المنطقة مصلحة حيوية واستراتيجية لدول الحلف . وكان « مانفريد فرنر » ، سكرتير عام الحلف ، قد أعرب فى مؤتمر وزراء الخارجية المشار اليه عن النية فى تكثيف الاتصالات مع دول شرق اوروبا وتوجيه دعوات للعسكريين والمدنيين من هذه الدول للتعرف على البرامج التدريبية لحلف شمال الاطلنطى وتنظيم اجتماعات على المستويين الرسمى والخبراء لتبادل وجهات النظر بشأن الموضوعات المتعلقة بالسياسات الامنية .

ولا يأتى هذا الأهتمام من ناحية واحدة فقط حيث تطالب دول حلف وارسو السابق بقيام الغرب بملء الفراغ الأمنى الذى تركه انفكاك حلفهم . وكان الرئيس البولندى « فاليسا » اول من نادى ببحث امكانية التعاون مع الناتو بعد يومين من حل حلف وارسو ، واعلن ان دول شرق اوروبا لن تقبل ان تكون ما يسمى " BUFFer Zone " بين غرب اوروبا والاتحاد السوفيتى لما يؤديه ذلك الى استمرار تقسيم القارة

ومن هنا ، أكد الرئيس « فاليسا » على اهتمام بولندا بعدم عزل الاتحاد السوفيتى . كما اعربت المجر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا عن الرغبة فى الانضمام لحلف شمال الاطلنطى ، وهى خطوة يمكن تفسيرها بالرجوع

الى عدم استقرار اوضاع التحول الديمقراطى وتفاعل متغيرات صراع القوى واضطراب الأحوال الاقتصادية المصاحبة لهذا التحول ، وما قد يؤدى اليه صراع القوى من تهديدات امنية قد تستدعى تدخل المؤسسات العسكرية .

وهنا يجب الأخذ فى الاعتبار ان منظمة حلف الاطلنطى ، على الرغم من اعترافها بأهمية استقرار شرق اوروبا من منظور امنى غربى ، لاترحب بانضمام اعضاء حلف وارسو للحلف ، وهى فى ذلك مازالت تحاول الحفاظ على علاقات متوازنة فى إطار ميزان القوى فى القارة الاوروبية دون اثارة الاتحاد السوفيتى بالابتعاد عن الظهور فى صورة استقطاب حلفاء الاتحاد السوفيتى السابقين فى شكل مؤسسى .

وقد تجدر الاشارة فى هذا الصدد الى بقاء قوات سوفيتية فى المانيا حتى عام ١٩٩٤ واحتمالات استخدامها كنقطة انطلاق لمواجهة ما قد تمثله تداعيات الموقف الأمنى فى بعض دول شرق اوروبا ـ اثناء عملية التحول السياسى ومسيرتها نحو نظم اكثر ديمقراطية ـ من تهديدات لاستقرار المنطقة

ويظهر الاهتمام الاوروبى بصفة عامة بعدم الانفصال عن حلف شمال الاطلنطى ، فيما اقره اعضاء مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا من تطوير هذه المنظمة التى يمكنها التعامل مع مفهوم امن اكثر شمولية لعضوية دول المجموعة الاوروبية به الى جانب اعضاء حلف وارسو وحلف شمال الاطلنطى .

فقرر « مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا » فى اجتماعه فى برلين (١٩ ـ ٢٠ يونيو ١٩٩١) عقد اجتماعات طارئة فى حالة تعرض احد الأعضاء لتهديدات امنية وهو مايمثل ميكانيزما جديداً لتطوير فعالية وقدرة المؤتمر على مواجهة الازمات عن طريق حل النزاعات سلميا وبناء الثقة بين دول القارة . كما يعمل على توفير منتدى يشمل دول شرق وغرب اوروبا بالاضافة الى امريكا الشمالية لمناقشة سبل التعاون ودراسة كيفية التخلص من أسباب عدم الإستقرار بشكل ايجابى مثل ارسال بعثات لتقصى الحقائق وعلى ذلك ، تشير نتائج اجتماعات برلين الى اتجاه الدول الاعضاء الى اتخاذ خطوات ايجابية نحو أيجاد دور جديد لمؤتمر الأمن والتعاون من أجل حفظ السلام فى اوروبا .

وفى نطاق محاولة الناتو ايجاد حلول لتحرك عسكرى اوروبى خاضع لتحكمها ، طرح القادة العسكريون لمنظمة حلف شمال الأطلنطى فكرة تكوين قوى اوروبية تحت اسم (قدرة رد الفعل السريع) فى اجتماعهم فى ١٢ ابريل ١٩٩١ وتم الاتفاق عليها فى ٢٨ مايو ١٩٩١ لمواجهة الأزمات خارج المجال الاوروبى وبذلك تتاح الفرصة لبعض الدول الاوروبية للتحرك بشكل جماعى ـ ولكن دائما فى اطار حلف شمال الاطلنطى حتى لا تتكرر ردود الفعل المنفردة التى حدثت اثناء حرب الخليج .

هذا ويمكن القول بأن الابقاء على العلاقات الاوروبية عبر الأطلنطى فى مجال الترتيبات والتحركات الامنية لا يتعارض وجهود دول المجموعة الاوروبية نحو الوحدة فى آخر عام ١٩٩٢ حيث يشير مشروع اتفاقية الوحدة الأوروبية الى العمل على صياغة سياسة خارجية وامنية موحدة على امل ان يؤدى ذلك الى التوصل الى سياسة دفاعية للمجموعة فى المستقبل دون النص على دور عسكرى او تحرك محدد للمجموعة .

وتأخذ بعض دول المجموعة الأوروبية خطا اكثر تشددا من غيرها فى معارضتها اية مقترحاتاوروبية بشأن سياسة امنية موحدة تستقل او تتجمع عن اطار الناتو مثل بريطانيا وهولندا والمانيا وايطاليا . فتعرب هذه الدول عن ضرورة عدم المساس بدور الولايات المتحدة فى الأمن الأوروبى وان اية ترتيبات اوروبية مثل محاولة ادماج المجموعة الأوروبية « واتحاد غرب اوروبا » (وهو منظمة عسكرية تضم دول المجموعة الأوروبية فيما عدا ايرلندا والدنمارك واليونان) ينبغى النظر اليها من منظور تكميلى ، على انها اداة تنسيقية للدول الأوروبية تهدف اساسا الى تنفيذ سياسات وتوجيهات « منظمة حلف شمال الأطلنطى » .

وجدير بالذكر انه على الرغم من وجود بعض المتطلبات الاستراتيجية الخاصة التى يمكن استخلاصها من المنظور الأمنى لبعض دول المجموعة الأوروبية مثل المانيا وفرنسا نجد ان اختيار مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا مازال يمثل الاطار الاكثر ملاءمة من الناحية العملية وعلى المدى القصير لتحقيق التعاون الأمنى بين جزئى القارة الأوروبية ، ولكن دون الانفصال عن المبادىء المؤسسية لمنظمة حلف الأطلنطى وما تتطلبه من الحفاظ على روابط الأمن بين غرب اوروبا وامريكا الشمالية . نتيجة اهتمام المانيا نحو سرعة ادماج شرق اوروبا فى ترتيبات امنية مع غرب القارة على ان يتم فى شكل مؤسسى حتى يمكن تجنب فجوات امنية فى الجانب الشرقى يهدد الاستقرار ليس فى المانيا فقط لطبيعة موقعها بل فى المنطقة بأسرها ، ومن اجل بناء الثقة وردع الخلافات التى قد تتصاعد الى حروب . وهى فى اهتمامها هذا تؤكد على البعد الشرقى الذى يفرض اهميته الاستراتيجى على عوامل بناء نظام امن اوروبى والسياسات الامنية الغربية بصفة عامة ، وخاصة مع تصاعد الاضطرابات المصاحبة لعملية التحول السياسى مما يقلل من اهمية الاتجاه نحو ادماج المجموعة الاوروبية والناتو ، جهازين تقتصر عضويتها على الدول الغربية .

كما نجد فرنسا فى تصريحاتها تطالب بضرورة العمل على تشكيل هيكل عسكرى ذى شخصية اوروبية للتحكم فى المسائل الامنية وهى فى موقفها هذا تحاول الابتعاد عن احتكار حلف شمال الاطلنطى لأمن القارة الاوروبية

وسيطرة الولايات المتحدة عليه . الا انها ترحب بمزيد من التنسيق من خلال مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا » كما استقر عليه الرأى فى نهاية اجتماعات برلين ، وهو اختيار تفضله فرنسا على اساس انه قد يساعد على ردع فكرة امتداد نطاق حلف شمال الاطلنطى ليشمل عضوية دول شرق اوروبا .

وبذلك يصبح « مؤتمر الأمن والتعاون » اكثر اتفاقا ومتطلبات الوحدة الاوروبية بصفة عامة ورغبة الغرب فى ايجاد اطار مؤسسى قائم على مفهوم امنى اكثر شمولا يسمح بادماج شرق اوروبا دون المساس بالعلاقات الاوروبية عبر الاطلنطى والحفاظ ، فى الوقت نفسه ، على استمرارية دور الولايات المتحدة فى المشاركة فى تحديد السياسة الامنية الأوروبية .

ويمكن النظر الى شرق اوروبا ـ كما يبدو من جانب الولايات المتحدة ـ على انه مازال خاضعا لحساب التوازنات بين الشرق والغرب وهى حسابات لن يترك تقييمها للدول الأوروبية وحدها . لذلك تعارض الولايات المتحدة انشاء جهاز امن اوروبى مستقل يؤثر سلبا على مشاركتها المباشرة فى تحديد التحركات الامنية فى مناطق نفوذها وتحكمها عبر الاطلنطى . كما يضفى عدم استقرار الاوضاع فى شرق اوروبا قوة على حجة الولايات المتحدة للسيطرة على السياسات والقرارات الامنية فى شرق وغرب القارة الاوروبية ، فلن تتمكن الدول الاوروبية على المدى القريب من انشاء بنية عسكرية قوية ومتقدمة مثل المتوفرة لدى حلف شمال الاطلنطى .

ومن جانب الاتحاد السوفيتى تشير بعض اتجاهاته الى اخذه فى الاعتبار حساب التوازنات بين الشرق والغرب . فنادى بعض المسئولين السوفييت اثناء انعقاد « مؤتمر الأمن والتعاون فى اوروبا » فى برلين بحل حلف شمال الاطلنطى حتى تتحقق للمؤتمر فعالية اكبر فى مجال الأمن .

كما اتجه الاتحاد السوفيتى الى حث حلفائه السابقين على توقيع معاهدات صداقة تحتوى على فقرة تمنعهم من الانضمام الى اية احلاف عدائية ، ولم يوقع على مثل هذه المعاهدات سوى رومانيا .

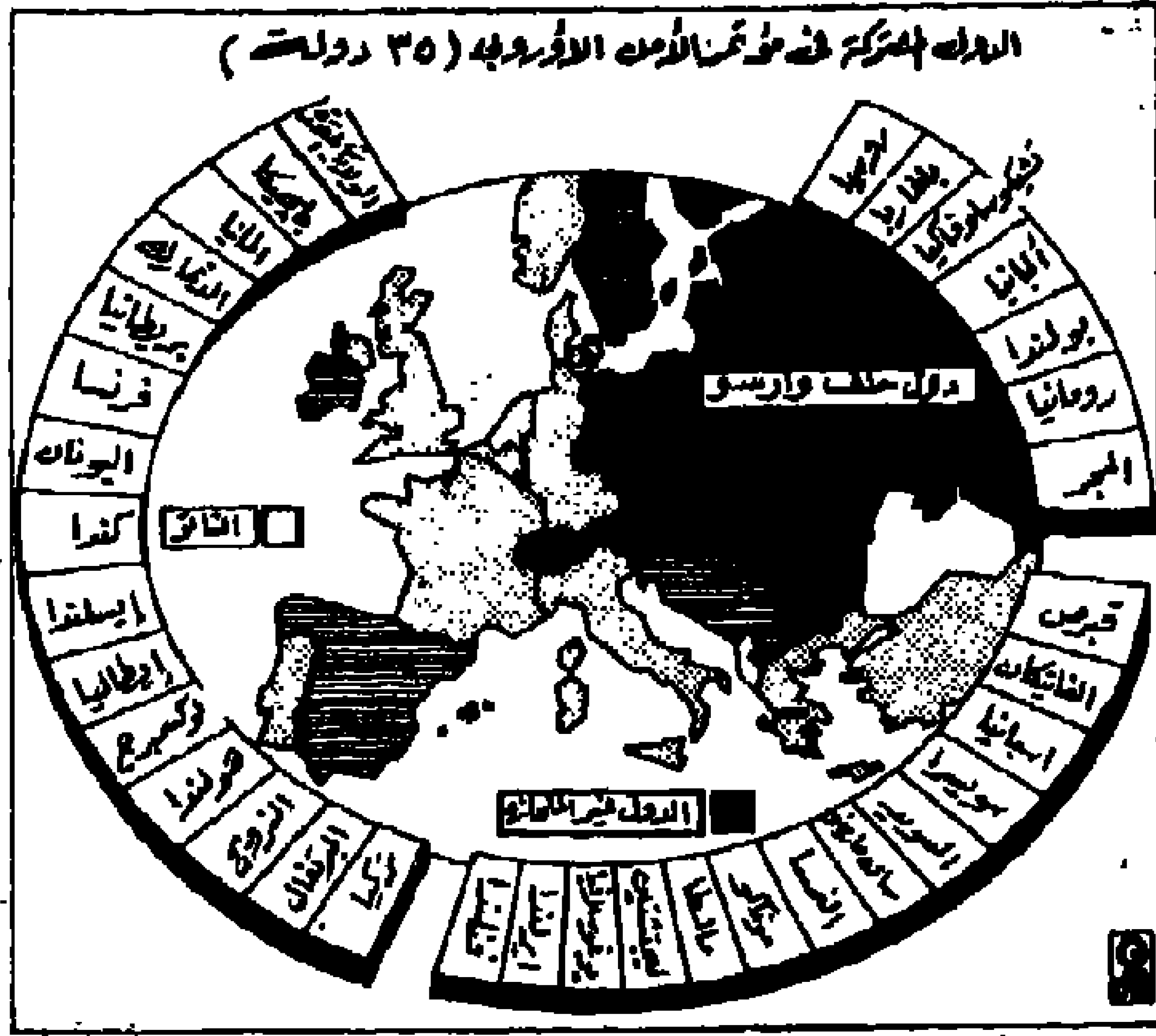
ويشير مثل هذا الاتجاه الى تخوف الاتحاد السوفيتى من سيطرة حلف شمال الاطلنطى على شرق اوروبا مما يدعو الولايات المتحدة ـ فى اطار نهاية الحرب الباردة ـ الى تفضيل الابتعاد عن اختيارات التنسيق الامنى الاوروبى التى من شأنها عزل الاتحاد السوفيتى .

ويمكن القول فى هذا الصدد ان الحفاظ على استمرارية دور الولايات المتحدة حلف شمال الاطلنطى بصفة عامة فى المشاركة فى الأمن الاوروبى يشير الى عدم اختفاء بعض متغيرات توازن القوى فى القارة الاوروبية حيث ان منظمة حلف شمال الاطلنطى هى المنظمة العسكرية الوحيدة التى يمكنها ـ بصورة فعلية ـ التحرك فى اطار جماعى لمواجهة التهديدات العسكرية التى قد تتصاعد الى أزمات على الحدود السوفيتية او شرق اوروبا من جراء عمليات التغيير والتحول السياسى . □

تقرير

مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى

هلسنكى - باريس - برلين - براج



شعيب عبدالفتاح

● كان مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (CSCE) أهم صيغة تم التوصل اليها بعد الحرب العالمية الثانية بهدف عبور مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، ولكن بعد أن تغيرت الأوضاع بإنتهاء الحرب الباردة وإنهيار حلف وارسو ، أصبح لزاما على مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أن يبحث عن مهام أخرى وواجبات جديدة ، تتمثل من وجهة النظر الأمريكى فى ترسيخ التعاون الأوروأطلسى ، وذلك بإقامة مجتمع عبر الأطلنطى يمتد من « فانكوفر » فى أقصى غرب كندا الى « فلاديفوستوك » فى أقصى شرق الاتحاد السوفيتى . ومن المهام الجديدة أيضا لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى عدم السماح مرة أخرى بعودة مايسمى « بالخطوط العازلة » الى جانب المعالجة الجذرية للمشاكل العرقية والأمنية والاقتصادية فى جميع أنحاء أوروبا .

- يعتبر مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى هو المحفل الوحيد الذى يربط الولايات المتحدة الأمريكية بجميع دول أوروبا ، وأيضا هو التنظيم الأمنى الوحيد الذى يضم كلا من القوتين العظميين اللتين بدونهما لايمكن أن يكون هناك ثمة إعتبار لأى نظام أمنى على مستوى أوروبا ، ويهتم الاتحاد السوفيتى بشدة بالعمل على زيادة فاعلية وتأثير مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لأنه يريد أن يترك « لحلف شمال الأطلنطى » القوة كلها والساحة بأكملها ، خاصة بعد إنهيار هيكله الأمنى .

- تشترك فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الدول المستقلة فقط ، وذلك لاقفال الباب امام إشتراك القوميات التى تريد الانفصال عن دولها ، ويتخذ المؤتمر قراراته بالاجماع ، أى أن لكل دولة حق الفيتو حتى لاتهيمن دول بعينها على المؤتمر وحتى لايمكن إخراج أى دولة من عضويته ، ويضم المؤتمر ٣٨ دولة فى عضويته (جميع دول أوروبا بعد إنضمام البانيا علاوة على الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وانضمام دول البلطيق)

- وقد شهد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أربعة مؤتمرات رئيسية يمثل كل منها مرحلة تاريخية فى بناء وتدعيم مبادئه ، وسوف نستعرض فى هذا التقرير تطور

بناء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى من خلال هذه اللقاءات الأربعة وهي : مؤتمر هلسنكى ، ومؤتمر باريس ، ومؤتمر برلين ، ومؤتمر براج .

أولا : مؤتمر هلسنكى (٣١ يوليو - اغسطس ١٩٧٥) :

- خلال عام ١٩٦٩ أعلنت دول حلف شمال الأطلنطى عن إستعدادها لقبول إقتراح الاتحاد السوفيتى الذى تقدم به عام ١٩٦٦ لبدء المفاوضات بين أعضاء حلف الأطلنطى وحلف وارسو حول العديد من الموضوعات التى تهم الطرفين ، وبدأت المفاوضات الرسمية فى عام ١٩٧٢ ، ثم هلسنكى (يوليو ١٩٧٣) ، وجنيف (سبتمبر ١٩٧٣) .

- عقد أول إجتماع على مستوى القمة عام ١٩٧٥ ، حيث تم التوقيع على إتفاق هلسنكى النهائى الشهير وذلك بحضور ٣٥ دولة وهى جميع دول أوروبا (عدا البانيا) إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وكان برجنيف سكرتير عام الحزب الشيوعى السوفيتى والرئيس الأمريكى فورد من الموقعين الرئيسيين على هذا الاتفاق .

- إنبثق من هلسنكى عدة مؤتمرات صغيرة أخرى منها مؤتمر اجراءات بناء الثقة والأمن ونزع السلاح ومؤتمر مفاوضات الحد من الأسلحة التقليدية ، وتقرر أن تنعقد هذه المؤتمرات للمتابعة فى بلجراد (١٩٧٧) ، ومدريد (١٩٨٠) ، وستوكهولم (١٩٨٤) ، وفيينا (١٩٨٦) والذى أسفر عن إتفاقية بشأن المناورات العسكرية ، وذلك بالابلاغ المسبق عنها ومراقبتها والتحقق من تفصيلاتها ، وكانت هذه المؤتمرات أيضا لمراجعة تنفيذ إتفاق هلسنكى .

- تضمن إعلان هلسنكى النهائى أربعة أجزاء رئيسية هى :-

١ - الجزء الأول خاص بالأمن فى أوروبا وتمثل فى التخلى عن إستخدام القوة أو مجرد التهديد بها ، وعدم خرق الحدود القائمة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية مع ضمان السلامة الاقليمية لكل دولة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وإحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، وهذا ما سعى الاتحاد السوفيتى الى تحقيقه ، وهو إعتراف الغرب بالأمر الواقع ، وبالحدود بعد الحرب العالمية الثانية .

٢ - الجزء الثانى يتعلق بالتعاون فى المجالات العلمية والاقتصادية ومجال البيئة والتكنولوجيا .

٣ - الجزء الثالث تناول التعاون فى المجال الانسانى وإشتمل على السماح باتصالات منتظمة بين العائلات المقسمة وتسهيل الزواج والسفر والسياحة بين مواطنى الدول المختلفة مع تيسير تدفق المعلومات وبصورة أفضل

بالنسبة للصحفيين ، والاقرار بحرية الفكر والدين ، وحق تقرير المصير للشعوب ، ويعد هذا الجزء مكسبا للغرب مقابل التنازلات التى قدمها للشرق فى الجزء الأول حيث تعهد الشرق ولأول مرة بإحترام حقوق الانسان وحق تقرير المصير .

٤ - الجزء الرابع كان بخصوص لجان ومؤتمرات المتابعة .

- وبهذا نرى أن مؤتمر هلسنكى هو مؤتمر الاطارات والمقررات النظرية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، والتى كسرت طوق العزلة عن الانسان فى الجانب الشرقى من أوروبا وساعدت فى التعجيل بإحداث أوروبا الشرقية فى ١٩٨٩ ، وكانت أساسا صالحا إرتكزت عليه جميع المؤتمرات اللاحقة فى إتخاذ قراراتها . لكن لم يضع مؤتمر هلسنكى المؤسسات والآليات المناسبة لتنفيذ هذه الأطر .

- لم يدم جو الوفاق (detemte) الذى جرى فى هلسنكى بين المعسكرين طويلا ، إذ سرعان ما تعرض لعدة إنتكاسات تعثرت بسببها عملية هلسنكى ، منها غزو (السوفييت لأفغانستان (١٩٧٩) ، ونصب الولايات المتحدة للصواريخ فى ألمانيا الغربية ، ثم قيام الاتحاد السوفيتى بنصب صواريخه المماثلة فى تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية ، علاوة على ذلك ، أن قضية حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية لم تتحسن بالصورة المرضية .

ثانيا : مؤتمر باريس (١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٠) :

- يعد هذا المؤتمر القمة الثانية بعد حوالى ١٥ سنة من قمة هلسنكى ، وأعتبر النهاية الرسمية والفعلية للحرب الباردة وبداية لظهور أوروبا الجديدة ، ووصفه « رولان دوما » وزير الخارجية الفرنسى بأنه أخطر وأهم قمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

- وإذا كان الاتحاد السوفيتى هو أول من دعا الى مؤتمر هلسنكى ، فإن ميخائيل جورباتشوف أيضا هو الذى دعا الى قمة باريس أثناء زيارته لروما فى ديسمبر ١٩٨٩ بهدف بناء البيت الأوروبى الكبير ، وقد جاءت هذه القمة إنتصارا لروح هلسنكى وإستمرارا لها ، خاصة بعد التغييرات التى حدثت فى أوروبا الشرقية (١٩٨٩) وبعد قيام ألمانيا الموحدة فى (٣ أكتوبر ١٩٩٠) .

- حضرت قمة باريس جميع الدول الأوروبية (عدا البانيا) بالاضافة الى الولايات المتحد وكندا وكان عدد الأعضاء ٣٤ دولة نظرا لالغاء عضوية المانيا الشرقية بعد توحيد شطرى المانيا ، وقد أسفرت عن أربع نتائج تاريخية رسخت أسس الأمن والتعاون فى أوروبا . وهذه النتائج هى :-

١ ـ انشاء المؤسسات الدائمة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى :

ـ نجحت قمة باريس فى اقامة الصرح الأوروبى الجديد ودخول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى مرحلة « التقنين » ومتابعة التنفيذ ، حيث ان الاليات الجديدة يمكن أن تفعل الكثير لمنع أى ارتداد عن الطريق الأوروبى الجديد ، ويمكن لهذه الشبكة من المؤسسات المتداخلة أن تتعامل مع المنظمات الأوروبية مثل المجموعة الأوروبية وحلف شمال الأطلنطى والمجلس الأوروبى واتحاد دول غرب أوروبا ومجموعة الافتا ، ويمكن أيضا لهذه المؤسسات ان تتعامل مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة .

وقد أصبحت بذلك الـ (CSCE) ذات طابع مؤسس من خلال هذه المؤسسات الثمانى الدائمة وهى :

أ ـ مجلس المؤتمر :

ـ بشكل المجلس من وزراء خارجية البلدان أعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ـ يعتبر المجلس هو الهيئة المركزية التى تنظم اجراء المشاورات السياسية الدورية فى اطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ـ ببحث المجلس المسائل المتعلقة بعقد المؤتمر ، ويتولى اعداد لقاءات رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء وعليه تنفيذ قرارات هذه اللقاءات .

ـ بعقد المجلس اجتماعاته بشكل دورى مرة واحدة كل عام على أقل تقدير ويمكن للدول الاعضاء الاتفاق على عقد اجتماعات اضافية للمجلس .

ـ بترأس أعمال المجلس ممثل الدول المضيفة التى يعقد فيها المجلس دورته .

ب ـ لجنة ممثلى الدول الأعضاء :

ـ تتولى إعداد جلسات مجلس المؤتمر وتحديد موعد ومكان إنعقاد دورة المجلس على أساس التوالى ، ثم تنفيذ قررات المجلس واعداد صورة للقضايا الراهنة والنظر فى المسائل المتعلقة يعمل المؤمر فى الفترة المقبلة ، بمافى ذلك علاقاته مع المنظمات الدولية .

ـ تحدد اللجنة موضوعات جدول الأعمال للمجلس على أساس المقترحات التى تقدمها الدول الأعضاء .

ـ تتولى كل دولة إنشاء « نقطة اتصال » يمكن عن طريقها تسليم المقترحات الخاصة بعمل اللجنة إلى الأمانة الدائمة من أجل جمعها وتوزيعها على الدول الأعضاء .

ـ يتولى رئاسة إجتماعات اللجنة وزير خارجية الدولة التى تولت رئاسة دورة المجلس السابقة ، ويجرى الاعلان عن موعد إجتماع اللجنة بعد التشاور مع الدول الأعضاء .

ـ تعقد الاجتماعات فى مقر الأمانة الدائمة على أن لا تزيد مدتها عن يومين ، إذا لم يتخذ بهذا الشأن قرار آخر . هذا وقد عقدت اللجنة أول إجتماعاتها فى فيينا فى الفترة من ٢٨ ـ ٢٩ يناير ١٩٩١ . وترأس هذه الاجتماعات ممثل يوغسلافيا .

ح ـ مكتب الحالات الطارئة :

ـ يتولى الدعوة لعقد إجتماعات ممثلى الدول الأعضاء فى الحالات الطارئة .

د ـ أمانة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى :

ـ تتولى تقديم الخدمات الادارية لعقد إجتماعات المجلس ولجنة ممثلى الدول الأعضاء .

ـ إعداد أرشيف لوثائق المؤتمر وتوزيعها بناء على طلب الدول الأعضاء .

ـ توفير المعلومات اللازمة للرأى العام والخاصة بنشاط المؤتمر وتوزيعها على الأفراد والمنظمات الرسمية والاجتماعية فى الدول غير الأعضاء .

ـ تقديم العون فى حالة الضرورة إلى الأمناء التنفيذيين للقاء القمة ولقاءات المؤتمر فى إطار الخطوات التى تتخذ فى الفترة ما بين دورات إنعقاد المؤتمر .

ـ تنفيذ المهام الأخرى التى يوكل بها المجلس ، أو لجنة ممثلى الدول الأعضاء .

ـ يعمل فى إطار الأمانة مدير يكون مسئولا أمام المجلس ومن خلال لجنة ممثلى الدول الأعضاء وثلاثة موظفين تكون مهمتهم تنظيم عقد الجلسات وإعداد الوثائق والمعلومات والقيام بالمهام المالية والادارية ، إلى جانب مهام أخرى يوكلها المدير إليهم ، وذلك إضافة إلى وظائف إدارية وفنية أخرى يتولى المدير تعيين القائمين عليها .

هـ ـ مركز تجنب الصراعات :

يتولى المركز تقديم العون إلى مجلس المؤتمر فى مجال تقليص أخطار النزاعات ، وفى هذا الاطار ينحصر دور المركز فى تقديم العون من خلال : ـ

ـ جهاز يتولى تقديم الاستشارات والتعاون فى مجال النشاط العسكرى غير التقليدى .

ـ تبادل المعلومات العسكرية سنويا .

ـ شبكة إتصالات دائمة .

ـ تنظيم لقاءات سنوية لتقدير كفاءة العمل .

ـ التعاون فى مجالات الحالات الخطرة ذات الطابع العسكرى .

ـ يمكن أن يأخذ المركز على عاتقه القيام بالمهام التى لا تلحق الضرر بعملية تحقيق المصالحة ، وكذلك المهام التى قد يوكلها إليه مجلس المؤتمر .

ـ يكون مقر المركز فى فيينا .

و ـ اللجنة الاستشارية :

تتشكل من ممثلى كل الدول الأعضاء ، وتتولى الاضطلاع بكل المسئولية أمام المجلس كالاتى : ـ

ـ اعداد لقاءات الدول الأعضاء التى يمكن دعوتها فى إطار الالية الخاصة بالنشاط العسكرى غير التقليدى .

عقد اللقاءات السنوية لتقدير النشاط.
إعداد الندوات الخاصة بدراسة النظريات العسكرية التى تتفق بشأنها الدول الأعضاء.
- مراقبة نشاط الأمانة الدائمة.
- تتولى اللجنة إعداد خطوات عملها ونشاطها فى إطار أجهزة ال (csce).

ز - الأمانة الدائمة :

- تتولى الأمانة الدائمة تنفيذ المهام التى توكلها إليها اللجنة الاستشارية وتكون مسئولة أمامها.
- يكون لديها بنك معلومات يسمح لكل الدول الأعضاء بإستخدامه والاطلاع على المعلومات العسكرية المصرح بتداولها فى إطار أجهزة المؤتمر، وتقوم بإعداد تقرير سنوى حول هذه الموضوعات.
- ينحصر عدد الموظفين فى الأمانة فى المدير، وموظفين يتوليان تنظيم عقد الجلسات وتوفير الاتصالات وإعداد المعلومات والوثائق وكذلك المهام الادارية والمالية.
- تتخذ الأمانة الدائمة مقرها فى براج.

ح - مكتب الانتخابات الحرة :

- يتولى المكتب توفير المعلومات الخاصة بالانتخابات فى الدول الأعضاء وتنفيذ المواد الخاصة بهذا الشأن فى وثيقة كوبنهاجن للعلاقات الانسانية.
- يقوم المكتب بتوزيع كل المعلومات الخاصة بموعد إجراء ونتائج الانتخابات وتقارير المراقبين الذين يحضرون بطلب من حكومات الدول الأعضاء.
- يكون مقر المكتب فى وارسو.

٢ - توقيع معاهدة خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا :

- بدأت المحادثات بهذا الخصوص فى فيينا فى مارس ١٩٨٩ وتم التوصل إلى معاهدة خفض الأسلحة التقليدية بين دول حلفى الأطلنطى ووارسو، ووقع عليها بالأحرف الأولى وفود ٢٢ دولة (١٦ حلف الأطلنطى و ٦ حلف وارسو) فى قصر « هوفبورج » فى فيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٠، ووقع رؤساء هذه الدول على نص المعاهدة (٧٠ صفحة) فى قمة باريس والتى تعد أهم إتفاق لنزع السلاح فى التاريخ الانسانى كله.
- لا تقوم فكرة المعاهدة على أساس التخفيض المتوازن والنسبى للطرفين لكنها تقوم على أساس تحديد الحد الأقصى للسلاح والعتاد وعدد الجنود الموجودين فى أوروبا، ويرجع هذا إلى أن الاتحاد السوفيتى كان متفوقا تفوقا كبيرا فى مجال الأسلحة التقليدية. وقد اضطر فى النهاية للاذعان للارادة الغربية رغم انه سيدمر ٩ أضعاف ما سيدمره الغرب تقريبا، وقامت فكرة المعاهدة أيضا على أساس إنها بين ٢٢ دولة وليست بين حلفين، وهو ما يعنى أن أعضاء حلف وارسو ملتزمين بها حتى بعد تفكك الحلف.

سيكون توزيع الأسلحة والعتاد فى أوروبا وفقا للمعاهدة كالاتى : -

أ - المنطقة الوسطى وتتكون من بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا والمجر ولوكسمبورج وهولندا وبولندا، وسيكون بها ٧٥٠٠ دبابة ميدان و ١١٢٥٠ عربة مدرعة و ٥٠٠٠ مدفع.

ب - المنطقة الوسطى الثانية وتتكون من الدول السابقة بالاضافة إلى الدانمارك وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وجمهوريات البلطيق وبيلوروسيا وكرواتيا والمنطقة العسكرية لكييف فى اوكرانيا السوفيتية، وسيكون بها ١٠٣٠٠ دبابة و ١٩٢٦٠ عربة مدرعة و ٩١٠٠ مدفع.

ح - المنطقة المحيطة وهى الدول السابقة علاوة على البرتغال وأسبانيا والمنطقتين العسكريتين لموسكو والفولجا وسيكون بها ١٥٣٠٠ دبابة و ٢٤١٠٠ عربة مدرعة و ١٤٠٠٠ مدفع.

د - المنطقة المتاخمة وهى بلغاريا واليونان وايسلندا والنرويج ورومانيا وتركيا جزئيا والمناطق العسكرية للينجراد واوديسا وما وراء القوقاز وشمال القوقاز فى الاتحاد السوفيتى وسيكون بها ٤٧٠٠ دبابة و ٥٩٠٠ عربة مدرعة و ٦٠٠ مدفع.

- لا تسمح المعاهدة لأية دولة أن تمتلك من الأسلحة التقليدية أكثر من ١٣,٣٠٠ دبابة و٢٠,٠٠٠ عربة مدرعة و١٣,٧٠٠ مدفع و٥,١٥٠ طائرة هجومية و١٥٠٠ طائرة هليوكبتر هجومية، وتحدد المعاهدة لكل حلف ٢٠ ألف دبابة و٢٠ ألف مدفع و٦٨٠٠ مقاتلة هجومية و٢٠ ألف طائرة هليوكبتر حربية و٣٠ ألف عربة مدرعة، ويوضح الجدول التالى عدد الأسلحة التقليدية بين أطراف المعاهدة فى ١٩٨٨ و١٩٩٠ وبعد تطبيق المعاهدة.

- وتلزم المعاهدة أطرافها بان يتم خفض عدد الاسلحة وفقا للنسب والمواعيد الآتية :- ٢٥٪ خلال ١٦ شهر و٦٠٪ خلال ٢٨ و١٠٠٪ خلال ٤٠ شهر وتستوجب المعاهدة عقد مؤتمر لمتابعة هذا التنفيذ بعد مرور ٤٠ شهرا على بدء سريان مفعولها. وبعد ذلك مرة كل ٥ سنوات (تسرى المعاهدة بعد ١٠ أيام من المصادقة عليها)

- من المتوقع أن ينضم مزيد من الدول الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الى مفاوضات خفض الأسلحة بحلول ١٩٩٢، ويحق لكل دولة طرف فى المعاهدة الانسحاب منها » اذا قررت أن أحداثا إستثنائية فوق العادة تتصل بهذه المعاهدة تؤدى إلى إلحاق ضرر بمصالحها العليا، أو إذا قامت أى دولة موقعة أخرى بتجاوز كمية الأسلحة المحددة لها وفقا للمعاهدة وبشكل يهدد توازن القوى فى إطار المنطقة التى تشملها المعاهدة »، ويجب على الدولة المنسحبة أن تعطى

إنذارا قبل الانسحاب بـ ١٥٠ يوما .

ـ أما بالنسبة لعدد القوات فقد تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفقا للمعاهدة بعدم نشر أكثر من ١٩٥ ألف من القوات فى أوروبا الوسطى ، ووافقت ألمانيا على أن لاتزيد قواتها على ٣٧٠ ألف رجل ، والتزم الاتحاد السوفيتى بسحب كل قواته من ألمانيا بحلول ١٩٩٤ وكذلك مغادرة الجزء الأكبر من هذه القوات من أوروبا الشرقية بحلول نفس العام .

٣ ـ بيان إنتهاء العداء :

ـ جاء هذا البيان لينهى مرحلة الخصومة والعداء والحرب الباردة بين حلفى الأطلنطى ووارسو ، وقد وقعه زعماء دول الحلفين بمرافقة معاهدة خفض الأسلحة التقليدية ، وينص على الآتى :ـ

ـ إن هذه الدول لم تعد أعداء بعد الآن وسوف تقيم علاقات مشتركة جديدة وتقدم صداقتها المتبادلة لبعضها البعض .

ـ الالتزام بالامتناع عن التهديد بإستخدام القوة أو إستخدامها ضد سلامة أراضى دولة ما أو إستقلالها السياسى .

ـ عدم إستخدام الأسلحة الا فى حالة الدفاع عن النفس أو بطريقة متطابقة مع شرعية الأمم المتحدة .

ـ عدم الاحتفاظ الا بالقدرات العسكرية اللازمة لتجنب الحرب مع مواصلة عملية الحد من الأسلحة التقليدية فى أوروبا .

ـ نهاية مرحلة الانقسامات والمواجهات فى أوروبا والاعتراف بأن أمن كل دولة فيها مرتبط ارتباطا لاينفصم عن أمن جميع دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

ـ تعزيز عمل دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لتوفير مزيد من الأمن والاستقرار فى أوروبا .

ـ الالتزام المشترك بين دول الحلفين على تطبيق الديمقراطية التعددية ودولة القانون والالتزام بحقوق الانسان .

٤ ـ « ميثاق باريس » من أجل أوروبا جديدة :

إختتم مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أعماله بإقرار

جدول الاسلحة التقليدية

الأسلحة	الحلف / الدولة	مستوى ١٩٨٨	مستوى منتصف ١٩٩٠	الحد الاقصى الذى تضعه المعاهدة
دبابات	الناتو	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
	وارسو	٦٠,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٥,٧٠٠	٥,٧٠٠	١٣,٣٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٤٦,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٣,٣٠٠
عربات مدرعة	الناتو	٢٧,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	وارسو	٦٣,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٥,٥٠٠	٥,٥٠٠	٢٠,٠٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٤٥,٠٠٠	٣٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
مدفعية	الناتو	٣١,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
	وارسو	٦١,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٢,٦٥٠	٢,٦٥٠	١٣,٧٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٤٧,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	١٣,٧٠٠
طائرات مقاتلة	الناتو	٦,٣٠٠	لا تتوافر	٦,٨٠٠
	وارسو	١٤,٠٠٠	معلومات	٦,٨٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٨٠٠	محددة	٥,١٥٠
	الأسلحة السوفيتية	١١,٠٠٠		٥,١٥٠
هليوكبتر مقاتلة	الناتو	٢٠٠٠	لاتتوافر	٢,٠٠٠
	وارسو	٣٠٠٠	معلومات	٢,٠٠٠
	الأسلحة الأمريكية	٧٠٠	محددة	١,٥٠٠
	الأسلحة السوفيتية	٢٨٠٠		١,٥٠٠

*إنترناشيونال هيرالدتريبيون ـ نقلا عن النيويورك تايمز ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

ـ المصدر النهائى « مؤتمر باريس » إصدار الهيئة العامة للاستعلامات ديسمبر ١٩٩٠

الوثيقة التاريخية التى حملت إسم « ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة » ووقعتها الدول الـ ٣٤ أعضاء المؤتمر ، وقد حددت هذه الوثيقة شكل أوروبا فى المرحلة القادمة وإطار التعاون بين دول القارة وتعتبر إعلانا رسميا عن إنتهاء عصر المواجهة وإقامة أوروبا بعد الحرب الباردة ، ومن أهم ماجاء فى « ميثاق باريس » ما يلى :-

- التمسك بالديمقراطية بوصفها الأساس الوحيد للحكم فى بلادهم وإحتراما لجميع أشكال حقوق الانسان بما فيها العرقية والدينية والثقافية .

- أقرت الوثيقة حق تقرير المصير فى العلاقات بين الدول وكذلك مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وأن الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة مسائل ضرورية من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء .

- إعتبار أمن كل دولة مرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الدول الأخرى وأن الأمن مفهوم كامل لايمكن تجزئته ، وتحت عنوان « الأمن » تحدث الميثاق على أن تـوطيد الديمقراطية والأمن سيؤثر بشكل جيد فى العلاقات الودية بين الدول الأعضاء .

- مصير البلدان الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى مرتبط بمصير بقية بلدان العالم وأن أعضاء المؤتمـر يؤكدون تـأييدهم لمنظمـة الأمم المتحدة وإستعدادهم للتعاون مع كل دول العالم للدفاع عن المقررات الانسانية ، والتعاون لتقليص الهوة فى مجال الرفاهية بين دول أوروبا ودول منطقة البحر المتوسط .

ثالثا : مؤتمر برلين (١٩ - ٢٠ يونية ١٩٩١) :

- طبقا للنظام المؤسسى الذى أقرته قمة باريس يعد مؤتمر برلين أول إجتماع يعقده (مجلس المؤتمر) الذى يتكون من وزراء خارجية الـ (CSCE) وذلك بهدف البحث عن ميكانيزم (آلية) لتسوية الصراعات بين الدول الأعضاء ، وبحث إعادة بناء الهيكل الاقتصادى والديمقراطى لأوروبا الشرقية بعد إنهيار كافة الأنظمة الشيوعية فى جميع دولها وإنهيار هيكلها الأمنى (وارسو) والاقتصادى (الكوميكون) أيضا .

- تم فى هذا المؤتمر قبول عضوية البانيا وبذلك سدت آخر فجوة حقيقية فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ولتصبح جميع دول أوروبا ممثلة فيه ، ويصير عدد أعضائه ٣٥ مرة أخرى ، وقد ضم الوفد السوفيتى برئاسة وزير الخارجية « الكسندر بسمرتنيخ » وزراء خارجية كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء ومولدافيا وروسيا وأرمينيا وأذربيجان ، ورفضت جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا) حضور المؤتمر كجزء من الاتحاد السوفيتى وإختارت بدلا من ذلك الحضور كضيوف فى الجلسة الافتتاحية ، الأمر الذى أعطاهم مقاعد فى الصف الخلفى المخصص لأعضاء المنظمات العامة ، وبهذا الوضع لم يتمكن ممثلو جمهوريات البلطيق من حضـور الجلسات المغلقة للتصويت أو إلقاء بياناتهم ، وقد إعترض وزير الخارجية السوفيتى على دعوة ممثلى البلطيق كضيوف على المؤتمر ، مشيرا إلى أنه ليس المكان المناسب لمناقشة وضع هذه الجمهوريات .

- وفى كلمة الافتتاح أشار المستشار الالمانى هيلموت كول الى أهمية ومغزى إنعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى برلين التى كانت رمزا لانقسام أوروبا وللحرب الباردة ثم أصبحت بعد توحيدها وتوحيد ألمانيا بفضل اتفاقية هلسنكى وما تضمنته من مبادىء رمزا للوحدة والتعاون فى القارة الأوروبية ، وقال أن حلف شمال الأطلنطى رابطة لاغنى عنها بين أوروبا وأمريكا الشمالية ، وأكد على ضرورة تمسك أوروبا بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

- كما اشار كول الى ما اسماه بحجر الاساس لبناء اوروبا ويتلخص فى ثلاثة مبادىء هى حسن الجوار بدلا من المواجهة العسكرية ، والعمل المشترك بدلا من المنافسة ، والحقوق المتساوية بدلا من السيطرة والهيمنة ، كما طالب كول « ببناء هيكل أمنى لعموم أوروبا يقوم على ثلاث نقاط هى :-

أ - زيادة التشاور السياسى وتكثيفة لأنه فقط من خلال الحوار يمكن حل جميع المشاكل .

ب - انشاء مؤسسات معينة بحل المشاكل الحادة والتغلب عليها .

ج - يجب خلق اسلوب جديد لدرء ومنع الصراعات المسلحة .

- وفى اشارة الى الخلافات القومية فى يوغسلافيا والحركات العنصرية الجديدة فى المانيا حذر كول من المخاطر التى تواجه اوروبا وهى فى نظره العودة الى النزعة الوطنية والعنصرية والتعصب الأيديولوجى والتهديد باستخدام القوة .

- وقال الرئيس الألمانى « فون فايتسكر » ان الخطر الحقيقى على أوروبا فى القرن القادم ليس خطرا عسكريا ولكنه خطر اقتصادى وثقافى ، وبنفس الرؤية يراها وزير الخارجية الألمانى « هانز ديتريش جنيشر » حيث قال انه ليس المهم تحقيق الأمن والاستقرار العسكرى فقط ، بل تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى والبيئى أيضا .

اتفاقية برلين :

- من اهم ما تمخض عنه « مؤتمر برلين » توقيع اتفاقية تاريخية من ٢٠ بندا توفر آلية غير مسبوقة فى العلاقات الدولية ، وهى أحقية الدول الاعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ان تتدخل بوضع حد لأية انتهاكات لحقوق الانسان والقوانين الدولية داخل اى دولة عضو فى المؤتمر ، وذلك بوضع خطة طوارىء لمواجهة الأزمة داخل هذه الدولة والحيلولة دون تفجرها

الى نزاع مسلح

ـ تتلخص هذه الآلية فى انه يحق لعدد ١٢ دولة من اعضاء الأمن والتعاون الاوروبى فى الدعوة لعقد اجتماع طارىء للمؤتمر بكامل اعضائه على مستوى نواب وزراء الخارجية خلال ٤٨ ساعة لبحث الازمة فى الدولة العضو ومحاولة القيام بالوساطة لانهائها وايفاد مراقبين ولجان لتقص الحقائق ، وذلك حتى بدون الحصول على موافقة هذه الدولة ، وايضا ليس من حق الدول الاعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى التى تكون مشتبكة فى أى صراع ان تستخدم حقها فى الاعتراض (الفيتو) على اجراءات الطوارىء ، وسوف يتم مراجعة هذه الآلية خلال قمة مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى التى تعقد فى هلسنكى فى يونيو ١٩٩٢ .

ـ تعد هذه الاتفاقية خطوة هامة فى طريق هدم مبدأ « عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولة اخرى حيث لم تعد قضية حقوق الانسان فى اى دولة اوروبية من الشئون الداخلية لهذه الدولة ، بل أن مسيرة هلسنكى قدمت الغطاء الشرعى لاهتمام العالم بحقوق الانسان خاصة فى الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية ، وفى اجتماع كوبنهاجن وهو المعنى بالبعد الانسانى لمؤتمر الأمن والتعاون الدولى اتفق الخبراء المشاركون فى هذا الاجتماع فى العام الماضى على ان تعتمد عند الضرورة تدابير خاصة لصيانة حقوق الأقليات دون تمييز وفى ظل المساواة الكاملة امام القانون ، وجاءت اتفاقية برلين لتضع الميكانيزم لهذا التدخل .

ـ وهذه الخطوة ايضا هى المرة الاولى التى يحيد فيها مؤتمر الأمن والتعاون الدولى عن مبدأ الاجماع فى اتخاذ قراراته ، وبهذا اعطى ضمانات امنية لدول اوروبا الشرقية ومنع الصراعات العرقية فيها من ان تتحول الى حروب مسلحة ، ويعد هذا الاتفاق ايضا تنازلا هاما من جانب الاتحاد السوفيتى الذى كان قد طالب فى بداية اجتماعات المؤتمر بضرورة موافقة جميع مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بما فيها الدولة صاحبة الأزمة على اية قرارات طوارىء يتخذها المؤتمر ، وذلك حرصا منه على تجنب اى تدخل خارجى فى صراعه مع جمهوريات البلطيق ، وكانت تركيا تؤيد هذا الموقف السوفيتى ايضا لتخوفها من احتمال طرح القضية القبرصية امام مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، واتخاذ اجراءات طوارىء ضدها .

ـ وبهذا يمكن القول ان مؤتمر برلين قطع شوطا كبيرا من اضفاء صلاحيات سياسية واقتصادية وامنية جديدة لمؤتمر الامن والتعاون الأوروبى وجعل منه مؤسسة فعالة لها القدرة على الحركة وقوة اتخاذ القرار ، ووضعت المانيا اطارا اوروبيا لهذا المؤتمر يعتمد على الروح الاوروبية والدولية وعلى هذا يمكن لألمانيا ان يكون لها دور اوروبى يرتكز على المبدأ الجديد لمؤتمر برلين .

رابعا : مؤتمر براج (٣ يوليو ١٩٩١) :

ـ من المعروف ان احداث يوغسلافيا العرقية كانت قد سيطرت تماما على مؤتمر برلين ، ويمكن اعتبار هذه الازمة هى التحدى الاول والحقيقى لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى فقد رفض المؤتمر الاعتراف باستقلال جمهورية سلوفينيا وكرواتيا ودعا الى حل الازمة حلا سلميا .

ـ وترجع اهمية « مؤتمر براج » الى كونه اول مؤتمر طارىء لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى وكان على مستوى نواب وزراء الخارجية وبهدف البحث عن حل للازمة فى يوغسلافيا والعمل على تنفيذ اجراءات الطوارىء التى اقرها مؤتمر برلين ، وقد قرر اعضاء المؤتمر بالفعل ايفاد مراقبين مدنيين من دول المجموعة الاوروبية الى يوغسلافيا لمراقبة وقف اطلاق النار بين الجهات المتحاربة وتم ارسال المراقبين وقاموا بالمهام المذكورة .

ـ وبذلك يكون قد تم بناء مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى الذى نجح فى توحيد كلمة اوروبا ، واظهار دورها الفعال فى حل الازمات التى قد تنشب بين اعضائه ، ونجح ايضا فى كل مؤتمر من مؤتمراته فى ارساء حجر جديد فى بنيان القارة الاوروبية .

ـ وبنظرة سريعة يمكن ادراك هذا البون الشاسع بين ما جاء فى وثيقة هلسنكى من وضع الاطار النظرى ، وما جاء من قمة باريس من تأسيس النظام المؤسس لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى وما جاء من مؤتمر برلين من ايجاد آلية للتحرك الاوروبى حيال الازمات فى أو بين الدول اعضاء المؤتمر ، واخيرا بما جاء فى « مؤتمر براج » من تنفيذ لأول مرة لهذه الآلية ، ويعكس كل ذلك ويؤكد ضخامة التغيير الذى يحدث فى اوروبا الجديدة .

نظرة مستقبلية :

ـ واخيرا تلزمنا اهمية الموضوع بطرح بعض التساؤلات المتعلقة بالتحديات المطروحة امام المسيرة المستقبلية لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، فعلى الجانب الامنى هل يمكن اعتبار حلف شمال الاطلنطى الدعامة الامنية الوحيدة للمؤتمر خاصة بعد انهيار حلف وارسو ؟ وهل لا تفكر الدول الاوروبية فى تكوين دعامة امنية خاصة بها بعيدا عن الهيمنة الامريكية ؟ وهذا التساؤل كان موضوعا خلافيا كبيرا بين اوروبا خاصا فرنسا وبين الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن فى مؤتمر لوزراء خارجية الناتو فى كوبنهاجن فى ٧ يونيو الماضى ، أقر الحلف مبدأ قيام اساليب عسكرية دفاعية خاصة بدول اوروبا الغربية بالاستقلال عن التأثير الامريكى فى اطار الحلف للدفاع عن سلامة وأمن اوروبا ، وناقش الاجتماع ايضا كيفية صياغة اتفاقيات سياسية بين مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى وحلف الاطلنطى ، واعترف الحلف بشرعية الهوية العسكرية للدولة الاوروبية . ولكن كيف

يتم ذلك ؟ وما موقف الاتحاد السوفيتى ؟

وهناك تساؤل ثان خاص بالجانب الاقتصادى : فهل سيكتفى مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى بالمجموعة الاوروبية كدعامة اقتصادية وحيدة وما موقف مجموعة « الافتا » وكذلك موقف دول شرق اوروبا ، خاصة بعد انهيار (الكوميكون) دعامتهم الاقتصادية ؟ وقد ظهرت الهوة السحيقة بين شرق وغرب اوروبا لدرجة ان طالبت دول اوروبا الشرقية فى « مؤتمر برلين » بمساعدة اوروبا الغربية لها واعفائها من كافة الديون المستحقة ، وطالبت ايضا وخلال فترة متوسطة بربط شبكة الاتصالات والطاقة والمرور وحماية البيئة حتى يمكن لها ان تتحول الى اقتصاديات السوق . وفى هذا الخصوص يرى جينشر انه لابد من قيام منظمة اقتصادية تشمل جميع دول أوروبا الغربية منها والشرقية . لكن يبقى التساؤل كيف ؟

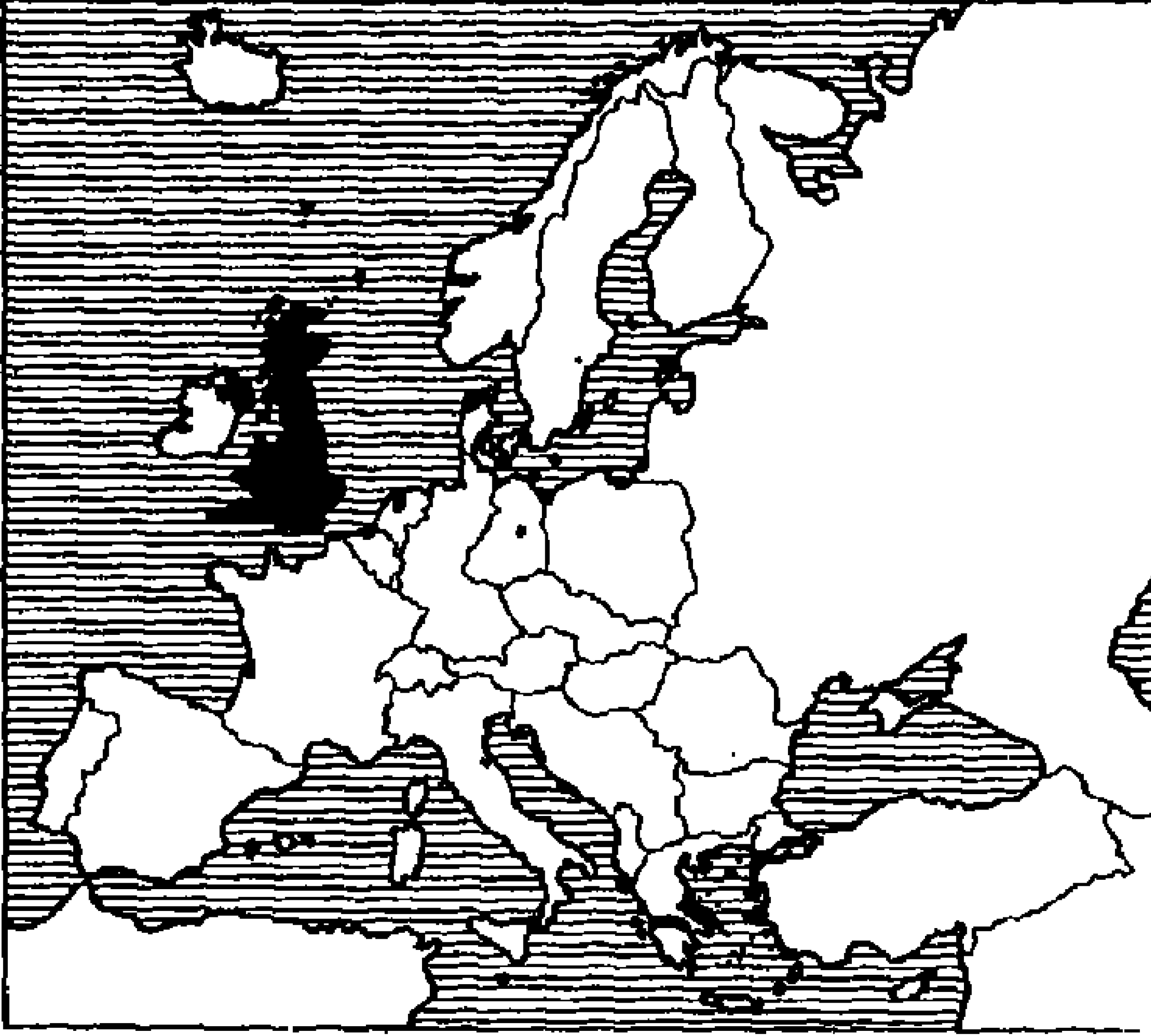
ـ وتساؤل آخر عن امكانية مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى فى التصدى لحوالى ٥٠٠ مسألة قومية وعرقية فى أوروبا الشرقية ؟ لدرجة ان البعض يرى ان الغرب قد تفاءل اكثر من اللازم بعد أحداث اوروبا الشرقية عام ١٩٨٩ لأنه سوف يواجه مشاكل أخطر من المشاكل التى كان يواجهها قبل حدوث هذه التغييرات ، مما سيهدد الأمن الاوروبى بالبلقنة والحروب الأهلية الدامية ويوغسلافيا مثال قائم على ذلك . كل هذا بخلاف مشاكل اوروبا الغربية المماثلة مثل مطالبة ايرلندا الشمالية بالانفصال عن بريطانيا ، والنزاع التركى اليونانى حول قبرص ، والخلاف بين النمسا وايطاليا حول (بترول الجنوبية) .

٩٨٠

ـ ويبقى تساؤل أخير وهو هل يمكن ان تستقيم عملية الأمن فى اوروبا دون استقامتها فى دول حوض البحر الابيض المتوسط غير الاعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى ؟ وفى الواقع ان اوروبا تعامل هذه الجزئية باهتمام فقد تضمن ميثاق هلسنكى جزءا خاصا عن الامن فى حوض البحر المتوسط ، ودعت ايطاليا واسبانيا الى انشاء مؤتمر للامن والتعاون فى حوض البحر المتوسط على غرار المؤتمر الأوروبى وتم عقد اجتماع بهذا الشأن فى « بالمادى مايوركا » فى أسبانيا عام ١٩٩٠ ، ثم قامت حكومة فرنسا بسابقة فريدة حيث دعت سفراء دول حوض البحر المتوسط غير الأعضاء فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لحضور « مؤتمر باريس » فى نوفمبر ١٩٩٠ ، ولكن للان لم تتخذ اوروبا اجراء عمليا يحقق هذه الفكرة التى بدونها سيتعرض الامن فى اوروبا الى مشاكل كثيرة اهمها تدفق الهجرة من هذه الدول الى اوروبا ، وازدياد معدلات العنف السياسى ، وعدم استقرار عمليات التجارة والاستثمار بين اوروبا وهذه الدول .

ـ ولكن بغض النظر عن احتمالات النجاح ، فانه قد اتسع نطاق عملية الامن والتعاون الاوروبى ، بحيث أصبحت تمثل عاملا اساسيا فى وضع قواعد ارشادية هامة للبناء « المعمارى » الاوروبى وتشكيل هياكل ومؤسسات عموم أوروبا ، وت ارساء وتجسيد منظومة القيم والأفكار الت تسود العالم حاليا بعد انتهاء الحرب الباردة ، ايذانا بميلاد العالم الجديد . □

تقـــريـــر



قمة لندن للدول الصناعية

ياسر هاشم

● لم تثر أية من القمم الصناعية الستة عشرة السابقة ، ما أثارته قمة لندن - والتى عقدت من ١٥ - ١٧ يوليو - من تساؤلات وتوقعات وآمال لدى البعض ، واحباطات لدى البعض الآخر . حيث أن انعقاد القمة فى هذه المرحلة الانتقالية ، آثار تساؤلات واسعة النطاق ، حول معنى القمة ذاتها ، ودورها ، وحدود امكانياتها ، الأمر الذى دفع بعض المراقبين لاعتبارها واحدة من القمم التاريخية على مستوى النظام الدولى الأخذ فى التشكل .

ويمكن القول أن هذه القمة تكتسب تميزها وتفردها من خلال عدة نقاط أهمها : -

أولا : التوقيت : جاءت هذه القمة كأول اجتماع بعقدة قادة الدول الكبرى ، بعد حرب الخليج الثانية ، والتى شاركت فيها هذه الدول فى اطار تحالف دولى ضد العدوان العراقى على الكويت ، وذلك لمناقشة الآثار الناجمة عن هذه الحرب ، ومستقبل النظام الدولى بقواعده الجديدة .

ثانيا : العضوية : حيث تمثل مشاركة الاتحاد السوفيتى سابقة نوعية فى عضوية مجموعة الدول الصناعية السبع G7(الولايات المتحدة الأمريكية - بريطانيا - فرنسا - كندا - اليابان ايطاليا - المانيا) حتى ، وان كانت مشاركته فى جلسة استثنائية عقب انتهاء أعمال القمة رسميا حيث دعا كول الزعيم الألمانى جوربا تشوف لحضور قمة ميونيخ المقبلة .

ثالثا : الموضوعات : - لقد تضمن جدول أعمال القمة ، بحق أهم اشكاليات النظام الدولى ، والتى يمثل استمرارها تهديدا خطيرا للاستقرار الأقليمى والدولى على حد سواء ومنها : اقتراحات دعم الاقتصاد السوفيتى ، وسائل التبادل التجارى الدولى ، والتضخم الاقتصادى ، اضافة الى السلام فى الشرق الأوسط ، والتسليح العراقى .

الملف السوفيتى :

ومن خلال هذه النقاط نجد أن الملف السوفيتى ، كان وبحق أهم ملفات البحث الذى حظى بالاهتمام الأكبر ، ولذا سنقوم بعرضه بشىء من التفصيل .

حيث قام جورباتشوف ، الرئيس السوفيتى بتوجيه رسالة (مؤلفة من ٢٣ صفحة) لقادة الدول الصناعية السبع قبل موعد انعقاد القمة بأسبوع كامل يعرض فيها الموقف الاقتصادى ومطالبه من القمة وفيما يلى مقتطفات منها : -

« أعلق آمالا كثيرة على اجتماع لندن المقبل ، ولدى من الأسباب ما يدفعنى الى القول أنه يمكن أن يسجل

منعطفا فى الجهود المبذولة لدمج الاقتصاد السوفيتى فى الاقتصاد العالمى » . وان « القيادة السوفياتية تدعو بشدة الى تجديد المجتمع عبر ادخال الديمقراطية ومتابعة الاصلاحات الراديكالية الاقتصادية والسياسية » .

وفيما يشبه التوصيف لخطورة الوضع الاقتصادى عبرت الرسالة عن عدة حقائق ابرزها : ـ

١ ـ ضرورة مواجهة الركود الخطير والتضخم المتزايد ، حيث انخفض الناتج القوى السوفيتى خلال النصف الأول من هذا العام بنسبة ١١٪ . والناتج الصناعى بنسبة ٥,٨٪ والخدمات الاستهلاكية بنسبة ٤٪ . ويضاف الى هذا النقص الحاد فى الغذاء .

٢ ـ فوضى فى النظام المالى ، ونظام التسليف ، وتزايد العجز فى الموازنة ، اضافة الى انخفاض عائدات التصدير من العملات الأجنبية .

٣ ـ بلغت القيمة الاجمالية للدين الخارجى (٦٥ مليار دولار) .

وبخصوص الجهود السوفيتية المقترحة ، لاصلاح الاقتصاد لتشجيع الدول الصناعية لمديد العون تضمنت الرسالة : (١) ـ حتى نهاية عام ١٩٩٢ يتم تحويل ٨٠٪ من التجارة ومؤسسات الخدمات الى القطاع الخاص . وتتم العمليات الرئيسية للانتقال الى القطاع الخاص بتحويل المؤسسات الكبيرة او المتوسطة الحجم الى شركات مساهمة .

(٢) امكانية ان يقوم رأس المال الأجنبى شراء أسهم وممتلكات فى الاتحاد السوفيتى .

وعن المساعدة الدولية التى ينتظرها السوفييت من القمة الصناعية فكانت كما يلى :

(١) ـ تقديم المساعدة الدولية فى مجال الاصلاح الزراعى على شكل تقديم المشورة وبيع معدات الى المؤسسات الزراعية ، وانشاء شركات لتصنيع المزروعات الغذائية .

(٢) ـ برامج تعاون فى مجالات تحويل الصناعات العسكرية الى مشاريع للطاقة والمواد الغذائية والبيئة والبحث وتأهيل العاملين ، والتربية .

(٣) ـ دمج الاقتصاد السوفيتى مع الاقتصاد العالمى من خلال جعل الروبل (العملة السوفيتية) قابلا للتحويل الى العملات الأجنبية من ناحية . ومشاركة الاتحاد السوفيتى فى نشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، اضافة الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى .

وقد اختتمت هذه الرسالة بتحذير له مغزاه السياسى ، من أن المصاعب التى يواجهها الاقتصاد السوفيتى ، قد تؤدى الى عواقب اجتماعية تعيق التقدم نحو الديمقراطية ، فى اشارة الى حالة الانقسام السياسى والتى جوهرها الصراع على السلطة بين الجناح الاصلاحى والجناح المتشدد فى الاتحاد السوفيتى هذا الذى اسفر عن زلزال الانقلاب الفاشل فى ١٩ أغسطس .

أهداف وأفكار القمة

وبالنظر الى رؤى أفكار قادة الدول السبع من هذه القمة ، حتى تتضح الأبعاد المختلفة لقرارات وتوصيات القمة التى تضمنها البيانان الختاميان نجد ما يلى : ـ

★ بريطانيا

حددت سلسلة من الأهداف تتراوح ما بين ضرورة اكمال محادثات دورة اوروجواى (للجات) عن التجارة العالمية الى تأسيس اطار جديد للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد أشار العديد من المراقبين الى ان جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى هدفه الأساسى من هذه القمة شخصى / سياسى حيث لم يمض على توليه رئاسة الحكومة البريطانية سوى ثمانية أشهر ، كما انه سيواجه انتخابات عامة خلال عام على أبعد حد . ولهذا فانه يتحتم عليه ان يظهر ويثبت انه يستطيع مجاراة سلفه مارجريت تاتشر التى حضرت ١٢ قمة صناعية ، وأثرت فيها الى درجة تفوق كثيرا مكانة بريطانيا المتراجعة فى الغرب .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ ـ الرغبة فى تأكيد استراتيجية شاملة للنمو تؤدى الى خفض أسعار الفائدة المصرفية من أجل تشجيع الانتعاش واعادة البناء فى وسط اوروبا وشرقها وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط ومن أجل ذلك تريد هى الأخرى التزاما قويا بتطبيق اتفاق اوروجواى وازالة الحواجز التى تقف فى وجه التجارة والاستثمارات .

٢ ـ الرغبة فى ان تربط عرض مساعدة الاتحاد السوفيتى فى مجال التكنولوجيا والخبرات من أجل الاصلاح الاقتصادى ، بتأكيدات قوية على مساعدة دول اوروبا الشرقية ، ودخولها الأسواق الغربية .

٣ ـ الحصول على دعم للخط المتشدد من مسألة التفتيش على القدرات النووية العراقية وتدميرها . وفرض قيود اشد لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط اضافة الى قيود على بيع الأسلحة التقليدية أيضا .

المانيا :

جاء المستشار الألمانى (كول) الى لندن بمجموعتين متصلتين من الأفكار :

الأولى : ـ الحصول على دعم أوروبى جديد وكبير فى نفس الوقت للاصلاحات السياسية والاقتصادية السوفيتية .

الثانية : طمأنه جورباتشوف على وقوف المانيا لمساعدته أملا فى قيام الأخير فى اتخاذ مواقف ايجابية بشأن استمرار وجود ٣٥٠ الف جندى سوفيتى فى المانيا الشرقية سابقا الجزء الشرقى من المانيا حاليا . اضافة الى الخطر المحتمل بتدفق الهجرة من الاتحاد السوفيتى على آلمانيا .

فرنسا :

١ ـ تخفيف عبء ديون العالم الثالث . وتقديم المزيد من المساعدات الغربية .

٢ ـ اقامة صندوق تنمية خاص بدول الشرق الأوسط

٣ ـ ازالة العقبات من أمام اتفاق التجارة العامة (جات) .

٤ ـ تقديم المساعدات الفورية للاتحاد السوفيتي والسماح له بالانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ايطاليا :

هدفها الأساسي اقناع شركائها الغربيين بتقديم المساعدات المالية للاتحاد السوفيتي ولكن بطريقة تقلل الى أقصى حد ممكن من أحتمال ظهور تضخم مالي اضافة الى تركيز هذه المساعدات من خلال صندوق النقد الدولي ، وبنك الاعمار والتنمية الأوروبي حديث النشأة ويأتي هذا في ظل الشرط السياسي المسبق الذي وضعته ايطاليا بأن ترسى السلطات السوفيتية ظروفا تساعد على الاستقرار السياسي استنادا الى معاهدة الاتحاد الجديدة .

اليابان :

اهتمام اليابان الأساسي منصب على مسألتي الحد من التسلح ، والقضايا البيئية

٢ ـ معارضة المساعدة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي وربطها بالتوصل لحل حول اعادة الجزر الأربع اليابانية (المناطق الشمالية) من السيطرة السوفيتية . اضافة الى خطورة التواجد العسكري السوفيتي في آسيا والذي لايزال كبيرا جدا .

٣ ـ الموازنة بين دعم سياسة الأسواق المفتوحة وبين المطالب الداخلية في اليابان عن الصعيدين السياسي والاجتماعي .

كندا :

١ ـ الدعوة لعقد مؤتمر دولي لمراقبة صادرات السلاح والتحضير لمؤتمر البيئة العالمي الذي سيعقد في ريودي جانيرو العام القادم .

٢ ـ مناشدة القمة لتقديم المساعدات الى العالم النامي . وأوروبا الشرقية .

٣ ـ اكمال دورة محادثات أوروجواي التجارية نظرا لان كندا ثالث اكبر دولة مصدرة للقمح في العالم .

٤ ـ التريث في امداد الاتحاد السوفيتي بالمساعدات ، وربطها بحدوث تغييرات فعلية في المجتمع السوفيتي .

ونتيجة لتفاعل اهداف اطراف القمة المختلفة مع المنهاج السوفيتي المجسد في رسالة جورباتشوف تبلورت اثناء القمة وجهتي نظر فيما يختص بالملف السوفيتي . فبينما يعتقد البعض أن المعونة يمكن ان تساعد جورباتشوف والتقدميين على هزيمة المتشددين في الصراع على السلطة الدائر في موسكو بحيث يصبح الاتحاد السوفيتي بذلك لا يمثل تهديدا .

يعتقد البعض الأخر أن هذه المعونة ليست بالضمان الكافي لنجاح جورباتشوف او السياسات التقدمية .. فاذا كان لدى المتشددين الاستعداد والقدرة على الاطاحة بجورباتشوف (كما حدث في انقلاب ١٩ أغسطس) لن يكون بوسع اى وعد بمعونة اجنبية الحيلولة دون تحقيق هدفهم ... وهم قادرون على وضع جورباتشوف في الصدارة لجمع المساعدات ثم تنحيته جانبا بعد ذلك ، واستخدام الأموال الغربية التي حصلوا عليها لاحياء التهديد السوفيتي . فوفقا لوجهة النظر تلك ان كل ما يحتاجه الاقتصاد السوفيتي هو انتهاج سياسة اقتصاد السوق ، ولديهم فعلا المال اللازم لعملية التحول ، واعادة أولويات الموازنة . حيث يبلغ اجمالي الناتج القومي السوفيتي ٧٢٠ مليار دولار عام ١٩٩١ ومن هذا الرقم نسبة ٢٥٪ تقريبا يبتلعها الدفاع بما يمثل ١٨٠ مليار دولار ، وأن تخفيض هذا الرقم الى النصف سيؤدى الى توفير ٩٠ مليار دولار سنويا وهو مبلغ اكثر من المعونات التي يرغب السوفييت فيها من الغرب اذ تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ مليار دولار فقط .

وازاء وجهتي النظر هاتين انقسم المؤتمرون في لندن الى فريقين : الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وكندا يدافعون وبحماس عن وجهة النظر الخاصة بالابطاء في المساعدات حتى تستقر الأوضاع ، وتتضح معالم برنامج اقتصادي للتحول نحو السوق المفتوح بينما تعاطفت المانيا وفرنسا وايطاليا مع ضرورة مد يد العون وبسرعة الى الاتحاد السوفيتي .

ومن هنا جاء البيان الاقتصادي للقمة في ختام اعمالها بالنظر الى مساعدات الاتحاد السوفيتي يحمل وعدا بدعم مادى دون تحديد كنهه او هويته او مقداره ودون التزام فعلي يقع على عاتق السبعة الكبار ولهذا سنعرض للبيان الاقتصادي وأهم نقاطه مع التركيز على فقرة المعونات للاتحاد السوفيتي .

البيان الاقتصادي للقمة :

فقد اختتمت القمة الصناعية اعمال دورتها الرسمية السابعة عشرة باعلان اقتصادي اكدت فيه على ما يلي :

١ ـ إتمام ما يعرف « بجولة اوروجواى » لتحرير التجارة العالمية قبل نهاية العام الحالي حيث أوضح الزعماء انهم يعتزمون التدخل في مفاوضات الجولة اذا انشأت عقبات (منتظرة بالتأكيد) وذلك لحسمها لصالح تحرير آلية التجارة العالمية .

٢ ـ التوصل لسياسات رامية الى خفض اسعار الفائدة الحقيقية ، حيث دعت المجموعة الى بذل جهود متواصلة لخفض العجز في ميزانية الدول وحثت على مزيد من المنافسة الاقتصادية لزيادة الخيارات امام المستهلكين وخفض الاسعار وتخفيف الاعباء على الشركات المستثمرة .

٣ ـ طالبت بفرض قيود على الدعم الذى يشوه تخصيص الموارد ، ويزيد الاستهلاك العام ، ودعت الى تحسين التدريب والتعليم ، وزيادة المرونة فى التوظيف .

٤ ـ كما دعت الى تحسين وسائل ادارة القطاع العام ، وايجاد مزيد من الفرض امام التحول الى القطاع الخاص ، وتشجيع حماية البيئة بوسائل غير مكلفة

٥ ـ تعهد زعماء الدول السبع بالمساعدة فى دعم الوكالة الدولية للطاقة للحفاظ على امدادات البترول العالمية والعمل على تطوير الأبحاث والتنمية للحفاظ على امدادات الطاقة العالمية ، وتقليل الحواجز امام التجارة والاستثمار فى مجال الطاقة ، وتشجيع تطبيق معايير عالمية لسلامة البيئة .

٦ ـ كما طالب البيان بإتخاذ خطوات عاجلة لتحسين اجراءات السلامة فى المنشآت النووية فى وسط اوروبا وشرقها وفى الاتحاد السوفيتى

٧ ـ تعهد الزعماء بمساعدة المجموعة الأوروبية فى وضع ميثاق اوروبى للطاقة لتنمية التجارة الحرة فى مجال الطاقة .

٨ ـ اتخاذ خطوات لتشجيع الاستثمارات الخاصة فى شرق اوروبا ، واتخاذ خطوات لتسهيل فتح اسواق دول مجموعة السبع G7 امام صادرات اوروبا الشرقية .

٩ ـ اخيراً اكد الإعلان على تجديد الجهود الرامية الى دعم الاصلاح الاقتصادى ومن هنا نجد ان البيان الاقتصادى لم يتطرق الى الملف السوفيتى لتفرده وخطورته والجدير بالذكر انه قد صدر قرار منفرد خاص بالاتحاد السوفيتى ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين مجموعة الدول الصناعية والاتحاد السوفيتى من اجل التعاون الوثيق فى مساعدة موسكو لاتمام عملية التحول الاقتصادى .

ويمثل هذا القرار ـ كما وصفه كول ـ معلما رئيسيا على طريق التعاون مع الاتحاد السوفيتى وتقاربه من جديد مع العالم الغربى . كما اكد كول ان خطة المساعدة لمجموعة السبع لايمكن ان تستخدم الا كوسيلة « لمساعدة السوفييت على النهوض بانفسهم » .

ومن هنا وجدنا ان جورباتشوف لم يحصل على اكثر من تأييد معنوى من جانب اغنى دول العالم لاصلاحاته الإقتصادية وكانت تعليقات المراقبين حول هذا الموقف الغربى المتخاذل لتبريره تستند على إعدة نقاط :ـ

١ ـ ان منح الاتحاد السوفيتى وضعا خاصا فى إطار صندوق النقد الدولى والبنك الدولى سوف يفتح امامه بابا للحصول على مساعدات اقتصادية وتقنية ونقدية .

٢ ـ ان السياسة الغربية تقوم على مبدأ « المساعدة من اجل المساعدة الذاتية » حيث يتمسك الغرب بالقاعدة الذرائعية التى تقول بأنه من الأفضل ان يتعلم الشخص الفقير الصيد بدلا من حصوله على وجبة سريعة يسد بها رمقه .

٣ ـ ان الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين واشطون وموسكو حول اتفاقية « ستارت » لخفض الاسلحة النووية ، وتحديد موعد لعقد مؤتمر القمة الامريكية السوفيتية فى موسكو بعد بضعة ايام من انتهاء قمة الدول الصناعية سوف يشجعان الكونجرس الأمريكى على تقدم المساعدة لموسكو .

خطة دعم الاتحاد السوفيتى :

وعلى الرغم من هذا ، فإن قرار خطة لدعم الاتحاد السوفيتى من جانب الدول السبع ، هى فى حد ذاتها خطوة هامة نحو التزام فعلى ، سارعت احداث الانقلاب الفاشل فى ١٩ اغسطس بوضع بعض بنوده موضع التنفيذ ، خلال اجتماع سريع عقده مسؤلون بالدول السبع فى لندن ٢٩ ، ٣٠ اغسطس بلندن لاقرار مساعدات غذائية وفنية فورية للاتحاد والسوفيتى .

ويتألف برنامج دعم الاقتصاد السوفيتى من ٦ بنود على النحو التالى :ـ

١ ـ العضوية المنتسبة للكرملين فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

٢ ـ توصية مجموعة السبعة بتكثيف الجهود لمساعدة الاتحاد السوفيتى من جانب منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

٣ ـ المساعدة الفنية خاصة فى مجالات الطاقة ، وتحويل الصناعات العسكرية الى صناعات مدنية ، والسلامة النووية ، والنقل وتوزيع الأغذية .

٤ ـ توسيع نطاق التبادل التجارى

٥ ـ استحداث جهاز متابعة للاستمرار فى التعاون بين مجموعة السبعة والاتحاد السوفيتى

٦ ـ تكثيف الاتصالات بين وزراء مالية الدول الصناعية السبعة والاتحاد السوفيتى

إذن : ـ وعود وآمال وتوصيات هى كل ما حصل عليه جورباتشوف من قمة الدول الصناعية فى لندن ، مع وعد بان يكون ضيفا مشاركاً فى كافة مؤتمرات القمة القادمة ١

البيان السياسى :

وفى اطار ما ذكرناه من شمولية موضوعات القمة ، وتطرقها لجميع المشاكل الاقتصادية والسياسية الملحة فى عالم اليوم ، والذى جعل البعض يصفها بانها اخطر واهم القمم السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ـ جاء البيان السياسى ليتطرق الى العديد من الموضوعات وهى :

اولا : السلام فى الشرق الأوسط :

مطالبة القمة لاسرائيل بوقف سياسة التوسع الاستيطامى ، ودعوة الدول العربية الى ضرورة انهاء المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل . وعبرت القمة عن دعمها لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط على اساس مبدأ الأرض مقابل السلام . كما رحبت القمة برد سوريا الايجابى على المقترحات الامريكية الخاصة بحل النزاع

العربى / الاسرائيلى .

فقد دعا البيان الى دفع « التوصل الى سلام شامل ودائم وعادل بين اسرائيل وجيرانها العرب بمن فيهم الفلسطينيون .. وعلى اساس من قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ استناداً الى مبدأ الأرض مقابل السلام » كما اختتم البيان معالجته للشرق الأوسط ـ والتى شملت ٥ فقرات من فقرات البيان الست عشرة ـ بالدعوة الى تشجيع التعاون الاقتصادى فى المنطقة ، وتسهيل حركة الاستثمارات ، واعادة الأرباح والتجارة عبر حدود دول الشرق الأوسط ، وجنوب البحر المتوسط .

ثانيا : العراق :

اقرت القمة اجراءات واشنطون ضد العراق ، وإتخاذ موقف موحد ضد صدام حسين ، فى اشارة الى مطالبة الشعب العراقى بالثورة على هذا « الطاغية » وضرورة الابقاء على العقوبات الاقتصادية ازاء العراق الى حين تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

ثالثا : الأمم المتحدة :

العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة ليس فقط فى حفظ السلام العالمى ، وانما فى صنع هذا السلام من خلال اتباع اسلوب « الدبلوماسية الوقائية » لمنع المنازعات الدولية قبل نشوبها . فقد اكد البيان على ان ظروف حرب الخليج اوضحت اهمية دور مجلس الأمن للأمم المتحدة كهيئة تنفيذية لادارة الأزمات التى تعصف بالسلام العالمى حيث يتحول دوره من مجرد ادارة الأزمات الى المبادرة بمنعها .

رابعا : اوروبا :

أكدت القمة دعمها للجهود التى تبذلها المجموعة الأوروبية حاليا لتسوية الاوضاع فى يوغوسلافيا . كما اكدت على ضرورة تشجيع ودعم الديمقراطية فى وسط وشرق اوروبا خاصة بعد الرسائل التى تلقاها الزعماء السبعة من رؤساء تشيكوسلوفاكيا ، والمجر وبولندا بقيام هذه الدول بتنفيذ الاصلاح الاقتصادى والسياسى بالفعل .

كما أكد البيان على تأييد جهود الاتحاد السوفيتى لتحقيق المجتمع المفتوح والتعددية السياسية واقتصاد السوق .

خامسا : الحد من التسلح :

اكدت القمة على ضرورة الحد من انتشار الاسلحة التقليدية واسلحة الدمار الشامل كنتيجة مستخلصة من حرب الخليج ، مع تأييد مقترحات بريطانيا الخاصة بضرورة تسجيل مبيعات الاسلحة على المستوى العالمى لدى الأمم المتحدة بهدف منع اى دولة من اقامة ترسانة اسلحة تهدد بها جيرانها .

سادسا : آسيا :

رحبت القمة بتعاون الصين مع قوات التحالف الدولى فيما يتعلق بعدوان العراق على الكويت واكدت القمة على رغبتها فى رؤية المزيد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية فى الصين ، والاهتمام بمسألة حقوق الانسان فى الصين اضافة الى بناء جسور التعاون معها واشار البيان الى ضرورة اقرار السلام والأمن فى شرق آسيا ، وتسوية الخلاف بين اليابان والاتحاد السوفيتى بشأن الجزر الشمالية ، من خلال المفاوضات الثنائية بين الجانبين .. كما رحب البيان بالمحادثات الجارية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بشأن الوحدة .

سابعا : ـ موضوعات اخرى :

١ ـ رحب البيان بالتطورات الديمقراطية فى جنوب افريقيا وتخليها تماما عن سياسة التفرقة العنصرية مع وعد بالاهتمام بالتنمية الاقتصادية فى جنوب افريقيا

٢ ـ العمل على تحقيق المركزية فى عمليات الاغاثة الدولية ، وتطوير اجهزة التخطيط من كوارث منتظرة .

٣ ـ التأكيد على ضرورة العمل الجاد ضد الارهاب بكافة اشكاله والعمل على إطلاق سراح الرهائن .

ومن هنا . فإن قراءة متأنية لكل من البيانين الاقتصادى والسياسى للقمة يجعلنا نتوصل للعديد من الاستنتاجات الختامية ، التى تشكل فى جوهرها ، اسس وقواعد النظام الدولى الجديد والتى ستطرح للاختبار خلال الفترة المقبلة واهمها مايلى :

اولا : تأكدت حقيقة ان الرقم الحاكم اليوم فى ميزان القوى الدولية ، هى الوضع الاقتصادى وان الصراع الدولى لن يكون صراعا سياسيا او ايديولوجيا الا فى مظاهره وانما صراع اقتصادى فى جوهره

ثانيا : ان الدول ذات القوة الاقتصادية (الدول الصناعية السبع) هى القوة الكبرى او الاقطاب الدولية فى ظل النظام الدولى الجديد

ثالثا : اصبح للأمم المتحدة كهيئة دولية مهمة صنع السلام العالمى . اضافة الى وظيفة حفظ السلم والامن الدوليين المنوطة بها اصلا .

رابعا : ان النظام الدولى الجديد لايعبر عن نظام القطب الأوحد . كما نعتقد البعض ـ وانما هو نظام متعدد الأقطاب ، تعبر مرحلته الأولى عن هيمنة امريكية متعددة الابعاد ولكنها فى نفس الوقت محدودة المدى

خامسا : ان الاتحاد السوفيتى على الرغم من متاعبه الاقتصادية ، واوضاعه الداخلية المتدهورة مازال قوة عظمى مشاركة فى وضع ترتيبات النظام الدولى الجديد ولو من الناحية الشكلية لإبراز دعوى عدم تفرد الحزب بقيادة امريكا بالتعرف فى مقدرات الامور . حيث اضحى الاتحاد السوفيتى يمثل دول العالم الثالث ـ إذ اجاز التصور ـ فى صراع الشمال والجنوب . ويدعم من هذه

المشاركة السوفيتية ان الاتحاد السوفيتى مازال هو القوة الدولية الوحيدة التى تستطيع ـ حتى الان ـ تدمير ثلث الولايات المتحدة الامريكية بضربة نووية واحدة

سادساً : ان الدول الصناعية السبع G7 ستشكل ـ من خلال مؤتمراتها ـ مجموعة تتحكم فى مجريات الامور ، وتملك مفاتيح حلول المشاكل الدولية ، ولكن يتم هذا من خلال آليات مختلفة (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) فى المجال الاقتصادى ، و (الامم المتحدة) فى المجال السياسى والعسكرى ، خاصة فى ظل تداخل عضوية هذه المجموعة مع تلك المؤسسات وسيطرتها الواقعية عليها .

سابعاً : ان تحقيق التسويات السلمية للنزاعات الاقليمية المتفجرة هو السبيل لتحقيق الاستقرار العالمى الذى لم تعد ضماناته حكراً على استقرار الاوضاع فى الاقطاب الدولية الكبرى . حيث يعد هذا الاستقرار على المستوى الدولى شرطا ضروريا وليس كافيا لتحقيق الاستقرار والتوازن المطلوب فى ظل النظام الدولى الجديد .

ثامناً : تأكيد مبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعدم اللجوء للقوة تأكيدا للشرعية واعلاء لمبادىء القانون الدولى . الأمر الذى تبلور فى قدرات الحد من التسلح .

تاسعاً : ظهور قضايا دولية تحظى باهتمام العالم اجمع شرقه وغربه ، شماله وجنوبه تشكل وحدة فى الخطر ، وتنسيقا فى المواجهة ، وتتمحور حول قضايا البيئة والحد من التلوث ، والطاقة وضمان مواردها وتأمينها .. حرية التجارة العالمية الحد من التسلح .

عاشراً : أضحت العديد من المفاهيم المتعارف عليها فى حاجة الى مراجعة بعد ان تغير مضمونها وشكلها مثل الشؤون الداخلية للدولة والسيادة ، والأمن الجماعى ، والوفاق الدولى الحرب الباردة ، الصراع الايديولوجى وغيرها .. فى حين ظهرت مرادفات جديدة للتعامل فى ظل النظام الدولى الجديد افرزتها البروسترويكا السوفيتية مثل عالم واحداً آمن اولا عالم ، التوافق الدولى ، توازن المصالح على حسابه توازن القوى ، ضبط التسلح .. الخ

الخلاصة : إن قمة الدول الصناعية السبع فى لندن هى بمثابة اعلان من قيام النظام الدولى الجديد .. حيث مثلت قراراتها ارهاصات لقواعد ذلك النظام انتقلت خلاله تلك الدول الكبرى من مرحلة تهيئة المناخ الدولى عسكريا بعد حرب الخليج بأبعاد سياسية بقرارات الامم المتحدة ، ونزع السلاح العراقى ، وضبط التسلح فى الشرق الاوسط ، الى تسوية نهائية للأوضاع الاقتصادية كأسس لازمة لتحقيق الاستقرار فى النظام الدولى . بشكل يمكنها من السيطرة والتحكم ـ بطريقة او بأخرى ـ على الاقتصاد العالمى بما يكفل لها السيطرة السياسية .

ولكن فى غمار هذه المخططات ، وتلك الرؤى نسى الغرب ان هناك ما يسمى بالعالم الثالث ، وان اقتصاديات تلك الدول التى بنيت ومازالت على علاقات غير متكافئة لن تكون مقبولة فى ظل الاوضاع الاقتصادية المتدهورة لدول العالم الثالث وان تفجر الاوضاع بصورة لم يتوقعها الكبار باتت وشيكة فى ظل ازمة الديون الطاحنة . والسؤال الآن هل بعد هذه القمة وغيرها من القمم المستقبلية للقوى الكبرى استقرت الاوضاع ، ودان لهم العالم ؟ □

استراتيجية الأمن القومى الامريكى وانعكـــاساتها على حرب الخـــليج



د . فوزى حسين حماد

أصدر البيت الابيض فى مارس ١٩٩٠ وثيقة عنوانها الامن القومى للولايات المتحدة الامريكية ، وتدور موضوعاتها حول مقومات ونوعيات ومصالح وسياسات الولايات المتحدة الامريكية خلال عقد التسعينات ... وقد تضمنت تلك الوثيقة عددا من الموضوعات المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا والتسليح المتطور باعتبارها من الاركان الرئيسية فى استراتيجية الامن القومى الامريكى .

ويتناول هذا التقرير موجزا لما تناولته هذه الوثيقة الهامة بهذا الخصوص ، ثم انعكاسات ذلك على حرب الخليج التى جاءت كتطبيق ناجح لتلك الاستراتيجية . ويوضح التقرير اهمية نزع السلاح النووى وكافة اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة واهمية مبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك فى هذا الشأن فى اى ترتيبات لنظام الامن فى المنطقة ويقدم التقرير توصيات باعداد دراسة شاملة عن استراتيجية الامن القومى المصرى فى ضوء التغيرات الاخيرة فى المنطقة والمتغيرات العالمية :

فى مجال الطاقة

أ ـ ان موارد الطاقة ضرورية للأمن والتقدم الأمريكى فى تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد المعدنية للحفاظ على صحة ونمو الاقتصاد الامريكى وتأمين فرص الازدهار الاقتصادى فى الداخل والخارج .

٢ ـ يتركز ٦٥ ٪ من احتياطيات النفط المؤكدة فى العالم فى منطقة الخليج العربى وهذا يعنى انه يجب ان تقوم الولايات المتحدة بتأمين مورد اضافى يعتمد عليه من النفط وذى سعر تنافسى لتحقيق استجابة سريعة ومناسبة فى حالة أى أضطراب شديد فى موارد النفط فى منطقة الشرق الاوسط . لقد واجهت الولايات المتحدة عدة تهديدات لمصالحها البترولية فى المنطقة خلال الثمانينات ولعل اهمها يتمثل فى الاشتباكات العسكرية فى لبنان عامى ٨٣ ـ ٨٤ وفى ليبيا سنة ١٩٨٦ وفى الخليج عامى ٨٧ ـ ١٩٨٨ . ولذلك يجب ان يتم التوصل الى مستوى مناسب من الاحتياطى الاستراتيجى للنفط لدى الولايات المتحدة لحماية اقتصادها من أى اضطراب خطير فى موارد النفط .

٣ ـ ان اعتماد العالم المتقدم على موارد الطاقة من منطقة محورية مثل منطقة الشرق الاوسط يعنى اهمية انسياب النفط دون اية معوقات وهذا يمثل احد المصالح الامريكية الهامة والشرق الاوسط هو مثال حى لاقليم تستقر به المصالح الامريكية فى حين تتضاءل عوامل الجذب والشد بين الشرق والغرب .

٤ ـ وفى اطار جدول الاعمال الاقتصادى سوف تستمر الولايات المتحدة فى تطوير ترشيد الطاقة وتنويع مصادر النفط والغاز مع زيادة الموارد الكلية للطاقة لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادى ، ويجب تكثيف الجهود لتطوير مصادر الطاقة (نووية ، غاز طبيعى ، فحم ، الطاقات المتجددة) وتكريس اهتمام اكبر لتخفيض استهلاك الوقود الاحفورى ، فى ضوء الاهتمامات البيئية المتنامية .

فى مجال التكنولوجيا والفضاء والتسليح المتطور

٥ ـ ان القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الامريكية تعتمد على تفوقها التكنولوجى وليس على قوتها الصناعية فقط ، ولا تزال الولايات المتحدة تحتل الصدارة فى مجال تطوير التكنولوجيا . ولقد كان التفوق التكنولوجى الأمريكى مساهما قويا فى تأجيل الحروب . وللابقاء على هذا التفوق سوف تعمل الولايات المتحدة على مواصلة استثماراتها فى مجال البحوث والتطوير .

٦ ـ ومن خلال الاولويات الاستراتيجية نجد ان اختيار الولايات المتحدة للتكنولوجيات المتوافرة لديها سيكون على اساس تلك التى تقابل احتياجاتها وتدعم استراتيجيتها فى الحقبة القادمة ، ويتضمن ذلك التسليح النووى والتسليح فى الفضاء والتحرك الاستراتيجى والتواجد على المستوى العالمى .

٧ ـ وبالنسبة للقاعدة الصناعية للدفاع ، فلابد ان تكون قوية وتحتوى على صناعات متطورة تكنولوجيا مما يتطلب من وزارة الدفاع الأمريكية ان تتعاون مع الصناعة الامريكية ، وان تواصل برامج بحثية نشطة فى التكنولوجيات الهامة كما يجب على الوزارة ايضا ان تخلق حوافز للاستثمار فى المرافق الجديدة والمعدات وفى مجال البحوث والتطوير . وتجدر الملاحظة ان الانفاق الاستثمارى الحكومى فى الولايات المتحدة فى مجال تطوير وتحسين تكنولوجيا الدفاع يفوق مثيله فى اية دولة اخرى فى العالم مما يضع امريكا فى مقدمة دول العالم فى مجال التسليح .

٨ ـ ان الولايات المتحدة لديها تفوق تنافسى فى مجال التكنولوجيات المتناسبة مع التسليح المتطور ، ولكنها لابد ان تستمر فى ترجمة هذه الميزة فى مجال انظمة الاسلحة الميدانية المدعمة بالفكر التكتيكى المناسب والفن التشغيلى . وتتطلب الظروف الجديدة الابتكار والتحديث المستمر فى مجال الاسلحة الحديثة وتتطلب تضمين وسائل التكنولوجيا الحديثة الدقيقة جدا والوسائل المتطورة فى تحديد الاهداف والمفاهيم التشغيلية الحديثة داخل القوات الامريكية .

٩ ـ تقوم الولايات المتحدة باكتشاف واستخدام الفضاء فى الاغراض السلمية ويسمح القانون الدولى باجراء بعض الانشطة الخاصة فى هذا المجال لحماية الامن القومى الامريكى ، وسوف تعمل الولايات المتحدة على تطوير وحيازة ونشر انظمة للاتصالات والملاحة والرصد البيئى والانذار المبكر والمسح الشامل ، وسوف تعمل ايضا على تشجيع الافادة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ويقع ضمن ذلك استخدام الفضاء لمواجهة المشاكل البيئية الخطيرة على الأرض . ان البرنامج الجديد الى كوكب الارض وهو جزء كبير من جهد بحثى ضخم ومتكامل سوف يستخدم الفضاء فى جمع البيانات التى يستفاد منها فى تحديد التغيرات البيئية العالمية .

١٠ ـ استفادت الولايات المتحدة من انتقال التكنولوجيا بين الحلفاء والدول الصديقة فى نواحى الامن القومى والنواحى الاقتصادية ، وسوف تعمل الولايات المتحدة مع شركائها فى لجنة التنسيق للرقابة على الصادرات متعددة الاطراف كوكوم على تأمين عدم اتجاه التكنولوجيا ذات الحساسية العسكرية الى القوات المعادية المحتملة وفى الوقت نفسه يجب على الولايات المتحدة تبنى اجراءات وقوائم السلع المحظورة من جانب لجنة كوكوم لدعم التغير السياسى والاقتصادى السريع فى البيئة الدولية ، ويركز ذلك على عدة محاور اهمها تنفيذ ضوابط لجنة كوكوم على السلع الاستراتيجية والتكنولوجيات وتوائم وتقييد اجراءات التراخيص .

فى مجال الحظر التكنولوجى وحظر السلاح

١١ ـ ويقع فى سياق غايات الولايات المتحدة من اجل بقائها كدولة حرة ومستقلة ما يتعلق بحظر انتقال التكنولوجيا والموارد العسكرية الحرجة الى الدول والجماعات المعادية وخاصة انتشار الاسلحة ذات الدمار الشامل ووسائل التوصل عالية التكنولوجيا المتصلة بها وتلتزم الولايات المتحدة ايضا بالعمل على حظر انتشار الاسلحة النووية والكيماوية وغيرها من الاسلحة واسعة الدمار ووسائل انتاجها ونظم حيازتها . كما ان تحسين الاستقرار الاستراتيجى من خلال تشجيع اتفاقات حظر الاسلحة وتطوير التكنولوجيات للدفاع الاستراتيجى وتقوية ودعم القدرات للتسليح التقليدى يقع ضمن غايات الولايات المتحدة خلال العقد القادم .

١٢ ـ ان ساحات الحروب فى وقتنا المعاصر تتسم بتعرضها للدمار الشامل والهلاك بصورة غير مسبوقة . وكلما زاد مدى ودقة القدرة التدميرية للاسلحة التقليدية كلما ادى ذلك الى امتداد الحروب عبر مساحات جغرافية وكلما كانت تلك الحروب اكثر سرعة وكثافة ، وفى حين يزيد انتشار انتاج الاسلحة فى العالم تتوافر هذه الاسلحة بصورة كبيرة لدى القوى الأصغر مما يضيق من الفجوة العسكرية بين امريكا والدول الاقليمية ومما يجعل بعض ساحات الحروب فى العالم الثالث ، بطريقة ما تتطلب قوات دفاعية امريكية .

١٣ ـ وبصفة خاصة فى العالم الثالث نجد ان الحروب الاقليمية واسعة الدمار سوف تمثل خطرا متزايدا بفعل التوسع فى القوات المسلحة للقوى الأقليمية وبفعل انتشار

التسليح المتقدم وسوف يصبح حظر انتشار الاسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية امرا متزايدا فى الصعوبة . ومن المتوقع ان يستمر عدم الاستقرار فى المناطق التى تعانى من الفقر وعدم العدالة والمنازعات الدينية والعنصرية والطائفية وسوف يبقى التطرف الدينى عاملا مهددا للارواح الامريكية فى العالم الثالث وللدول الصديقة لامريكيا فى منطقة الشرق الاوسط والتى يعتمد على مواردها البترولية العالم المتقدم بالاضافة الى استمرار تهديد الارهاب والدول التى تموله .

١٤ - وسوف تعمل الولايات المتحدة على منع مبيعات الاسلحة للدول فى العالم الثالث حيث توجد امكانية زعزعة توازنات القوى المحلية وبصفة خاصة تلتزم الولايات المتحدة بالعمل على حظر انتشار الاسلحة النووية والكيمائية وغيرها من الاسلحة واسعة الدمار ووسائل انتاجها وانظمة التوصيل طويلة المدى المرتبطة بها ، وسوف تقوم الولايات المتحدة بمواجهة تلك الدول التى تمول الارهاب وسوف تقوم بالضغط عليها للحد من ممارساتها .

١٥ - وحيث ان انتشار التسليح المعقد بما يتضمنه من اسلحة كيمائية ونووية وبيولوجية والصواريخ الحاملة لها يمثل حظرا متزايدا على الامن الدولى ، نجد ان هذا الانتشار يعد بمثابة وقود يحفز النزاعات الاقليمية مما يؤدى إلى تعقيد التخطيط الأمريكى للدفاع كما يوجه أخطارا جسيمة لقوات ومرافق الولايات المتحدة فى الخارج وايضا للولايات المتحدة نفسها ومواجهة امريكا لهذه المشكلة يتضمن وضع ضوابط محكمة وتعاونا متعدد الاطراف مصمم بحيث يوقف انتشار هذه التكنولوجيات .

١٦ - وبالنسبة للتسليح الكيمائى نجد ان الهدف الاساسى هو التوصل الى حظر فعال وعالمى للاسلحة الكيمائية فى اقرب وقت ممكن ، وحتى يتم التوصل الى هذا الحظر سوف تبقى الولايات المتحدة على رصيد ضئيل ولكنه فعال من الاسلحة الكيمائية لمنع استخدام هذه الاسلحة ضدها او ضد حلفائها وسوف تستمر الولايات المتحدة فى دوافعها لحماية قواتها من الاسلحة الكيماوية التى يمكن ان تستخدم ضدها ، ولن تأخذ الولايات المتحدة المبادرة ابدا فى استخدام الاسلحة الكيماوية ولكن سوف تعمل على تأجيل استخدامها ضدها ، وطالما لديها الاستعداد لمنع استخدام الاسلحة الكيماوية يجب على الولايات المتحدة التأكد من أمن وفاعلية مثل هذه الاستعدادات .

١٧ - ومن اهم اهداف الادارة الامريكية فى عهد الرئيس بوش هو الوصول الى حظر فعال وعالمى للاسلحة الكياوية سواء من ناحية انتاجها او امتلاكها وايضا استخدامها ، ولابد من وقف التعامل مع الدول التى تملك الاسلحة الكيماوية ويجب ايضا مواجهة الانتشار المتنامى لهذه الادوات ذات الدمار الشامل .

وسوف تعمل امريكيا على تدعيم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع انتشار الاسلحة ونظام التحكم فى تكنولوجيات الصواريخ ، كما انها ستجد من الأسباب المؤدية الى حيازة الدول للاسلحة المتطورة .

١٨ - ان نمو التكنولوجيا المعقدة واحتمال استخدامها فى منازعات العالم الثالث سوف يمثل مطلبا ملحا على القوات الامريكية ويجب على هذه القوات ان تكون قادرة على الاستجابة بسرعة وباحكام لمواجهة ذلك حيث ان تطبيق كمية ولو ضئيلة من القوة مبكرا فى ازمة ما عادة ما تكون عواقبه وخيمة ، ففى بعض المواقف لابد من استخدام قوة رابضة يعتد بها ولكن هناك مواقف اخرى يجب على القوات الامريكية النجاح فيها بأقل خسائر ممكنة وبسرعة ، ويجب على هذه القوات ان تتواءم مع البيئة الغربية التى تتواجد فيها .

خلاصة استراتيجية الامن القومى الامريكى فى مجال الطاقة والتكنولوجيا

١٩ - يوضح العرض السابق مدى ارتباط امور الطاقة والتفوق التكنولوجى والتسليح المتطور ودعم القاعدة الصناعية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل والحد من نشر السلاح المتطور باستراتيجية الامن القومى الامريكى بطريق مباشر .

٢٠ - فى مجال الطاقة تتضمن الاستراتيجية الامركية ما يلى :

- تأمين موارد الطاقة من منطقة الشرق الاوسط التى يتركز فيها ٦٥ ٪ من احتياطى النفط العالمى وهذا يقتضى انسياب النفط دون معوقات .
- تأمين احتياطى استراتيجى من النفط لحماية الاقتصاد الامريكى من اى اضطراب خطير فى موارد النفط .
- تطوير ترشيد او زيادة كفاءة الطاقة وتكريس اهتمام اكبر لتخفيض استهلاك الوقود الاحفورى فى ضوء الاهتمامات البيئية المتنامية .
- زيادة الموارد الكلية للطاقة وتكثيف الجهود لتطوير المصادر البديلة سواء كانت نووية او جديدة او متجددة .

٢١ - وفى مجال الابقاء على التفوق التكنولوجى - اساس القوة الاقتصادية والعسكرية الامريكية ، والعامل الهام فى تأجيل الحروب - تتضمن الاستراتيجية ما يلى :

- مواصلة الاستثمارات فى مجال البحوث والتطوير فى التكنولوجيا التى تدعم استراتيجيتها فى المرحلة القادمة مثل التسليح النووى ، تسليح الفضاء ، تكنولوجيا الدع ايستراتيجى ، تكنولوجيات استخدام الفضاء ، التواجد على المستوى العالمى .
- دعم القاعدة الصناعية وتطوير وتحسين تكنولوجيا التسليح التقليدى من خلال تعاون بين وزارة الدفاع

والصناعة الامريكية ويفوق الاستثمار الحكومى فى هذا المجال مثيله فى اى دولة فى العالم .

- حظر انتقال التكنولوجيا ذات الحساسية العسكرية والسلاح المتقدم الى الدول والجماعات المعادية والتى يحتمل ان تصبح معادية ومنع مبيعات السلاح لدول العالم الثالث فى الحالات التى تؤدى الى امكانية زعزعة توازنات القوى المحلية .

- حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل نووية وكيميائية او بيولوجية ، ووسائل التوصيل طويلة المدى ، ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

حروب الخليج فى منظور الامن القومى الامريكى

٢٢ - ان حرب الخليج هى تطبيق متكامل لاستراتيجية الامن القومى للولايات المتحدة فى وضع تداخلت فيه امور الطاقة وانسياب النفط والحد من اسلحة الدمار الشامل . وتتضح فيه اهمية التفوق التكنولوجى فى مجال السلاح المتطور . ويتضمن الايجاز التالى محاولة للنظر فى حرب الخليج فى هذا الاطار :

٢٣ - تعرضت موارد النفط فى الكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ الى تهديد خطير بسبب الغزو العراقى ادى الى خلل كبير فى توازنات القوى المحلية التى تسيطر على تلك الموارد وبدا ان الخلل قد يتسع الى درجة يمكن ان تؤدى الى خلق نظام جديد بطريقة مفاجئة وغير معروفة الاتجاه ليسيطر على جانب كبير من احتياطى النفط فى تلك المنطقة ويمكن ان يؤدى الى معوقات فى انسيابه وطبقا لاستراتيجية الامن القومى الامريكى تحركت الولايات المتحدة تقود تحالفا دوليا فيما سمى بعملية عاصفة الصحراء لتصحيح ذلك الخلل وقد تم لها ذلك . ان اهمية انسياب النفط للولايات المتحدة فى الفترة القادمة يرتبط بزيادة اعتمادها على البترول المستورد . فمن المتوقع ان يزداد حجمه من ٧,٢ مليون برميل يوميا (م ب ى) فى عام ١٩٨٩ الى مدى يتراوح من بين ١٠,٤ الى ١٤,٩ م ب ى فى عام ٢٠١٠ وهى زيادة كبيرة لم يحدث لها مثيل وقد تصل إلى استيراد ثلثى إحتياجات الولايات المتحدة .

٢٤ - اتاحت حرب الخليج للولايات المتحدة وقوات التحالف ، وقبل السيطرة على موارد النفط ، تدمير الالة العسكرية العراقية والالة التكنولوجية الوليدة من خلال قصف مركز متواصل منذ ١٧ يناير ١٩٩١ وحتى المعركة البرية التى انتهت فى اخر فبراير . وقد تم ايضا تدمير كافة الانشطة النووية سواء تلك التى كانت تستهدف صنع اسلحة نووية كما اعلن عن ذلك الرئيس الامريكى فى خطبه قبل الحرب وكشفت عنها بعض المصادر المتقدمة الغربية او حتى تلك التى تستخدم فى الاغراض السلمية . كما يبدو ان جزءا من وسائل التوصيل المتقدمة قد دمر ايضا ، وهذا يتفق مع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل التوصيل الخاصة بها والاسلحة المتطورة .

٢٥ - لقد تكونت الترسانه العسكرية والتكنولوجية المتطورة فى العراق عبر برنامج طويل تم تنفيذه اثناء الحرب العراقية الايرانية بتمويل خليجى وتغافل امريكى اوروبى بررته ظروف تلك الحرب والتحالفات السياسية فى ذلك الوقت ويبدو ان هذا البرنامج وصل الى حد بدأ يتصادم مع متطلبات الامن القومى الامريكى ، وخاصة حينما بدأ يسرع الخطى فيى مجال التسليح النووى .

٢٦ - ان مفاجأة حرب الخليج الكبرى هى ان اداء العراق العسكرى لم يكن متفقا مع حجم الترسانه الحربية الهائلة التى يبدو ان العراق قد شونها دون استكمال التدريب اللازم او البيئة البحثية اللازمة لمتطلبات التكنولوجيا المتطورة او استكمال برامج التطوير التكنولوجى ، واعتقد انه قد حدث خلل كبير فى ادارة الصراع على مستوى القيادة العراقية افقدها توازنها ، نتيجة الجهل باساليب إدارة الصراع السياسى العسكرى الحديث وعدم القدرة على تقييم المواقف الحقيقية ، والذى يتطلب معرفة دقائق الوضع العسكرى والسياسى وتطوراته وطرح البدائل والحلول وهذا لا يمكن ان يتم الا من خلال مناقشات وعصف عقلى ولا يمكن توفر ذلك من خلال الاسلوب الديكتاتورى التسلطى وساعد على هذا الخلل التفوق التكنولوجى الساحق للسلاح المتقدم ، الذى تميز بزيادة ومدى دقة التدمير والقدرة على الحرب الليلية ومواجهة هجوم الصواريخ مما ادى الى دمار شامل ، كما ان وجود القوات الامريكية وقوات الحلفاء فى ارض المعركة بشكل يعتد به ولمدة كافية قبل بدء العمليات مكنت القوات من التكيف مع البيئة الصحراوية ادى الى نجاح المهمة بأقل خسائر ممكنة . ان تنفيذ ذلك كله جاء متوافقا مع ما ورد فى وثيقة استراتيجية الامن القومى للولايات المتحدة بالنسبة لنزاعات العالم الثالث .

٢٧ - اتاحت هذه الحرب للولايات المتحدة فرصة نادرة لتجريب انواع جديدة من السلاح المتطور لأول مرة فى حرب حقيقية ، واعلن عن هذه التفوق التكنولوجى والعسكرى لكل العالم . ولمن يهمه الامر . ولقد تم ذلك بتحمل جزء يسير من تكاليف تلك الحرب . وسوف يمكن كل ذلك من مزيد من التطوير والتفوق التكنولوجى والعسكرى . ويتفق ذلك مع الاستراتيجية الامريكية .

٢٨ - لقد ادت نتائج حرب الخليج الى حسم التقدم التكنولوجى والعسكرى فى المنطقة لصالح اسرائيل بما تملكه من ترسانه هائلة تحتوى على كافة ضروب اسلحة الدمار الشامل والتسليح المتطور اضيفت اليها اخيرا سواء بالخطأ او بالتخطيط صواريخ الباتريوت المضادة للصواريخ احد منتجات تكنولوجيا الدفاع الاستراتيجى . كما ان تدمير العراق ادى الى صعود ايران وتزايد دورها كقوة ، ومن المتوقع تزايد دور ايران وكذلك تركيا (والباكستان) فى ترتيبات الخليج الامنية .

جدير بالذكر ان هذه الدول بالاشتراك مع العراق قد اسست فى الخمسينيات حلف بغداد .

نزع اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ومبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك

٢٩ ـ ان ترسانة الاسلحة النووية الاسرائيلية واسحلة الدمار الشامل هى خطر على السلام والامن فى المنطقة وتشكل مصدر التهديد للمنطقة ولمصر وسوف تكون مصدرا لقلاقل أقليمية وتشكل دافعا لقوى اخرى فى المنطقة للتسليح النووى وكافة اسلحة الدمار الشامل لخلق توازن عسكرى كما حدث فى المنطقة وفى مناطق اقليمية اخرى . كما ان هذه الترسانة تجعل المنطقة معرضة بالخطأ وبالقصد الى حرب نووية وقد تزايد هذا الاحتمال اثناء حرب عملية عاصفة الصحراء .

٣٠ ـ من هنا تبرز الاهمية القصوى والعاجلة لمبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك بحظر اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة . وجدير بالذكر ان لمجلس الامن قرارا خاصا بتطبيق اسرائيل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان المهمة العاجلة لتجمع دول الخليج ومصر وسوريا ، وكذلك جامعة الدول العربية وقوات التحالف فى حرب الخليج ان تعمل على تطبيق نظام حظر شامل وفعال لاسلحة الدمار فى المنطقة بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية الممكنة ، وما يقتضيه ذلك من تحالفات . وان يكون ذلك اساسا لترتيبات امن طويلة الأمد فى المنطقة . ان اى ترتيبات امنية دون ذلك ستكون فى رأيى وضعا مؤقتا ولا يمكن ان يكون ضمانا للسلام فى المنطقة . ولحسن الحظ فان ذلك يتفق مع استراتيجية الامن القومى الامريكى والتى تهدف الى حظر عالمى وفعال على الاسلحة النووية اسلحة الدمار الشامل الاخرى ، ومع الشرعية الدولية الجديدة ، واستطرادا للاتفاقات الامريكية السوفيتية منذ اتفاقية تخفيض الاسلحة النووية بعيدة المدى ، واستكمالا لجهود تطبيق انظمة الضمانات الدولية على الانشطة النووية فى امريكا اللاتينية .

٣١ ـ ان مصر ومنها خرجت مبادرة السيد الرئيس حسنى مبارك بهذا الخصوص يمكن ان تشكل قاعدة لتحالف دولى نشط لنزع السلاح النووى واسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ويمكن ان يكون هذا التحالف اوسع من التحالف الدولى الذى قاد حرب الخليج . ويجب ان يحتل هذا الموضوع الاهتمام الاول فى سياسة مصر الخارجية .

توصيات

١ ـ بالاضافة الى ما سبق ، هناك حاجة عاجلة لاعداد دراسة شاملة عن استراتيجية الامن الوطنى المصرى فى ضوء التطورات الاخيرة فى المنطقة والمتغيرات العالمية التى تجتاح العالم منذ الزلزال السوفيتى ، وبروز اوروبا الموحدة وعلاقة ذلك بالامن القومى العربى مع الأخذ فى الاعتبار مصادر التهديد المختلفة والمحتملة لمصر . سواء كان هذا التهديد من الشرق او من الجنوب او من الغرب أو من الشمال أو حتى من الداخل . لقد برز لمصر ولدول عربية اخرى فى المنطقة تهديد عربى خطر من داخل المنطقة ادى الى حرب اهلية عربية . وهو وضع جديد يجب ان يؤخذ فى الاعتبار . أن السياسات المصرية فى المرحلة القادمة مرحلة التحالف مع دول الخليج وسوريا ، أو فى اى علاقات جديدة يجب ان ترتكز على تلك الدراسة التى يجب ان تتوافر عليها كل العقول المصرية المتخصصة فى هذا المجال .

٢ ـ يجب ان تتضمن تلك الدراسة وضع استراتيجيات مصرية واضحة قدر الامكان فى مجالات :

ـ الطاقة .
ـ التنمية الموصولة والاعتماد على الذات وارتباطها بالتنمية الشاسعة للمنطقة .
ـ التقدم العلمى والتكنولوجيا المتقدمة .
ـ دعم الصناعة المصرية وخلق علاقة وثيقة بينها وبين سياسة الدفاع الوطنى .
ـ الاطار المؤسس الذى يتم من خلاله توجيه ودعم التقدم العلمى التكنولوجى بحيث يأخذ دورا فعالا فى تحديث وتطوير المجتمع وتقدمه .
ـ الاطار السياسى المستقر الذى يحقق تقدما مطردا وموصولا .

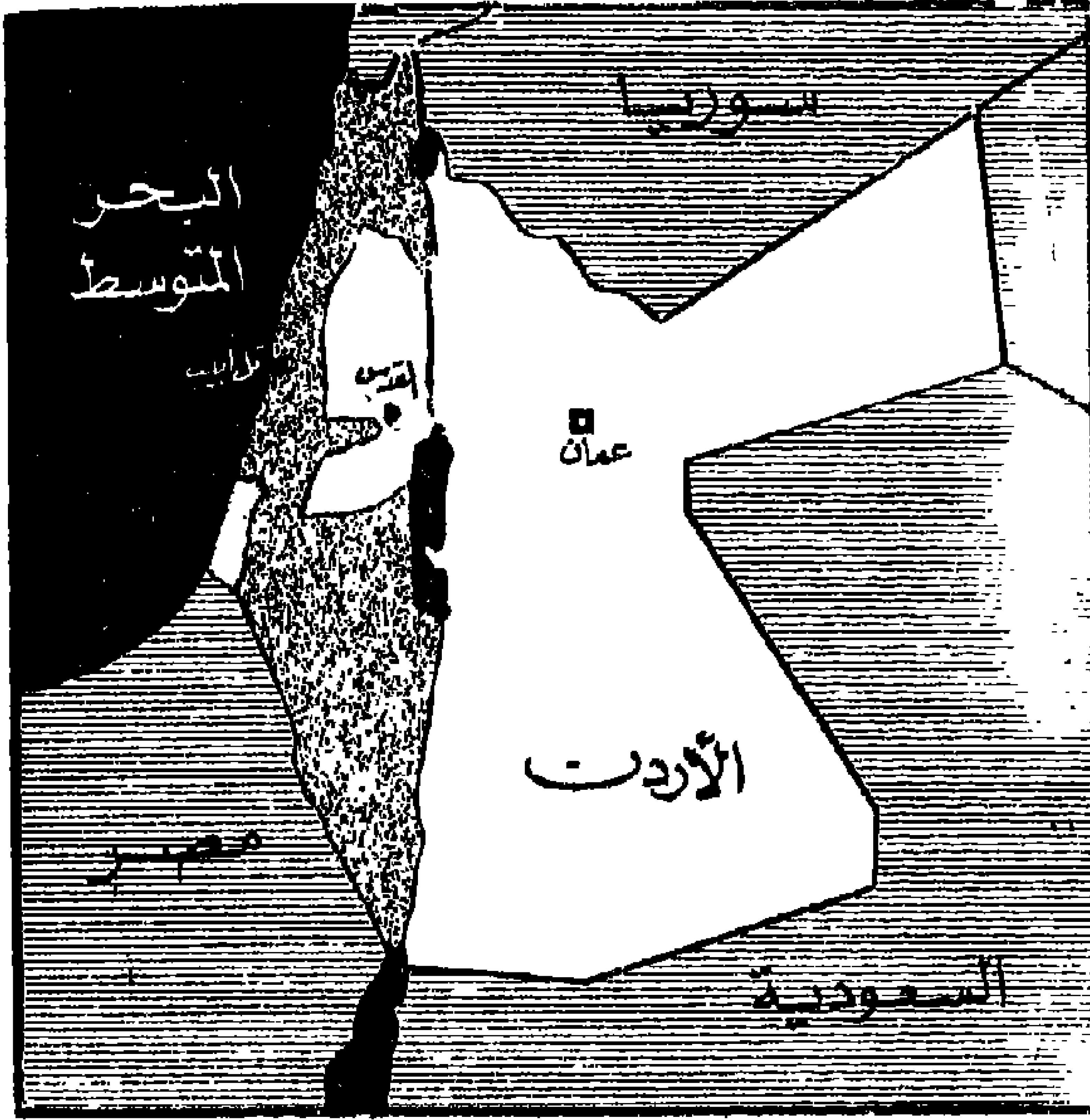
٣ ـ قد يكون من المهم النظر فى اعادة تشكيل مجلس الأمن الوطنى واعادة منصب مستشار الآمن الوطنى للسيد الرئيس للتفرغ لهذه القضايا المصيرية ، وتقديم المشورة بشأنها .

خاتمة :

إن نظرة لتاريخ المنطقة وخاصة القريب منه يوضح ان المنطقة تنتقل من كارثة ويجرى تدمير ثرواتها ومقدراتها بانتظام ، ولم تحقق تقدما موصولا فى اى من اجزائها ، وليست هناك رؤية شاملة للوقوف على عتبة العصر الحديث فى وقت يجتاح العالم والمنطقة تغيرات عاتية ويشكل فيه نظام دولى جديد . ان هذه لحظة فريدة فى التاريخ . ان المنطقة فى حالة سيولة ، انظمة افكار وممارسات وهياكل قديمة تتهاوى ، وانظمة وافكار وهياكل جديدة فى سبيل الظهور .

يجب ان نعى ذلك فى وطننا وفى امتنا بكل صدق ، بكل ما أوتينا من عقلانية وبعد تاريخى وحضارى وذلك للبقاء والاستمرار بقدر معقول من الانسانية . لا يمكن ان يحدث ذلك دون وعى كامل بالموقف ومتغيراته دون استراتيجية واضحة ، ودون برنامج عمل .

يبقى سؤال هام : هل هذا ممكن ؟ .... وهل لازال هناك متسع من الوقت ؟ □



البدائل الاستراتيجية أمام المفاوض العربى فى المؤتمر الدولى للسلام

د . السيد عليوه

● فى اطار نظام دولى تحت التشكيل ، وفى ظل هذا العصر الوفاقى الجديد ، تزداد أهمية التفاوض كسلاح فعال ليس بين القوى الكبرى فقط وانما بين الدول المتوسطة والصغرى ، كذلك بين الجماعات والمنظمات الناشطة فى مجالات السياسة والاقتصاد والحرب والدبلوماسية .

هكذا يجد المفاوض العربى نفسه أمام تحديات خطيرة تفرض عليه اتقان استخدام مهارات التفاوض تماما مثل براعة استعمال السلاح ، ولما كان المؤتمر الدولى المقترح للسلام فى الشرق الاوسط أحد الأشكال المحتملة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى وحل القضية الفلسطينية لذا وجب علينا ان نتفحص أبعاد المساحة والبدائل المتاحة للعمل الدولى الرشيد .

ويمكن أن تعترض بداية وجود أربعة بدائل استراتيجية تتمثل فى الاساليب العامة للتفاوض ، ومراحل التفاوض القادمة ، والسيناريوهات المتوقعة ، والنموذج الاسرائيلى فى التفاوض ، وفى ضوء ذلك سوف نحاول استكشاف كيفية تقوية موقف المفاوض العربى .

اولا - الاستراتيجيات العامة للتفاوض :

فى تبسيط شديد يمكن أن نقول ان الاستراتيجية هى فن التخطيط وان التكتيك هو فن التنفيذ - لذا يتداخل المفهومات فى معظم الاحوال بمعنى ان لكل استراتيجية مجموعة من التكتيكات والوسائل اللازمة .

والواقع ان هناك عدة مفاهيم للاستراتيجية تتكامل مع بعضها البعض فهناك من يرى ان الاستراتيجية هى فن المخاطرة المحسوبة ، وهناك من يعتبر الاستراتيجية فن التأثير على الاخرين وتوقع ردود الفعل منهم وهى أيضا - أى الاستراتيجية - الخطة العامة لتحقيق الاهداف وكسب المعارك فى وجه الخصوم والمنافسين والقوى المناوئة فى ظروف تتسم بالتغير والحركة وعدم اليقين أى انها أقرب الى أسلوب العمل الشامل الذى يتضمن تحديد الاهداف والوسائل ورصد المتغيرات والبدائل .

فى ضوء ذلك لا يمكن أن نزعم ان هناك عددا معينا من استراتيجيات التفاوض يمكن حصره أو الاتفاق عليه بين الباحثين وانما يمكن اقتراح بعض هذه الاساليب الشاملة تحت تسمية استراتيجية كلية تندرج تحتها أساليب فرعية تكتيكية وسوف نكتفى بست من هذه الاستراتيجيات وهى : استراتيجية المساومة ، استراتيجية حل المشاكل ، استراتيجية التوقيت الصحيح ، استراتيجية الاستعلام (أى توجيه الاسئلة) وأخيرا الاستراتيجية المضادة .

١ ـ استراتيجية المساومة :

من الامور الهامة فى مجال التفاوض ان الجانب الاكبر من هذه العملية يبنى على المساومة بين الاطراف المشتركة فيها وتبنى المساومة هى الاخرى على عنصر المناورة ، علما بأن الادوات التى تسخدم فى المناورات الدبلوماسية متنوعة فهناك مناورات يغلب عليها طابع الفعل الايجابى وأخرى تدخل فى دائرة الافعال السلبية مثل الامتناع عن الأفعال التى قد تدفع بالطرف الاخر إلى التشدد ، فى حين ان الافعال الايجابية قد تحرجه وتضعه فى اتجاه التقيد بمواقف أكثر عنادا .

والواقع ان المساومة (Bargaing) تعبر عن الاسلوب البدائى فى التفاوض القائم على أساس الكسب على حساب الاخرين (Lose- win) الذى تطور فيما بعد الى اسلوب الكسب المتبادل (Win- win) .

وتنفرد هذه الاستراتيجية بعدة خصائص مميزة تدور حول المحاور الخمسة الرئيسية وهى : طبيعة القضية ، العلاقة بين الاطراف ، انماط الاطراف ، الوقت المتاح ، ميزان القوة ، وهى مناقضة تماما لخصائص النمط المقابل من الاستراتيجية الذى سوف نتحدث عنه فيما بعد ونعنى به استراتيجية حل المشاكل . حيث نجد فى استراتيجية المساومة ان طبيعة القضية تشير الى انها قضية واحدة وتدور حول قيمة ثابتة مقابل تعدد القضايا والقيمة المتزايدة بالنسبة لجميع الاطراف فى استراتيجية حل المشاكل كذلك نجد أن العلاقة بين الأطراف مستقلة كل منها عن الاخر فى استراتيجية المساومة مقابل الترابط والاعتماد المتبادل . كما ان الاطراف أميل الى الاخذ مقابل الاخذ والعطاء فى استراتيجية حل المشاكل . فى حين ان الوقت المتاح قصير فى استراتيجية المساومة مقابل وقت أطول فى الاستراتيجية الثانية ، فضلا عن ان ميزان القوى ذو كفة واحدة مقابل توازنه فى الحالة الثانية .

٢ ـ استراتيجية حل المشاكل :

الواقع ان استراتيجية حل المشاكل هى نوع من التفكير الابداعى غير التقليدى الذى يسعى إلى الابتكار فى مواجهة المواقف والمآزق وقد اقترح بعض الباحثين ثمانية مقومات لها على النحو التالى :

(أ) تجنب الوقوع فى « الكبسلة » أو القولبة ونذكر أن هناك جوانب عديدة للحقيقة .

(ب) تصنيف المعلومات إلى فئات وانماط كلما كان ذلك ممكنا ومفيدا .

(ج) أحصل على الصورة الكلية بواسطة الانسلاخ عن الموقف ثم الانغماس فيه .

(د) تنبه لكى تسأل الاسئلة الصحيحة .

(هـ) أجل وأكبح جماح الاحكام لأطول فترة ممكنة .

(و) خمن كلما كان ذلك ممكنا .

(ز) استفد وكن مستعدا لتغيير صورة العالم ، طبق النماذج والمجاز مع تبسيط التشبيهات ، اجعل الغريب مألوفا والمألوف غريبا .

(ح) حافظ على ارادة الشك فى كل الحسابات .

من الواضح اذا ان هذه الاستراتيجية أكثر تعقيدا من سابقتها (استراتيجية المساومة) حيث انها تمثل الجانب الايجابى فى المحاور الخمسة السابق الاشارة اليها .

٣ ـ استراتيجية التوقيت الصحيح :

أى الاستخدام الذكى للزمن وذلك من خلال عدة طرق مثل التسويف أو الصمت المؤقت أو المفاجأة أو فرض الامر الواقع أو الانسحاب الهادىء أو الانسحاب الظاهرى أو أسلوب الكر والفر (أى التحول) أو وضع القيود أو الخداع الاستراتيجى أو التدرج .

٤ ـ استراتيجية الاستعلام :

وهذه تقوم على توجيه الاسئلة والاستفسارات كسلاح لمواجهة الخصم على مائدة المحادثات وذلك لتحقيق عدة أغراض متكاملة مثل جذب الانتباه والحصول على معلومات أو اعطاء معلومات أو البدء فى التفكير أو الوصول إلى نتيجة .

٥ ـ الاستراتيجية المضادة :

وهذه تتطلب من المفاوض حسن الاستماع والصبر حتى يكتشف أساليب الخصم ومن ثم يختار لمواجهتها الاساليب الملائمة وهذا يعنى درجة عالية من المرونة والفهم وتنمية القدرة على التوقع واكتشاف خصائص واستراتيجية الخصم وكذلك اتجاهه الرئيسى وذلك من خلال مجموعة من الوسائل تشمل :

(أ) استخلاص المعلومات .

(ب) اللعب بالاتفاق مرة وعدم الاتفاق مرة .

(ج) فن المراوغة بتحاشى بعض القضايا والمآزق وروح الفكاهة .

(د) اتباع سياسة فرق تسد لتوصيل رسالتك الى الفريق الاخر .

(هـ) الرد بالمثل .

(و) اعادة المفاوضات .

(ز) ايقاف التفاوض .

ثانيا ـ مراحل التفاوض القادمة :

سوف يمر المؤتمر الدولى بسلسلة طويلة من الاجراءات والمشاورات والاتصالات والعمليات يمكن حصرها فى ثمانى مراحل تشمل الاتصالات التمهيدية والطقوس الاحتفالية والمفاوضات الصورية والمحادثات الاستكشافية والمشاورات الجانبية واللجان الفرعية والمناورات والاتفاق شبه النهائى .

١ ـ الاتصالات التمهيدية :

وهذه هى مرحلة المخاض الصعب الطويل الذى سوف تعمد اسرائيل الى اطالته وجعله مخاضا دمويا سعيا الى

خنق الجنين قبل مولده وسوف تحاول المنظمة – أى منظمة التحرير الفلسطينية جعله ميلادا صحيا مصحوبا بآلام شديدة وصيحات مدوية اعلانا لخروج المولود الجديد . وقد تستغرق هذه الاتصالات ردحا من الزمن تدور خلاله المحادثات حول المسائل الشكلية .. اعضاء المؤتمر ومكان المؤتمر وتوقيت المؤتمر وشكل الجلسة وموضوعات البحث وترتيب جدول الاعمال وفى هذه المرحلة يمكن الاستفادة بتكوين فريق جديد من المفاوضين واعدادهم وتأهيلهم استعدادا للمعارك الحاسمة .

١ – الاتصالات التمهيدية :

وهذه هى مرحلة المخاض الصعب الطويل الذى سوف تعمد اسرائيل الى اطالته وجعله مخاضا دمويا سعيا الى خنق الجنين قبل مولده وسوف تحاول المنظمة – أى منظمة التحرير الفلسطينية جعله ميلادا صحيا مصحوبا بآلام شديدة وصيحات مدوية اعلانا لخروج المولود الجديد . وقد تستغرق هذه الاتصالات ردحا من الزمن تدور خلاله المحادثات حول المسائل الشكلية .. اعضاء المؤتمر ومكان المؤتمر وتوقيت المؤتمر وشكل الجلسة وموضوعات البحث وترتيب جدول الاعمال وفى هذه المرحلة يمكن الاستفادة بتكوين فريق جديد من المفاوضين واعدادهم وتأهيلهم استعدادا للمعارك الحاسمة .

٢ – الطقوس الاحتفالية :

وسوف تكون مرحلة الحرب النفسية والخداع الاستراتيجى والتلاعب بالرأى العام وقد تلجأ اطراف عديدة وفى مقدمتها اسرائيل الى جذب الانتباه لتصوير ان افتتاح المؤتمر وبدء الاجتماع هو غاية فى حد ذاتها يمكن من خلالها الوصول بالشبق التحريرى الفلسطينى العربى الى منتهاه بحيث يمكن تفريغ الشحنة العاطفية والنفسية التى تعطى قوة دفع ملحوظة للفعاليات الديناميكية فى القضية ونعنى بها استمرار الانتفاضة والتعاطف العالمى والمد العربى والانحسار الاسرائيلى .

٣ – المفاوضات الصورية :

من الارجح فى ضوء المعطيات المحلية والاقليمية والدولية المحيطة بالمؤتمر الدولى المقبل أن تأخذ فى مراحلها الاولى بعد طقوس الافتتاح شكل المفاوضات الصورية وذلك من جانب جميع الاطراف الرئيسية الاثنى عشر وهى الدول الخمس الكبرى ثم الجانب العربى بمكوناته الخمسة فلسطين والاردن ومصر وسوريا ولبنان واسرائيل ثم الامم المتحدة . ولا يخفى عن البال ان المفاوضات الصورية تحقق لمختلف الفرقاء المكاسب التالية : تقدير حجم الخصم ، سبرغور كل طرف من حيث القوة والضعف والاهداف ، تضليل الخصم وخداعه ، الحفاظ على الاتصالات استخدام المفاوضات فى الدعاية .

٤ – المحادثات الاستكشافية :

التى ترمى الى :

(أ) استيضاح الاطراف للطبيعة الدقيقة لمصالحهم المتصارعة والاهتمامات المشتركة التى أحضرتهم الى مائدة المفاوضات .

(ب) التحقق أو تصحيح المعتقدات الاولية المتعلقة بإمكانية التفاهم

(ج) الحصول على بيان واضح ومسؤول ومعقول لطلبات كل طرف (التى عادة ما تمثل الحد الاقصى فى بداية المحادثات .

(د) بناء الثقة على أساسا قواعد التسوية والتوفيق .

٥ – المشاورات الجانبية :

نتيجة لهذا التعقد الشديد فى عملية التفاوض والمساومة والضغوط والمشاورات والمماطلات قد تلجأ الاطراف المتعددة الى المشاورات الجانبية فى الكواليس الخلفية والردهات الجانبية لقاعة المؤتمر او المناطق المعزولة والنائية بعيدة عن وهج اجهزة الاعلام وهذه المرحلة تحتاج سياسيين محترفين ودبلوماسيين بارعين من الطراز الاول فى المكر والدهاء وسعة الحيلة وهذه المرحلة تعتمد على كتم المعلومات وفرض السرية وتقوية الاجراءات الامنية .

٦ – اللجان الفرعية :

نتيجة أتساع وتعقد أعمال المؤتمر فقد ينقسم المؤتمر الى نوعين من اللجان : لجان موضوعية وجغرافية تعالج قضايا الحدود الامنة والمستوطنات ومدينة القدس والمناطق العازلة والعلاقات الاقليمية والتعاون الاقتصادى ولجان فنية تختص بالصحافة والاعلام والصياغة الخ .

٧ – المناورات الميكافيللية :

يتخلل المفاوضات – اى مفاوضات – العديد من المساومات الميكافيللية فما بالك بالحال فى مفاوضات المؤتمر الدولى المقبل للسلام المقبل حيث تتعدد الاطراف وتتداخل النزاعات وتتشابك المصالح فلا مفر اذا من ان يلجأ الجميع الى الممارسة الميكافيللية التى تقوم على مجموعة من المبادىء غايتها جميعا تحقيق القوة القومية والمصلحة الوطنية للدولة مثل تلك التى تستخدمها اسرائيل فى المراوغة وايقاف التفاوض والخداع الاستراتيجى والابتزاز الدبلوماسى بتوليد الضغط والتذرع بالقيود والتسويف الدبلوماسى والمساومة التجارية والتلاعب بالوقت والطلبات الفادحة ولايخفى ان تطبيق هذه المبادىء يحتاج الى تدريب شاق وتمثيل للادوار وجلسات للعصف الفكرى Brain Starming والمباريات الادارية والسياسية .

٨ ـ الاتفاق شبه النهائي :
اى أعداد الصيغة شبه النهائية وهذه تحتاج تحديدا دقيقا للمفاهيم والاصطلاحات والتعريفات المستخدمة بحيث لاتترك مجالا للبس والجدل فيما بعد (وكلما يذكر الجدل الطويل حول اداة التعريف « ال » فى « الاراضى المحتلة » فى القرار ٢٤٢) .

ثالثا ـ تصورات التفاوض فى المؤتمر الدولى

من واقع الخبرة التاريخية وبحوث علم النفس الاجتماعي والاتصال السياسى يمكن ان تأخذ عملية التفاوض فى المؤتمر الدولى واحدا من خمسة تصورات (سيناريوهات) هى : التنافس ، والتساهل ، والتفاهم والتفادى والتراضى .

ويلاحظ من البداية ان المعيار هنا هو موقف كل نمط او وفد من مطالبة واحتياجاته وبالتالى موقفه العكسى من مطالب الاطراف الأخرى اى انه معيار المضالح الانانية والمطالب الذاتية لكل دولة على حده .

١ ـ التصور الاول ـ المزاج المتشدد التنافس وهو الذى لايبدى اى روح للتعاون ويصر على أشباع حاجاته ومطالبه على حساب الاطراف الاخرى ومن المتوقع ان يكون اسلوب الوفد الاسرائيلى من المزاج السوداوى كما أن الاسلوب المتشدد قد يغلب على كل من الوفدين الفلسطينى والسورى وسوف يتمسك الاول بالامن والحدود ويصر الثانى على مطلب الانسحاب الاسرائيلى وتقرير المصير والثالث يتشدد بتحرير الجولان من الاحتلال الاسرائيلى .

٢ ـ التصور الثانى ـ المزاج المتفاهم (Collaborating) وهو أقل درجة فى صرامته من النموذج السابق ولكنه يأخذ بقدر ضئيل من التعاونية حيث انه يسعى الى التعمق فى جذور المشكلة للتعرف على نقاط الخلاف ومنها يستطيع ان يحصر البحث فى التغلب عليها لتحقيق قدر من التفاهم بين الفرقاء ومن الارجح ان يكون هذا هو اسلوب الوفد المصرى الذى لم يبق له فى جدول اعمال الخلاف مع اسرائيل بعد تسلم فندق سونستا فى طابا سوى تسلم دير السلطان فى القدس والتخلص من بقايا القيود العسكرية لكامب ديفيد فضلا عن تسوية الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى والنزعة عينها سوف تكون لدى الوفد الفرنسى الحريص على علاقات متوازنة مع الجانبين العربى والاسرائيلى .

٣ ـ التصور الثالث ـ المزاج التوفيقى -Compromis) (ing وهو يمثل مركزا وسطا بين اتشدد والتساهل فهو يعنى بالحث فى الحلول الوسط التى ترضى جميع الاطراف ومن المحتمل أن يكون هذا هو الطابع الغالب على الاسلوب الامريكى حفاظا على مصالحه لدى كلا الطرفين . وهى تتمثل فى الالتزام الاستراتيجى بأمن اسرائيل والعلاقات الخاصة معها وباللوبى الصهيونى والطوائف اليهودية كما تتمثل فى الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والتجارية والعسكرية والتحالفات السياسية مع العالم العربى وبخاصة بعد التحالف الناجح فى ادارة ازمة الخليج التى نجمت عن غزو العراق للكويت .

٤ ـ التصور الرابع ـ المزاج الانسحابى -avoid) (ing هو الذى يجنح الى تحاشى التورط فى معمعة المفاوضات والمواجهة مع باقى الاطراف مؤثرا التريث والأنتظار حتى تتضح الأمور ، أو تأجيل اتخاذ مواقف حاسمة وهناك بوادر ان يكون هذا الموقف المفضل لكل من الاردن ولبنان والصين والمملكة المتحدة فقد يكون اى تأجيل فى مصلحة « الخيار الاردنى » الذى يعنى تحديد النفوذ الهاشمى فى الضفة الفلسطينية ومزيدا من الحاجة الى الضفة الشرقية اما لبنان فقد يستفيد من الانتظار نظرا لأنه تقريبا أضعف الفرقاء فى المؤتمر .

٥ ـ التصور الخامس ـ المزاج المتساهل -accomo) (dating وهو الذى يصل الى التعاون فلا يتشدد فى مطالبة مفسحا المجال لمطالب الاطراف الاخرى . وهذا يكون نابعا أصلا من نزعة الى الايثار . أن أنه فى هذا الخصوص سيكون نابعا من قناعة رئيسة مفادها ان المصالح القومية لاحد الاطراف ستكون محققة فى جميع الاحوال ومضمونة لدى الاطراف كافة لذلك قد يكون مفيدا للولايات المتحدة الامريكية ان تبدى مرونة صورية ملحوظة لتيسير الاتفاق بين الفرقاء الرئيسيين وفى الوقت عينة تظفر بتحسين صورتها لدى الجميع .

رابعا ـ النموذج الاسرائيلى فى التفاوض

لم تكن مفاوضات طابا (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) هى آخر مفاوضات مع أسرائيل فطريق التسوية لايزال ملغما بالمناورات والمفاجآت حتى نصل الى السلام الشامل والعادل ، ومن ثم فان دروس « طابا » يمكن أن تكون مفيدة للأطراف العربية والدولية فى المفاوضات القادمة مع اسرائيل .

ويلاحظ المراقب لمسار المفاوضات حول « طابا » أن الأسلوب الاسرائيلى فى ادرة هذه العملية السياسية يعبر عن ثلاثة ابعاد متداخلة هى الطابع التاريخى للشخصية اليهودية والأهداف الحقيقية للأستراتيجية الصهيونية والمناورات الماكيافيللية للدبلوماسية الاسرائيلية .

هكذا دارت ـ على أمتداد سبع سنوات من المساومات والمماحكات ومحاولات الأبتزاز وعمليات المماطلة من الجانب الاسرائيلى والتى قابلها الجانب المصرى بالنفس الطويل والتخطيط المرن مدعوما بحزم القيادة السياسية والوضوح الاستراتيجى بشأن حقوق السيادة وحقائق الجغرافيا والتاريخ .

وفى مقدمة الدروس المستفادة من المواجهة الدبلوماسية مع اسرائيل على مائدة المحادثات وفى المحافل الدولية ـ والتى جرت جزئيا تحت وهج اجهزة

الاعلام - وضوح أهم خصائص الأسلوب الاسرائيلي في التفاوض وتشمل التشدد العنيد ، الخداع الاستراتيجي ، التفاوض الصوري - التسويف الدبلوماسي ، المساومة التجارية ، والتلاعب بالوقت .

١ - التشدد العنيد :

المفاوض الاسرائيلي بحكم المناخ النفسي الذي ولده تجسيد الوهم في الشخصية الاسرائيلية خصم عنيد غير متعاون يهتم بمصالحة ولايلقي بالا لمطالب الاخرين ، انه صاحب مزاج يؤيد لقوة أيا كانت ليظفر بمركزه ويقاتل دفاعا عن اطماعه أنها بالضبط - سيكولوجية النبي المسلح (وهو عنوان كتاب وضعه احد زعماء اسرائيل) الذي يحارب في سبيل اهدافه التي يظن أنها سامية وعلى هذا النحو تتغاضى اسرائيل عن الانتفاضة الفلسطينية وتتعامى عن العزلة الدولية المتزايدة حولها وتتجاهل حقائق الموقف العالمي .

٢ - الخداع الاستراتيجي :

يتبنى الدبلوماسي الاسرائيلي اسلوبا جديدا في الخداع الاستراتيجي يقوم على التضليل والتمويه والالهاء ، حيث يسعى الى تضليل خصومه بشد اهتمامهم الى اهداف وهمية زائفة غير الاهداف الحقيقية التي ينشدها وذلك بخلق توقعات لدى الجانب العربي مغايرة للنوايا الاسرائيلية فضلا عن محاولة الهائه باهتمامات أخرى ثانوية - النموذج المعبر عن ذلك المتاهات الخاصة بفندق سونستا المقام بالمنطقة المصرية ويفضل المفاوض الاسرائيلي استخدام تكتيك الضغوط السبعة التي يختلقها ويحاول ممارستها على الجانب المصري بغرض اجباره على تقديم تنازلات لصالح اسرائيل هذه الضغوط تشمل المبالغة في الطلبات الفادحة (امتياز التأشيرات للسياح) وممارسة التهديدات (بوقف المفاوضات) والوصول الى الطريق المسدود (تقديم طلبات غير معقولة بخصوص ادارة الفندق) والمفاجآت (التصريحات المهدئة لفريق الحمائم في الحكومة الاسرائيلية) واتباع سياسة فرق تسد (وذلك بالحديث بلغات مختلفة في لجان المفاوضات) فضلا عن تبني قاعدة اهمال الخصم (وذلك باجراء اتصالات سياسية من فوق رؤوس المفاوضين مع القيادة العليا او مع طرف ثالث) هذا بالاضافة الى ابرام للتحالفات (مثل محاولات اسرائيل التوسع في علاقاتها الدبلوماسية بالغرب والشرق واسيا وافريقيا) .

٣ - التفاوض الصوري :

بكافة السبل يعمل السياسي الاسرائيلي على استمرار عجلة التفاوض دائرة وذلك تمشيا مع منهج المحافظة على التفاوض الصوري الذي يحقق من ورائه عدة اهداف ثمينة تتمثل في جس النبض والتعرف على حجم وقوة وتصميم الجانب العربي وابقاء الاتصالات مفتوحة فضلا عن تحقيق مكاسب دعائية واعلامية من ورائها .

٤ - التسويف الدبلوماسي :

يعتمد الجانب الاسرائيلي على المماطلة والمراوغة الماكيافيللية في محادثاته مع الجانب العربي بصورة يسعى من ورائها الى تثبيت الأمر الواقع فيبدو الدبلوماسي الاسرائيلي في صورة المفاوض المتمرد والانسحابي الذي يتفادى الموقف الصراعي انه يتظاهر بانه يعمل تحت عدد من القيود الهائلة التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية (المساعدات الخارجية) وقيود السلطة (حيث ان صلاحيات المفاوض محدودة) وقيود السياسة (بحكم خط الائتلاف القومي شامير بيرز) وقيود التمويل (اذ زعمت ان فندق سونستا تكلف ٧٠ مليون دولار) وقيود التكنولوجيا (صعوبة فك القرية السياحية) بالاضافة الى القيود القانونية (حقوق الملاك والمستثمرين) انه يفضل ارجاء التسوية حتى يدفعنا الى استعجالها .

٥ - المساومة التجارية :

كما يبالغ المفاوض الاسرائيلي وهو بمثابة المشتري في مساومة الجانب العربي حيث يطلب منه الاعتراف والأمن والسلام مقدما مقابل الارض التي لم يتزحزح عنها فيعمل على الظهور بمظهر المغلوب على امره الذي لايريد الا حماية نفسه من الخطر المحدق فيقدم الحكم الذاتي للسكان دون الاراضي ، ويعرض الاراضي مخصوما منها المناطق الاستراتيجية العسكرية أو مستبعدا منها المستوطنات والجيوب اليهودية . وهذا يذكرنا باسلوب « شايلوك » في رائعة شكسبير « تاجر البندقية » الذي كان يتقاضى رطلا من لحم المدين كلما تأخر يوما في السداد فالمفاوضات في نظر اسرائيل صفقة لابد ان تخرج منها بفائدة .

٦ - التلاعب بالوقت :

تحاول اسرائيل استثمار عنصر الوقت لصالحها بكافة الطرق فالفكر الصهيوني اعتبر قيام الدولة العبرية بمثابة نهاية التاريخ تتوقف أو ينبغي ان تتوقف عندها حركة الحياة وتطور الاحداث وللمفاوض الاسرائيلي طريقتان فاذا كانت المفاوضات هناك في اسرائيل فسوف يعمل على تبديد الوقت المتاح للجانب المصري في البداية حتى قبيل اقلاع الطائرة المغادرة اما إذا كانت المفاوضات في مصر فقد يسعى الى تبديد الوقت حتى يحبط اهدافنا في الوصول الى اتفاق .

خلاصة القول ان هذه أهم خصائص الاسلوب الاسرائيلي (الاستراتيجية والتكتيك) في التفاوض تستلزم من الجانب العربي حزما وعزما بالاضافة الى قوة ضاغطة على ارض الواقع وبراعة متزايدة حول مائدة المباحثات لتحبط الخطط الاسرائيلية في تعطيل عجلة التاريخ .

ومن تتبع السلوك الاسرائيلي خلال جولات المفاوضات المتعددة يمكن ان نلاحظ انها تتبع تكتيك الضغوط السبع

التى ينصح بها خبراء التفاوض ، وهى :

(أ) المبالغة فى الطلبات الفادحة :

وذلك فى بداية عملية التفاوض مثل المطالبة بألا يتضمن الوفد الفلسطينى اعضاء لهم علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية أو رفض الانسحاب الكامل من الاراضى المحتلة أو رفض قيام دولة فلسطين .. الخ ولايخفى أن مثل هذا الاسلوب او وضع قائمة متخمة بالموضوعات على اجندة الاجتماع تتجاوز توقعات الطرف المصرى قد تصدم المفاوضين أو تجبرهم على مراجعة توقعاتهم واعتراضاتهم وتحقيق طموحاتهم . ويزداد تأثير هذه المطالب الباهظة اذا تم تأكيدها بالتكرار والاصرار قبيل الجلسة الافتتاحية للمفاوضات .

(ب) التهديدات :

وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مثل الاجهاز على الانتفاضة أو أبعاد بعض الشخصيات من الضفة الغربية) وعادة ما تنطوى التهديدات على نوعين تهديدات بالعمل ، وتهديدات للأشخاص انفسهم .

(ج) الوصول الى طريق مسدود :

لما كان الوقت يلعب دورا هاما بالنسبة للمفاوضات الاسرائيلية العربية فاننا نجد الجانب الاسرائيلى شغوفا بوضع العراقيل أمام المفاوضات الفعالة أو الدخول بها فى طريق مسدود حيث يخدمه مضى الوقت فى تنفيذ المخططات الاسرائيلية فى أبعاد السكان وتهديد الارض .

(د) المفاجاة :

كثيرا ما يلجأ المفاوض الاسرائيلى الى تفجير مفاجاة استراتيجية أو تكتيكية تلجم الخصم أو تهز ثقته بنفسه الأمر الذى قد يربك خطط الجانب العربى .

(هـ) إهمال الخصم :

وذلك يلعب مناورات تستهدف التقليل من شأنه ، كأن يعمل الاسرائيليون خلال مفاوضاتهم مع الفلسطينيين على التلويح بالاتصال من فوق رؤوسهم بدولة عربية أكبر أو باحدى القوتين العظيميين التى تساندهم .

(و) فرق تسد :

حيث يلجأ المفاوض الاسرائيلى الى استغلال الفروق الطفيفة بين اعضاء فريق المفاوض الأخر سواء فى ذلك فروق الرتبة أو الدرجة أو الثقافة او الجنس ... الخ .

(ز) عمل الائتلاف :

وذلك مع بعض أطراف الخصوم كأن تسعى اسرائيل الى محاولة عقد صفقة مع أى من مصر أو سوريا أو دول الخليج أو غيرها .

خلاصة كيفية تقوية موقف المفاوض العربى

يمكن تحسين موقف المفاوض العربى بالتطبيق البارع لمجموعة من القواعد الفنية فى مهارات التفاوض ، وتدور حول استخدام الوسيط ، واستثمار المكان ، والانتفاع بالمستمعين ، واستغلال الضعف الذاتى وتحسين الصورة وتنقية الاتصالات والتخطيط المبكر .

١ - استخدام الوسيط :

أرتكز التحليل السابق على افتراض مؤداه وجود أحد عشر عضوا فى المؤتمر وهم الدول الخمس الكبرى والدول الخمس العربية واسرائيل ولكن أين الأمم المتحدة ودورها ؟ اذ لايمكن بالقطع اغفاله أو تجاهله مهما كان شكليا ، بالمؤتمر سوف يعقد حول مائدة المنظمة الدولية ، وتحت علمها ، وبرعاية من أمانتها وبمساندتها الفنية . وهنا تكون الأمم المتحدة مؤهلة للقيام بدور الوسيط النزية ، الذى لايتقاضى عموله ولاينافق أيا من الطرفين وهناك أيضا وسطاء اخرون يمكن أن يلعبوا دورا مؤثرا من سابق خبرتهم التاريخية مثل النمسا ورومانيا والسويد ... الخ وقد ثبت علميا انه فى حالة المفاوضات من طريق الوسيط ، انه يميل الى تقديم تنازلات اقل ومطالب أكبر من موكله ، بسبب ضغوط المساءله عليه .

٢ - استثمار المكان :

من المعلوم أن المكان يؤدى وظيفة ايجابية بالنسبة الى المفاوضات وقد يساعد احيانا بعض الاطراف ، فالمكان المغلق ملائم للمفاوضات المتعسرة والمكان المحايد يناسب الخصومات المتأججه ، والمكان المفتوح اهم فى اكساب الشرعية والقبول ، فى حين أن المكان المألوف يساعد صاحبه معنويا لكل هذا قد يكون القدس العربية من انسب الأماكن لعقد المؤتمر الدولى فهى سوف تكسب منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية والقبول لدى الرأى العام الاسرائيلى والعالمى بالاضافة الى انها ستساهم فى رفع معنويات المفاوضين الفلسطينيين والعرب للتأثير الايجابى المتبادل بين المفاوضين وبين جمهور السكان الفلسطينيين فضلا عن احتمال قبول الاسرائيليين للمدينة ، لأنها خاضعة لادارتهم .

٣ - الانتفاع بالمستمعين :

من قواعد التفاوض الفعال أن جمهور المشاركين المستمعين فى المفاوضات يميل الى تأييد الحلول الملائمة لمصلحته وسوف يواجه المفاوض العربى احد عشر طرفا أخر منها خمس دول عربية واخرى من الدول الكبرى ثم المنظمة الدولية فاذا نجح المفاوض العربى فى اغراء تلك الاطراف بدرجات متنوعة من خلال الوعد بأن يكون لها مصلحة او دور فى حالة نجاح المقترحات العربية فان ذلك سوف يوفر قوة دعم هائلة خلال عملية التفاوض .

٤ - استغلال الضعف الذاتى :

ينبغى على المفاوض العربى أن يستغل هذه الفرصة فالاعتراف بهذا الوضع خلال الاتصال بباقى الوفود من خلال التهديد بالضعف وابتزاز علاقة الضعف - القوة قد يساعد فى هذا الخصوص .

فضعف الفلسطينيين قد يدفعهم الى العمل اليائس .

٥ - تحسين الصورة :

برنامج تحسين صورة الفلسطينيين هو أحد المناهج

المستحدثة فى العلاقات العامة بغرض تحسين صورة الشخص او المنظمة أو الدولة وذلك فى مواجهة عمليات التشوية التى بفعل جهود الخصم أو شيوع صورة نمطية مغلوطة ، أو تراكم أخطاء من جانبها . ويرتكز برنامج تحسين الصورة على قيام عدد من خبراء العلاقات العامة بتخطيط واعداد وتنفيذ حملة ذكية ومنسقة وهادئة وسرية لتحسين صورة الفلسطينى ، تتجسد فى البنود التالية : -

أ - الفلسطينى انسان محروم من حقوق الانسان (الحياة والهوية والحرية) .

ب - الفلسطينى مواطن يعيش على ارضه بلا حكومة وتحت قهر الاحتلال العسكرى الاجنبى .

ج - الفلسطينى انسان يبحث عن الأمل على الرغم من ظروف اليأس والاحباط التى تحيط به .

د - الفلسطينى مواطن عالمى ايجابى (التشرد واللجوء والمستوى العلمى والثقافى والمهنى) .

ه - الفلسطينى طائر مغرد يبحث عن عشه .

٦ - تنقية الاتصالات مع الاطراف الاخرى :

وذلك بالعمل المستمر على التغلب على المعوقات الثلاثة التى تشوه الاتصالات والتى تتمثل فى : -

أ - احتواء التضخم الذى يحدث نتيجة الثرثرة والاشاعات والاقاويل .

ب - أزاحة الضباب الذى يحدث نتيجة عدم الاتفاق على معنى الاشارات . وبالاخص فى ما يتعلق بالمفاهيم (مثل السلام والامن وحق تقرير المصير والتعريفات (مثل الحدود الامنه والحكم الذاتى .. الخ) .

ج - تبديل السراب الذى يحدث نتيجة اضافة معنى اخر الى الرسالة مثل قبول احد الطرفين بفكرة او مصطلح له معان متعددة وذلك باستعمال لغة محددة ودقيقة وواحدة (ولتكن الانجليزية مثلا) .

التخطيط المبكر :

تعمدت أن تأتى هذه الخطوة فى نهاية المطاف ، وذلك لتاكيدها ، بحيث لاننسى : إذ يجب تنفيذها الأن ، حالا ، وفورا ، ويعنى التخطيط المبكر التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له ، فلا يفاجئنا المؤتمر ويشمل التخطيط اتخاذ الاجراءات التالية : -

١ - تكوين طاقم من المستشارين الفنيين فى المفاوضات وتكون مهمته :

أ - اعداد التصورات المحتملة (السيناريوهات) لسير أعمال المؤتمر .

ب - اعداد دراسات متعمقة لنموذج المفاوض الاسرائيلى .

ج - تجهيز الحيل التفاوضية (حقن الدعاية فى المحادثات ومخاطبة المستويات الثلاثة العقلى والشعورى وما هو فوق الشعورى وتغيير المفاوضين وصك التعريفات والمفاهيم وتصنيع الاسئلة والاستفسارات .

٢ - توفير المرونة التنظيمية عند تشكيل وفد المفاوضين ، وذلك من خلال اجراءات عدة ، مثل : التدريب على الاستماع الجيد وتشكيل الفريق المتنوع (فى الثقافة وتمثيل المرأة واليهود العرب ، ومعرفة اللغة العبرية) وتوزيع الادوار .

٣ - تأهيل فريق المعلومات :

أ - معلومات شخصية عن الفريق المناظر .

ب - المراقبة والرصد والتنبؤ .

ج - المتابعة والتقويم والتغذية الراجعة .

د - اعداد المساعدات البصرية ووسائل الايضاح .

٤ - تكوين فريق الخداع الاستراتيجى ليقوم بالمهام التالية : -

أ - اعداد المفاجآت والمفاجآت المضادة .

ب - التموية والخداع والتضليل .

ج - إقامة الجسر المشترك مع الخصم (معلومات وافتراضات ، وتقديرات مشتركة) .

هذه هى البدائل الكبرى التى يتعين على المفاوض العربى أن يتحرك بينها ، والتى فى اطارها عليه أن يلتزم بالقواعد الذهبية لفن التفاوض التى اكدها (روجر فيشر) والتى من أهمها : الفصل بين الناس والمشكلة ، والتركيز على المصالح وليس على المواقف ، وابتكار البدائل التى تحقق المكاسب المتبادلة مع الاصرار على استخدام المؤشرات الموضوعية □

تقـــريــــر



مؤتمر الســـلام واحتمالات انعقاده

بدر أحمد عبدالعاطى

● دخلت عملية السلام فى الشرق الأوسط مرحلة حاسمة بعد التطورات الهامة التى شهدتها المنطقة منذ إنتهاء أزمة الخليج الثابتة وذلك فى سبيل إستثمار الظروف الأقليمية والدولية الحالية - والتى قلما أن تتكرر مرة اخرى - والملائمة وذلك لعقد مؤتمر السلام الذى اضحى وشيكا . وقد تلاحقت هذه التطورات مؤخرا على عملية السلام بدءا من الرد السورى الايجابى على مقترحات السلام الأمريكية فيما مثل تطورا له دلالته فى الموقف السورى ، وإنتهاء بالقبول الاسرائيلى المشروط بالمشاركة فى مؤتمر السلام المقترح عقده ، مرورا بالبيان الختامى لقمة موسكو حيث وجهت فيه القوتان العظميان الدعوة لعقد مؤتمر السلام فى شهر أكتوبر الحالى .

وسوف نحاول فى هذا التقرير الموجز رصد وتحليل هذه التطورات التى تشهدها عملية السلام منذ يوليو الماضى والعقبات التى تواجه عقد المؤتمر والجهود التى تبذلها الولايات المتحدة للتغلب عليها ، وآخيرا التصور العام للمؤتمر المقرر عقده .

أولا التطورات التى شهدتها عملية السلام :

[١] الرد السورى :

جاء الرد السورى الايجابى على مقترحات السلام الأمريكية ليمثل تطوراً هاما فى عملية السلام فى الشرق الأوسط ولينزع عن إسرائيل الحجج التى طالما إستغلتها للهروب من نداء السلام .

ولقد قوبل الرد السورى بترحيب بالغ من جانب الولايات المتحدة حيث وصفه الرئيس الأمريكى بأنه مشجع للغاية ، وأنه جيد وإيجابى للغاية . كما قام الرئيس الأمريكى بإيفاد وزير خارجيته فى جولة خامسة فى المنطقة بدأها بزيارة سوريا حيث أعلن على أثرها أن دمشق وواشنطن قد إتفقتا على شروط عقد مؤتمر السلام .

وبقراءة متأنية للرد السورى الايجابى على مقترحات السلام الأمريكية يتضح لنا :

١) القبول السورى بفك الارتباط بين القضية الفلسطينية ومشكلة الجولان مما يسقط إحدى الدعامات الأساسية للسياسة السورية القائمة على رفض الحلول المنفردة .

٢) التخلى عن دور فعال للأمم المتحدة .

٣) القبول السورى بالتفاوض المباشر مع إسرائيل .

٤) حدوث تحول تام فى الموقف السورى من عملية التسوية . فبعد أن كانت سوريا تؤكد على ضرورة إصلاح الخلل فى توازن القوى مع إسرائيل قبل الدخول فى عملية التسوية خاصة وأن نتائج المفاوضات ستكون

إنعكاسات للخلل القائم فى ميزان القوى مع إسرائيل . وقد جاء الرد الايجابى ليمثل تحولا تاما فى هذا الموقف ، والقبول بالاتجاة الثانى الذى تتبناه مصر والداعى الى إنقاذ مايمكت إنقاذه قبل تهويد باقى الأراضى المحتلة والتحذير من أهمية عنصر الزمن ، خاصة مع ضغط الهجرة اليهودية الى إسرائيل . ولعل هناك عدة عوامل توضح لنا أسباب هذا التحول الذى طرأ على الموقف السورى أهمها :

١) الدرس المستفاد من أزمة الخليج وأهمية اللحاق بالقطار الأمريكى .

٢) الاعتقاد بصعوبة إن لم تكن بإستحالة إستعادة الجولان الا عن طريق الحل الأمريكى .

٣) أن الرد السورى قد جاء بمثابة تسوية باقى حسابات أزمة الخليج ، خاصة بعد القبول الأمريكى بترك الساحة اللبنانية خالية أمام النفوذ السورى .

٤) حتى لاتتحمل القيادة السورية مسئولية فشل جهود السلام ، خاصة وأنها لن تخسر الكثير ، فإذا نجحت المفاوضات فيمكن لسوريا إسترداد الجولان ، وإذا فشلت فسوف تتحمل إسرائيل وحدها المسئولية .

٥) القبول مرحليا بما هو مطروح حاليا ، خاصة وأن الشواهد تؤكد تدهور المركز التفاوض للعرب بإستمرار .

٦) السياسة البراجماتية والمرنة الرئيس الأسد .

[٢] قمة موسكو :

ثم جاءت قمة موسكو التى عقدت فى أواخر شهر يوليو بين العملاقين لتضيف تطورا بالغ الأهمية فى إتجاه عقد مؤتمر السلام ، حيث أسفرت هذه الدعوة لعقد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر على أن يتم توجيه الدعوات لرؤساء الدول المشاركة فى أعمال المؤتمر خلال منتصف سبتمبر . وقد جاء هذا البيان ليضع اسرائيل أمام الأمر الواقع ، خاصة بعد طول إنتظار للرد الاسرائيلى على مقترحات السلام الأمريكية وليمثل ضغطا أمريكيا غير مباشر على إسرائيل لقبول المشاركة فى مؤتمر السلام .

[٣] الموافقة الاسرائيلية المشروطة :

وعلى إثر إتفاق موسكو وواشنطن على توجيه الدعوة لعقد مؤتمر السلام فى أكتوبر ، أصبحت إسرائيل فى موقف لاتستطيع الفكاك منه خاصة وأن الولايات المتحدة لم تتشاور مع الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع ، ولم تنتظر واشنطن رد إسرائيل قبل أن تعلن عن الدعوة لعقد مؤتمر السلام ، وبالتالى لم يكن أمام إسرائيل سوى واحد من الخيارات التالية .

١) أما أن تستمر إسرائيل فى رفض المقترحات ، وما يعنيه ذلك من تزايد عزلتها الدولية خاصة بعد الرد السورى الايجابى .

٢) أو قبول مقترحات السلام الامريكية .

وقد إختارت إسرائيل بديلا ثالثا جاء بمثابة الحل الوسط بين ما كانت تسعى اليه الولايات المتحدة من حمل إسرائيل على حضور المؤتمر دون شروط وبين إصرار إسرائيل على تلبية جميع شروطها قبل المشاركة فى عملية السلام وهى :

(١) الاعلان عن أهداف المفاوضات مقدما .

(٢) الاطلاع على صيغة الدعوات التى ستوجه للأطراف المشاركة فى مؤتمر السلام .

(٣) آن يتحدث وزير خارجية الأردن باسم الفلسطينيين .

وقد جاء الرد الاسرائيلى كحل وسط حيث أعلن شامير قبوله للمشاركة فى عملية السلام بشرط حل مشكلة التمثيل الفلسطينى ، وبالتالى نجح شامير فى تجنب الظهور بمظهر الرافض الوحيد لمقترحات السلام ، بينما هو لايزال ممسكا بورقة يمكن عن طريقها نسف المؤتمر آى وقت ، أو الحصول على مزيد من التنازلات الأمريكية والعربية خاصة فيما يتعلق بالحصول على ضمانات قروض تصل الى عشرة مليارات دولار لاستيعاب اليهود المهاجرين . وقد صوت مجلس الوزراء فى جلسته يوم ٤ أغسطس بالموافقة على قرار شامير بالقبول المشروط لمقترحات السلام حيث صوت لصالح القرار ١٦ فى مقابل ٣ أصوات .

[٤] جولة بيكر السادسة فى المنطقة :

وعلى آثر قبول إسرائيل المشروط للمشاركة فى مؤتمر السلام قام بيكر بجولة سادسة فى المنطقة شملت اسرائيل والأردن وتونس والجزائر والمغرب .

وقد سعى بيكر خلال جولته فى إسرائيل والأردن الى التغلب على مشكلة التمثيل الفلسطينى والتباحث مع الحكومة الاسرائيلية حول التوقيع على مذكرة تفاهم بحيث تحدد الالتزامات الملقاه على عاتق الحكومة الأمريكية بعد الدخول فى عملية السلام . وخلال زيارته للمغرب العربى سعى بيكر الى حث هده الدول للضغط على منظمة التحرير لابداء مزيد من التنازلات فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى وإمكانية مشاركة هذه الدول بصفة مراقب فى أعمال المؤتمر . غير أن هذه الجولة لم تسفر عن تقدم ملموس فيما يتعلق بمشكلة التمثيل الفلسطينى .

العقبات التى تواجه انعقاد المؤتمر :

يمكن القول بأنه مازالت هناك بعض العقبات - وبشكل آكثر تحديدا - بعض الشروط التى تضعها اسرائيل للحيلولة دون عقد المؤتمر ، ولافشال جهود السلام الأمريكية أو للحصول على تنازلات أكبر . وأهم هذه العقبات ما يلى :

(١) **مشكلة التمثيل الفلسطينى** حيث تمثل هذه المشكلة العقبة الكؤود فى سبيل إنعقاد مؤتمر السلام خاصة وأن شامير بعد موافقته على حضور مؤتمر السلام هدد بنسف المؤتمر إذا لم يتم حل هذه المشكلة ويمكن أن تميز بين ٣ مواقف تجاه هذه القضية .

(أ) الموقف الاسرائيلى :

ويقوم على الاستبعاد التام لمنظمة التحرير من عملية السلام وعدم السماح بمشاركة أى فلسطينى من خارج

الأراضى المحتلة فى مؤتمر السلام ، وكذلك الرفض التام لمشاركة ممثلين من القدس الشرقية فى الوفد الفلسطينى . وحق إسرائيل فى الموافقة على أى عضو فى الوفد الفلسطينى .

(ب) الموقف العربى : وعلى الرغم من وجود التمايزات داخل الموقف العربى تجاه هذه القضية ، إلا أن هناك إتجاها عاما بالموافقة على إستبعاد الدور المباشر لمنظمة التحرير فى عملية السلام وقيامها بدور غير مباشر كإطار مرجعى للوفد الفلسطينى ، كما أن هناك إتجاه لتفضيل تشكيل وفد أردنى / فلسطينى مشترك .

وبجمع الطرف العربى على أهمية مشاركة ممثل عن القدس الشرقية ضمن الوفد الفلسطينى - الأردنى المشترك .

(جـ) الموقف الأمريكى فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تعلن صراحة موقفها من هذه القضية ، ألا أن هناك بعض الأفكار المستفادة من تصريحات المسئولين الأمريكيين تقوم على إستبعاد أى دور لمنظمة التحرير والتركيز بدلا من ذلك على دور فلسطينى الداخل ، وذلك ضمن وفد أردنى - فلسطينى مشترك .

ثانيا مشكلة القدس :

وتمثل هذه العقبة الثانية أمام عقد المؤتمر الدولى للسلام والتى ستكون على أولوية البحث فى جولة بيكر السابقة للمنطقة فى منتصف سبتمبر ويمكن أن تميز بين ٣ مواقف :

(١) الموقف الاسرائيلى :

ويقوم على الرفض التام لطرح قضية القدس على طاولة المفاوضات بإعتبار أن القدس عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل وترفض تماما فكرة تقسيمها أو إبداء أية مرونة بشأنها .

(٢) الموقف العربى : ويقوم على الأهمية الكبرى للقدس فى العالمين الاسلامى والمسيحى والرفض التام لتوحيدها وإعتبارها عاصمة لأسرائيل - لذا فإن الموقف العربى يقوم على أساس أن مدينة القدس خاصة الجزء الشرقى مازالت محل تفاوض ويمثل جزءا من الأراضى المحتلة التى سبق التفاوض عليها وعلى الرغم من ذلك فإن الجانب العربى قبل تنحيه موضوع القدس مرحليا على أن يطرح فى المرحلة الثانية عند البحث عن التسوية النهائية للصراع .

(٣) الموقف الأمريكى :

ويقوم على الحل الوسط بمعنى إستمرار عدم الاعتراف بقرارإسرائيل بتوحيد القدس وجعلها عاصمة لاسرائيل وفى نفس الوقت الضغط على الجانب العربى لتنحية هذا الموضوع عند بداية التفاوض على أن يطرح فى مرحلة لاحقة .

الجهود الأمريكية للتغلب على العقبات وعقد المؤتمر :

يمكن القول بأن الولايات المتحدة تتبنى نهجا يقوم على إرضاء طرفى الصراع وإعطاء وعود لكل طرف من أجل تطمينه للمشاركة فى عملية السلام وليس بخاف بأن هذه الوعود قد تتناقض مع بعضها .

ويقوم النهج الأمريكى أيضا على التصدى للمسائل الاجرائية فقط التى تواجه انعقاد المؤتمر والابتعاد قدر الامكان عن المسائل الموضوعية المثيرة للجدل ، وذلك على إفتراض التركيز على المسائل التى يمكن تقريب وجهات نظر الطرفين فيها تمهيدا لعقد المؤتمر . وبعد ذلك يمكن أن تتولد عن المؤتمر قوة دفع ذاتية تساهم فى التغلب على المسائل الشائكة .

وعلى هذا يسعى كل من الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى الى التوصل إلى مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة .

فبالنسبة لاسرائيل :

جرت مباحثات مطولة بين مسئولين اسرائيليين وأمريكيين فى كل من واشنطن وتل أبيب فى أوائل أغسطس وذلك لصياغة مذكرة للتفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة وذلك لتهدئة مخاوف إسرائيل من إنعقاد المؤتمر وإعطائها ضمانات بشأن عدم إجبارها على فعل شىء ، وذلك التعهد بالحفاظ على أمن إسرائيل ومن المتصور أن تشمل مذكرة التفاهم الموضوعات التالية :

١ - موضوع التمثيل الفلسطينى .

٢ - الوعود والالتزامات الأمريكية لاسرائيل بشأن حق إسرائيل فى حدود آمنة :

٣ - تحديد صلاحيات مراقبى الأمم المتحدة بحيث تكون محدودة جدا

٤ - الشروط الخاصة باعادة انعقاد المؤتمر بناء على موافقة جميع الأطراف .

٥ - التأكيد على المفاوضات المباشرة .

٦ - عدم وجود صلة بين المفاوضات التى تجرى فى إطار لجان العمل الثنائى المختلفة .

٧ - ضرورة موافقة إسرائيل على الصيغة النهائية لنص الدعوة التى سيعلنها الرئيسان بوش وجورباتشوف يوم ١٥ سبتمبر لانعقاد المؤتمر .

٨ - عدم العودة الى حدود عام ١٩٦٧ .

وقد قام وفدا أمريكى بزيارة لاسرائيل فى أوائل أغسطس للتباحث فى مذكرة التفاهم كما بدأت فى واشنطن فى ٥/٨ إجتماعات هامة بين وفد إسرائيلى برئاسة سفيرها فى واشنطن « نرلمان شوفال » ووفد أمريكى يتألف من « دينيس روس » مدير التخطيط السياسى وجون كيلى مساعد وزير الخارجية وذلك للتفاوض فى نفس الموضوع والتوصل الى مذكرة تفاهم جديدة قبل بدء أعمال مؤتمر السلام تحددان فيها نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف .

ولم تسفر هذه المفاوضات سواء التى جرت فى تل أبيب أو واشنطن عن إحراز تقدم ملموس فى سبيل التوصل الى مذكرة تفاهم وأمل بسبب المطالب الاسرائيلية بتعهدات أمريكية من شأنها أن تتناقض كلية مع جهود الولايات المتحدة لتحقيق السلام . فخلال زيارة بيكر لاسرائيل التى تمت فى يوليو الماضى قدم شامير له وثيقتين طلب

إدراجهما فى مذكرة التفاهم التى يتم التفاوض بشأنها ثم التوقيع عليهما خلال عام ١٩٧٥ قبل التوقيع على إتفاقية فك الاشتباك الثانى فى مصر .

الوثيقة الأولى : كان قد قدمها الرئيس الأمريكى فورد لرئيس الوزراء الاسرائيلى رابين حيث تعهد فيها فورد على أن أى إتفاقية توقع بين إسرائيل وسوريا سوف تعتمد على أساس أن اسرائيل سوف تبقى فى الجولان .

أما الوثيقة الثانية : وهى تتضمن التعهد الأمريكى بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم التفاوض معها وقد رفض الوفد الأمريكى خلال مباحثاته فى تل أبيب التوقيع على مذكرة التفاهم والاعتراف بأية تعهدات « تتعارض مع التزام الرئيس بوش لتحقيق السلام » كما أكد الوفد على التزامه بمبدأ الأرض مقابل السلام وأن قرار ٢٤٢ هو أساس التفاوض .

أما بالنسبة للفلسطينيين : فهم يسعون أيضا الى التوصل الى مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة تحدد نقاط الاتفاق والخلاف قبل بدء أعمال مؤتمر السلام . وإنطلاقا من هذا قام وفد فلسطينى مكون فيصل الحسينى ، وحنان عشراوى بزيارة لواشنطن وذلك للتباحث فى التوصل الى مذكرة تفاهم تؤكد على :

[١] تعهد الولايات المتحدة كتابة بحق الشعب الفلسطينى فى ممارسة حقه فى تقرير المصير .

[٢] أن منظمة التحرير ستكون بمثابة الاطار المرجعى للمفاوضين الفلسطينيين .

[٣] أن قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ يعنيان تماما إستعادة كل الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

[٤] الاعتراف بالقدس الشرقية كأرض محتلة .

[٥] وعد أمريكى باقامة إتصالات مباشرة مع منظمة التحرير غير أن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتائج محددة .

آفاق المستقبل القريب :

يشهد شهر سبتمبر - الذى تم الانتهاء من كتابة هذا التقرير قبل بدايته - تطورا حاسما فى عملية السلام حيث يتم فى منتصفه - وفقا لبيان قمة موسكو - توجيه القوتين العظميين الدعوة الى رؤساء الدول المعنية للمشاركة فى أعمال مؤتمر السلام ، كذلك يقوم بيكر بجولة سابعة للمنطقة ستكون حاسمة من حيث أنها تمثل الفرصة الأخيرة للتغلب على العقبات التى تواجه انعقاد المؤتمر ، خاصة مشكلة التمثيل الفلسطينى كما ان هناك إحتمالا لقيام رئيس وزراء اسرائيل بزيارة لواشنطن وذلك للمطالبة بمساندة الحكومة الأمريكية لطلب اسرائيل للحصول على ضمانات لقروض قيمتها ١٠ مليارات دولار على مدار خمس سنوات لتمويل مشروعات استيعاب اليهود وكذلك العمل على الغاء قرار الجمعية العامة الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية وذلك خلال إجتماعات الجمعية العامة ومن المتوقع أن تحصل الولايات المتحدة مقابل ذلك على موافقة شامير على

١٠٠٢

- حل وسط فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى .
- تجميد بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة لفترة محددة .

وإذا تحقق ذلك فإن جولة بيكر يمكن أن يحقق نتائج إيجابية لازالة بعض العقبات التى لاتزال قائمة .

التصور العام لمؤتمر السلام المقترح :

يمكن القول انه فى حالة نجاح الجهود الأمريكية فى عقد مؤتمر السلام فى شهر أكتوبر كما هو مقرر له وإقناع اسرائيل بقبول حل وسط يتعلق بالتمثيل الفلسطينى ، فإنه يمكن تصور إطار عام إجرائى وآخر موضوعى للمؤتمر وفقا للخطة الأمريكية كما يلى :

أولا الاطار الاجرائى للمؤتمر :

وفقا للتصور الأمريكى فإن القوتين العظميين سوف توجهان الدعوة فى منتصف سبتمبر لرؤساء الدول المعنية بالصراع العربى - الاسرائيلى وهى (إسرائيل - سوريا - مصر - الأردن - الفلسطينيون - لبنان) بالاضافة الى مراقب من الأمم المتحدة رئيس الدورة الحالية للجماعة الاوروبية بصفة مراقب وممثل عن دول مجلس التعاون الخليجى بصفة مراقب أيضا ، وذلك لحضور الجلسة الافتتاحية لاعمال المؤتمر التى من المرجح أن تكون فى واشنطن فى شهر أكتوبر ، والذى سوف يستمر لمدة يومين . وسوف يلقى كل وفد كلمة إفتتاحية فى بدء المؤتمر بحيث يستطيع كل وفد أن يثير من القضايا ما يراه متفقا مع الدعوة لانعقاد المؤتمر على أن ترفع كل دولة علمها الخاص .

وبعد عدة أسابيع تبدأ الاجتماعات الثنائية بين كل دولة عربية وإسرائيل ، وبين وفد فلسطينى - أردنى مشترك وأسرائيلى ثم يعود المؤتمر للانعقاد ولبحث القضايا المشتركة من خلال لجان عمل تضم جميع الأطراف لبحث قضايا الحدود ونزع السلاح والبيئة والطاقة والمياه والموضوعات التى ترى الوفود ضرورة بحثها .

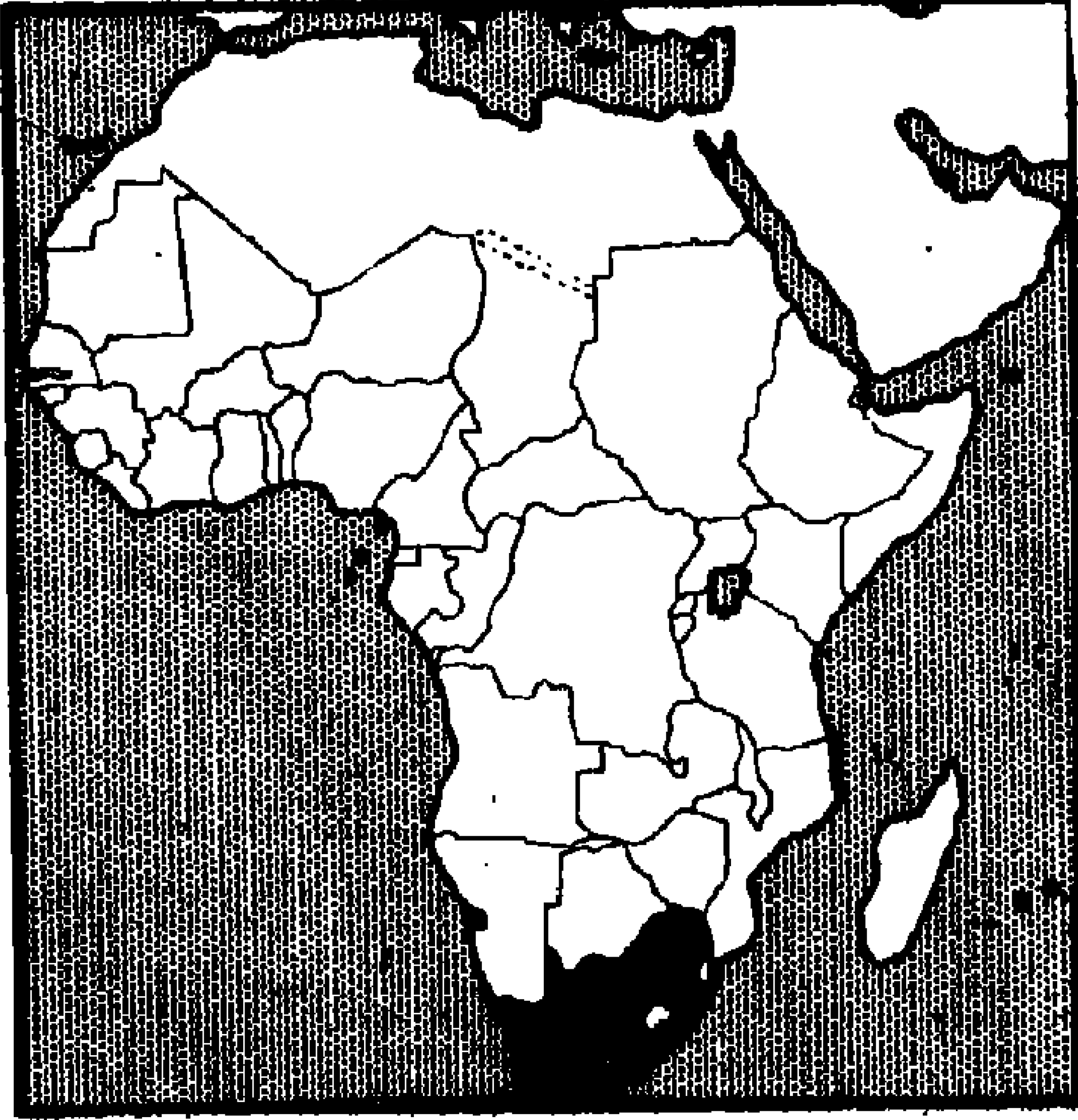
ثانيا الاطار الموضوعى للمؤتمر المقترح :

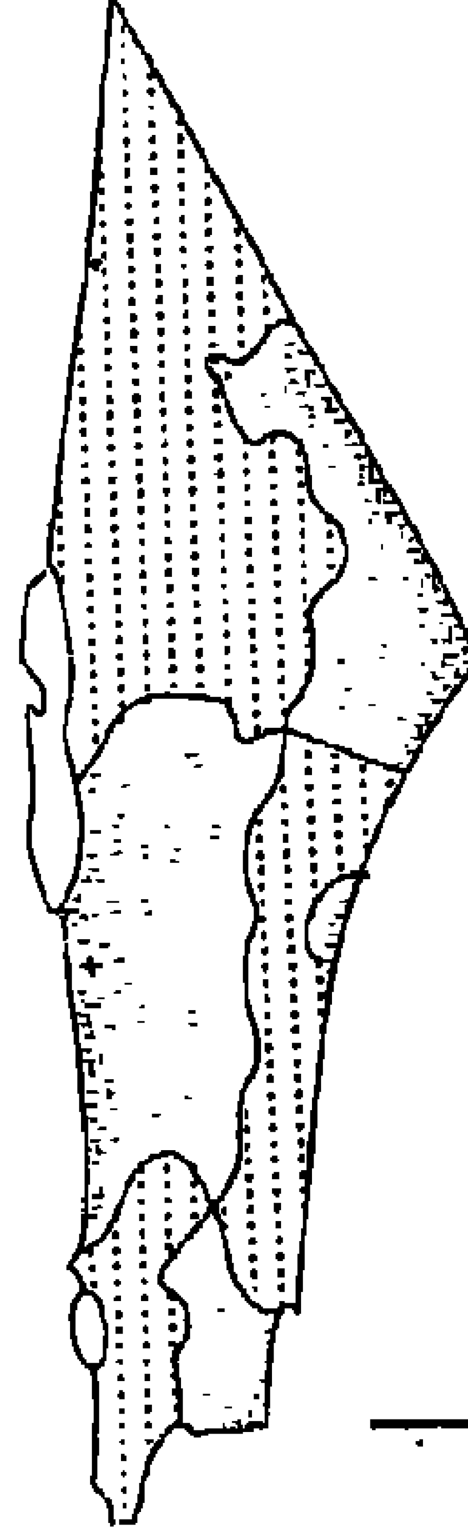
سوف تقوم أعمال المؤتمر على مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ بحيث ستكون عملية التسوية على مراحل . فبالنسبة للقضية الفلسطينية سوف تبدأ المفاوضات على التوصل الى صيغة للحكم الذاتى يستمر من ٣ - ٥ سنوات تمهيدا للدخول فى المرحلة التالية التى تبحث الوضع النهائى للأراضى المحتلة والتى تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكذلك الحال بالنسبة لهضبة الجولان السورية . أما بالنسبة للجزء الشرقى من مدينة القدس فسوف لاتثار فى المرحلة الأولى ويمكن إثارتها فى المرحلة النهائية . كذلك فإن سير عملية التفاوض سيكون قائما على نهج السير فى إتجاهين دون ارتباط أى منهما بالآخر .

كل ما سبق بإفتراض سير المفاوضات بشكل جيد وجهود أمريكية لنجاح عملية التفاوض وإقناع إسرائيل عند اللزوم بعدم إفشال المؤتمر .

تقارير

فلسطين وجنوب افريقيا .. رؤيـــة للمقـــارنة





أحمد يوسف القرعي

● ما يجرى فى الجنوب الافريقى يستحق منا نحن العرب اهتماما اكبر واعمق ، حيث يجرى تصفية النظام العنصرى الاستيطانى (آبارتيد) للأقلية البيضاء فى جنوب افريقيا خطوة خطوة فى إطار تسوية سياسة صعبة لم تكتمل ملامحها بعد . وطرفا التسوية حكومة دى كليرك العنصرية (من ناحية) وفصائل حركة التحرير الافريقية (من ناحية أخرى) وفى مقدمتها منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى برياسة نيلسون مانديلا .

والنظام العنصرى فى جنوب افريقيا وان امتدت جذوره الاستيطانية الى القرن السابع عشر الا ان تقنين النظام نفسه بدأ فى اربعينات هذا القرن ويتزامن مع نشأة الكيان الاستيطانى الصهيونى العنصرى فى فلسطين . ومن هنا وجبت الدراسة المقارنة بين اطراف وملابسات التسوية السياسية التى بدأت فعلا فى الجنوب الافريقى وبين التسوية السياسية المقرر ان تبدأ فى اكتوبر الحالى بين حكومة شامير فى اسرائيل (والتى تناظر حكومة دى كليرك فى جنوب افريقيا) وبين الطرف العربى شاملا التمثيل الفلسطينى . والتمثيل الفلسطينى فى المؤتمر ظل فى مقدمة المشاكل التى هددت بانفراط عقد المؤتمر قبل انعقاده ، رغم ان منظمة التحرير الفلسطينية هى صاحبة الحق فى التمثيل الفلسطينى باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد فى اطار قرارات الشرعية العربية والدولية ابتداء من جامعة الدول العربية الى الأمم المتحدة الى مجموعة عدم الانحياز الى المجموعة الافريقية الى جانب اعترافات دولية عديدة .

والمشكلة ان الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى لم يتبادلا الاعتراف القانونى بوجود كل منهما وان كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد تورطت مبكرا فى الاعتراف الواقعى باسرائيل

ورغم هذا فالمشكلة لم تزل قائمة لأن سياسات المنظمة منذ انشائها فى منتصف الستينات لم تهيىء نفسها لهذا السيناريو الذى افرزته سنوات طويلة من الصراع العربى الاسرائيلى وذلك نظرا للخلافات العديدة بين فصائل المنظمة من ناحية ، وبين المنظمة والفصائل المنشقة عليها من ناحية اخرى ، وبين المنظمة باعتبارها منظمة منفى وبين الفلسطينيين فى الداخل من ناحية ثالثة ، وبين المنظمة وعدد من الشخصيات الفلسطينية المستقلة فى الخارج من ناحية رابعة .

ولعل الدراسة المقارنة لملابسات الصراع والتسوية السياسية فى كل من الشرق الأوسط وجنوب افريقيا تتيح للجانب الفلسطينى دروسا مستفادة لمحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه تنظيميا وتكتيكيا .

والدرس الأول درس تنظيمى لابد ان تعيه منظمة التحرير الفلسطينية فقيادة حركة التحرير الافريقية فى جنوب افريقيا تتركز اساسا فى المؤتمر الوطنى الافريقى برياسة نيلسون مانديلا ذلك الزعيم الاسطورة الذى افرج عنه فى ربيع ١٩٩٠ بعد ربع قرن فى سجون بريتوريا . والمؤتمر الوطنى الافريقى ترجع نشأته الى عام ١٩١٢ كحركة تحرير . وطوال ٨٠ عاما واصل المؤتمر الكفاح جيلا وراء جيل وقيادة وراء قيادة باعتباره التنظيم الأم والرئيسى لشعب جنوب افريقيا وهذه سمة افتقدتها حركة التحرير الفلسطينية التى يتزامن قيامها تنظيميا - وان كانت بدرجة اقل - مع المؤتمر الوطنى الافريقى فى اوائل هذا القرن حيث انعدمت استمرارية التنظيم الوطنى الفلسطينى من ناحية مع توالى قيام وانهيار جمعيات وتنظيمات ولجان واحزاب ومنظمات فلسطينية عديدة ومتنوعة طوال العقود الثمانية الماضية ابتداء من جمعيات المقاومة عام ١٩١١/ ١٩١٣ الى الجمعيات الاسلامية المسيحية للمقاومة عام ١٩١٨ الى اللجنة التنفيذية العربية (برياسة موسى كاظم الحسينى) بعد ذلك وطوال العشرينات وحتى اوائل الثلاثينات الى الأحزاب الفلسطينى ابتداء من عام ١٩٣٤ ثم الهيئة العربية العليا لفلسطين (امين الحسينى) الى حكومة عموم فلسطين (١٩٤٩ - ١٩٥٢) الى مرحلة الفراغ السياسى الوطنى فى الخمسينات وحتى منتصف الستينات اى الى قيام منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ وسرعان ما عانت هى بدورها من التشرذم التنظيمى نتيجة خلافات الفصائل داخلها وخارجها من ناحية وداخل فلسطين وخارجها من ناحية اخرى .

وبشأن تجربة المؤتمر الوطنى الافريقى تنظيميا منذ انشائه عام ١٩١٢ وطوال ٨٠ عاما فإن تكوين المؤتمر منذ البداية كان يمثل بصدق حركة تحرير وطنى عريضة ضمت فى صفوفها كل الأفارقة على اختلاف قبائلهم ودياناتهم واتجاهاتهم الفكرية واوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التحرر الوطنى للشعب الافريقى . وحتى اوائل الاربعينات ركز المؤتمر نشاطه على توحيد الأفارقة فى جنوب افريقيا لتمكينهم من الحصول على حقوقهم السياسية شأنهم شأن الاقلية البيضاء فى اطار النظام القائم وفى اطار امة جنوب افريقيا العريضة والمتنوعة .

ولا يمكن مقارنة قيام حركة تحرير جماهيرية بقيادة المثقفين (كحالة المؤتمر الوطنى الافريقى) بجمعيات مقاومة الصهيونية التى نشأت فى القدس ويافا وحيفا فيما بين ١٩١١ ، ١٩١٣ وتشكلت من بعض اعيان تلك المدن . ولم يكن لهذه الجمعيات نظام او دستور ولم يكن هناك صلة بينها وبين الجمعيات المماثلة فى المدن الأخرى فهى جمعيات تكونت بحكم الضرورة . وهنا تتضح بالمقارنة الموضوعية درجة الوعى القومى والتنظيمى التى تمتعت بها حركة التحرر فى جنوب افريقيا منذ وقت مبكر .

ومع استمرارية نمو وتطوير المؤتمر الوطنى الافريقى تنظيميا فان حركة التحرير الفلسطينية عرفت أشكالا وتنظيمات اخرى بعد قليل اذ قامت ما يسمى بالجمعيات الاسلامية المسيحية عام ١٩١٨ ابان الاحتلال البريطانى لفلسطين سنوات الحرب العالمية الأولى وقادت المقاومة دون انفصال عن الحركة العامة التى كانت متمركزة فى دمشق . كما عقدت فى تلك الفترة ايضا سبعة مؤتمرات سياسية فلسطينية كان كل مؤتمر منها يختار لجنة تنفيذية تتولى تنفيذ قراراته وتشرف على الحركة الداخلية حتى عقد مؤتمر آخر . وكان موسى كاظم الحسينى هو رئيس معظم تلك المؤتمرات التى نهجت نهجا سلميا فى مواجهة تعاظم النفوذ الصهيونى فى فلسطين وعجزت عن وضع خطط عمل للحفاظ على الكيان العربى والاحتفاظ بالأرض او لتنفيذ المشروعات الاقتصادية المختلفة بل اقتصرت مهمتها على اصدار القرارات ورفع الاحتجاجات وتقديم المذكرات الى الهيئات السياسية والصحف واذاعة البيانات على عرب فلسطين فى المناسبات المختلفة . كما ابدت اللجنة التنفيذية استعدادها للتفاهم مع الصهاينة بشرط اساسى وهو الغاء تصريح بلفور ولكن الصهاينة لم يكونوا مستعدين للتخلى عن سياسة الوطن القومى ولجأوا الى المماطلة وكسب الوقت لتحقيق الاستيطان اليهودى .

ونظرا لعجز اللجنة التنفيذية العربية عن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية بفكر جديد فقد كانت وفاة موسى كاظم الحسينى فى مارس ١٩٣٤ سببا فى انفراط عقد اللجنة اواخر ذلك العام ودافعا للكتل الرئيسية التى كانت تنضوى تحت لوائها الى تكوين عدة احزاب سياسية جديدة تضاف الى الأحزاب التى كانت قد نشأت فى العشرينات . ولم تكن هناك فروق موضوعية او طبقية او مذهبية واضحة فى برامج تلك الأحزاب واذا كانت قد اتفقت على المطالبة بالاستقلال فقد اختلف شكل ومضمون الاستقلال من حزب الى آخر . وفى مرحلة لاحقة

نجحت هذه الأحزاب فى العمل معا لفترة محدودة تحت اسم لجنة الأحزاب ما عدا حزب الاستقلال . ولقد عكست هذه المرحلة بوضوح التمسك بالطرق السلمية المشروعة لمواجهة الاحتلال البريطانى من ناحية والاستيطان اليهودى من ناحية اخرى . ولم يعكر صفو هذا الجو السلمى سوى قيام حركة الشيخ عز الدين القسام التى رفعت راية المقاومة المسلحة وخاضت أول معركة ضد القوات البريطانية وانتهت باستشهاد القسام وعدد من انصاره فى ٢٠ نوفمبر/ ١٩٣٥ وتلاها ثورة ١٩٣٦ ثم تأليف اللجنة العربية العليا لفلسطين برياسة الحاج امين الحسينى والتى استمر دورها حتى عشية الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ .

وحتى قيام هذه الحرب فإن المؤتمر الوطنى الافريقى شأنه شأن الحركة الوطنية الفلسطينية قد التزم بالمقاومة السلمية بالطرق الشرعية ورغم ان عرب فلسطين لم ينجحوا فى تعبئة قواهم تنظيميا كما فعل المؤتمر الوطنى الافريقى فانهم (أى عرب فلسطين) قد فجروا ثلاث انتفاضات هى هبة البراق (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩) ، انتفاضة عز الدين القسام ١٩٣٥ وثورة ١٩٣٦ ولا يمكن تقييم مثل هذه الانتفاضات الا بالعشوائية وفى غياب استراتيجية لتحرير فلسطين سلميا ـ كما خطط المؤتمر الوطنى الافريقى ـ أو بالكفاح المسلح ومن سماته الاستمرارية لا العشوائية .

لقد ايقن المؤتمر الافريقى منذ نشأته كتنظيم جماهيرى يقوده المثقفون ان استراتيجية مواجهة العنصرية فى جنوب افريقيا تكون (كما عبر بيان المؤتمر عام ١٩٤٩) بوضع الافريقيين فى المكان المتساوى فى اطار امة جنوب افريقيا المتنوعة بمعنى ايجاد صيغة للتعايش بين اجناس جنوب افريقيا ومشاركة الافارقة فى السلطة السياسية فى ظل النظام القائم وذلك انطلاقا من مقولة ان جنوب افريقيا تختلف عن غيرها من بلدان افريقيا وانها ذات وضع خاص متفرد فالافارقة رغم قوتهم العددية يعيشون مع جماعات اخرى ذات قوة عددية وبالتالى فان هذه الدولة يجب ان تعترف بها بوضوح على أنها دولة متعددة الاجناس مع كل مايعنيه ذلك .

يعنى هذا أن الافارقة فى جنوب افريقيا وفى مواجهة النظام العنصرى للاقلية البيضاء ادركوا طبيعة الصراع واسلوبه منذ وقت مبكر ولجأوا الى التعبئة الجماهيرية فى اطار حركة وطنية موحدة تنظيميا وهى المؤتمر الوطنى الافريقى وبلغ التنظيم اوجه قوته الفكرية بصياغة ميثاق الحرية فى يونيو ١٩٥٥ وذلك بالتضامن مع عدد من المنظمات الوطنية الاخرى .

ومع حظر اعمال ونشاط المؤتمر الوطنى الافريقى فى اعقاب مذبحة شاريفيل عام ١٩٦٠ لجأ الافارقة فى جنوب افريقيا الى الكفاح المسلح ابتداء من عام ١٩٦١ باشراف نيلسون مانديلا وفى اطار تنظيم « رمح الوطن » الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى .

حدث كل هذا فى جنوب افريقيا والحركة الوطنية الفلسطينية كانت ولمدة ١٦ عاما غائبة عن الساحة تقريبا منذ أن وضعت الحرب العربية الاسرائيلية الأولى أوزارها حتى ان الجيوش العربية حين دخلت فلسطين لم تكن تعترف بأية تشكيلات فلسطينية وان كان هذا يعد احد جوانب القصور فى التدخل العربى فى فلسطين عام ١٩٤٨ .

وبعد الحرب انشئت حكومة عموم فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٥٢) كرمز لا اكثر ولا أقل وساد الساحة الفلسطينية بفعل عوامل كثيرة فلسطينية وعربية ودولية صمت مطبق حتى منتصف الستينات رغم انها سنوات تعاظم التحرير فى العالم العربى وافريقيا والعالم الثالث عموما .. وفى عام ١٩٦٤ (وبعد غياب ١٦ عاما) بدأ الكيان التنظيمى الفلسطينى يبعث من جديد بقيام منظمة التحرير الفلسطينية وسجلت حركة تحرير فتح منذ بداية ١٩٦٥ بداية الكفاح المسلح .

وبعد ربع قرن من قيام المنظمة نجد أن حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة ماتزال منقسمة على نفسها بين منظمة التحرير بفصائلها المختلفة وقيادة الداخل فى الضفة وغزة والشخصيات الفلسطينية المقيمة فى الخارج والتى لا تمثل منظمة التحرير ولا تنتمى اليها .

وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فهى تضم فصائل حركة فتح ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، جبهة تحرير فلسطين ، الحزب الشيوعى الفلسطينى . أما الفصائل المعارضة والمنضوية فى اطار جبهة الانقاذ الوطنى فهى الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ، منظمة الصاعقة ، حركة فتح ـ الانتفاضة . هذا بالاضافة الى المستقلين وحركة حماس ومنظمة الجهاد .

وظل المجلس الوطنى الفلسطينى يعكس هذا التشرذم طوال السنوات الاخيرة وحتى انعقاد دورة العمل فى الجزائر فى سبتمبر الماضى واستهدفت قيام وحدة الصف الفلسطينى

ومما يؤخذ على المجلس طوال السنوات الاخيرة العمل الدعائى والمظاهرة السياسية خلافا لدورات انعقاد المؤتمر الوطنى الافريقى وكان أخرها المؤتمر الثامن

والاربعين المعقود فى أوائل يوليو الماضى وهو أول مؤتمر قانونى يعقد داخل جنوب افريقيا بعد رفع الحظر عن المؤتمر فى فبراير ١٩٩٠ وقد تميز المؤتمر بالنقد الذاتى وهو شىء تفتقر اليه كل من منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطنى الفلسطينى .

يعنى هذا ان تعدد فصائل حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة يعوق اتخاذ القرار الفلسطينى الموحد فى المواقف الحاسمة حيث تتضارب التصريحات الفلسطينية وتصدر عن زعامات وقيادات متنافسة .

واذا كانت هناك اسباب عديدة لهذا التشتت التنظيمى فى صفوف حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة ومنها تأثير مختلف القوى السياسية العربية على الحركة الا أن المسئولية الفلسطينية تأتى فى المقدمة ورغم ان الفصائل الفلسطينية تتفق على فهم الهدف الاستراتيجى (تحرير فلسطين) فانها تختلف فيما بينها (أحيانا الى حد القطيعة واحيانا أخرى الى حد الاقتتال) تجاه وحدة التنظيم وأساليب الكفاح والأهداف التكتيكية .

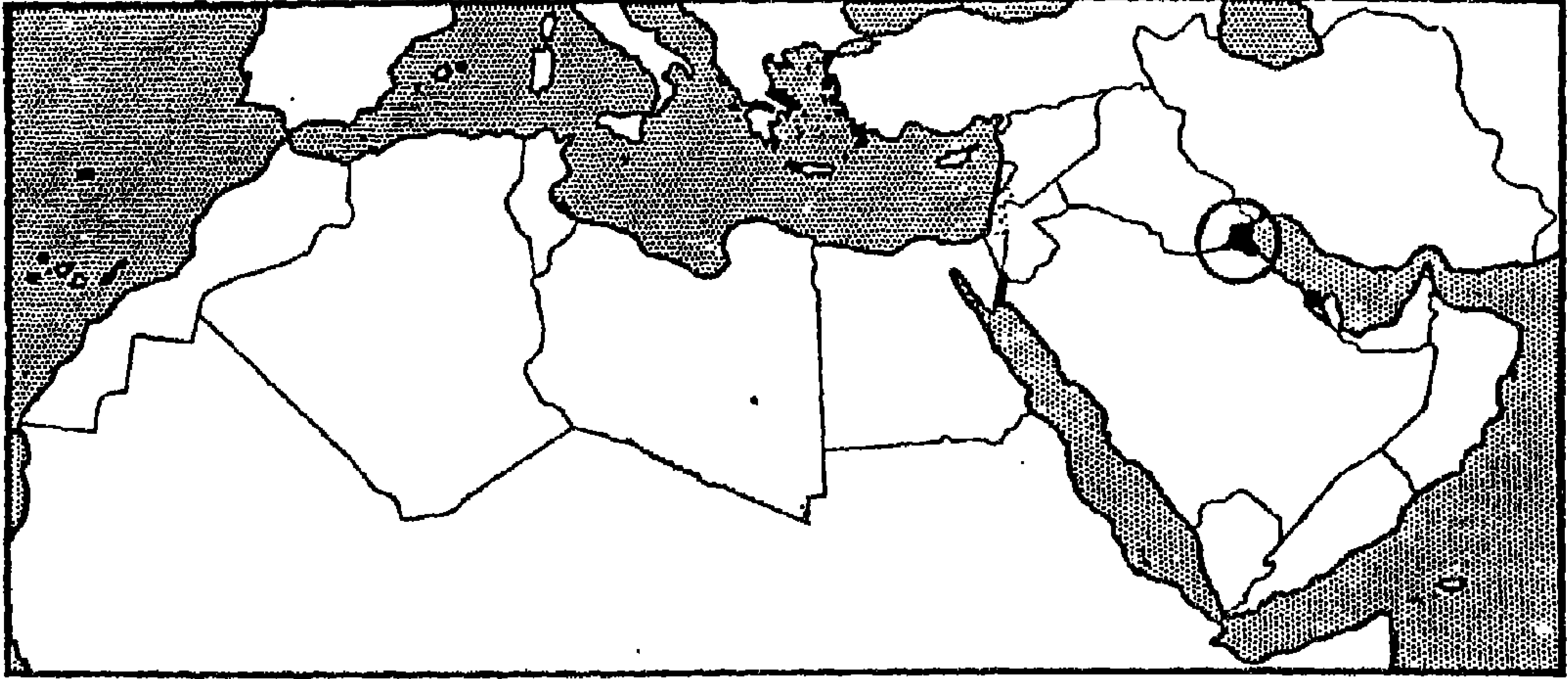
وظل هذا التشرذم عامل من عوامل الاخفاق فى اختيار وفد منظمة التحرير الفلسطينية ليحتل الجانب الفلسطينى ، بينما الوضع فى جنوب افريقيا يختلف تماما عن الشرق الأوسط حيث أن منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى تبدو وكأنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الافريقى (٢٥ مليون نسمة) فى جنوب افريقيا رغم وجود عدة منظمات وطنية اخرى لا ترقى الى مستوى المؤتمر الوطنى من حيث استمراريته تنظيميا ومرونة سياساته وتكتيكاته المدروسة .

وفى ختام حالة المقارنة هذه فان حركة التحرير الفلسطينية بصفة عامة احوج ماتكون واكثر من اى وقت مضى الى وحدة الصف الفلسطينى تنظيما فى المقام الأول والمبادرة بالتخلص من أثار التبعية للنظم العربية من واقع كشفته حرب الخليج الاخيرة .

هذا بالنسبة للدرس التنظيمى الذى يجب أن تعيه منظمة التحرير الفلسطينية من الدروس المستفادة من تجربة حركة التحرير فى جنوب افريقيا . أما عن درس استراتيجية وتكتيك « التحرير » فانه اخطر الدروس ولا يمكن مناقشته الا بعد ان يتحقق الهدف من الدرس الاول وهو الدرس التنظيمى اى بوحدة الصف الفلسطينى فى اطار اشمل ضمن وحدة الصف العربى ، وعندئذ يمكن مناقشة هذا الخيار الصعب الذى حسمه شعب جنوب افريقيا بإختياره « التغيير » منذ وطوال ٨٠ عاما وعمل المؤتمر الوطنى الافريقى سياسيا وعسكريا واستراتيجيا وتكتيكيا لاحداث هذا التغيير وهاهو يدخل فى تطور تاريخى جديد ووجها لوجه مع قادة النظام العنصرى . أما شعب فلسطين فقد اختار « التحرير » ولكنه « لم يسعى اليه » حينا وأخطأ الطريق اليه أحيانا . □



معطيات الواقع العربى فى أعقاب أزمة الخليج



أسامة المجدوب

برغم انتهاء ما يمكن إعتباره الفصل الأخير فى أزمة الخليج بهزيمة القوات العراقية واستكمال تحرير الكويت ، الا أنه لا يمكن بأى حال القول ان انتهاء الأزمة من المنظور القانونى ـ بانهاء الاحتلال واستعادة الشرعية فى الكويت ـ يحمل فى طياته نهاية ضمنية لمعضلة الخليج أو أزمة النظام العربى على حد سواء ، والمتوقع لهما ان يشهدا العديد من التغيرات الجذرية والحاسمة التى قد تنتهى بالعالم العربى الى واقع جديد لم يكن مألوفا من قبل فى هذه البقعة الساخنة من الكرة الأرضية . وهى التغيرات التى لو جاز لها ان تحدث على غرار ما يسمى بنظرية « الدومينو » قد تعد من أهم التغيرات التى سيشهدها العالم فى عقد التسعينات ترقى فى أهميتها الى مستوى التغيير الحاسم الذى شهدته دول شرق اوروبا فى نهاية عقد الثمانينات وبدايات هذا العقد .

حيث من المتوقع ان يشهد العالم العربى واقعا جيدا تحكمه مفاهيم مختلفة تتراوح بين تلك التى أفرزتها الأزمة بشكل مباشر وغير مسبوق فى الفكر السياسى العربى الحديث ، واخرى تضمنتها المواثيق العربية القائمة منذ عشرات السنين ولكن بسبب أو آخر ظلت فى حيز الفكر النظرى المكتوب الذى لم يشهد بحق ميلادا واقعيا أو تطبيقا عمليا لنظرياته التى طالما بقيت فى حيز الآمال والطموحات العربية المنشودة .

وفى هذا السياق يمكن تحديد ملمحين رئيسيين من المقدر ان يحكما معطيات الواقع العربى المنتظر فى اعقاب أزمة الخليج بفعل الدروس المستفادة منها سواء تلك المرتبطة بأسباب وكيفية حدوثها ، أو ما استدعته من اجراءات وتحركات غير تقليدية من قبل الدول العربية لانهاء الوضع الناشىء عنها ، ويتحدد هذين الملمحين على النحو التالى :

أولا : تعدل النمط التقليدى للتهديدات التى تواجه الأمة العربية .

ثانيا : أهمية العمل العربى المشترك وحتمية الحوار والتفاهم كسبيل للبقاء .

وسنعرض بشىء من التفصيل لهذين الملمحين ، وما ينطوى عليه من تأثير على الوعى السياسى العربى وإهتزاز ماساد من مفاهيم على صعيد العلاقات العربية ـ العربية منذ منتصف القرن وحتى تفجر الأزمة عمليا فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

اولا : تعدل النمط التقليدى للتهديدات التى تواجه الأمة العربية :

لسنوات طويلة عمد الفكر السياسى العربى إلى تعريف مصادر التهديد للأمن القومى العربى بالدول المجاورة غير العربية - تحديدا اسرائيل وايران - وظل هذا المنطق يحكم توجهات السياسة العربية بمختلف جوانبها السياسية والعسكرية وغيرها الى ان تفجرت أزمة الخليج باحتلال القوات العراقية لأراضى دولة الكويت ، وما تبع ذلك من محاولات لضمها وطمس معالمها القومية ، ليضيف ذلك الحدث بعدا جديدا غير مسبوق للمفهوم العربى لمصادر التهديد المحتمل ، متمثلا فى التهديد من الداخل ، من قبل دولة عربية شقيقة تجاه أخرى سواء تم توصيف ذلك على أنه تهديد من قبل الدول العربية الكبيرة تجاه تلك الصغيرة ، أو من قبل الدول الفقيرة تجاه الغنية ، أو كلاهما معا . مجتمعتين .

وفى ذات الوقت الذى حدث فيه هذا التطور المباغت ، والذى هز بشدة الثقة فيما كان يعتبر الحد الأدنى من ثوابت العلاقات العربية - العربية ، نجح العراق من خلال تكريس تاريخية المخاوف المرتبطة بمصادر التهديد التقليدية ضد الأمة العربية فى كسب التأييد الشعبى وأحيانا الرسمى . للتصرفات والمغامرات العراقية عبر السنوات العشر الماضية ، بدءا بحربه مع ايران فعمل على احياء نزعة العداء العربى - الفارسى التاريخية وما يشوبها من عناصر الشك المتبادل واكتسب العراق تأييدا شعبيا ورسميا عربية فى هذه الحرب التى أكدت الحقائق الثابتة بدء العراق بالعدوان فيها . كما عمل على إظهار العراق بمظهر الدرع الواقى لدول الخليج والنظم الملكية الحاكمة فيها من المد الاسلامى الايرانى المهدد لبقاء تلك النظم واستمرارها فى الحكم ، وهو المنطق الذى نجح العراق من خلاله فى توريط دول الخليج الغنية لتمويل حربه ضد ايران لثمانى سنوات ، كما انه نفس المنطق الذى تأسست عليه مطالبة العراق للكويت باسقاط الديون العراقية لها والتى جاءت كنتيجة مباشرة للحرب مع ايران ، مما أدى فى النهاية الى الغزو العراقى للكويت وما تبعه من أحداث .

وبنجاح محاولته الأولى فى توظيف المخاوف العربية من اعداء الوطن العربى التقليديين لخدمة أهدافه ، سعى العراق فى أعقاب غزو الكويت ووقوف غالبية دول العالم فى وجهه بقوة لأخراجه من أراضى الدولة المستقلة ذات السيادة ، الى استغلال المعاناة العربية من النزاع العربى الاسرائيلى ومشاعر العداء تجاه اسرائيل فى نفوس جموع الشعوب العربية .

ولذا فان أزمة الخليج قد تضمنت مزيجا من مخاوف التهديدات التقليدية تجاه العالم العربى ، والنمط الجديد للتهديدات الذى افرزته هذه الأزمة ذاتها باحتلال دولة عربية لأراضى اخرى عربية .

وفى هذا السياق يمكن القول ان ما حدث فى الخليج يخلق سابقة فريدة يستند اليها صانعوا القرار فى الدول العربية لاتخاذ الترتيبات الأمنية الفردية والجماعية الكفيلة بمجابهة أى تهديد محتمل من دولة أو دول عربية ضد اخرى شقيقه بما يعد بعدا جديدا فى البناء الفكرى لمقتضيات الأمن العربى ، بالتوازى مع الترتيبات الدائمة لمجابهة التهديدات التقليدية المحتملة من دول الجوار غير العربية وهو الأمر الذى تشوبه الحساسية والعديد من الحسابات المركبة من منطلق تداخل وتشابك المصالح العربية ، ودقة المعادلات التى تحكم علاقات دولها .

ثانيا : أهمية العمل العربى المشترك وحتمية الحوار : -

لأول مرة فى التاريخ العربى الحديث منذ ميلاد مفاهيم القومية العربية وانشاء جامعة الدول العربية تصطدم الدول العربية بترجمة عملية صارخة لحجم التناقضات والخلافات العربية ، وكذا حجم الفجوة الضخمة على صعيد التفاهم العربى وقدرة الدول العربية على حل مشكلاتها فيما بينها خلال قنوات الحوار والتفاهم ومقتضيات المصلحة المشتركة . وعلى الرغم من وجود خلافات بصفة مستمرة بين الدول العربية ، واختلافات عديدة ، سواء فى الأهداف أو الطموحات ، او حتى على صعيد المنطق الفكرى وفلسفة العمل السياسى ، فضلا عن الصراع التقليدى بين بعض الدول العربية التى ترى فى نفسها مقومات تؤهلها لزعامة العالم العربى . وهى الصراعات التى عكس الوضع فى لبنان ودور الدول العربية المختلفة فيه ، أحد مظاهرها ، الا أنه لم يحدث من قبل ان تفجرت هذه الخلافات على نحو يؤدى الى احتلال إحداها لأراضى جارتها الشقيقة والسعى الى ضمها وإنهاء وجودها كدولة مستقلة ذات سيادة .

وفى نفس الوقت ظلت القضية الفلسطينية فى إطار الصراع العربى الاسرائيلى تشكل القضية المحورية للعالم العربى ، وأحد المصادر الهامة للخلافات بين الدول العربية وقد مرت هذه الخلافات بمرحلتين اساسيتين هما :

أ - مرحلة اختيار الحل :

والتى تركز فيها الخلاف العربى حول سبيل حل قضية الشرق الأوسط هل يكون الحرب ؟ أم السلام ؟ وهو الخلاف الذى إنتهى الى مقاطعة الدول العربية لمصر بسبب اتفاقيات كامب دايفيد الموقعة مع اسرائيل عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام التى اعقبتها فى ١٩٧٩ فى الوقت الذى كانت فيه الدول العربية لا تزال تبحث عن إجابة لهذا السؤال .

ب - مرحلة مفاضلة مقترحات السلام :

والتى برزت ملامحها بشدة خلال عام ١٩٨٢ عندما استقر الفكر العربى على اختيار التسوية السياسية مع اسرائيل وبقى السؤال المحير : أى سلام تعقده الدول

العربية مع اسرائيل ؟ هل هو سلام كامب دايفيد ؟ أم مقررات فاس ؟ أم مبادرة ريجان .. الخ ، وهى المرحلة التى تجمد عندها العمل السياسى العربى بحثا عن صيغة حل القضية ، والذي استمر حتى تفجر احداث الخليج .

ورغم ما اتسم به الخلاف العربى حول النزاع مع اسرائيل من حدة ، وما أشاعه من تفتت وفرقه فى صفوف العالم العربى فانه اكتسب بتفجر احداث الخليج صفة الهامشية إذا ما قورن بحجم الشقاق الذى كشفت عنه الجوانب العديدة لأزمة الخليج بمختلف ابعادها . حيث كشفت الأزمة عن بعد جديد كامن من ابعاد الصراع العربى الداخلى لم تشهده دولة من قبل بهذه الصورة ، وهو الصراع بين الدول العربية الكبيرة والصغيرة بين تلك الغنية والأخرى الفقيرة ، وحول شرعية الحدود القائمة بين الدول العربية ومصادر الثروات فيها ، والحقوق التاريخية والاقليمية .

ولقد تصورت الدول العربية فى مرحلة ما قبل الغزو انها تسير على النهج العالمى لعصر ما بعد الحرب الباردة ، وهو النهج الداعى للتعاون بدلا من المواجهة وتكوين التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعمل الجماعى على طريق التنمية ، فسعت الى تكوين تكتلات اقليمية محدودة فى إطار جامعة الدول العربية ، مما أدى الى ميلاد مجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى إضافة الى مجلس التعاون الخليجى القائم بالفعل والتى استوعبت ١٥ دولة من دول الجامعة الأحدى والعشرين ، وهى التكتلات التى جاوزت منذ نشأتها ـ المنطق العملى للتكامل الاقتصادى الذى يتحقق اساسا من خلال توافر عنصرى التفرد والتنوع فى قدرات دول التكتل الواحد ، حيث لم يتوافر أى من العنصرين فى دول أى من تلك التكتلات ، فبينما يتوافر التمويل لدى دول مجلس التعاون الخليجى تشترك جميعها فى ندرة الطاقة البشرية ، تعد دول مجلس التعاون العربى دولا مصدرة للعمالة وتعانى من ندرة رأس المال ، وتتشابه الظروف الاقتصادية لدول المغرب العربى بشكل كبير مما يجعل التكامل الاقتصادى بين دول التجمع الواحد أمرا غير متاح عمليا ، بما جعل نشاطها يقتصر على تنسيق المواقف وربما السياسات دون الارتقاء لمستوى التكامل الفعلى .

وفى ظل ما اكدته هذه التكتلات ـ على اى حال ـ من توافر الرغبة المبدئية لدى الدول العربية فى السعى نحو العمل الجماعى دون النجاح فى تحقيق ذلك بشكل فعال ، أفاق العالم العربى على صدمة الغزو العراقى للكويت وماتردد وقتئذ عن اطماع العراق فى السيطرة على بترول الخليج بأسره وتقسيم الغنيمة على دول أخرى ساندته ، وهى الصدمة التى ألقت الضوء ليس فقط على حجم التفكك والتناقض العربى ، ولكن على فشل وعدم جدوى اى من التكتلات العربية القائمة ، فبينما اتضح حجم التناقض الصارخ فى المواقف المبدئية لدولة كمصر مع موقف باقى الدول اعضاء مجلس التعاون العربى فيما يخص الغزو العراقى للكويت ، بدا بوضوح عجز دول مجلس التعاون الخليجى مجتمعة فى الدفاع عن اراضى اى من دولها ضد اي تهديد مسلح ، بينما تباينت مواقف دول اتحاد المغارب العربى تجاه الأزمة ، مابين التأييد السافر لصدام حسين فى موريتانيا من ناحية ، ومشاركة المغرب فى قوات التحالف بقوة رمزية بما يمكن تفسيره على انه رفض لسياسات صدام حسين من جهة اخرى .

وفى ظل هذا الوعى الجديد الذى افرزته احداث الخليج اصبح ليس هناك سبيل امام الدول العربية للحديث عن المستقبل سوى من خلال الحوار ، وحتمية الجلوس معا لاعادة تقييم الواقع العربى بصورة شاملة تتضمن المتغيرات الجديدة التى ولدتها الأزمة سواء الاسباب والدوافع التى ادت اليها او النتائج التى نتجت عنها ، ووضع رؤية مستقبلية للعمل العربى المشترك بهدف تحقيق الاستقرار السياسى ومايقتضيه من تحركات سواء على الصعيد العربى ـ العربى او الصعيد العربى ـ الاسرائيلى ، والاستقرار الاقتصادى بما يستدعيه من آفاق التعاون والتكامل بين الدول العربية الغنية والفقيرة معا والاستقرار الاجتماعى وما قد يتطلبه من ميلاد الديمقراطية ومنح الشعوب مزيدا من الحرية ، ثم قضية الامن القومى العربى بمختلف ابعادها الاقليمية والدولية ، وسنعرض لكل من هذه العناصر تفصيلا .

١ ـ الاستقرار السياسى :

جاءت أزمة الخليج بكل تداعياتها لتعيد تأكيد حقيقة كادت ان تنسى ، انه لا مستقبل للاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط دون التوصل لحلول عادلة لكافة مشكلات الصراع العربى الاسرائيلى سواء مايخص منها الشعب الفلسطينى ، او تلك المتعلقة بباقى الدول العربية اطراف الصراع وفى هذا السياق يمكن القول ان ازمة الخليج كان لها تأثيرا مزدوج على قضية الصراع العربى الاسرائيلى ، وهو التأثير الذى يمكن اعتباره ايجابيا فى احد شقيه وسلبيا فى الشق الآخر من المنظور العربى .

ويتمثل الاثر الايجابى فيما بدا من اجماع عالمى على اهمية بل وحتمية التوصل الى تسوية سلمية لكافة قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية ، واهتمام مختلف الأطراف الدولية المؤثرة وخاصة دول الغرب الأوروبى والولايات المتحدة ببذل المساعى الجادة بهدف تهيئة المناخ الملائم للتحرك على صعيد الحل السلمى لتلك القضايا بعد ان كانت قضية الشرق الأوسط قد احتلت مرتبة متأخرة على مستوى الاهتمام العالمى لصالح مفاوضات نزع التسلح والثورة الديمقراطية فى شرق اوروبا . وأشارت الدلائل قبل أزمة الخليج الى امكانية استمرار هذا الوضع لفترة غير قصيرة ، الى ان

ادت احداث الخليج الى نقل بؤرة الاهتمام العالمى الى المنطقة وبالتبعية احتلال مشكلة الشرق الأوسط مكان الصدارة فى الاولويات العالمية ، الأمر الذى يتيح فرصة ثمينة للتحرك الجاد على سبيل تسوية لم تتح بهذا الشكل من قبل طوال سنوات الصراع ، متمثلة فيما يمكن اعتباره اتحاد ارادة عدد من الأطراف الدولية المؤثرة فى الصراع ـ كل لأسبابه ـ على ضرورة التوصل لحل عادل ودائم لمشكلات المنطقة ، الأمر الذى يستلزم توافر تلك الارادة لدى الأطراف المباشرة فى النزاع ، وضرورة ان تسلك الدول العربية مسلكا مختلفا تجاه التصورات المطروحة للحل ، بما يكفل استثمار الوضع الحالى فى يدى جهود التسوية ، وتفويت الفرصة على اسرائيل لادخال عناصر جديدة على الواقع الحالى تزيد من تعقيد الموقف وتحول دون بدء التحرك جديا على صعيد الحل ، وهى السياسة التى طالما اتبعتها اسرائيل لتقويض اية محاولات جادة للتوصل لتسوية .

اما الاثر السلبى لأحداث الخليج على صعيد الصراع العربى الاسرائيلى ، من المنظور العربى فيتمثل فيما حققته اسرائيل من مكاسب سياسية ضخمة وما اكتسبته من موجة تعاطف كبيرة بسبب امتناعها عن الرد على القصف الصاروخى العراقى حفاظا على تماسك التحالف المواجه لصدام حسين ، حيث تراوحت مكاسب اسرائيل بين الاقتصادية بحصولها مبدئيا على مبلغ ٨٠٠ مليون دولار لتعويض خسائرها من جراء القصف ، والعسكرية بحصولها على بطاريات صواريخ باترويت المضادة للصواريخ وغيرها من الاسلحة المتطورة فضلا عن احتلال التوازن العسكرى فى المنطقة لصالحها بعد تدمير قوة العراق العسكرية او معظمها ، والمكاسب السياسية المتمثلة فى تعديل نظرة الغرب تجاه اسرائيل ووصف قيادتها بالحكمة وضبط النفس ، وما القته الاحداث من ضوء على ما اسمته اسرائيل المخاطر اليومية التى تتعرض لها من قبل جيرانها العرب حتى دون ان تكون طرفا فى النزاع الدائر فى الخليج .

يضاف الى هذا ما ابدته الفصائل المختلفة لمنظمة التحرير الفلسطينية من مشاعر العداء ليس فقط تجاه اسرائيل ، ولكن ايضا الولايات المتحدة ، الأمر الذى افقد المنظمة اخر امل فى كسب المصداقية خاصة بمساندتها لصدام حسين ، الأمر الذى احسنت اسرائيل استغلاله فى تأكيد دعاواها بكون منظمة التحرير مجرد منظمة ارهابية .

كما أتاحت احداث الخليج ايضا فرصة نادرة لاسرائيل لاعادة تأكيد عدم استعدادها للتنازل عن الجولان ، ورفضها لاقامة دولة فلسطينية ، وهو ما اكدته تصريحات شامير مؤخرا ، مستغلة ماتعرضت له من عدوان من قبل العراق للتلويح بما يمكن ان يكون عليه الوضع فى مدن اسرائيل اذا ما انطلقت تلك الصواريخ من مرتفعات الجولان او من دولة فلسطينية تبعد عدة اميال قليلة مقارنة بالعراق التى تفصلها عن اسرائيل مسافة ٤٠٠ ميل تقريبا .

وبالتالى فانه فى ضوء الوضع الحالى الذى افرزته ازمة الخليج فى الشرق الأوسط ، بشقيه الايجابى والسلبى ، اصبح لزاما على الدول العربية ان تسعى الى التوصل لاساس مشترك فيما بينها للتعامل مع قضايا الصراع العربى الاسرائيلى تمشيا مع معطيات هذا الواقع الجديد من خلال سياسات جماعية اكثر مرونة وفاعلية ، وابتعادا عن مفاهيم المصلحة الذاتية الضيقة او المكاسب الشخصية او الاقليمية المحدودة ، ودون التشبث بمفاهيم باليه سادت الواقع العربى لسنوات طويلة ولم تجلب له سوى الشقاق والفرقة ، وعناصر الضعف والتفكك .

ـ وفى الوقت الذى اصبح لا خلاف فيه على اهمية تسوية الصراع العربى الاسرائيلى لتحقيق الاستقرار والسلام فى الشرق الأوسط ، يأتى العنصر الأخر الذى لايقل فى اهميته عن الأول والخاص بشكل ومستقبل العلاقات العربية ـ العربية ، وأهمية تحقيق الحد الأدنى من التفاهم والرؤية المشتركة فيما يخص الشئون العربية وعلاقات دولها ببعضها البعض تمهيدا لمواجهة العالم الخارجى اكثر قوة وتماسكا ، فى ضوء ما القته ازمة الخليج من ضوء على النمط الجديد من التهديدات الذى يواجه الامة العربية والذى يعد فى مضمونه اشد خطورة وتهديدا لمستقبل العالم العربى لما ينطوى عليه من مساس بثوابت العلاقات العربية المنصوص عليها فى مواثيقها المختلفة ، التى تحكم تلك العلاقات من خلال مفاهيم حسن الجوار واحترام السيادة وسلامة الاراضى ، والتعاون المثمر والمستمر تحقيقا لأهداف التنمية والتكامل .

ولعل ماحدث فى اجتماعات الدورة ٩٥ لمجلس جامعة الدول العربى فى ٣٠ مارس من العام الحالى ، بحضور وفود كافة الدول الاعضاء بما فيها العراق لتلك الاجتماعات يمثل بادرة امل فى تطور الوعى العربى وتنامى الادراك المشترك لأهمية نبذ الخلافات واتخاذ التعاون والتنسيق والعمل المشترك ليس فقط سبيلا لمستقبل افضل ولكن سبيلا للبقاء فى المقام الأول .

ب ـ الاستقرار الاقتصادى :

لعل من أهم الأمور التى القت احداث الخليج مزيدا من الضوء عليها هى مدى شراء الدول الغنية وحجم معاناة الدول الفقيرة فى العالم العربى ، من خلال ماإدعى العراق السعى الى تحقيقه بتطبيق ما اسماه بمبدأ « تقسيم الثروات » .

وعلى الرغم من عدم قانونية وعدم جواز تطبيق هذا المبدأ بالصورة التى دعا اليها حاكم العراق ، الا ان ذلك قد اسهم بشكل غير مباشر فى لفت انتباه الدول العربية وخاصة الغنية منها الى ضرورة اتباع سياسات اقتصادية

تضع فى اعتبارها التعاون مع جاراتها العربية الاقل غنى او الفقيرة ، بعد ان ادركت تلك الدول بشكل عملى النتائج التى قد يؤدى اليها بقاء الأوضاع على حالها ، والمتمثل فى تعاظم ثراء الدول الغنية وازدياد الدول الفقيرة فقرا ومعاناة .

ويمكن وصف هذا التحول المنتظر بأنه من الدروس المستفادة من أزمة الخليج والمتوقع له ان يسهم فى اتباع الدول العربية لسياسات مختلفة فى علاقاتها الاقتصادية ببعضها البعض سواء من خلال احياء الاتفاقيات القائمة بالفعل او بوضع تصورات جديدة للمستقبل الاقتصادى يهدف الى المشاركة فى المشكلات والحلول وطرح المشاكل الاقتصادية الفردية لكل دولة عربية للمناقشة فى اطار جماعى والسعى لوضع الحلول لها او على الاقل الاسهام فى تلك الحلول فى نفس الاطار الجماعى ، كخطوة اولى على سبيل التوصل الى تصور شامل يكفل خلق تكتل اقتصادى عربى واحد تتوافر فيه عناصر التعاون والتكامل بالنظر الى تعدد ثروات وقدرات دول العالم العربى الاقتصادية ، وامكانية توظيفها ـ فى حالة تكتلها ـ بصورة تقلل بشكل حاسم من الاعتماد على الاطراف الخارجية . الا انه ، ومن منظور اخر ، فلقد خلفت ازمة الخليج متاعب اقتصادية جمه للدول العربية الفقيرة منها والغنية على حد سواء ، حيث عانت اقتصاديات عديدة من الدول المتعسرة بشكل كبير من جراء الأزمة ، بينما لجأت السعودية لأول مرة منذ عقد الخمسينات الى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية لمواجهة نفقات الحرب ، ولا يزال الطريق طويلا وصعبا امام كل من الكويت والعراق لاستعادة قاعدتهما الاقتصادية التى دمرتها الحرب بصورة شبه كاملة . ولكن بالحديث عن وضع اهداف اقتصادية استراتيجية بعيدة الأمد للعالم العربى ، تعد هذه المشكلات مجرد مرحلة من مراحل تلك الاستراتيجية ، حتى وان ادت الى اطالة الفترة الزمنية اللازمة للوصول الى شكل من اشكال التكامل الاقتصادى العربى ، الا انها لن تمنع حدوثه فى حالة توافر الارادة العربية لتحقيقه بأى حال .

جـ ـ الاستقرار الاجتماعى :

فى الوقت الذى شهد فيه عقد الثمانينات اجتياح الديمقراطية لدول شرق اوروبا الشيوعية وتساقط نظمها الواحد تلو الاخر بفعل ارادة الشعوب متحدية سنوات من القمع والقهر ، ظل العالم العربى ـ باستثناء مصر ـ بعيدا كل البعد عن عدوى الديمقراطية التى انتقلت الى بعض دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، واستمرت الدول العربية تعيش تحت نظم حكم فردية اما ملكية او ثورية تعتبر المعارضة عملا غير مشروع يهدف الى زعزعة الاستقرار فى تلك الدول ويعاقب عليه القانون .

ولقد ادت حرب الخليج ، بمختلف اوجهها ، الى هز شعوب العالم العربى بقوة ، بشكل اسهم فى اخراج هذه الشعوب من غلاف العزلة عما يشهده العالم من تغيرات ، وانتقال عدوى الديمقراطية والحريات ، ولأول مرة ، الى عدد كبير من الدول العربية وخاصة دول الخليج .

فقد شهدت مثلا دولة كالسعودية والتى تعد اكثر دول الخليج بل والدول العربية عامة تشددا ، على صعيد الحريات العامة ، موجة إحتجاج فى سبتمبر ١٩٩٠ تمثلت فى قيام خمسين سيدة سعودية بقيادة ١٥ سيارة فى ارجاء العاصمة الرياض ، إحتجاجا على القانون الذى يحرم على السيدات قيادة السيارات ، وجاء هذا فى اعقاب وصول الاف السيارات الى السعودية تقودها سيدات هاربات من الكويت ، فضلا عما تضمنه الجيش الامريكى المرابط فى السعودية من الاف السيدات اللاتى مارسن حقوقهن مساوية لتلك التى يتمتع بها أقرانهن من الرجال ، بما حدا بكل من السلطات السعودية والعمانية بعد أيام من الواقعة الاعلان عن عزم كل من الحكومتين تشكيل مجلس شورى بالبلاد كخطوة أولى نحو إنهاء نظام الحكم الملكى المطلق ، وفى ديسمبر ٩٠ اعلن الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين تأييده لعوده برلمان البلاد الذى تم حله عام ١٩٧٥ ، فضلا عما تشهده الكويت من نشاط التيار المعارض ومطالبته بعودة البرلمان الذى تم حله عام ١٩٨٦ واجراء انتخابات عامه لاختيار حكام البلاد .

ويعد هذا الاتجاه الجديد على المنطقة أحد التغيرات الحاسمة التى افرزتها ازمة الخليج بشكل مباشر ، والذى لو قدر له النجاح فانه قد يؤدى الى ان يشهد العالم فى غضون فترة وجيزة عالما عربيا مختلفا عن ذلك الذى اعتاده المجتمع الدولى طوال فترة التاريخ المعاصر .

ومن ناحية اخرى فإن تيار المد الديمقراطى يشكل احدى المعضلات الاساسية التى تواجه نظم الحكم العربية القائمة التى أصبحت لا تجد بدا من ضرورة منح الشعوب مزيدا من الحرية والديمقراطية ، ولكن على امل الابقاء على نفس النظم فى الحكم ، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع جوهر مفهوم الديمقراطية السليمة التى قد تكون أولى نتائجها جلب نظم حكم جديدة منتخبه وانهاء حكم النظم القائمة بالفعل .

وسوف تشهد المنطقة فى الشهور القليلة القادمة الصورة التى ستنتهى اليها تلك المعضلة .

د ـ الأمن القومى العربى :

على الرغم من إشتمال مفهوم الأمن القومى على عناصر الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، الا انه يبقى عنصر العسكرية ليمثل اهم عناصر تحقيق أهداف الأمن القومى و المصلحة الوطنية ، حيث انه من الصعب على دولة ما الحفاظ على مصالحها القومية دون إحتفاظها بقوة ردع عسكرية تحقق لها القدرة على صيانه

اراضيها وحماية سيادتها واستقلالها الوطني وهو ما اكدته ازمة الخليج بعد أن ثبت عجز دول الخليج الفنية عن حماية اراضيها و إستقلالها ومصادر ثرواتها دون اللجوء لمساعدة عسكرية خارجية .

ولعل من أسوأ الاثار التى خلفتها أزمة الخليج فى العالم العربى هو إختلال التوازن الاستراتيجى فى المنطقة لصالح الدول التى طالما شكلت مصادر التهديد التقليدى للأمن القومى العربى ، وذلك بعد تدمير القوة العسكرية للعراق ، بعد أن كان جيشها يعد رابع اكبر جيش فى العالم من حيث الحجم ، ويأتى هذا الاختلال سواء على صعيد منطقة الخليج فى مواجهة إيران حيث كان يشكل الجيش العراقى عنصر التوازن الذى يمنع إيران من التوسع على حساب دول المنطقة ، أو على مستوى الشرق الاوسط فى مواجهة اسرائيل ، حيث انه رغما عن التفوق النوعى للقوة العسكرية الاسرائيلية ، أمكن للدول العربية تحقيق التوازن من خلال التفوق الكمى ، كما كان العراق يشكل العمق الاستراتيجى وخط الدفاع الثانى للدول العربية فى مواجهة إسرائيل .

وفى ظل هذا الواقع الامنى الجديد يختلف عناصره المتضمنة بالاضافة الى اختلال التوازن فى المنطقة ، فشل دول الخليج فى حماية اراضيها ، وتعدل نمط التهديد المتعرضه له الدول العربية ليشتمل على التهديد من الداخل ايضا ، فضلا عن الدور الحاسم الذى لعبته القوات الاجنبية والعربية المشتركة فى إنهاء الازمة ، إتجه الفكر العربى والدولى معا الى اهمية وضرورة وضع ترتيبات امنية جديدة فى المنطقة تكفل تحقيق التوازن الذى أخلت به الحرب ونتائجها ، ومنع تكرار ما حدث للكويت ، وضمان استقرار وأمن المنطقة ، واتجه التفكير فى هذا الصدد الى مدخلين أساسيين على النحو التالى :

الأول : تشكيل قوة عربية امنية مشتركة
الثانى : دور الاطراف غير العربية فى الترتيبات الامنية بالمنطقة

وسنعرض لهذين المدخلين بإيجاز .

أولا : تشكيل قوة عربية امنية مشتركة)

ويمكن إعتبار هذا المدخل الطفل الشرعى لأزمة الخليج ، فطالما راودت الدول العربية فكرة تشكيل قوة عربية مشتركة ذات قيادة موحدة تتولى مهام الدفاع وحماية الاراضى العربية .

الا ان هذه الفكرة لم يكتب لها الميلاد بسبب الخلافات العربية التى عرضنا لها من قبل . الى أن احدثت أزمة الخليج هذا التحول الحاسم فى الواقع العربى بما خرج بالفكرة من الاطار النظرى الى حيز التنفيذ بعد أن لعبت القوة العربية المشتركة دورا فعالا سواء فى حماية الاراضى السعودية من تطوير الهجوم العراقى ليشملها ، أو فى تحرير الكويت فى المرحلة الختامية للأزمة ، وتمثل ذلك التحول فيما تضمنه إعلان دمشق الموقع فى ٦ مارس ١٩٩١ والذى شاركت فيه كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى ، من اعتبار القوة المصرية والسورية المتواجدة فى الخليج بالفعل نواة لقوة عربية مشتركة توكل اليها مهام الدفاع عن اراضى دول المنطقة ضد اى عدوان محتمل ، بما يضمن عدم إقدام اية دولة أو دول على الدخول فى مغامرة مماثلة لمغامرة العراق فى الكويت .

ويعد هذا الاتفاق بمثابة اول ترجمه عملية لمعاهده الدفاع المشترك لعام ١٩٥٠ والتى ظل وضعها موضع التنفيذ ينحصر فى نطاق الامال العربية المنشودة .

وعلى الرغم من الحساسية التى عادة ما تتسم بها الموضوعات المتعلقة بتواجد قوات دولة أو عدة دول فى أراضى دولة أخرى حتى فى إطار التعاون المشترك ، الا انه من المتوقع ان يمثل هذا المجال ـ التعاون العسكرى ـ اللبنة الاولى على صعيد التعاون العربى الشامل ، وأول مجالات التعاون المتوقع أن تقطع فيه الدول العربية شوطا كبيرا بخطى سريعة وثابته ، بالنظر الى اهمية وحيوية توفير الضمانات الاجنبية وحساسية موضوعات السلامة الاقليمية وحماية الثروات الطبيعية لدول الخليج حاليا بما قد يشكل اساسا طيبا ودفعة قوية يحتذى بها لدعم التعاون العربى فى مختلف أوجه العلاقات السياسية والاقتصادية ، لما سيطرحه التعاون العسكرى من تأكيد عملى لمفاهيم المصلحة المشتركة ووحدة المصير التى طالما أشارت اليها مختلف المواثيق العربية دون التعرض بجدية للسبيل العملى لتحقيقها .

ثانيا : دور الاطراف غير العربية فى الترتيبات الامنية)

نظرا لارتباط منطقة الشرق الاوسط وخاصة الخليج بمصالح الدول الصناعية الكبرى لاحتوائه على ٦٠ ٪ من بترول العالم ، وفى ضوء ما تعرضت له ثروات المنطقة من تهديد مباشر ادى الى المساس بالمصالح الحيوية لتلك الدول ، اصبح من الضرورى ان تلعب تلك الاطراف دورا رئيسيا فى ترتيبات الأمن المستقبلية فى المنطقة ، خاصة لدورها الحاسم فى إنهاء الاحتلال العراقى للكويت ، وما سيوكل اليها من مهام فى عملية التعمير وإعادة البناء .

وبالحديث عن دور الاطراف غير العربية فى الترتيبات الامنية المستقبلية للمنطقة يشتمل هذا التصنيف على جانبين ، الاول يخص الدول الغربية والولايات المتحدة والثانى يتعلق بدور إيران على هذا الصعيد ، والذى لا يمكن بأى حال تجاهله .

وفيما يتعلق بدور القوات الغربية والامريكية ، ففى الوقت الذى اعلنت فيه كل من فرنسا وبريطانيا عن عزمهما على سحب قواتها بالكامل من الخليج بمجرد الانتهاء من تنفيذ ما جاء بقرارات مجلس الامن فى هذا

الشأن ، أعلن القائد الامريكى فى الخليج نورمان شوار تسكوف فى مارس من العام الحالى ان بلاده على وشك التوصل لاتفاق مع دول المنطقة بشأن إنشاء مقر قيادة دائما لقواتها بالخليج ، واوضح فى هذا الصدد ان هذا المقر لن يتضمن قوات ارضية ولكن قوات جوية وبحرية ومشاه ، اسطول ، تخصص للقيام بمهام قتالية فى منطقة الخليج دفاعا عن دولها إذا ما إقتضت الضرورة ذلك .

وجدير بالذكر أن إحتفاظ الولايات المتحدة بتواجد عسكرى دائم ومستقر ومشروع فى الخليج يعد من الاهداف الاستراتيجية الامريكية التى سعت الى تحقيقه على مدى نصف القرن منذ الخمسينات ، ولقد اسهمت احداث الخليج وما انتهت اليه فى تمكين الولايات المتحدة من تحقيق هذا الهدف الحيوى الذى يتيح لها حماية مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة وضمان تدفق البترول سواء لاسواقها أو اسواق حلفائها من الدول الغربية واليابان .. ولكن بشكل محدود وبنفقات مناسبة .

الا ان هذا التواجد يشكل ايضا عنصرا حيويا وهاما من عناصر الاستقرار فى المنطقة خاصة بعد الدرس الذى تلقته العراق على ايدى القوات الغربية والذى يخلق حاجزا من الردع فى مواجهة أية دولة تفكر فى سلوك نفس المسلك العراقى فى المستقبل .

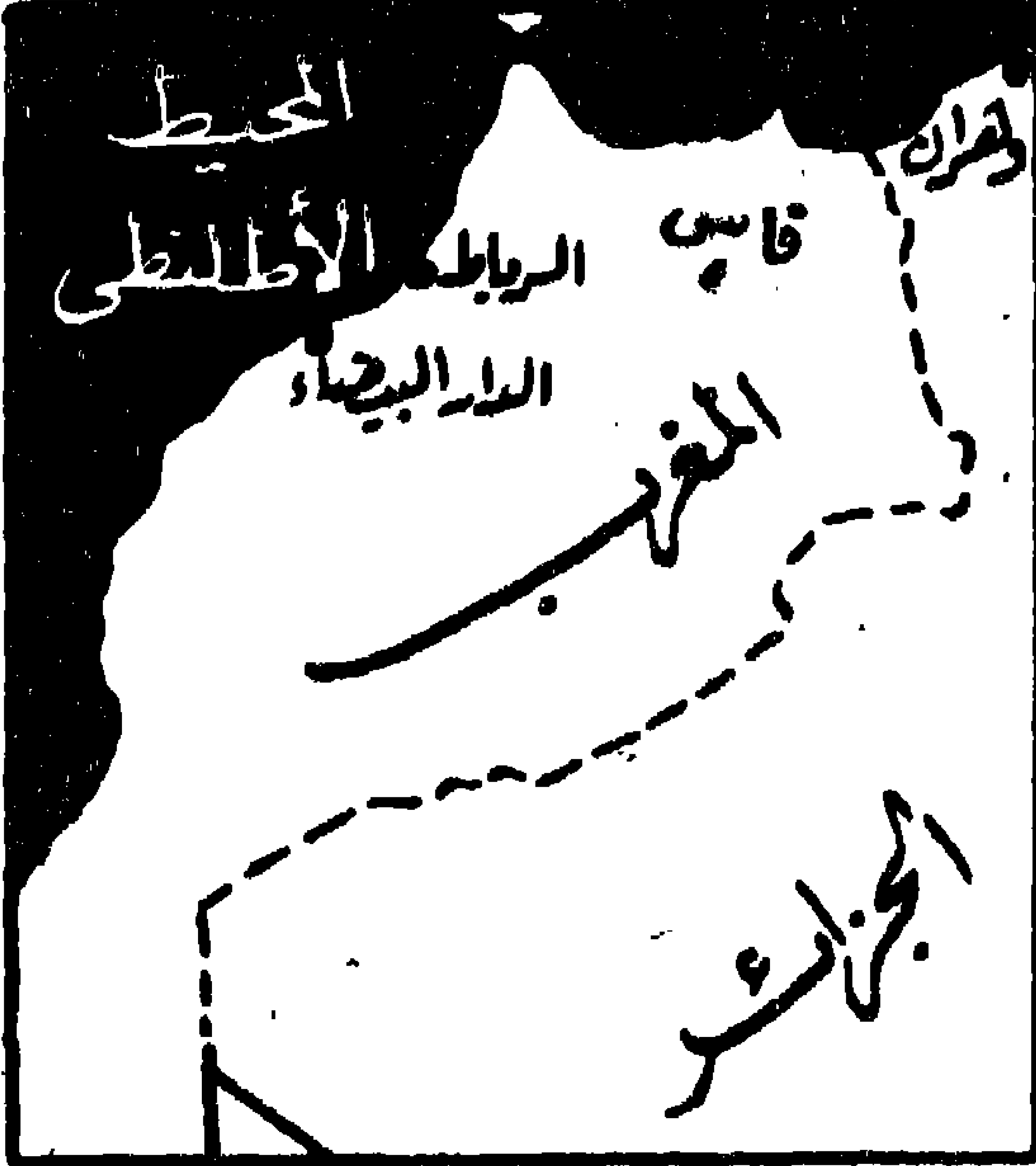
أما الشق الخاص بإيران ، ففى الوقت الذى تسعى فيه الدول العربية الى إقامة علاقات طبيعية مع إيران تهدف الى بناء الثقة وإزالة عناصر التوتر والعداء ، اتاح إعلان دمشق فى إطاره العام مشاركة دول اخرى غير عربية من دول المنطقة ـ والتى حددها بالدول الاسلامية فى إشارة ضمنية الى إيران ـ فى ترتيبات الامن المستقبلية فى المنطقة ، الامر الذى يضمن توافر عناصر التوازن لهذه الترتيبات ، وعدم ترك الفرصة لسوء الفهم إذا ما فسرت إيران الترتيبات الامنية الجماعية للدول العربية على إنها بمثابة تهديد لأمنها وسلامتها ، الأمر الذى يحقق فعالية الترتيبات الامنية المنتظرة وبلوغها الاهداف المرجوة منها .

الخاتمة :

وختاما يمكن أن نخلص الى ان أزمة الخليج قد خلقت واقعا جديدا فى الشرق الاوسط بشقيه السلبى والايجابى ، فبينما أدت الحرب الى إفتضاح أزمة النظام العربى عالميا وإتضاح مدى التفكك والانقسام بين دوله ، وما خلفته الحرب من دمار شامل لاقتصاديات كل من العراق والكويت ، فضلا عن مكاسب اسرائيل من ملابسات الأزمة ، كما أنه بتقلص النفوذ السوفيتى عالميا وعدم قدرة الدول العربية الصديقة له بالتلويح باللجوء اليه وقت الحاجة ، مع إقتراب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية وارتباط ذلك بسعى المرشحين لخطب ود اسرائيل ، مما قد ينعكس على مدى استعداد الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على اسرائيل للتحرك بجدية نحو التسوية السلمية لأزمة الشرق الاوسط بمختلف جوانبها .

الا أنه فى الوقت ذاته تحمل الأزمة فى طياتها عناصر ايجابية عدة تتمثل فى التطور الطارىء على الوعى السياسى العربى و انتعاش مفاهيم العمل العربى المشترك فى مختلف اوجه العلاقات ، فضلا عما قد تتيحه الأزمة من ميلاد للديمقراطية فى العالم العربى بما يدعم الاستقرار وجهود التنمية ، يضاف الى ذلك كله ما اتاحته احداث الخليج بشكل غير مباشر من فرصة جديدة ـ وربما الاخيرة بحق ـ للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، الأمر الذى يجعل من أزمة الخليج وحربها بمثابة نقطة التحول الرئيسية فى التاريخ العربى الحديث وعلى صعيد الشرق الاوسط . والمنتظر ان يعقبها ـ شأنها فى ذلك شأن سائر الحروب عبر التاريخ ـ تكاتف شعوب المنطقة فى جهود البناء والتعمير والتنمية لمداواة آثار الدمار والتخريب التى خلفتها الحرب ، وبحثا عن مستقبل اكثر اشراقا ورخاء . □

تقـريـر



مشكلة الصحراء الغربية

وبداية النهاية

أحمد مهابه

● يأتى هذا التقرير فى السادس من سبتمبر ١٩٩١ ، وهو نفس اليوم الذى بدأ فيه بصفة رسمية وقف اطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو فى الصحراء الغربية ، لتبدأ مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة للتحضير للاستفتاء المقرر اجراؤه فى ٢٥ يناير ١٩٩٢ ، وهو الاستفتاء الذى ارتضته المغرب وجبهة البوليساريو ، وطالبت به منظمة الوحدة الافريقية فى قمة نيروبى الثانية عام ١٩٨١ ، ثم فى مؤتمر نيروبى لوزراء خارجية دول منظمة الوحدة الافريقية فى فبراير عام ١٩٨٢ . وقد وصل الفوج الأول من بعثة الأمم المتحدة الى المنطقة وتضم مائة عسكرى ، ١٤٠ مدنى .

ويتم هذا الاستفتاء وفق الخطة التى وضعها السكرتير العام للأمم المتحدة ، والتى صادق عليها مجلس الأمن الدولى فى ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ، وهذا التقرير يتضمن جزءين على النحو التالى :

الجزء الأول : ويشمل الاقتراحات التى قدمها كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية لحل مشكلة الصحراء ، وهى الاقتراحات التى ووفق عليها من طرف كل من المغرب وجبهة البوليساريو فى ٣٠ اغسطس ١٩٨٨ ، والتى تحدد دور مجلس الأمن ومهمته ووظائف الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة ، ووقف أطلاق النار ، ثم الاستفتاء والاجراءات المرتبطة بها .

الجزء الثانى : ويشمل مخطط التسوية المقترح من طرف السكرتير العام للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٢١ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ ، والذى يتضمن بدوره مقدمة عامة ثم العناصر الاساسية لمخطط التسوية ، وبعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء ، والفترة الانتقالية ، والوجود العسكرى المغربى ، وايداع قوات كل طرف فى مواقع متفق عليها ، ثم تنظيم ومراقبة الاستفتاء بما فيها لجنة تحقيق الهوية وتسجيل الناخبين ، ثم اللجنة التى ستقوم باجراء الاستفتاء واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتعليق القوانين التي يمكن ان تعرقل عملية الاستفتاء وغير ذلك من التفاصيل التى تشكل نسيج عملية الاستفتاء ، الذى سيحسم الخلاف بين المغرب والبوليساريو حين يحدد الشعب الصحراوى هويته كجزء من المملكة المغربية أو كدولة مستقلة .

وقد ذكر السيد (بيريز دى كويلار) فى كلمته فى جنيف بمناسبة مؤتمر اعلان المساهمات فى عملية

الاستفتاء ، أنه سيكون للمفوضية السامية للاجئين دور أساسي في إطار بعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ، وانه من البديهي ألا يجرى الاستفتاء بدون دعوة حرة للذين يشاركون فيه الى مسقط رأسهم ، وعليه يتعين علينا أن نعمل على توفير كل الظروف الضرورية من أجل اجتياز هذه المرحلة المهمة من المسلسل الذى نحن بصدد القيام به على أحسن وجه ودون عراقيل . وأوضح بيريز دى كويلار أن الوثيقة التى بعث بها الى اللجان الدائمة بنيويورك مرفوقة بمذكرة الحادى والثلاثين من مايو ، والتى تضم جميع التفاصيل التقنية لميزانية المفوضية السامية للاجئين ، والتى تقدر حاجياتها بـ ٣٤,٥ مليون دولار ، وانه بمجرد مايتوفر لها الدعم المالى فان المفوضية السامية ستشرع في بالقيام بثلاث مهام محددة في مخطط الامم المتحدة هى مايلى :

اولا :ـ تحديد وتدوين الرغبة في العودة لكل صحراوى لدى تسجيله باللائحة الانتخابية .

ثانيا :ـ منح الوثائق الضرورية للاشخاص المعنيين وتنظيم عودتهم .

ثالثا :ـ اقامة وتسيير مراكز استقبال الصحراويين العائديين وذلك بتعاون مع بعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية .

واضاف السيد بيريز دى كويلار انه من أجل احترام البرنامج الزمنى المصادق عليه من طرف مجلس الامن والجمعية العامة فإنه يتعين الشروع في مسلسل العودة فور انتهاء اشغال لجنة تحديد الهوية على ان يتم الانتهاء منه في ظرف ستة اسابيع ، وان جميع التدابير التحضيرية قد اتخذت من طرف المفوضية السامية للنهوض بالمهمة المنوطة بها .

وأكد السكرتير العام للأمم المتحدة بشدة على أن برنامج اعادة الصحراويين الذين يتعين على المفوضية السامية للاجئين تنفيذه يشكل في هذه الحالة بالذات عنصرا اساسيا لمقترحات التسوية لا يمكن بدونه تنظيم استفتاء قانونى وشامل ، وانه لهذا السبب اوصى بعدم توجه بعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء اذا لم يتم رسميا التأكد من حلول هذا التاريخ ، وان المساهمات التطوعية المطلوبة ستكون متوفرة بشكل كامل في الوقت المناسب من اجل تنفيذ برنامج اعادة الصحراويين .

اما (جوهانس مانس) الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة والمدير الادارى لوزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية ، فقد اعلن ان هدفه هو تطبيق كل مخطط السلام الاممى ، ولا شىء غير المخطط ، وان مهمته هى تنظيم استفتاء تقرير المصير بطريقة عادلة ودون ضغوط ، غير ان ذلك لن يمنعه من ان يطلب من المغرب الغاء أى قانون أو اجراء قد يعطل سير المسلسل الجارى .

وبعثة الأمم المتحدة من أجل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية تتكون من بضع مئات من المدنيين ورجال الشرطة والعسكريين وتبدأ على الفور انتشارها على الميدان لتكون جاهزة يوم وقف اطلاق النار ، وانه باستثناء ٦٥ الف رجل ستبقى في مواقعها الدفاعية على طول الجدار الأمنى تحت المراقبة الاممية تبقى أمام المغرب مهلة (١١) احد عشر اسبوعا لسحب ماتبقى من قواته من الصحراء ، حسبما صرح بذلك (جوهانس مانس) في الخامس من اغسطس ١٩٩١ .

ويحرص الممثل الخاص للسكرتير العام على الاستعانة بعدد محدود من المراقبين عندما تنطلق الحملة لاجراء الاستفتاء ، وسيكون الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة محاطا بفريق يتألف من ثلاثة الاف رجل ، من بينهم ١٦٩٥ عسكريا ويرى أن ذلك هو أدنى مايمكن ان ينجز به عمل جيد في نطاق ميزانية تقدر بـ ١٨٣ مليون دولار ، تم جمع ١٤٠ مليون منها حتى الآن (الخامس من اغسطس ٩١) أما بالنسبة لـ ٣٤ مليون فستتم في شكل مساهمات تطوعية تتمثل في تمويل عمليات نقل اللاجئين الصحراويين ولا يبقى الا مبلغ عشرة ملايين دولار .

تبادل الاتهامات والتصعيد العسكرى :

لقد كان من المعتقد بعد كل هذه الاجراءات التحضيرية لاجراء الاستفتاء ان الطريق قد اصبح ممهدا للوصول الى نهاية حاسمة لمشكلة دامت نحو ستة عشر عاما ، لاسيما ماظهر من حرص (بيريز دى كويلار) الذى اوشكت مهمته كسكرتير عام للأمم المتحدة أن تنتهى بنهاية هذا العام ، على أن يختم حياته في خدمة السلام العالمى والمنظمة الدولية ، بانهاء التوتر في منطقة الصحراء الغربية وتحقيق السلام بها حسبما اعلن هو نفسه ان هدفه هو انهاء ملف الصحراء قبل نهاية العام الحالى ، بل وبالتحديد قبل نهاية شهر نوفمبر ، وهو أجل اقصر من الأجل الذى سبق ان اعلن من جانب الأمم المتحدة ... هكذا كان يأمل المراقبون .

لكن الأحداث التى وقعت والتصعيد العسكرى الذى حدث بين المغرب وجبهة البوليساريو اثار قلق السكرتير العام للأمم المتحدة الى الحد الذى وجه فيه نداء الى كل من المغرب والبوليساريو يناشدهما فيه وقف هذا التصعيد العسكرى والالتزام بتعداتهما تجاه خطة السكرتير العام للأمم المتحدة لتحقيق السلام في الصحراء ، وتعبيرا عن هذا القلق بحث (بيريز دى كويلار) في السابع والعشرين من اغسطس الماضى في جنيف مع كلا الطرفين مسألة انتشار البعثة العسكرية والمدنية للأمم المتحدة في الصحراء بعد ان يتم وقف اطلاق النار في السادس من سبتمبر ١٩٩١ .

واول العقبات التى بدأت تثور في طريق الاستفتاء النقد الشديد والشروط العديدة التى وجهها العاهل المغربى الملك الحسن الثانى الى بعثة الامم المتحدة المكلفة

بالاشراف على اجراء الاستفتاء ، وذلك فى خطابه فى ٢٠ أغسطس الماضى بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب . فقد اتهم الملك الحسن بعثة الامم المتحدة بأنها لم تحترم شروط المغرب وخاصة البرنامج الزمنى الذى حدد لها للقيام بمهمته ، من ذلك الشرط المتعلق باستشارة ، رؤساء القبائل (للجنة التعريف) التى ستحدد من الذى سيصوت ومن الذى لا يصوت ، وانه كان من اللازم ان تقوم هذه اللجنة بعملها مدة (١٦) اسبوعا قبل موعد (٦) سبتمبر ، إلا ان هذه اللجنة لم تجتمع حتى الآن (٢٠ اغسطس) .

كذلك يرى الملك الحسن انه كان من اللازم ان توضع اللوائح وان يتم الاعلام عنها وتحديد كيفية الادلاء بالاسماء بالنسبة للذين يعتبرون انفسهم ليسوا فى اللائحة الاولى ، بينما كان من اللازم ان تجتمع هذه اللجنة مدة اثنى عشر اسبوعا قبل موعد (٦ سبتمبر) ، إلا انها لم تجتمع ، كما يوضع الملك الحسن الثانى انه كان من الواجب ارسال لجنة متنقلة متفرعة عن اللجنة الكبرى للتعريف بالاشخاص وان تعمل هذه اللجنة الفرعية لمدة تسعة اسابيع ، إلا انه لم يقع الى الآن شىء من ذلك ، وانه كان من اللازم ان يحدد اخر اجل لقبول الافراد الذين يريدون تسجيل انفسهم فى اللوائح ، وهو ما كان يجب ان يتم خلال شهرين قبل (٦ سبتمبر) ، ويضيف الملك الحسن الى شروطه انه كان من واجب الامم المتحدة ان تتفق معه على مقاييس ومعايير اعتبار هذا الشخص او ذاك صحراويا له حق التصويت ، وكان من الواجب ان يتم الاتفاق على اسئلة يجب ان يرد عليها كتابة فى نفس الورقة فيما يخص معيار الهوية .

وأخر هذه الشروط التى يضعها الملك الحسن للبدء فى اجراء الاستفتاء انه يجب التوصل بين المغرب والامم المتحدة الى اتفاق بخصوص الحالة الادارية والسياسية ، أو هما معا ، لما يسمى (بالمينورسو) إلا أن شيئا من ذلك لم يتم ولم يبق على تاريخ (٦ سبتمبر) إلا عشرون يوما مما يعتبر نوعا من التعجيز ، ويصر الملك الحسن على ان تحترم الامم المتحدة المواقيت والمراحل التى بدونها لا يمكن ان تبدأ عملية الاستفتاء ، الامر الذى يعتبرها الملك الحسن شروطا جمة لا يمكن ان يتم الاستفتاء بدونها

ويرجع هذا التصعيد فى العمليات العسكرية ، الى تبادل الاتهامات بين كل من المغرب وجبهة البوليساريو ، وقد قدم الخطاب الاعلامى المغربى تفسيرا لاسباب التصعيد العسكرى الذى قام به الجانبان وشرح ذلك بان بناء الجدار الأمنى داخل الاراضى المغربية على بعد من خط حدود الصحراء الغربية ، لتمكين القوات المسلحة المغربية من القيام بعملها الدفاعى بحيث لا تصل عملياتها بأى حال من الاحوال الى اراضى البلدين المجاورين ، الجزائر وموريتانيا ، وان المنطقة المجردة من السلاح الواقعة بين خطى الدفاع وخط حدود الصحراء الغربية كانت على الدوام تحت مراقبة وحدات القوات المسلحة المغربية المرابطة فى الصحراء ، الا أن معلومات دقيقة ومتطابقة ادلى بها مؤخرا بعض الذين التحقوا بالمغرب بعدما فروا من صفوف جبهة البوليساريو ، ان هذه الاخيرة كانت تسرب عناصر مدربه ومسلحة الى هذه المنطقة المجردة من السلاح وحددوا مهمتها فى القيام بعمليات ارهابية داخل الصحراء الغربية بهدف عرقلة وتأخير عملية التحضير لاستفتاء تقرير المصير ، والحيلولة دون اجرائه فى ظروف آمنه .

وأضاف الخطاب الاعلامى المغربى من خلال صحيفة (الاتحاد الاشتراكى) انه اعتبارا للمسئوليات التى يتضطلع بها المغرب من اجل استتباب الامن فى الصحراء الغربية بكاملها ، فان القوات المسلحة المغربية قامت وتقوم بعمليات تمشيط وتطهير فى المنطقة المجردة من السلاح ، وان اذاعة البوليساريو لنبأ قالت فيه ان الطيران المغربى قد شن غارات على منطقة (نيفارتى) وانهم اسقطوا احدى الطائرات المغربية ، هذا الخبر يؤكد فى نظر الصحيفة المغربية اعتراف البوليساريو بانها سربت الى المنطقة المنزوعة السلاح عناصر مسلحة وانهم كانوا يستعدون للقيام باعتداءات على التراب المغربى قبل وقف اطلاق النار والقيام بعمليات ارهابية بعد ذلك اثناء عملية الاستفتاء لخلق جو من التوتر وعدم الاستقرار واحداث فوضى داخل الاقاليم الصحراوية المسترجعة ، وذلك من خلال ايجاد موضع قدم لهم بالمنطقة المغربية الواقعة بين الجدران الامنية والحدود المغربية ـ الجزائرية ، والمغربية ـ الموريتانية ، الامر الذى دعا السلطات المغربية الى اصدار أوامرها لقواتها المسلحة للقيام بعمليات تمشيط واسعة بين الجدار الأمنى وحدود الصحراء .

كما اتهمت المغرب جبهة البوليساريو بانها سربت نحو خمسة وعشرين عربة مصفحة الى المنطقة منزوعة السلاح فى الاقاليم الصحراوية .

إلا أن مصدر من المخابرات المغربية قد صرح لوكالة رويتر فى الرباط بانه لا مانع الان من اعلان وقف اطلاق النار فى موعده بعد أن حقق الجيش المغربى اهدافه وسيطر على كل الاراضى الصحراوية بعد المعارك الاخيرة ضد قوات البوليساريو .

ومن جهة أخرى بعث رئيس جبهة البوليساريو يوم الخامس من سبتمبر ١٩٩١ برسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة يلفت فيها انتباهه حول مخاطر تصعيد المغرب للتوتر فى المنطقة واتهم القوات المغربية بانها تلقت اوامر بالاستعداد لاستئناف العمليات العسكرية فى الثمانى

والاربعين ساعة القادمة ، في حين ان القوات الصحراوية رابضة في مواقعها تنتظر اصحاب القبعات الزرقاء لتخضع لمراقبتها ، وقد رد المغرب على ذلك باتهام البوليساريو بحشد قواتها في منطقة (نيفارتى) .

ومشكلة التصعيد العسكرى في المنطقة ليست هي المشكلة الوحيدة ، بل ثمة موجه من الاعتراض المتصاعد من جانب الاحزاب المغربية وخاصة اكبر حزبين في المغرب وهما حزب (الاستقلال) وحزب (الاتحاد الاشتراكى) اللذين يعترضان على ماجاء في تصريحات الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة حول موضوع الاستفتاء ، فقد أعتبر الحزبان هذه التصريحات قد تضمنت تأويلات خاطئة تمس سيادة المغرب على مناطقه الصحراوية المسترجعة ، وانها تجاهلت المعطيات التاريخية بالمنطقة وخاصة ممارسة الاستعماريين الفرنسى والاسبانى في فترة الخمسينيات ومابعدها ، كما اعتبر الحزبان المغربيان ان هذه التصريحات تعتبر تشكيكا في اللوائح التى تقدم بها المغرب للأمم المتحدة في الفترة الاخيرة والتى تتضمن قائمة بمائة وعشرين (١٢٠,٠٠٠) ألف اسما ينحدرون من الصحراء سبق للاستعمار ان ابعدهم عنها قسرا وبالقوة ، كما اتهمت ممثل السكرتير العام بأنه حاول اقحام منظمة الوحدة الافريقية في موضوع الاستفتاء بالرغم من معاداتها السياسية للمغرب بعد قبولها للجمهورية الصحراوية عضوا بين صفوفها ، كما تعتبر الاوساط الاعلامية المغربية ان بعثة الأمم المتحدة التى تشكلت من عسكريين ومدنيين لتنظيم اجراء الاستفتاء ، لا توجد لديهم أية فكرة عن حقيقة القضية المطروحة ويبدون وكأنهم لا يفرقون بين ماجرى (في ناميبيا) وبين حقيقة الوضع في المغرب ، الامر الذى يشكل في نظرهم عنصرا للتشكيك في مصداقية وفعالية بعثة الأمم المتحدة ، الأمر الذى تخلص منه الصحافة المغربية الى القول بان التصريحات التى أدلى بها ممثل الأمين العام لجريدة (لوموند) الفرنسية توحى بان تنفيذ خطة الأمين العام قد تتخذ مسارا منحرفا ، مما قد يجعل طلب المغرب تأخير وصول أعضاء البعثة طلبا في محله ولها كل الحق فيه .

مما سبق يتضح ان الصحافة المغربية تثير مشكلتين اساسيتين :

المشكلة الأولى : مطالبة المغرب باضافة صحراويين جدد الى القوائم التى أعدتها بعثة الأمم المتحدة المشرفة على اجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية ، والتى تعتمد بصورة اساسية على الاحصاء الاسبانى الذى جرى لسكان الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ .

والمشكلة الثانية : هي اعتراض الاحزاب المغربية على السماح لمنظمة الوحدة الافريقية بارسال مراقبين عنها في عملية الاستفتاء .

ونلقى فيما يلى الضوء على كل من المشكلتين من وجهة النظر المغربية :

(أولا) مشكلة القوائم المغربية : ـ

لقد تقدم المغرب ، كما أوضحنا بقائمة جديدة تحتوى على مائة وعشرون الفا من اسماء الصحراويين الذين تقول عنهم المغرب إنهم غادروا (الساقية الحمراء) و(وادى الذهب) بعد الهجمة الاستعمارية للجيوش الفرنسية والاسبانية عام ١٩٥٧ ، وكذلك الصحراويين الذين اجبروا على مغادرة الاقاليم الصحراوية بعد القمع الذى قامت به السلطات الاسبانية بعد احداث يونيو ١٩٧٠ واختطاف الشهيد (البوصيرى) وانه خلال الفترات التى تلت عامى ١٩٥٨ ، ١٩٧٠ فان عددا من الأفراد والعائلات الصحراوية قد اضطرت لمغادرة الصحراء واستقرت في مدن وقرى مغربية ، وأن من حق هؤلاء الاشتراك في الاستفتاء المزمع اجراؤه في الصحراء الغربية ، ويصل عدد هؤلاء في نظر المغرب الى نحو ثلاثين الفا .

كذلك يقول المغاربة ان الوثيقة الوحيدة المقبولة لدى الأمم المتحدة هي الوثيقة الاسبانية التى ترجع الى سنة ١٩٧٤ ، اى بعد العملية العسكرية الفرنسية ـ الاسبانية المسماه بعملية (ايكوفيون) عام ١٩٥٨ ، وهي العملية التى ادت الى طرد الآف السكان من الصحراء الغربية بالقوة من طرف المحتلين الاسبان ، كما أن بعض الصحراويين الاخرين في مدن المغرب (كسيدى افنى) و(طانطان) و(تارودانت) و(اجادير) كانوا قد ولدوا في (الساقية الحمراء) و(وادى الذهب) قبل أو بعد سنة ١٩٥٨ ، ومن حق هؤلاء ان يشاركوا في الاستفتاء ، وانه ينبغى الرجوع الى وثائق الارشيف الفرنسى والموريتانى خلال المرحلة الاستعمارية للحصول على احصاء أكثر مصداقية للسكان الذين ينتمون للاقاليم الصحراوية .

وكثير من هؤلاء كانوا مناضلين في جيش التحرير من أجل تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الاسبانى ولهم الحق في الصحراء ، كما أن لهم الحق في الاستفتاء ، لانهم خرجوا بالقوة وكانوا ضحايا للسياسة الاستعمارية ولم يلجأوا الى قرى ومدن المغرب باختيارهم ، ويعتبر المغرب هذا الموضوع عنصرا اساسيا في ملف الصحراء الغربية لا يمكن اهماله او تجاوزه .

(ثانيا) مشكلة تمثيل منظمة الوحدة الافريقية كمراقب : ـ

فقد صرح (جوهانس مانس) ان لمنظمة الوحدة الافريقية دور متميز تضطلع به في مسلسل السلام ، وفي رأيه ان الامر يتعلق بنزاع افريقى يجب حله في اطار افريقى ، لكن الاعلام المغربى عبر عن عدم موافقة المغرب على أن يكون هناك وفد من الوحدة الافريقية كمراقب لعمليات الاستفتاء ، لان منظمة الوحدة

الافريقية كانت ترغب فى البداية فى اجراء هذا الاستفتاء ، الامر الذى قبله المغرب بحسن نية ، إلا أن منظمة الوحدة الافريقية ضربت بعد ذلك صفحا عن اجراء هذا الاستفاء ومايقوم عليه من مبادىء واعترفت بالبوليساريو كدولة قائمة فى حين انه ليس للبوليساريو لا دولة ولا ارض ولا موارد ولا حتى الماء الذى يشربون منه ، وكل ذلك يجعل منظمة الوحدة الافريقية فى نظر المغاربة فى موقف لا يؤهلها للقيام بدور الحكم ولا حتى بدور الملاحظ النزيه ، لانها اتخذت موقفا دون أى اعتبار لسكان الصحراء ولا لمصلحة الدول المجاورة لهذه المنطقة ، وهذا مايجعل المغرب يعارض وجود ممثلين للمنظمة اذا رأت الأمم المتحدة ان ذلك ضرورى لاجراء الاستفتاء ، على حد تعبير الصحافة المغربية .

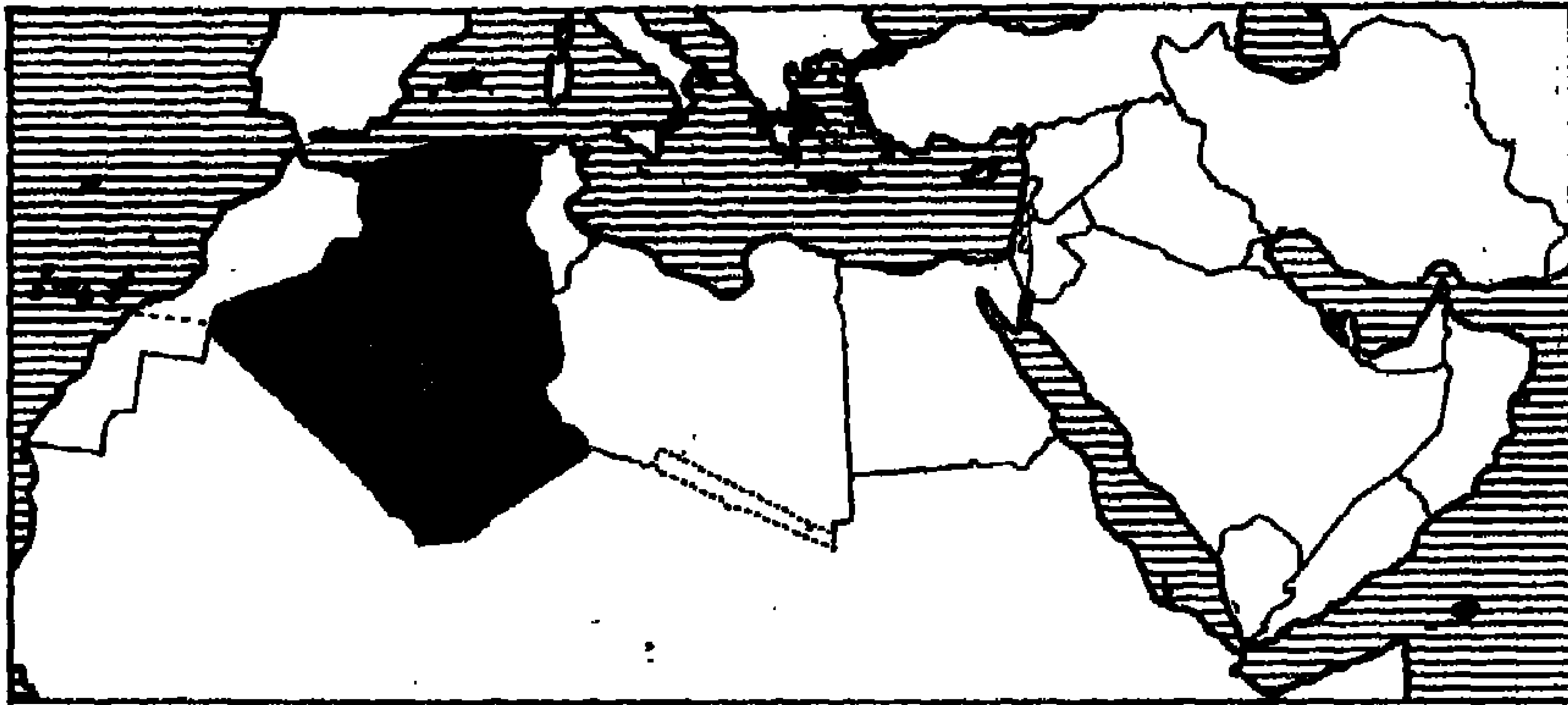
ذبل ان الاعلام المغربى يعمم هذا الموقف من كل منظمة اخرى يراد لها ان تلعب دور الملاحظ فى عملية الاستفتاء ، حيث لا توافق عليها اذا كانت هذه المنظمات قد اتخذت مواقف مساندة للبوليساريو ولم تبد اى اهتمام للموقف المغربى ، وذلك بحجة ان ممثلى مثل هذه المنظمات لن يجدوا حسن الاستقبال من جانب الصحراويين لانهم لا يتعاطفون معهم .

وثمة مشكلة اخرى يثيرها الاعلام المغربى وتتعلق بسلطات الممثل الخاص للسكرتير العام على المنطقة الصحراوية ، والتى ستكون بالضرورة على حساب الادارة والسيادة المغربيتين فى هذه المناطق ، حيث اتهمت الصحافة المغربية (جوهانس مانس) القائل بانه سيطلب من المغرب الغاء اى قانون او اجراء قد يعرقل سير المسلسل الجارى لاجراء الاستفتاء ، حيث يعتبر ذلك مساسا بسيادة المغرب الكاملة على اراضيه الصحراوية المسترجعة بمقتضى اتفاق علنى ومشروع بين المغرب واسبانيا ابرم عام ١٩٧٥ ، وهو اتفاق مازال العمل جاريا به حتى الساعة وعلى اساسه تمت تصفية الاستعمار وجلاء القوات الاسبانية ، كما ان المغرب يمارس سيادته على هذه الاقاليم الصحراوية بناءا على قرار محكمة العدل الدولية التى اعترفت فيه بوجود روابط قانونية وتاريخية بين المغرب والمناطق الصحراوية قبل وقوعها تحت سيطرة الاستعمار وقبل ان يتجزأ المغرب بفعل السيطرة الاستعمارية ، ويقول المغرب ان هذه الوثيقة سجلت ضمن وثائق الامم المتحدة كما يعتبر ذلك ردا على ماابداه ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة من استغراب ودهشة عندما تقدمت الحكومة المغربية بلوائح جديدة تطلب فيها اضافة صحراويين جدد بلغ عددهم مائة وعشرون الفا .

هذه بصفة عامة بعض الخلافات فى وجهات النظر وبعض المشاكل الطارئة التى تجعل مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام صعبة وتجعل بداية النهاية لمشكلة استمرت نحو ستة عشر عاما محفوفة بالمخاطر ، الا ان رغبة الجميع وخاصة فى منطقة المغرب العربى فى تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة ، قد توفر الظروف المناسبة لتحقيق ذلك ولمنح بيريز دى كويلار وساما جديدا يعلق على صدره يوم يودع لاخر مرة الأمم المتحدة .

تقـــريـــر

أحداث الجزائر وانعكاساتها على المغرب العربى



أحمد مصطفى العملة

يثير ما حدث مؤخرا من أحداث الصدام العنيف بين النظام الحاكم والاصوليين الاسلاميين فى الجزائر تساؤلات كثيرة حول ما اذا كان من الممكن ان يسفر ذلك عن تداعيات على بقية دول المغرب العربى وخاصة تونس والمغرب . وتتراوح هذه التداعيات المحتملة او الممكنة ما بين الصدام بين الاصوليين الاسلاميين ونظم الحكم فى البلدين ونجاح أيهما فى الاحتفاظ بالسلطة او القفز عليها مع أستبعاد بقية الاطراف الاصيلة او الموالية لها وأغلاق الساحة السياسية وتأميمها لحسابها ، او أستمرار الأوضاع على ما هى عليه بمعزل عما حدث فى الجزائر .

بعبارة أخرى يصبح السؤال هو مدى احتمال ان تتحول الجزائر ، اذا ما نجح الاصوليون فى الوصول للسلطة ، الى ايران جديدة فى الوطن العربى . والتداعيات المحتملة لذلك سوف تكون بلا شك أقوى وأشد مما أحدثته الثورة الايرانية ، حيث ان الجزائر دولة عربية سنيه وليست دولة فارسية شيعية كما هى حالة ايران ، وهو ما شكل حائلا دون إحداث تأثير مباشر او تصدير الثورة . وإجمالا يمكن الجزم بأن ما شهدته الجزائر خلال شهر يونيو الماضى سيكون له تداعياته على بقية دول المغرب العربى خاصة تونس والمغرب للارتباط العضوى بين الدول الثلاث الا أن حجم وطبيعة ومدى هذه التداعيات تحدده عوامل كثيرة ومتداخلة يمكن إجمالها فى النقاط التالية :ـ

أولا : العوامل المحددة لصعود وهبوط الجماعات الاسلامية :

١ ـ ازمة الهوية :

يلعب الاحساس المتنامى بهوية محددة أو التشتت بين عدة هويات دورا كبيرا فى أنتشار أو محدودية الحركات الاسلامية فى الجزائر وتونس والمغرب . ففى الجزائر تبدو أزمة الهوية هى أخطر الأزمات التى يواجهها المجتمع على الاطلاق ، حيث انه منقسم على نفسه بين اصحاب الاتجاه العروبى والداعين الى الهوية الاسلامية والمتفرنسين والذين يدعون الى أفريكانية الجزائر إستنادا الى القوة السياسية للبربر وهؤلاء يشكلون ٣٥ فى المائة من اجمالى السكان ويزيد عددهم عن خمسة ملايين نسمة يتحدثون اللغة البربرية (الامازيغية) . يظهر الصراع العنيف بين هذه الاتجاهات واضحا بشدة فى الجدل الدائر حول حملة التعريب فى الحكومة والنظام التعليمى والاعلامى والثقافى . فالبربر يرون ان هذه الحملة سوف تلحق بهم اضرارا معنوية ومادية ضخمة وهم يطالبون الحكومة

الجزائرية بالاعتراف بكيانهم الثقافى داخل اطار الدولة وفى هذا الشأن قد يكون من المفيد الاشارة الى الاضرابات والمظاهرات العارمة التى اشعلها عناصرهم فى جامعات الجزائر وتيزى أوزو عاصمة منطقة القبائل (معقل البربر) خلال عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ للمطالبة بالاعتراف الرسمى باحياء الثقافة البربرية داخل البلاد . يقف مع هؤلاء أيضا ضد التعريب أصحاب الاتجاه الفرانكوفونى الذين يعتبرون الجزائر امتدادا حضاريا لفرنسا .

فيزعم البعض انه قد ترسخ فى الجزائر واقعا فرنسيا واعتيادا اجتماعيا تجاه فرنسا كلغة وحضارة وثقافة وفكر . بعد نحو ١٣٠ عاما من الاحتلال . والموالون لفرنسا يسيطرون على المناصب العليا فى هيكل إدارة الدولة ويزيد من استماتتهم فى مقاومة حملة التعريب مصالحهم القوية مع فرنسا .

ويقف الداعون الى افريكانية الجزائر مع المتفرنسين والبربر فى رفضهم للتعريب لان المجال الحيوى الحقيقى للجزائر فى نظرهم هو فى أفريقيا ومن ثم فانه لا يمكن التضحية بالفرنسية من أجل العربية .

يتضح مما سبق ان هناك أزمة هوية عميقة ساعدت بلا شك على بروز وتصاعد الحركات الاصولية الاسلامية ، باعتبار ان الاسلام كعقيدة سماوية راسخة فى الوجدان الجزائرى يمكنه حسم مثل هذا التشتت والانقسام وانها الهوية الأجدر بالانتماء اليها خاصة وان جميع الاطراف بما فيها البربر مسلمون سنة ، وقد يفسر ذلك أحد عوامل قوة انتشار الحركة الاصولية الاسلامية فى الجزائر كما ظهر مؤخرا .

أما فى تونس فان المجتمع لا يعانى من أزمة الهوية بنفس الحدة القائمة فى الجزائر ، ذلك لأن تونس تتمتع بتمازج دينى وعرقى . فالهوية العربية الاسلامية واضحة لا لبس فيها وليست محل جدل على الرغم من ان الرئيس السابق الحبيب بورقيبة حاول ضرب الهوية التقليدية للمجتمع منذ الاستقلال وحجم كثيرا من حضور الدين على المستوى الرسمى حيث حل الأوقاف والوظائف التقليدية للمجلس الشرعى وقام بتصفية جامعة الزيتونة وعمم التعليم الموحد .

بصفة عامة يوجد فى تونس تجانس أثنى باستثناء مجموعات محدودة للغاية من البربر والاباضية واليهود والمسيحيين وهم لا يشكلون قوة أو تأثير كبير على هوية تونس العربية الاسلامية . تتميز تونس أيضا بان هناك تلازم قوى بين العروبة والاسلام فلا مجال للصراع الذى يشهده الشرق العربى بين القومية العربية والاسلام فكلاهما لدى التونسيين لا ينفصمان . وإضافة الى ذلك فإن الحضور الفرنسى داخل تونس ليس بالقوة نفسها فى الجزائر .

لكن سياسات بورقيبة السابق الاشارة اليها أحدثت شرخا فى الاحساس بالهوية داخل المجتمع مما ساعد الحركات الدينية على الاعتماد فى احد ركائزها على كونها تطرح للمجتمع هوية قوية متأصلة فى تاريخ المجتمع أما المجتمع المغربى فانه لا يعانى الى حد كبير من الاحساس بازمة الهوية لان الخيار الاسلامى العروبى محسوم منذ أمد بعيد . والدولة نفسها تستمد احد مصادر شرعيتها من الشرعية الدينية والملك الحسن يطرح نفسه كأمير للمؤمنين وسليل آل بيت النبوة وهو يقوم بنشاط واسع فى مجال رعاية الدين وخدمة الانشطة المتعلقة به ، وعلى الرغم من ان البربر يشكلون ٣٣ ٪ من السكان الا انهم مندمجون تماما داخل المجتمع نظرا لانهم مسلمون سنة يتحدثون العربية كما ان الحسن عمد الى استقطابهم لحماية عرشه ، فأصبح معظم عناصر الحرس الملكى واجهزة الأمن من قبائل البربر . هذا الاستقرار الشديد فيما يتعلق بمسألة الهوية حصن المجتمع المغربى من تنامى الظاهرة الأصولية .

ونخلص من ذلك الى أن أزمة الهوية قوية وعنيفة فى الجزائر ، وسيطة فى تونس ، محدودة فى المغرب ومن ثم يمكننا ان نرصد احد اسباب النفوذ القوى الذى حازته الحركة الاصولية فى الجزائر بدرجة اكبر عما فى تونس والمغرب .

حيث استخدم الاسلام فى الجزائر كهوية واضحة متميزة وجامعة مانعة عابرة للفئات والطبقات . وفى تونس كانت الحركة الاصولية نتاجا فى احد ابعادها لمحاولات طمس هوية المجتمع التقليدية .

ب ـ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية :

تشترك الدول الثلاثة فى انها تعانى من أزمة اقتصادية واجتماعية تتباين وتتفاوت حدتها بين دولة وأخرى . ففى الجزائر مثلا نجد ان الدولة أتبعت منذ الاستقلال نظام رأسمالية الدولة واعتمدت ضمن توجهها الاشتراكى على تحديث القطاع الصناعى بصورة ضخمة . وقد تمكنت بالفعل من احراز نتائج إيجابية حتى اوائل السبعينات الا انها بدأت تشهد ازمة اقتصادية عنيفة أثر انهيار اسعار النفط وهو الذى كان يمثل ٩٧ ٪ من عائدات التصدير ، مما أدى الى عجز الدولة عن استيراد السلع الاساسية من الخارج وبدأ الشعب يعانى بصورة حادة للغاية . خاصة مع العجز الكلى للدولة فى مواجهة الأزمة التى زادها تعقيدا وزيادة معدلات النمو السكانى وارتفاع نسبة البطالة حتى بلغت ٢ مليون شخص وزيادة حجم الدين الخارجى الى ٢٦ مليار دولار بالأضافة الى انتشار الفساد بصورة صارخة حتى ان عبد الحميد الابراهيمى رئيس الوزراء الاسبق اعلن فى عام ١٩٩٠ ان رجال السلطة نهبوا ٢٦ مليار دولار .

وبشكل عام أفرزت سياسات الدولة التحديثية سلسلة تغييرات أجتماعية أثرت على التوازنات التقليدية فى المجتمع الجزائرى وادت الى بروز طبقتين متناقضتين أحداهما غنية للغاية تتحكم فى ادارة البلاد من خلال مواقعها فى الحزب والجيش والمؤسسات والهيئات والأخرى فقيرة مطحونة ، جزء كبير منها فئة العاطلين عن العمل او النازحين من الريف فى المناطق المحرومة على أطراف المدن .

وقد أعتبر البعض أن مشروع الدولة فى الجزائر قد انهار بهذه الصورة نظرا لأن الدولة كانت قد طرحت نفسها فى البداية وكأنها قامت من أجل العمال والفلاحين وبعد ما يزيد عن عقدين من مشروعها التحديثى كانت النتائج عكس ذلك تماما . فكان من الطبيعى ان تتملك الجماهير مشاعر الاحباط وخيبة الامل وانعدام الثقه فى قدرة النظام على تجاوز الازمة وتلبية طموحاتها وعبرت الجماهير عن يأسها بصورة صارخة خلال سلسلة من المظاهرات طوال الثمانينات ، كان آخرها الاضطرابات العنيفة التى إندلعت فى عام ١٩٨٨ بالتالى كان المجتمع مهيأ الى حد كبير لتنامى الدعوة الاصولية الاسلامية نتجة الاساس بالاحباط الشديد والتلهف إلى مشروع بديل يلبى احتياج الشعب للعدالة والطهارة والمساواة الاجتماعية وهذا ما ركز عليه الاصوليون فى الجزائر .

أما فى تونس فقد تم التراجع عن التوجه الاشتراكى منذ بداية السبعينات وبدات الدولة تطبق سياسات انفتاحية حققت بعض النمو ثم أخذت فى التراجع . وأدت الى ارتفاع هائل فى حجم البطالة وظهور شبكات بيروقراطية استفادت بوسائل غير مشروعة فى تحقيق ثروات ضخمة من خلال علاقاتها بفئة رجال الاعمال . وعندما انتهت فترة الانتعاش القصيرة وبسبب انهيار الدخل النفطى وتدهور دخول السيلحة إندفعت الحكومة إلى فرض مزيد من الضرائب تحملتها فئات الموظفين والطبقات محدودة الدخل بينما الطبقة الغنية التى اثرت ثراءا فاحشا بلغ حجم تهربها الضريبى وفق بعض التقديرات حوالى ٨٠ فى المائة وقد نتج عن سياسات الدولة التى ركزت على الصناعة وأهملت القطاع الزراعى الى تعرض المجتمع التونسى لخلخلة عميقة نتيجة إرتفاع البطالة وتدهور أحوال الريف ونزوح الفلاحين بإعداد كبيرة للمدن وقد تدهورت احوال الطبقة العاملة حتى بلغ عدد اضراباتها عن العمل خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ حوالى ٢٥٠١ اضرابا وقد يكون الصدام العنيف الذى وقع بين الاتحاد العام للشغل والنظام الحاكم فى ١٩٧٨ دليلا على مدى تفاقم الاوضاع الاقتصادية وقد تسبب انتشار الفساد إلى انهيار النسق القيمى للمجتمع ويمكننا القول أن سياسات الدولة أفرزت بالفعل طبقتين متناقضتين أحداهما غنية جدا ومستفزه للغاية فى سلوكها المظهرى مندمجة فى نظام الدولة وفى الاستهلاك والاخرى فقيرة للغاية ، وبينهما طبقة متوسطة مطحونه لا يبدو لديها أى أمل فى المستقبل . هذه الطبقة الأخيرة كان الخطاب السياسى للدولة يركز منذ الاستقلال على أهميتها ويأمل فى أن يتحول المجتمع إلى لمة وسط مع هامش محدود من الاغنياء والفقراء فبدت الدولة أخيرا وكأنها عجزت عن تحقيق أهم أهداف مشروعها وباتت كما قيل عاجزة عن مواكبه مجتمع هى التى أحدثت فيه التحولات العميقة . لذلك كانت الصدامات بين المجتمع والدولة عنيفة للغاية يكفى فى هذا الشأن الاشارة إلى أضخم ثلاث أحداث شهدتها تونس وهى اضطرابات ١٩٧٨ وحادث قفصة فى عام ١٩٨٠ عندما شن شباب تونسى مسلح بدعم ليبى عمليات إرهابية ضد النظام ومظاهرات الخبز العارمة فى ١٩٨٤ .

يعنى ذلك أن الاوضاع المتردية فى تونس كانت فى حاجة الى حركة ترفع لواء محاربة الفساد والظلم الاجتماعى وتمنح المهمشين والعاطلين الامل فى غد أفضل فكانت الحركة الاصولية هى البديل الصاعد والمتنامى .

أما المغرب فإنها لا تعانى من أزمة اقتصادية بنفس حدتها فى الجزائر أو تونس وعلى عكس اتجاههما للتركيز على القطاع الصناعى اختارت المغرب الاهتمام بالقطاع الزراعى نتيجة لمخاوف المؤسسة الملكية من تنامى البورجوازية المدينية أو البروليتاريا فى حالة التركيز على التصنيع نظرا لان ذلك كان سيدفع الطبقتان إلى المطالبة بحقهما فى المشاركة فى السلطة خاصة بعد دورها المساند للمؤسسة الملكية خلال الكفاح ضد الاستعمار وبالتالى لم تؤد السياسات الاقتصادية فى المغرب إلى تغييرات متطرفه فى الهيكل الطبقى ولكنها عمقت إلى حد ما من الفوارق ، وساعدت على بروز برجوازيه زراعية قوية وقد يفسر ذلك غياب حضور الاصوليين الاسلاميين فى الاوساط الريفية وتركزها فى الاوساط المدينية بمعدلات محدودة .

ذ - الميراث والتقاليد السياسية :

الجزائر : لم يوجد "هناك قبل التحول للتعددية الحزبية فى شهر يوليو"١٩٨٩ مشاركة سياسية حقيقية وكان المفهوم السائد هو التعبئة) وليس المشاركة . والساحة السياسية كانت مغلقة تماما على جبهة التحرير التى تسيطر عليها العناصر العسكرية المتشددة والتكنوقراط . وقد عجزت الجبهة بمرور الوقت عن القيام بمهام التعبئة لاسباب كثيرة خاصة بعد أن أصابها الركود والترهل والفساد بحيث إنقطعت عنها الجماهير . وأدى التمسك بإستمرارها بصورتها تلك إلى الانتقاص من شرعيتها لدى الجماهير حيث بات ينظر بعين الشك إلى امانة الدولة فى القيام بدورها المفترض بشأن تدعيم فرص الحوار بين جميع الاطراف ، وأدى هذا فى مرحلة لاحقه الى أن الدولة لم تلتزم الحياد وأصبحت طرفا فى

النزاع ودأبت على التدخل بشكل مباشر وغير مباشر ـ كما حدث عند تعديلها لقوانين الانتخابات بصورة اعتبرتها جبهة الانقاذ الاصولية ضارة بها : الأمر الذى شجعها على التحلل من الالتزامات الديمقراطية عندما شعرت بقدرتها على حسم الموقف .

يحذر بنا أن نؤكد على أن إنفراد جبهة التحرير ـ الحاضر الغائب ـ بالساحة السياسية كان سببا فى نجاح الحركة الاصولية الاسلامية فى حشد تأييد قطاعات وفئات عريضة من المجتمع الجزائرى الذى يتمتع بحيوية هائلة تجعله دائما فى حاجة للتأطر داخل حركة سياسية يمكنها تلبية طموحاته والتعبير بصدق عن واقعه .

تونس : يشابه الوضع السياسى فى تونس مثيله فى الجزائر قبل التحول للتعدية الحزبية فى عام ١٩٨١ عندما أقر الرئيس السابق الحبيب بورقيبه فى المؤتمر الاستثنائى للحزب الحاكم مبدأ التعددية الحزبية والمفارقة انه قد تم التحول التعددية الحزبية بعد أن وصل الحزب الدستورى الحاكم منذ استقلال الدولة لحالة ـ بالغة الضعف والوهن والفساد ومثلما هو الامر فى الجزائر ، كانت سيطرة الحزب الحاكم على الساحة السياسية واستبعاد جميع التيارات من العمل السياسى المشروع أحد العوامل التى سهلت للحركة الاصولية الاسلامية ان تصبح القوة السياسية الثانية فى البلاد ، حيث انها نجحت فى استغلال المساجد كمنابر تمكنت عن طريقها من الوصول للجماهير وهو مالم يتح لبقية التيارات . وكانت الجماهير فى إندفاعها للحركة تعبر بصورة من الصور عن ادانتها ورفضها لسيطرة الحزب الدستورى .

المغرب : على الرغم من وجود مؤسسه ملكية قوية تسندها شرعية دينية وتاريخية وتعضدها أجهزة إدارية وعسكرية فإن المغرب تميز بتجربة تعددية حزبية رائدة . ويوجد فى الساحة السياسية هناك أربعة عشر حزبا تتوزع ما بين اليمين واليسار وقد أسهم ذلك بفعالية فى عدم تنامى قوة الاصوليين الاسلاميين فى المغرب بدرجة كبيرة خاصة وأن جميع الاحزاب تعلن ارتكازها على الاسلام ، كما ان المؤسسه الملكية استغلت هذا التعدد لتحجيم القوى المعارضة لها او المرشحة للصدام معها من خلال إصطدامها بأحزاب أخرى قوية موالية للملك الذى هو فوق الاحزاب جميعا .

ثانيا طبيعة الحركات الاصولية الاسلامية فى المغرب العربى :

١ ـ المسالة الفكرية والاجتهادية (درجات التشدد والانفتاح)

الجزائر : يزيد عدد الاحزاب الاسلامية الموجودة فى الجزائر من عشرة أحزاب الا ان جهة الانقاذ الاسلامية تبرز كأقوى حركة دينية فى الجزائر منذ ظهورها فى شهر مارس من عام ١٩٨٩ . ومن واقع نصوص تأسيسها وتصريحات زعمائها نجد انها تؤكد على سعيها للحفاظ على وحدة الصف الاسلامى ووحدة البلاد وانها معتدله ووسطية وشاملة تشجع روح المبادرة والعمل على انقاذ التراث التاريخى الاسلامى .

وينفى الدكتور عباس مدنى زعيم الجبهة صفة العنف وعدم التسامح مؤكدا ان الجهة تقبل التعايش والتكامل والتعاون الذى دعا اليه الاسلام . ويقول أيضا ان الجبهة تقبل الديمقراطية كسبيل للحوار وأسلوب للحكم ومجال للتعبير عن ارادة الشعب الجزائرى وتعرض الحل الاسلامى فى هذا الاطار.ويؤكد مدنى أيضا الحاصل على الدكتوراه من جامعة لندن فى التربية المقارنة على أن « التعددية ضرورية لكى ينتقل الحكم من فعالية لاخرى لأن الجهة الاسلامية لو كتب الله لها أن تشكل الحكومة فإنها ستبدأ أمضى جهدها وتوظف عبقريتها ، ولكن هل سيبقى دائما فى شبابها ـ ؟ أبدا لأنه لابد أن يجيء وقت تشيخ فيه وتضعف وتحتاج البلاد الى طاقة أخرى جديدة »

وفيما يتعلق بعمل المرأة صرح مدنى بأن عملها ليس حرام وانه لا قيد على حركتها سوى قيد الشرع سواء كان فى البيت أو فى العمل » .

وبالنسبة لموقف الجبهة من التعددية السياسية أعلن ان « الدولة الاسلامية تسمح بتعدد الاحزاب وان المعارضة ضرورية وهى من حق أهل الرأى وأولو العلم وان تشكيل الاحزاب وقيامها مرهون بإرادة الشعب حتى ولو كانت أحزابا غير اسلامية ، اننا نطالب بالحرية للجميع ولا نريدها أن تكون لبعض دون آخر وديننا دين المساواة ، واننا نرى التعددية الحزبية ضرورة فالدولة تدول ولا يمكن أن تدوم لبشر ولو كانت تدوم لنا ، لدامت لمن قبلنا » . وعلى الرغم من هذه التصريحات والبيانات التى قد تعكس توجها معتدلا لدى جبهة لانقاذ إلا انها فى واقع الأمر تتميز بتشدد واضح يظهر على مستوى الممارسة وفى تحركات الجبهة وتصريحات بعض قادتها وعلى رأسهم على بلحاج خطيب الجبهة واقوى عناصرها تشددا ـ وليس هناك دليل على تشدد الجبهة وراديكاليتها أكثر من إندفاعها للصدام بعنف مع الدولة خلال شهر يونيو الماضى .

ويكشف ذلك عن أن توجهات الجبهة المعدة سلفا هى تهيئة المناخ للقفز على السلطة وازاحة جبهة التحرير وانشاء دولة اسلامية قد تكون تكرارا لنموذج الثورة الايرانية ـ وبصفة عامة يتعين فى معرض بحث مدى تشدد وعنف الجبهة أن نشير الى انها ظهرت فى مجتمع كفاحى يتميز بروح متوقدة للغاية شحذتها حجم التضحيات خلال حرب التحرير لذلك قد يكون من الطبيعى أن يكون للجبهة بعضا من سمات الوسط الذى ظهرت فيه ثم أن غياب حياة ديمقراطية سليمة حال دون

ان تتمرس على السلوك الليبرالى .

تونس ـ تعد حركة « النهضة » أبرز الحركات الاصولية الاسلامية فى تونس فقد نجحت فى استغلال الظروف التى شهدها المجتمع من تغريب وفساد وتدهور اقتصادى وسيطرة الحزب الواحد فى ترسيخ أقدامها . ونجح زعيمها راشد الغنوشى أستاذ الفلسفة فى توسيع نطاق إنتشارها ونفوذها منذ أواخر السبعينات . تتميز الحركة بقدر كبير من الاعتدال والمرونه والواقعية وتتبنى إتجاها يمكن وصفه « بالاتجاه العقلانى . على مستوى الممارسة السياسية نجد أن الحركة كانت قد غيرت اسمها من حركة « الأتجاه الاسلامى » إلى حركة « النهضة » فى يناير ١٩٨٩ وصاغت برنامجا علمانيا لا يدعو لتطبيق الشريعة بل يطالب بالعودة إلى القيم والتقاليد الاسلامية كل ذلك من أجل الحصول على رخصة حزب سياسى .

كما شاركت الحركة عن طريق أحد ممثليها فى نوفمبر ١٩٨٨ فى التوقيع على ميثاق وطنى يشكل عقدا مشتركا بين كافة التنظيمات الاجتماعية والهيئة والاحزاب السياسية بما فيها الحزب الحاكم وذلك على الرغم من انه تضمن مبادىء وأفكار تتناقض مع فكرها وفيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية السياسية أكد الغنوشى مرارا ايمان حركته العميق بها وشدد على انها لا تسعى لاقامة دولة اسلامية بل انها تحاول فقط العمل من أجل توفير مزيد من الحرية والديمقراطية الحقه فى اطار اسلامى وتعترف الحركة بشرعية الدولة القانونية بمعنى انها لا تطرح نفسها فى موقف مواجهة وتنافس على الاقل فوريا مع السلطة . ويؤكد الشيخ الغنوشى « أن حركة الاتجاه الاسلامى ليس عندها أى تحفظ تجاه أى طرف سياسى آخر سواء كان هذا الطرف اسلاميا أو غير اسلامى ، اننا لم تقدم أنفسنا على اننا نمثل الاسلام ولكن لنا رؤية للاسلام واذا كانت أطراف أخرى لها تحفظات ازاء أطراف أخرى فحركة الاتجاه الاسلامى ليس لها تحفظ ازاء أى طرف آخر يقبل الحوار والصراع الديمقراطيولا ينفى وجود غيره » ويقول أيضا « اننا نعتبر أن الشعب بعد الله هو السلطة العليا فى المجتمع فلاحق لاحد فى أن يكون وصيا عليه لانه ليس طفلا ولا سفيها بل هو خليفه الله فى أرضه ، مصريين على الجهاد من أجل الحرية هو جهاد من أجل الاسلام وان من حق كل التجمعات السياسية ان تتكتل لاستعاده الحرية المغتصبة الموءودة فى العالم الاسلامى » . وفى نص آخر يؤكد الغنوشى على أن « الحركة لا تفرض الوصاية على الشعب ولذلك فهى تحترم إرادة الجماهير أى كان خيارها » ويبلغ حد أن يقول « نحن لا نمثل وصاية على المجتمع فاذا اختار مجتمعنا أن يكون يوما ملحدا أو شيوعيا فماذا نملك نحن ؟ ! » كل هذه المرونة والاعتدال التى يبديها الغنوشى تجعل حركة النهضة متميزة للغاية عن جميع الحركات الاصولية الاسلامية فى بقية الدول العربية . وقد يرجع ذلك بالدرجة الاولى إلى انها إفراز واقع تونسى متميز ، وهو ما يعبر عنه الغنوشى بقوله « ان الحركة الاسلامية لم تظهر فى تونس فى مجتمع بدوى تسوده علاقات الفطرة بل ظهرت فى مجتمع أرهقته الحضارة وأثر فيه تقليد الغرب »

وينفى الغنوشى انْ تكون مواقف حركته المعتدلة هذه مجرد تلاعب تكتيكى مؤكدا على ايمانها بالحرية لديمقراطية ليس قضية ظرفية . وهو يوجه للتدليل على ذلك نقدا لاذعا لتراث الاخوان السلفى ممثلا فى جماعة الاخوان المسلمين فى مصر إذ يقول « ان حركة حسن البنا ارتكبت خطأ سياسى شنيع لا يزال متواصل وهو أن الحركة الاسلامية تقدم نفسها وصيا على المجتمع وليس طرفا سياسيا أو فكريا يستمد مشروعيته من قوة الحجة واقناع الجماهير ببرامجه ومازال ضمير الحركة الاسلامية يستنكف أن يكون حزبا ويشمئز من قضية الاحزاب ويصر على أن يكون ناطقا رسميا باسم المجتمع ، باسم الاسلام والمسلمين » وفى الواقع يكشف تحركات الحركة منذ نشأتها عن قدرة على استيعاب وفهم معطيات الواقع واعادة تمثيله والتعامل معه وفق المتاح فنجد انها نجحت فى التحول من الوعظ والارشاد والاغراق الشديد فى المثالية والاهتمام بالمسائل الاخلاقية الى الاهتمام بالابعاد الاجتماعية للواقع التونسى المتأزم وقد يكون الصدام الذى وقع بين الاتحاد العام للشغل والحكومة فى يناير ١٩٧٨ عاملا هاما أسهم فى هذا التحول ومن الواضح انها ادركت حينئذ جهلها بمشاكل الطبقة العاملة ذات الطبيعة الاجتماعية والسياسية قبل ان تكون عقائدية اخلاقيه ـ على حد قول الغنوشى

المغرب ـ تبرز جماعة (العدل والاحسان) بزعامة الشيخ عبد السلام ياسين كأهم الحركات الاصولية الاسلامية فى المغرب وتتميز هذه الجماعة التى بدأ ظهورها مع أواخر السبعينات بدرجة كبيرة من الاعتدال تفوق حركة النهضة التونسية ولا تطرح الجماعة أى مضامين سياسية أو اجتماعية فهى لا تتعدى كونها حركة تطالب بالالتزام بمراقبة تطبيق الشريعة الاسلامية ومواجهة انتشار الثقافة الغربية . وتعلن الجماعة قبولها للتعددية السياسية والديمقراطية بل وتعلن قبولها لحكم الملك الحسن الثانى عاهل المغرب كأمير للمؤمنين وسليل آل البيت النبوى وتؤكد على رفضها لاستخدام العنف وتنفى انها تسعى للاستيلاء على السلطة .

ب ـ الوزن النسبى للحركات الاصولية الاسلامية :

جبهة الانقاذ : من بين ما يزيد عن ٤٠ حزبا ظهر على الساحة السياسية فى الجزائر بعد التحول الى تجربة التعددية السياسية تعد الجبهة أضخم قوة سياسية ليس فقط لان الدولة اعترفت بها كحزب شرعى فى عام ١٩٨٩ على الرغم من الحظر القانونى على تأسيس أحزاب دينيه بل لكونها تمكنت من الفوز بالاغلبية خلال الانتخابات

البلدية المحلية فى ٣٢ ولاية من بين ٤٨ ولاية و ٨٥٣ مجلسا محليات من اجمالى ١٥٤١ مجلسا لتحوز بذلك على ٥٥ ٪ من هذه المجالس بينما فازت جبهة التحرير الحاكمة ب ٣١ ٪ فقط .

وقد نجحت جبهة الانقاذ فى تحقيق انتشار كبير فى صفوف الطبقات الشعبية وابناء الطبقة الوسطى والعمال والعاطلين عن العمل وتمكنت من بناء قاعدة قوية لها فى الريف والأوساط الطلابية بالجامعات والمدارس .

حركة النهضة : استطاعت الحركة بتوجهاتها المعتدلة وقدرتها الفائقة على استغلال الأوضاع المتدهورة فى تونس فى ان ترسخ حضورها بقوة متزايدة فى المجتمع التونسى بجميع فئاته خاصة الطلاب والموظفين وقطاعات اخرى . ويمكن اعتبارها ثانى اضخم قوة سياسية فى تونس بعد الحزب الحاكم بعد ان حصلت على ١٧,٥٪ من اجمالى اصوات الناخبين خلال الانتخابات التى جرت فى ابريل ١٩٨٩ وفاز فيها حزب التجمع الدستورى الحاكم بالاغلبية بينما حصلت بقية الأحزاب على نسب طفيفة للغاية تتراوح ما بين ١ و٣,٦ فى المائة .

وقد تمكنت الحركة بطابعها البراجماتى واعتدالها فى ان تمثل عنصر جذب لشرائح كثيرة فى المجتمع التونسى .

جماعة العدل والاحسان ـ عند مقارنة حضورها فى المغرب بشعبية « الأنقاذ » او « النهضة » فى الجزائر وتونس نجد انها محدودة الانتشار ، ضعيفة التأثير وتفتقد الى زعامة كاريزمية قادرة على تعبئة الجماهير وينقصها البعد السياسى والاجتماعى فى برامجها .

وهى شبه غائبة فى الأوساط الريفية وتتمركز فى بعض الأوساط المدنية خاصة على الساحل .

ثالثا : اختيارات الدولة فى المغرب العربى تجاه الاصوليين :

أختارت الدولة فى الجزائر تقنين وضع الحركات الاصولية فاعترفت بجهة الانقاذ على الرغم من تشددها الواضح كحزب سياسى شرعى واتاحت له حرية الحركة والممارسة السياسية بصورة لم تحدث فى اية دولة عربية حتى الآن حتى انها تغاضت عن النص القانونى الذى يحظر الاحزاب الدينية . وقد جاء ذلك فى اطار توجه ديمقراطى تبنته الدولة ازاء كافة الحركات السياسية الا أن جهة الانقاذ تضخم لديها الاحساس بقوتها الى حد ان اندفعت الى محاولة اسقاط السلطة لمجرد انها رات فى قوانين الانتخابات التى قسمت الدوائر الانتخابية بشكل معين . من قبل « الغش فى اللعب » وهو ما لم يكن مبرر ابدا لكل هذا العنف الذى بداته الحركة فبدت فى صورة منظمة ارهابية وليست حزب سياسى .

وبالتالى لم يكن هناك مفر من ان تدير الدولة آلة القوة والعنف التى بحوزتها للسيطرة على الأوضاع بينما فى تونس وعلى النقيض تماما نجد انه على الرغم من الاعتدال والمرونة التى ابدتها حركة « النهضة » الا ان الدولة سواء خلال عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبه أو فى عهد الرئيس الحالى زين العابدين بن على رفضت باصرار منحها رخصة حزب شرعى رغم التنازلات العديدة التى قدمتها الحركة ورغم ان الدولة اعترفت بالحزب الشيوعى فى عام ١٩٨١ .

وتراوحت العلاقة بين الجانبين ما بين الشد والجذب . فالرئيس السابق رحل بعد ان كان قد وجه ضربة قاصمة للحركة ووضع قياداتها فى المعتقلات وحكم على سبعة بينهم الغنوشى بالاعدام تم خفض الحكم فيما للمؤبد وذلك بعد اتهام الحركة بتدبير مؤامرة ضد نظام الحكم . وبعد وصول بن على سلطة بدأت مرحلة مصالحة بين الدولة وجميع التيارات بما فيها « النهضة » فتم الافراج عن الغنوشى وعدد من المعتقلين واسقطت بعض التهم عن آخرين . لكن ظلت الدولة على رفضها لمنح الحركة رخصة الحزب . وبدأت سلسلة مصادمات واحداث عنف بين الجانبين كانت ذروتها اعلان وزارة الداخلية التونسية فى شهر مايو الماضى عن قيام عناصر من حركة النهضة بتدبير مؤامرة ارهابية للسيطرة على السلطة وعلى الفور تم اعتقال العديد من الاصوليين ونشرت الصحف صورة عشرة اشخاص من قيادات « النهضة » بينهم الغنوشى مطلوب القبض عليهم .

والواقع أنه كان من الواضح ان الدولة فى تونس قد اختارت بصفة نهائية تصفية وتحجيم وتقليم اظافر حركة « النهضة » عبر سلسلة طويلة من الاعتقالات وضرب معاقل الحركة وتشريد اعضائها والسعى المكثف الى احداث انقسام داخل صفوفها . وقد نجحت الحكومة الى حد كبير فى أصابة الحركة بحالة من الشلل والاجهاد الشديد .

اما فى المغرب فقد اعتمدت الدولة على توجيه ضربات متكررة لجماعة « العدل والاحسان » حيث اعتقلت زعيمها الشيخ عبدالسلام ياسين عدة مرات ووضعته أخيرا قيد الاعتقال المنزلى كما القت القبض على العديد من عناصرها رغم هامشية الجماعة وضعفها الى درجة انه لم تصدر أى ردود افعال اثر اعتقال ياسين أو بقية اعضائها .. أخيرا يبقى التساؤل حول ما اذا كان هناك تنسيق بين دول الجزائر وتونس والمغرب فيما يتعلق بسياستها تجاه الحركات الاصولية . والواضح ان ثمة تنسيقا بين الدول الثلاث بهذا الشأن وقد تم الاتفاق على التعاون والتشاور بينهم فيما يخص التوجهات الرسمية ازاء الاصوليين خلال جلسة عقدت فى مراكش عام ١٩٨٩ على هامش اجتماعات المؤتمر التأسيسى لاتحاد المغرب العربى .

وبعد ان توترت الأوضاع فى الجزائر وتونس بدأت سلسلة اتصالات وزيارات بين المسئولين المغاربة كان

آخرها زيارة عبدالله القلال وزير الداخلية التونسى للجزائر فى التاسع من شهر سبتمبر الماضى حيث سلم الرئيس بن جديد رسالة من نظيره التونسى ، تردد انها تضمنت امورا تتعلق بالحركات الاصولية فى كل من البلدين .

كما كان حامد القروى رئيس وزراء تونس قد زار الجزائر فى شهر مايو الماضى للتباحث مع سيد احمد غزالى رئيس الحكومة الجزائرية حول سبل التنسيق بين البلدين فى مواجهة الحركات الاصولية .

على الجانب الآخر نشرت تقارير مؤخرا تفيد بأن هناك تنسيق بين الحركات الاصولية المغاربية على الاقل فى الجزائر وتونس وأن ثمة تنسيقا بينها وبين الحركات الاصولية فى العالم العربى خاصة فى السودان ومصر ضمن تنظيم دولى يضم جميع الحركات الاسلامية فى العالم .

وتردد أيضا ان حركة النهضة اقامت معسكرات تدريبية فى الجزائر بالتعاون مع جبهة « الانقاذ » كما اختار الغنوشى فى فترة من الفترات الجزائر كمنفى اختيارى له عقب هروبه من تونس فى عام ١٩٨٩ .

ولكن بصفة عامة لا توجد تفاصيل دقيقة بهذا الصدد وان كان بالطبع ليس من المستبعد وجود مثل هذا التنسيق غير المعروف ابعاده ومحتواه .

التداعيات المحتملة :

كان للاحداث التى شهدتها الجزائر فى يونيو الماضى تداعياتها المباشرة فى تونس والمغرب ، فالأولى سارعت – وقبيل اجراء لانتخابات فى الجزائر التى كان مقرر لها فى شهر يونيو الماضى – الى ضرب حركة « النهضة » خوفا من الاثار المحتملة لفوز جبهة الانقاذ المتوقع فى هذه الانتخابات . أما فى المغرب فقد اخذت الدولة موقفا مغايرا إذ أنها سعت لكسب ود الاصوليين وصدرت تلميحات بان الحكومة تعتزم الافراج عن المعتقلين منهم ومنحهم هامش من الحرية يتحركون فيه .

والثابت الآن ان الصدام بين جبهة الانقاذ والسلطة فى الجزائر أياً كان اثاره وتداعياته القريبة سوف يمثل رصيد قوة للحركات الاصولية الاسلامية فى تونس والمغرب .

وسوف يلعب هذا الرصيد دورا كبيرا فى تحديد طبيعة العلاقة مع الدولة لأنه على الرغم من اجهاض تحركات جهة الانقاذ لكن يبقى ان استعراض القوة الذى اظهرته خلال الأزمة يجعل جميع الانظمة ليس فى المغرب العربى فحسب بل فى جميع الدول العربية تعيد حساباتها لتجنب تكرار تجربة الجزائر . وقد تلجأ الى دعم أحزاب المعارضة العلمانية واستقطابها لتقف الى جانب النظام فى محاولة لتهميش الاصوليين أو تقوم بعمليات فرز داخل الحركات الأصولية نفسها بطريقة ما لاحداث انشقاق فى صفوفها واستقطاب وجوه معتدلة من بينها مع التلويح لها بامكانية منحها رخصة الحزب دون الاجنحة المتشددة . تبقى الاشارة الى ان ثمة مخاوف تجتاح دوائر عديدة من تنامى دور المؤسسة العسكرية فى دول المنطقة بعد دورها فى السيطرة على الأوضاع فى الجزائر خلال أزمة يونيو . لذلك يبدو ان الأمل الوحيد فى نزع فتيل الأزمة بين الدولة والأصوليين فى المغرب العربى هو ان تبدأ الدولة مرحلة إعادة بناء سياسى واقتصادى واجتماعى شاملة يصحبها انجازات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين مما يجعلها قادرة – بجدارة – على ادارة دفة الحوار بين الاطراف السياسية فى مجتمعاتها بشكل سلمى ، ويمكن ان يسفر عن تسوية مقبولة للجميع بعيدا عن خيار العنف . ذلك لان العنف عندما تندلع شرارته لا يمكن لأى طرف احتكاره لنفسه . □

تقرير



حركة المد والجزر في العلاقات السودانية المصرية

حسن ساتي

كثر التناول للعلاقات السودانية المصرية فى الأونة الأخيرة خاصة فى ضوء حالات التوتر إلى ظلت تغشاها فى بحر العام الأخير بعد أزمة الخليج وتباين مواقف السودان ومصر تجاه تلك الأزمة ، وانتقل التناول - وذلك عنصر ايجابى - فى بعض الحالات التى التوغل واللمس على بعض اسباب الحساسية التى تتميز بها هذه العلاقة .

ولكن الملاحظ ان غالب أشكال التناول للتوتر فى العلاقات السودانية المصرية قد تجاهلت تماما قراءة حالة التوتر فى بعدها التاريخى بعيدا عن ظروف الحاضر فجاءت أسبابها رهينة الافرازات التى اتاحها ظرف الحاضر وهى وأن بدت موضوعية مع سياق التوتر الحالى الا انها لا تجد نفس مقعد الموضوعية فيما اذا قرئت فى اطار شامل وتاريخى لحركة المد والجزر التى ظلت تعيشها هذه العلاقات خاصة فى النصف الأخير من هذا القرن .

فالتوتر - او أسبابه - ليسا ابناء اليوم فى ملف العلاقات السودانية المصرية ولكنهما ابناء ماض وارث وميراث يعود الى عقود من السنين ماضية ، ولو اوقفنا أنفسنا على النصف الأخير من هذا القرن كما اسلفنا ، لوجدنا ان ذلك التوتر قد بدأ مع تفجير وبروز ثورة ٢٣ يوليو المصرية فى عام ١٩٥٢ ، وهى الثورة التى امتدت باثرها وتأثيرها السياسى على مفردات الخطابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى دول كثيرة عربية وافريقية ، وكان للسودان منهما نصيب ونعنى الأثر والتأثير خضوعا منه لقوانين وحقائق الجغرافيا والتاريخ حين اتاح لهما قدم وماضى العلاقات بين البلدين مساحات خاصة اتاحت هى الأخرى للتأثير والتأثر معدلات خاصة تراكمت وتزاحمت واخضعت فى نهاية الأمر علاقات البلدين لخصوصية ليست محل نكران ولحساسية فى المقابل هى بنت تلك الخصوصية .

- ٢ -

وتقديرى ان القراءة الأولية لاسباب التوتر فى علاقات البلدين يمكن لها ان تندرج تحت لافتتين رئيسيتين هما لافتة الأسباب الموضوعية والأسباب غير الموضوعية . وتقديرى أيضا ان استدعاء الأسباب الموضوعية يمكن له ان يتم عبر منظومة اسئلة اهمها ، لماذا وصلت علاقات البلدين الى هذه الحالة من التوتر وماذا عجزت عن اكتساب حالة من الثبات واكتساب خطاب سياسى وعملى واحد طوال فترة اقتربت من نصف قرن ؟ وعلى ما فى مثل هذا السؤال من صعوبة واحتياجه لمساحات كبيرة من التفصيل والتفاصيل ، يمكن القول بأن الاختلاف الواضح فى اساس ومعدلات الاستقرار السياسى فى البلدين كان له اكبر الأثر فى اقعاد هذه العلاقة وحرمانها من تفجر طاقاتها الكامنة على طريق تأصيل وبلورة نماذج للتعاون والتكامل بين البلدين تستطيع مواكبة ومسايرة الايقاع الشعبى وغير الرسمى الذى صنعته الجماهير فى البلدين بالاحتكاك والمصاهرة وتبادل المنافع .. الخ .

ولا يحتاج التأمين على الاختلاف فى اساس ومعدلات الاستقرار السياسى بين البلدين الى اجتهاد وحسب أى امرىء فى هذا المقام ان يقف على مجموع حقائق تقول ان مصر قد ظلت ومنذ العام ١٩٥٢ تعيش تجربة ٢٣ يوليو وانها استطاعت من خلال فهمها وتفهمها الموضوعى لروح العصر وقراءتها الحصيفة لافرازات وتداعيات الواقع الدولى من حولها ان تطور التجربة بلمساتها

الخاصة وتضبطها بايقاعها الخاص فخلفت تجربة المنابر وتجاوزتها الى تحقيق التعددية التى تعيشها الان فيما شهدت الخريطة السياسية فى السودان تارجحا سياسيا جعل ذلك الوطن يتنقل بصورة درامية ويتخبط فى حقول التجريب السياسى فجرب كافة اشكال الحكم ومازال، وهو تنقل اعاق مصر فى ايجاد خطاب سياسى له مع السودان واعاق السودان فى ايجاد خطاب سياسى لنفسه ومع مصر، وقد جاءت المحصلة فى شأن العلاقات السودانية المصرية منطقية ومتجاوبة مع الواقع فى البلدين ومع الضياع الذى اكتنف خطاب علاقاتهما الثنائية حين وجد ذلك الخطاب نفسه فى متاهة التحول المستمر بين طرفين احدهما ثابت والأخر متغير.

فالسودان قد جرب منذ يوليو ١٩٥٢ ثلاثة نظم ديموقراطية ١٩٥٦ - ١٩٥٨ و ١٩٦٤ - ١٩٦٩ و ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ونظام عسكرى « الفريق عبود ١٩٥٨ - ١٩٦٤ ونظام شمولى « المشير نميرى ١٩٦٩ - ١٩٨٥ ونظام اصولى « الفريق البشير ١٩٨٩ - وتعاقبت عليه بفعل التعديلات الوزارية وتحول التحالفات حوالى احدى عشر حكومة ومئات الوزراء والعشرات منهم على الوزارة الواحدة، وقد عقد ذلك كثيرا من امكانية حصول خطاب العلاقات بين البلدين على مفردات واضحة ورؤية واحدة كان من جانب مصر وهى تتفحص كل مرة طرق تفكير القادمين الى الحكم فى السودان او من جانب السودان حين يقرأ القادمون الى حكمة خطاب علاقاتهما السابق فى مصر ويضيفون او يحذفون منه ما يدفع او يعرقل انطلاقه ذلك الخطاب.

ومن الأسباب الموضوعية كذلك الاختلاف البين فى التركيبة الديموغرافية للبلدين، ففى مصروبالتعريف الدقيق للكلمة امة متجانسة من الممكن خلق خطاب سياسى فيها او تخليقه بالاقناع او بالدعاية فى وقت تقول فيه اكثر القراءات تفاؤلا ان فى السودان ٥٩٧ قبيلة ومختلف الثقافات والفوارق العرقية والدينية، ومازال الجدل حول تعريف الأمة يدور بين مثقفى السودان ومازالت قضايا التمايز العرقى والثقافى تاخذ الكثير من اوقاتهم وقد تبلورت لدى بعضهم دعوة لاعادة قراءة تاريخ الرقعة المسماة بالسودان. وفى هذا الاتجاه قال دكتور خالد حسين الكد بجريدة الايام « ان اول خطوة لتغيير التناول هى اعادة قراءة تاريخ هذه الرقعة المسماة بالسودان وتاريخ قاطنيها دون اوهام واضعين فى اعتبارنا فى بساطة ووضوح ان ما يسمى بالأمة السودانية تجاوزا لم يكن موجودا حين أقبل كتشنر لاستعادة هذه البلاد ولم يكن موجودا اثناء الحكم الثنائى وهو كذلك لم يوجد حتى اثناء معارك التحرر الوطنى والصراع ضد الاستعمار وما اسىء فهمه وتفسيره فى ذلك الوقت على انه شعور قومى لم يكن فى واقع الأمر غير شعور وطنى مماثل لما كان موجودا فى كثير من مناطق افريقيا !!

ولعل ابرز انعكاسات الفوارق العرقية فى السودان على خطاب العلاقات الثنائية بين البلدين كان زهد شرائح اجتماعية لها وزنها ولها مثقفيها وسياسيها من المساهمة فى دفع ذلك الخطاب للامام بل ونقد بعضها له وتقليلها من أهميته بحسابات معقدة اقحمت على الخطاب قضايا شائكة مثل عروبة السودان وافريقيته ومحاولة تاصيلهما. وقد اختفت بتقادم السنين غالب هذه النبرات واستسلمت لتيار الواقع فيما ظهرت شرائح اخرى ادخلت خطاب العلاقات بين البلدين فى بحر الاسباب غير الموضوعية فاخذ ذلك الكثير من وقت الخطاب.

- ٣ -

وبالنظر للأسباب غير الموضوعية التى اعاقت العلاقات السودانية المصرية وعرقلتها كثيرا نجد ان غالب تلك الأسباب الموضوعية يمكن تلخيصه او حصره فى محاولة تصفية الحسابات القديمة وباساليب انفعالية وصلت فى اقصى حالات تهورها الى التظاهر ضد مصر فى الخرطوم وحرق العلم المصرى فى فترة المشير سوار الذهب الانتقالية وبعد سقوط نميرى واعادت الكرة اثناء أزمة الخليج والانفعال الذى غطت به الأزمة مناطق كثيرة فى الوطن العربى.

وفى الوقت الذى حسب فيه كثيرون ان تلك المظاهرات كانت بسبب ايواء مصر لنميرى واعطائه حق اللجوء السياسى، كان النظر الموضوعى لتلك الاحداث يقول باسباب اخرى كثيرة كانت هى باطن الحدث فيما كانت المطالبة بتسليم نميرى هى ظاهرة فقط. ذلك لان غالب الفعاليات والأحزان فى السودان تستبطن وتستدعى الى ثورة شعورها فى احايين كثيرة جملة مواقف فى علاقات البلدين وتحللها بمنهج يفتقر الى ابسط سمات الموضوعية لانه يقرأ لتلك المواقف خارج الظرف والسياق التاريخى الذى حدثت فيه، وياخذها فى المقابل باسلوب اقرب ما يكون الى اسلوب القبيلة والحسابات القبلية فى شأن مواقف الخصومة او النزاع بين القبائل.

وبقراءة سريعة ومقتضبة يمكن لنا ان نقف على منظومة المواقف التى كثيرا ما استدعتها فعاليات واحزاب السودان وتفاعلت معها بعد ان عزلتها عن الظرف والسياق التاريخى الذى وقعت فيه، وتقول تلك القراءة بالاتى : -

١ - ان حزب الأمة وهو من اكبر الاحزاب السودانية ويشارك الحزب الاتحادى الديموقراطى فى المقدمة ويقتسم معه تقريبا حوالى ستين فى المائة من مجموع الناخبين فى السودان وفق اخر احصاء لانتخابات ١٩٨٦، قدم الى العمل السياسى بعد سقوط نميرى فى ابريل ١٩٨٥ وهو يحمل مجموعة اسقاطات فى شأن علاقاته مع مصر عكسها فى الفتور وعدم الحماس - ثم التراشق بالالفاظ وتبادل الاتهامات فيما بعد مع الحكومة المصرية - فاقدم الصادق المهدى على الغاء قوانين التكامل التى ابرمت مع الرئيس السابق جعفر نميرى واستبدلها بميثاق للاخاء تعرقلت فيه اكثر من مرة توقيعات البرتكول التجارى بين البلدين.

ولا يجد المرء بالقراءة الموضوعية مبررا لتلك المواقف من

جانب حزب الامة غير استدعاء ذلك الحزب فيما يبدو لادبيات سياسية قال فيها مؤسسى الحزب السيد الرحمن المهدى انه قد نقل للمصريين فى زيارته لهم فى الخمسينيات اعتراضه على صرف اموال مصرية للدعاية فى السودان(٢)، فى اشارة واضحة لمؤازرة مصر بعد تفجير ثورة يوليو للحزب الوطني الاتحادى المنافس وسعى مصر الى توحيد حوالى خمسة احزاب وحدودية تحت لافتة الحزب الوطنى الاتحادى قبيل انتخابات العام ١٩٥٣ وايفادها للصاغ صلاح سالم للمشاركة فى الحملات الانتخابية وتاثير مصر من وجهة نظر حزب الأمة على الطريقة التى تم بها تقسيم الدوائر الانتخابية فى تلك الانتخابات التى كانت نتيجتها فوز الحزب الوطنى الاتحادى بـ ٥٣ دائرة وفوز حزب الأمة بـ ٢٢ دائرة وحصول حزب الأمة فى دوائرة الـ ٢٢ على اصوات اكثر من اصوات الحزب الوطنى فى ٥٣ دائرة .

ولا يجد المرء فيما يبدو ايضا مبررا لمواقف حزب الأمة غير استبطان قيادة الحزب لحملة كشنر التى تحركت من مصر المستعمرة فى العام ١٨٩٨ وقضت على الثورة المهدية وعلى غالبية ابناء الامام المهدى الذين استشهد منهم محمد والصديق فى كررى وام دبيكرات واعدم الفاضل والبشرى فى الشكابة ونفى عبد الله والطاهر ونصر الدين الى رشيد حيث توفوا تباعا .

ويرى كثيرون كذلك ان حزب الأمة كثيرا ما كان يستدعى الى ذاكرته بعد سقوط نميرى وقوف مصر الى جانبه فى معركة الجزيرة ابا معقل الانصار والتى استشهد خلال هروبه منها زعيم الانصار الهادى المهدى فى ١٩٧٠ .

ومصدر التحفظ الذى ياخذه كثيرون على تاثر حزب الأمة بتلك المواقف وغيرها انها قد حدثت فى اوقات متفاوتة ولم يكن لمصر التى كانت مستعمرة فى ذاتها يد فى احداث حملة كتشنر فيما لم يكن للقيادة المصرية الحالية يد فيما حدث فى انتخابات العام ١٩٥٣ ومعركة الجزيرة ابا وكلا الحدثين الاخيرين قد حدثا تحت قيادة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر .

٢ ـ ان الاسلاميين والذين يشكلون ١٨,٢ فى المائة وفق اخر انتخابات برلمانية اجريت فى العام ١٩٨٦ يستبطنون كذلك اعوام القيادة المصرية لبعض قادة العمل الاسلامى فى مصر فى الخمسينيات والستينيات ومعلوم ان الاسلاميين فى كل مكان ينظرون الى مثل هذه الامور نظرة تتحكمها العقيدة والعقائدية بكل ما فيها من ظلال واحادية ، ويبقى قدر القيادة المصرية الحالية كذلك ان تلك احداث ليس لها فيها يد وان استدعاءها او اللعب بورقة العقائدية فى علاقات البلدين يدخل خطاب العلاقات بينهما فى متاهات ليس من اهداف هذه المداخلة الدخول فيها .

٣ ـ وان الشيوعيين كذلك ـ وقد لعبوا دورا مهما وقياديا فى تظاهرات العام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ضد مصر ـ قد فتحوا عيونهم على الاحداث بعد سقوط نميرى وفى انفسهم « شىء من حتى » او من غصة تجاه مصر حين استدعوا هم ايضا لذاكرتهم اعدامات الرئيس نميرى لقياداتهم بعد انقلاب الرائد هاشم العطا فى يوليو ١٩٧٢ وقد حسبوا ان محاولة اجهاض الانقلاب الذى استولى على السلطة لثلاثة ايام ١٩ ـ ٢٢ يوليو قد لعبت فيها مصر دورا وان الاعدامات كذلك قد تمت فى السودان بمشورة او ايعاز من مصر التى كانت تربط رئيسها الراحل انور السادات علائق خاصة بالرئيس السابق جعفر نميرى . وينطبق فى المقابل على الشيوعيين ما انطبق على الاسلاميين وحزب الامة فى شأن حدوث تلك الإحداث فى زمن ليس للقيادة المصرية الحالية يد فيه ، وان كانت ثمة اصوات هنا وهناك ترى ان مساندة مصر لجعفر نميرى قد اطالت من امد بقائه على السلطة لستة عشر عاما تراها غالب الفعاليات السودانية بنظرتها الاحادية كما لو انها كانت كلها خرابا وانها تخلو تماما من اى انجاز ، وتلك نظرة تجانب الحقيقية كثيرا .

ـ ٤ ـ

ولم تكن كل تلك الوقائع هى الوحيدة التى تتحمل وزر تقوقع خطاب العلاقات بين البلدين فى متاهات الاحباط والاستغراق فى احداث ووقائع عفا عليها الزمن وتجاوزها ، ولم تكن هى وحدها التى اقعدت علاقات البلدين فى هذا المقعد المتأخر الذى لم يتجاوب مع صيحة العصر ونداءاته بالوحدة والتكامل الاقليمى ناهيك عن التكامل الثنائى الذى يحتاج له البلدان ، لان هناك ثمة وقائع اخرى تتحمل جهات كثيرة مسؤولياتها واهمها : ـ

١ ـ اجهزة الاعلام التى لعبت دورا سلبيا فى منعطفات كثيرة وصبت الكثير من النيران بلا مبرر على نار الحساسية التى تتسم بها علاقات البلدين ، وابرز تلك المنعطفات ازمة الخليج التى سعت خلالها بعض صحف المعارضة المصرية ولحاجة فى نفس يعقوبها او لتحقيق مبيعات اكبر الى تصدير مسألة نصب السودان لصواريخ عراقية تجاه السد العالى واللعب على ذيول وخلفيات هذا الخبر الوهمى بطريقة صعدت من مشاعر الراى العام فى البلدين من غير اكتراث لعناصر الصدقية التى يمكن ان يحملها خبر مثل هذا ومع بلد كالسودان تعتصره هموم وهموم اكبر بكثير من التفكير فى الاقدام على عمل مثل ذلك ، اذا لم نقل ان اعلى حالات التهور والانفعال لايمكن وتحت اى ظرف ان تؤدى الى مواجهة بين السودان ومصر وان اى نظام سودانى لايجرؤ على مثل هذه الخطوة كان ذلك بحساب فوارق القوة العسكرية والتقنية والفنية بين البلدين او كان ذلك بحساب حرص النظام فى السودان ـ اى نظام ـ على عدم زيادة رصيد المعارضين له بالاقدام على خطوة مثل هذه وفى مصر اكبر جالية سودانية واكبر عدد طلاب وفى السودان قطاعات وقطاعات من الجماهير مازالت ترى فى مصر البلد الشقيق وفى السودان واحد من اكبر حزبين وهو الحزب الإتحادى الديموقراطى وبقاعدة جماهيرية لاتقل عن نصف سكان السودان يحمل فى برامجه وادبياته نداءات بالوحدة مع

مصر .

٢ ـ ومن ابرز تلك المنعطفات ايضا ضلوع الاعلام الرياضى ـ والقطاع الرياضى قطاع مؤثر فى توجهات الراى العام ـ خلال بعض المنافسات فى توتير العلاقات بين البلدين خاصة ابان وبعد مباراتى الموردة السودانية والزمالك فى العام ١٩٨٩ ، ومن غير اسباب وجيهة غير تمكن المورده من اقصاء الزمالك وكأن هناك كونترا تو مع القدر ان لايهزم فريق سودانى فريقا مصريا وقد تداعى مثل هذا النظر بين حملة الاقلام الرياضية بين البلدين فأدى الى الغاء مباراتى فريقى الشباب خلال ازمة الخليج ، ولعل اهل الاعلام الرياضى ينتبهون الى ان لقاءين اخرين بين فريقى الشباب تحت ٢١ سنة قد تم بسلام فى قمة توتر العلاقات السياسية بين البلدين فى اغسطس الماضى وفى ذلك ادانة من وجهة نظرى لكل طرق معالجتهم السابقة لمثل هذه المسائل ، فالرياضة يمكن ان تحسب فى النهاية كنوع من الدبلوماسية الشعبية وتستطيع فيما لو احسن تقديرها واستثمار عائدها ان تصب الماء على نيران السياسة وقد بدأت علاقات امريكا والصين الدبلوماسية بمباريات فى كرة المغرب واكتفى بهذا الاقتضاب .

٣ ـ ويتحمل المثقفون فى البلدين اعباء مماثلة اقلها فى الابقاء على خطاب العلاقات بين البلدين على هذه الحالة من التارجح ، لأنهم قد تركوا مهمة التبشير والتخطيط لشكل ومضمون علاقات البلدين للجهاز التنفيذى او الاجهزة السياسية فى البلدين وهى اجهزة لها من الهموم الداخلية ما يجعل جدولتها للاسبقيات عرضة للتأرجح ـ وهذا طبيعى ومنطقى ـ ولانهم ـ اى المثقفين ـ وفى غياب اجهزة رسمية او شعبية تجمع شملهم قد ابقوا على نظرتهم ومنهجهم فى شأن علاقات البلدين على ما قرأوه فى الجامعات او ماتزودهم به الصحافة والدوريات ، فغابت اللقاءات بينهم وغاب معها السفر والاحتكاك ، وبقى الاحتكاك والتشاور فى الاونة الاخيرة ـ اقلها من جانب السودان ـ وقفا على المؤيدين للتوجهات السودانية من بين مثقفى مصر وذلك مسلك زاد من توتير العلاقة حين راى النظام الحالى فى السودان ان مسلكه ذلك ماهو الا معاملة بالمثل لمصر التى اتخذت بعض شرائح المعارضة السودانية السياسية منها ومن اعلامها فلاعا للهجوم على توجهات النظام هناك ، وكان ان غابت اسهامات المثقفين فى تشريح مثل هذه العوارض وتنوير الرأى العام فى البلدين بأهمية التكامل فى عصر صارت فيه الكيانات الصغيرة تؤكل وتهضم بسهولة ، ومع واقع تقتضى فيه المصالح العليا ـ وبينها مصالح اقتصادية حيوية من البلدين اعطائها اسبقية فى الاهتمام وفى وضع الخطط الصارمة لتحقيقها بعيدا عن افرازات المواقف العارضة المشبعة باوهام كثيرة لن يجنى وادى النيل منها فى نهاية المطاف خيرا ، ولن يقطع ارضا والخوف كل الخوف أن لايبقى لنفسه من جراء تلك الاوهام ظهرا .

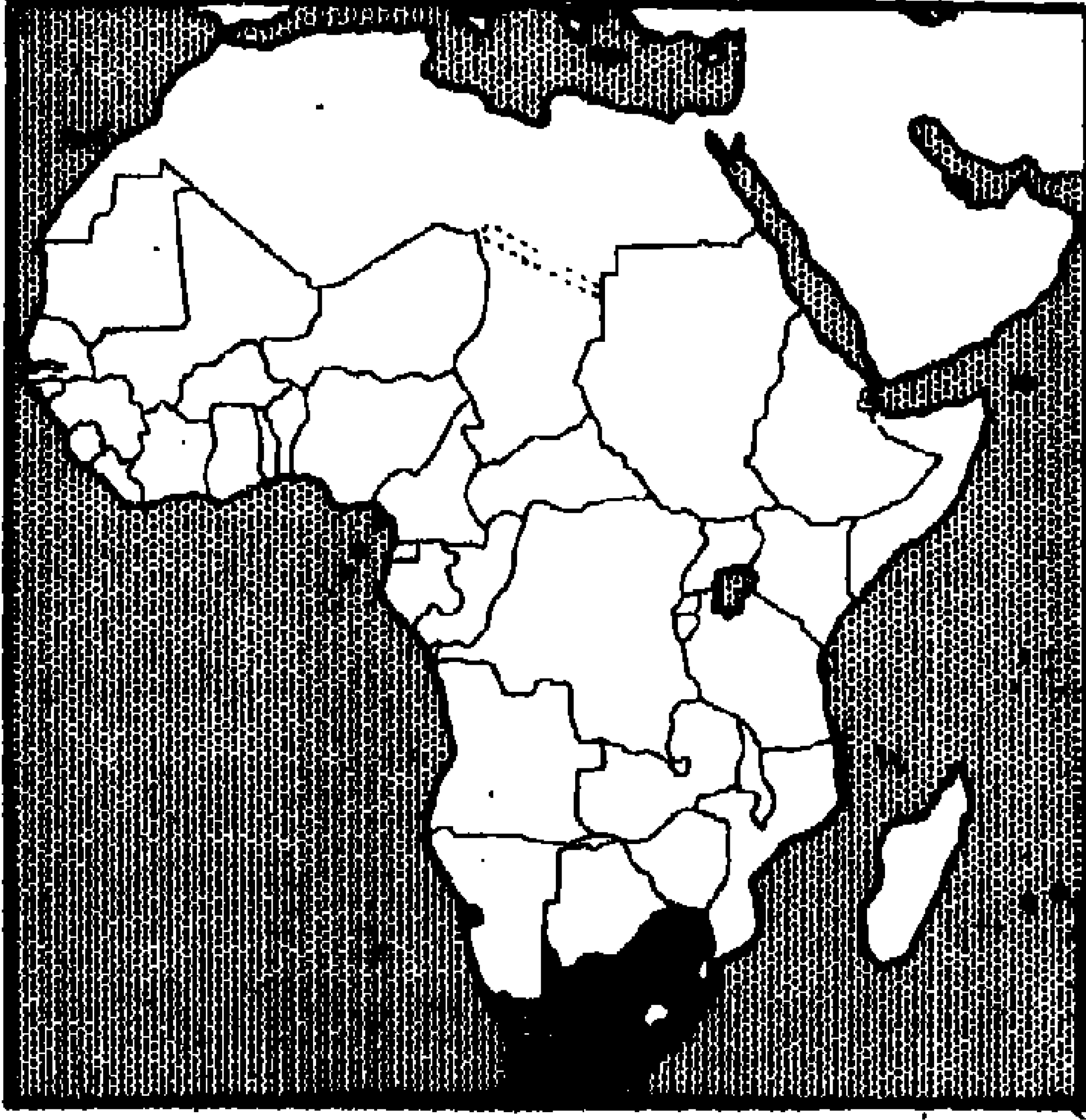
٤ ـ وتتحمل الدبلوماسية فى البلدين اعباء مثل المثقفين وهى التى اوقفت تعاملها خلال نصف قرن من الزمان على القنوات الرسمية وعلى ماتجيد به من تقارير ولم تحاول ان تخلف لنفسها قنوات اخرى تطرق بها باب الدبلوماسية الشعبية والتى كانت من الممكن ان تلعب ادوارا وسطية وتوفيقية فى كل لحظات العثور والتوتر الذى يعترى علاقات البلدين .

ـ ٥ ـ

وبعد .. تلك هى اهم المؤشرات والمؤثرات التى اثرت على خطاب العلاقات السودانية المصرية وابقت عليه اسير هذه الحركة المشهودة من المد والجزر ، وهى الحركة التى اضاعت من علاقات البلدين اثمن واغلى فرصة كانت كفيلة باطلاق الطاقات فى وادى النيل نحو افاق رحبة لولا انها قد ضاعت ـ اى الفرصة ـ فى متاهات استدعاء الاوهام والاسقاطات والتعامل بردود الفعل ، وتلك فرصة الديموقراطية الثالثة فى السودان ابريل ١٩٨٦ ـ يونيو ١٩٨٩ . لان حالة الجزر التى شهدتها العلاقات فى ربيع ١٩٨٩ هى التى مهدت لمذكرة الجيش السودانى للصادق المهدى ، ولان المذكرة هى التى اثمرت فى النهاية عن حركة الانقلاب التى اطاحت بكل التجربة ، ولان تلك التجربة كانت كفيلة فيما لو احسن استغلالها بخلق تناغم بين شكل النظامين السياسيين السائدين وكانت كفيلة بما تحمل من مساحات فى الحرية والديموقراطية بحسم شكل ومضمون علاقات البلدين بمواثيق تكون ثمرة توجهات الراى العام فى البلدين الذى يسبح فى اودية بعيدة كل البعد عن هذا الواقع وهذه الحركة المتارجحة فى علاقات البلدين .

ولا اقول بذلك من باب التسليم بان بسهولة حصول خطابا العلاقات بين البلدين على اهدافه حتى تحت نظامين ديموقراطيين ، لان تاريخ العلاقات الراسخة بين كل الشعوب قد قطع اشواطا من التأرجح والتأزم والحروب احيانا وقد تجمعت العوامل السلبية فى النهاية وانصهرت وافرزت واقعا ايجابيا وربحا ومتحررا من اوهام الماضى ، وحركة المد والجزر التى عاشتها وتعيشها علاقات البلدين هى مرحلة الطفولة والتى ستعقبها مرحلة نضج تفيد من كل هذا الميراث ، ولأن واقع السودان على وجه التحديد يحتاج لسنين عديدة حتى يبلغ مرحلة العافية ويستشفى من منظومة امراض واعراض ، ومن غير زوال تلك الامراض والاعراض لن تنعم علاقات البلدين بالعافية ولعل مصر تدرك ان السعى الدؤوب لمساعدة السودان فى علاج امراضه واعراضه سيكون واحدا من اهم مفاتيح المستقبل فى العلاقات السودانية المصرية وان تلك المساعدة لابد وان تقوم على الحوار والمشورة وعلى استعداد السودان ومصر لطرح سؤال غاب عنهما طوال تلك السنين ذلك سؤال ، ماذا تريد مصر من السودان وماذا يريد السودان من مصر ، لان من شأن سؤال مثل هذا ان يضع اللبنة الاولى للاهداف التى يمكن ان تخضع لها ادارة هذه العلاقات من بعد وهناك منهج ادارى معروف اسمه الادارة بالاهداف □ .

تقرير



جنــوب افريقيــا ما بعد الابارتيد

السفير / أحمد طه محمد

تتابعت التطورات السياسية فى جنوب افريقيا بطريقة سريعة ومتلاحقة ، بحيث اصبحت تمهد الطريق نحو حل مشكلة التفرقة العنصرية وانهاء نظامها الذى ساد على مدار حقبة طويلة من الزمن ، عانى فيها غالبية الشعب من السود من التمييز البغيض على اساس اللون . ففى اول فبراير ١٩٩١ ، قام دى كليرك رئيس جنوب افريقيا ، باتخاذ خطوة جريئة نحو القضاء على نظام الأبارتيد ، حين اعلن بمنسابة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة عددا من الاجراءات من اجل انهاء سياسة التمييز العنصرى والتمهيد لاصدار دستور جديد للبلاد ، وابرز هذه الاجراءات ماتعلق بالغاء قوانين التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا .

الغاء القوانين العنصرية :

وقد تمثلت العنصرية فى جنوب افريقيا فى مجموعة من التشريعات ، منها قانون مناطق الترويح المنفصلة THe Separate Amenities Act ، وقانون الارض The Land Act وقانون مناطق المجموعات The Group Area Act ، فضلا عن قانون تسجيل السكان The Population Registration Act

وتضمن قانون مناطق الترويح المنفصلة تحديد المناطق العامة التى يحرم على السود او الملونين او الهنود التردد عليها ، وهى المناطق المخصصة للنزهة والترويح ، وتضم الشواطىء والنوادى والمنتزهات العامة والمكتبات العامة ، وتم تحديد المناطق العامة بشكل موسع ، بحيث انها لاتقتصر على المبانى او القاعات ، وانما تتضمن كذلك مواقف الأوتوبيسات .

وقد بدأت حكومة دى كليرك ـ فى مسيرتها نحو تصفية نظام العنصرية فى البلاد بالتركيز على هذا القانون ، حيث قرر البرلمان الغاءه فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٩٠ ، ثم قرر البرلمان فى ٥ يونيو عام ١٩٩١ ، الغاء قانون الارض ، وقانون مناطق المجموعات ، ويقضى قانون الأرض بتقسيم الاراضى فى البلاد بين البيض الذين يحصلون على نسبة ٨٧ ٪ من الاراضى ، وغير البيض الذين يحصلون على ١٣ ٪ ، حيث قسمت هذه النسبة الاخيرة بين عشرة تجمعات للسود ، أعلنت جنوب افريقيا استقلال اربعة منها فيما وصف باسم البانتوستان .

أما قانون مناطق المجموعات ، فهو يحدد الاماكن والاحياء التى يسكنها البيض ، والأماكن والاحياء التى يسمح لغير البيض ـ من ملونين وهنود وسود ـ ان يسكنوا فيها ، وطبقا لهذه القوانين كانت القيود مفروضة

على شغل الافراد للأراضى طبقا لتصنيفهم عنصريا بحسب اللون ، حيث يحرم على غير البيض شغل اية مساحة من الأرض الا بتصريح ، أو ارتياد اى مكان للترفيه العام أو دخول المطاعم أو النوادى سواء كعضو أو ضيف ، كما تضمنت القيود الفصل العنصرى فى المركبات العامة وعربات الاجرة وغيرها .

وقد ارتبطت هذه التشريعات بقانون تسجيل السكان ، وهو القانون الذى يعتبر الدعامة الرئيسية لنظام الأبارتيد ، وهو يستند الى الدستور العنصرى فى جنوب افريقيا الذى يقوم على اساس تقسيم سكان البلاد والمواطنين فيها الى بيض ، ملونين ، وهنود ، وسود وقد صدر هذا القانون فى عام ١٩٥٠ ، وترتب عليه تصنيف سكان البلاد منذ ولادتهم حسب معايير لون البشرة ، وقد قرر برلمان جنوب افريقيا فى ١٧ يونيو ١٩٩١ الغاء هذا القانون ، وهو ماعتبر نقطة تحول تاريخية فى الدول العنصرية ، ونظرا لان هذا القانون هو من اهم الأسس التى يقوم عليها الدستور المطبق فى جنوب افريقيا ، فسوف يتم الغاؤه بصفة نهائية عند صدور الدستور الجديد المبتغى ، وقامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الاجراءات الانتقالية لحين اصدار الدستور الجديد .

هذا وقد سبق فى عام ١٩٨٥ ان قام برلمان جنوب افريقيا بإلغاء مجموعة من تشريعات الأبارتيد ، منها تشريع حظر الزواج المختلط ، وتشريع الفساد المعدل ، وبمقتضى هذين التشريعين كان يحرم الزواج او الاختلاط بين المواطنين بحسب اللون فى جنوب افريقيا ، كما الغى البرلمان عام ١٩٨٦ قانون التصريحات الداخلية الذى كان يحرم على السود البقاء بدون تصريح خاص لأكثر من ثلاثة ايام فى منطقة حضرية ، وبمقتضاه كان يجب على غير الابيض ان يحمل هذا التصريح الذى يحدد انتماءه العرقى ويحدد المنطقة التى يتعين عليه الالتزام بالسكن فيها .

فضيحة انكاثاجيت

وتضمنت التطورات الاخيرة فى جنوب افريقيا ، كشف فضيحة عن قيام حكومة البيض الحاكمة بالتمويل السرى للحركات السياسية المناهضة لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، وخاصة حركة (انكاثا) المنافسة للمنظمة ، وقد اطلقت الصحف المحلية فى جنوب افريقيا اسم (انكاثاجيت) على هذه الفيحة ، واكد (نلسون مانديلا) رئيس (المؤتمر الوطنى الافريقى) ان حكومة جنوب افريقيا قدمت ٦٠٠ مليون دولار كمساعدات لحركة (انكاثا) التى تقود اعمال العنف ضد المنظمة .

وقامت حركة (انكاثا) بإعادة مبلغ تسعين الف دولار تلقته من حكومة بريتوريا إلى وزير خارجية (بيك بوثا) ، وذلك فى محاولة لتقليل حدة الأزمة التى نشبت بعد كشف اسرار الفضيحة ، التى فيها كشف تمويل بعض انشطة الحركة خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، وكان الصراع والعنف الطائفى قد وضح خلال السنوات الماضية بين السود فى جنوب افريقيا حيث راح ضحيته حوالى سته الاف شخص منذ عام ١٩٨٦ .

واتسع نطاق الفضيحة بعد ان حصلت بعض الصحف على وثائق رسمية سرية توضح ان البوليس العنصرى ـ بالتعاون مع حركة (انكاثا) المناهضة لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ـ ساعد فى تشكيل وادارة نقابة للعمال لمواجهة النقابات العمالية المناهضة للحكومة العنصرية ، وان الشرطة السرية تعاونت مع حركة (انكاثا) منذ عام ١٩٨٦ لانشاء نقابة للعمال المتحدين لجنوب افريقيا المناهضة لفرض العقوبات على جنوب افريقيا ، والتى اتهمت على نطاق واسع بارتكاب اعمال عنف ضد الحركات العمالية الموالية لمنظمة المؤتمر الوطنى ، ونشرت الصحف ان احدى وثائق الشرطة يرجع تاريخها الى يوم ١٧ اكتوبر عام ١٩٨٩ وتصف النقابة بأنها (مشروع خاضع لسيطرة شرطة جنوب افريقيا) .

واتهمت صحيفة (ويكلى ميل) خمسة من كبار اعضاء حركة (انكاثا) ، من بينهم زعيم الحركة (مانجو سونو) ، بأنهم كانوا على علم بالتأييد السرى الذى تقدمه الدولة لحركتهم قبل كشف الفضيحة ، ونشرت الصحيفة سجلات للشرطة تكشف ان الشرطة السرية أجرت مشاورات مع المسئولين الخمسة حول موضوع الأموال التى تتلقاها الحركة من حكومة دى كليرك رئيس جنوب افريقيا ، وطالبت الصحيفة باقالة الوزراء المتورطين فى هذه العملية ، وان كان وزير الخارجية (بيك بوثا) قد صرح بأنه قدم لبلاده خدمة جليلة بالموافقة على دفع اموال لحركة (انكاثا) لمساعدتها على تعزيز رسالة مناهضة للعقوبات ، وانها ستلجأ الى نفس الاسلوب مرة اخرى اذا كانت هناك ضرورة ، وهكذا اتضح اعتراف حكومة بريتوريا بدفع اموال لحركة (انكاثا) لمقاومة اتساع نفوذ (المؤتمر الوطنى الافريقى) وتزايد شعبيته بين الشعب الافريقى فى جنوب افريقيا .

وفى ٢٢ يوليو ١٩٩١ عقد حزب (انكاثا) مؤتمرا عاما ، شن فيه الهجوم على صحف جنوب افريقيا ، بسبب الاسلوب الذى تناولت به موضوع الاموال الحكومية التى قدمت سرا للحزب ، وعبر عن استيائه للمعايير المزدوجة لوسائل الاعلام التى لاتوجه انتقادات للمساعدات التى تقدم للمؤتمر الوطنى الافريقى ، وإشارت الصحف الى ان زعيم الحزب (بوثيليزى) رغم نفيه العلم بهذه الاموال ، الا انه شكر الحكومة على تقديمها للحزب .

وقد طالب القس (ديز موند توتو) ـ الفائز بجائزة نوبل للسلام بطرد الوزراء المتورطين فى فضيحة تمويل حركة (انكاثا) ، ودعا رئيس الجمهورية ـ دى كليرك ـ

الى اتخاذ اجراءات سريعة لتجنب انهيار المحادثات بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الافريقى لتحقيق الاصلاح السياسى فى البلاد ، وذكر مانديلا ان الفضيحة القت الشكوك حول التزامات حكومة جنوب افريقيا ، وانه بينما تتحدث الحكومة عن السلام ، تشن الحرب ضد دعاة السلام وان الكشف عن الفضيحة يعزز اتهامات المنظمة بدعم الحكومة للعنف السياسى .

التعديل الوزارى

وصرح وزير الداخلية فى جنوب افريقيا (ادريان فلوك) باعتزامه الاستقالة بسبب الخلاف الذى ثار بعد كشف الفضيحة ، وذكر ان بقاءه فى السلطة قد يعرقل مستقبل المفاوضات الجارية بين حكومة الرئيس دى كليرك والمنظمات الافريقية ، وطالبت مانديلا باستقالة وزير الداخلية ووزير الدفاع (ماجنوس مالان) ، وذكر انه لايمكنه الإشتراك فى محادثات للمشاركة على السلطة مع دى كليرك ، فى الوقت الذى تشن الحكومة حربا على (المؤتمر الوطنى الافريقى) .

وفى ٢٩ يوليو ١٩٩١ ، أجرى دى كليرك تعديلا وزاريا هاما ، أقال فيه (ماجنوس مالان) وزير الدفاع ، وادريان فلوك وزير الأمن والنظام ، وتم تعيين (مالان) وزيرا للاسكان والاشغال العامة وتعيين (فلوك) وزيرا للسجون ، كما تم فى الوقت نفسه استقاله ثلاثة وزراء ، هم وزيرا التعليم للبيض والتعليم للأفارقة ، ووزير المياه والغابات ، وقد تضمن التعديل الوزارى ادخال اول وزير ملون فى الحكومة ، وهو (أى ولياڤر) الذى تولى منصب نائب وزير التعليم الوطنى والتخطيط .

وأعلن ان التعديل الوزارى جاء تلبية لرغبة منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) التى اتهمت البوليس السرى بالتعاون مع حركة (انكاثا) المنافسة لها خلال حرب المستوطنات التى راح ضحيتها الفان من الافارقة خلال عام واحد ، وتردد ان عملية التعديل الوزارى هى خطوة على الطريق الصحيح ، وانها تستهدف تمهيد الطريق أمام بدء محادثات جادة بين الحكومة ومنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) .

وقد أدى التعديل الوزارى الى ردود فعل معارضة من جماعات البيض التى تؤيد الابقاء على العنصرية فى البلاد ، فقد هاجمت هذه الجماعات دى كليرك ، واتهمته بالخضوع لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، وبتخليه عن البيض ، وجاءت الانباء بوقوع اشتباكات عنيفة بين البوليس وجماعات مسلحة من المتطرفين البيض الرافضين لاصلاحات دى كليرك الرامية لالغاء العنصرية ، فيما وصف بعودة النازيين او العنصريين الجدد ، وذكر البوليس ان أعدادا من المتطرفين البيض من حركة الافريكانز للمقاومة قامت باقتحام تحصينات البوليس حول احد المبانى التى كان الرئيس دى كليرك سيلقى فيها خطابا أمام اعضاء حزبه الحاكم ، مما ادى الى اشتباك البوليس معهم فى معارك متفرقة استخدمت فيها المسدسات والالات الحادة من جانب المتطرفين البيض .

وهدد المتطرفون البيض بأن هذه الاشتباكات من شأنها او تؤدى الى اندلاع انتفاضة من البيض ضد حكومة دى كليرك بسبب الاصلاحات الرامية الى انهاء مظاهر العنصرية واشراك السود فى السلطة فى البلاد ، وبرزت تصريحات من المتطرفين بأنهم لايتقبلون العيش مع السود ، أعرب الرئيس دى كليرك عن صدمته إزاء الاشتباكات التى وقعت ، وأعلن ان اليمنيين المحافظين هم المسئولون عنها ، وقد لقى أربعة اشخاص مصرعهم وأصيب نحو ستين اخرين فى الاشتباكات ، وتم اعتقال ستين شخصا من بينهم (الان بوساك) احد الزعماء البارزين المناهضين للعنصرية ، كما برز اسم (تيرى بلانش) زعيم حركة العنصريين الجدد فى جنوبا افريقيا ، وتردد ان المتطرفين البيض سيواصلون احتجاجهم ضد دى كليرك وسياساته الاصلاحية .

أما حزب (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، فقد اكد ان قرار دى كليرك الخاص بوزيرى الدفاع والأمن والنظام قرار غير كاف ، وطالب الحزب بإخراج الوزيرين من الحكومة ، واعلن (والترسوسولو) نائب رئيس الحزب ان تخفيض مسئولية الوزيرين لايعنى انتهاء تأثيرهما فى الشئون الداخلية فى البلاد ، وان اقالة حكومة بريتوريا هى افضل وسيلة لحل الازمة الراهنة هناك .

وكان نلسون مانديلا زعيم (المؤتمر الوطنى الافريقى) اثناء هذه التطورات ، يقوم بجولة فى جاميكا وكوبا والمكسيك وفنزويلا والبرازيل ، ضمن حملة للحث على الابقاء على العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا ، والمطالبة بالضغوط الدولية على حكومة بريتوريا لازالة العقبات امام المحادثات لوضع دستور غير عنصرى وابرز هذه العقبات حوادث العنف فى مستوطنات السود التى راح ضحيتها اكثر من ثلاثة الاف شخص خلال عام واحد .

وطالب مانديلا اثناء زيارته للبرازيل بتشكيل حكومة انتقالية فى البلاد تعمل على اقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب افريقيا ، واشار الى انه اذا لم يكن الرئيس دى كليرك مستعدا لتنفيذ ذلك فلن تكون هناك اية مفاوضات فى المستقبل بين (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، ونظام الاقلية البيضاء فى البلاد ، وانه حاول خلال الشهور الطويلة الماضية حث حكومة بريتوريا على الجلوس والتفاوض من اجل التوصل لتسوية سلمية للأزمة فى جنوب افريقيا ، إلا أن تورط الحكومة فى تمويل حركة (انكاثا) سرا بالأموال اكد ان الحكومة العنصرية لا تعمل بشرف .

وعقب اجراء التعديل الوزارى ، صدر بيان عن الحكومة ابرز أن وزيرى الدفاع والأمن والنظام قد شغلا

منصبين أقل أهمية ، وان الحكومة ستقوم بمراجعة القوانين التى أتاحت تنفيذ عمليات التمويل السرية (إنكاثا) ، وقرر دى كليرك تشكيل لجنة خاصة لتقديم المشورة بشأن احتمال وجود مشروعات سرية مستمرة فى العمل حتى الان ، كما اعترف دى كليرك بأن الفضيحة التى اصبحت تعرف باسم (انكاثاجيت) قد هزت الثقة فى حكومته ، وانه يعمل على استعادة هذه الثقة ونفى فى الوقت نفسه علمه بالاموال التى قدمتها الحكومة لحركة (إنكاثا) إلا بعد الكشف عنها ، كما نفى أن تكون حكومته قد انحازت الى جانب الحركة خلال اعمال العنف بين السود التى أودت بحياة ألفي شخص خلال العام الماضى .

العفو العام للمنفيين السياسيين

وفى تطور أخر له اهميته فى مسيرة الاحداث الاخيرة فى جنوب افريقيا ، تم فى ١٦ أغسطس ١٩٩١ ، توقيع المفوض العام لشئون اللاجئين ومندوب جنوب افريقيا بالامم المتحدة على اتفاق يمنح العفو العام للمنفيين السياسيين الذين يصل عددهم الى أربعين الفا ، مع إتاحة الفرصة لهم للعودة الى جنوب افريقيا طواعية خلال اثنى عشر شهرا ، كما ينص الاتفاق على السماح بفتح مكتب للمفوضية الدولية لشئون اللاجئين فى جنوب افريقيا ، وذلك لاول مرة منذ ثلاثين عاما ، لتداوم تيسير الفحص اللازم لأوراق العائدين للبلاد ، وستتولى المفوضية اعادة توطين مواطنى جنوب افريقيا الذين سبق أن فروا من البلاد خلال الاعوام الثلاثة الماضية .

وقد رفع هذا الاتفاق عقبة رئيسية كانت تحول دون بدء المفاوضات بين منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، وحكومة بريتوريا من اجل التمكن من الاعداد لصياغة دستور جديد للبلاد يؤدى لمشاركة الافارقة السود فى السلطة ، وكانت منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) قد اشترطت العفو الشامل عن المنفيين لبدء التفاوض مع حكومة بريتوريا ، وعقب الاعلان عن اتفاق العفو ، قامت المنظمة بترتيب رحلات سريعة لاعادة اعضائها من المناضلين من زامبيا وتنزانيا ونيجيريا .

وفى الوقت نفسه اعلنت منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) انها قد أفرجت عن جميع الجواسيس والعملاء التابعين لحكومة جنوب افريقيا الذين كانوا معتقلين لديها ، وبدأت المنظمة باعادة ٣٢ من أشهر هؤلاء العملاء الى جوهانسبرج من نيروبى عن طريق الصليب الاحمر الدولى ، وهم من المدربين على اعمال القتل والاغتيال ، وجاء الاجراء الخاص بالافراج عن هؤلاء العملاء خطوة ايجابية تضاف الى الاتفاق الذى تم بالعفو من المنفيين ، مما يمهد الطريق نحو استئناف الاعداد للمحادثات التى تتم فيها صياغة الدستور الجديد للبلاد ومشاركة السود فى السلطة ..

صياغة الدستور الجديد

والخطوة الهامة القادمة هى كيفية الاتفاق بين مانديلا ودى كليرك على صياغة الدستور الجديد للبلاد ، والطرفان متفقان على مبدأ صياغة دستور واحد يخضع له كافة المواطنين فى جنوب افريقيا ، ومن الاتجاهات التى عبر عنها دى كليرك ضرورة اتخاذ خطوات مبدئية كأن يصدر ميثاق للحقوق والحريات العامة للمواطن ، وكذلك إلغاء العرف الذى اتبعته الحكومة الحاكمة فى جنوب افريقيا منذ زمن طويل بإصدارها لقرارات تكون لها قوة القانون . وقد يكون من الميسور ان يتفق الجانبان بالنسبة للحقوق والحريات على حق المواطن فى استخدام لغته الاصلية ، وحريته فى اختيار ديانته وفى اقامة الشعائر الدينية ، فضلا عن حرية التعبير ، بالاضافة الى امكانية الاتفاق على توزيع المناصب الحكومية بالتناسب مع النتائج التى تسفر عنها الانتخابات ، وعلى حق بعض المناطق على المستوى الاتحادى بالمتمتع ببعض السلطات الاساسية .

والنقطة الرئيسية التى تركز عليها حكومة بريتوريا هى مبدأ حماية الأقليات ، وهدفها أن يتحقق ضمان لحماية قيم ومستوى معيشة الأقليات بالأساليب التى تحتفظ لهم بالاطار المعيشى الحالى ولكن على أساس غير عنصرى ، والملاحظ خلال الفترة الماضية اهتمام حكومة جنوب افريقيا بالدراسة الفاحصة الفاحصة المتعمقة للكثير من الدساتير الأجنبية واهتمام اعضاء الحزب الوطنى الحاكم من البرلمانيين بإعداد دراسات دستورية متعمقة عن الحقوق التى تتمتع بها الأقليات فى بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأنظمة الدستورية الغربية .

وفى تصريح لوزير التعليم فى حكومة جنوب افريقيا فى يونيو الماضى ، طالب بضرورة احتفاظ الأقليات فى نظام الدستور الجديد بمدارسهم الخاصة ، وذلك للحفاظ على قيمهم وحماية ثقافتهم ، وأبرز أن التفرقة لا تعنى بالضرورة التمييز .

ومن النقاط الاقتصادية التى قد تكون محل خلاف بين الطرفين ، أن منظمة (المؤتمر الوطنى الأفريقى) تهتم بالقواعد الدستورية الخاصة بالعمال ، والنص على الحقوق النقابية لهم والحق فى الاضراب ، وقد ترى حكومة بريتوريا أن تمكين العمال ومؤسساتهم العمالية من المطالبة بحد أدنى من الأجور يمكن معارضته من جانب أرباب الأعمال من البيض الذين يرون فيه تعارضا مع مخاطر البطالة فى البلاد .

حملة الابقاء على العقوبات :

وعقب اتخاذ دى كليرك للخطوات الجريئة بإلغاء قوانين التفرقة العنصرية ، لوحظ تتوا ردود الفعل خارج جنوب أفريقيا ، حيث أعلنت السوق الأوروبية المشتركة عزمها عندما تدخل الاجراءات الجديدة حيز التنفيذ ، على

اتخاذ خطوات من أجل التخفيف من العقوبات التى فرضتها السوق عام ١٩٨٦ على جنوب افريقيا ، والتى تضمنت الامتناع عن استيراد الحديد والصلب والذهب ، ورحبت السويد وهولندا بحرارة عن الترحيب بخطوات دى كليرك وعن الاستعداد لدراسة إمكانية رفع العقوبات الاقتصادية عن حكومة بريتوريا ، ورددت أوساط المانيا أهمية رفع الحظر الاقتصادى المفروض على جنوب افريقيا ، كما اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبها الكبير بالخطوات الجديدة ، ثم قررت رفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب افريقيا .

إلا أن نلسون مانديلا زعيم منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى قد بادر بالتحذير من التسرع فى رفع الحظر الاقتصادى على حكومة بريتوريا ، وأبرز أن ذلك من شأنه يعرض المستثمرين الاجانب فى البلاد لأية اضطرابات تقع فى البلاد ، مما يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج جنوب إفريقيا ، ومع ترحيب مانديلا بالخطوات الشجاعة التى يتخذها دى كليرك من أجل ازالة الأبارتيد ، إلا أنه أبرز أن السود فى جنوب افريقيا لا يزالون محرومين من حق التصويت ومن الترشيح لعضوية البرلمان .

وقام نيلسون مانديلا مؤخرا بجولة فى أسبانيا وجامايكا وكوبا والمكسيك وفنزويلا والبرازيل فى اطار حملة ترمى إلى الابقاء على العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، وطالب مانديلا أسبانيا ودول الكومنولث الأستمرار فى فرض العقوبات التجارية على جنوب افريقيا فى الاجتماع القادم فى اكتوبر ١٩٩١ ، وأبرز أن هذه العقوبات كانت ضرورية لاجبار حكومة بريتوريا على اتخاذ الخطوات الأولى لأزالة التفرقة العنصرية ، واتهم الولايات المتحدة بالتورط فى تأييد نظام التمييز العنصرى نظرا لقيامها مؤخرا برفع العقوبات التجارية عن جنوب افريقيا .

ورغم معارضة مانديلا لرفع العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، فقد رحب بقرار السماح للرياضيين من جنوب افريقيا بالمشاركة فى دورة الألعاب الأوليمبية المقرر اقامتها فى برشلونة فى عام ١٩٩٢ ، وان كان قد أشار الى أن جنوب افريقيا لم تنفذ حتى الآن الشروط التى حددتها اللجنة الأوليمبية الدولية لالغاء القوانين العنصرية فى المجال الرياضى ولانشاء منظمات رياضية غير عنصرية .

وهكذا يدعو مانديلا دول العالم الى الاستمرار فى فرض العقوبات على جنوب افريقيا الى أن يتم انهاء العمل بالقوانين العنصرية تماما ، ويبرز فى تصريحاته أن العنصرية تلقت ضربات مؤلمة ، ولكن من السابق لأوانه أن يتم رفع العقوبات قبل أن يتم القضاء عليها تماما ، وطالب مانديلا بتشكيل حكومة انتقالية فى جنوب أفريقيا ، تكون مهمتها الرئيسية انهاء العمل تماما بنظام الفصل العنصرى ، وابرز أن الحكومة الانتقالية سوف تشرف على المفاوضات التى ستؤدى الى انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد .

وفى ٣٠ يوليو ١٩٩١ طالبت منظمة الوحدة الأفريقية على لسان لجنة الرؤساء الخاصة بالجنوب الأفريقى المجتمع الدولى بالابقاء على العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا ، مؤكدة أن تخفيف العقوبات الذى لجأت اليه بعض الدول هو اجراء سابق لأوانه ، كما أعربت لجنة المنظمة عن أسفها لأن بعض الدول خففت بالفعل من العقوبات المفروضة على حكومة النظام العنصرى ، وهى خطوة سابقة لأوانها ، وحثت اللجنة على الابقاء على العقوبات بالنسبة للدول التى لم ترفعها بعد ، وواضح أن قرارات اللجنة قد اتسمت بالمرونة فى هذا الشأن ، حيث تم الاكتفاء بتوجيه اللوم للدول التى رفعت العقوبات عن جنوب افريقيا ، ولعل الهدف من ذلك التمكن من الافادة من موقف هذه الدول فى الضغط على حكومة جنوب افريقيا لكى يتم استكمال الالغاء المنشود للأبارتيد .

وفى البيان الذى أصدرته لجنة الرؤساء فى أبوجا ، رحبت اللجنة بإلغاء القوانين العنصرية فى جنوب افريقيا ، كما طالبت حكومة بريتوريا بالعمل على إعادة الثقة بعد كشف فضيحة (انكاتا) ، وذلك بالتعجيل بالمفاوضات من أجل وضع الدستور الجديد للبلاد واقامة الحكم الديمقراطى طبقا لجدول زمنى يتفق عليه بين الأطراف المعنية ، هذا فى الوقت الذى ناشدت فيه اللجنة حركات التحرير الأفريقية لتكوين جبهة موحدة فيما بينها .

وفى ١٢ أغسطس ١٩٩١ أثناء زيارة لتنزانيا ، أعلن الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيدا ، الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، تنديده بقرار الولايات المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية على جنوب أفريقيا ، معتبرا انه نكسة خطيرة ، وخطوة قد تؤدى إلى تشدد المواقف بين المؤتمر الوطنى الأفريقى وحكومة بريتوريا .

كذلك أعلن الأمين العام للمنظمة (سالم أحمد سالم) فى أديس أبابا ، التنديد بالقرار الأمريكى ، واعتبره سابقا لأوانه وغير موفق ، مبرزا أن سجون حكومة جنوب افريقيا لا يزال بها معتقلون سياسيون ، كما أن هناك الالاف من المتغيبين الذين لا يسمح لهم بالعودة إلى البلاد ، ودعا أمين عام المنظمة المجتمع الدولى مواصلة الضغط على حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا لضمان إنهاء نظام الأبارتيد .

وفى الأمم المتحدة ، أعلنت اللجنة الخاصة بمكافحة التمييز العنصرى انتقادها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك قرار اللجنة الأوليمبية الدولية بشأن رفع العقوبات عن جنوب افريقيا ، واعتبرت القرارات سابقة لأوانها .

والملاحظ أن موضوع رفع الجزاءات والعقوبات

الاقتصادية قد تضمنه البحث والنقاش فى منظمة (المؤتمر الوطنى الأفريقى) ذاتها ، وفى مؤتمر المنظمة الذى انعقد فى ديسمبر ١٩٩٠ ، ظهرت الدعوة لوضع حد للعقوبات ، وأيد هذه الدعوة (أوليفار تامبو) رئيس المنظمة ، ولكن هذه الدعوة فشلت داخل المنظمة فى ذلك الوقت ، لكن المسجونين والمنفيين السياسيين ـ حسبما تردد ـ وهم يرجعون الان الى وطنهم وأهلهم فى مناطق السود ، يواجهون بالفقر المدقع الذى تعانى منه أسرهم وعائلاتهم وأقاربهم ، وهم الذين توقعوا أن يتم استقبالهم من أهليهم استقبالا شعبيا بوصفهم ثوارا منتصرين ، وواضح أن الكثيرين منهم يرون أن رفع العقوبات والجزاءات هو الطريق لاصلاح الأوضاع الاقتصادية وعلاج مشكلة البطالة التى تواجه تجمعات السود ، وأن اصلاح هذه الأوضاع هو أهم العناصر التى ينبغى أن تكون الأساسى فى الاستراتيجيات السياسية سواء للحكومة أو المعارضة فى البلاد .

جنوب افريقيا والعقوبات

ولا شك أن حكومة جنوب افريقيا قد تأثرت بفرض العقوبات الاقتصادية وسحب الاستثمارات الأجنبية وانسحاب البنوك الاجنبية من البلاد وحظر استيراد المواد الخام والمنتجات الصناعية والتجارية منها ، وغيرها من العقوبات والجزاءات التى وقعها المجتمع الدولى على النظام العنصرى ، وشكلت هذه العقوبات والجزاءات الضغط على حكومة بريتوريا ، مع تزايد التأييد الذى حصل عليه نضال الشعب الافريقى ، والتطورات والأحداث السياسية التى حدثت فى العالم ، والوفاق بين القوى العظمى ، والاتجاهات الديمقراطية التى تلاحقت فى السنوات الأخيرة ، فضلا عن التطورات الداخلية ، الأمر الذى فرض على حكومة بريتوريا ضرورة العدول عن سياسة التعنت ووضع حد لتحدى المجتمع الدولى ، ومن هنا بدأت الحكومة الطريق المنشود نحو الاصلاح .

وقد أدت حالة الغموض السياسى مع القحط وتزايد الديون إلى انخفاض أسعار بيع الأراضى زراعية فى جنوب افريقيا ، خاصة أمام المستثمرين الأجانب وذلك فى الكثير من المناطق ، وفى بعض المناطق وصل سعر الهكتار إلى أقل من ١٥٠ راند (أى حوالى ٥٣ دولار) ، وفى الأراضى الزراعية المروية يمكن شراء الهكتار بأقل من ألفى راند (أى ٧٠٠ دولار) ، وقد يوضح ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية تبرز أهميتها أمام السلطة الحاكمة فى بريتوريا فى الوقت الذى تعمل فيه على تحقيق الأصلاح السياسى والاجتماعى ، وعلى الرغم من أعمال العنف التى تحدث فى البلاد ، إلا أن المتردد أن هذه الاعمال يمكن احتواؤها بصفة عامة فى المناطق التى لا تؤدى هذه الأعمال فيها إلى نتائج ضارة بالبنية الاساسية لمرافق البلاد .

والملاحظ أن القوى العظمى قد رأت من صالحها أن تجتذب الدول التى تتسم سياساتها بالمرونة والاعتدال ، وأدت التطورات الأخيرة فى جنوب افريقيا والاصلاحات التى قام بها ديكليرك إلى اتجاه القوى العظمى إلى مزيد من اجتذاب دولة جنوب افريقيا والاعتماد عليها ، بل إن هذه القوى رأت من صالحها أن شجع الدول الافريقية على تطبيع علاقاتها مع هذه الدولة ، بحيث تنتقل من مرحلة العلاقات السرية او غير المعلنة مع جنوب افريقيا إلى مرحلة تطبيع العلاقات معها بصورة علنية وشرعية .

وعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين الاتحاد السوفيتى وجنوب افريقيا منذ ثلاثين عاما ، إلا أن تجارة الماس والذهب ظلت قائمة بينهما طوال هذه الفترة ، وواضح أن الطريق قد أصبح مفتوحا أمام الاتحاد السوفيتى لتطبيع العلاقات مع جنوب افريقيا ، ومن العوامل التى تشجع على ذلك التطورات الحادثة فى جنوب افريقيا ، بل والتغيرات الواقعة فى الاتحاد السوفيتى نفسه ، فضلا عن سياسة التقارب الدولى الحالية التى أخذت تسود علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد لوحظ أن الزيارة التى كان من المقرر أن يقوم بها نلسون مانديلا لموسكو قد ألغاها الاتحاد السوفيتى للمرة الثانية ، وتردد أن يرجع ذلك إلى التقارب الملاحظ بين الاتحاد السوفيتى وجنوب افريقيا من جهة ، وإلى رغبة الاتحاد السوفيتى فى أن يتخلص من الالتزامات تجاه القارة الافريقية على وجه العموم ، فضلا عن التنحى عن تقديم مساعدات لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، فى ضوء الأزمات التى أصبح يعانيها والتطورات الجارية على أرضه .

وكان الاتحاد السوفيتى على مدار سنوات طويلة يعمل على دعم حركات التحرير الافريقية فى منطقة الجنوب الافريقى ، وعلى أن يكون له دور فعال فى دعم القضايا التحررية فى هذه المنطقة التى توجد فيها جنوب افريقيا والتى يعتبرها ركيزة لمصالح الغرب ، وأخذ اهتمام الاتحاد السوفيتى يضعف نسبيا فى المنطقة مع التطورات السياسية التى حدثت فيها ، ونجاح الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فيها ، ثم التطورات الخاصة بالمشكلات الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ، وبالوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية .

كذلك فان دول شرق اوربا وجدت أن من صالحها تطبيع علاقاتها مع جنوب افريقيا ، وأصبحت الاحتياجات والمصالح الاقتصادية هى التى توجه سياساتها تجاه المنطقة ، ورغم تركيز هذه الدول على توجيه معوناتها والاهتمام بعلاقاتها الاقتصادية مع دول الجنوب الافريقى خلال السنوات الماضية ، الا أنها لم تستطع أن تكون البديل لمصادر المعونات التى يقدمها الغرب لهذه الدول ، وتضاءل حجم تبادلها التجارى

وتعاملها الاقتصادى معها فى مواجهة حجم التبادل والتعامل الذى حققه الغرب فى المنطقة .

والمفهوم من الناحية الأخرى أن الدول الصناعية ترى من صالحها أن توطد العلاقات مع دولة جنوب افريقيا ، فالاقبال على المعادن النادرة والاستراتيجية التى تنتجها جنوب افريقيا قد ازداد الاقبال عليها من جانب دول السوق الأوربية والولايات المتحدة واليابان ، بل إن استثمارات دول السوق الأوربية واليابان وتايوان قد زادت فى جنوب افريقيا ، ويحقق الميزان التجارى لجنوب افريقيا فائضا ، كما تتحكم جنوب افريقيا فيما يزيد على ٨٥ ٪ من تجارة الماس فى العالم ، فى الوقت الذى تتزايد فيه عائدات جنوب أفريقيا من تجارة البلاتين والمعادن النادرة .

ومن المحتمل ان يحدث تقدم فى رفع العقوبات الدولية على جنوب افريقيا ، فقد رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على التجارة والاستثمارات ، والاحتمال أن يتبع ذلك إجراء من المجتمع الأوربى يتضمن رفع الحظر على البترول الذى تقرر منذ عام ١٩٨٥ ، كما رفعت اليابان الحظر على الروابط الثقافية والرياضية والسياحية مع جنوب افريقيا ، واعلنت أنها سترفع الحظر على التجارة والاستثمارات عندما يتم اطلاق سراح المسجونين السياسيين من جانب حكومة بريتوريا ، وقد حدث مؤخرا أن قررت أكبر شركات الكهرباء اليابانية أنها زادت من طلباتها من فحم جنوب افريقيا الى اربعمائة الف طن فى العام ، كما أعلنت شركة تايوتا اليابانية زيادة صادراتها من قطع غيار السيارات إلى جنوب افريقيا .

وفى ١٨ يوليو ١٩٩١ زار بريتوريا نائب وزير خارجية اليابان (مونيو سوزوكى) ، وهو اول مسئول يابانى على مستو عال يزور جنوب افريقيا منذ عام ١٩٦٩ ، وأعلن هناك أن اليابان فى طريقها إلى رفع كل ما بقى من جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ، وذلك فى إطار الاعلان السياسى لقمة مجموعة الدول السبع الصناعية التى انعقدت فى لندن ، ورغم الجزاءات المفروضة ، فإن صادرات اليابان إلى جنوب أفريقيا وصلت إلى ما قيمته بليون ونصف بليون دولار خلال السنة المالية التى انتهت فى مارس ١٩٩١ ، وذلك بأقل ٦,١ ٪ من الصادرات فى العام السابق ، وخلال نفس الفترة بلغت واردات اليابان من جنوب افريقيا ما قيمته واحد بليون وثمانمائة مليون دولار ، بأقل ١٤,٧ ٪ عن العام السابق ، ثم قام (سوزوكى) بزيارة تنزانيا وكينيا وزامبيا وزيمبابوى ليشرح للمسئولين فى هذه الدول سياسة اليابان تجاه افريقيا التى ترتبط بتدعيم العلاقات مع جنوب افريقيا ، بل إن جنوب افريقيا استقبلت فى الوقت نفسه وفدا من رجال البنوك ومديرى المؤسسات المالية للبحث عن فرص الاستثمار والتمويل ، وقد رأس هذا الوفد نائب وزير المالية السابق .

أما عن اسرائيل ، فالمعروف أن هناك تعاونا كبيرا بينها وبين جنوب افريقيا ، خاصة فى المجال النووى ، وقد لوحظ أن بعض الأوساط لا تزال تتخوف من القوة النووية المتوافرة لدى جنوب أفريقيا ، فعلى الرغم من أن جنوب افريقيا قد وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، إلا أن بعض الخبراء لا يزالون يتشككون من صدق نوايا بريتوريا ، وتردد منذ العام الماضى أن هناك شكوكا حول نقل جنوب افريقيا لأسلحتها النووية لاسرائيل التى ساعدت جنوب افريقيا على تطوير هذه الأسلحة والطائرات التى تحملها .

والملاحظ أن اسرائيل تعمل جاهدة على الحصول على أنسب الفرص لزيادة التجارة مع جنوب افريقيا ، وقد بلغت التجارة بين البلدين خلال العام الماضى ما قيمته ٣١٧ مليون دولار ، وكان الميزان التجارى لصالح جنوب افريقيا ، كما رأت اسرائيل مع التطورات الاخيرة أن من صالحها إجراء الاتصال فى الوقت نفسه بمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ، وادعت أن مسئولا كبيرا من المنظمة سيزور اسرائيل ، والمعروف أن اسرائيل كانت على علاقة بسيزولى ، ولكنها لم تكن لها علاقة بالمنظمة نظرا لتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا .

جنوب افريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية

ومع أهمية التطورات السياسية المتلاحقة فى جنوب افريقيا ، وآثارها على الموقف الخاص بعلاقات دول جنوب افريقيا بعد انتهاء الأبارتيد مع الدول الافريقية ، وفى اطار التجمعات الاقليمية الافريقية كمنطقة التجارة التفضيلية ، تثور فى الوقت نفسه أثار هذا الموقف على علاقات الدولة فى وضعها الجديد مع القارة الافريقية برمتها ، وبالأحرى فى إطار منظمة الوحدة الافريقية .

ومنذ إنشاء منظمة الوحدة الافريقية فى عام ١٩٦٣ ، والمنظمة ترى أن نجاح نضال شعوب الجنوب الأفريقى من أجل التحرر مستحيل بدون العزل الدولى الفعال لنظام بريتوريا العنصرى ، ودعت المنظمة منذ ذلك الوقت جميع الدول إلى قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية ، والتوقف عن أى شكل اخر يمكن أن يشجع على سياسة الأبارتيد ، وفى كافة اجتماعات المنظمة بصفة عامة ، ركزت المنظمة على إبراز ضرورة فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا .

وتضمنت الجزاءات التى نادت بها المنظمة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية والعلمية والثقافية مع حكومة الدولة العنصرية ، كذلك تضمنت الجزاءات فرض حظر على نقل التكنولوجيا الى جنوب افريقيا ، ووقف التصدير لها وبيع ونقل البترول ومنتجاته اليها وأى شكل من أشكال التعاون معها فى مجال صناعة البترول ، ووقف الاستثمارات الرأسمالية والقروض لها ، والتوقف عن أى نوع من تشجيع التجارة معها ، بما فى ذلك إنشاء بعثات حكومية تجارية فيها ، فضلا عن حظر واردات جنوب افريقيا الزراعية والواردات من الفحم واليورانيوم والحديد والصلب ، وحظر السياحة منها للدول الأخرى ، ووقف المواصلات الجوية والبحرية معها ، بالاضافة الى وقف جميع الاتصالات التعليمية والثقافية والرياضية سواء مع الأفراد أو المنظمات أو المؤسسات التى تؤيد أو تقوم على أساس الأبارتيد .

وبعد التطورات المتلاحقة الأخيرة فى جنوب افريقيا وبعد إلغاء القوانين العنصرية التى كانت تعتبر العقبة الرئيسية أمام المجتمع الدولى فى الموقف من حكومة جنوب افريقيا ، وبعد ما أثير من فضيحة (انكاثا جيت) ، والترضية التى قام بهاد يكليرك لمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) باجراء التعديل الوزارى المشار اليه ، وأخيرا بعد أن تم من جانب حكومة جنوب افريقيا العفو العام عن المنفيين السياسيين ، وما قامت به المنظمة من الافراج عن الجواسيس والعملاء التابعين لحكومة جنوب افريقيا الذين كانوا معتقلين لديها ، فانه يبدو أن الطريق أصبح ممهدا للاتفاق على الدستور الجديد للبلاد ، وبالتالى عن إمكانية تطبيع العلاقات بين جنوب افريقيا ـ ما بعد الأبارتيد ـ مع العالم ، ومع الدول الافريقية على وجه الخصوص ، وعن امكانية انضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية .

والمتردد أن ديكليرك يحث نلسون مانديلا على الموافقة على اقتراحه بعقد مؤتمر دستورى فى أقرب فرصة ممكنة ، وأنه يمكن لديكليرك أن يعرض تعيين بعض السود فى مناصب وزارية فى الوقت الذى يوضع فيه الدستور ، وذلك فى حين تفضل منظمة (المؤتمر الوطنى الأفريقى) إقامة جمعية تأسيسية منتخبة على أساس رجل واحد صوت واحد ، وبالتالى تكون تحت سيطرة السود ، مع تشكيل حكومة مؤقتة مختلطة من عناصر البيض والسود ، لحين الاتفاق على الدستور الجديد ، وإذا ما تحقق تشكيل الحكومة المؤقتة المختلطة ، فان السؤال الذى يثور هو هل ستكون هذه الحكومة هى المؤهلة لطلب انضمام وعضوية جنوب افريقيا فى منظمة الوحدة الأفريقية ؟ أم أن الأمر يقتضى الانتظار لحين إصدار الدستور الجديد وتشكيل المؤسسات الجديدة فى الدولة التى تبرز بعد الأبارتيد ، وتكون الحكومة التى تشكل على أساس هذا الدستور هى المؤهلة لطلب الانضمام والعضوية فى المنظمة ؟

جنوب افريقيا والجماعة الاقتصادية الأفريقية

ويأتى ذلك فى الوقت الذى وقع فيه القادة الأفارقة على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، فى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية السابعة والعشرين ، التى انعقدت فى (أبوجا) فى نيجيريا فى الفترة من ٣ الى ٦ يونيو عام ١٩٩١ ، وتهدف هذه الجماعة إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبتكامل الاقتصاديات الأفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادى على الذات ، وانشاء اطار على المستوى القارى لتعبئة الموارد البشرية والمادية لأفريقيا ، وتعزيز التعاون والتنمية فى جميع مجالات النشاط البشرى لرفع مستوى معيشة شعوبها ، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى وتعزيزه ، وتدعيم العلاقات السلمية الوثيقة بين الدول الأعضاء ، والاسهام فى التقدم والتنمية والتكامل الاقتصادى للقارة الأفريقية ، مع تنسيق ومواءمة السياسات بين التجمعات الاقتصادية القائمة حاليا والمقبلة بغية اقامة الجماعة تدريجيا .

واذا كانت المعاهدة قد ركزت فى تنفيذ مرحلتها الاولى على تعزيز الاطار المؤسس للتجمعات الاقتصادية القائمة ثم فى المراحل التى تليها على تثبيت لحواجز الجمركية وغير الجمركية فى كل تجمع وعلى انشاء منطقة للتجارة الحرة ، فإن الحظ على ما يبدو قد يخدم جنوب افريقيا ـ بعد الابارتيد ـ التى من الطبيعى ان تركز على الدول المحيطة بها ، وهذه الدول قد انشأت بالفعل منذ سنوات منطقة التجارة الحرة التى تغطى الجنوب الافريقى وتمتد الى وسط وشرق افريقيا وهو امتداد يهيىء للدولة الجديدة مجالا حيويا ممتدا على مساحة هامة من القارة لها منافذها وتأثيرها على امتداد مناطق القارة الاخرى فى الشمال والغرب .

والارتباط بين جنوب افريقيا والجنوب الافريقى حادث بالفعل ، كما بدأت جنوب افريقيا توسيع نطاقه ليكون الطريق ممهدا لانضمامها للتجمع الاقليمى لمنطقة التجارة التفضيلية ،ومن المتوقع ان يكون خبراؤها قد بدأوا بالفعل الدراسات لاتخاذ المزيد من الخطوات ولعل خبراء الدول الافريقية فى داخل المنطقة بل وعلى امتداد منافذها ، بل وعلى امتداد القارة بأسرها يبدأون هم كذلك الدراسة فى الامكانيات التى تتوافر ، والآثار التى تترتب ، إما على إحتواء جنوب افريقيا لافريقيا ، وإما احتواء افريقيا لجنوب افريقيا .

لجنة التنسيق لتحرير افريقيا

وقد يرتبط بالموقف بالنسبة لجنوب افريقيا ـ بعد الأبارتيد ـ ومنظمة الوحدة الافريقية ، الاشارة الى

السؤال الذى يطرح نفسه حول لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ، والمعروف ان هذه اللجنه قد انشئت بقرار مؤتمر القمة الافريقى التأسيسى فى عام ١٩٦٢ ، لتقديم المساعدات لحركات التحرير الافريقى ، وهى اللجنه التى اسهمت فى تصفية الاستعمار والعنصرية فى القارة ، وقدمت المساعدات العسكرية والمادية لحركات التحرير الافريقية ، التى كان آخرها (منظمة سوابو) فى ناميبيا ، ثم منظمة (المؤتمر الوطنى الإفريقى) ومنظمة (المؤتمر الافريقى الجامع) فى جنوب افريقيا .

ومع استقلال ناميبيا ، ثم مع رفع الحظر على نشاط حركتى التحرير ، والتطورات السياسية الاخيرة فى جنوب افريقيا ، اصبح من الواضح ان مهمة هذه اللجنه قد انتهت ، كما اصبح من الضرورى البحث منذ الآن عن دور جديد لها ، إن كان مقدرا لوجودها أن يستمر ، لامكان الافادة من امكانياتها ، وقد يكون الدور الجديد لها دورا ثقافيا او تسجيليا لتوثيق تاريخ التحرير وحركات التحرير ، وقد يكون دورا اخر فى احد مجالات التنمية الخاصة بالقارة .

تطبيع علاقات افريقيا مع جنوب افريقيا

ولا شك ان حكومة جنوب افريقيا ترغب وتحاول اقامة مختلف العلاقات ليس فقط مع دول الجنوب الافريقى ، وانما مع دول القارة كلها ، ولم تقتصر الزيارات من جنوب افريقيا على الجنوب الافريقى ، بل هناك زيارات لبعض الدول الاخرى ، كجمهورية كوت ديفوار فى غرب القارة ، وكالمغرب فى الشمال الافريقى ، ولوحظت خلال الفترة الاخيرة زيارات لجنوب افريقيا من جانب وفود تجارية من موريشيوس وكوت ديفوار .

وقام دى كليرك مؤخرا بزيارة جمهورية كينيا ، بناء على دعوة منها ، وقد اهتم دى كليرك بهذه الدعوة ، نظرا لانها تأتى من إحدى الدول الافريقية التى لها اهميتها خارج نطاق مجموعة دول المواجهة الافريقية فى الجنوب الافريقى ، الامر الذى يحقق لجنوب افريقيا مكسبا دبلوماسيا يتمثل فى تطبيع العلاقات معها ، ويفسح المجال لمزيد من فرص الانفتاح على القارة الافريقية ، خاصة من النواحى الاقتصادية والتجارية ، لما تتمتع به كينيا من موقع واوضاع اقتصادية متميزة ، كما يفسح المجال لابراز كسر المقاطعة الافريقية لجنوب افريقيا ، والضغط فى الوقت نفسه على حركتى التحرير الأفريقية بإضعاف التأييد الافريقى لهما بما يدفعهما الى المرونه فى التحرك نحو تحقيق التسوية السلمية فى جنوب افريقيا .

والملاحظ ان دى كليرك لم يعرض تقديم مساعدات اثناء زيارته لكينيا ، والمفهوم أن جنوب افريقيا فى محاولتها لتطبيع العلاقات مع الدول الافريقية ليست مضطرة لعرض المساعدات الاقتصادية على هذه الدول ، بل انها قد ترى ان الدول الافريقية بصفة عامة سسة تقبل على الانفتاح عليها بحكم وجودها فى القارة مع تقدمها الاقتصادى الواضح ، وقد لا ترغب جنوب افريقيا فى عرض مساعداتها للدول الافريقية خارج منطقة الجنوب الافريقى ، حتى تبقى على الارتباط الاساسى بها من جانب دول هذه المنطقة وحتى تبدد اية مخاوف لدى هذه الدول من ضياع الميزة التى تتمتع بها فى علاقاتها مع جنوب افريقيا ، اذا تم انفتاح الاخيرة على الدول الافريقية الاخرى خارج نطاق الجنوب الافريقى ، كذلك ترتبط سياسة جنوب افريقيا من حيث قدراتها على تقديم مساعدات للدول الافريقية ، على اتجاهاتها الحالية للاستعداد للترتيبات الاقتصادية والداخلية الخاصة بمرحلة ما بعد انتهاء الابارتيد ، والاعباء المالية الجديدة المتوقعة فى هذه المرحلة ، والتى تتضمن رفع اجور غالبية المواطنين من الافارقة السود .

وفى اثناء زيارة كينيا عبر رئيس جمهورية جنوب افريقيا ، عن امله فى أن تتاح له الفرصة لزيارة مصر ، كذلك نيجيريا ، خاصة وانها تراس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية ولاهميتها فى غرب القارة ، كما ان مصر كانت لها رئاسة الدورة السابقة للمنظمة (١٩٩٠/ ١٩٩١) وهى الدورة التى عاصرت استقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا فى مارس ١٩٩٠ ، وشارك فى احتفالات استقلالها فى ويندهوك الرئيس محمد حسنى مبارك ، كما حضرها دى كليرك رئيس جنوب افريقيا .

ولا شك ان حكومة جنوب افريقيا تنظر الى مصر نظرة خاصة ، نظرا لما تتمتع به مصر من ثقل سياسى فى القارة ، وتقدم اقتصادى وتكنولوجى ، فضلا عن علاقات مصر المتميزة مع الدول الافريقية بصفة خاصة ، وباقى دول العالم بصفة عامة ، الامر الذى يوضح رغبة جنوب افريقيا فى تطبيق علاقاتها مع مصر ، كما لا شك ان جنوب افريقيا تدرك اهمية الدور الذى قامت به مصر فى مساندة ومساعدة منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) وفى الافراج عن (نلسون مانديلا) وفى استقلال ناميبيا .

وعلى الرغم من الاتصالات التى تمت مع جنوب افريقيا ، والدور الذى قامت به مصر على الوجه المتقدم ، الا ان موقف مصر الرسمى لا يزال على ما هو عليه ، خاصة ما يتعلق بسريان الاجراءات التى اتخذتها مصر منذ سنوات طويلة بقطع جميع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية مع حكومة بريتوريا العنصرية ، وذلك رغم متابعة مصر لكل التطورات السياسية التى تحدث فى جنوب افريقيا ، وتأييدها وتشجيعها لكل خطوة تمت فى طريق الاصلاحات وانهاء الابارتيد .

وقد سبق ان قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع جنوب افريقيا ، كما تم قطع العلاقات الاقتصادية معها بمقتضى قرار وزارى برقم ٧١٨ لسنة ١٩٦٣ صادر بتاريخ ١٣ سبتمبر عام ١٩٦٣ من وزير الاقتصاد المصرى ، واستند هذا القرار الى قرارات

مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد فى اديس ابابا فى مايو ١٩٦٣ بقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الافريقية وحكومة جنوب افريقيا ، ومناشدة الدول الاعضاء بقطع العلاقات الاقتصادية معها ومقاطعة تجارتها ، نظراً للسياسة الاستعمارية والعنصرية التى تتبعها .

وفى ١٩ مارس ١٩٦٤ ، صدر قرار جمهورى برقم ١٠٦٦ لسنة ١٩٦٤ ، من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، يقضى بإغلاق موانى الجمهورية العربية المتحدة البحرية والجوية فى وجه السفن والطائرات التى ترفع علم اتحاد جنوب افريقيا ، كما يقضى بمنع السفن والطاقات التى ترفع علم الجمهورية العربية المتحدة من دخول موانى اتحاد جنوب افريقيا البحرية والجوية ، وذلك مع عدم الاخلال بحرية الملاحة فى قناة السويس والتسهيلات المباشرة المتعلقة بسلامة القناة والملاحة فيها .

وقد استند هذا القرار الى قرار الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها السابعة عشر ، بشأن التفرقة العنصرية التى تمارسها حكومة اتحاد جنوب افريقيا ، وعلى قرارات مؤتمر القمة للدول الافريقية المستقلة المنعقد فى اديس ابابا فى الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو عام ١٩٦٣ ، بشأن ما تضمنه من وضع مقاطعة فعاله للتجارة الخارجية مع اتحاد جنوب افريقيا بغلق الموانى البحرية والجوية الافريقية فى وجه سفنها وطائراتها .

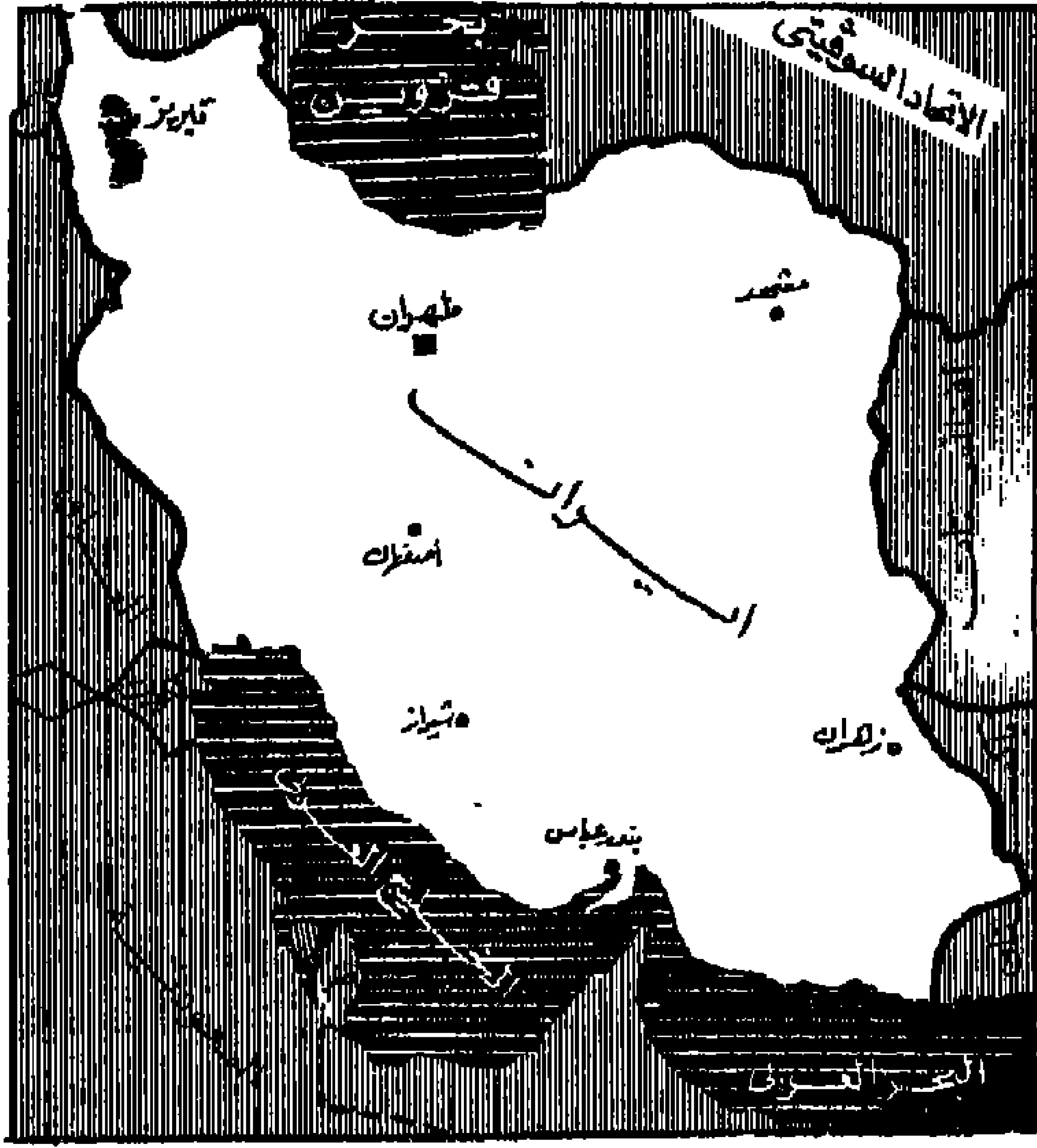
والملاحظ من الناحية الشكلية ان هذه القرارات تستند فى اساسها وسبب اصدارها الى أمرين تتبعهما حكومة جنوب افريقيا ، الأول هو السياسة الاستعمارية ، والثانى هو التفرقة العنصرية ، والسياسة الاستعمارية قد انتهت باستقلال ناميبيا عن الجنوب افريقيا ، والتفرقة العنصرية قررت حكومة جنوب افريقيا إلغاء قوانينها على الوجه المشار اليه ، بل أن الاكثر من ذلك انه قد تم الافراج عن المنفيين والمسجونين من جانب حكومة بريتوريا ، واصبح الطريق ممهدا للاتفاق بينها وبين منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) على الدستور الجديد .

ولكن الافارقة السود فى جنوب افريقيا لا يزالون محرومين من حق التصويت وحق الترشيح ، والدستور الجديد هو الذى سيقرر ذلك ، كما يضع الصياغة للنظام الديمقراطى الذى تسير عليه الدولة فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، وبإنجاز الدستور الذى سيكون بمثابة التقنين النهائى لالغاء الابارتيد ، تقرر الحقوق والحريات والاطار السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد ، وعلى الرغم مما يبدو من رغبة لدى حكومة بريتوريا لتحقيق هذا الانجاز ، فى ضوء الخطوات التى اتخذتها فى الفترة الاخيرة نحو الاصلاحات ، فإن من الصالح ان يستمر الضغط على الحكومة ، مع تشجيع التقدم فى العملية ، حتى يتم الانجاز الكامل لها ، بالصورة التى تحقق امانى الشعب الافريقى فى الجنوب .

والواقع ان التطبيع الكامل للعلاقات مع جمهورية جنوب افريقيا مرتبط بتحقيق هذا الانجاز خاصة بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية التى ستقوم بطبيعة الحال مع الحكومة الوطنية الافريقية التى تشكل بناء على الدستور الجديد ، ولكن من الضرورى ان يتم الاعداد لمواجهة الوضع الذى سينشأ فى جنوب افريقيا فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، وبحث المصالح المشتركة المستقبلية وامكانيات تحقيقها ، وهذا يتطلب استمرار المتابعة للتطورات والاتصالات التى تساعد على استكشاف هذه الامكانيات .

وهناك الكثير من المداخل التمهيدية للتعاون المستقبلى مع الدولة فى شكلها الجديد فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، وقد يكون من هذه المداخل السياحى عن طريق قبول سياحة الترانزيت ، ومدخل تيسير الاتصالات البريدية والسلكية ولكن المهم هو بدء انشاء الروابط بين رجال الاعمال ، والتركيز على الاتصالات مع منظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) ومدها بالمساعدات الفنية لتمكن كادراتها من الاندماج فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثاقفية فى البلاد فى مختلف مواقع وانشطة الدولة الجديدة فى مرحلة ما بعد الابارتيد ، كما ان من المهم فى الوقت نفسه ان تبدأ الاتصالات على المستوى الحزبى مع المنظمة ، باعتبار وضعها الحزبى القادم فى التشكيلات السياسة والدستورية القادمة فى البلاد .

والمعروف ان مصر لها علاقاتها القوية بمنظمة (المؤتمر الوطنى الافريقى) منذ سنوات طويلة ، حينما كانت تعمل بالخارج اثناء حظر نشاطها بالداخل ، وكانت مصر ولا تزال تستضيف مكتب المنظمة فى القاهرة والاتصالات مع المنظمة متواصلة ، وقد تحتاج الى اساليب جديدة لتدعيم هذا التواصل ، خاصة بعد ان اصبحت المنظمة تعمل داخل البلاد وحققت ذلك التقدم الكبير نحو حل المشكلة العنصرية فى جنوب افريقيا ، والتمهيد للاشتراك فى السلطة على الاسس الديمقراطية التى تقرر فى الدستور الجديد بين حكومة بريتوريا والمنظمة □



الجذور الفكرية للسياسة الخارجية الايرانية

د . وليد محمود عبد الناصر

● يصاب بعض المراقبين للسياسة الخارجية الايرانية احيانا بالدهشة نتيجة لما يصفونه بتناقض مواقف السياسة الخارجية الايرانية . الا أنه من الهام توضيح انه رغم مايعرف عن ادارة الرئيس رافسنجانى من الواقعية والبراجماتية ، فهناك امور يصعب ابراز المرونة فيها نتيجة انه يحكمها احكام ايديولوجية صدرت أساسا بواسطة اية الله الخمينى اثناء حياته وبواسطة مفكرين اسلاميين آخرين أثروا على فكر الجمهورية الاسلامية . ولا تأتى اهمية افكار الخمينى التى سيشار اليها أساسا فى هذه الدراسة ـ مع الاشارة الى مفكرين آخرين ـ ليس فقط للدور المركزى الذى لعبه فى الثورة ، وانما أيضا لان كافة الشخصيات القيادية فى الحكم فى ايران سواء اثناء حياته أو بعد مماته قدموا اراءهم بوصفها تفسيرات وشروح لفكر الخمينى وسعوا الى جعل افكار الخمينى السند الشرعى للسياسات التى تبنوها .

ولاشك أن الأيديولوجيات تشكل أحد المؤثرات الهامة على عملية صنع السياسة الخارجية ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتوجهات والقناعات الايديولوجية للقيادات . (١)

اولا : التصور الفكرى للعلاقات الدولية :

اعتبر الخمينى الحرب ظاهرة استثنائية فى حياة الانسانية . وقسم الحروب الى ماأسمـاه بحروب « طاغوتية » وحروب « توحيدية » . وقد عرف الأولى بأنها حروب تدفع اليها الانانية والشهوات الدنيوية ورغبة القوى العظمى فى السيطرة على الاخرين ، فى حين عرف الحروب « التوحيدية » بأنها اما حروب دفاعية للحفاظ على الاستقلال أو جهاد يقوده المؤمنون للتوسع ولاصلاح البشرية . وقد اشترط الخمينى وجود الامام لسن هذا الجهاد ، ونفى الخمينى امكانية قيام حرب فيما بين المؤمنين .(٢) ونتيجة لذلك كان المأزق عندما قامت الحرب مع العراق ، فأما ان يعرف العراقيون بأنهم غير مؤمنين ، واما أن يعترف بهم كمؤمنين مما يفتح الباب لوساطة بقية الأمة الاسلامية .

وقد تحدث الخمينى عما أسماه بالامبريالية الشرقية والامبريالية الغربية ، ونظر الى النظام الدولى الراهن كنظام ثنائى القطبية ينقسم بين السيطرة السوفيتية والسيطرة الامريكية / الغربية ، واتهم الدول التى تسمى نفسها دولا غير منحازة بأنها تعتمد ـ اما علنا أو سرا ـ على الشرق أو الغرب . كذلك اتهم الثورات السابقة فى العالم الثالث قبل ثورة ايران بانها ارتبطت اما بالشرق أو

بالغرب . وقد اعتبر الخمينى النظام الاسلامى ، النظام الوحيد غير المنحاز وبالتالى ، اعتبر الثورة الايرانية هى وحدها غير المنحازة نتيجة اعتمادها على الاسلام وتبنيها لشعار « لا شرقية ولا غربية » .(٣) وقد أكد الدستور الايرانى لعام ١٩٧٩ مبدأ الحياد الايجابى تجاه ماأسماه « بالقوى المتسلطة » فى العالم . (٤) وقد ساوى الخمينى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كقوى استعمارية تعمل على استغلال العالم الثالث . وعكس مبدأ « عدم الانحياز » لدى المفكرين الاسلاميين فى ايران رفض الايديولوجيات الشرقية والغربية المنشأ واتهامهم للقوى المستكبرة (أى القوى الكبرى) بمحاولة فرض هذه الايديولوجيات على العالم الثالث . (٥)

وقد اتهم الخمينى القوى العظمى بالهيمنة على النظام العالمى للحفاظ على مصالحها « الانانية » ، واعتبر هذه القوى مسئولة عن كل مايعانيه العالم من مشكلات وشرور بسبب احتكامها الى ايديولوجيات ذات مصدر انسانى وليس إلهيا . وقد تنبأ الخمينى بتحالف القوى الكبرى بجناحيها : الشيوعية الدولية والمعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة وذلك فى معركة مشتركة ضد الاسلام . (٦) واتهم الخمينى أيضا الامم المتحدة بانها أداة فى ايدى القوى العظمى تستخدمها الأخيرة ضد الدول الضعيفة . كما عبر عن رفضه للشرعية الدولية وقواعد العلاقات الدولية التى وصفها ـ ومن ورائه العديد من المنظرين الاسلاميين فى ايران ـ « بشرعية تسلط الدول المستكبرة » . (٧) وقد اعتبر ان القوى العظمى هى التى تحتاج الى دول العالم الثالث وليس العكس ، وكان مثاله على ذلك هو النفط ، الا انه لم يتعرض فى هذا السياق الى ضعف العالم الثالث من جهة التطور العلمى والتكنولوجى او غياب الاكتفاء الذاتى فى الغذاء وبعض المنتجات الاخرى الاساسية وقد اتهم الخمينى بشكل خاص القوى العظمى بالتآمر لتأييد اسرائيل : الغرب والولايات المتحدة بتقديم السلاح لاسرائيل ، والاتحاد السوفيتى بعدم تقديم السلاح الكافى للمسلمين . واتهم هذه القوى العظمى بانها خططت لمذابح الفلسطينيين فى الاردن عام ١٩٧٠ ، وفى لبنان بعد ذلك بهدف ابعاد الفلسطينيين عن دول المواجهة .

وقد اعتبر الخمينى انشاء الحكومة الاسلامية فى ايران مجرد خطوة أولى تجاه انشاء الدولة الاسلامية العالمية ، كما حث ايران بعد الثورة على دعم « المستضعفين » وحركات التحرير عبر العالم . وطالب حكومة ايران بان يكون هدفها تحرير البشرية بأكملها . (٨)ومن جهة اخرى ، طالب المستضعفين المناضلين ضد هيمنة القوى الكبرى التى أسماها « بالشيطانية » فى كافة انحاء العالم بدعم ايران التى اصبحت بعد الثورة ـ على حسب رأيه ـ مركزا للمقاومة ضد القوى العظمى . وحذر من انه اذا تعرضت ايران للهزيمة ، فسيعنى ذلك هزيمة المسلمين والمستضعفين فى العالم بأسره . (٩) ورفض الخمينى الاقرار بالحدود الجغرافية فيما بين الدول ، واعترف فقط بما اسماه بالحدود الايديولوجية ، وأكد أن خلاص البشرية يكمن فى تطبيق قوانين الله (الشريعة) . وقد قسم الخمينى العالم الى معسكرين : مستكبرون ومستضعفون ، حيث يهيمن المعسكر الاول على الثانى والذى يضم بجانب المسلمين شعوب العالم الثالث الاخرى . وتنبأ الخمينى بان ميزان القوى سيميل فى نهاية الامر لصالح المستضعفين اذا توحدوا للخلاص من سيطرة المستكبرين ولتحقيق السلام والأمن فى العالم وتنفيذ وعد الله بالامامة والحكم للمستضعفين فى الارض . (١٠)كما ان المفكر الاسلامى الايرانى على شريعتى ـ والذى توفى عام ١٩٧٧ ولكنه يعتبر المنظر الثانى للثورة الايرانية بعد الخمينى ـ كان قد راى الاسلام كرسالة عالمية موجهة لكافة البشر ، وانتقد انقسام المستضعفين عبر العالم من خلال حدود وطنية مصطنعة ، كما انتقد محاربة المستضعفين بعضهم البعض لحساب القوى المستكبرة وطالب بثورة عالمية من اجل العدل والحرية يقودها المستضعفون فى العالم . (١١)

ويتضح أن شريعتى لم يصر ـ مثل الخمينى ـ على أن يكون الاسلام وحده هو عقيدة هذه الثورة ، نظرا لأنه تلقى تعليمه بفرنسا فقد تفهم وجود اختلافات دينية وثقافية بين المسلمين وبقية شعوب العالم الثالث ، مما يتطلب تعاونهما دون فرض طرف لافكاره على الاخر .

وقد عكس الدستور الايرانى لعام ١٩٧٩ ماسبق من افكار ـ حيث تحدث عن المسئولية الاخوية لايران تجاه كافة المسلمين ودعمها المطلق لكافة المستضعفين عبر العالم . كما حدد الدستور فى ديباجته لايران هدف السعى مع الحركات الاسلامية والجماهيرية الاخرى لبناء الامة العالمية وانقاذ المحرومين فى كل مكان على الارض . كما اعتبر الدستور المجتمع الاسلامى فى ايران قدوة ونموذجا لكافة شعوب العالم . وأكد الدستور التزام ايران بالعمل لاقامة حكومة العدل والحق فى كافة ارجاء العالم وحماية الكفاح الشرعى للمستضعفين ضد المستكبرين فى اى مكان على الارض دون التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى . (١٢) ورغم تأكيد الدستور الايرانى لما اعتبره « عالمية » دور الثورة الإيرانية ، فانه حوى تناقضين مابين التزام ايران باقامة حكومة عادلة عالميا وببناء الامة العالمية من جانب ، وبين تعهده بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، وهو مايعكس الاختلافات فيما بين الفقهاء اعضاء مجلس الخبراء الذى وضع الدستور عام ٧٩ ، ويعكس أيضا مأزق التناقض بين الالتزامات الايديولوجية لايران كثورة والالتزامات الدولية لايران كدولة . وهذا النوع الثانى من الالتزامات ربما يكون هو الذى دفع الخمينى عقب نجاح الثورة الايرانية لمطالبة الحكومة الايرانية بالتعامل مع كل

دول العالم بما يحفظ استقلال ايران وعلى اساس الاحترام المتبادل وبما لا يتناقض مع القيم والقوانين الاسلامية . (١٣)

وأذا كان الدستور الايرانى قد أكد عمل ايران لتحقيق التصفية الكاملة للاستعمار ،(١٤) فان على شريعتى كان هو الذى طالب الدول الاسلامية بان تكون طليعة النضال العالمى ضد الاستعمار . وحذر شريعتى من أن الاستعمار يسعى دائما لتجزئة الدول الاسلامية والسيطرة على كل دولة اسلامية على حدة كما يسعى لأضعاف عقيدة المسلمين وتدمير شخصيتهم الحضارية المستقلة وذلك حتى يتمكن من نهب الثروات الطبيعية للمسلمين وفتح ابواب بلادهم كأسواق لمنتجات الدول الاستعمارية . وأتهم شريعتى الاستعمار الجديد باستخدام قواه السياسية والاقتصادية والثقافية لاستغلال المسلمين والعالم بأسره . ورأى ان التناقض بين الاسلام والاستعمار حتمى ونهائى لان الاسلام يدعو للحق والعدل فى حين تسعى الدول الاستعمارية فى العالم لاستمرار سياساتها المستغلة . (١٥)

ثانيا : الموقف تجاه الولايات المتحدة :

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية ، فقد أسماها الخمينى « بالشيطان الاكبر » واعتبرها ام الفساد فى العالم والعدو الاول لايران والاسلام عسكريا وسياسيا واقتصاديا وان المعركة بين الجانبين هى معركة الاسلام فى مواجهة الكفر . واتهم الخمينى الولايات المتحدة باستغلال ونهب ثروات الشعوب ومحاولة فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية . (١٦) ووصف الخمينى اية علاقة تقوم بين والولايات المتحدة بأنها علاقة بين ظالم ومظلوم ، وقال ان الولايات المتحدة هى التى تحتاج لايران ونفطها . وطالب ايران بانهاء تبعيتها للغرب والولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا . (١٧) واعتبر الخمينى دفاع الولايات المتحدة عن الديمقراطية وحقوق الانسان ستارا تحاول ان تخفى به اطماعها ، (١٨) واعرب عن تخوفه من محاولة الولايات المتحدة احتواء الثورة الايرانية وتدميرها .

وقد جاءت فضيحة ايران جيت لتشكل ضربة لمصداقية الحكومة الايرانية فى عدائها للولايات المتحدة . وسواء علم الخمينى مسبقا بالاتصالات والصفقات بين الحكومتين الايرانية والامريكية او لم يعلم بها ، فانه ـ وسعيا للحفاظ على وحدة الصفوف خلف الحكم ـ صور ايران جيت بانها نصر مغنوى للثورة الايرانية لان معناها اعتراف الولايات المتحدة بأهميتها ولانها مكنت ايران من الحصول على اسلحة دون تقديم اية تنازلات . وجاءت فتوى الخمينى فى فبراير ١٩٨٩ ـ وقبل شهور من وفاته ـ باهدار دم الكاتب الهندى الاصل البريطانى الجنسية سلمان رشدى لكتابه الايات الشيطانية ودفعه للحكومة الايرانية لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المتحدة فى مارس ٨٩ نتيجة ماأسماه بموقفها العدائى من الاسلام دونما حساب لرد الفعل الامريكى والغربى المعادى ، جاءت هذه المواقف لتظهر التشدد الايديولوجى للخمينى وعدم استعداده لمهادنة الغرب او الامريكيين فيما يعتبره امرا يتصل بالقيم الاسلامية الاساسية ، حتى لو كانت نتائج ذلك التصرف سلبية على ايران كدولة ، وعقب وفاة الخمينى ، ورغم سعى بعض المسئولين الايرانيين ـ فى ظل قيادة رافسنجانى الواقعية والبراجماتية ـ لتحسين العلاقات مع الغرب خاصة التعاون الاقتصادى والتجارى بما يحقق الاستقرار والانتعاش داخليا ، فان القادة المتشددين خاصة فى البرلمان الايرانى عملوا على اجهاض اى تقارب محتمل مع الولايات المتحدة عندما اعادوا الى الاذهان مقولة الخمينى بان ايران لن تمد يدها للولايات المتحدة حتى ولو تعرضت للموت .

ثالثا : الموقف تجاه الاتحاد السوفيتى :

فى ظل حقيقة ان الايرانيين لديهم حساسية تاريخية تجاه جارهم القوى فى الشمال ، أعاد الخمينى تأكيد أنه رغم كون المواجهة العاجلة هى مع الولايات المتحدة ، فانه لم يستبعد أبدا مواجهة آجلة مع الاتحاد السوفيتى .(١٩) واتهم الخمينى الشيوعية بأنها ضد كرامة البشر وان ايران يجب ان تعتبر نفسها فى حالة حرب مع الشيوعية الدولية وحذر من خطر القوى الكبرى الشيوعية والامبريالية السوفيتية لايقل عن الخطر الامريكى .(٢٠) وقد تحدث القادة الايديولوجيون للثورة الايرانية كثيرا عن خطة سوفيتية بعيدة المدى لبلقنة الخليج والمشرق العربى بهدف انشاء دويلات صغيرة يسودها السوفيت . وبجانب الاهتمام الذى ابداه آية الله الخمينى لمسلمى الاتحاد السوفيتى والذى انعكس خلال فترة توتر العلاقات السوفيتية الايرانية منذ ١٩٨٣ فى توجيه محطة ارسال اذاعى الى مسلمى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية ، فان الدعاية الايرانية تركزت ضد الغزو السوفيتى لافغانستان واتهمت الغزو بأنه محاولة لاحتواء انتشار المد الاسلامى فى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية المسلمة .(٢١) ولكنه تجدر الاشارة هنا الى ثلاث نقاط أساسية هى : **أولا** : ان الدعم الايرانى للمجاهدين فى افغانستان كان دائما أقل من الدعم الموجه لهم من باكستان وان احد الاسباب الهامة لذلك كانت الحسابات السياسية البحتة لرد الفعل السوفيتى تجاه تلك الدور الايرانى ، بالاضافة لكون غالبية مسلمى افغانستان من السنة وليسوا من الشيعة ، ثانيا : انه حتى فى خضم الخلاف مع السوفيت ، كانت شخصية قيادية مثل رفسنجانى تؤكد على امكانية ازدهار العلاقات الاقتصادية مع السوفيت دون تجاهل وجود نقاط خلاف مثل الخلاف العقائدى والخلاف حول افغانستان ،(٢٢)

وهو موقف يعكس حسابات رجل دولة وليس رجل دين يندرج ضمن قادة ثورة عقائدية . **الامر الثالث** هو ان الخمينى وجه رسالة الى جورباتشوف قبل وفاته دعاه فيها للدخول فى الاسلام بعد ان ثبت فشل الشيوعية . وعلى عكس ما كان متوقعا من أثر سلبى لهذه الرسالة على العلاقات الايرانية / السوفيتية ، فان جورباتشوف رحب بها ورد بأن على مثقفى ومفكرى البلدين ان يتجادلوا فى هذا الأمر ، وهو ردا اعتبره الخمينى ايجابيا لدرجة دفعته لاستقبال وزير الخارجية السوفيتى شيفرنادزه فى وقت كان قد توقف فيه عن استقبال مسئولى الدول الاخرى .

رابعا : ايران وقضايا العالم الاسلامى :

اعتبر الخمينى الوحدة الاسلامية هى السبيل للاستقلال والاعتماد على الذات ، وتحدث عن وحدة اسلامية تسمح باحتفاظ كل قطر باستقلاله الذاتى وحكومته الخاصة مع تعاون كل هذه الاقطار لمواجهة اعداء الاسلام ، وقد تكون الوحدة بهذا الشكل قد هدف من ورائها الخمينى لطمأنة حكومات الدول الاسلامية الاخرى بأن مفهومه للوحدة لايعنى توحيد المسلمين تحت حكم ايران الثورة واسقاط كل حكومات الدول الاسلامية الاخرى .

وقد رأى الخمينى ان الاسلام لايعترف بالحدود بين الدول الاسلامية وان مشاكل المسلمين تعود لتفرقهم وان استمرار الفرقة بين المسلمين تحقق استمرار استغلال بلادهم ومواردهم الطبيعية من قبل القوى الاستعمارية .[٢٣] وقد اعتبر كذلك أن وحدة المسلمين هى طريقهم الوحيد لحكم العالم واجبار حضارتهم [٢٤] وطالب الخمينى المسلمين بالوحدة كشرط ضرورى للتخلص من الوجود الصهيونى فى اراضى المسلمين ، ولم ينس الخمينى ان يشير الى خطورة الخلافات المذهبية والعنصرية فيما بين المسلمين .

وقد اعاد الخلافات بين السنة والشيعة الى القوى الاستعمارية التى هدفت من وراء ذلك للسيطرة على اراضى المسلمين ونهب ثرواتهم . واتهم نفس هذه القوى كذلك بزرع العداء بين العرب وبقية المسلمين ، وقد عبر الخمينى عن رفضه لمفهومى الوطنية والقومية نظر لأنهما نبتا فى احضان الشرق والغرب وفرقا كلمة المسلمين .

واتهم القومية العربية بأنها ادخلت الى المنطقة بواسطة الاستعمار الغربى وهى تقليد للغرب ومقطوعة الصلة بالاسلام . وقد اعتبر الخمينى انتصار الصهيونية دليلا على فشل المشروع القومى العربى . وحث الخمينى المسلمين على التخلص من انتماءاتهم العنصرية سواء عربيا أو فرسا او أتراكا والتوحد تحت راية الاسلام ،[٢٥] ورغم هذه المطالبة فلم ينس الخمينى عندما كان يخاطب جمهورا عربيا ان يحى العرب الذين شرفهم الله بأنهم أول قوم أنزل اليهم القرآن .

وقد بلور الدكتور على شريعتى هدف الوحدة الاسلامية كشرط لمواجهة الاستعمار واعادة نصر بدر الذى حققه الرسول صلى الله عليه وسلم على قريش عام ٦٢٤م . كما شبه الاستعمار المعاصر بيزيد الخليفة الأموى الذى حارب الامام الحسين . وهنا حاول شريعتى الربط بين الأحداث الكبرى فى التاريخ الاسلامى والشيعى بالصراع ضد الاستعمار المعاصر . كما ربط شريعتى هذا الصراع بمفهومى « الجهاد » و « الشهادة »[٢٦] بكل مالهما من دلالة دينية فى التراث الشيعى . وذكر شريعتى ان الوحدة الاسلامية تهدد المصالح الاستعمارية واعطى مثالا لذلك التضامن الاسلامى عند فرض الحظر النفطى على الغرب ابان حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ودعا شريعتى الدول الاسلامية للوحدة فى كيان واحد يقوم بتحرير الاراضى الاسلامية المحتلة خاصة فلسطين . ومثله مثل الخمينى ، دعا شريعتى للوحدة فيما بين المذاهب الاسلامية ، خاصة بين السنة والشيعة .[٢٧]

وقد بلور الدستور الايرانى فكرة الوحدة عندما اكد ان ايران ستقيم سياستها على اساس السعى لتحقيق وحدة العالم الاسلامى على الاصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية .[٢٨]

وقد تعهد الخمينى بتصدير الثورة الاسلامية لكافة انحاء الارض ، ولكنه أكد فى مرات اخرى ان تصدير الثورة يملى على ايران الدعاية لمبادئها بين المسلمين عبر العالم ، خاصة مبادىء الاخوة والمساواة .[٢٩] وقد يكون هذا الاعتدال أيضا مرجعه ان كلام الخمينى بعد الثورة أصبح يؤخذ كموقف رسمى لايران ، مما كان سيستعدى عليها الدول الاخرى لو انه تحدث عن تصدير الثورة بالقوة . وقد استخدم الخمينى الحج كمجال لتنظيم مظاهرات للحجاج فى مكة والمدينة للدعاية لافكاره حول الثورة والوحدة الاسلامية .

وقد تبنى رفسنجانى التفسير المعتدل لأقوال الخمينى بشأن تصدير الثورة عندما ذكر ان تصدير الثورة يعنى ان الحركات الاسلامية الأخرى يجب ان تتخذ من الثورة الايرانية قدوة ومثالا فى تحركها .[٣٠]

ومن ناحية اخرى طالب الخمينى الدول الاسلامية بقطع العلاقات مع القوى العظمى ، خاصة الولايات المتحدة ، حتى يحققوا استقلالهم .[٣١] وحث الخمينى المسلمين ـ فى خطاب مباشر للشعوب متخطيا الحكومات كعادته فى معظم الاحيان ـ بمحاربة القوى الخارجية التى تحاول السيطرة على الدول الاسلامية ، وبقطع العلاقات ـ الدبلوماسية ـ بل والتجارية ـ مع هذه القوى الخارجية المعتدية التى تريد استغلال موارد المسلمين . وفى هذا الاطار اعتبر اى عدوان ضد اى بلد مسلم من جانب ما اسماه بقوى الاستكبار العالمى (القوى الكبرى) عدوانا ضد كل المسلمين .[٣٢]

وفى حين ادان الخمينى الدول التى تضع يدها فى يد الولايات المتحدة أو اسرائيل[٣٣] فانه شدد على واجب تحرير المقدسات الاسلامية وقد استخدم هذا المطلب فيما بعد لتبرير الحرب مع العراق داخل الاراضى العراقية من جانب بعض القادة الايرانيين بحجة ان ذلك كان بهدف تحرير المناطق المقدسة للشيعة فى النجف وكربلاء . وقد طالب شريعتى - من جانبه - بمشاركة ايران - عقب انتصار ثورتها - فى كافة معارك الشعوب الاسلامية التى تعانى من الاحتلال الاجنبى[٣٤]

وفى اطار حث الخمينى المسلمين على التمسك باحساسهم المعنوى بالكرامة والاستقلال الحضارى ، اعتبر استدانة الدول الاسلامية من العالم الخارجى اذلالا للمسلمين .

خامسا : القضية الفلسطينية :

وصف آية الله الخمينى وجود دولة اسرائيل بأنه جاء نتيجة لتآمر القوى الاستعمارية فى الشرق والغرب ، واعتبر الصراع مع اسرائيل عقائديا وحضاريا وليس مجرد صراع سياسى . وحذر من ان الصهيونية تود القضاء على كل الفلسطينيين وتدمير كل الدول الاسلامية .[٣٥] ومن هنا ربط الخمينى وجود اسرائيل بنزعتها التوسعية التى اعتبرها تهديدا لكل البلدان الاسلامية . كما أنه لم يغفل ربط اسرائيل بالقوى الدولية المعادية للاسلام حين نظر اليها كأداة لتنفيذ ما اسماه « بالمخططات الشيطانية » للاستعمار ضد العالم الاسلامى . ومن جانبه اعتبر الدكتور على شريعتى صراع المسلمين الاساسى مع الصهيونية واعتبر مهمتهم الاساسية هى تحرير . فلسطين وقد وصف شريعتى الصهيونية كوجه من وجوه العملية الاستعمارية .[٣٦]

ومن هذا المنطلق طالب الخمينى الدول الاسلامية بفرض حظر بترولى على الدول المؤيدة لاسرائيل . ويعتبر هذا الموقف ترديدا بشكل آخر لحث د . على شريعتى - قبل ذلك بسنوات - الدول الاسلامية على تبنى مواقف مضادة للقوى التى تؤيد اسرائيل - خاصة الدول الغربية والتى اتهمها شريعتى بانها تقع تحت سيطرة الرأسمالية اليهودية . وقد طالب الخمينى بقطع العلاقات بين ايران (قبل الثورة) واسرائيل كما طالب بدور مباشر لايران فى الصراع مع اسرائيل .[٣٧] واتساقا مع منطقه الدينى ، اعتبر الخمينى ان هذا الدور ينبع من التزام تاريخى وعقائدى (اسلامى) وجاء بعد ذلك بسنوات رفسنجانى ليعتبر القضية الفلسطينية جزءا من شرعية الثورة الايرانية .

كما حث الخمينى على دعم النضال المسلح للفلسطينيين وطالب المسلمين بانفاق اموال الزكاة لدعم هذا النضال . وطالب ايران وكل المسلمين بتقديم كل مساعدة للفلسطينيين المقاتلين لتحرير القدس وكل فلسطين . وقد اقترنت هذه الدعوة بحديث الخمينى والقادة الفكريين للثورة الايرانية عما اسموه « بأسلمة » الصراع العربى / الاسرائيلى ومطالبة القادة الفلسطينيين باعلان ان ثورتهم اسلامية وبمواصلة الكفاح المسلح دون الالتفات للمبادرات السياسية . وكان أحد الدوافع لذلك ان الخمينى لم يعترف بوجوب استمرار دولة اسرائيل ، وبالتالى كان حديثه عن تحرير فلسطين يعنى - من الوجهة النظرية على الأقل - كل فلسطين وليس مجرد الضفة الغربية وقطاع - غزة - واعتبر ذلك مسئولية كافة المسلمين .[٣٨]

خاتمة :

وهكذا يتضح ان مواقف القادة الايديولوجيين للثورة الايرانية - خاصة الخمينى - كانت تنبع من اعتبارات دينية وعقائدية بشكل اساسى ومن اعتبارات سياسية فى المقام الثانى . وقد لجأ الخمينى - وعلى شريعتى من قبله - الى استخدام الاحداث الكبرى فى التاريخ الاسلامى المبكر وتشبيهها بأحداث وقوى معاصرة لتعبئة المسلمين للعمل على بعثها فى علاقاتهم بالعالم المعاصر . كما تميز خطاب هؤلاء القادة بالتوجه فى اغلب الاحيان لكافة المسلمين وليس للايرانيين فحسب ، وذلك يتسق مع المنطلقات العقائدية لهؤلاء الآباء الايديولوجين للثورة الايرانية .

وفى الممارسة العملية - كما كشفت هذه الدراسة - تداخلت احيانا اعتبارات المصلحة الوطنية الايرانية للحد من اعتبارات الأمية الاسلامية ، خاصة عندما اصبح الخمينى مرشد الثورة بعد نجاحها ، واصبح ينظر اليه دوليا على انه القائد السياسى وليس مجرد القائد الروحى لايران . وقد جاء ذلك نتيجة تولد تناقض بمرور الوقت بين التزامات عقائدية ثورية معلنة فى السياسة الخارجية لايران وبين سلوكها الفعلى ، وقد حدث ذلك لاعتبارات عديدة ، منها الصراعات داخل صفوف السلطة الحاكمة ، والحاجة لمواجهة مصاعب اقتصادية متزايدة ولتجنب عزلة دولية واقليمية وكذلك الحاجة لدعم عسكرى وقت الحرب . ورغم ذلك كله ، استمرت الافكار الايديولوجية تمثل نوعا من الاطار العام الذى يحد أحيانا من مدى الواقعية والبراجماتية اللتين قد تتمتع بهما القيادات السياسية .☐

المراجع :

1- Adeed Dawisha, «Islam in Foreign Policy», in Islam In Foreign Policy (Cambridge: The Royal Institute of International Affairs and Cambridge University Press, 1985), P. 3

انظر ايضا :
Barbara G.Salmore and Stephen A.Salmore, «Political Regimes and Foreign Policy». in Maurice A.East, Stephen A.Salmore and Charles F.Hermann, eds., Why Nations Act? (Berverly Hills and London: Sage Publications, 1978), PP. 112-113.
2- Rajaee Farhang, Islamic Values and World View (Lanham, New York and London: University Press of America), P. 89
(٣) على المشكورى . سياسة لاشرقية ولا غربية ، (طهران : وزارة الارشاد الاسلامى ، ١٤٠٢هـ) ص ٢١
(٤) دستور جمهورية ايران الاسلامية . (قم : مؤسسة الشهيد ، ١٩٧٥) ص ٥٨
(٥) « العالم المستكبر والمفاهيم المغلوطة » . مجلة رسالة الثورة الاسلامية (ايرانية) رمضان ١٤٠٣ هـ . ص ٤٢
6- Rajaee, Op.Cit., PP. 75-76, 79, 86
(٧) « العالم المستكبر والمفاهيم المغلوطة » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢
8- W.G.Millard, «The Principles of Foreign Policy and the Vision of the Wor ld Expounded by Imam Khomeini», in the Iranian Revolution and the Islamic Republic, edited by Nikki R. Keddie and Eric Hoogland (USA: The Middle East Institute and Woodrow Wilson International Centre for Scholars, 1982), PP. 192-93, 196
انظر ايضا : -Shaoul Badkhash, The Reign of the Ayatollahs (London: I.B.Tauris and Co. Ltd, 1985), P. 98.
- R.K.Ramazani, «Khomeini's Islam in Iran's Foreign Policy», in Islam in Foreign Policy, Op.Cit., P. 16
(٩) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ص ١٥
10- Rajaee, Op.Cit., PP. 79-81.
11- Ali Shari'ati, Hajj, translated by Ali Behzadnia and Najla Denny, 2nd ed. (Houston: Free Islamic Literature, 1978), P. 133
انظر ايضا : Suroosh Irfani, Revolutionary Islam in Iran (London: Zed Press, 1983), P. 134
(١٢) الدستور الايرانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ ٢١ ٥٩
(١٣) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢
(١٤) الدستور الايرانى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٠
(١٥) على شريعتى « الاعتماد على الدين » ، فى كتاب : هكذا تحدث على شريعتى ، ترجمة وجمع وتقديم فاضل رسول . ط ٢ . (بيروت : دار الكلمة ١٩٨٣) ص ٨٠ ـ ٨١ س ٢١٢ .
انظر ايضا :
- Ali Shari'ati, Hajj, Op.Cit., PP. 122, 138, 139-140
- Irfani, Op.Cit., P. 118
16- Imam Khomeini, Islam and Revolution, translated by Hamid Algar (Berkeley: Mizan Press, 1981), PP. 181-189.
17- Ramazani, Op.Cit., P. 10
انظر ايضا :
Dilip Hero, Iran Under the Ayatollahs (London: Routledge and Kegan Paul, 1985), P. 133.
18- Islam and Revolution, Op.Cit., PP. 270, 272
19- Fred Holliday, «Iran's Revolution Turns Sour», Marxism Today, December 1983, PP. 34, 36.
20- Kambiz Afrachteh, «Iran», in Politics of Islamic Reassertion, edited by Mohamed Ayoob (London: Groomhelm Ltd, 1981), P. 109
انظر ايضا : Bakhash, Op.Cit., P. 10.
21- Hollidy, Op.Cit., PP. 32, 35.
انظر ايضا : Bakhash, Op.Cit., PP. 237-238
22 - Hiro, Op.Cit., P. 205
انظر ايضا Ramazani, Op.Cit., PP. 14, 28
23 - Islam and Revolution, Op.Cit., PP. 265, 286-287
انظر ايضا Rajaee, Op.Cit., P. 83
Ramazani, Op.Cit., P. 19.
(٢٤) آية الله الخمينى . الحكومة الاسلامية ترجمة وتقديم د . حسن حنفى (القاهرة ١٩٧٩) ص ٤٨ ـ ٤٩
25- W.G.Millard, Op.Cit., P. 192
26- Irfani, Op.Cit., P. 132.
Shari'ati Hajj, Op.Cit., P. 119

أنظر ايضا :

(٢٧) فاضل رسول ، مرجع سبق ذكره ص ٤٦ ـ ٤٧

(٢٨)« الدستور الايرانى ، مصدر سبق ذكره ص ٢٣

29- «Iran and the World: General Discussion», in The Iranian Revolution and the Islamic Republic, Op.Cit., P. 209

أنظر ايضا :

Rajaee, Op.Cit., P. 83

Ramazani, Op.Cit., P. 19.

(٣٠) جريدة كيهان العربى الايرانية ، عدد ١١ ذو القعدة ١٤٠٥ هـ ، ص ٣

(٣١) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤

(٣٢) « ايها الاستكبار : لا خوفا ، ولا سمعا ، و طاعة » ، مجلة الشهيد (الايرانية) رمضان ١٤٠٥ هـ ، ص ٧

(٣٣) خطاب لاية الله الخمينى : تحرير فلسطين واجب الجميع ، ورد فى مجلة الشهيد (الايرانية) عدد رمضان ١٤٠٥ هـ .

34- Ervand Abrahamian, «AliShari'ati: The Ideologue of the Iranian Revolution», MERIP Reports, January 1982, P. 25.

(٣٥) على المشكورى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣

انظر ايضا :

Rajaee, Op.Cit., P. 87.

36- Abrahamian, Op.Cit., P. 25

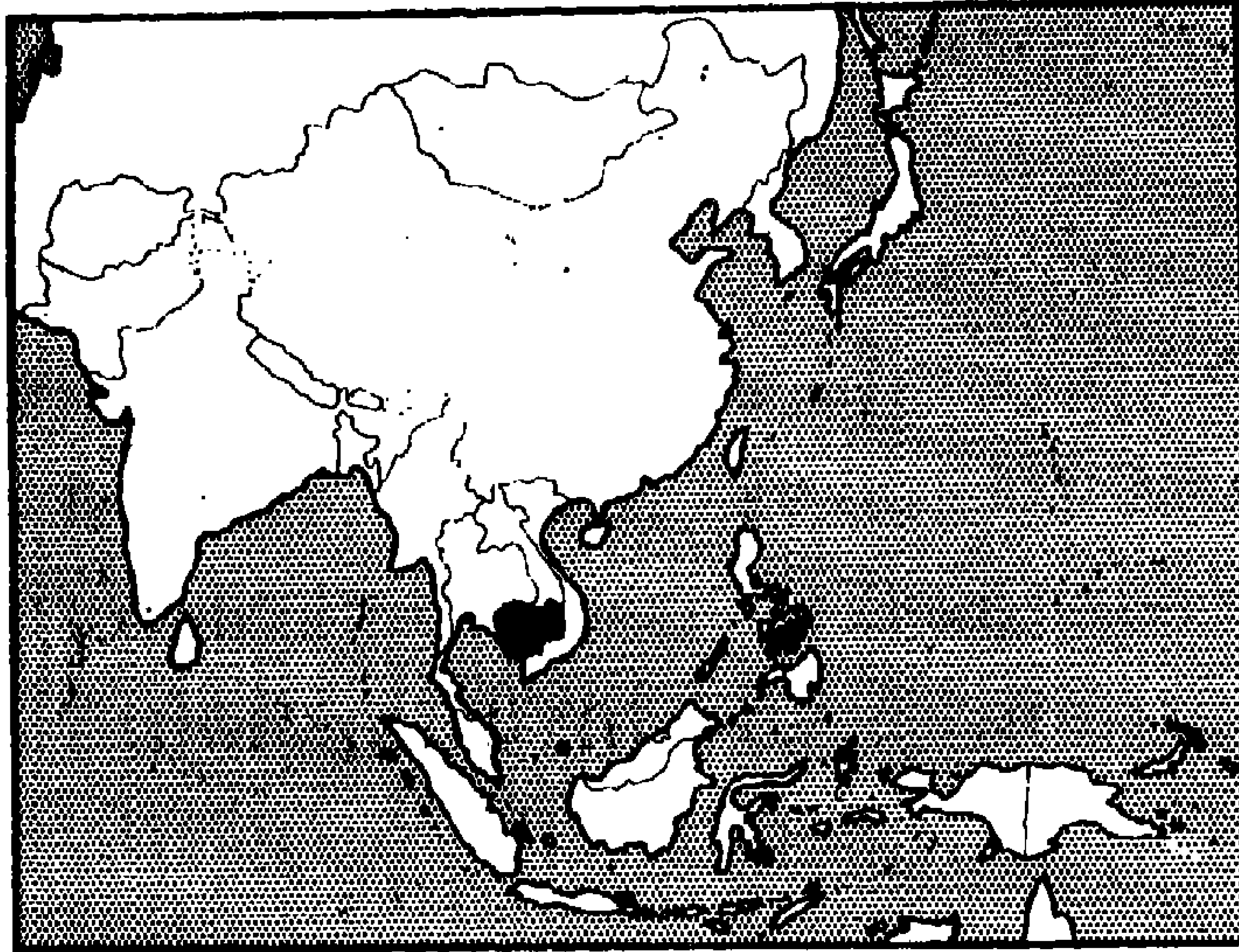
37- Bakhash, Op.Cit., P. 63

(٣٨) « هلا نخطو نحو التحرير » . مجلة الشهيد (الايرانية) رمضان ١٤٠٥ هـ .

انظر المشكورى . مرجع سبق ذكره . ص ١٣

تقرير

خطـــة الأمم المتحـــدة لتسوية القضية الكمبودية



جمال الدين محمد على

مثلت القضية الكمبودية لمدة اثنى عشر عاماً مصدراً لتهديد الاستقرار فى منطقة الهند الصينية وذلك منذ الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا فى اواخر السبعينات (١٩٧٩) بل ان بعض المراقبين يضيف الى ذلك فترة حكم الخمير الحمر لكمبوديا (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨) لتصل المدة ستة عشرة عاما من عدم استقرار المنطقة ولكن يبدو ان العام الأخير قد شهد انفراجا ملحوظا فى مجال التوصل الى تسوية سلمية للقضية بعد هذه السنوات المتواصلة من الحرب الاهلية فى البلاد وجاءت هذه التطورات الجديدة فى مجمله نتجة لعوامل خارجة عن ارادة الاطراف المتصارعة فى الداخل ممثلة فى حكومة « نبوم بنه » وائتلاف المقاومة الكمبودية المكون من ثلاث فصائل بزعامة الامير « نوردوم سيهانوك » والذى تخلى عنه مؤخرا ليرأس المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى كما سيرد ذكره .

وتتمثل هذه التطورات الجديدة على صعيد القضية الكمبودية فى خطة الامم المتحدة لتسوية الازمة والتى تم الاتفاق عليها بين الدول الخمس الاعضاء والدائمين فى مجلس الامن فى اغسطس ١٩٩٠ فى اجتماعهم فى باريس وتنص هذه الخطة على تشكيل المجلس الوطنى الاعلى ليمثل السيادة فى كمبوديا خلال الفترة الانتقالية الى حين يتم اجراء انتخابات عامة تحت اشراف الامم المتحدة لتقرير مصير البلاد وشكل الحكم فيها وحل الجيوش التابعة لاطراف النزاع بما فيها الجيش التابع لحكومة بنوم نبه التى تتولى السلطة حاليا فى كمبوديا وان تتولى الامم المتحدة ادارة البلاد خلال الفترة الانتقالية وان لم تحدد الخطة التى تم التوصل اليها حدود سلطات الامم المتحدة فى هذا المجال وارسال بعثة حفظ سلام دولية تابعة للمنظمة الدولية بعد الاتفاق على التوصل لوقف اطلاق النار بين حكومة بنوم بنه والثوار .

ومجمل القول ان خطة المنظمة الدولية تتضمن عددا من البنود الاساسية : ـ

١ ـ وقف اطلاق النار بين الحكومة الكمبودية وقوات الثوار

٢ ـ نزع سلاح الأطراف المتصارعة وحل جيوشها

٣ ـ ارسال مراقبين دوليين لحفظ السلام

٤ ـ تتولى الامم المتحدة مسئولية ادارة شئون كمبوديا خلال الفترة الانتقالية

٥ ـ اجراء انتخابات عامة فى فترة لاحقة لتحديد شكل الحكم فى البلاد ووضع دستور جديد .

وفى بداية شهر يوليو الماضى اتفق هون سن رئيس

وزراء حكومة بنوم بنه الحالية مع فصائل المقاومة الكمبودية الثلاثة على تشكيل المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى الذى سيدير شئون البلاد عند بدء تنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية الازمة وقد اعلن الامير نورودوم سيهانوك فى ١٧/٧/١٩٩١ خلال اجتماع تحضيرى للمجلس عن تخليه عن رئاسة ائتلاف المقاومة الثلاثى ليرأس المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى (وكان ائتلاف المقاومة الثلاثى الذى كان يرأسه سيهانوك يتشكل من جماعة الامير سيهانوك وجبهة تحرير شعب الخمير برئاسة سون سان وجماعة الخمير الحمر برئاسة خيو سمفان وهى اكبر جناح عسكرى فى الائتلاف)

وقد تم تكوين المجلس من ١٢ مقعداً تقسم مناصفة بين حكومة بنوم بنه وجماعات الثوار الثلاث بحيث يكون لكل طرف ٦ مقاعد فى المجلس ، وقد اتفقت الاطراف الكمبودية خلال اجتماعها فى بكين فى منتصف شهر يوليو الماضى على التوصل لحل لاحدى القضايا المستعصية فى الازمة الكمبودية وهى تشكيل وفد كمبوديا فى اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة .

وقد اعلن الامير سيهانوك ان الوفد الذى سيمثل كمبوديا فى اجتماعات الجمعية العامة سيكون برئاسته ويشارك فيه هون سن رئيس وزراء حكومة بنوم بنه بوصفه نائباً للرئيس بالاضافة لوزير خارجية بنوم بنه كما سيشارك فى الوفد خيو سمفان زعيم جماعة الخمير الحمر والذى تمثل جماعته العصب العسكرى لائتلاف الثوار وسون سان زعيم جبهة تحرير شعب الخمير وهو الطرف الثالث والاصغر فى الائتلاف .

كما اتفق اطراف الازمة الكمبودية خلال هذا الاجتماع على ماهو اكثر اهمية ممثلا فى اتفاقهم على وقف تدفق الاسلحة لكافة الاطراف والسماح للامم المتحدة بمراقبة وقف اطلاق النار كما تم الاتفاق بين الامير سيهانوك وهون سن على ان تكون بنوم بنه هى المقر الرئيسى للمجلس الوطنى الأعلى من نوفمبر القادم .

وكانت حكومة بنوم بنه قد قدمت تنازلا كبيراً خلال هذا الاجتماع لصالح التوصل لاتفاق حيث كانت حكومة بنوم بنه تبدى العديد من التحفظات على خطة التسوية خاصة فيما يتعلق بالدور الواسع الذى تمنحه للامم المتحدة فى الاشراف على عملية التسوية مما يعنى اضعاف حكومة بنوم بنه من الناحية التنظيمية والادارية كما ان تولى الامم المتحدة مسئولية الاشراف على الهدنة ووقف اطلاق النار بين الاطراف المتصارعة قد يفتح المجال امام عودة قوات الخمير الحمر التى حكمت البلاد خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٧٨ وشهدت البلاد خلال تلك السنوات اسوأ فترة من الحرب الأهلية والتى راح ضحيتها ما يقرب من ٢ مليون كمبودى من تعداد دولة يبلغ عدد سكانها ٨,٤ مليون نسمة فقط

ولهذا السبب اصرت حكومة بنوم بنه على ان تتولى الاطراف الكمبودية ذاتها مراقبة الهدنة ووقف اطلاق النار ، هذا وقد توصلت حكومة بنوم بنه وفصائل المقاومة الكمبودية خلال المحادثات التى جرت فى بلدة/باتيا/فى تايلاند ٢٦ - ٢٨ اغسطس الماضى على تخفيض اعداد جيوشهم بنسبة ٧٠٪ اما نسبة ٣٠٪ الباقية فسيتم حشدهم فى معسكرات واجبارهم على تسليم اسلحتهم لقوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وقد طالب الامير سيهانوك رئيس المجلس الوطنى الاعلى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامين بالتصديق على الاتفاق الذى توصلت اليه اطراف الازمة الكمبودية خلال اجتماعاتهم فى تايلاند فى نهاية شهر اغسطس الماضى بشأن نزع سلاح جيوش هذه الاطراف من خلال مؤتمر باريس بمشاركة اندونيسيا التى تقدمت بهذا الاقتراح من اجل التغلب على العقبات التى تقف حائلا امام التوصل الى اتفاق سلام لأنهاء الحرب الاهلية المستمرة هناك منذ نهاية السبعينات حتى اليوم .

ولعل التساؤل المطروح على الساحة هو ماهى المتغيرات والدوافع التى كانت وراء هذه التطورات على صعيد القضية الكمبودية ؟؟

متغيرات دولية جديدة وراء عملية التسوية : -

يتضح من التطورات السابقة ان العام الماضى كان عاماً حاسماً فى طريق تسوية مشكلة كمبوديا حيث تم التغلب على عقبتين رئيستين من العقبات الاربع التى كانت تقف فى طريق التسوية منذ بدايته وهى تشكيل المجلس الوطنى الاعلى واحقية كافة اطراف القضية فى المشاركة فيه كما تم تحقيق تقدم على صعيد مسألة دور الامم المتحدة فى عملية التسوية وهو ماقبلته كافة الاطراف من حيث المبدأ ويرجع هذا التقدم على طريق تسوية القضية بالاساس الى مناخ الوفاق على الساحة الدولية وهو الامر الذى انعكس على ميكانزم التسوية حيث اصبحت تلك التسوية عن طريق اجتماعات يحضرها اعضاء مجلس الامن الدائمون كخطوة اولى يتم عن طريقها الاتفاق على مشروع للحل يجرى عرضه فى اجتماع تال على الطوائف الكمبودية ،كما انعكس هذا التطور على موقف الدول الكبرى من القوى الاقليمية المؤثرة فى مسار الازمة مثلما حدث على سبيل المثال فى تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وفيتنام ونظام بنوم بنه الموالى لها وايضا على علاقات القوى الاقليمية المختلفة ايدلوجيا عن بعضها البعض والتى تحسنت ايضا على سبيل المثال تحسن العلاقات بين الصين احد الاطراف الرئيسية فى الازمة وكل من فيتنام واندونسيا .

كما يمكن الاشارة فى هذا الصدد الى ان الخمير الحمر وهى الجماعة التى كانت تقف عقبة فى طريق الاتفاق ومعنى التوصل الى تسوية ان الصين والولايات المتحدة اللتين تؤيدان ائتلاف المقاومة الكمبودية بما فيه جماعة

الخمير الحمر قد تقاربت مواقفهما مع فيتنام والاتحاد السوفيتى المؤيدتان لحكومة بنوم بنه .

ولان جماعة الخمير الحمر هى اقوى الجماعات المعارضة المسلحة فقد كانوا دائما يفرضون رايهم ويعارضون قرارات الامير سيهانوك رئيس الائتلاف الثلاثى المعارض سابقاً ولكنه فى الفترة الاخيرة اخذ يقترب من حكومة بنوم بنه التى وضعت نصب عينيها عزل الخمير الحمر وكسب الامير سيهانوك الى جانب مواقفها وبلغ الامر ذروته فى موافقة الامير سيهانوك على جعل بنوم بنه هى مقر رئاسة المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى وسوف ينتقل للاقامة هناك فى نوفمبر القادم بعد ان يتم اصلاح قصره فى العاصمة هناك ، ويعتقد الدبلوماسيون بجنوب شرق اسيا ان الامير سيهانوك قد حصل على ضوء اخضر من الصين لتحسين علاقاته مع نظام بنوم بنه كما ان تايلاند التى تتحرك بالاتفاق مع الولايات المتحدة قد شاركت فى هذا التطور عندما استقبل رئيس وزرائها هون سن رئيس وزراء بنوم بنه فى تايلاند لاول مرة بصورة رسمية اثناء وجوده فى بانكوك لاجراء مفاوضات حول كمبوديا .

وهو ما يعنى اعترافاً ضمنيا من جانب حكومة تايلاند بنظام بنوم بنه هذا فى الوقت الذى فتح فيه مصرف تايلاندى ابوابه فى بنوم بنه كأول مصرف اجنبى يعمل هناك جاءت كل هذه التطورات من جانب تايلاند فى ذات الوقت الذى نصح فيه العسكريون التايلنديون المقاومة الكمبودية المسلحة بالبحث عن قواعد ونقط هجوم اخرى لشن حرب العصابات التى كانوا يقومون بها ضد نظام بنوم بنه وهو ما يعنى ان هذا البديل غير متوافر بسبب العوامل الجغرافية .

من ناحية اخرى كان تغيير السياسة الصينية هو العامل الحاسم فى حل الغاز المشكلة الكمبودية : ـ

الموقف الصينى :

فقد ادركت الصين معنى تأثير رياح التغيير التى هبت على العالم اذ لايمكن فى ظل هذا الجو من الوفاق وايجاد حلول لاغلب المشاكل الاقليمية ان تستعصى المشكلة الكمبودية على الحل فمن الواضح ان الصين سوف ترضى عن اى تسوية تستبعد النفوذ الفيتنامى من منطقة الهند الصينية لذا فقد اطلقت الصين العنان للامير سيهانوك لجس نبض حكومة بنوم بنه كما تلقى الخمير الحمر دفعة اخرى من الصين حلفائهم الاساسيين للعمل على انفراج الازمة فى محادثات المجلس الوطنى الاعلى وعدم وضع العربة امام الحصان كما يقول الصينيون وجاءت بعض التطورات الداخلية فى فيتنام لتقنع الصينيين بأنهم حققوا انتصاراً على خصومهم الفيتاميين فى الهند الصينية فقد اقال الحزب الشيوعى الفيتنامى فى مؤتمره السابع فى شهر يونيو الماضى نجوين كوتاش وزير الخارجية المخضرم والذى يكن كراهية شديدة للصين ولسياساتها فى المنطقة

مما اعتبره الصينيون تخلصا من الد خصومهم فى الحكومة الفيتنامية وبما يعطى مجالا اوسع لتطبيع العلاقات بين هانوى وبكين كما ان فيتنام من جانبها حاولت استغلال هذا الموضوع لارضاء الصين وكسب ودها وتبقى فى هذا المجال نقطة هامة الا وهى موقف الخمير الحمر فالواقع العملى يؤكد ان تحقيق اية تسوية بدون مشاركة الخمير الحمر او استبعادهم منها محكوم عليها بالفشل الا انهم فى الواقع فى حاجة الى التسوية اكثر من غيرهم فخلال موسم الجفاف الاخير تعرض الخمير الحمر لنكسات عسكرية عديدة على ايدى قوات بنوم بنه وهو ما اشار الى انه ليس بوسع الخمير الحمر العودة الى السلطة عن طريق الصراع المسلح مع الحكومة القائمة فى كمبوديا لكن المؤكد فى هذا المجال ان الصين ستلعب دوراً كبيراً فى اقناعهم بتغيير موقفهم وان كان من غير المعروف حتى تلك اللحظة هل سيتم استبعادهم تماما من مفاوضات التسوية النهائية ام ستكون مشاركتهم محكومة بتعهدات من اطراف اقليمية ودولية تضمن تحجيم دورهم مستقبلاً حتى لايمكنهم تهديد مستقبل التسوية المقبلة .

الموقف الامريكى :

يبقى فى هذا المجال الموقف الامريكى الذى لم يتحدد بشكل قاطع حتى الان فالمؤكد ان تحركات الامير سيهانوك وتحركات حكومة بانكوك قد حصلت على موافقة الادارة الامريكية التى لم تعط ضوءاً اخضراً حتى الان فبلاشك ان التوصل الى تسوية سلمية للازمة الكمبودية وانفراج الوضع هناك سيؤدى الى استمرار الضغط على الادارة الامريكية لفتح صفحة جديدة فى العلاقات بين واشنطن وحكومة هانوى التى تعاقب من قبل الحكومة الامريكية حتى الان بسبب انتصارها على آلة الحرب الامريكية خلال الحرب الامريكية الفيتنامية ومن ثم فقد كانت الادارة الامريكية تجد المبررات دائما لفرض العزلة والحصار السياسى على حكومة هانوى بالاضافة للعقوبات الاقتصادية وذلك منذ عام ١٩٧٥ وكان آخر هذه الضغوط اجبار القوات الفيتامية على الانسحاب ومن اراضى كمبوديا التى احتلتها عام ١٩٧٩ بضغط من الاتحاد السوفيتى بعد مرحلة الوفاق الجديدة بينه وبين الولايات المتحدة .

وعلى الرغم من هذا الانسحاب فلا زالت الادارة الامريكية على موقفها المتشدد من نظام هانوى رغم ان عدداً من الدول الصناعية السبع المتقدمة اقتصاديا قد بدأت باقامة علاقات اقتصادية مع فيتام حيث انها مجالا مناسبا لاستثمارات هذه الدول من جهة وسوقا كبيرة لتصريف انتاجها من ناحية اخرى .

وربما كان تشدد الادارة الامريكية فى هذا المجال راجعا الى وجود عدد من انصار وزير الخارجية الامريكى الاسبق هنرى كسينجر فى الادارة الامريكية الحالية ومن بينهم مستشار الرئيس الامريكى الحالى لشئون الامن القومى ووكيل وزارة الخارجية لشئون اسيا والمحيط الهادى ومساعد وزير الخارجية الامريكى وكان كيسنجر يرأس وفد الولايات المتحدة فى مباحثات باريس للسلام فى فيتنام عام ١٩٧٥ الا أن الموقف الامريكى لم يمنع كما ذكرنا دولا غربية اخرى ولا حتى دولا اسيوية فى جنوب شرق اسيا لتتحرك فى اتجاه اقامة علاقات اقتصادية مع فيتنام وكمبوديا فهذه الدول تريد الوصول الى تسوية لتفتح افاقا اقتصادية واسعة واسواقا رائجة ومصادر غنية للمواد الخام ومناجم للايدى العاملة الرخيصة ولدى تايلاند على سبيل المثال مشروعا جاهزا لمد طريق برى سريع من بانكوك حتى هوشى منه (مدينة بايجون سابقا) مرورا بهانوى وبنوم بنه .

موقف منظمة الاسيان من التطورات الجديدة :

اعلنت دول منظمة الاسيان الست فى اجتماعها فى كوالالمبور عاصمة ماليزيا فى ١٩/٧/٩١ الماضى تأييدهم للاعتراف بالمجلس الوطنى الاعلى الكمبودى واوضح بيان وزراء خارجية الدول الست عن رغبة دول المنظمة فى ارسال سفراء معتمدين لدى المجلس واعتبرت دول الاسيان ان قرار المجلس الوطنى بجعل مقره فى بنوم بنه عاصمة كمبوديا سيتيح له العمل خلال الفترة الانتقالية كسلطة وحيدة وشرعية ومصدرا للسلطة فى كمبوديا واعربت عن املها فى انعقاد مؤتمر باريس لحل المشكلة الكمبودية والذى تتبادل رئاسته كل من فرنسا واندونيسيا وقد اكدت كل من الصين والاتحاد السوفيتى تأييدها للمجلس الوطنى خلال حضورهما اجتماعات منظمة الاسيان بصورة غير رسمية فى شكل مراقب .

وكان المجلس الوطنى الاعلى الكمبودى قد اعلن فى ٢٣/ ٧/ ٩١ عن تشكيل هيئة متخصصة لطلب المساعدات من الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية وذلك برئاسة الامير سيهانوك رئيس المجلس ورئيس وزراء بنوم بنه هون سن وسيكون هدف هذه الهيئة اعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الذى دمرت كل مرافقة خلال فترة الحرب الاهلية التى استمرت ستة عشر عاما وقد اوضح مسئول امريكى ان الاستجابة لتلك المطالب يتوقف على مدى سرعة تجاوب المجلس مع بقية نقاط التسوية الدولية .

وتبقى كلمة اخيرة وهى ان المشكلة الكمبودية قد دخلت مع نهاية عام ١٩٩٠ مرحلة حاسمة فى تاريخها وهى المرحلة التى يتوقف عليها مستقبل الحل حيث سيتحدد الشكل النهائى للحكم فى البلاد وهو الهدف البعيد الذى تتصارع حوله الطوائف الكمبودية على اساس ان هذا النزاع يعد اساسا نزاع على الحكم وليس تعبيرا عن خلاف ايدلوجى او مذهبى او قومى وليس ادل على ذلك من ان الخمير الحمر وهم شيوعيون فى الاصل يتحالفون مع الامير سيهانوك وجماعة سون سان القومى على الرغم من الخلاف الايدلوجى بينهم ضد النظام الشيوعى فى بنوم بنه والمتفق معهم ايدلوجيا □

إعادة تقويم السياسة النووية للقوى العظمى فى عالم متغير

مراد ابراهيم الدسوقي

ينظر الى السياسة النووية على أنها انعكاس للاستراتيجية القومية فى معناها الاكثر شمولا[1] ، لذلك فان المتغيرات التى تؤثر على الاستراتيجية تؤثر أيضا على السياسة النووية ، وعلى الرغم من ان التطورات والظروف التى توالت على الاتحاد السوفيتى من ناحية والولايات المتحدة واوروبا من ناحية اخرى بعد الاستخدام الاول للسلاح النووى وانتهاء الحرب العالمية الثانية ثم امتلاك السوفيت للسلاح النووى فى عام ١٩٤٩ ، كانت كلها تسير فى اتجاه التشدد والتصعيد واصرار كلا الطرفين على ان يكون الاكثر ردعا والاسرع ردا فى المجال النووى إلا ان القضايا الجديدة المطروحة على الساحة السوفيتية حاليا ومن قبلها ساحة أوروبا الشرقية تؤكد ان استخدام القوة النووية وبنائها فى الحقبة القادمة وحتى مطلع القرن الحادى والعشرين ستكون مختلفة بكل تاكيد .

وتعتقد الولايات المتحدة ان الحاجة الى الاسلحة النووية سوف تستمر - نظريا على الاقل - ولكن التحدى الذى ستواجهه القوى العظمى سوف يتركز فى تحديد أساليب الاستخدام ، كما ان دور الاسلحة النووية سوف يتغير ، ولكن المؤكد انه سيمكن اتمام المهام المحتمل ان توكل اليها بعدد اقل من القنابل ، ولذلك فان وزارة الدفاع الامريكية تعتبر ان موقف امريكا النووى وسياستها النووية يجب ان تتغير جذريا نظرا .

لذلك التغير الحاد فى الظروف سواء فى اوروبا الشرقية او الاتحاد السوفيتى . ومع ظهور احتمال فقدان سيطرة القيادة السوفيتية على أحد مكونات قواتها الاستراتيجية النووية اثناء الانقلاب السوفيتى الفاشل (١٩ - ٢١ اغسطس ١٩٩١) فان الولايات المتحدة ترى ان الدور الاساسى لقواتها النووية سوف يظل مركزا فى اتجاه الاتحاد السوفيتى على الاقل فى المستقبل المنظور ولكن مع تناقص احتمالات نشوب حرب نووية شاملة أو استخدام الامكانيات النووية على نطاق واسع .

المتغيرات على الساحة الدولية :

التغييرات السياسية :

ادت المتغيرات الدرامية فى اوروبا الشرقية خلال عام ١٩٩٠ إلى القضاء على حلف وراسو والعلاقات الوثيقة بين الاتحاد السوفيتى وحلفائه السابقين . وبذلك لم يعد حلف وارسو حلفا عسكريا له ثقله او تاثيره فى حسابات القوى . ومن ناحية اخرى ادى مناداة جورباتشيف بتطبيق سياسة الاصلاح (بريسترويكا) واتباعه سياسة المكاشفة إلى إحداث تغيير عميق فى الاولويات السوفيتية ، حيث ركزت القيادة السوفيتية جهودها لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية واحتواء لمحاولات الانفصالية القائمة على اعتبارات قومية واثر ذلك تاثيرا واضحا على الامور الدفاعية فى الاتحاد السوفيتى .

ثم جاءت عملية إتمام الوحدة الالمانية لكى تغير الخريطة السياسية - العسكرية (Political- Milidary Map) لاوروبا ، حيث تكونت وظهرت قوة سياسية جديدة فى وسط اوروبا الامر الذى سوف ينعكس حتما على جيرانها مما قد يدخل فى الحسابات عاملا جديدا من عوامل التوتر فى الغرب . كما ان الانسحاب السوفيتى من اوروبا الشرقية ادى الى احياء النزاعات القديمة (يوغوسلافيا) واحداث حالة خطيرة من حالات عدم الاستقرار فى الدول التى كانت فيما مضى حليفة له .

ثم وصلت التغييرات السياسية ذروتها على ساحة المعسكر الشرقى بذلك الانقلاب الدرامى الذى لم يدم لاكثر من ٧٦ ساعة (١٩ - ٢١ اغسطس) والذى نجم عنه إلغاء الحزب الشيوعى السوفيتى وتفكك الكيان السياسى للاتحاد السوفيتى واعلان العديد من الجمهوريات السوفيتية استقلالها ثم بروز روسيا الاتحادية كاكبر قوة سياسية فى الاتحاد السوفيتى .

وفى أعقاب انهيار حلف وارسو كحلف عسكرى ازدحمت الساحة

السياسية الغربية بالتساؤلات حول مدى مناسبة استمرار الحلف بعد أن ساد احساس عام بتضاؤل التهديد وزوال اسبابه ، ولكن بعد تلك التطورات الأخيرة في الاتحاد السوفيتي على وجه التحديد فان النظرة الى الحلف ـ الذى داوم على منع أى عدوان سوفيتي على أوروبا ـ سوف تتغير على الأقل حتى تستقر الظروف على الساحة السوفيتية وتتضح ابعاد التطورات الناشئة هناك .

وعلى ضوء ما سوف تسفر عنه هذه التطورات ستتحدد الخطوات التالية تجاه القضايا التى تمس الأمن الغربي والتى احتلت مكانة بارزة في الفكر السياسى الغربي قبل الانقلاب السوفيتي مثل قضية تخفيض القوات والاسلحة النووية الامريكية في اوروبا ، وتحويل الاهتمام الأوروبى من مجالات الدفاع الى اوجه نشاط اخرى اكثر الحاحا وضرورة لمستقبل حياة الانسان مثل قضايا البيئة والنمو الاقتصادى .

وإذا كانت الخطط الامريكية الخاصة بخفض القوات المسلحة والتى بدات تأخذ قوة دافعة حقيقية ستتوقف لبعض الوقت أو يؤجل تنفيذها لفترة محدودة ، فأن الادارة الأمريكية تشعر بالفعل انها لن تصبح القوة الاقتصادية المسيطرة على الأمور كما كانت في الاحقاب القليلة السابقة وسوف تجىء عملية تأجيل اعمال الخفض لكى تفسد الخطط الأمريكية التى كانت تسعى للحفاظ على مكانتها ، ويتوقع البعض ان ينحسر الدور الامريكى الذى اعتاده البعض ، ولكن ستظل الولايات المتحدة قوة هامة ولها نفوذها وسوف تظل اسلحتها النووية الاستراتيجية هى الادارة الأساسية للحفاظ على امنها ومصالحها وصيانة الاستقرار الدولى .

وفى هذا السياق سنجد ان الساحة السياسية لدول المعسكر الغربى لم تشهد أى إضطراب ، كما لم يحدث أى نزاع بين دول هذا المعسكر واستمر التعاون بينهم بقوة في كافة المجالات ، واسفر ذلك عن اقتناع كامل لدى دول المعسكر الشرقى سابقا وكذلك الاتحاد السوفيتي نفسه بسلامة النظام السياسى والاقتصادى للمعسكر الغربى واصبح الهدف هو أن يلحق هؤلاء بقطار هذا المعسكر حتى لو كانت التضحيات متمثلة في الاطاحة بمبادىء لينين نفسه .

المتغيرات العسكرية :

قل التهديد السوفيتي للدول الواقعة في محيط دائرته بشكل ملحوظ ، ومع هذا ظل الاتحاد السوفيتي كقوة عسكرية عالمية وتشتمل العوامل التى اسهمت في تقليل هذا التهديد على الآتى :

ـ خفض القوات السوفيتية في أوروبا (وكذلك في الشرق الأقصى ولكن بنسبة اقل الى حد كبير) ، ووجود احتمال باستمرار عمليات خفض القوات بشكل متبادل بين المعسكرين في المستقبل (انظر ملحق ١)

اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في اوروبا (CFE)(١)

	حلف الناتو				اجمالى الأسلحة طبقا لاتفاقية (CFE)
	الترسانة قبل الخفض	كمية الخفض	العدد المتبقى	النسبة المئوية للخفض (٪)	
الدبابات	٢٢٧٥٧	٢٧٥٧	٢٠٠٠٠	٪١٢	٢٠٠٠٠
المدفعية	١٨٤٠٧	–	١٨٤٠٤	صفر ٪	٢٠٠٠٠
العربات القتالية المدرعة (٢)	٢٨١٩٧	–	٢٨١٩٧	صفر ٪	٣٠٠٠٠
الطائرات(٣)	٥٥٣١	–	٥٥٣١	صفر ٪	٦٨٠٠
الهليوكبتر	١٦٨٥	–	١٦٨٥	صفر ٪	٢٠٠٠
اجمالى الأسلحة	٧٦٥٧٤	٢٧٥٧	٧٣٨١٧	٪٤	٧٨٨٠٠

١ ـ Conventional Armed Forces in Europe (CFE)

٢ ـ Armord Combat Vehicles (ACV)

٣ ـ يسمح لكل جانب بامتلاك ٤٣٠ طائرة مقاتلة تتمركز في مطارات برية لصالح العمل مع القوات البحرية بالاضافة الى مايزيد ٥٥٠ طائرة تدريب ذات امكانيات متتالية

المصدر : The Arms Contro Association Fact sheets

تابع ملحق (١)

أوروبا الشرقية				الاتحاد السوفيتى			
الترسانة قبل الخفض	كمية الخفض	العدد المتبقى	النسبة المئوية للخفض (٪)	الترسانة قبل الخفض	كمية الخفض	العدد المتبقى	النسبة المئوية للخفض (٪)
١٢٤٧٩	٥٦٤٧	٦٨٥٠	٪٤٥	٢٠٦٩٤	٧٥٤٤	١٣١٥٠	٪٣٦
١٣١٢٥	٦٣٠٠	٦٨٢٥	٪٤٨	١٣٨٢٨	٦٥٣	١٣١٧٥	٪٥
١٣٦٠١	٣٦٠١	١٠٠٠٠	٪٢٦	٢٩٣٤٨	٩٣٤٨	٢٠٠٠٠	٪٣٢
١٩٢٧	٣٢٧	١٦٠٠	٪١٧	٦٤٤٥	١٢٦٥	٥١٥٠	٪٢٠
٢٧٢	-	٢٧٢	صفر ٪	١٣٣٠	-	١٣٣٠	صفر ٪
٤١٤٢٢	١٥٨٢٩	٢٥٥٩٧	٪٣٨	٧١٦٤٥	١٨٨٤٠	٥٢٨٠٥	٪٢٦

- انتهاء حلف وارسو والتغييرات فى مسائل الجغرافيا العسكرية فى منطقة وسط أوروبا ، وعدم تمكن السوفيت من شن هجوم مباغت من أوضاعهم الجديدة التى انسحبوا اليها .
- فقدان الاتحاد السوفيتى لقواعده العسكرية المتقدمة فى جمهوريات البلطيق والجمهوريات الأخرى المتاخمة لدول اوروبا الشرقية ، وانكماش القوة السوفيتية الى داخل حدود روسيا الاتحادية . مع بقاء عدد محدود من القواعد المتقدمة فى بيلوروسيا واوكرانيا التى لا تكفى لشن هجوم مؤثر .
- تناقص الرغبة فى القيام بمغامرات عسكرية فى مناطق خارج حدود الاتحاد السوفيتى بعد أن ادى تلك المغامرات الى نتائج سلبية كان لها اثرها سواء على الاتحاد السوفيتى نفسه أو الأطراف الأخرى (افغانستان ، انجولا ... الخ) .
- التغييرات التى طرأت على النظرة السوفيتية الى الاسلحة النووية .
- الاتفاق بين القوتين العظميين على خفض ترسانة الاسلحة الاستراتيجية لديهما بنسبة ٣٠٪ .
- الإنقلاب الأخير فى الاتحاد السوفيتى (١٩ - ٢١ أغسطس) وما نتج عنه من تداعيات وآثار وخصوصا فى مجال السيطرة على القوة الاستراتيجية النووية السوفيتية وتغير فى القيادات العسكرية السوفيتية .

ومن الملاحظ ان هذه التغييرات العسكرية قد بدأت فى حقبة السبعينيات وتصاعدت خلال الثمانينيات ثم جاء حقبة التسعينيات لكى تصل هذه التطورات والتغييرات الى آفاق لم يكن احد يتوقعها ، وبينما كان القادة السوفيت يصرون على أن الاسلحة النووية سيكون لها دور حاسم فى أى حرب قادمة اسفرت التطورات عن حرص القيادة السوفيتية على طمأنة الغرب على سلامة اساليب السيطرة على القوة الاستراتيجية النووية السوفيتية ، وربما وصلت الأمور الى اشتراك الغرب فى وضع نظام جديد متطور لضمان قدرا أعلى من السيطرة على هذه الامكانيات . وكان لحادث تشيرنوبيل أثر كبير على التفكير السوفيت حيث القى بظلال من الشك حول احتمال استخدام الاسلحة النووية وآثار من ثم الحديث حول عواقب الحرب ونتائجها من جديد ، ثم جاء الانقلاب وأثار قضية جديدة غاية من الأهمية تتلخص فى احتمال أن تتمكن عناصر غير مسئولة من الحصول على الكود الخاص باطلاق الصواريخ العابرة للقارات أو الصواريخ البالستيكية متوسطة المدى أن تتمكن احدى الجمهوريات من السيطرة على احد هذه العناصر بعد فشلها فى محاولة اقتسام القوات المسلحة مع الحكومة المركزية أو أن تتعرض القيادة السوفيتية لانقلاب آخر جديد ينجم عنه حالة من الفوضى يصعب ازائها التنبوء بالتطورات ومن المحتمل ان يدفع ذلك القيادة السوفيتية ان تقدم على اجراء خفض فى امكانياتها الاستراتيجية النووية ، والملاحظ أيضا أن المخططون السوفيت يواصلون تطوير وتنقيح الخطط الخاصة بممارسة الاعمال القتالية فى ظل استخدام الاسلحة النووية ، ولكن من غير المعروف ما اذا كان الاتحاد السوفيتى سيواصل تنفيذ خططه الخاصة بتحديث قواته النووية التى بداها عام ١٩٨٦[٢] أم لا ؟ .

ومن أهم التطورات التى ستنجم عن تطبيق معاهدة القوات التقليدية فى أوروبا وتساوى القوات فى هذا المجال ، فان اعتماد الولايات المتحدة على الامكانيات النووية سيقل[٣] ، ومع هذا فان الحاجة لابطال مفعول القوة النووية السوفيتية ستظل قائمة حتى الوصول الى الموقف الذى تنعدم فيه الميول السوفيتية لاستخدام الاسلحة النووية سواء لتحقيق اهداف سياسية أو أهداف عسكرية . ومع كل التطورات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى واحتمالات التراجع فى قواته العسكرية سواء التقليدية أو فوق التقليدية ، فانه سيظل مصدر التهديد الرئيسى للولايات المتحدة وأوروبا ، فى حين ستظل الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة القادرة على مواجهة الاتحاد السوفيتى وردع قوته العسكرية .

وهناك اصرار تتنامى حدته من الأطراف المعنية فى العالم لمنع انتشار الاسلحة النووية والأنظمة العسكرية المتقدمة[٤] وهذا الاصرار يرتكز على امرين :

اولهما : أن الاسلحة المعقدة والاسلحة ذات قدرة التدمير العالية (Highly Lethal) يتم منع وصولها الى الدول التى لم تحصل عليها

من قبل ـ حيث ان امتلاك دول معينة فى العالم الثالث لمثل هذه الاسلحة الحديثة ، قد يحول العمليات العسكرية محدودة الانتشار التى كانت تحدث فى الماضى الى عمليات واسعة الانتشار قد تتورط الولايات المتحدة فيها بشكل أو بآخر ، مما يعنى تعريضها لمخاطر رئيسية .

ثانيهما : أن انهيار نظام القطبية الثنائية يحتمل ان يدفع الدول التى كانت تبحث عن الأمن فى إطار التحالف الى البحث عن امنها بشكل مستقل فى حالة امتلاكها لهذه الاسلحة .

وعلى مستوى الشرق الأوسط لا تريد الولايات المتحدة بشكل خاص ان يؤدى امتلاك الدول العربية لمثل هذه الاسلحة الى قلب ميزان القوة العسكرية فى غير صالح اسرائيل التى تلتزم أمريكا بأمنها على الدوام(٥) ولذلك فانها تغض الطرف عن الاسلحة النووية الاسرائيلية وعن الصواريخ البالستيكية الاسرائيلية وغير ذلك من اسلحة متقدمة . أما على مستوى الغرب والدول الصناعية السبع ، فان الولايات المتحدة ترى ان فقد المانيا الغربية أو اليابان الثقة فى ضمانات الأمن الأمريكية وسعيهما من ثم لاقامة اجراءاتهما الخاصة بعيدا عن الولايات المتحدة فان ذلك سيكون بداية الانهيار بكل تأكيد .

عناصر الاستراتيجية النووية للقوى العظمى فى حقبة لتسعينيات وما بعدها وأثر ذلك على الشرق الأوسط :

امكانيات الاستراتيجية النووية

الفترة	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥	
نوع السلاح	قواذف	رؤوس حربية	قواذف	رؤوس حربية	قواذف	رؤوس حربية
مينوتمان ٢	-	-	-	-	-	-
مينوتمان ٣	٤٠٠	١٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	-	-
بيس كيبر (M-X)	٥٠	٥٠٠	٥٠	٥٠٠	-	-
ميدجتمان	-	-	١٠٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠
اجمالى صواريخ صوامع أرضية	٤٥٠	١٧٠٠	٣٥٠	٨٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بوسيدون (C3/C4)	٩٦	٧٨٦	-	-	-	-
ترايدنت C4	١٩٢	١٥٣٦	١٩٢	١٣٤٤	١٩٢	٩٦٠
ترايدنت C5	١٢٠	٩٦٠	١٩٢	١٥٣٦	١٩٢	٧٦٨
اجمالى صواريخ غواصات	٤٠٨	٣٢٦٤	٣٨٤	٢٨٨٠	٣٨٤	١٧٢٨
اجمالى صواريخ عابرة ومتوسطة	٨٥٨	٤٩٦٤	٧٣٤	٣٦٨٠	٦٨٤	٢٠٢٨
بى ـ ٥٢ جى/H	-	-	-	-	-	-
بى ـ ٥٢جى (ALCM)(١)	-	-	-	-	-	-
بى ـ ٥٢ إتش(ALCM)	٩٣	١٨٦٠	-	-	-	-
بى ١ - بى	٩٧	١٩٤٠	٩٠	٩٠٠	٦٠	٦٠٠
بى ٢	١٠	١٠٠	٤٠	٤٠٠	٤٠	٤٠٠
اجمالى قاذفات	٢٠٠	٣٩٠٠	١٣٠	١٣٠٠	١٠٠	١٠٠٠
اجمالى أسلحة استرتيجية	١٠٥٨	٨٨٦٤	٨٦٤	٤٩٨٠	٧٨٤	٣٠٢٨

1 - Air Launched Cruse Missile (ALCM)

تؤكد الظروف والتطورات التى يمر بها العالم ان الاستراتيجية النووية للقوتين العظميين سوف تتغير ، ولكن هذا التغير سوف يختلف من جانب إلى آخر كما ان هذا سوف يكون له آثاره السلبية والايجابية على منطقة الشرق الأوسط .

الولايات المتحدة الأمريكية :

تتجدد الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة فى تحقيق الأهداف الآتية :

- الاسهام فى موازنة القوة العسكرية السوفيتية ومنعها من استغلالها فى ظل المتغيرات الدولية الجارية أو المتوقعة فى المستقبل .
- الاسهام فى المحافظة على الاستقرار فى اوروبا وتأكيد ذلك للحلفاء الأوروبيين .
- حماية المصالح الأمريكية فى أماكن اخرى من العالم .

ويعتقد صانعو القرار فى الولايات المتحدة أن هناك فرصا جديدة لتقليل احتمالات نشوب صراع عسكرى جديد وتخفيف أعباء الانفاق العسكرى . ومن ناحية اخرى فان المشاكل الاقتصادية التى تعانى منها الولايات المتحدة لا تقل خطورة أو ضخامة عن المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الاتحاد السوفيتى(٦) ولكن الفرق بين الحالتين يكمن فى القدرة على مواجهة هذه المشاكل وادارة خطط معالجتها ولذلك فان الولايات المتحدة ستظل فى موقف الجانب الاقوى فى مجال القوة الاستراتيجية النووية .

الإتحاد السوفيتى :

بعد حل حلف وارسو وانفصال دول اوروبا الشرقية عن الاتحاد السوفيتى كانت الاستراتيجية النووية للاتحاد السوفيتى تتجد فى تحقيق الأهداف الآتية :

- معادلة التفوق التكنولوجى الغربى .
- منع الولايات المتحدة من دعم الجهة الأوروبية فى حالة الاقدام على شن حرب على المانيا .
- تقليل اثر انفصال دول اوروبا الشرقية وفقدان امكانياتها العسكرية التى كانت ذات تأثير كبير على امكانيات الكتلة الشرقية .

وبعد الانقلاب الأخير فى الاتحاد السوفيتى فان المتوقع ان يغير الاتحاد السوفيتى من استراتيجيته النووية بعد ان زادت المخاوف من احتمالات فقدان السيطرةعليها واحتمالات سيطرة الجمهوريات على بعض العناصر لديها . ومن المحتمل أن يصبح الاتحاد السوفيتى اقل قدرة على استخدام امكانياته النووية ازاء الظروف التى يمر بها حاليا والتى يحتمل ان تستمر لفترة من الزمن . ومع سحب الامكانيات الاستراتيجية النووية من جمهوريات البلطيق والجمهوريات الأخرى التى تطالب باستقلالها والتى كانت تابعة للاتحاد السوفيت ودول اوروبا الشرقية من قبل ، فان حلف الناتو سوف يسحب بكل تأكيد الامكانيات النووية الموجودة فى اوروبا وإعادة تمركزها اما فى الغواصات أو اللجوء الى الطائرات لاستخدامها من مطارات تقع خارج اوروبا .

وهذا سيؤدى الى ان تصبح اسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تمتلك الإسلحة النووية فى منطقة الشرق الأوسط التى تطل على اوروبا عبر البحر المتوسط ، ومع امتلاك اسرائيل للصواريخ البالستيكية متوسطة المدى (اريحا ـ أو اريحا ـ٢) التى يصل مداه الى حوالى ٤٠٠٠ كم فان وضع اسرائيل سيكون خطرا على الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيت فى أقصى الشرق وعلى الجزائر فى أقصى الغرب وجميع الدول العربية فى خلال ذلك . ومع عدم وجود أى اتفاقيات لخفض الاسلحة النووية مثل اتفاقية (START) أو منع انتشار الاسلحة النووى ، فان امتلاك اسرائيل للرادع النووى وتداعى القوة العسكرية للدول العربية المواجهة لاسرائيل بعد تطبيق اعمال حظر صادرات الاسلحة اليها فان كثيرا من الأوضاع سوف تتغير لصالح اسرائيل فى ظل السعى الأمريكى لامتلاك مفاتيح السيطرة على منطقة الشرق الأوسط التى تمتلك اكبر احتياطى من البترول فى العالم .

بناء القوة النووية فى القرن الحادى والعشرين :

بعد توقيع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على اتفاقية ستارت فى مطلع شن اغسطس ١٩٩١ فان القدرة النووية للجانبين تحددت بناء على ذلك كالآتى :

- الصواريخ البالستيكية العابرة للقارات والقاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى : ١٦٠٠ قاذفة (لكل جانب) .
- الرؤوس النووية والهيدروجينية الحرارية ٦٠٠٠ رأس (لكل جانب) ، وبالرغم من أن هذه الاعداد مازالت تمثل اداة رهيبة للقتل والتدمير إلا أنها تعنى خفضا يعادل ٣٠٪ بشكل عام من إجمالى الترسانات لدى القوتين(٧) . وبغض النظر عن عدم تصديق البرلمان السوفيتى على توقيع الرئيس السوفيتى على هذه المعاهدة بسبب احداث الانقلاب فان الولايات المتحدة تعتبر هذا الخفض فى صالحها حيث أنه سيؤدى الى تقليل الصواريخ البالستيكية الضخمة عابرة القارات التى تحمل رؤوساء نووية وكان السوفيت يهددون باستخدامها لتوجيه الضربة الأولى للمدن الأمريكية . وفى الحقيقة ان الخبراء فى وكالة المخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية يشعرون بخوف اكبر تجاه الهجمات السوفيتية بالصواريخ التكتيكية التى تحمل رؤوسانووية صغيرة أو رؤوسا كيماوية أو بيولوجية والتى يمكن تهريبها وبيعها فى سوق السلاح العالمية اكثر من خوفهم من صواريخ الاتحاد السوفيت نفسه(٨) ومع ذلك فان القائمين على تخطيط الأمور الدفاعية فى الولايات المتحدة لا يستطيعون تحديد ما اذا كانت قوة الصواريخ الاستراتيجية تمثل تهديدا بشكل قاطع أم لا بالنسبة لأمريكا فى المستقبل(٩) . خصوصا بعد أحداث الانقلاب السوفيت الأخير(٩)

ويضرب برنت سكوكروفت مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى مثالا على ذلك بقوله « أن التركيز يجب ان يكون على قدرات الخصم وليس على نواياه لأن النوايا يمكن أن تتغير فى أى وقت »(١٠) .

ولما كان هناك كثير من الأمريكيين ذوى النفوذ ممن يعتقدون ان التوجهات السوفيتية على المدى الطويل مازالت تتضمن الهجوم على الولايات المتحدة ، وان كل ما يحدث من السوفيت حاليا يدخل فى نطاق الغش والخداع . فان الادارة الأمريكية تريد أن تصل الى حل حاسم فى هذا الموضوع ، وستكون الفرصة متاحة لتحقيق ذلك عند عرض اتفاقية (START) على البرلمان السوفيتى للتصديق ، الأمر الذى لا ينتظر ان يتم إلا بعد أن تستعيد القايدة السوفيتية سيطرتها على الامور وتستقر الأوضاع بشكل نهائى . وهذا يعنى أن الحاجة للقوة الاستراتيجية النووية سوف تستمر ، بل ويحتمل أن تتزايد .

وعلى هذا فان الاستمرار فى تنفيذ برامج تطوير هذه الاسلحة سيكون امرا طبيعيا من منطلق الحرص على امتلاك القدرة على مواجهة التطورات .

وتعتمد التصورات الخاصة ببناء القدرة النووية خلال الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٥ على أساس بناء احتمالات تطور الامور

يشكل معين (سيناريوهات) وضرورة ان تكون هناك قدرة على مواجهة كافة الأحتمالات ، وسوف تعتمد الولايات المتاحدة على ثلاث فترات لتطوير امكانيات الاستراتيجية النووية لمواجهة تلك السيناريوهات تستغرق كل منها خمس سنوات ويمكن توضيح تطور تلك الامكانيات في الجدول التالي .

ومن المتوقع أيضا ان تشهد القوة الاستراتيجية النووية للاتحاد السوفيتي خفضا مماثلا ما لم تحدث تطورات مفاجئة تقلب الأوضاع وتعيدها مرة خرى الى ما كانت عليه □

المراجع :

1 - Center for National Security Studies, Los Alamos Laboratory; No; 11,1990
2 - Soviet Military Power 1990
3 - American Strategy After the Cold War: the price of Disengagement, Timothy W.Stanly.
٤ ـ نشرة الأنباء العربية ، مكتب الاعلام الامريكى ٢٣ اغسطس ١٩٩١
5 - Toward the Post Cold War World. Con Lewis Gadddis. P.P. 103, 107.
٦ ـ صلاح بسيونى ، جريدة الأهرام القاهرة ، ٢٠ اغسطس ١٩٩١ (ط١)
7 - Time 'Augest 5,1991 P30.
8 - US New And World Report 12,Augest 1991 'P.21
9 - The Future of U.S. Security Assistance and Arms Sales. Ernest Granes P.49.
١٠ ـ مرجع سابق .

عاصفة الصحراء ومستقبل القوة التقليدية فى الاستراتيجية العسكرية

أحمد إبراهيم محمود

أحدثت حرب الخليج انقلابا حقيقيا فى الفكر الاستراتيجى الامريكى ، بصورة كان من شأنها اعادة التأكيد على القيمة العملياتية الفعلية للقوة التقليدية ، ربما للمرة الاولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وينطوى هذا التحول على فائدة جوهرية امام التحليل العسكرى ، ليس فقط من زاوية البحث فى المقدمات التى افضت الى هذا التحول ، ولكن ايضا من حيث ان التحول المذكور يعنى تلقائيا ان القوة التقليدية سوف تكتسب مكانة واولوية متقدمة فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية خلال التعامل مع حالات الصراع المسلح فى المستقبل القريب . والحقيقة ان هذه النتيجة لم يقلل منها على الاطلاق ـ كما هو واضح من المؤشرات المتاحة ـ ان القوة التقليدية الامريكية استخدمت فى عاصفة الصحراء ضد خصم اتسم اداته بالرداءة والتخلف السياسى والعسكرى ، بحيث يمكن القول ان هذا الخصم هو الذى هزم نفسه بنفسه بالدرجة الاولى منذ البداية ، سواء من خلال اتباعه لاستراتيجية عسكرية فاشلة اثناء العمليات او من خلال عدم ادراكه للاختلال الكيفى الساحق فى موازين القوى مع الطرف الاخر .

وعلى اية حال ، فان عملية عاصفة الصحراء ، وما افرزته من نتائج وتداعيات ، تبقى مع ذلك نقطة انطلاق مناسبة للبحث فى مستقبل القوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية ، وسوف ينقسم التناول فى هذا البحث الى ثلاثة اجزاء :ـ

الاول : القيمة المتغيرة للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠)

الثانى : المتغيرات المؤثرة على القيمة المستقبلية للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية

الثالث : الخصائص العامة فى البناء الجديد للقوة التقليدية الامريكية

اولا القيمة المتغيرة للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠)

تنطوى دراسة مراحل تطور القيمة النسبية للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية ، على اهمية محورية فى سياق دراسة الاحتمالات المستقبلية لهذه القوة ، ذلك ان الوقوف على التغيرات التى طرات على قيمة القوة التقليدية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية انما يوضح الى حد كبير طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاوضاع السائدة فى البيئة الاستراتيجية الدولية بصفة عامة من ناحية ، وبين اعمال بناء القوة العسكرية الامريكية من ناحية اخرى .

وفى هذا السياق ، يمكن الاشارة الى اربع مراحل اساسية لتطور قيمة القوة التقليدية فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية منذ

منتصف الاربعينات حتى اوائل التسعينات . وتمتد المرحلة الاولى من منتصف الاربعينات حتى منتصف الخمسينات ، ويمكن ان نطلق عليها وصف « مرحلة السيادة المطلقة للخيار النووى » . اما المرحلة الثانية ، فقد كانت عبارة عن مرحلة انتقالية فى الفكر الاستراتيجى الامريكى فى اتجاه الاعتراف بالقيمة المتزايدة للقوة التقليدية ، وامتدت من منتصف الخمسينات وحتى اوائل الستينات . وتتزامن المرحلة الثالثة تاريخيا مع اقرار مذهب « الرد المرن » فى عهد الرئيس الامريكى كينيدى ، والذى جاء بمثابة اعتراف صريح بالقيمة الضئيلة للاسلحة النووية فى مواجهة الاعتداء التقليدى السوفيتى ، او فى مواجهة مايسمى بـ « الصراعات منخفضة الحدة » . وقد شهدت هذه المرحلة فى داخلها تطورا تدريجيا فى اتجاه المزيد من الاعتراف بقيمة القوة التقليدية ، حيث شهدت ظهور « مذهب شليزنجر » فى عام ١٩٧٤ ، ثم شهدت الصعود الملحوظ فى الاسبقية الممنوحة للخيار التقليدى فى الثمانينات . واخيرا ، يمكن القول ان هناك مرحلة رابعة بدات مع عملية عاصفة الصحراء فى ١٩٩١ ، والتى استطاعت القوة التقليدية الامريكية فيها تحقيق الحسم النهائى بالرغم من امتلاك الجانب العراقى لقدرات نووية وكيماوية محدودة .

وفى المرحلة الاولى (مرحلة السيادة المطلقة للخيار النووى) ، لم تكن هناك سوى قيمة محدودة للغاية فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية . وقد جاء ذلك بفعل ضغط الرأى العام الامريكى الهادف الى تسريح قطاع رئيسى من القوات المسلحة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، وكذلك بفعل احتكار الولايات المتحدة الكامل لملكية السلاح النووى . ولذلك جرى استخدام السلاح النووى كاداة رئيسية لمواجهة التفوق الكمى للقوات البرية السوفيتية ، ولتنفيذ سياسة احتواء « الاتجاهات التوسعية » للاتحاد السوفيتى [١] ، وجرى تقنين هذا التوجه بالفعل من خلال « استراتيجية الوسائل النووية » ، والتى ظل العمل بها ساريا بصورة رسمية طيلة الفترة مابين ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ [٢] . وعلى هذا الاساس ، سادت الفكر الاستراتيجى الامريكى خلال هذه المرحلة رؤية واسعة مفادها ان القيمة الوحيدة للقوة التقليدية والنووية معا تتمثل فى قدرتها على ردع التوسع الشيوعى من خلال التهديد بالانتقام النووى ، واستفادت فى هذا الاطار من انفرادها بملكية السلاح النووى حتى عام ١٩٤٩ . ومن ثم ، احتفظت القوة التقليدية الامريكية بمكانة هامشية فى اعمال البناء العسكرى لتوفير التكاليف المالية الهائلة التى كانت تتطلبها جهود بناء قوة تقليدية امريكية تعادل القوات السوفيتية المماثلة ، وعملت الولايات المتحدة بدلا عن ذلك على التعويض من خلال الرادع النووى . اما فى حالة فشل الردع ، فقد تحددت الوظيفة الاساسية للقوات التقليدية الامريكية فى استثمار عمليات القصف النووى للاراضى المعادية بغرض القيام باعمال الابادة النهائية للقوات المعادية .

ومع حلول عام ١٩٥٤ ، جرى التخلى رسميا عن هذه الاستراتيجية نظرا لنجاح الاتحاد السوفيتى فى الحصول على السلاح النووى ، وكذا ثبات استحالة استخدام الاسلحة النووية خلال الحرب العالمية المحتملة . ولذلك دخل الفكر الاستراتيجى الامريكى مع ١٩٥٤ مرحلة جديدة اعتمدت على تبنى استراتيجية الردع ، والتى شهدت اعترافا متزايدا بقيمة القوات التقليدية جنبا الى جنب مع الاسلحة النووية . وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على زيادة الاسبقية الممنوحة للقوة التقليدية بصورة تدريجية . ففى بداية هذه المرحلة ، ادت التطورات الجارية الى اقامة ارتباط وثيق بين القوة التقليدية والقوة النووية ، حيث جرى توظيف التفوق النووى الامريكى فى ردع الصراعات التقليدية حال تصعيدها الى مستويات معينة من جانب الخصوم ، مثلما حدث فى كوريا حينما جرى التاكيد على ان الولايات المتحدة لن تتردد فى استخدام الاسلحة النووية خلالها ، بل ان السياسيين الامريكيين هددوا بالفعل اثناء الحروب الصينية فى اعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ ، بانهم سوف يوسعون نطاق العمليات فى اتجاه توجيه ضربات نووية ضد الصين حال قيامها بتوسيع نطاق تهديداتها العسكرية ضد تايوان ، اى ان هذه التطورات دفعت نحو التاكيد على قيمة السلاح النووى فى ردع العدوان بكافة اشكاله . على انه مع نجاح الاتحاد السوفيتى فى تطوير وسائل الايصال النووى (القاذفات الاستراتيجية والصواريخ الباليستيكية) ، بدات استراتيجية الانتقام الجسيم فى الانهيار ، ولذلك شهدت الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ محاولة جادة من جانب ادارة كينيدى لاعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية بطريقة اكثر تجاوبا مع تنامى القدرات العسكرية السوفيتية . وقد جاء ذلك بالفعل مع تبنى عقيدة (الرد المتدرج) فى الستينات ، ثم تطورت الى عقيدة (الرد المرن) فى السبعينات على يد جيمس شليزنجر ، والتى جاءت كاعتراف صريح بضآلة فاعلية السلاح النووى فى مواجهة العدوان السوفيتى المحتمل [٣] . وبمقضى هذه العقيدة ، جرى اعطاء اهمية متزايدة للقوة التقليدية الامريكية بهدف جعل القوات الامريكية على درجة كافية من المرونة ، بما يكفى لتمكينها من امتلاك القدرة على التكيف مع المهام الاستراتيجية المتنوعة التى يحتمل ان تواجهها .

وخلال سنوات حكم الرئيس رونالد ريجان (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، شهدت القوة التقليدية تصاعدا نسبيا فى خطط واعمال البناء الدفاعى الامريكى ، وذلك فى اطار رغبة الولايات المتحدة فى مواجهة التفوق الضخم الذى تتمتع به القوات التقليدية التابعة لحلف وارسو ، والذى وصلت نسبته فى اوائل الثمانينات الى ٢ : ١ لصالح حلف وارسو . وقد ارتكزت جهود تطوير القدرات التقليدية وتعزيزها على مجموعة من الذرائع ، ابرزها ان هذه الجهود سوف تقلل من اعتماد حلف الاطلنطى على الاسلحة النووية فى المسرح الاوربى ، علاوة على الزعم بان تحسين القدرات التقليدية للحلف يمكن ان يوقف سباق التسلح دون مفاوضات مباشرة مع الاتحاد السوفيتى [٤] . على ان قيود الميزانية ادت الى وقف الكثير من برامج التحديث العسكرى التقليدى ، كما جرى تخفيف احتياجات القوات الامريكية من الاسلحة والمعدات والتجهيزات . ولذلك جرى التركيز بالدرجة الاولى خلال الفترة الاولى للرئيس ريجان على دعم وتطوير مستويات اعداد القوات الموجودة فى الخدمة العاملة ، بغرض زيادة قدرتها على الاستجابة والتعامل السريع مع المخاطر والتهديدات[٥] . ومع تبنى الرئيس الامريكى لما عرف بـ (عقيدة ريجان) منذ بداية فترة رئاسته الثانية ، بدات القوات التقليدية تحظى بقدر اكبر من الاسبقية فى اعمال البناء الدفاعى ، وتمثل هذه العقيدة تعبيرا عن الدعم الاخلاقى والدبلوماسى الامريكى لحركات المقاومة التى كانت تقاتل ضد القوات السوفيتية او ضد النظم اليسارية الموالية للاتحاد السوفيتى فى الكثير من انحاء العالم الثالث . وقد استهدفت هذه العقيدة استئصال الوجود العسكرى السوفيتى فى تلك المناطق والاطاحة بالانظمة الماركسية المدعومة من الاتحاد السوفيتى فى امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا . ولتحقيق هذا الغرض ، استخدمت القوة التقليدية الامريكية فى القضاء على اكثر النظم الماركسية ضعفا فى العالم الثالث ، ليس فقط انطلاقا من مبدأ الاقتصاد فى القوى ،

ولكن ايضا للاستفادة من الاثار النفسية التى يمكن ان تنجم عن هزيمة هذه النظم الموالية للاتحاد السوفيتى(٦).

وفى اعقاب ذلك ، جاءت عملية عاصفة الصحراء لتدفع نحو المزيد من التاكيد على قيمة القوات التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية ، فقد كانت هذه القوات بمثابة عامل الحسم الرئيسى فى الحاق الهزيمة الفادحة بالقوة العسكرية العراقية ، وتمكين الولايات المتحدة ومعسكر التحالف الدولى من تحقيق جميع اهدافهما العسكرية . ويشير الاستعراض السابق الى ان القوة التقليدية الامريكية ظلت تقاتل طيلة الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠ دفاعا عن مصداقيتها وجدواها فى الفكر الاستراتيجى الامريكى ، الا ان قيود الميزانية والتفضيل السياسى الواضح للخيار النووى لعبا الدور الاكبر فى اطالة المدى الزمنى الذى استغرقته القوة التقليدية لمعاودة الحصول على اسبقية متميزة فى اعمال البناء الدفاعى الامريكى .

ثانيا : المتغيرات الحاكمة للقيمة المستقبلية للقوة التقليدية فى الاستراتيجية الامريكية

انتهينا فى الجزء السابق الى ان عملية عاصفة الصحراء قدمت المزيد من الدعم والتاكيد على القيمة العملياتية للقوة التقليدية الامريكية ، حيث اكدت هذه العملية على ضرورة الاتتخلى الولايات المتحدة عن القوات التقليدية ، بل واكدت على ان هذه القوات تمتلك القدرة على التعامل الحاسم مع طائفة واسعة من الازمات الدولية وتحديد الناتج النهائى لها . والواقع ان هناك عددا اخر من المتغيرات الحادثة فى البيئة الدولية والاقليمية التى اصبحت تدفع ايضا فى اتجاه زيادة القيمة الفعلية للقوات التقليدية فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية ، حيث جرى النظر الى هذه المتغيرات باعتبارها تمثل تحديات عسكرية مستقبلية امام الولايات المتحدة ، بصورة تتطلب تطوير القوة التقليدية الامريكية بحيث تتوفر لها القدرة اللازمة على مواجهة كافة الاحتياجات العسكرية ، التى قد تفرضها هذه التحديات ، سواء فى اوضاع وقت السلم او فى ظروف الردع او فى حالة الدخول فى حرب كبرى . وتتمثل هذه التحديات الاستراتيجية المستقبلية فى(٧) :

١ ـ استمرار الغموض فى المستقبل السياسى للاتحاد السوفيتى :
فعلى الرغم من العلاقات الجيدة التى تربط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والتعاون غير المسبوق بينهما ، الا ان السياسة السوفيتية مازالت تنطوى على درجة كبيرة من عدم الثبات والغموض من وجهة النظر الامريكية ، ولذلك فان القوة العسكرية السوفيتية تبقى عاملا هاما فى تحديد حجم وخريطة القوات الامريكية . فالاتحاد السوفيتى سوف يظل مالكا لقدرة كبيرة على تهديد الاراضى الامريكية فى المستقبل ، وسوف يظل مالكا بصفة خاصة لاكبر قوات برية فى العالم حتى بعد اتمام تنفيذ كافة معاهدات الخفض المتبادل للقوات واتفاقات الحد من التسلح . وفى ظل هذا الوضع ، سوف تحتاج الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بقدرات تقليدية ذات درجة عالية من المصداقية ، جنبا الى جنب مع القوات النووية . وتنبع اهمية مثل هذا التوجه من حقيقة ان غموض المستقبل السياسى للاتحاد السوفيتى ينطوى ضمنيا على احتمال حدوث سقوط درامى للنظام الحاكم فى البلاد ، ويبدو هذا الاحتمال مطروحا الى حد كبير فى حالة فشل السياسات الاصلاحية الجارية فى الاتحاد السوفيتى ، وفى حالة تنفيذ عملية اكثر احكاما وتخطيطا للاطاحة بالنظام الحالى ، تتفادى الى اقصى درجة ممكنة اوجه القصور التنظيمى التى احاطت بالعملية الفاشلة التى جرت فى اواخر اغسطس ١٩٩١ . ولهذه الاسباب ، يرى المخططون العسكريون الامريكيون انه سوف يكون من الحماقة تجاهل القوة العسكرية السوفيتية وماتمثله من تهديد ، عندما تفكر الولايات المتحدة فى خطط بناء قواتها مستقبلا ، ذلك ان الاحتمالات المذكورة سابقا تطرح امكانية التهديد بعدم الاستقرار فى اوربا ، سواء فى حالة وصول عناصر اكثر تشددا الى الحكم فى الاتحاد السوفيتى ، او فى حالة انهيار الامبراطورية السوفيتية وما يمكن ان يعقبها من اشتعال موجة من اعمال العنف فى اوربا الشرقية باسرها . وبالتالى ، فان احتمالات عدم الاستقرار فى اوربا ذاتها تتضمن مخاطر وتحديات على امن الولايات المتحدة ، وعلى امن المعسكر الغربى بأسره .

٢ ـ التحديات العسكرية القائمة فى العالم الثالث :
فالتخطيط العسكرى الامريكى ينظر بجدية بالغة الى القوات العسكرية الضخمة التى تمتلكها دولا نامية عديدة فى الوقت الراهن ، والتى يمكن ان تتحول تلقائيا الى مصدر خطير لعدم الاستقرار الاقليمى كما حدث فى حالة الغزو العراقى للكويت . اضف الى ذلك ، ان هذه القوات العسكرية الضخمة يمكن ان تصبح اداة هامة فى تزكية واشعال التنافس بين الكثير من دول العالم الثالث ، وكذلك اشعال التعصب الدينى والايديولوجى ووصوله الى درجة الصراع المسلح بين تلك الدول ، علاوة على ان القوة العسكرية يمكن ايضا ان تغذى طموحات بعض القادة السياسيين بتكوين امبراطوريات سياسية واقتصادية فى العالم الثالث، اى ان هذه المصادر المذكورة لعدم الاستقرار الاقليمى فى دول العالم الثالث سوف تصبح اكثر خطورة فى ظل انتشار الاسلحة المعقدة لدى تلك الدول . والحقيقة ان خطورة هذا الوضع من وجهة النظر الامريكية تنبع من عاملين رئيسيين ، اولهما يتمثل فى ان العدد المتزايد من الاسلحة المعقدة فى العالم الثالث لايعكس فى حد ذاته درجات التهديد الفعلية او المحتملة التى تواجهها الكثير من دول هذا العالم ، وبالتالى تثير الشكوك حول طبيعة الدوافع الكامنة وراء بناء مثل هذه القوات الضخمة والمتطورة . اما ثانيهما فهو يتمثل فى ان الكثير من الدول التى تبنى مثل هذه الحشود العسكرية تتسم علاقاتها بالولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها بغلبة الطابع الصراعى . ولهذين العاملين ، يرى الكثيرون ان من الضرورى ان تهتم الولايات المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المخاطر المحتملة لمثل هذا الوضع سواء من خلال فرض نظام للرقابة على التسلح فى اقاليم العالم الثالث المختلفة ، او من خلال اقامة بناء عسكرى تقليدى قادر على مجابهة التهديدات التى يحتمل ان تنجم عن الوضع المذكور . ويبدو ان المخططين الامريكيين يفضلون تبنى خيار يجمع بين هذين المتغيرين ، مع الاهتمام بدرجة اكبر نسبيا باعمال البناء العسكرى التقليدى استنادا الى ان هذا الخيار يقدم ضمانا افضل للامن القومى الامريكى .

٣ ـ تنامى الصراعات منخفضة الحدة فى العالم الثالث :
فقد اصبحت الصراعات منخفضة الحدة تستقطب اهتماما متزايدا فى التخطيط العسكرى الامريكى ، ويقصد بتلك الصراعات تحديدا اعمال التمرد والارهاب الدولى وتجارة المخدرات . ويدرك العسكريون الامريكيون ان هذه الصراعات لايمكن حلها من خلال استخدام القوة المسلحة وحدها ، ولكنها تتطلب استخداما متكاملا للادوات السياسية والعسكرية والاقتصادية لمعالجة اسبابها ومظاهرها المختلفة . وفى هذا السياق ، تتمثل اهمية القوات المسلحة المدربة والمجهزة جيدا فى كونها اداة هامة فى الاستراتيجية الشاملة

للتعامل مع هذه النوعية من الصراعات ، والتى يعتقد انها سوف تطرح نفسها خلال الاعوام المقبلة باعتبارها تحديا هاما امام الاستراتيجية العسكرية الامريكية .

وفى مواجهة هذه التحديات الاستراتيجية ، استطاعت القوة التقليدية الامريكية خلال الفترة الراهنة ان تكتسب مصداقية عالية فى الاستراتيجية الامريكية باعتبارها تمتلك القدرة على مواجهة مختلف الاحتياجات والمهام العسكرية . فعلى الرغم من ان الاستراتيجية العسكرية الامريكية تؤكد على ان الولايات المتحدة ليست فى حاجة الى توريط نفسها فى كل نزاع اقليمى مهما كان شأنه ، فانها فى الوقت نفسه اصبحت تقوم على التأهب لحماية المصالح الامريكية فى الصراعات الاقليمية ، بكل ما يتطلبه ذلك من الاستعداد للتعامل مع كافة الصراعات المسلحة ، سواء اعمال التمرد او الحروب التقليدية واسعة النطاق ، وفى هذا السياق ، يؤكد العسكريون الامريكيون على ان القوة التقليدية تستطيع اداء المهام والوظائف التالية[٨] :

١ ـ دعم الاستقرار السياسى فى النظام الدولى : فالقوات التقليدية تعتبر واحدة من اكثر الادوات فاعلية فى دعم الاستقرار سياسى فى النظام الدولى ، وهناك العديد من السوابق التاريخية التى تدلل على فاعلية القوات التقليدية الامريكية فى اداء هذه الوظيفة . ففى اوربا ، يؤكد الامريكيون على ان القوة التقليدية الامريكية هى التى حفظت الاستقرار فى القارة طيلة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ادى حلف الاطلنطى الى خلق بيئة اقليمية يغلب عليها طابع التعاون العسكرى والسياسى بين دول كان تاريخها المشترك يعطى الكثير من دواعى الشك بين بعضها البعض بنفس درجة شكوكها نحو الاتحاد السوفيتى ، كما ان قيادة الولايات المتحدة للحلف ساعدت فى تحقيق نجاح غير مسبوق له باعتبارها الدولة الوحيدة التى لايوجد فى تاريخها عداء مشترك او طموحات اقليمية مع دول غرب اوربا . كذلك يشدد العسكريون الامريكيون على ان قواتهم التقليدية ساعدت كلا من كوريا الجنوبية وتايوان واليابان على اتمام التحولات الداخلية وجهود التنمية بدون الحاجة الى استعمال القوة المسلحة ، بل ويذهبون فى هذا السياق الى ان اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل ربما كان من الصعب تحويلها الى واقع ملموس بدون وجود قوات حفظ السلام فى سيناء ، وهى القوات التى تشارك الولايات المتحدة بالنسبة الاكبر فيها .

٢ ـ اقامة العلاقات العسكرية مع معظم دول العالم : فالعلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة ومعظم دول العالم تنصب اساسا فى مجال القوة العسكرية التقليدية . فالولايات المتحدة تقدم التدريب العسكرى بشكل او باخر لحوالى ٧٥ فى المائة من القوات المسلحة لدول العالم ، ولا ينظر الامريكيون فقط الى الفوائد العسكرية المباشرة لهذه المساعدات التدريبية ، ولكنهم يرونها ايضا اداة هامة للتشجيع على تبنى قيم الاحتراف العسكرى فى تلك الدول ، كما يرونها وسيلة غير مشكوك فيها لممارسة النفوذ واداة للتغيير الايجابى فى الكثير من الدول التى تتسم تقاليدها الاجتماعية والسياسية بهيمنة دور العسكريين على نظام الحكم . والاكثر من ذلك ينظرون الى القوة التقليدية باعتبارها تساعد على بناء الامة فى جميع انحاء العالم ، وتعمل ايضا على تنمية البنية الاساسية فى تلك الانحاء ، بما يساعد تلقائيا على ازالة بعض الاسباب الجذرية لعدم الاستقرار والعنف .

٣ ـ الاسهام فى استراتيجية مكافحة الفوضى والشغب ، حيث يمكن للقوات التقليدية ان تساعد على فرض القانون وتحارب تجارة المخدرات . وتقوم القوات التقليدية الامريكية بالفعل بتقديم المشورة لقوات الامن فى الدول المنتجة والمصدرة للمخدرات ، كما توفر القوات التقليدية المعدات والمساندة الضرورية والتدريب للوكالات الحكومية الامريكية التى تحارب هذه التجارة ، سواء داخل الولايات المتحدة او خارجها .

٤ ـ ردع العدوان : وذلك فى الاماكن التى تحتفظ الولايات الامريكية فيها بتواجد عسكرى ملموس ، وكذلك فى الاقاليم الاخرى التى لا توجد للولايات المتحدة فيها قوات امامية متقدمة . والحقيقة ان جميع افرع القوات المسلحة تستطيع ان تساهم مساهمة اساسية فى تحقيق الردع . فالقوات البحرية ، بما فيها عناصر المارينز ، يمكنها انزال قوات عسكرية بسرعة لاظهار اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة التى تدور فيها الازمة . اما القوات الجوية ، فيمكنها التأكيد بسرعة على جدية ومصداقية التدخل الامريكى وزيادة قدرتها على معاقبة العدوان ، خاصة عندما تكون هناك رغبة جادة للتدخل فى منطقة الأزمة .

٥ ـ القتال الفعلى : فالقوات التقليدية تتحمل فى النهاية مسئولية القتال والانتصار فى المعارك ، فهى تمتلك القوة القتالية الضرورية للسيطرة والتحكم فى نتيجة المعركة والحفاظ على المصالح الامريكية والدفاع عنها ، وذلك فى حالة فشل الردع . وقد اثبتت عملية عاصفة الصحراء ان العمليات المشتركة سوف تكون دائما الطابع المميز للحروب المستقبلية ، اى ان القوات التقليدية الامريكية (البرية ، والجوية ، والبحرية) ينبغى ان تقاتل فى المستقبل بصورة مشتركة ، اذ لايصبح كل فرع من هذه الافرع فعالا بمفرده سوى فى ظروف نادرة للغاية . والعمليات المشتركة لاتحتاج الى ان يكون كل فرع من افرع القوات ملتزما باعداد متساوية من القوات او المعدات ، بل انه ليست هناك صيغة محددة على الاطلاق حول الحصص الخاصة بهذه الافرع فى ظروف القتال ، وانما تختلف هذه الحصص حسب طبيعة المهام المطلوب القيام بها من الناحية العملياتية .

ولكل هذه الاسباب ، يصبح من المنطقى ان تكتسب القوة التقليدية اهتماما متزايدا فى الاستراتيجية العسكرية الامريكية خلال السنوات القادمة . والواقع ان مصداقية هذا التكهن تتعزز ايضا بالنظر الى ان جهود تحديث وتطوير القوات التقليدية الامريكية يمكن ان تخدم ايضا بصورة غير مباشرة فى الدفع باتجاه تحقيق المزيد من التقدم فى مجال الحد من التسلح مع الاتحاد السوفيتى ، حيث تعتمد الولايات المتحدة دائما على اعمال التحديث العسكرى كاداة لزيادة قدراتها التفاوضية والضغط على الجانب السوفيتى فى مباحثات الحد من التسلح لتحقيق المزيد من التقدم فيها ، ولانتزاع المزيد من التنازلات من الاتحاد السوفيتى[٩] .

ثالثا : الخصائص العامة فى البناء الجديد للقوة التقليدية الامريكية :

من جملة ماسبق ، تنطلق العديد من الدعوات فى الولايات المتحدة الامريكية حاليا للمناداة بضرورة اقامة بناء جديد للقوة التقليدية الامريكية ، وطبيعة الحال ، فان هذا البناء الجديد يعتبر بمثابة التطبيق العملى للتقييم السابق للتهديدات او التحديات المستقبلية القائمة فى مواجهة الولايات المتحدة . وفى ضوء هذا التقييم ، تتمثل الخصائص البارزة للبناء الجديد المذكور ، والتى يشار اليها فى كتابات العسكريين الامريكيين فيما يلى[١] .

١ ـ البراعات المتعددة : وتعتبر هذه الخاصية ضرورية للغاية لحماية وتطوير مصالح الولايات المتحدة الامنية فى جميع انحاء

العالم . والمقصود بـ « تعدد البراعات » هو التناسب الصحيح للعناصر العاملة والاحتياطية المكونة للقوات ، والاعتماد على مزيج سليم للقوات ، وعلى مخزون مناسب للاسناد ، وعلى توعية عالية فى كافة مظاهر القوة ، وذلك بغرض تفادى الوقوع فى دائرة الاحتفاظ بقوات كبيرة ذات اختصاصات منفردة لكل منطقة جغرافية ولكل انواع المعارك ، وهو ماسيمثل تبذيرا كبيراً للموارد المتاحة فيما لا طائل ورائه . ومن الممكن توفير هذه الخاصية من خلال التدريبات المكثفة والتمارين المستمرة ، وكذلك من خلال اعادة النظر فى اساليب تشكيل القوات من حيث الحجم . ويحتاج هذا الامر الى اتباع اساليب دقيقة للغاية فى انتقاء الافراد العاملين فى الخدمة ، وكذلك توفير الحوافز الضرورية واللازمة لتشجيعهم على الاستمرار فى الخدمة .

٢ ـ القدرة على الانتشار : فالانتشار السريع سوف يمثل مطلبا هاما للتعامل مع النزاعات الحادثة فى البيئة الدولية المستقبلية ، اى ان القوات الامريكية سوف يكون مطلوبا منها ان تمتلك القدرة على الانتشار فى العالم سواء فى ظل وجود فترة انذار قصيرة او بدون انذار على الاطلاق ، انطلاقا من الاراضى الامريكية او من القواعد المتقدمة . ولتحقيق هذا الغرض ، يصبح من الضرورى امتلاك القدرة على تنفيذ اعمال النقل الجوى الاستراتيجى ، بحيث يصبح هذا النقل جزءاً أساسيا من جيش المستقبل استنادا الىى انه يتيح امكانية تنفيذ أعمال القتال ضد المناوئين فى المناطق البعيدة على افضل نحو ممكن .

٣ ـ القدرة على الحسم : الحسم هو القدرة المضمونة على دحر العدو واحراز النصر باقصى سرعة ممكنة للمحافظة على ارواح الجنود ، ويعتمد الحسم على قدرات الوحدات وعلى الحجم الكلى لبنية القوات . وتمثل القدرة على الحسم بدورها نتاجا موضوعيا للعديد من الجهود المبذولة فى الكثير من المجالات الاخرى مثل : تدريب واعداد القوات ، وجهود التحديث المتواصلة لوحدات الجيش ، والتى ينبغى ان تتجه نحو كافة مكونات القوة العسكرية سواء الاسلحة والمعدات المستخدمة او نوعيات الجنود والقادة .. وغير ذلك .

وهكذا ، يلاحظ ان الخصائص المذكورة تنصب بكاملها فى اتجاه التحسين النوعى لمستوى القوات من ناحيتى التدريب والتسليح ، ويمثل هذا الاتجاه استجابة واقعية لعاملين رئيسيين يتمثل اولهما فى جهود خفض القوات الحادثة بفعل التحولات الجارية فى البيئة الدولية ، اما ثانيهما فيتمثل فى وجود دائرة واسعة من المخاطر المحتملة امام الولايات المتحدة الامريكية ، والتى تحتاج الى امتلاك القدرات التى تكفل التعامل السريع معها فور ظهورها .

والخلاصة أن الولايات المتحدة الامريكية تجد امامها فى ظروف الوفاق الجديد الحالية بيئة دوية مواتية ومناسبة لممارسة سياسة الهيمنة والنفوذ على مختلف مناطق العالم ، ليس فقط لانتزاع اكبر قدر ممكن من المكاسب والتنازلات السياسية والاقتصادة والعسكرية ، ولكن ايضا لتحقيق اقصى درجة ممكنة من الضبط والتحكم ف عجلة التطورات الدولية بما لا يهدد مصالحها فى الافق المنظور ، ومن هذا المنطلق فقط تنبع كافة جهود البناء الدفاعى الامريكى ، وبطبيعة الحال ، فان الخيار النووى يصبح غير ملائم على الاطلاق لمواجهة اية اضطرابات محتملة فى اقاليم العالم المختلفة نظرا لاقتصارها عند مستويات منخفضة نسبيا من التصعيد السياسى والعسكرى . ولذلك ، توفر القوة التقليدية اداة مناسبة للتعامل مع مثل هذه الاوضاع الدولية والاقليمية المحتملة ، الامر الذى يتطلب بالتالى توفير اقصى درجة ممكنة من الكفاءة النوعية والفاعلية القتالية لكافة مكونات هذه القوة ، وهو ما ينتظر ان يجرى العمل على تحقيقه بمعدلات متسارعة خلال الاعوام القليلة القادمة .

المراجع :

1. Agotha Wong-Fraser, The Political Untility of Nuclear Weapons: Expectations and Experience (Washington D.C.: University Press of America 1982,) PP. 47-98

٢ . هنرى باريس ، الاستراتيجيتان السوفيتية والامريكية ، ترجمة احمد عبدالكريم [دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٤] ، ص . ص . ١٥٢ ـ ١٥٣

3. Agatha Wong-Fraser, Op-Cit, PP. 47-98

٤ . د . اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات الامريكية ـ السوفيتية فى مشكلات الامن والتسلح فى الثمانينات [الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٧] ، ص . ص . ١٤٦ ـ ١٤٨

5. Fred Charles Ikle, «Strategic Principles of The Reagan Administration», Strategic Review, Fall 1983, P. 16

6. William R. Bode, «The Reagan Doctrine», Strategic Review, Winter 1989, PP. 22, 25, 26

7. Carl E.Vuono, «Desert Storm and The Future of Conventional Forces», Foreign Affairs, spring 1991, PP. 52-55

8. Ibid, PP. 55-56.

9. Richard R.Burt, «Strength and Strategy: U.S. Security in the 1990's», The Washington quarterly, spring 1988, PP. 5-13. and Edward L.Rowny, «Arms Control and The Future of U.S. Soviet Relations», Strategic Review, winter 1991, P. 19.

١٠ . كارل فونو ، « الجيش الامريكى : قوة استراتيجية للتسعينات ومابعدها » ، استراتيجيا ، مارس ـ ابريل ١٩٩١ ، ص . ص . ٤٦ ـ ٤٨ . كما جرى التاكيد على نفس هذه الخصائص فى :

General, Alfred M.Gray, «Planning for the Future: A Policy of stability», Strategic Review, Winter 1991, PP. 9-15

مؤتمرات وندوات دولية

الجولة السادسة من ندوة الحوار الافريقى اللاتينى

د . أنيس نعمة الله

عقدت بمقر وزارة الخارجية المكسيكية يومى ١٩ و ٢٠ يونيو ١٩٩١ الجولة السادسة من ندوة الحوار الافريقي اللاتيني . وهى الندوة التى تنظم سنويا بالتناوب فى كل من القاهرة والمكسيك ، ويشارك فيها العديد من الخبراء والاكاديميين والدبلوماسيين المهتمين بالشئون الافريقية واللاتينية : وقد حضر الندوة ـ بالاضافة الى المشاركين فى الحوار ـ كبار المسئولين فى الخارجية المكسيكية وأساتذة الجامعات المختلفة فى المكسيك وسفراء الدول العربية والافريقية واللاتينية ، وبعض سفراء الدول الاخرى المعتمدين فى المكسيك .

راس الجلسة الافتتاحية للحوار كل من السيد الدكتور بطرس غالى نائب رئيس وزراء مصر للعلاقات الخارجية ، ووزير خارجية المكسيك السنيور فرناندو سولانا ، حيث القى كل منهما كلمة فى بداية الحوار لافتتاح جلسات الندوة .

ولاقت الندوة اهتماما ونجاحا كبيرين ، حيث تابعتها عن قرب وسائل الاعلام المكسيكية وكذلك مراسلو وكالات الانباء ، وقبل ان اتعرض لتفصيلات الحوار واراء المشاركين فيها ، اذكر فيما يلى اهم النتائج التى خرجت عنها :

ان العالم يشهد فى الاونة الاخيرة تغيرات ايجابية هامة تمثلت فى :

- انتهاء الحرب الباردة وازالة بؤر التوتر العالمى .
- إحلال الانظمة الديمقراطية فى افريقيا وامريكا اللاتينية وشرق اوروبا .
- زيادة التعاون الاقليمى بين افريقيا وامريكا اللاتينية وبين دول الجنوب عموما دون تدخل من القوتين العظميين .

أما الاثار السلبية والتى يجب مواجهتها فتتمثل فيما يلى :

- « تهميش » دور افريقيا وامريكا اللاتينية ودول الجنوب كنتيجة لتعاظم تطور دول الشمال .
- ازدياد الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب .
- تجدد الصراع الاقليمى والقبلى فى عدد من دول افريقيا السوداء .

وقد اوضحت مشاركة بعض رجال الاعمال والمسئولين الحكوميين فى الدول اللاتينية الرغبة التى توليها الدول للانفتاح على افريقيا حيث تتمتع هذه القارة بامكانيات وموارد طبيعية وبشرية هائلة غير مستغلة ويمكن الاعتماد عليها بما يعود بالنفع على اقتصاديات كل الجانبين .

افتتاح الندوة :

كلمة وزير الخارجية المكسيكى :

اكد وزير خارجية المكسيك فرناندو سولانا ان عقد هذه الندوة والتى يشارك فيها اكاديميون ومثقفون من القارتين سيسهم ايجابيا فى تدعيم علاقات التعاون الافريقى اللاتينى واوضح ان دول امريكا اللاتينية وافريقيا تواجه قضايا مشتركة مثل مشكلة المديونية وضرورة مواكبة متطلبات العصر فى ظل النظام الدولى الجديد ، واضاف ان التعاون بين القارتين امر لابديل له اذا كنا نرغب فعلا فى تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب موضحا ان بناء أوروبا الموحدة يلقى على دول العالم الثالث تحديات ضخمة لايمكن التغلب عليها الا بالتعاون المستمر بينها . واشار الوزير سولانا الى الاهمية القصوى التى تعقدها المكسيك بصفة خاصة لتعزيز علاقاتها مع افريقيا حيث تحث الخارجية المكسيكية رجال الاعمال على اكتشاف افريقيا والتعرف على امكانيات الاستثمار فيها . وفى النهاية اعرب وزير الخارجية المكسيكى عن اقتناعه بان هذه الحلقة السادسة من الحوار الافريقى اللاتينى ستطرح افكارا جديدة لتدعيم التعاون بين امريكا اللاتينية وافريقيا .

الكلمة الافتتاحية للسيد الدكتور بطرس غالى :

بعد توجيه الشكر للحكومة المكسيكية ولوزارة خارجيتها لاستضافتها لهذه الجولة السادسة من الحوار الافريقى اللاتينى ، اعرب عن امله فى الاستماع الى افكار تدعم التعاون الافريقى اللاتينى وتساعد على تنشيط علاقات الجنوب لمواجهة التطور الهائل لدول الشمال .

جلسات الندوة :

عقدت الندوة اعمالها على مدى يومين حيث قدم المشاركون والمحاورون ابحاثهم وقام المعلقون بالتعقيب عليها وتركزت الابحاث المقدمة على الموضوعات التالية :

أ ـ اثار النظام الدولي الجديد على افريقيا وامريكا اللاتينية .
ب ـ امريكا اللاتينية وافريقيا في مواجهة اوروبا ١٩٩٢ .
ـ التنمية والطاقة في ظل النظام الدولي الجديد .
د ـ بدائل التعاون الافريقي اللاتيني .

كان اول المتحدثين في الموضوع الاول على جدول اعمال الندوة هو السيد الدكتور بطرس بطرس غالي حيث تحدث سيادته على ضرورة تدعيم التعاون جنوب ـ جنوب حتى لايتم « تهميش » افريقيا وامريكا اللاتينية في ظل الاوضاع الدولية الجديدة . وقدم سيادته تحليلا وافيا عن الحقائق الجيوبوليتيكية التي تحكم العلاقة بين الشمال والجنوب موضحا ان الغرب يركز الان مساعداته على إعادة بناء دول أوروبا الشرقية واصلاح اقتصادياتها مما قد يكون على حساب دول العالم الثالث حيث بدأت الدول الغربية تحد من المساعدات التي تقدمها له . ومن هنا فإنه يتعين على دول الجنوب ان تزيد من علاقات التعاون فيما بينها وان تكون تجمعات اقليمية حتى يمكنها مواجهة التكتلات السياسية والاقتصادية الجديدة التي يشهدها العالم حاليا .

ثم تعرض الدكتور بطرس بطرس غالي للأوضاع الاقتصادية الحالية في القارة الافريقية واشار الى ماقررته قمة ابوجا الافريقية الاخيرة في بداية الشهر الجاري من إقامة السوق الافريقية المشتركة واوضح الدكتور بطرس غالي ان افريقيا تواجه مشكلتين رئيسيتين هما : التعليم ، ونقص البنية الاساسية واكد على ضرورة قيام افريقيا بتأهيل أجيال من الكوادر والخبراء والمختصين في مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية حتى يمكنها استيعاب التغيرات التكنولوجية الكبيرة التي يشهدها العالم حاليا والتي ستزداد مع ميلاد القرن الواحد والعشرين . كما اكد الدكتور بطرس غالي على ضرورة تمتع افريقيا بالبنية الاساسية الكافية وبالهياكل الادارية الضرورية مثل الجامعات ومراكز البحث والمدارس والمستشفيات والبنوك والمؤسسات المالية حتى يمكنها مواكبة متطلبات العصر .

وحذر بصفة خاصة من نشوء « ستار حديدي » جديد بين الشمال والجنوب مستشهدا بكلمة الرئيس حسني مبارك في اعياد استقلال ناميبيا في مارس ١٩٩٠ حيث ذكر سيادته أن العالم الثالث اذ يرحب بسقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة الايديولوجية بين الشرق والغرب الا انه يدرك تماما أن ذلك لايجب ان يؤدي الى قيام « ستار حديد » اقتصادي وتكنولوجي بين الشمال والجنوب .

واعرب الدكتور بطرس غالي في نهاية كلمته عن أمله في أن تطرح هذه الندوة من الحوار الأفرولاتيني افكارا جديدة لزيادة التعاون بين القارتين وبين الجنوب ـ الجنوب بصفة عامة مشيرا الى انه سيتوجه بعد زيارة المكسيك الى فنزويلا في إطار الاعداد لمؤتمر قمة مجموعة الـ ١٥ التي تضم كلا من مصر والمكسيك وفنزويلا والهند واندونيسيا وغيرهم وتعمل على تدعيم العلاقات بين الجنوب والجنوب . وذكر ان الحوار بين الشمال والجنوب يمكن ان يتحول الى « حوار الطرشان » إذا لم يتم على أساس المساواة بين أطراف غير متساوية .

ثم تحدث السفير اندريس روبينتال مساعد وزير الخارجية المكسيكي حيث تعرض الى الافاق السياسية لامريكا اللاتينية بصفة عامة والمكسيك بصفة خاصة في ظل الاوضاع الدولية الجديدة . فذكر ان انتهاء الحرب الباردة والصراع بين القوتين العظميين قد ساعد على إزالة بؤر التوتر في العالم موضحا ان التعاون السوفيتي الأمريكي أثناء حرب الخليج كان اكبر دليل على انتهاء الحرب الباردة وشرح أن المكسيك تعمل على الانضمام الى التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل حوض الباسيفيكي وتسعى الى عقد اتفاق تجارة حرة ثلاثي مع الولايات المتحدة وكندا ، كما تؤيد إقامة سوق حرة بين جميع دول امريكا اللاتينية . واضاف ان المبادلات التجارية بين الدول اللاتينية لازالت ضعيفة وحذر من مغبة استمرار ذلك حيث ستزداد الفجوة بين الشمال والجنوب خاصة في ضوء اكتمال توحد اوروبا في عام ١٩٩٢ .

كما تحدث في هذه النقطة الدكتور ياسين العيوطي الأستاذ بجامعة نيويورك حيث القى بحثا عن آثار انتهاء الحرب الباردة وازالة التوتر بين القوتين العظميين على بؤر الصراع في افريقيا في كل من اثيوبيا وانجولا مشيرا الى أن انهيار نظام منجستو في اثيوبيا قد انهار مؤخرا بعد انحسار الدعم الذي كان يتلقاه من الاتحاد السوفيتي مما مكن الجبهات المعارضة من الاطاحة به . كما ان الوفاق بين القوتين العظميين ساعد على انهاء الحرب الاهلية في انجولا بين حكومة الرئيس دي سانتوس وجبهة UNITA . وقد وقع الطرفان مؤخرا في لشبونة اتفاقا تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بانهاء الحرب الدائرة بينهما وتنظيم انتخابات ديمقراطية في البلاد .

وحذر الدكتور العيوطي من نشوء عالمين « العالم السريع » اي دول الشمال المتقدمة و « العالم البطيء » اي دول افريقيا أساسا وأكد على ضرورة اتخاذ خطوات اصلاحية حتى تتمكن افريقيا من مواكبة « العالم السريع » .

وعقب السيد كلود هيلر مستشار وزير الخارجية المكسيكي قائلا إنه يتفق مع الرأي القائل بأن انتهاء الحرب الباردة ساعد على تسوية بؤر الصراع في افريقيا غير انه لا يرى أن هناك « عالما سريعا » و « عالما بطيئا » واشار الى ان افريقيا يجب أن تخرج عن هذا الاطار وتتخذ خطواتها الاصلاحية في ضوء الاوضاع التي تشهدها حاليا .

ثم تحدث بعد ذلك السيد بونا موالوال مدير جريدة « ديموقراطيك جازيت اوف سودان » المعارضة التي تصدر في لندن وأحد أقطاب السياسة في جنوب السودان والوزير السوداني السابق حيث أوضح ان افريقيا تواجه مشكلات عديدة بسبب إفلاس اقتصادياتها وصراع القبائل في السودان والسنغال وموريتانيا وتشاد ، والصراع الدائم بين الشمال العربي المسلم والجنوب الافريقي المسيحي او الوثني . وذكر ان مصر هي الدولة الافريقية الوحيدة التي تعمل على تسوية هذا الصراع وعلى التوفيق بين الهويتين العربية والافريقية . واوضح أنه يرى أن افريقيا ليست مستعدة بعد لخوض تجربة السوق الحرة وأنه يتعين قبل ذلك تحقيق مايلي :
أ ـ عودة شعوب افريقيا الى الارض لاستزراعها .
ب ـ توفير انظمة ديمقراطية في جميع البلدان الافريقية .
ج ـ توفير المياه النقية وبناء المستشفيات واستكمال المرافق والبنية الاساسية .

وعقب السيد « تياجو سينترا » الباحث بكلية المكسيك قائلا بأن يتفق مع السيد موالوال بأن احلال الديمقراطية امر ضروري في افريقيا لأنه لايمكن إقامة سوق حرة قبل توفير الديمقراطية السياسية وأشار الى أن السوق اللاتينية الحرة التي تتطلع اليها دول امريكا اللاتينية لايمكن تحقيقها الا في ظل الديمقراطية السياسية .

كما تحدث السيد « لنسانا كويات » سفير غينيا (كوناكري) بالقاهرة عن الديمقراطية التي تتجه اليها الان اغلب دول افريقيا مؤكدا أن انتهاء الحرب الباردة كان عاملا اساسيا في ذلك كما اكد على ضرورة دعم العلاقات الافريقية اللاتينية مشيرا الى الامكانيات الهائلة التي تضمها القارتان وشبه العالم حاليا بمعين (IOSANGE) موضحا أنه يجب العمل على تقريب زوايا هذا المعين بهدف تقريب الفجوة بين زواياه الشمالية والجنوبية .

ثم خصصت الجلسة المسائية لليوم الاول للحوار لمحاضرة القاها السيد الدكتور بطرس بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية حول « الأوضاع في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج » لاقت المحاضرة إهتماما كبيرا حيث حضرها كبار المسئولين والدبلوماسيين بالخارجية المكسيكية والمشاركون في الحوار واعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في المكسيك وعدد كبير من الصحفيين ومراسلي وكالات الانباء . وقد بدا الاهتمام الملحوظ الذي لاقته

المحاضرة المذكورة من ان البيان الختامى الصادر عن الندوة عنى بالاشارة اليها بشىء من التفصيل .

جلسات اليوم الثانى :

كان الموضوع الثانى فى الحوار هو « امريكا اللاتينية وافريقيا فى مواجهة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ » . وتحدث فيه السيد /ابراهيم جمبرى مندوب نيجيريا الدائم لدى الامم المتحدة ووزير خارجيتها السابق حيث تعرض الى العلاقات الافريقية الأوروبية مشيرا الى ان الدول الافريقية يجب أن تدرك ان بناء أوروبا الموحدة يلقى عليها عبئا اضافيا حيث ستتأثر مبادلاتها التجارية مع دول أوروبا الغربية . كما أن المساعدات الثنائية التى كانت تتلقاها من الدول الاوروبية ستتأثر كذلك نتيجة اهتمام الغرب الان بمساعدة دول شرق اوروبا فى المقام الأول . كما ذكر أن اتفاقات لومى (التى تضم دولا من افريقيا والكاريبى وحوض الباسيفيك) تعتبر نموذجا للتعاون الافريقى اللاتينى غير أن تنفيذها يواجه الان بعض الصعوبات التى يجب التغلب عليها حتى لايتم ـ كما ذكر الدكتور بطرس غالى ـ « تهميش » دول الجنوب فى ظل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الأمر الذى يتفق فيه تماما مع سيادته . وانتقد السفير جمبرى سياسة صندوق النقد الدولى ازاء الدول الافريقية حيث يفرض شروطا قاسية لايمكن للدول الافريقية ـ التى تعانى من المديونية ـ الاستجابة لها . كما أن الصندوق خفض المساعدات التى يقدمها لافريقيا بمقدار مليار دولار فى العام الماضى مما أدى الى زيادة مديونية الدول الافريقية . وبالنسبة لموقف بلاده من التطورات الحالية فى جنوب افريقيا اوضح السفير ابراهيم جمبرى ان نيجيريا ترى انه لايجب اعطاء اى مكافأة لنظام دى كليرك طالما لم يتم تعديل الدستور القائم فى جنوب افريقيا بصفة جذرية .

علق السيد السفير برافو سفير المكسيك المتجول فى افريقيا بانه يتفق مع السيد جمبرى فى أهمية أوروبا بالنسبة لافريقيا غير ان ذلك لايجب ان يصرف انظار الدول اللاتينية عن افريقيا ، وان المكسيك من جانبها تعمل على دعم علاقاتها مع جميع البلدان الافريقية .

قدم بعد ذلك الدكتور « فيليبى رينوزوى » مدير ادارة التخطيط الإستراتيجى بمؤسسة البترول الفنزويلية بحثا حول الموضوع التالى فى الندوة وهو « قضايا الطاقة والتنمية فى امريكا اللاتينية وافريقيا » حيث اوضح ان خريطة العالم الاقتصادية تتغير الان مع قيام أوروبا الموحدة وبروز القوى الاقتصادية الكبرى فى آسيا (اليابان كوريا الجنوبية ـ هونج كونج ـ تايوان) . وأوضح أن البعد الجغرافى لايجب ان يكون حائلا دون التعاون اللاتينى الافريقى والدليل على ذلك ان اليابان تنفذ مشروعات اقتصادية كبيرة فى افريقيا بالرغم من البعد الجغرافى . وأوضح السيد رينوزو أن البرازيل تقيم مشروعات طموحة فى افريقيا ويجب على جميع الدول اللاتينية أن تحذو حذوها حيث توجد فرص كبيرة للاستثمار فى افريقيا خاصة فى مجال البناء والبترول والكهرباء .

كان الموضوع الاخير فى جدول اعمال الندوة هو « بدائل التعاون الافرولاتينى » حيث تحدث عن التعاون اللاتينى الافريقى السيد برهان كيان اندى ميكايل ممثل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحوث حيث ركز على التعاون الافريقى اللاتينى فى مجال الطاقة مؤكدا على ضرورة قيام الدول اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك وفنزويلا والارجنتين بمزيد من مشروعات التنمية فى افريقيا « الغنية بالموارد » .

كذلك تحدث السيد باولوجارسيا احد رجال الاعمال فى البرازيل عن المشروعات الكبيرة التى تقوم بتنفيذها المؤسسات البرازيلية فى افريقيا خاصة فى مجالات الغزل والنسيج والبناء وصناعة الزجاج والتعاون فى قطاعات الزراعة والطاقة والمواصلات خاصة مع مصر وموزمبيق والسنغال والجزائر ونيجيريا واضاف السيد « جارسيا » أن دول افريقيا وأمريكا اللاتينية تعانى من ضعف دخل الفرد فيها ولذلك فانه يجب العمل على زيادة التعاون بين القارتين وتحقيق نوع من التكامل الاقتصادى بينهما وذلك من خلال :

أ ـ دفع التبادل التجارى بين دول القارتين .

ب ـ المشاركة فى المعارض الدولية وفى الندوات الخاصة بتنشيط التعاون الاقتصادى .

ج ـ زيادة التبادل بين الجامعات ومراكز البحث الافريقية واللاتينية .

د ـ التعاون فى مجال السياحة .

ثم تحدث السيد السفير انيس نعمة الله سفير مصر فى المكسيك امام الندوة ممثلا وجهة النظر الافريقية عن بدائل التعامل الافريقى اللاتينى حيث ألقى بحثا مستفيضا اوضح فيه أهمية دعم هذا التعاون فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية خاصة فى ضوء قيام التكتلات الاقتصادية الجديدة فى العالم . وركز السيد السفير فى كلمته على وسائل تحقيق هذا التكامل الافريقى اللاتينى من خلال تبادل الخبراء فى مختلف المجالات مابين دول العالم الثالث مشيرا الى الدور البارز الذى يقوم به « الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا » (والذى يرأسه السيد النائب) حيث يمد الدول الافريقية بالخبرات المصرية فى شتى المجالات ويقوم بعقد الدورات التدريبية وتقديم منح دراسية للطلبة الوافدين من الدول الافريقية كما يقوم « المركز الدولى المصرى للزراعة » بتقديم منح تدريبية فى مجالات الزراعة والثروة السمكية والغذاء يستفيد منها الدارسون فى العديد من بلدان العالم الثالث . ووجه السيد السفير الدعوة لانشاء صندوق مماثل مشترك افريقى لاتينى بتمويل ذاتى ليساعد على تبادل الخبراء والفنيين بين مختلف بلاد القارتين مما سيكون له اثر ايجابى على عملية التنمية فيها . كما أكد السيد السفير على اهمية انجاز مشروعات تعاون صناعى مشتركة بين افريقيا وامريكا اللاتينية مشيرا الى أن القارتين تمتلكان الموارد الطبيعية والبشرية اللازمة للقيام بمثل هذه المشروعات ، وعلى أن يوضع فى الاعتبار آثار ذلك على البيئة ، ووجوب توحيد المواقف لمواجهة مشكلات التلوث وغيرها التى تنجم عن المشروعات الصناعية . وحذر السفير أنيس نعمة الله من مغبة عدم تحقيق التعاون الافريقى اللاتينى مشيرا الى أن ذلك قد يؤدى الى كارثة حقيقية تكون ضحيتها دول العالم الثالث حيث ستبتلعها التكتلات الاقتصادية الكبرى التى يشهدها العالم حاليا .

وقامت بعد ذلك السيدة جراسيلاذى لااما سفيرة المكسيك فى مصر بالتعقيب حيث نوهت بما ذكره السفير انيس نعمة الله حول ضرورة تدعيم التعاون الافريقى اللاتينى على كافة الأصعدة السياسية والإجتماعية والاقتصادية وأوضحت أنها تتفق فى الرأى مع كل من السفير انيس نعمة الله والسيد جارسيا بشأن الاقتراحات التى قدماها من اجل دفع التعاون الافريقى اللاتينى .

الجلسة الختامية للحوار :

اختتم الحوار أعماله مساء الخميس ٢٠ يونيو ورأس الجلسة الختامية السيد الدكتور بطرس بطرس غالى نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية حيث القى سيادته كلمة أشار فيها الى ان عقد هذه الدورة السادسة من الحوار الافريقى اللاتينى يعكس الارادة السياسية المشتركة فى القارتين لمواجهة التحديات والتغلب على المشكلات القائمة فيهما من خلال تدعيم التعاون بينهما . وأضاف سيادته ان الابحاث التى قدمت والافكار التى طرحت خلال الحوار يجب تحليلها بعناية حيث انها تعتبر اسهاما إيجابيا فى إيجاد تناول جديد للتعاون جنوب ـ جنوب .

ثم أعرب الدكتور بطرس غالى مجددا عن شكره للحكومة المكسيكية لاستضافتها لهذا الحوار ووجه الدعوة لعقد الدورة السابعة من الحوار الافريقى اللاتينى فى القاهرة فى عام ١٩٩٢ .

ثم قرأ بعد ذلك السفير روسنتال مساعد وزير الخارجية المكسيكى البيان الختامى للحوار الافريقى اللاتينى السادس ثم وجه السفير روسنتال شكره للدكتور بطرس بطرس غالى لدعوته الكريمة

لاستضافة الدورة القادمة للحوار في القاهرة .

البيان الختامي :

ـ افتتحت يوم ١٩ يونيه ١٩٩١ بمقر وزارة الخارجية المكسيكية الحلقة السادسة من الحوار الافريقي اللاتيني . وقد رأس الجلسة الافتتاحية الدكتور بطرس بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية ووزير الدولة للهجرة والمصريين في الخارج ، ووزير الخارجية المكسيكي فرناندو سولانا .

ـ التقت في الحوار شخصيات هامة من القطاع العام والخاص واكاديميون ودبلوماسيون من البرازيل والارجنتين وشيلي ونيجيريا والسودان ومصر والمكسيك . كما شارك فيه ممثلو المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في المكسيك .

ـ تعرض الحوار لقضايا عديدة من بينها الانعكاسات الناجمة عن ازالة التوتر والحرب الباردة في ظل النظام العالمي الجديد وكذلك القضايا المتعلقة بشئون الطاقة وبدائل التعاون جنوب /جنوب بصفة عامة والعلاقات الافريقية اللاتينية بصفة خاصة .

ـ وقد قدم الدكتور بطرس بطرس غالي في كلمته الافتتاحية تحليلا مقارنا حول الحقائق الجيوبوليتيكية التي تحكم العلاقات بين الشمال والجنوب في امريكا اللاتينية ، وحذر من نشوء حوائط حديدية جديدة في العلاقات الدولية مشيرا الى الدروس التي يجب استخلاصها من هذه الديناميكية الجديدة .

ـ ومن جانبه تعرض وكيل الخارجية المكسيكية السفير روسنتال الى مكونات النظام العالمي الجديد والاثار المترتبة عليه موضحا ان المنافسة ستزداد على الصعيدين السياسي والاقتصادي لفتح أسواق جديدة واحتلال الزعامة . كما شرح الاجراءات التي اتخذتها المكسيك وامريكا اللاتينية لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وطالب دول الجنوب ببذل المزيد من الجهد لتدعيم علاقاتها ببعضها ومع دول الشمال الصناعية .

ـ واتفق غالبية المشتركين على أن الاوضاع الناشئة عن انتهاء الحرب الباردة ومايسمى بالنظام العالمي الجديد تضع علامات استفهام حول مصير العديد من المناطق في العالم . وقدمت اقتراحات عديدة تحث على تحقيق تكامل افضل بين افريقيا وأمريكا اللاتينية في اطار التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية المعاصرة . كما ناقش المشتركون في الحوار انعكاسات تلك التغيرات على البنيان السياسي في افريقيا .

ـ خصصت الجلسة المسائية لمحاضرة القاها الدكتور بطرس بطرس غالي بشأن الأوضاع في الشرق الاوسط حيث تعرض خلالها الى تطورات حرب الخليج الاخيرة ، وشرح موقف مصر إزاء الازمة كما اكد ان جمهورية مصر العربية تسعى الى التوصل لتسوية سلمية للازمة الفلسطينية من خلال المفاوضات . ومن هذا المنطلق فهي تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بمشكلة الشرق الاوسط تحت رعاية الأمم المتحدة .

ـ وواصل المشاركون ـ خلال اليوم الثاني والاخير للحوار ـ تحليلاتهم وتعرضوا لقضايا مثل الأمن الجماعي في أمريكا اللاتينية والحروب الاهلية في افريقيا ونشوء التكتلات الاقتصادية الجديدة وتنمية سوق الطاقة وآفاق التعاون جنوب / جنوب .

ـ واختتم الحوار الذي أثار اهتماما شديدا بين الحاضرين بكلمة الختام التي القاها وكيل الخارجية المكسيكية السفير روسنتال . ووجه الدكتور بطرس بطرس غالي نائب رئيس الوزراء للعلاقات الخارجية الدعوة لعقد الحوار الافريقي اللاتيني السابع في القاهرة في عام ١٩٩٢ . □

ندوة آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات

[القاهرة ٧ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩١]

أحمد ابراهيم محمود

عقدت في القاهرة خلال الفترة ٧ ـ ٩ سبتمبر ١٩٩١ ندوة « آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات » ، نظمها منتدى الفكر العربي بالتعاون مع كل من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا التابعة للامم المتحدة . وقد تطرقت اعمال هذه الندوة الى مناقشة العديد من القضايا الهامة المتعلقة بمختلف جوانب التعاون العربي في التسعينات ، وشارك في المناقشة نخبة من المشتغلين بالسياسة والبحث العلمي والعمل الاعلامي على الصعيدين المصري والعربي . واشتملت اعمال الندوة على سبع جلسات ، سبقتها جلسة افتتاحية ، وجرى انهائها بجلسة عمل ختامية .

وقد وجه الأمير حسن بن طلال ولي عهد الأردن ورئيس مجلس امناء منتدى الفكر العربي كلمة الى الندوة في الجلسة الافتتاحية قرأها بالنيابة عنه الاستاذ السيد يسين الامين العام للمنتدى ، دعا فيها الى بلورة مبادرة عربية جديدة تنطلق من البحث في قضايا الطاقة والديون ونزع السلاح ، كما اكد على ان ازمة الخليج لفتت الانتباه الى ضرورة صياغة قواعد جديدة للحوار والعمل العربي المشترك ، من خلال الاتفاق اولا على تحديد الاسس التي ينهض عليها هذا العمل والتاكيد على اهمية الديمقراطية والحوار وتوفير الحد الادنى الضروري من التجانس السياسي في المجتمعات العربية المختلفة . وتحدث ايضا في هذه الجلسة د . تيسير عبد الجابر امين عام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا التابعة للامم المتحدة ، حيث اقترح عددا من الخطوات التي يمكن ان تساهم في تحقيق التعاون العربي ، واشار بصفة خاصة الى ربط عملية تحديد اسس بناء نظام عربي بدعم فرص التنمية الاقليمية العربية . كما القى د . اسامة الغزالي حرب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام كلمة في الجلسة الافتتاحية ، اكد فيها على حتمية الوحدة العربية في ضوء متغيرات العصر ، مع ضرورة التعامل مع الحقائق التي افرزتها ازمة الخليج بصورة موضوعية للوصول إلى

صيغ اكثر واقعية للعمل العربي المشترك .

الاختلالات البنائية للنظام العربي

خصصت جلسة العمل الاولى من اعمال الندوة لمناقشة قضية الاختلالات البنائية للنظام العربي ، وتحدث فيها د . محمد السيد سعيد رئيس وحدة الدراسات العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، وانطلق في ورقته المقدمة الى الندوة من افتراض رئيس مؤداه أن النظام الاقليمي العربي صار مغموسا في بيئة ازمة عميقة ، تمثل تعبيرا عن اختلالات اصيلة كامنة في صميم بنية النظام الاقليمي العربي ، وبنية نظام الدولة والتشكيلات الاجتماعية التي اسس عليها هذا النظام . ويعني ذلك ان الازمة المذكورة في صورتها الحالية تعتبر تجسيدا لنمط من الاختلالات البنائية في هيكل النظام العربي ، والتي تحصرها الورقة في :

١ ـ الاختلال الايديولوجي :
٢ ـ الاختلال الوظيفي :
٣ ـ الاختلال التنفيذي :

وتخلص الورقة الى أن معالجة اختلالات النظام العربي تتطلب تبني مدخل ديمقراطي ، وذلك من خلال اصلاح ايديولوجية النظام واعادة هيكلة مجموعة القيم الجوهرية له ، بحيث يتخذ هذا الاصلاح شكلا ديمقراطيا يقوم على نقل خطاب الايديولوجية القومية من التمركز حول الدولة الى المجتمع المدني بقصد اعادة انشائه وتركيبه على نحو ديمقراطي . ثم يتكامل هذا الاصلاح مع التأقلم الايجابي مع البيئة الدولية والاقليمية الراهنة ، وايضا مع اختيار استراتيجيةى ملائمة لمعالجة الاختلالات البنائية الثلاثة المذكورة تقوم اساسا على التمكين لنشوء وتطور مجتمع عربي عابر للقطرية تكون المسئوليات القومية من مهامه ، مع السماح باقصى مرونة ممكنة للنظام العربي للتطور تبعا لضرورات التأقلم مع البيئة الدولية والاقليمية المتاحة . واخيرا ، ترى الورقة ضرورة اعادة التوازن البنائي للنظام العربي من خلال تكليف هذا النظام فقط بالوظائف والادوار التي تتفق مع الالتزامات الحقيقية المتبادلة بين الدول الاعضاء فيه ، ومايتخلق عن ذلك من سلطة وموارد ، دون ان يعني ذلك تكميش النطاق الوظيفي للنظام العربي بصورة عشوائية .

وقد تولى د . وميض نظمي التعقيب على الورقة ، واعرب خلال التعقيب عن اتفاقه مع الباحث في توصيفه لطبيعة الاشكاليات القائمة في الوقت الراهن امام النظام العربي ، الا انه عبر عن اختلافه في العديد من النقاط الفرعية مثل ماوصفه بتجاهل تأثير العامل الخارجي على النظام العربي والافتقار الى العمق في تناول قضية القطرية والتبسيط في التعرض لاثار الثروة النفطية على النظام العربي ، كما رأى د . وميض نظمي ان الورقة اكتفت في النهاية بتقديم طرح ايديولوجي وعظي دون تقديم حلول واضحة للاختلالات المذكورة .

منهج تعديل ميثاق جامعة الدول العربية

ناقشت جلسة العمل الثانية موضوع « منهج تعديل ميثاق جامعة الدول العربية » ، وتحدث فيها د . مجدى حماد المدير بالامانة العامة لجامعة الدول العربية . وركز في ورقته على مشروع تعديل ميثاق الجامعة ، وانطلق في هذه الورقة من تساؤل رئيسي حول : ماهو تقييم اداء الجامعة في ظل الميثاق الراهن ؟ وما الذي يمكن استنتاجه بالضبط من مشروع تعديل الميثاق ؟ .

واشار الباحث الى ان منهج الميثاق الراهن هو منهج التنسيق الاقليمي ، وليس التنسيق الوحدوي . وهناك فارق كبير بين البروتوكول والميثاق ، فالاول اكثر التزاما بالطابع الوحدوي للعمل العربي المشترك ، اما الثاني فيغلب عليه الطابع القطري حيث انه نص على ان الخطى الوحدوية يمكن ان تتم بين الدول الاعضاء وبعضها البعض خارج نطاق الجامعة العربية .

وقد وجد الباحث ان قاعدة الاجماع لم تكن عائقا امام عملية اتخاذ القرارات داخل الجامعة ، حيث أن الميثاق اشار في اكثر من موضع الى عدم اشتراط الاجماع في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة ماجور معينة . ومن خلال الدراسة الامبريقية ، وجد الباحث ان ٨٠ ٪ من قرارات الجامعة اتخذت بالاجماع ، ومع ذلك لم ينفذ منها سوى القليل لاسباب تتعلق بالسيادة . وقد خلص الباحث في ورقته الى ان مشروع تعديل الميثاق يصل الى طريق مسدود ، حيث يواجه هذا المشروع صعوبات اساسية بفعل رفض بعض الدول له اثناء القمة العربية رقم ١٢ المنعقدة في فاس بالمغرب . وعلى الرغم من استمرار العمل بقاعدة الاجماع وعدم الانتهاء من مشروع تعديل الميثاق ، فان مصر عادت الى الجامعة العربية بدون الاجماع . والخلاصة ان الدول العربية مازالت تختلف داخل الجامعة حول منهج تعديل نظام الجامعة العربية : هل يتم التعديل من خلال الميثاق ذاته ؟ ام يتم عبر الملاحق فقط ؟

وفي اعقاب هذا العرض ، قام د . عبد الله الاشعل بالتعقيب على الورقة ، حيث اشار الى ان تعديل ميثاق الجامعة لايشترط ان يؤدي بالضرورة الى اصلاح وضع النظام العربي ، ويتأكد هذا التحليل بالنظر الى ان الجامعة العربية سبق ان سمحت لدولها بتعديل الميثاق ، الا ان ذلك لم يؤد الى اصلاح الاختلالات القائمة في النظام . كما اكد على ان الاشارة الى ان الفروق القائمة بين الميثاق والبروتوكول ليست ذات قيمة تذكر ، اذ ان البروتوكول عبارة عن مجرد اعلان تفاهم بين الدول الخمس الموقعة عليه ، وكان اساس العمل العربي المشترك ، اما الميثاق فقد كان عبارة عن الصياغة القانونية العملية لهذا الاساس . وقد ركزت التعليقات التي وردت في المناقشة بعد ذلك على كيفية اصلاح وتطوير العمل العربي المشترك من خلال الجامعة ، حيث اشار البعض الى ضرورة الاعتراف باهمية وجود « مؤسسة » سياسية عربية ممثلة في الجامعة بدلا من استمرار غلبة التوجهات الشخصية للحكام العرب ، في حين اثار البعض الثاني الى اهمية مشاركة قوى الضغط الاجتماعية العربية لتعديل الميثاق من خلال المشاركة الاساسية في هذه المسألة ، كما نادت بعض الاراء بضرورة تعديل النظام الاداري والمالي للجامعة .

تنقية الاجواء العربية

تناولت الجلسة الثالثة موضوع « منهج تنقية الاجواء العربية » ، وتحدث فيها د . كامل ابو جابر استاذ العلوم السياسية ، وانطلق في ورقته من النظر الى ازمة النظام العربي الراهنة باعتبارها واحدة من سمات الازمة الحضارية العربية الخانقة ، الامر الذي يجعل هذا النظام يعيش حالة اقرب الى الفوضى وحالة الطبيعة ، بحيث يصبح كل شخص اجتماعي فيها عدوا للاخر . وحدد الباحث هدف ورقته في اثارة حوار هادف حول قضية تنقية الاجواء العربية . وفي هذا الاطار ، دعا الى كتابة ميثاق عربي بشكل ومضمون جديد كليا ، على ان يقوم هذا الميثاق على احترام جسد وعقل الانسان العربي ، ويرى الباحث ان هذه الدعوة يمكن ان تتكامل مع انشاء مجتمع ديمقراطي تعددي يقوم على : انشاء مجتمع مدني ، احترام حقوق الانسان ، حماية الاقليات ، اعادة بناء القيم والمفاهيم في النظام العربي ، احداث نهضة تعليمية عربية .

وقد قام الاستاذ السيد يسين بالتعقيب على الورقة ، واثنى في البداية على ماتميزت به الورقة من تطبيق منهجية التحليل الثقافي للازمة العربية الراهنة ، كما اتفق مع الباحث في الدعوة الى المكاشفة والمصارحة بين النظم العربية لمعرفة الحدود التي لاينبغي تجاوزها ، الا ان المعقب دعا الى ضرورة ان تتخذ الدعوة الى تغيير القيم الثقافية السلبية صورة العملية الشاملة للتغيير الاجتماعي المخطط ، كما دعا الى ضرورة الاهتمام بموضوع اسلمة المعرفة والرؤية الثقافية الاسلامية للعالم .

الديمقراطية في اطار النظام العربي

اهتمت الجلسة الرابعة بموضوع « الديمقراطية في اطار النظام العربي » ، وتحدث فيها د . علي الدين هلال استاذ العلوم السياسية ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة . وحاول في ورقته الاجابة عن تساؤل رئيسي هو : هل تتأثر العلاقات العربية البينية باشكال نظم الحكم القائمة ؟ وهل هناك علاقة بين هذه الاشكال ؟ وقد وجد الباحث ان هناك من الناحية النظرية علاقة قوية بين اشكال النظم السياسية والسياسة الخارجية . ففي حالة النظم الديمقراطية ، توجد قيود واضحة على عملية صنع السياسة الخارجية ، كما يشعر صانع القرار فيها بانه معرض للمحاسبة ،

علاوة على ان الصراع يكون محدودا فى حالة هذه النظم . وبالتطبيق على النظام العربى ، تشيع حالة من هيمنة صانع القرار على السلطة ، كما ان هناك طبيعة شمولية للصراع مع الخارج ، فضلا عن وجود تداخل كشف بين العلاقات الشخصية والعلاقات الرسمية فى الدول العربية ، وينتج عن ذلك كله سيادة حالة من التقلب السريع فى السياسة العربية . ويؤكد الباحث فى ختام ورقته على ان الاخطار التى تنجم عن الديمقراطية تعتبر فى النهاية اقل بكثير عن مثيلتها التى تنجم عن هيمنة شخص واحد على السلطة .

وتولى التعقيب على الورقة د . شفيق السمرائى ، حيث أعرب عن اختلافه مع الباحث فى تجاهله لتأثير عامل المصلحة الوطنية على السياسة الخارجية ، وبالذات فيما يتعلق بتأثير هذا العامل على اتخاذ قرار الحرب والسلام ، كما رأى المعقب ان الورقة تجاهلت تأثير الوضع الدولى على اتخاذ القرارات القطرية العربية . وقد ركزت التعليقات بعد ذلك على ضرورة تقدير الاوزان النسبية الحقيقية للقيود والاشكاليات القائمة فى مواجهة عملية بناء الديمقراطية فى العالم العربى ، لاسيما فى ظل التأثر تجربة الحزب الواحد والافتقار الى التقاليد الديمقراطية ، وكذلك اهمية الوعى بضرورة توافر الشروط الاجتماعية الموضوعية اللازمة لقيام الديمقراطية ، والحذر من النقل الحرفى للديمقراطية الغربية وتجاهل خصوصية العالم العربى .

تسوية النزاعات العربية

كان موضوع الجلسة الخامسة هو « تسوية النزاعات العربية » ، وتحدث فيها د . حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، والذى بدأ بالاشارة الى ان الحديث عن النزاع يعنى الحديث عن مجمل الاوضاع الصراعية فى العالم العربى . واكد على ان الاسلوب الوقائى والعلاجى الذى تبنته الجامعة العربية لمعالجة النزاعات قد فشل بحكم اعتماده على المدخل القانونى والميثاقى ، ومن ثم يجب معالجة قضية تسوية النزاعات من خلال ثلاث زوايا او مناهج : ـ

١ ـ المنهج القانونى : ويركز على استخدام الميثاق كاداة لتسوية النزاعات ، ويرى هذا المنهج ضرورة تعديل الميثاق وسد الثغرات القائمة فيه .

٢ ـ منهج توزيع انماط القوة فى العالم العربى ، ويقوم على فكرة ان التحالف المصرى ـ السورى ـ السعودى (تحالف أكتوبر) قادر على قيادة الأمة العربية ، غير ان السؤال الجوهرى هو : كيف يمكن الحفاظ على هذا التحالف وتمكينه من الاستمرار .

٣ ـ المنهج الوظيفى ، ويقوم على محاولة حل المشاكل العربية من جذورها على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، الا ان من الصعب الفصل بين ما هو اقتصادى وما هو سياسى فى العالم العربى .

وقد تولى د . يوسف الحسن التعقيب على الورقة ، واعرب عن اختلافه مع الباحث فى كيفية تحديد مناهج تسوية النزاعات العربية ، لاسيما بالنسبة للمنهجين الثانى والثالث . فالمنهج الثانى غير صالح للتطبيق فى الفترة القادمة بفعل انعدام الشروط الموضوعية اللازمة .

أما فكرة تطبيق المنهج الوظيفى لتسوية المنازعات العربية ، فيعوقها غياب الارادة السياسية العربية الوحدوية ، فى مقابل اعلاء الارادات القطرية للدول الاعضاء بالجامعة . واقترح المعقب بدلا من ذلك انشاء مركز لدرء المنازعات العربية او الانذار المبكر بها وبيان المخاطر التى يمكن ان تنشأ عنها النزاعات . كما اكدت تعليقات المشاركين على صعوبة تطبيق المناهج التى ذكرها الباحث ، وذلك بفعل الخصوصية الشديدة للنزاعات العربية ، واتسامها بحالة واضحة من الفجائية فى مراحل التطور . ومن ثم ، ينبغى الحديث عن اساليب مختلفة لتسوية النزاعات ، بحيث تشتمل هذه الاساليب على مختلف المناهج الملائمة للتعامل مع الصراعات العربية بكافة تصنيفاتها .

موقع التجمعات الاقليمية فى النظام الجديد :

تناولت الجلسة السادسة موضوع « موقع التجمعات الاقليمية فى النظام الجديد » ، حيث تعرض د . مصطفى كامل السيد استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة فى البداية لتجربة مجلس التعاون العربى ، وحاول فى ورقته استكشاف امكانية استمرار المجلس فى ظل المتغيرات القائمة . ولتحقيق هذا الغرض ، اعتمد الباحث فى التحليل على مقولات النظرية الوظيفية ، التى لعبت دورا رئيسيا فى تحديد تصورات مؤسسى المجلس على اعتبار ان الهدف منه كان ممثلا منذ البداية فى تعميق التعاون الاقتصادى بين دول المجلس وصولا الى تحقيق قدر اكبر من التعاون السياسى . وقد خلص الباحث الى ان حالة مجلس التعاون العربى لم يتوفر لها ايا من العناصر اللازمة لنجاح المنظور الوظيفى فى تحقيق التعاون الدولى . كما ان الاختلالات الهيكلية القائمة فى المجلس تدفع الى الاعتقاد بانه لن يكون فاعلا ومؤثرا فى المستقبل من الناحية الاقتصادية او السياسية . وتولى التعقيب على هذه الورقة د . حلمى نمر الامين العام لمجلس التعاون العربى ، والذى سجل منذ بداية كلمته اختلافه جملة وتفصيلا مع منهج الباحث والنتائج التى توصل اليها ، حيث اكد على ان المنظور الوظيفى لم يحكم على الاطلاق اعمال المجلس ، واورد تفصيلات هامة حول اهداف المجلس وفاعليته ونظام العمل به وامكانات التكامل بين الدول الاعضاء فيه .

كما تعرض الاستاذ/وحيد عبد المجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام فى نفس الجلسة لتجربة مجلس التعاون الخليجى ، وتناول فى ورقته الجدل واسع النطاق الذى احاط بهذا المجلس طيلة عقد الثمانينات . اما بالنسبة للفترة ما بعد حرب الخليج ، فقد انطلق الباحث من افتراض ان هناك اتجاها نحو تقلص الارتباط بين المجلس وباقى الدول العربية ، ويتضح هذا الاتجاه من خلال ثلاث قضايا اساسية هى : قضية المصالحة العربية ، وقضية الترتيبات الامنية فى الخليج ، وقضية طبيعة العلاقات العربية ـ العربية خلال مرحلة ما بعد الحرب . واختتم الباحث ورقته بالتأكيد على ان الاحتفاظ بقدر من التماسك للنظام العربى يتطلب ايجاد صيغة اقرب الى صيغة النظام الاقليمى لدول امريكا اللاتينية ، لاسيما وان فك الارتباط بين مجلس التعاون الخليجى والنظام العربى سوف يحد من قدرة المجلس على مجابهة المخاطر الاصلية التى يجابهها . وقد قام د . اسامة الغزالى حرب بالتعقيب على الورقة ، حيث ركز على قضية موقع مجلس التعاون الخليجى فى النظام الاقليمى العربى ، وتعرض بصفته خاصة ل : موقع المجلس فى منطقة الخليج ذاتها ، قوة العمل فى منطقة الخليج ، الوظائف المنوطة بالمجلس ، موقع مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان فى المجلس ، الشعور بالتمايز داخل المجلس ، ازمة الخليج وتأثيرها على الامن فى المنطقة .

واخيرا ، تناول د . عبد الله ساعف استاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس ومعهد الدراسات الاستيراتيجية بالرباط ، فى نفس الجلسة حالة اتحاد المغرب العربى . وركز فى ورقته على موضوعى : هوية وطبيعة اتحاد المغرب العربى ، وتفاعلات الاتحاد مع النظام العربى .

وقد وجد الباحث ان تفاعلات الاتحاد المغاربى مع النظام العربى والاطراف الاخرى المحيطة تتسم بطبيعة نسبية متغيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وقد قام د . مصطفى المصمودى بالتعقيب على الورقة ، وركز على : الاعتبارات التاريخية الكامنة وراء قيام الاتحاد ، ومضمون الاعلان عن قيام الاتحاد ، ومستقبل الاتحاد المغاربى . واختلف المعقب مع الباحث فى نزعته التشاؤمية حول مستقبل الاتحاد ، وذلك لوجود تيار عربى وحدوى فى المشرق ، وتيار الوحدة الاوربية ، علاوة على ان التجربة المغاربية تحاول فى الوقت الراهن تفادى اوجه القصور القانونى التى صاحبت الحركة الوحدوية المغاربية فى الماضى .

اشكالية التكامل الاقتصادى فى النظام العربى الجديد :

ركزت جلسة العمل السابعة على موضوع الاساس الاقتصادى للنظام العربى الجديد ، وتحدث فيها د . تيسير عبد الجابر امين عام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، حيث استعرض مراحل تطور جهود التكامل الاقتصادى العربى ، واشار الى ان عقد الثمانينات اظهر وجود عقبات عديدة امام هذه الجهود ، لاسيما بعد تفاقم مشكلتى البطالة والديون وانخفاض اسعار النفط وتزايد النزاعات العربية ـ العربية ، واكدت هذه العقبات فى مجملها على غياب الارادة السياسة اللازمة لقيام التكامل الاقتصادى العربى . وقد اختتم الباحث ورقته بالاعراب عن الامل فى ان تنجح المجالس العربية فى توثيق عربى التكامل فيما بينها . وتولى التعقيب على هذه الورقة د . دارم البصام ، الذى اكد على استحالة تحقيق التكامل الاقتصادى العربى سوى من خلال التكامل بين عنصرى البشر والمال ، كما اشار الى خطورة عملية تكريس الاختلالات الموجودة فى توزيع الموارد العربية . وقد اتفقت معظم التعليقات على ضرورة الاهتمام بتطوير السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادى ، وذلك من خلال التركيز على مختلف القضايا ذات الصلة بهذا السوق .

الاسس الاستراتيجية للنظام العربى الجديد :

ناقشت الجلسة الثامنة موضوع « الاسس الاستراتيجية للنظام العربى الجديد » ، وتحدث فيها الاستاذ / حسن ابو طالب الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، واستهدف فى ورقته الوصول الى تحديد امكانات بناء نظام امن عربى فعال . وانطلق الباحث من حقيقة ان اللحظة الراهنة تمثل لحظة فاصلة بين بقاء النظام العربى وبين تفككه الى نظم اقليمية فرعية ، حيث يواجه النظام المذكور ازمة طاحنة نتجت عن الاختلالات الهيكلية الموجودة فيه ، ثم ادت الازمة ذاتها الى : تجذير الانقسام الشعبى بين قطاعات الشعب العربى ، وتعزيز الانكشاف الامنى ، واعادة ترتيب الاولويات العربية . وقد خلص الباحث الى ان النظام العربى يواجه فى الوقت الحالى عددا من القيود والفرص الماثلة امامه ، وتشتمل القيود على : المعوقات النابعة عن تطورات البيئة الدولية ، والتغير فى منظومة القيم العربية ، وسعى بعض القوى الخارجية الى تفتيت النظام العربى . اما الفرص ، فهى تتمثل اساسا فى وجود رغبة عربية عارمة فى الخروج من حالة التازم الراهنة ، علاوة على وجود حالة من الخلط والتداخل بين القوى الدولية . وفى هذا الاطار ، وجد الباحث ان الحفاظ على النظام الاقليمى العربى يتطلب القيام بثلاث مهام عاجلة هى : ملء الفراغ الامنى فى الخليج ، وصياغة استراتيجية تفاوض عربية لتسوية القضية الفلسطينية ، وصياغة استراتيجية مصالحة مع دول الجوار الجغرافى . وقد تولى التعقيب على هذه الورقة كل من د . محمد زكريا اسماعيل واللواء / احمد عبد الحليم ، حيث اهتم المعقب الاول بالتركيز على القضايا الاتية المطروحة امام العالم العربى مثل : قضية السلام ، الامن المائى العربى ، هجرة اليهود السوفييت ، مشروعات تقييد التسلح فى الشرق الاوسط . اما اللواء / احمد عبد الحليم ، فقد اختلف مع الباحث بالنسبة لما وصفه ب « الميل الى الثنائيات فى قضايا رئيسية حيوية » ، وكذلك بالنسبة لما وصفه ب « المثالية والطوباوية » فى اقتراح المهام العاجلة امام النظام العربى . ثم ركزت تعليقات المشاركين بعد ذلك على المهام الاكثر الحاحا امام النظام العربى ، واشتملت التعليقات على مجموعة متكاملة من المهام مثل : مواجهة التهديد النووى الاسرائيلى ، استعادة العراق الى الحظيرة العربية والحفاظ على ما تبقى لديه من القوة ، والتنسيق الجماعى للاعداد لمؤتمر السلام الاقليمى ، مواجهة الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، التنسيق بصدد المياه .

امكانات بناء نظام عربى جديد :

تعرضت جلسة العمل الختامية بصورة موسعة لموضوع « امكانات بناء نظام عربى جديد » ، وتحدث فيها كل من الاستاذ السيد يسين والاستاذ محمد سيد احمد ود . عصام الدين جلال ود . احمد صدقى الدجانى ود . عابد الجابرى ود . فؤاد بسيسو . وقد استهل الاستاذ السيد ياسين فى بداية الجلسة الحديث بالتركيز على ان تحليل الوضع العربى الراهن يتطلب تبنى منهج نقدى لكافة المجالات ، مع الحاجة بصفة خاصة الى تطبيق منهجيه التحليل الثقافى فى النقد المطلوب . اما الاستاذ محمد سيد احمد ، فقد قام بطرح مجموعة من الاشكاليات الهامة باعتبارها لبنات اساسية فى النظام العربى ، وفى مقدمتها اشكالية الامن ، واشكالية الحفاظ على النظام الاقليمى العربى واستمراريته ، وموقع القضية الفلسطينية فى قائمة الاولويات العربية ، وانعكاسات ازمة الخليج على النظام العربى . وقد خلص فى ورقته الى ان النظام العربى البديل الاكثر اتساقا مع النظام الدولى الجديد هو الذى يحقق نوعا من التوافق بين احتياجات الاطراف العربية المعنية كافة على تباين مواقفها ، وعلى تنوع ما لديها من الموارد . ويتحقق هذا التوافق من خلال تنمية مطردة للامة العربية جمعاء تقوم على الاستثمار الرشيد لكافة الموارد العربية على تنوعها بجهد عربى جماعى . ثم تحدث د . عصام الدين جلال عن تاثير التطورات الدولية الجارية على امكانات بناء نظام عربى جديد ، واشار الى ان ازمة الخليج نتجت بفعل حالة عدم التوازن القائمة فى المنطقة ، الا ان القيادة العراقية اخطات فى انها ادخلت نفسها فى معركة غير محسوبة ، الامر الذى اتاح للاطراف الاخرى ان تكسب المعركة وتظهر بصورة لا تتناسب مع حجم قوتها الحقيقية . اما د . احمد صدقى الدجانى ، فقد ركز على حقيقة ان بناء النظام الاقليمى الجديد يتطلب تفاعل عاملين ، يتعلق اولهما بالاقليم ، وثانيهما عامل دولى خارجى . وشدد فى هذا السياق على اهمية ترتيب البيت العربى والتحرك السريع فى اطار الدائرة الاسلامية والحديث الجماعى العربى مع الولايات المتحدة ، وذلك للاعداد لمؤتمر السلام الاقليمى . وبعد ذلك تحدث د . عابد الجابرى عن امكانات بناء نظام عربى جديد من منظور تاريخى ياخذ فى الاعتبار عامل الارادة والتفكير البشرى ، حيث اشار الى ان النظام الحالى يقوم على عدة محاور ابرزها التجزئة والتبعية ، الامر الذى ادى الى سيادة حالة من الخوف فى العلاقات العربية ، علاوة على تفاقم حالة العجز الاقتصادى والانقسام بين الشمال والجنوب . واخيرا ، تحدث د . فؤاد بسيسو حول الركائز اللازمة لنجاح النظام العربى الجديد ، وحددها فى : ضرورة ان يكون هذا النظام مرنا ومرتبطا باهداف سياسية واقتصادية متواضعة ، وضرورة اقامة الديمقراطية الحقيقية فى الدول العربية باعتبارها مطلبا حيويا لنجاح النظام المذكور .

المؤتمر الاسلامى العشرون لوزراء الخارجية

(استانبول (تركيا) ٤ ـ ٨ اغسطس ١٩٩١

طارق حسنى أبو سنة

انعقد المؤتمر الوزارى الاسلامى العشرين التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامى فى تركيا تحت رعاية الرئيس التركى « تورجوت أوزال » وبذلك ترأس تركيا المؤتمر الوزارى الاسلامى لمدة عام كامل. وقد جاء إنعقاد هذه الدورة فى وقت هام وحاسم فى تاريخ العالم الاسلامى فى ضوء التحديات الضخمة التى تواجهه فى هذه المرحلة، وخاصة تلك المحنة الناجمة عن ازمة الخليج الاخيرة وما تمخض عنها من إنعكاسات ، بما يعنى ضرورة تجنب مزيد من الانقسامات والتراشق بالاتهامات الضارة فى صفوف الامة الاسلامية.

وقد ابرز الرئيس التركى فى كلمته الافتتاحية فى المؤتمر على اهمية العملية المزدوجة للتحرر السياسى والتحول الاقتصادى التى تشهدها اوروبا الان ، حيث أثنى على الدور الذى قام به إطار مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى وهياكله فى مجال أحداث هذه العمليات ، وأعرب عن إعتقاده فى إمكانية أن يتخذ العالم الاسلامى خطوات فى نفس الاتجاه . وأكد أوزال أن التعاون الاقتصادى يعد افضل السبل وأنجحها لتحقيق السلام والاستقرار وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط مؤكدا على أوجه التكامل الاساسية فيما يسببه الاقتصاد فى المنطقة .

كما أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى ورئيس المؤتمر الوزارى الاسلامى التاسع عشر فى تقريره للمؤتمر ضرورة مضاعفة التحرك ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط على أثر تحرير الكويت ، وأوضح أن أهم دعائم الأمن فى المنطقة هو لتحقيق نزع كافة أسلحة الدمار الشامل كما نوه بإصدار اعلان القاهرة لحقوق الانسان فى الاسلام فى المؤتمر الاسلامى التاسع عشر لوزراء الخارجية مما يعتبر إنجازا هاما تسترشد به مختلف الدول الاسلامية فيما تصدره من تشريعات .

الشئون السياسية :

١ ـ اعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء إستمرار الصهيونية العالمية فى تنفيذ مخططها الاستعمارى بإقامة ما تسميه « بإسرائيل الكبرى » مما يشكل خطرا جسيما على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطينى ويهدد سلامة الدول العربية والاسلامية ، وطالب مجلس الأمن الدولى بتشكيل لجنة دولية للاشراف والرقابة على عدم الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السورى . ودعا المؤتمر بهذا الصدد حكومات الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والدول الصديقة المعنية بالتوقف عن منح إسرائيل التسهيلات والمساعدات والقروض المالية ، حتى تتمثل وتطبق كافة القرارات الشرعية الدولية بشأن حل القضية الفلسطينية والنزاع العربى ـ الاسرائيلى .

وأيد المؤتمر الجهود المبذولة لاحلال السلام العادل والشامل فى منطقة الشرق الأوسط الذى يستند على قرارات الشرعية الدولية ، ودعا للاسراع لعقد مؤتمر دولى للسلام فى المنطقة .

وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء الاتفاقات المعقولة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجى بينهما والذى يسمح بتخزين اسلحة أمريكية بها وتزويدها بأحدث الأسلحة المدمرة . كما أدان المؤتمر المخططات الاسرائيلية الاستيطانية فى القدس الشريف ، ودعا لعقد لقاء إسلامى ـ مسيحى بالتنسيق مع الفاتيكان وبمشاركة الكنائس الشرقية الأخرى من أجل الحفاظ على هوية المدينة وطابعها الدينى والتاريخى وادان المؤتمر أيضا إستمرار إحتلال إسرائيل لجنوب لبنان والممارسات التعسفية والعسكرية ضد المواطنين اللبنانيين وطالب بإنسحابها من الأراضى اللبنانية بشكل فورى وغير مشروط ودعا المؤتمر المجتمع الدولى للمساهمة فى الصندوق الدولى لاعمار لبنان . كما طالب المؤتمر ضرورة إخضاع إسرائيل وقدراتها النووية للتفتيش الدولى .

٢ ـ رحب المؤتمر بإستعادة الكويت لسيادتها وإستقلالها ووحدة اراضيها وبعودة حكومتها الشرعية ، وأكد المؤتمر على ضرورة التنفيذ الكامل من جانب العراق لكافة قرارات مجلس الأمن الدولى الصادرة فى هذا الشأن ضمانا لعدم تكرار عدوان عراقى جديد . كما أبدى المؤتمر إستياءه لأن العراق لم تتمثل بشكل كامل للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة .

وما ينطوى عليه ذلك من نوايا عدوانية الامر الذى يستلزم إستمرار فرض العقوبات التى نصت عليها قرارات مجلس الأمن . وأكد المؤتمر ضرورة التزام العراق بإزالة كافة اسلحة الدمار الشامل من المنطقة ، وحمله المسئولية الكاملة عما لحق بالكويت والدول الاخرى من اضرار بشرية ومادية وطالبه بدفع تعويضات عن تلك الخسائر وفق قرارات مجلس الأمن فى هذا الصدد .

٣ ـ رحب المؤتمر بالمبادرة الأخيرة التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إزاء الوضع فى افغانستان ، وفى هذا الاطار اقر المؤتمر بأن تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة أمر ضرورى لاستعادة السلام ولتميكن الشعب الافغانى من ممارسة حقه فى إختيار نظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى بمنأى عن التدخل الخارجى ، لذا قرر المؤتمر الاستمرار فى تقديم مساعدته الانسانية السخية الى اللاجئين الافغان والعمل على اعادتهم وتوطينهم فى افغانستان .

٤ ـ دعا المؤتمر إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع فى جامو وكشمير طبقا لما اصدرته الأمم المتحدة من قرارات ذات صلة ولما نصت عليه إتفاقية « سيملا » وندد بالحملات التعسفية والواسعة النطاق والموجهة ضد حقوق الانسان لشعب كشمير .

٥ ـ دعا المؤتمر جميع الدول ، وخصوصا دول المنطقة المعنية إلى الاستجابة للمقترحات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فى افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا . ورحب المؤتمر بمقترحات باكستان للابقاء على منطقة جنوب آسيا خالية من الأسلحة النووية بما فى ذلك مشاورات البلدان الخمسة لمنع إنتشار الأسلحة النووية فى المنطقة .

٦ ـ كما أخذ المؤتمر علما بالتطورات الجارية على الساحة الدولية

وخصوصا فى شرق ووسط أوروبا ، وأعرب عن الأمل فى الا يؤثر تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب على ترتيب الاولويات فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والتبادل التجارى فيما بين تلك البلدان والبلدان الاسلامية . وأعرب المؤتمر ايضا عن الامل فى أن تعمل دول أوروبا الشرقية والغربية وغيرها من الدول على إحترام الهوية الاسلامية للجماعات والأقليات الاسلامية الموجودة ، لديها ، فضلا عن حقها فى التحدث بلغاتها وممارسة شعائرها الدينية .

٧ ـ أوضح المؤتمر قلقه الشديد إزاء التطورات الاخيرة فى الصومال والتى اسفرت عن معاناة بالغة للشعب فى هذا البلد ، والتى كان لها إنعكاسات خطيرة على الوحدة الوطنية وسلامة أراضى هذا البلد المسلم ، وحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولى على تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لاعادة إعمار هذا البلد وإستئناف تعاون اقتصادى وثيق معه .

٨ـ أعرب المؤتمر عن تضامنه مع طائفة القبارصة الأتراك فى قضيتهم العادلة ، ودعا المؤتمر طرفى القضية للتفاوض للتوصل لتسوية طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٤٩ لعام ١٩٩٠ .

ورفض المؤتمر طلب إنضمام الجانب القبرصى التركى كعضو كامل فى المنظمة ، وقرر فى هذا الشأن تعزيز مشاركة الطائفة فى انشطة وإجتماعات كافة أجهزة المنظمة ، ودعا الدول الاعضاء لتوسيع علاقاتها للشعب القبرصى التركى فى كافة المجالات .

٩ ـ وأكد المؤتمر على قراراته السابقة بشأن التضامن مع المسلمين فى جنوب الفيلبين فى كفاحهم العادل من أجل تحقيق طموحاتهم المشروعة فى إطار وحدة أراضى الفيلبين ، وحث المؤتمر حكومة الفيلبين على الاستمرار فى التنفيذ الكامل من أجل منح الجنوب الحكم الذاتى ، مع استمرار توفير الدعم المادى والمالى والانسانى لمسلمى جنوب الفيلبين .

١٠ ـ اكد المؤتمر مجددا تضامنه التام مع الاقلية التركية المسلمة فى بلغاريا ، وسجل المؤتمر إرتياحه للمنهج الجديد الذى اتخذته القيادة البلغارية الجديدة برغبة التخفيف من محنة الأقلية التركية المسلمة فى بلغاريا ، ودعا الحكومة البلغارية للالتزام بما تعهدت به وتوفير كافة الضمانات القانونية التى تكفل إقرار وإحترام الحقوق الدينية والعرقية والثقافية لهذه الأقلية والقضاء على ما تعانيه من تمييز .

الشئون الاقتصادية :

١ ـ أعرب المؤتمر مجددا عن قلقه العميق إزاء الأوضاع الاقتصادية الدولية المتردية ، والاثار المترتبة عليها بالنسبة للدول الاسلامية ، ولاحظ بقلق التحولات الاقتصادية الجديدة التى قد تتحدث بعد انشاء السوق المشتركة الموحدة عام ١٩٩٢ ، وأعرب عن امله فى تعزيز العلاقات المسجل مؤخرا بين المجموعة الأوروبية وكل من أوروبا الشرقية والوسطى ، لن تكون له انعكاسات سلبية على التبادل التجارى بين الدول الاعضاء والمجموعة الأوروبية ، وحث المؤتمر الدول الاعضاء على تكثيف جهودها فى مجال التعاون الاقتصادى والتجارى وذلك من أجل تعزيز العلاقات فيما بين الدول الاعضاء لمواجهة التحديات العالمية .

٢ ـ وأكد المؤتمر ايضا ضرورة الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الخطيرة التى نجمت عن الحرب الأخيرة فى الخليج وطلب إعداد بحث امكانيات تعاون أوثق من أجل اعادة البناء والتنمية الاقتصادية بما يحد من الاثار المدمرة لهذا النزاع .

٣ ـ طلب المؤتمر من البلدان المتقدمة اتخاذ اجراءات فورية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادى العالمى والاسراع بعملية التنمية فى البلدان النامية . كما دعا البلدان المتقدمة والهيئات المانحة سواء كانت وطنية أو متقدمة الجنسيات ـ لاتخاذ التدابير الملائمة لتخفيض الديون المستحقة على البلدان الافريقية خاصة عن طريق شطب الديون واعادة جدولة السداد ومد فترات الاستحقاق وخفض أسعار الفائدة أو تفسيرها .

الدعوة لانعقاد مؤتمر عالمى للجامعات والأقليات المسلمة :

دعت المملكة العربية السعودية لاستضافة المؤتمر العالمى الاول للجماعات والاقليات المسلمة ، وذلك فى ضوء المكانة الخاصة التى تتبوأها الجماعات والاقليات المسلمة بين الأمة الاسلامية وأهمية مساهمتها فى إثراء الطابع العالمى للاسلام وفى ضوء الظروف الصعبة التى تعيشها ، حيث توجد تحديات وضغوط ترمى للقضاء على ايمانهم وتشويه هويتهم وثقافتهم الاسلاميتين وحرمانهم من التمتع بحقوقهم الأساسية المعترف بها ، لذا فلابد من العمل على تحسين أوضاع هذه الجماعات فى اطار احترام استقلال سياسة الدول ، بما يسمح لهم بالمساهمة الايجابية فى التقدم الشامل للمجتمعات التى يعيشون ضمنها ، أى لابد من البحث عن حلول للمشاكل التى تواجهها هذه الجماعات والاستشراف افاق مستقبلها .

ختام :

سارت بصفة عامة المناقشات والحوارت أثناء المؤتمر بشكل موضوعى وهادىء مواكبه للمرحلة الهامة فى التاريخ الاسلامى التى تستلزم الموضوعية والعقلانية والهدوء من أجل صالح العالم الاسلامى ، وكان الاستثناء الوحيد الخارج عن هذا الاجماع هو تحفظ العراق ورفضها للقرار الصادر عن المؤتمر بشأنها .

المؤتمر العربى الوزارى عن البيئة والتنمية

القاهرة (١٠ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٩١)

فتحى على حسين

تحقيقا للرغبة فى إعداد منظور عربى موحد عن البيئة والتنمية وتنسيق جهود الدول العربية فى مؤتمر البرازيل وإبراز أولويات وقضايا البيئة والتنمية فى العالم العربى وتنفيذا لقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا « الأسكوا » (مايو ١٩٨٩) ، ولتوحيد الجهود والاستعدادات التى كان يقوم بها لنفس الغرض كل من المكتب التنفيذى لمجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ، عقد بالقاهرة فى الفترة من ١٠ : ١٢ سبتمبر ١٩٩١ المؤتمر العربى الوزارى عن البيئة والتنمية الذى نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا وجامعة الدول العربية وشارك فيه جهاز شئون البيئة بمصر وبرنامج الأمم

المتحدة الانمائي .

وقد سعى المؤتمر إلى صياغة برامج بيئية متعددة القطاعات والمناهج بهدف تحقيق تنمية على المستويين الاقليمي والدولي تتوافر لها مقومات الدعم البيئي ، من خلال مناقشة وإستعراض تسعة موضوعات أساسية هي :

١ ـ حماية نوعية مصادر المياه العذبة .

٢ ـ حماية المحيطات والبحار والبحيرات والمناطق الساحلية والاحياء المائية وترشيد إستخدامها .

٣ ـ الادارة البيئية للتقنية الحيوية .

٤ ـ إدارة النفايات الخطرة والكيماويات السامة ومنع نقلها غير المشروع عبر حدود الدول .

٥ ـ الحفاظ على التنوع البيولوجي .

٦ ـ تعزيز الأوضاع الصحية للبشر وتحسين نوعية الحياه .

٧ ـ حماية الجو عن طريق السيطرة على التغيرات المناخية الناتجة عن الممارسات الضارة ، وإيقاف تآكل طبقة الأوزون والحد من التلوث عبر الحدود .

٨ ـ حماية وترشيد إستخدام موارد الأرض ومكافحة التصحر والجفاف والاستخدام المجحف للغابات

٩ ـ تطوير الظروف المعيشية في الأحياء الهامشية الحضرية وفي المجتمعات الريفية من خلال رفع مستوى المعيشة وتنفيذ برامج التنمية المتكاملة

وخلص المؤتمر إلى ان القضايا الأساسية المطروحة للمناقشة في مؤتمر البرازيل ، سواء منها الموضوعات الفنية أو المجالات الشاملة ، تقع جميعها ضمن الاهتمامات العربية ، إلا انها لاتعكس بالضرورة أولويات العمل العربي في مجال التنمية والبيئة ، وعليه فإن دراسة هذه القضايا ـ من وجهة النظر العربية ـ لابد وأن تجسد المنظور العربي بالنسبة للمشاكل البيئية الملحة والتصور العربي لتكامل الجهود على المستويين العربي والدولي ، بغية إيجاد الحلول المناسبة والعملية لمواجهة هذه المشاكل التي تحول دون تحقيق التنمية على أسس بيئية متوازية ، وعلى سبيل المثال ، فإنه بالاضافة الى القضايا الأساسية ذات الطابع العالمي والمقترح مناقشتها في المؤتمر ، فإن للعالم العربي قضايا تتميز بالخصوصية نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة في هذه المنطقة .. كما تشترك الدول العربية مع دول العالم النامي في المعاناة من الأوضاع البيئية المتردية التي فرضتها أنماط التنمية والتي تعتمد على إشباع الحاجات الأساسية بالاستغلال المفرط للموارد ، وقد أدت الى مشاكل بيئية إنعكست آثارها السلبية على انماط الحياة ومستويات المعيشة في الدول النامية ومن ابرز هذه المشاكل ما يلي :

(أ) الانعكاسات السلبية لأنماط الاصلاح الاقتصادي السريع على البيئة والخدمات البيئية .

(ب) الحروب والنزاعات الأقليمية والتي تؤدي إلى كوارث بيئية خطيرة .

(جـ) اتجاه الدول الصناعية المتقدمة نحو مزيد من الوحدة الاقتصادية والسياسية وسعيها لتنفيذ مواصفات بيئية موحدة مما يؤدي بالضرورة الى التخلص من الصناعات الملوثة والمنتجات غير المرغوب فيها الى أسواق الدول النامية .

(د) إستنزاف الموارد البشرية وتشجيع هجرة الكوادر الفنية المتخصصة الى الدول المتقدمة ، مما ينعكس سلبا على فاعلية القدرات الذاتية في مجالات التنمية وحماية البيئة .

(هـ) المشاكل البيئية عبر الحدود والناجمة عن ممارسات الاحتكارات الدولية أو متطلبات الحفاظ على مستويات المعيشة المرتفعة في الدول المتقدمة وفي مقدمة هذه المشاكل التصحر وتآكل طبقة الأوزون والتغيرات المناخية الضارة وتلوث الهواء ومصادر المياه ونقل النفايات الخطيرة .

وحتى يمكن مواجهة هذه المشاكل أوصى الوزراء العرب المجتمعون بضرورة العمل فرديا وجماعيا على ضمان إستخدام وصون الموارد البرية والبحرية وموارد المياه العذبة على نحو قابل للملائمة بيئيا ، والحفاظ على التنوع البيولوجي للمنطقة وحماية النظم البيئية الحرجة ، وتقييم التأثير البيئي للمشاريع الانمائية وإعتبارها جزءا لايتجزأ من دراسة الجدوى الاقتصادية ، والحد من التلوث بالنفايات ومكافحتها وإدارتها ، والتعاون في المساعي الدولية لايجاد حلول للمشاكل البيئية الملحة على الصعيد العالمي .

كما إعترف المسئولون العرب عن البيئة بأهمية العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية في أنشطة إدارة الموارد الطبيعية من خلال إعتماد سياسات سكانية وتشجيع أنماط إستهلاك تعزز التنمية المتواصلة ، والقيام بزيادة الوعي العام بالتراث البيئي والثقافي وفهمه وتشجيع المجتمع وخاصة المرأة على إتخاذ مواقف إيجابية تجاه البيئة ، وتيسير توطين التكنولوجيا المناسبة بكلفة مقبولة ، وضمان إستخدام التمويل المخصص من الميزانيات الوطنية والمصادر الدولية إستخداما فعالا لحماية البيئة وتحقيق التنمية المتواصلة بيئيا في المنطقة .

وتم التأكيد على حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في الاطلاع على القضايا البيئية ذات الصلة بهم ، والوصول الى المعلومات ، والاشتراك في صيانة وتنفيذ القرارات التي يحتمل أن تؤثر على بيئتهم .

وطالب المؤتمر الدولي الأعضاء بالعمل معا على إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطوير الاطار القانوني لحماية البيئة الاقليمية وعلى تنفيذ الاتفاقيات الأقليمية ذات الصلة وزيادة تعزيز القدرات الأقليمية والوطنية لتحقيق التنمية المتواصلة وطلب أن تعطى الاولوية للمشروعات البيئية ذات التأثر المباشر والسريع على التنمية خاصة المشروعات المتعلقة بحياه ومستقبل الانسان العربي ومستقبل أجياله وفقا لعدد من الاعتبارات أهمها :

ـ التنمية الملائمة والمأمونة بيئيا .

ـ تعزيز الادارة البيئية من خلال تطوير المؤسسات الادارية المنوط بها أعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة ومراجعة التشريعات البيئية واستكمالها والعمل على توحيدها بما يضمن استجابتها للاحتياجات الفعلية في إطار التوازن بين البيئة والتنمية .

ـ العمل على تطوير البيئة الحضرية من خلال تشجيع برامج خدمات البيئة الأقل كلفة والاكثر فعالية لتلبية إحتياجات المواطنين مع الاعتماد على الامكانات الذاتية . والاهتمام بإستخدام المواد المحلية والتقنيات المناسبة بما فيها الموروثة في أساليب البناء ، وإتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الضوضاء ومن إنبعاثات عوادم وسائل النقل وتشجيع استخدام وسائل النقل العام والاهتمام بالتدهور البيئي وبتأثيراته السلبية على موارد وأسلوب حياة المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة نتيجة للممارسات التعسفية الضارة بالبيئة من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلي في هذه الأراضي .

ـ تنمية الموارد المائية والزراعية من خلال وضع خطة عربية متكاملة للرصد البيئي بما فيها رصد المياه ومتابعة التنبؤ بمستوى التصريف وإحتمال الفيضانات والسيول ، وتعزيز الدراسات لاستكمال المعلومات عن الأحواض المائية ومعرفة كمية ونوعية مياهها ووضع خطط بيئية متكاملة لاستخدامها .

ـ تعزيز جهود الأجهزة البيئة التشريعية والتنفيذية من أجل تطوير نظم إدارة البيئة الصناعية ودراسات تقييم التأثيرات البيئية للمشروعات ضمانا لاستمرارية التنمية .

ـ تأكيد ضرورة إقامة تعاون دولي بناء في إطار معاهدة بازل وتطويرها لتأخذ بالاعتبار وجهات نظر ومتطلبات الدول النامية لدرء مخاطر نقل النفايات الصناعية والتخلص منها .

ـ توقيع المسئولية القانونية على الدول التي تتسبب في حدوث أضرار أو دمار بيئي للدول الأخرى □

أقليات مهددة : بعض الملاحظات عن دراسة دولية مقارنة

- Ted R. Gurr
- Minorities At Risks:
Some Observations From a Comparative Global Study

لعل من أبرز صور الصراعات المحلية فى بعض الدول فى سنوات التسعينات -- ذلك التطور نحو المواجهات المسلحة بين طوائف وجماعات الاقليات العرقية والسياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية . فالصراعات الطائفية ليست جديدة كظاهرة للتفاعلات السياسية عبر العالم ، ولكن مظاهر العنف التى تتخذها هذه الصراعات فى الفترة المعاصرة هى اللافتة للنظر ، وما يدور من صراعات الان فى العراق بين أقلياته ونظام حكمه تشكل دون شك تأثيرا واضحا على صانعى القرارات السياسية فيه ، وتفتح الثغرات للتدخل الاجنبى . كذلك الحال فى الصراعات الكائنة فى اثيوبيا وسرى لانكا والاتحاد السوفياتى يوجوسلافيا ، حيث تدور اهدافها حول المحافظ على استمرار كياناتها والحصول على حقوقها ، بل والمطالبة بالاستقلال احيانا ، وربما كانت هذه التطورات ناتجة عن انحسار موجة التحديات الايديولوجية بين الليبرالية والشيوعية التى شغلت اهتمامات القيادات والشعوب فى العالم الثالث ابان عقود الخمسينات والستينات والسبعينات ، ومن ثم اتاحت الفرصة للتعبيرات المعاصرة عن تفاعل مشكلات الاقليات فى تلك الدول .

وفى عام ١٩٨٦ بدأ الاستاذ الدكتور تد جر مع مجموعة الزملاء والمعيدين فى جامعة كلورادو ومعهد الولايات المتحدة للسلام والان فى جامعة ميريلاند مشروع « دراسة للاقليات المهددة بغرض التعرض على الجماعات الطائفية ذات النشاط السياسى عبر العام وللدكتور تد جر سابقة فى هذا المجال منها :

Gurr, T.R. (1990a) «Ethnic Warfare and the Changing Priorities of Global Security. **Mediterranean Quarterly** 1 (No. 1, Winter): 82-98.

Gurr , R. R. (1991) «Third World Minorities at Risk Since 1945. In Conflict Resolution in the Post-Cold War Third World. Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace, in press.

Gurr. T. R., and James R. Scarritt (1989) «Minorities Rights at Risk: A Global Survey,» **Human Rights Quarterly** 11 (No. 4): 375-405

Gurr, T. R., and Barbara Harff (1991) «The Rights of Collectivities: Principles and Procedures in Measuring the Human Rights Status of Communal and Political Groups. » In Thomas B. Jabine and Richard P. Claude, eds., Exploring Human Rights Issues with Statistics. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. in press.

Harff, Barbara, and T. R. Gurr (1989) «Victims of the State: Genocide, Politicides and Group Repression since 1945».
International Review of Victimology 1 (No. 1) : 23-41.

وقد توصل د . تد مع مجموعة الباحثين الى منظومة معلومات مقارنة لنحو مائتين وثلاثين من هذه الجماعات . وتتيح هذه البيانات منطلقات التقديرات مقارنة عن حقوق الانسان لهذه الاقليات ولتحليل اسباب الصراعات السياسية العرقية ، وكذلك كموضوعات لدراسة مجريات الحروب الاهلية العرقية ومصائرها .

وتهتم هذه الدراسة على وجه الخصوص بالجماعات التى لا ترتبط هويتها بدولة معينة والتى تسمى ايضا بالطوائف أو الجماعات العرقية ، أو الاهالى ، أو الاقليات ـ على نحو ما تنظر اليها الجماعات السيطرة . وعلى هذا الاساس ـ فان البحث فى موضوع جماعة ما ضمن برنامج « دراسة الاقليات » يتطلب توافر واحد على الاقل من المقياسين الاتيين :ـ

١) ان تعانى الجماعة ، او تجنى ثمار ، معاملة منتظمة للتمييز بينها ـ بصفتها الجمعية ـ وبين الجماعات الاخرى .

٢) ان تكون تلك الجماعة حاليا ، او منذ فترة وجيزة ، قد اصبحت بؤرة تعبئة ونشاط سياسى للدفاع عن ، أو تعزيز وجهة نظر

الجماعة في تحديدها الذاتي لمصالحها .

وكلا المقياسين يتوافران لأغلبية المائتين وثلاثين جماعة ، وعلى الرغم من هذا فان الدراسة ليست شاملة تماما - حيث ان عملية المسح اقتصرت على الدول التي لا يقل عدد سكانها عن مليون نسمة والجماعات لا تقل عن مائة الف عضو - فان كانوا اقل استوجب ذلك الا يقلوا عن واحد بالمائة من تعداد سكان الدولة كلها ، وهناك عاملان آخران لا يجب اغفالها عند استعراض البيانات : - فهناك مثال الفلسطينيين الذين يتم حساب اعدادهم وتحليل بياناتهم منفصلة في العديد من الدول المتاخمة - حيث يعيشون دوما وبأعداد كبيرة ، وهناك تلك القبائل التي تنقسم بين قبائل أو عشائر - مثل مواطني امريكا الأصليين - وتتم معاملتهم كمجموعة اجمالية واحدة في كل دولة يعيشون فيها بأعداد ذات شأن .

ونوجز فيما يلي بعض النتائج العامة للمرحلة الاساسية لمشروع الدراسة :

أولا : ان الجماعات المائتين وثلاثين تتواجد في كافة أجزاء العالم - وان كان اكثرها يقع في افريقيا واسيا . وفي عام ١٩٩٠ بلغ عددهم اكثر من تسعمائة مليون نسمة - او ١٧,٣٪ من سكان العالم . وتم تحديد ست وعشرين اقلية ذات أهمية سياسية في منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط - وهي منطقة تمتد حسب متطلبات البحث - من المغرب حتى ايران ، شاملة تركيا واسرائيل ، دون السودان او دول القرن الافريقي .

ثانيا : تشكل الست وعشرون اقلية في الشرق الاوسط نسبة ١٨,٧٪ من سكان المنطقة ، كما تبرز تنوع جماعات الاقليات المتعددة التي تشملها الدراسة .

فالفلسطينيون والاكراد والصحراويون مثال لتلك الشعوب التي تفتقد نظام دولة لكل منها . فالبربر في المغرب والجزائر يشكلون جماعات طائفية ، يهتم قادتهم اساسا بالحقوق الثقافية وتحسن الاوضاع الاقتصادية لمناطقهم الفقيرة .

وعلى عكس الفلسطينيين - فانهم يسعون الى قبول الاغلبية لهم والى منافع اكثر - وليس الاستقلال .

كما يوجد في الشرق الاوسط كذلك عدد من الامثلة على جماعات دينية نشطة في مقاومة التفرقة والتسلط - مثل شيعة لبنان والعراق ، كذلك يحتوي الشرق الاوسط على العديد من امثلة الاقليات المسيطرة - مثل اقليات لبنان والافريقانيين - من سكان جنوب افريقيا ذوي الاصول الاوربية - يواجهون خطر العزل والازاحة والعقبات على يد الاغلبيات المعادية .

ثالثا : تورطت مائتان وعشرة من الاقليات موضوع البحث في نوع او آخر من الصراع الطائفي او النشاط السياسي في الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٨٩ . ومن بين هذه الاقليات ستون شاركت في صراعات طائفية على مدى زمني طويل - مثل حملات الاحتجاج العنيفة ، الارهاب او حركات عصيان استمرت لعشر سنوات أو اكثر . وقد اتضح كذلك ان عدد الصراعات على مستوى العالم - والتي شملت جماعات عرقية سياسية - قد استمر في الازدياد منذ اواخر الاربعينات وحتى الثمانينات من هذا القرن . وتوضح مؤشراتنا المبينة على سجلات تاريخية احجم حركات العصيان - وهو أخطر أشكال الصراعات العرقية السياسية - قد تضاعف ثلاث مرات خلال فترة الخمس واربعين سنة هذه . وقد عانت منطقة الشرق الاوسط انفجار الصراعات في اى منطقة خلال تلك الفترة وفي سنوات الثمانينيات .

رابعا : أن لاوضاع الاقليات وصراعاتها عواقب دولية واسعة الانتشار وعميقة . فقد وجد ان لثلثي الجماعات محل الدراسة تقريبا (١٤٧ من ٢٣٠) امتدادات أسرية في دولتين او اكثر من الدول المتاخمة . ومن ثم صراعا طائفيا واضحا لاحد اجزاء هذه الجماعات العابرة لحدود الدول يؤدي غالبا الى تحركات العناصر النشطة واللاجئين عبر الحدود ، والى الهام جماعات ذوي القربى الى التعبئة وحث الصفوة في دول الجوار تلك على اتخاذ اجراءات المبادأة والدفاع ضد جماعات الاقلية عندها . فقد مرت كل هذه الاحدا بين الاكراد خلال الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج القريبة .

ونلاحظ عموما ان اكثر من نصف كل التدخلات العسكرية الرئيسية عبر العالم منذ عام ١٩٤٥ قد استهدفت صراعات طائفية مزمنة . وفي عام ١٩٩٠ وقبل بداية حرب الخليج - اتضح ان اكثر من نصف الثلاثين مليون لاجىء في العالم كانوا يفرون من حروب اهلية واضطهاد نابع من صراعات ذات جذور طائفية .

هذا ويحتفظ مركز ادارة التنمية والازمات الدولية في جامعة ماريلاند - كولدج بارك - بملفات مستندات بيانات مشروع « دراسة الاقليات المهددة » .

هذا وقد تعاون في القيام بهذا البحث جميس بكاريت من جامعة كلورادو ، وبربرا في هارف من الاكاديمية البحرية للولايات المتحدة . اما مساعدو البحث الرئيسيين فهم مونتي مارشال (حاليا بجامعة ايوا) سكوت ماكدونالد ، ودينا على عبد القادر (جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) وشنين والى .

كما ان مخطوطا شاملا عن المشروع في طور الاعداد للنشر تحت عنوان مؤقت هو « اقليات مهددة : ديناميات ونتائج صراعات عرقية سياسية في العالم المعاصر » . وستحتوي أبحاث ومطبوعات مستقبلة على تحليل الارتباطات الدولية للصراعات العرقية السياسية ، واختبارات لنموذج سببي عن ديناميات هذه الصراعات ، وتحليل على نطاق واسع لما قد توجهه (الدولة) من اضطهاد ضد جماعات الاقلية فيها .

دينا على عبد القادر

المؤلفـــات العربيـــة السياســـية

□ د . عبدالعظيم رمضان - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخي - الزهراء للاعلام العربى القاهرة - ١٩٩٠ □□

اثار النظام العراقى دعاوى باطله حول حقوق تاريخيه للعراق فى الكويت اتخذت كذريعه لتبرير عدوانه الوحشى واحتلاله للكويت . وهذه الدعاوى تحتاج الى مؤرخ عالم لتفنيدها وهذا ما قام به د . عبدالعظيم رمضان من خلال هذا المؤلف الذى يحتوى على مجموعة من المقالات السياسية بالاضافة الى دراسة تاريخيه قيمة عن حقيقة الدعوى التى يرفعها النظام العراقى حول الهوية العراقية للكويت . ويؤكد د . رمضان ان الحقائق التاريخيه - لكونها ملك للشعب - قد غيرت مواقفه السياسة فى كثير من الاحداث . والدليل على ذلك انه خسر النظام العراقى الذى طالما ايده طوال مدة حربه مع إيران انطلاقا من مبادىء القومية والمصلحة العربية . وجدير بالذكر أن مقالات هذا الكتاب تم نشرها اثناء الغزو فى جريدة الوفد ومجلة اكتوبر المصريتين . ورغم ذلك فإنها تعد سندا قيما يمكن الرجوع اليه فى اى وقت حيث تميزت ببعد النظر رغم عدم إنتهاء الازمة فى حينه .

ويقول المؤلف انه عاش وغيره من المفكرين طوال سنوات الحرب مع إيران تحت وهم ان يتحول الجيش العراقى بقوته الضخمة - التي ساهم العرب فى بناءها - لمواجهة اسرائيل خصوصا مع استغلال النتائج الايجابية التى افرزتها الانتفاضة والتى لفتت إنظار العالم الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وظلت الامة العربية تنظر إلى العراق نظره امل ورجاء على الدوام باعتباره قوة كبرى من قوى التحرر فى الوطن العربى . وساعدته خلال ثمانى سنوات فى حربه مع إيران تكبدت خلالها مائتى مليار من الدولارات ومئات الالوف من القتلى واذا بالعرب يكتشفون انهم كانوا يدفعون لعدو لا لصديق ولغاز يغير عليهم وينهب بلادهم بطريقة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ويحول ابناء الشعب الكويتى من شعب عزيز الى ذليل ويحول انظار العالم عن جرائم اسرائيل ضد الفلسطينيين وتسقط الانتفاضة فى المستنقع .

ولم تكن اسرائيل الوحيدة التى استفادت من حماقة دكتاتور العراق فهناك ايران ايضا وهى عدوه على الجانب الشرقى حيث اعترف باتفاقية الجزائر والتى حارب ثماني سنوات من اجل الغائها وينسحب من مئات الكيلو مترات كان قد احتلها .

وكان هذا النظام بلاء على قضايا امتنا الكبرى ، وكيف يكون قوة تحرر عربية وكانت الامة قبل يوم واحد من الازمة تتجه نحو شكل ناضج من اشكال الوحدة تمثل فى التجمعات الاقليمية ، واذ بها جميعا تسقط كبيوت الورق . وتسقط معها كل المعاهدات التى كانت تستهدف ازالة الحدود وضم الصفوف وتوحيد الجهود .

ويؤكد المؤلف ان مسئولية قدوم الجيوش الاجنبيه للمنطقة تقع على عاتق النظام العراقى حيث ارتبط استمرارها ببقاء القوات العراقية بالكويت مما فرض حتمية الحل العسكرى الذى مثل كارثة ورجعة للوراء حيث يجعل من الامبريالية وصية على العرب وحامية لها ويدفعها الى التطلع الى الامبريالية لحل مشاكلها ونزاعاتها بعد عجز النظم والجامعة العربية عن اداء هذه المهمة . حيث ان اللجوء الى الاجنبى ولو فرض وصايته افضل من القضاء التام على الشخصية القومية للدولة . ويضيف انه لم تكن الامه العربية تتخلص من القوات الاجنبية التى دفعت ارواح مئات الالوف من الشهداء على مدى مائة عام للتخلص منها حتى كانت تستدعيها من جديد لحمايتها هذه المره من الاستعمار العراقى وهنا مكن الخطوره حيث انها جاءت بإرادة شعوبها وايضا جاءت لتملأ فراغا حقيقيا فى المنطقة والفضل فى ذلك للمتخاذلين من حكام هذه الامة الذين جلسوا فى مؤتمر القمة الطارىء يوم ١٠ اغسطس ١٩٩٠ دون الشعور بالمسئوليه التاريخيه . فبدلا من سحب السجاد من تحت اقدام الجيوش الاجنبية التى قدمت إلى المنطقة اذ بهم يتاورون ويتخاذلون من مواجهة الموقف العصيب ليفسحوا السبيل للجيوش الاجنبيه لسد الفراغ .

ويؤكد المؤلف انه رغم صورة صدام حسين الكريهة ايام الغزو فى كل انحاء العالم الا انها كانت محبوبة لدى اصحاب شركات السلاح وان هذه الصورة ليست وليدة تلك الازمة بل انها ترجع الى بداية الثمانينات عندما فاجأ دكتاتور العراق العالم بهجومة على إيران اثناء فترة من احلك فترات الغرب حيث كان يعانى من ازمة تضخم وكساد طاحنة ، وفجأة تقدم الفارس لينقذ الغرب من هذه الازمة .

ويكرر نفس الشىء بغزوه للكويت لانقاذ مصانع السلاح التى كادت ان تحول نشاطها الى الطابع المدنى لتعود للعمل بكامل اطقمها وطاقاتها .ويؤكد د . رمضان انه لو قدر وفاز صدام حسين بغنيمته الكويت لكان فى وسع اية دولة فى المنطقة العربية ان تستخدم القوة لحل مشاكل الحدود مع جيرانها اعتمادا على السابقة التى ارساها النظام العراقى . على سبيل المثال فيمكن لمصر ان تستعيد من ليبيا بالقوة واحه جغبوب وهضبة السلوم وباقى الواحات وسوف تكون حجتها فى هذا الصدد اقوى من حجة النظام العراقى .

وفى الباب الثانى يقدم د . رمضان دراسة تاريخية لنشأة الكويت وعلاقتها بالدولة العثمانية التى كانت تحتل العراق . ويؤكد ان الكويت لم تكن يوما ما ارضا عراقية . وفكرة الحق التاريخى التى اثارها صدام لم تظهر الا بعد سته ايام من الغزو بل انه عندما غزا الكويت قال انه دخل استجابة لنداءات الشعب الكويتى الحر الذى اطاح بالنظام القائم هناك .

ويؤكد المؤلف ان العراق نفسها لم تكن دولة مستقلة منذ فتح هولاكو بغداد عام ١٢٥٨ ، ثم خضعت لحكم الدولة الصفوية - فى ايران - عام ١٥٠٨ الى ان وقعت تحت الاحتلال العثمانى منذ عام ١٦٣٨ حتى الحرب العالمية الاولى . وكانت مقسمة الى ٤ ولايات لم تكن الكويت من بينها .

ويذكر ان ضعف السلطة العثمانية فى جنوب العراق خاصة البصرة ساعد فى ظهور امارة الكويت التى تأسست عام ١٧٥٦ على يد اسرة آل الصباح دون اصطدام بالعثمانيين ولم تكن تابعة باية حال لولاية البصرة بل ان احد ولاة البصرة لجأ اليها بعد نزاعه مع والى بغداد عام ١٧٨٩ ورفض شيخ الكويت تسليمه للسلطات العثمانية فى البصرة .

وقد قدم المقيم البريطانى فى الخليج تقريرا مفصلا على جانب كبير من الاهمية التاريخية حيث يؤكد ان الكويت لم تكن تابعة فعليا للسيادة العثمانية حتى عند اعترافها بالسيادة العثمانية كان فى اعتبارها الصلة الدينيه و الاسلامية التى كان يمثلها السلطان العثماني خليفة المسلمين .

ولكن عندما ارادت تركيا تحويل هذه التبعية من الصورة الشكلية الى صورة فعلية آثر الكويت الحماية البريطانية وهو ما تم في اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩ التى تضمنت ارتباط الكويت بمحالفة ابدية مع بريطانيا مع احتفاظ الامارة بالاستقلال التام في شئونها الداخلية .

وقامت الدولة العثمانية باحتلال بعض المناطق الكويتيه عام ١٩٠٢ وفي عام ١٩٠٧ الفت حكومة الهند البريطانية لجنه لتخطيط الحدود ، قررت اعتبار جزيرة بوبيان خاضعة للكويت اما بقية المناطق الاخرى فقد بقيت معلقه حتى مشروع الاتفاق الانجليزى العثماني عام ١٩١٣

وبعد قيام الحرب العالمية الاولى وقفت الكويت الى جانب بريطانيا واستطاعت ضم جزيرة بوبيان وام القصر وصفوان واعترفت بريطانيا بالحدود الجديدة للكويت بعد ضم هذه المواقع . وعندما كان العراق خاضعا للانتداب البريطاني سويت الحدود بين العراق والكويت على اساس التعهدات التى منحتها بريطانيا اثناء الحرب العالمية الأولى وهى التى تدخل المناطق سالفة الذكر ضمن الحدود الكويتيه .

وجيه عبدالعاطى الحديدى

□□ د . ودودة بدران « محرر » : البحث الامبريقى فى الدراسات السياسيـة ـ مـركـز البحـوث والدراسات السيـاسية بجـامعة القاهرة ـ القاهرة ـ ١٩٩١ □□

يقدم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة هذا الكتاب الذى هو محصلة للبحوث التى قدمت فى الندوة التى عقدها المركز فى ديسمبر ١٩٨٩ م وكانت بعنوان : « البحث الامبريقى فى الدراسات السياسية » .

وكما تذكر الدكتورة ودودة بدران فى مقدمة الكتاب ، فان الندوة اهتمت أساسا بمناقشة بعض اساليب جمع البيانات الأولية لفهم مزايا وعيوب كل اسلوب ، وحيث يمكن أن تميز بين ثلاثة اساليب : الاسلوب المعتمد على المادة المكتوبة (تحليل المضمون ، تحليل الأحداث ..) الاسلوب الاستفهامى (الاستبيان المقابلة ..) الاسلوب المعتمد على الملاحظة (الملاحظة بالمشاركة ..) .

البحث الأول : قدمته الدكتورة عزة وهبى وجاء بعنوان : « استخدام الوثائق فى تحليل المؤسسة التشريعية فى مصر » وقد استند إلى خبرة الباحثة فى رسالتى الماجستير والدكتوراة عن المؤسسة التشريعية فى مصر قبل وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ م ، وتناولت الباحثة اسلوب جمع البيانات وتحليلها والصعوبات التى واجهتها فى هذا المجال ، وكيفية الوصول للنتائج فى الرسالتين وبشكل مستقل عن بعضهما .

البحث الثانى : مقدم من الدكتورة نادية سالم وهو : « اسلوب تحليل المضمون : عرض منهجى لعينة من الدراسات المصرية » ، وهدف البحث الى تقديم عرض لبعض الدراسات التى استخدمت اسلوب تحليل المضمون وذلك من ثلاثة محاور هى أسباب استخدام تحليل المضمون ، خطوات استخدام تحليل المضمون ، الصعوبات التى تواجهه استخدام تحليل المضمون .

وتوضح الدكتورة نادية سالم خبرتها فى هذا النوع المعتمدة على المادة المكتوبة لعدة دراسات فى عدة مجالات منها المجالات الاعلامية والدراسات السياسية .

البحث الثالث : كتبه الدكتور صفوت العالم بعنوان : « اسلوب تحليل المضمون فى دراسة الدعاية الانتخابية » وتناول البحث من جانبين هما : أهمية تحليل المضمون فى دراسة الدعاية الانتخابية . وتحليل مضمون البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية . ويذكر الباحث فى الجانب الأول عددا من المتغيرات والعوامل أهمها : طبيعة الدعاية الانتخابية واساليب وأدوات الدعاية وطبيعة الجمهور المستهدف . وفى الجانب الثانى يورد الباحث تحليلا للمفردات والألفاظ التى تكررت فى البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية المصرية (الوطنى ، العمل ، الأحرار ، الوفد التجمع) فى جداول مرفقة بالدراسة على أساس ان هذه المفردات « تحمل معانى ودلالات معينة وتعبر عن رؤية الحزب واتجاهاته نحو القضايا والمشاكل المطروحة » .

البحث الرابع : هو « البحث الامبريقى بين فجوات علم العلاقات الدولية وتوجيهات علم اللغويات » للدكتور/ حسن محمد وجيه المدرس بقسم اللغة الانجليزية بكلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر . وقد قسم الدكتور وجيه دراسته إلى أربعة اقسام : يوضح القسم الأول وجود « فجوة » فى البحث الأمبريقى فى علم العلاقات الدولية وأهمية ملء هذه الفجوة ، ويوضح القسم الثانى تطور البحث الامبريقى فى علم اللغويات وامكانية استفادة علم العلاقات الدولية من هذا التطور ، ويوضح الباحث فى القسم الثالث نموذجا لتحليل ديناميكيات مطارحات القدرة فى المفاوضات السياسية الدولية فى محاولة للربط بين مفاهيم مدرسة تحليل المطارحات وعلم اللغويات من جهة ، ومفاهيم القدرة فى العلوم السياسية وعلم العلاقات الدولية من جهة أخرى . أما القسم الرابع فيشمل الخاتمة ومجالات استخدام النموذج المقترح .

البحث الخامس : مقدم من الدكتور/ عبدالمنعم سعيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، وكان عنوان بحثه « اسلوب تحليل الأحداث فى العلاقات الدولية » وقد أوضح الباحث خبرته فى هذا المجال حيث حصل على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية ـ علاقات دولية ـ فى هذا المضمار وأتيحت له الفرصة كى يستخدم بنوك المعلومات المتخصصة فى هذا المجال . ويشير البحث إلى خبرته مع (بنك معلومات الصراع والسلام COPDAB الذى أسسه ادوارد عازار ـ ويعرض مزايا وعيوب هذا البنك التى تبينها أثناء دراسته لموضوع أزمة ١٩٧٣م فى الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة فيها .

البحث السادس : ويحمل عنوان : « المؤشرات ، المقاييس ، النماذج ، وبناء قاعدة للمعلومات : حالة النظام الاقليمى العربى » . وكتبه الدكتور محمد السيد سعيد الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ويعالج فيها الخطوات العملية اللازمة لبناء قاعدة لمعلومات وتصلح كأسس للدراسة العلمية القائمة جزئيا على القياس والتحويل الكمى للمتغيرات للظواهر السياسية ، وقد أخذ الباحث حالة النظام الاقليمى العربى كمثال لهذه الخطوات .

البحث السابع : تناول « الاستمارة كاحدى أدوات البحث الامبريقى » وفيها قسم الدكتور/ عبدالخبير محمود عطا دراسته إلى أربعة أقسام : الاستمارة : العمليات والمراحل ، ثانيا : النماذج والحالات الدراسية ، ثالثا : العيوب والحدود ، رابعا : القيود والضوابط . ويعرض الباحث لكل قسم بالشرح والتوضيح وبيان أهداف كل قسم والعقبات التى تعترض طريق الباحث فيه .

البحث الثامن : مقدم من الدكتورة/ أمانى قنديل الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وموضوعة : « الاستبيان كأداة للبحث مع التركز على نماذج من استطلاعات الراى العام » وقد انقسمت الورقة الى قسمين : الأول : حدود الاعتماد على الاستبيان ومحدداته . والثانى : الضمانات والأدوات المكملة . هذا وتوضح الباحثة فى القسم الأول كيف أن مستوى التعليم كأحد

العوامل المجتمعية تؤثر بالضرورة على مدى استجابة المبحوثين بل وعلى مدى درجة المعرفة بالقضايا والموضوعات العامة ، وتأثير ذلك بالطبع على الباحث الذى يقوم بالدراسة أو الاستبيان .

البحث التاسع : « مقابلة الصفوة : ملاحظات من الخبرة العملية » للدكتور/أحمد يوسف أحمد استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة . وعرض الاستاذ الدكتور أحمد يوسف فى هذه الدراسة لخبرته فى هذا المجال ، كما عرض للقواعد التى يجب مراعاتها عند اجراء هذه المقابلات ولمزايا وعيوب هذا النوع من جمع المعلومات .

البحث العاشر : تناول فيه الدكتور حسنين توفيق إبراهيم : « التحليل الكمى لظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية : مشكلات نظرية ومنهاجية » ، وهو الموضوع الذى حصل فيه الدكتور حسنين على درجة الدكتوراة فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وفى هذا البحث يعرض الباحث إلى تعريف مفهوم العنف السياسى : مشكلة التحديد والوضوح والى صدق وكفاية المؤثرات ومصادر رصد احداث العنف السياسى ... باستخدام اسلوب التحليل الكمى . وفى نهاية البحث يوجد ملحق عبارة عن : ورقة مقابلة خاصة باعطاء أوزان رقمية لمؤشرات العنف السياسى ، استعان بها الباحث فى دراسته للموضوع .

البحث الحادى عشر : كتبه الدكتور/مصطفى علوى أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة وجاء تحت عنوان : « تحليل محتوى النصوص السياسية العربية دراسة كمية فى تطور الادراك المصرى لاحتمالات الحرب فى أزمة ١٩٦٧ م » .

ويعتمد هذا البحث على أطروحة الدكتور مصطفى علوى للدكتوراه وكانت بعنوان « سلوك مصر الدولى اثناء ازمة مايو- يونيو ١٩٦٧م » وهى رسالة استخدمت الاسلوب الكمى فى التحليل . وفى إطار هذا الاهتمام لجأ الباحث الى اسلوب تستخدمه مدرسة « ستانفورد » الأمريكية ، ذلك الاسلوب الذى يعتمد على « قياس مستوى شدة الجملة فى التعبير عن المعنى وليس مجرد عدد مرات تكرار كلمة أو جملة فى النص » والأسلوب الأخير على الرغم من محاذيره الكثيرة إلا أنه شائع الاستعمال فى الدراسات العربية ونظرا للاختلاف الجوهرى بين اللغة العربية واللغة الانجليزية فى التركيب والمعنى. فقد سعى الباحث الى بناء قياس كمى لتحليل المحتوى اللغوى للنصوص السياسية والعربية ويوضح لنا الباحث الخطوات التى اتخذها ومنها الاستعانة بمختصين فى اللغة العربية ... وهى محاولة رائدة فى هذا المضمار .

البحث الثانى عشر والأخير للدكتور/ جمال زهران وهو بعنوان : « محاولة منهجية لقياس قوة الدولة » وهذا البحث يستند الى رسالة الدكتوراة للكاتب وهى بعنوان « مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيق على توازن القوى بين الدول العربية واسرائيل » وأتت الدراسة كما يلى : اولا : الخطوات الأجرائية لتحديد المنهج ، ثانيا : تحديد عناصر قياس قوة الدولة . ثالثا : مجالات استخدام قياس قوة الدولة .

رابعا : اختيار محاولة قياس قوة الدولة . مع اللجوء الى الاسلوب الكمى فى التحليل .

وبعد ، نود أن نشير إلى أهمية هذا التعاون وتبادل الخبرات بين الباحثين فى شكل اعمال مشتركة وهو ما ينبغى أن يكون موضع الاهتمام والتقدير والتطوير المستمر .

هذا ونتطلع الى وجود بنوك للمعلومات السياسية فى مصر والوطن العربى والتى ستدفع الدراسات السياسية دفعة هائلة الى الامام ، وهذا سينعكس بدوره على طريقة صنع واتخاذ القرار وادارة الأزمات .

أسامة فاروق مخيمر

□□ على الصاوى - التعاضدية والتشارك الاجتماعى فى النمسا ومصر : دراسة سياسية مقارنة - رسالة دكتوراة نوقشت فى جامعة فيينا معهد العلوم السياسية - ديسمبر ١٩٩٠ □□

تدخل هذه الدراسة فى إطار الدراسات المتعلقة بمفهوم « korporatismus باعتباره الصياغة الحديثة المعاصرة التى تعبر بها أدبيات الجماعات المصلحية عن نفسها ، ويهتم هذا المفهوم بدراسة العلاقات القائمة بين الحكومة والجماعات المصلحية فى ظل الدولة المعاصرة التى تسمح للجماعات المصلحية بالتأثير على سياسة الحكومة وأن تصبح مندمجة فى جهاز صنع القرار ذاته فى إطار علاقة مؤسسية ، على أن يكون للدولة الدور المحورى فى تحديد السياسة العامة بهدف تحقيق المصلحة القومية والتى تتمثل فى وحدة النظام وتماسكه واستقراره .

وتثير هذه الدراسة قضية هامة تتمثل فى علاقة مفهوم korporatismus بالنظم السياسية وإمكانية دراسة النظم السياسية ، والمقارنة بينها من منظور هذا المفهوم كمنظور تحليل جديد . ومن ثم تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها ، أن تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار السياسى فى مصر يتطلب توفير نمط من الترتيبات المؤسسية يتوسط العلاقة بين الدولة والمجتمع ، ويحقق الارتباط بين أجهزة اتخاذ القرار فى الدولة من ناحية ، والمصالح المنظمة فى المجتمع من ناحية اخرى ، بعبارة اخرى فان تحقيق التنمية والاستقرار فى مصر يتطلب توفير نمط من أنماط التعاضدية ويفترض الباحث فى هذه الدراسة أيضا ، ان النظام المصرى يمكن ان يتجه الى « التعاضدية الديمقراطية » ، اذا طبقت فيه بعض ميكانزمات وآليات « التشارك الاجتماعى التى تعتبر جوهر النظام السياسى فى النمسا .

وقد قام الباحث بمعالجة هذه الفرضية وفقا لمنهج التحليل المقارن ، وباستخدام مفهوم التعاضدية كأداة تحليلية للمقارنة بين النظام السياسى النمساوى الذى يستند فى جوهره الى نظام التشارك الاجتماعى ، وبين النظام السياسى فى مصر ونمط سياسات المصالح ، مع الأخذ فى الاعتبار لاختلاف درجة تقدم كل من النظامين سياسيا واقتصاديا وتمثلت نقطة الانطلاق فى هذه الدراسة المقارنة فى إثارة تساؤلين رئيسيين : الأول : الى أى حد يمكن مقارنة نمط السياسة فى كل من الدولتين ؟ والثانى : لماذا يمكن استخدام النموذج النمساوى دون غيره من النماذج كمنطق لتحقيق التقدم والاستقرار السياسى فى مصر ؟

للاجابة على التساؤل الأول يضع الباحث أساسا للمقارنة بين حالتى النمسا ومصر ، فى اطار المفهوم العام للتعاضدية ونموذج التشارك الاجتماعى كتطبيق واسع المدى لهذا المفهوم . ويحتوى هذا الاساس على ثلاثة معايير رئيسية تكون بمثابة ادوات قياسية لدرجة الديمقراطية فى النظام التعاضدى ، وبهذه المعايير يقوم الباحث بتحليل أشكال الديمقراطية فى النمسا ومصر . هذه المعايير هى :-

(أ) جوهر وطبيعة تمثيل المصالح المجتمعية

(ب) تعدد النخب السياسية [توسيع وانتشار السلطة]

(ج) لا مركزية المحليات [تضمان أخير للديمقراطية]

ـ وللأجابة على التساؤل الثانى يطرح الباحث التفسير التالى : تعتبر النمسا بمعايير المقارنة السباقة نموذجا سياسيا قويا معبرا عن سياسة المصالح وقوة علاقتها بالدولة ، لأن نمط « التشارك الاجتماعى » يقدم تطبيقا واسع المدى لمفهوم korp on « arismus بسماته المتفق عليها بين الباحثين ، حيث تقف النمسا على قمة الترتيب الهرمى للتعاضدية الجديدة ، التى تنطبق على الدول الصناعية الكبرى ، تليها كل من دولتى السويد والنرويج ، بينما تطبق الدانمارك والمانيا وبريطانيا نموذجا متوسط القوة ، فى حين لا تعرض فرنسا إلا النمط الضعيف ضد التعاضدية .

فى اطار هذا المنهج المقارن يتصدى الباحث لموضوع الدراسة فى ثلاثة محاور رئيسية ، تسعى للتوفيق بين الاعتبارات النظرية والمنهجية من ناحية ، والاعتبارات الاجرائية العملية من ناحية أخرى .

(١) المحور الأول : التعريف بالتعاضدية والتشارك الاجتماعى ويندرج تحت هذا المحور :

ـ التعريف بالمفهوم من منطلق الاستخدامات المتعددة له فى الادبيات الحديثة للسياسة المقارنة

ب ـ التعرف بالأنماط المختلفة للتعاضدية الرئيسية والفرعية مع التمييز بين التعاضدية التقليدية التى ترجع الى العصور الوسطى ، والتعاضدية الجديدة Neokonporaxismus التى ظهرت فى السبعينات من القرن العشرين .

ج ـ التعريف بفلسفة التعاضدية فى تعبيرها عن الواقع الاجتماعى ومدى اختلافها عن الفلسفة الليبرالية والاشتراكية . فالتعاضدية تبدأ بالاهتمام بالدولة مع التأكيد ـ فى نفس الوقت ـ على المصالح الاجتماعية المتعددة فى مواجهة الدولة ذاتها ، على النقيض من الليبرالية التى تجعل من « الفرد » محور اهتمامها ، والماركسية التى جعلت من « الطبقة » جوهر فلسفتها .

د ـ التعريف بنظام التشارك الاجتماعى كتطبيق متقدم للعملية التعاضدية .

(٢) المحور الثانى للدراسة يقدم معالجة تحليلية لنظام التشارك الاجتماعى فى النمسا او بعبارة اخرى يقدم معالجة تحليلية لمجموع خصائص وآليات العمل التى يرتكن عليها النظام السياسى فى النمسا . ويبدأ الباحث هذه المعالجة التحليلية بخلفية تاريخية لأساس هذا النظام فى النمسا ومراحل متطورة ، ثم ينتقل بعد ذلك الى البحث فى أهم ملامح وخصائص هذا النظام للاستدلال على الياته المحورية . ومن ثم تمثلت أهم نقاط البحث فى اطار هذا المحور فيما يلى :

أ ـ الاقتصاد السياسى لنظام التشارك الاجتماعى والثقافة السياسية لهذا النظام

ب ـ توسيع وانتشار السلطة السياسية :
الحكومة ، الأحزاب ، الاتحادات والنقابات .

ج ـ طبيعة وجوهر عملية تمثيل المصالح .

(٣) المحور الثالث يدور حول أبعاد ومتغيرات العملية التعاضدية فى مصر ويتناول فيه الباحث النقاط التالية بالتحليل :

أ ـ الملامح التعاضدية فى مصر فى الوقت الراهن

ب ـ نظام الرقابة السياسية فى عهد مبارك

ج ـ جوهر وطبيعة سياسات المصالح فى مصر

يستخلص الباحث من سياق دراسته بعض النتائج الهامة التى تسمح باثبات فرضيته . ولكل نتيجة قام الباحث بصياغة بعض المؤشرات العملية التى استدل عليها من تحليله للنظام السياسى المصرى .

(١) بداية ، يرى الباحث أن « التعاضدية » ليست نظرية عامة ، ولكنها نمط للتنظيم السياسى ، وبهذا المعنى توجد تجارب متعددة ، ونماذج متنوعة للنظم التعاضدية تختلف فيها الشروط الاطارية والترتيبات التنظيمية ويرى الباحث ان « التعاضدية » يمكن تعريفها ببعض السمات المتفق عليها بين الباحثين منها : الدور المركزى للدولة فى تطوير المجتمع ، التعاون بين العمل ورأس المال ، درجة مؤسسية المصالح ، تدخل ممثلى المصالح الرئيسية فى عملية صنع القرار وفى انجاز السياسات .

(٢) إن نموذج « مبارك » فى إدارة الأزمة التى يمر بها المجتمع المصرى ، يؤكد اتجاه النظام المصرى صوب نمط التعاضدية النمساوية ، لأن نظام مبارك يتطابق جزئيا مع النموذج النمساوى فى مرحلته الأولى ، والدلالات على ذلك عديدة كما يوضح الباحث فى خاتمة الدراسة .

(٣) أن الوضع الاجتماعى والسياسى فى مصر مهيأ لنقل النموذج النمساوى والدلالات على هذه النتيجة عديدة أيضا .

(٤) وأخيرا فإن تطبيق النموذج النمساوى فى مرحلته المتقدمة فى النظام السياسى المصرى يمكن تحقيقه تحت شروط محدودة يوضحها الباحث أيضا فى خاتمته .

د . خالدة شادى

□ □ د . محمد عبدالقادر حاتم ـ أسرار تقدم اليابان ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ □ □

يصدر هذا الكتاب بمناسبة مرور ربع قرن على رئاسة د. عبدالقادر حاتم لجمعية الصداقة المصرية اليابانية وباعتباره الرئيس الفخرى لجمعية الصداقة العربية اليابانية فى طوكيو والجمعية الاقتصادية المصرية اليابانية . ويرصد لنا المؤلف فى البداية حقيقة مؤكدة فحواها أن الطبيعة حرمت اليابان من مصادر الثروة الطبيعية ، ولكنها فى نفس الوقت حبتها بثروة بشرية جعلت منها القوة الاقتصادية الثانية فى العالم الرأسمالى .. وإذا سارت الأمور حسب تكهنات خبراء الاقتصاد فسوف تصبح اليابان القوة الاقتصادية الأولى فى العالم بأسره قبل نهاية هذا القرن ، ويكفى القول إن الحكومة اليابانية أعلنت فى يناير ١٩٨٥ .. أن ميزانها التجارى لعام ١٩٨٤ به فائض ٣٧ مليار دولار بينما أعظم دول العالم تئن من عجز ميزانها التجارى . هذا وقد أعلنت وكالة التخطيط اليابانى فى ٢٢ أغسطس عام ١٩٨٩ ان الأصول الوطنية لليابان تبلغ منذ عامين ٤٣,٧ تريليون دولار (التريليون يساوى الف مليون) وبذلك تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة والتى تبلغ الأصول الوطنية فيها ٣٦,٢ تريليون دولار فى نفس المدة ـ وبذلك تعتبر اليابان إغنى دولة فى العالم .

لقد توصل المؤلف الى أن السبب الرئيسى الباهر الذى حققته اليابان هو نجاحها فى الاستفادة من ثروتها البشرية وسر تقدم اليابان يكمن فى عناصر مختلفة جميعها يكمل بعضه بعضا هى التعليم ، الادارة اليابانية ، الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، تاريخ وتقاليد وثقافة اليابان ، إحياء فكرة « اليابان العظمى » أو اليابان الأمة المقدسة التى جاءت من نسل آلهة الشمس .. ، المرأة اليابانية ، دولة لاتعتمد على القوة الحربية ، الصناعات الصغيرة والصناعات العملاقة ، المساواة بين افراد الشعب ، ووحدة المجتمع ، الانتماء والولاء ، تقييم مستمر للتجارب ، إستطلاعات مستمرة للرأى العام حتى تساير السياسة متطلبات وإحتياجات الشعب ـ التصدير أولا ، إلخ ..

إنه من السهل أن يعرف العالم كل هذه العوامل .. ولكنه من الصعب أن يعرف العالم كيف يطبق هذه العوامل ، لذلك فإن هذا الكتاب يبحث بكل إهتمام وعمق تفاصيل هذه العوامل من واقع التجربة والدراسة العملية .. في الحياة اليابانية .. وهذه العوامل هي البذور القوية لنشأة المعجزة اليابانية . وأخيرا يستخلص الدكتور عبدالقادر حاتم من خلال هذه الصفحات المعلومات الآتية عن شعب اليابان :

١ - مساحة أرضه ثلث مساحة جمهورية مصر العربية وعدد سكانه ١٢٥ مليونا وينتج ما يكفيه من الغذاء الشعبي (الأرز) ويصدر الفائض منه للخارج .

٢ - كان لايملك إلا الانسان بعد الحرب العالمية الثانية ولايملك أي موارد طبيعية بهر العالم بقوته الاقتصادية .

٣ - كان يتعلم من الصين فأصبح معلما للصين .

٤ - الحياة الزراعية قانون الاصلاح الزراعي الياباني لا تزيد على ١٢ فدانا فإستفاد من كل شبر للانتاج - حتى في الحدائق الخاصة تجد مزارع الأسماك .

٥ - غزا العالم كله .. بالصناعات اليابانية فلا يخلو بيت في كثير من الدول .. من منتج ياباني يحمل عبارة « صنع في اليابان » .

٦ - غير مسلح ويرفض التسليح .. ويؤمن بالسلام .. ولكن الفرد فيه يتبع طريقة « الهاريكاري » لينتحر بالسيف أو السكين حينما يشعر أنه قد أساء الى وطنه .. أو أخل بواجبه .

٧ - كاد يتجمد نشاطه بعد حرب ١٩٧٣ بسبب أزمة الطاقة فقام بترشيد الانتاج .. وفي عام ١٩٨٣ - زاد الأنتاج حتى أصبح لدى اليابان من ٦٠ الى ٩٠ يوما إحتياطيا من البترول .

٨ - قال عنه الجنرال ماك آرثر قائد الاحتلال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية ، « إنه شعب لايستحق الحياة » ولكن بعد أن عاش مع هذا الشعب وحاول شاب ياباني إغتياله وجرحه في ساقه وإمتزج دم الياباني مع دم ماك ارثر نتيجة الصدام - قال ماك ارثر « إنني سعيد بأن دمي إختلط بالدم الياباني » .

٩ - يؤمن بالحرية الاقتصادية ، ولكن لايؤمن بفصل العامل من مؤسسته فالوظيفة مدى الحياة .

١٠ - يأخذ وقتا طويلا في إتخاذ القرار .. حتى يشارك ويقتنع الجميع ويحسب كل الأبعاد ولكن إذا وافق على القرار .. فإنه ينفذ المشروع حسب الجدول الزمني بعكس دول كثيرة تأخذ القرار سريعا ولكن التنفيذ يتعثر للمصاعب الكثيرة التي يواجهها .

١١ - يعمل على الا يكون في مخازنه إحتياطيات كثيرة من قطع الغيار أو السلع - لأنه يعتبرها رأسمالا راكدا - بل يعمل بجدول زمني لاحضار مستلزمات الانتاج في الموعد المحدد لاستخدامها مؤمنا بمبدأ كل في وقته المناسب .

١٢ - يربي الانتماء للوطن في اطفاله .

١٣ - عرف وآمن بالقيم الأخلاقية .

١٤ - تحت الالحاح الأمريكي ينشيء قوات مسلحة صغيرة في كل عام بعد أن قال عنه الجنرال ماك آرثر القائد العام الأمريكي في اليابان .. في عام ١٩٤٥ - « لقد سرحت جميع قواته المسلحة وعددها خمسة ملايين .. إنها إنمحت تماما من الوجود » .

١٥ - حينما يجد شركة تتعثر فتجد الحكومة لاتعلن إفلاس الشركة بل تطلب من البنوك الممولة لهذه الشركة أن تبحث حالتها وتقدم لها العون المالي والاداري وقد يعين البنك مجلس إدارة جديد بإشراف البنوك وتقدم الحكومة العون لهذه الشركة !!

١٦ - قال رئيس وزرائه ناكاسوني .. عندما رؤي بيع شركة من شركات القطاع العام .. « إن الحكومة هي وكيلة عن الشعب في إدارتها لمؤسسات القطاع العام » .

١٧ - يرى أن التعليم اساس النجاح وأن الحكومة تعاون بأموالها في التدريب لافراد الشركات بأموالها حيث أن نجاح المتدربين هو نجاح للاستثمار في الانسان فالأموال التي تنفق على التدريب ستعود بنجاح على المؤسسات وبالتالي نجاح وتقدم اليابان .

١٨ - يرى أن التصدير أساس لنجاح وتقدم البلاد .

١٩ - يرى أن انتماء الشباب لمؤسساته لايكفي بل يلزمه ان يكون العمل بشعار « الانتماء والولاء معا » .

٢٠ - شرقي .. أصبحت تجربته في التقدم موضع دراسة بل تعليم للدول الغربية .

٢١ - لم يهتم بالسياسة الخارجية ولا بالشئون العسكرية بقدر ما إهتم بالمعاونة الخارجية لشعوب العالم فكسبها في صفه - كما إحتل المركز الأول في التجارة الخارجية العالمية .

٢٢ - قلد نظريات إدارة الأعمال الغربية التي تقول أن الأجر البسيط للعامل يحقق نجاح المشروع .. ولكن في اليابان اصبح أجر العامل أعلى من أجر العامل الأمريكي ..

٢٣ - نظر لادارة الأعمال في بلاده على أساس قطاع عام وقطاع خاص والقطاع الثالث ولذلك حدد طريقه في تحقيق رخاء اليابان على أساس .

٢٤ - قام بتحسين وتطوير التكنولوجيا المتقدمة في الانتاج فأصبح الشعب رقم واحد في العالم ..

٢٥ - جعل الأمريكيين ينظرون إليه على أنه القوة الاولى في العالم من الناحية الاقتصادية فقد زاد حجم الصادرات اليابانية للولايات المتحدة الأمريكية على حجم وارداتها منها بمبلغ ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ وحده .. غير العقارات الكثيرة والشركات الأمريكية التي تم لليابانيين شراؤها .. فأصبح الأمريكيون يقولون « اليابان تشترى أمريكا » بل أكثر من ذلك أنهم يقولون أن الاتحاد السوفيتي كان القوة التي تقف امام الولايات المتحدة الأمريكية ولكن بعد الوفاق والاتفاق بين أمريكا والاتحاد السوفيتي أصبحت اليابان القوة التي تقف عملاقة ضد الاتحاد السوفيتي . إن الكثير من عوامل التقدم في اليابان والتي تناولها المؤلف بالتفصيل موجودة هنا في مصر .

إسلام عفيفي

□□ د . أحمد عبد الله (محرر) الجيش والديمقراطية في مصر - الطبعة الاولى - القاهرة : دار سينا للنشر - ١٩٩٠ □□

لعل أزمة الخليج الاخيرة وما تمخضت عنها من نتائج مازلنا نعاني منها ، تدفعنا الى مناقشة دور الانظمة العسكرية الحاكمة وحدود هذا الدور ومدى علاقته بالديمقراطية أولا : ديمقراطية انظمة الحكم العربية خاصة وأن معظم دول العالم العربي تحكمها انظمة عسكرية منذ اعلان استقلالها سواء إثر ثورات وطنية أو انقلابات عسكرية .

وفي هذا الصدد يأتي كتاب د . أحمد عبدالله « الجيش والديمقراطية في مصر » كنموذج أو دراسة حالة لاحد هذه الانظمة

العربية . والكتاب عبارة عن مجموعة دراسات متفرقة لمجموعة من الباحثين بالاضافة الى ملف توثيقى قام بجمعه وتحريره د . أحمد عبدالله .

أما الدراسات التى يشملها الكتاب حسب ترتيب العرض فهى دراسة للمحرر بعنوان « القوات المسلحة وتطور الديمقراطية فى مصر » ، ثم دراسة د . مجدى حماده « المؤسسة العسكرية والنظام السياسى فى مصر من ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ » . والدراسة الثالثة د . جهاد عودة « عن المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية فى فترة الرئيس مبارك ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ . وأخيرا تقدير بقلم د . روبرت سبرنجبورج بعنوان « الرئيس والمشير ـ العلاقات المدنية العسكرية فى مصر اليوم » . هذا بالاضافة الى ملحق توثيقى اتخذ له عنوان « مجادلات صحفية حول القوات المسلحة المصرية » ، عبارة عن أربعين مقالا تعكس رؤية الكتاب والمفكرين وبعض المتخصصين من العسكريين حول المؤسسة العسكرية سبق نشرها فى الصحف المصرية والعربية فى الفترة ما بين أعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨ .

ففى الدراسة بقلم المحرر يرجع علاقة المؤسسة العسكرية بالحكم فى مصر الى مينا ـ نارمر ـ أى منذ خمسة الاف سنة عندما وحد مصر العليا ومصر السفلى . ومنذ ذلك التاريخ لعبت القوات المسلحة عبر تاريخ مصر دورا مهما للحفاظ على هذه الوحدة . ثم تخلى الجيش عن هذا الدور قسرا بعد الاحتلال الانجليزى لمصر ١٨٨٢ . وحل محله جيش هزيل . ولم يؤد استقلال مصر اسميا ١٩٢٢ الى تغيير أو تطور فى ادائه لدوره ، ولم يتسن للجيش ان يعيد تنظيم صفوفه ويسترد مكانته إلا بعد توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ١٩٣٦ . وقد ادى تفاقم الأوضاع السياسية فى مصر الى ان تتقدم صغار الضباط لتولى مقاليد الأمور بتولى السلطة عام ١٩٥٢ .

والدراسة التالية د . مجدى حماد .. فقد ركز فيها على المتغيرات الاساسية التى أثرت على دور المؤسسة العسكرية ثم اضاف دور نظام ثورة يوليو فى تطهير القوات المسلحة من القيادات القديمة ، وانتقل بعد ذلك الى دور العناصر العسكرية فى الحياة السياسية وتغلغلهم فى بعض الأجهزة المدنية .

ولعل الملاحظة التى أوردها الباحث فيما يتعلق بنوعية الضباط المختارين لمناصب السلطة العليا هى الجديرة بالوقوف امامها ودلالته هذه الملاحظة انهم كانوا من المدربين فى أجهزة المخابرات أو المتخرجين فيها مما انعكس على اسلوبهم فى الحكم حيث إعتمدوا على السرية والانغلاق وليس الانفتاح المباشر والحقيقى على الجماهير .

وتأتى دراسة د . جهاد عودة لتكمل الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ . وجوهر العلاقة كما يراه الباحث بين المؤسسة العسكرية والسياسية الخارجية يأتى من كون الأولى هى المحتكر الأول للعنف العسكرى ومن ثم فهى تنغمس فى صنع السياسة الخارجية باعتبارها نخبة قرار وجماعة مصالح استراتيجية .

وكان يجب ان تستمر الدراسة فى توضيح ذلك الا أنها استغرقت فى تقديم الشروح والايضاحات المنهجية دون ان يخلص لنتيجة ، وخير ما يوضح لنا ذلك الفقرة التالية : « المقولة الاساسية لهذا البحث ضرورة دراسة الفاعل فى إطار صنع السياسة الخارجية باعتباره مؤديا لأكثر من دور من ناحية ومتمتعا بمصادر قوة من ناحية اخرى ، وتطبيق هذا البحث على الحالة المصرية ما هو الا تطبيق أولى يقصد منه اثبات جدية هذا المنظور من الناحيتين الامبريقية والمفهومية » .

أما التقرير الاخير بقلم روبرت سبرنجبورج بعنوان « الرئيس والمشير » ويرى فيه ان عصر مبارك سمح بظهور عبدالحكيم عامر آخر فى شخص عبدالحليم أبو غزالة . واستمر فى ذكر عناصر التشابه والاختلاف بينهما ، ويستنتج فى النهاية أن هناك ما يشبه الصراع الخفى بين الرجلين بل إن أبو غزالة اكتسب شعبية باعتباره رجل الأزمات الصعبة ويظهر كمنقذ ، كما انه سعيد الطالع فعند حضوره مباراة يفوز الفريق المصرى ! ولا ارى ضرورة للاسترسال فى عرض هذه الدراسة غير المؤصلة منهجيا وتعتمد على الملاحظات غير الموضوعية . واذا كان لها إيجابية فهى تنحصر فى انها توضح كيف ينظر عقل غربى لا يبذل أقل جهد نحو قراءة ماضينا أو حاضرنا باسلوب منصف ، بل إن ملاحظاته تدين الرجل باكثر مما تزكيه .

إن الكاتب بهذا الاسلوب يحاول ان يلقى بظلال من الشك على إحدى القيادات الوطنية وكان يجب على المحرر خاصة وان هذه الدراسة نشرت عام ١٩٨٧ وصدر الكتاب عام ١٩٩٠ ان يشير التطورات بعد ذلك والتى تثبت صحة أو عدم صحة ما جاء فى التقرير السابق ، خاصة بعد تولى صبرى أبو طالب منصب وزير الدفاع خلفا لابو غزالة .

بل إن الكتاب اعتمد على نشر الدراسات كما هى . ومن الواضح انه جمع كل ما جاء فيه كلمة « عسكرى » أو « جيش » دون دلالة .

أما الملف التوثيقى فتم ترتيبه زمنيا وكان يجب ان يقسم الى محاور وكل منها يتعلق بموضوع معين كالانفاق العسكرى أو الامتيازات العسكرية أو الخطط العسكرية ودواعى الأمن ، ولا ننكر ان المحرر تناول التعليق على هذه الكتابات فى الصفحات من ١٥ ـ ٢٨ الا أن هذا غير كاف .

وبهذا يتضح لنا من العرض ان محتوى الكتاب يتناقض مع عنوانه والهدف الاساسى منه . بل وأخشى ما اخشاه ان يقصد الكاتب ان مجرد السماح له ولزملائه بتناول المؤسسة العسكرية هو جوهر الديمقراطية فحسب . وهذا ما نفهمه مما اشار اليه فى المقدمة بقوله : « الجديد فى الأمر اليوم أن يتخذ شكل الحوار الديمقراطى المفتوح وتلك ولاشك علامة من علامات النضج السياسى والعام فى مصر لابد من تثبيتها وتطويرها حتى نتجاوز منهج التعامل مع مشكلات حياتنا بطريقة الكبت والانفجار » .

وقد تجاوزت دراسات الكتاب الاشارة الى علاقة العسكريين بالمؤسسة الاعلامية ووسائل تشكيل الراى العام ولهذه العلاقة طابع مزدوج . فمن جانب من خلال تقلدهم للمناصب القيادية بها وأخر يتعلق بزاوية حجب بعض المعلومات الخاصة بالشئون العسكرية ودفع أخرى دون هدف واضح .. وهو ما يرتبط بصفة مباشرة بالممارسة الديمقراطية التى كان يجب أن يناقشها الكتاب .

آمال سعد المتولى

١٠٧٩

□ □ جمال الدين حسين - حرب تحرير الكويت، حرب تدمير العراق، مكتبة مدبولى الصغير □ □ ١٩٩١

يقوم الكتاب بمعالجة أحدث المحن العربية ويقترب منها ويعرض جانبا من قصة صراع عربى عربى. وفى البداية عالج المؤلف بشىء من التفصيل جذور النزاع العراقى الكويتى ويبدأ من عام ١٧١٦ عندما انشئت مدينة الكويت ويرجع أصول سكان الكويت فى غالبيتهم الى العرب العدنانيين التى كانت قبائلهم تسكن شرق وشمال الجزيرة العربية. وقد كانت قبيلة بنى خالد وهم من العرب العدنانيين اول من تولى تأسيس وحكم الكويت خلال الفترة من ١٧١٦ حتى عام ١٧٥٢. وقد خلف آل الصباح، بنى خالد فى حكم الكويت منذ عام ١٧٥٢ وقد تحققت هذه الامارة التى خضعت لسلطان مؤسسيها بنو خالد بدرجة من الازدهار والتقدم بفضل التجارة والثراء الذى خلفته وظهرت آثاره على سكانها، وقد أدى هذا الثراء الى مشاحنات، ثم الى صراع بين بنى كعب وشيخ الكويت وكان من بنى خالد، الا أن المؤرخين والرواة لم يحددوا من هو.

وقد كان من نتائج المشاحنات والصراع ان تصل عتوب آل خليفة. وكبيرهم خليفة بن محمد آنذاك ان يرحلوا من الكويت الى السواحل الغنية باللؤلؤ فى قطر. وحول جزر أداك «والتى عرفت فيما بعد بالبحرين»، وخلال تلك الفترة كانت الكويت تابعة للسيادة العثمانية من الناحية الاسمية لا الفعلية. ومنذ ان فتح العثمانيون العراق عام ١٥٣٤ وتقدموا جنوبا فى شرق الجزيرة حتى الاحساء التى احتلوها عام ١٥٥٥.

واستمر وضع الكويت على هذا النحو حتى أواخر القرن التاسع عشر وعندما اشتد ضغط السلطات العثمانية فى البصرة على حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح استنجد ببريطانيا التى وقعت معه فى ١٨٥٩/١/٢٣ اتفاقية سرية تعهد الشيخ مبارك بمقتضاها الا يتنازل هو وخلفاؤه عن أى جزء من اراضية او بيع او ايجاره او رهنه لأية دولة اجنبية دون أن يحصل على موافقة بريطانيا والتى تعهدت فى المقابل أن تبذل له كل عون فى مواجهة ضغوط الباب العالى.

وقد ارادت بريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى رسم خطوط واضحة للحدود بين الأقطار الثلاثة : العراق، الكويت ونجد، على أن تأتى هذه الحدود السياسية على غرار ما عرف فى أوروبا، أى تكون واضحة المعالم. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٥٠ جرت محاولة لرسم الحدود بين الكويت والعراق وقد اعترضت وزارة الدفاع العراقية على رسم الحدود قبل تخلى الكويت للعراق عن جزيرتى «دربة» و«بوبيان» وهو الممر المائى المؤدى الى خور الزبير - دون مقابل - لتتحقق للعراق السيطرة الكاملة على هذا الممر وميناء «ام قصر». وقد رفضت الكويت التنازل عن الجزيرتين دون الحصول على تعويض كاف وهو ما لم يبد العراق استعدادا للموافقة عليه.

وقد عارض عبد الكريم قاسم استقلال الكويت الذى اعلن فى ١٩٦١/٦/١٩ واعلن ان العراق يعتبر الكويت جزءا لا يتجزأ منه وقد قام بحشد قواته على الحدود الجنوبية مع الكويت التى شعرت بتهديد امنها وبالتالى اسرعت بطلب حماية القوات البريطانية تنفيذا لأحكام وثيقة الاستقلال وما تضمنته.

وفى جامعة الدول العربية. أمكن فى يوليو ١٩٦١ التوصل الى أسس تفاهم بين كل من الكويت والعراق من خمس نقاط منها التزام العراق بعدم استخدام القوة بضم الكويت للعراق والتزام الكويت بسحب القوات البريطانية من اراضيها. وتمضى الايام بعد ذلك حتى انتهاء الحرب بين العراق وايران حيث قام وفد كويتى بزيارة العراق بهدف رسم وتخطيط الحدود بين البلدين. وقد التقى الوفد خلال الزيارة بالرئيس العراقى صدام حسين. وخلال اللقاء اثار رئيس الوفد الكويتى مسألة رسم الحدود وتحديدها على الأرض. ورد عليه الرئيس العراقى : اذا كنتم تريدون تحديد حدود الكويت فتعالوا خذوا بغداد فى اطار حدود الكويت

وفى اغسطس ١٩٨٨ كشف العراق عن ان قدرته فى التصنيع العسكرى قد قطعت شوطا كبيرا وكان هذا اشد ما يقلق اسرائيل بطبيعة الحال. ولهذا راح قادة اسرائيل بمجرد أن تم وقف اطلاق النار يتوعدون العراق ويهددونه بشن هجمات اجهاضية ضد ما يزعمون انه منشآت لانتاج الاسلحة الكيماوية او محاولات اعادة بناء المفاعل النووى الذى سبق لاسرائيل تدميره.

وقد عارض عبد الكريم قاسم استقلال الكويت الذى اعلن فى ١٩٦١/٦/١٩ واعلن ان العراق يعتبر الكويت جزءا لا يتجزأ منه وقد قام بحشد قواته على الحدود الجنوبية مع الكويت التى شعرت بتهديد امنها وبالتالى اسرعت بطلب حماية القوات البريطانية تنفيذا لأحكام وثيقة الاستقلال وما تضمنته.

وفى جامعة الدول العربية. أمكن فى يوليو ١٩٦١ التوصل الى اسس تفاهم بين كل من الكويت والعراق من خمس نقاط منها التزام العراق بعدم استخدام القوة بضم الكويت للعراق والتزام الكويت بسحب القوات البريطانية من اراضيها. وتمضى الأيام بعد ذلك حتى انتهاء الحرب بين العراق وايران حيث قام وفد كويتى بزيارة العراق بهدف رسم وتخطيط الحدود بين البلدين. وقد التقى الوفد خلال الزيارة بالرئيس العراقى صدام حسين. وخلال اللقاء اثار رئيس الوفد الكويتى مسألة رسم الحدود وتحديدها على الأرض. ورد عليه الرئيس العراقى : اذا كنتم تريدون تحديد حدود الكويت فتعالوا خذوا بغداد فى أطار حدود الكويت.

وفى اغسطس ١٩٨٨ كشف العراق عن ان قدرته فى التصنيع العسكرى قد قطعت شوطا كبيرا وكان هذا اشد ما يقلق اسرائيل بطبيعة الحال. ولهذا راح قادة اسرائيل بمجرد أن تم وقف اطلاق النار يتوعدون العراق ويهددونه بشن هجمات اجهاضية ضد ما يزعمون انه منشآت لانتاج الاسلحة الكيماوية او محاولات اعادة بناء المفاعل النووى الذى سبق لاسرائيل تدميره.

ويضاف لذلك الاخطاء فى حسابات صدام حسين الذى عاند نفسه وعاند مستقبل بلاده، بل ومستقبل الأمة العربية كلها حيث كان يتصور ان عقدة فيتنام - مثلا سوف تدفع الشعب الامريكى للضغط على الرئيس جورج بوش.

وكان يتصور صدام حسين ايضا ان جريمة غزوة للكويت سوف تتوارى عندما تدخل اسرائيل الى جانب امريكا فى المواجهة فى منطقة الخليج، وان القضية ستكون عندئذ هى الحرب بين الجماهير العربية وبين امريكا واسرائيل.. ولكن الولايات المتحدة كانت متحسبة تماما لكل ما يفكر فيه صدام حسين. ولذا مارست أمريكا ضغوطا كبيرة على اسرائيل لكى تبعدها عن مسرح احداث الأزمة رغم اطلاق بعض الصواريخ العراقية على بعض المدن الاسرائيلية.

وكانت امريكا تستغل الأزمة فى تحقيق هدفين متلازمين هما : تحرير الكويت واستعادة الحكومة الشرعية، وفى نفس الوقت تدمير القدرات العسكرية والاستراتيجية للعراق.

وتدور آلات الحرب بشكل مخيف لم تشهد المنطقة له مثيلا. وبدأ السيناريو العملى لعاصفة الصحراء فى ١٩٩١/١/١٧ وكانت ميدانا رهيبا وعرضا لآخر ما توصل اليه العقل البشرى فى الصناعات الحربية بمختلف انواعها. وبدأت بالضربات الجوية المتلاحقة على مدى ٣٧ يوما وقامت بواحد وتسعين ألف طلعة جوية وكان وقودها

٢٥٠ الف طن من القنابل والمتفجرات وأيضا الصواريخ على القوات العراقية والمنشآت والأهداف الحيوية والاستراتيجية داخل العراق . وفى ١٩٩١/٢/٢٣ بدأت الحرب البرية للقوات المتحالفة . وتوقفت فى نهاية الشهر نفسه وبدأت الحكومة الكويتية تمارس شرعيتها .

ولقد اثمرت الكارثة ثمارا مرة : الانقسام العربى وأيضا تخريب الكويت واشعال آبار البترول بالكويت قبل انسحاب قوات العراق منها .

وكان من ثمارها أيضا انغماس العراق فى حرب اهلية خاصة فى الجنوب وفى الشمال .. وحرمان العراق من القدرات العسكرية والاستراتيجية مع الحفاظ - فى نفس الوقت ، على قدرات اسرائيل التى استطاعت أن تجنى الكثير من جراء تصرفات صدام حسين غير الحكيمة ..

عثمان الجوهرى

□□ سعيد حمدان - سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٦ - رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٩١ □□

تتناول هذه الدراسة « سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية من عام ٤٨ وحتى ١٩٥٦م » وقد غطت فترة البحث موقف مصر بل خلال النظام الملكى من ٤٨ - ١٩٥٢ ثم نظام ثورة يوليو الجمهورى من عام ٥٢ - ١٩٥٦ وكانت هذه الفترة حافلة بالاحداث والتطورات والتغيرات .

وعن هذه الفترة بالذات فعام ١٩٤٨ يعتبر عام نكبة فلسطين ومصر قد شاركت فى حرب عام ٤٨ وهذا العام يمثل معلما هاما فى تاريخ فلسطين - حيث تمكن الصهاينة من إقامة دولتهم على جزء من أرضها مما ترتب عليه تشريد جزء كبير من الشعب الفلسطينى وطرده من اهله . أما عام ١٩٥٦ فيمثل قمة النشاط والعطاء المصرى للقضية والذى تزايد تدريجيا مع تأزم القضية حتى أنتهى بالعدوان الثلاثى على مصر واحتلال قطاع غزه الفلسطينى مما ترتب على هذا العدوان من نتائج منها : تجميد للقضية الفلسطينية جزئيا لفترة « ١١ عاما »

وقد استعان الباحث فى دراسته بالكثير من المراجع العربية والانجليزية بما فيها التراجم والسير الشخصية والصحف والدوريات والوثائق وخصوصا البريطانية لاهميتها ودلالتها كون بريطانيا فى فترة البحث كانت قد أنتهت انتدابها لتوها على فلسطين وتحاول ان تلعب دورا فى مسار القضية المصرية .

وقسم الحاث الرسالة الى : تمهيد ومقدمة وسبعة فصول .

وتحدث الباحث فى المقدمة عن اسباب اختياره لهذا الموضوع بالذات . من هذه الأسباب انه اى الباحث فلسطينى عايش هذه الفترة . وان هذه القضية (فلسطين) تمثل جوهر اهتمامات الأمة العربية والاسلامية وان احداثها مازالت تترى على الساحة الفلسطينية والعربية وان هذه القضية حظيت بالأهمية دوليا اذ لم تلق قضية فى العالم أهميتها من المجتمع الدولى اكثر مما لقيته قضية فلسطين اذ تبوأت الصدارة فى القضايا المعروضة على هيئة الأمم المتحدة فيما سبق وحتى اليوم . ان مصر هى اكثر من قدم لهذه القضية عن غيرها من الدول الاخرى بل ومازالت حتى الآن .

وعالج الباحث فى الفصل الاول موقف مصر من القضية الفلسطينية محليا « الموقف الرسمى » « والشعبى » وعربيا « موقف مصر فى مجلس الجامعة العربية ومؤسساتها » ودوليا « موقف مصر فى هيئة الأمم المتحدة ولجانها » وأيضا فى مجلس الأمن أثناء فترة عضويتها .

وتناول الفصل الثانى دور مصر فى حرب عام ١٩٤٨ السياسى والعسكرى « النظامى وغير النظامى » أى دخول قوات المتطوعين أرض المعركة فى فلسطين ثم دخول الجيش النظامى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وموقف الاحزاب والهيئات الشعبية من مجريات هذه الحرب .

وأوضح الفصل الثالث موقف مصر فى الفترة من ٤٨ - ١٩٥٠ من عدد من القضايا وهى مشروع الكونت برنادوت ، وحكومة عموم فلسطين ، وضم الضفة الغربية الى الاردن ، وهدنة رودس .

ودار الفصل الرابع حول موقف مصر من القضية الفلسطينية من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ وبعض القضايا التى استمر أثرها منذ عام ١٩٤٨ مثل قضية تدويل القدس ، ولجنة التوفيق الدولية ومؤتمراتها ومشاريعها والبيان الثلاثى « مايو ١٩٥٠ » واوضاع قطاع غزة تحت الادارة المصرية والمشاريع التى طرحت لتقرير مصير القطاع .

وفى الفصل الخامس. تناول الباحث موقف مصر تجاه اللاجئين الفلسطينيين ومشاريع توطينهم بادئا بهجرتهم من وطنهم ثم ما قدمته مصر للاجئين إليها من خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية ، وما قدمته للاجئى اللد والرملة على وجه الخصوص منتهيا بموقف الادارة المصرية من لاجئى القطاع ومشاريع توطينهم .

تحدث الفصل السادس عن موقف مصر من قطاع غزة ١٩٥٢ - ١٩٥٦ عهد ثورة يوليو مناقشا فيه الادارة المصرية لقطاع غزة والحلول السياسية المقترحة للقطاع ، والغارات والاعتداءات الاسرائيلية على القطاع وموقف مصر منها وما كان من الرد على هذه الغارات بحرب الفدائيين والنتائج التى ترتبت عليها .

اما الفصل السابع والأخير فقد عالج فيه الباحث موقف مصر من القضية الفلسطينية ١٩٥٢ - ١٩٥٦ وخاصة فيما يتعلق بموقف ثورة يوليو وقائدها عبدالناصر من القضية ، ثم مشكلة المرور فى الممرات المائية (قناة السويس وخليج العقبة) والتى تعتبر أحدى المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين ، ثم مشاريع الحلول السلمية التى طرحت لحل القضية والرد المصرى عليها . وأنهى الفصل بحرب السويس ونتائجها على القضية الفلسطينية .

وفى الخاتمة أوجز الباحث ما توصل إليه من نتائج لهذه الدراسة منها : - ان موقف الرأى العام المصرى وحتى الرسمى كان موقفا مؤيدا للقضية الفلسطينية اذا عبر عن رفضه القاطع لأى شكل من اشكال التقسيم أو اقامة دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم واعلن عن استعداده للحيلولة دون تحقيق الهدف الصهيونى ولو ادى ذلك الى استعمال القوة .

- ادراك ثورة يوليو المصرية ان قضية فلسطين هى جوهر الصراع فى المنطقة وهى جوهر قضية التحرير العربى .

- المحافظة على عروبة قطاع غزة وتفشيل خطة تدويله وبقائه وديعه فى يد مصر دون التفكير فى ضمه او الحاقه

- حب الفلسطينيين لزعيم ثورة يوليو جمال عبدالناصر وثقة الزعيم العربى فى الفلسطينيين لدورهم فى معارك الاحتلال الاسرائيلى لغزة .

- تجميد القضية الفلسطينية جزئيا واتاحة مقدار من السلام والهدوء على طول الحدود مع قطاع غزه لمرابطة قوات الطوارىء الدولية على الحدود بين مصر واسرائيل . قضية فلسطين من القضايا التى أولتها مصر اهتماما خاصا لفترة طويلة

عبد العزيز أحمد عبد العزيز

□□ محمد خالد الأزعر ، المقاومة الفلسطينيــة بين غـزو لبنــان والانتفاضة مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١ □□

هذا الكتاب يميط اللثام عن صفحة وضاءة من صفحات الكفاح الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية ويعالج فترة من ابرز الفترات دلالة على الصمود الفلسطيني والارادة الفولاذية لابناء الشعب الفلسطيني ، هذه الفترة تبدأ منذ ان اقدمت اسرائيل على غزو لبنان عام ١٩٨٢ رغبة منها فى محاصرة المقاومة الفلسطينية فى الأرض المحتلة من خلال تدمير منظمة التحرير فى سبيل إكمال المشروع التوسعى الاسرائيلى هذه الفترة حفلت بمزيج من التفاعلات التى تبرهن على ان شرارة المقاومة الفلسطينية لم تنطفىء وان جذوتها لم تخب حيث تنتهى الفترة التى يعالجها الكتاب باشتعال الغضب الفلسطينى المتمثل فى الانتفاضة العملاقة التى توجت الكفاح الفلسطينى وجسدت الحضور النضالى للشعب الفلسطينى على ارض الوطن باعتباره النقيض الموضوعى للمشروع الاستيطانى الاسرائيلى ، حيث يلفت الكتاب النظر الى ان الانتفاضة تمثل حركة احياءكمى وكيفى للمقاومة بشكل غير مسبوق .

يقع هذا الكتاب ـ صغير الحجم عظيم القيمة ـ فى اربعة فصول فضلا عن مقدمة ضمنها الكاتب حرصه على وضع الفترة محل الدراسة فى السياق التاريخى العام لحركة المقاومة الفلسطينية التى مرت بمراحل متعددة لكل منها طابعها المميز ومذاقها الخاص ، كما ضمنها كذلك تحذير الكاتب من فعل المسار العام للمقاومة الفلسطينية وتجميمها فى مرحلة زمنية محددة او حصرها فى حيز مكانى محدود حيث ان هذه المرحلة لاتعدوان تكون حلقة فى سلسلة حلقات المواجهة بين الشعب والمحتل دونما اخلال بما يحيط مسار القضية الفلسطينية من متغيرات على المستوى الشامل للصراع برمته .

الفصل الأول يتناول فيه الكاتب البيئة الداخلية للمقاومة الفلسطينية وما تمثله من تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية .. كان لها اكبر الأثر فى تحديد قدرات المقاومة والعقبات التى تواجهها وسبل مواجهتها ..

فعلى المستوى الاجتماعى شهدت الاراضى المحتلة سعى اسرائيل الدؤوب الى محو هوية الانسان الفلسطينى التى تخلق عنده الحافز للمقاومة ، فعمدت الى التزييف العلنى لكل ماينتمى الى الذات الفلسطينية العربية ،كذلك سعت الى تفتيت الاطار القيمى فى المجتمع الفلسطينى من خلال اغراءات مادية حاصرت بها الشباب الفلسطينى ، ووضع قيود قاسية ضد المحتوى الثقافى التعليمى والمؤسسات المختلفة فضلا عن تضيق هامش الحركة الممنوح للمواطنين ..

ويرى الكاتب ان اخطر ما يواجه المقاومة الفلسطينية فى المرحلة القادمة هى الابعاد المختلفة للاستراتيجية السكانية الاسرائيلية حيث يرى ان اسرائيل تسعى الى بناء نموذج سكانى قوامه عمليات الابعاد والتهجير للفلسطينيين وتشجيع التكاثر فى المجتمع الاسرائيلى مما ادى الى نجاحها فى تحجيم النمو السكانى الفلسطينى ويتوقع الكاتب مزيدا من الضغوط التى ستمارسها اسرائيل على أبناء الشعب الفلسطينى خاصة فى ظل تهجير اليهود والسوفييت الى فلسطين مما سيكون له اثره فى البعد السكانى فى الصراع ..

وعلى الصعيد الاقتصاد شهد الاقتصاد الفلسطينى تدهورا كبيرا تحت الاحتلال ليس فقط لانه اقتصاد منطقة نامية وانما لكونه اقتصاد خضع لسياسة احتلال استيطانى شرسة هدفت الى تدمير بنتيه الاقتصادية وافقادها أية خصوصية او هياكل متميزة يمكن ان تعد تعبيرا عن هوية اقتصادية مستقلة ، فحرصت اسرائيل على ابقاء اقتصاديات الارض المحتلة تحت إسار التبعية للاقتصاد الاسرائيلى لاضعاف روح المقاومة لدى الفلسطينيين .

وعلى صعيد التطورات السياسية ادارت اسرائيل معركة سياسية كبرى فى الارض المحتلة للبحث عن بديل لمنظمة التحرير من اجل تنفيذ مخطط الحكم الذاتى الادارى بمفهومه الاسرائيلى ، وراهنت على ترويج هذه السياسة من خلال اطلاق مقولات سياسية من قبيل « الاحتلال المستنير » و « الاحتلال الليبرالى » والايهام بحسن النية بيدأن هذه السياسة الرامية الى تطبيق الادارة المدنية فى الضفة وقطاع غزة فشلت فشلا ذريعا امام رفض كل القيادات الفلسطينية المحلية بقبول هذا المشروع الاسرائيلى للحكم الذاتى عام ١٩٨١ ، كما عمدت اسرائيل الى مهاجمة رموز المنظمة فى الارض المحتلة واستهدفت بشكل اساسى المجالس البلدية والجامعات وتزامن هذا مع الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ لاكمال الحلقة الجهنمية التى استهدفت تدمير المنظمة فى الخارج . وعلى الرغم من الجدل والنقاش الواسع الذى فجره خروج القوات الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ وتشتت الجسد العسكرى الفلسطينى فى البلاد العربية حول كيفية تطوير اليات المقاومة فى الاراضى المحتلة وحول كيفية ايجاد قيادة موحدة للعمل النضالى فى الداخل يمكنها من صهر مختلف القوى السياسية الفاعلة فى بوتقه النضال الفلسطينى وتفعيلها كما وكيفا من خلال تجميع الخبرة المختزنة لدى هذه القوى ، على الرغم من هذا فان الفترة التى تلت خروج القوات الفلسطينية من لبنان (١٩٨٢ : ١٩٨٧) شهدت عددا من الانتفاضات الشعبية التى جاءت كرد فعل لممارسات سلطات الاحتلال ضد سكان الارض المحتلة خاصة فى ضوء تفاقم الحالة الاقتصادية السيئة .

الفصل الثانى يتناول فيه الكاتب اشكال المقاومة الفلسطينية المختلفة ، ويضع لها تصنيفا ثنائيا لها مابين مدنية ومسلحة .

المقاومة المدنية : بدأ هذا النوع من المقاومة عقب الغزو الاسرائيلى للبنان مباشرة وتتراوح انماط المقاومة المدنية مابين الاحتجاج والاستنكار وهو الحد الأدنى من ردود الفعل الجماهيرية وبين رشق الحجارة والتظاهر والاضراب وهو ما مثل قفزة كبرى فى انماط المقاومة المدنية بعد ما احدثته الانتفاضة الكبرى (ديسمبر ١٩٨٧) من تحول كبير فى مسار المقاومة المدنية فى الارض المحتلة ويعرف الكاتب الانتفاضة الشعبية بانها « مظهر للمقاومة يتسم بشموله فى المكان والمشاركة الجماهيرية وامتداده فى الزمان ، ويتضمن استخدام انماط المقاومة المدنية العنيفة واللا عنيفة وأنماط المقاومة العسكرية العنيفة او يجمع بينهما معا » كما تتضمن المقاومة المدنية ايضا المظاهرات والمسيرات الطلابية والبيانات التى وجهت الى الرأى العام العالمى والرسائل التى بعثت بها قيادات الانتفاضة الى الامين العام للامم المتحدة باعتبارها مكملة للمقاومة داخل الاراضى المحتلة .

المقاومة المسلحة : تطورت المقاومة المسلحة الفلسطينية تطورا نوعيا وكميا وتم تصعيد الكفاح المسلح فى الداخل تحت ضغط اكتمال « الدائرة الجهنمية » التى فرضتها اسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة والتى تمثلت فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية الاستفزازية التى ادت الى بروز « العمل الفدائى العضوى » وصعود العمليات المسلحة بشكل مستمر بدا وكأنه يدور فى فلك سياسة شاملة ، ونبه الكاتب الى التطورات النوعية التى حدثت فى النشاط الفدائى حيث ارتفع معدل استخدام القنابل الحارقة وانخفض استخدام الاسلحة النارية واتسع النطاق الجغرافى للمقاومة واتسعت الاهداف التى توجهت اليها عمليات المقاومة لتشمل رموز الاحتلال مما أربك العدو .

الفصل الثالث : يخصصه الكاتب لبيان الابعاد المختلفة للانتفاضة الكبرى التى اشتعلت فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ باعتبارها الحلقة

الاكثر توهجا واستمرارا وشمولية فى الزمان والمكان من حلقات النضال الفلسطينى

فعلى الرغم من التقسيم الاعلامى ـ المتعمد ـ الذى اتبعته سلطات الاحتلال على وقائع الانتفاضة فانها كانت مواجهة بكل ما فى الكلمة من معانى بين شعب فلسطينى بكافة شرائحه العمرية وسلطات الاحتلال بكل رموزه وقوته .

وقد قام البناء التنظيمى للانتفاضة على شبكة واسعة من اللجان الشعبية التى ادارت العمل اليومى وفقا للمهام التى حددتها قيادة الانتفاضة اعتماداً على الآليات المناسبة والمتوافرة ـ على الرغم من محدوديتها ـ لدى المواطنين ـ ، وبمرور الوقت استكمل البناء التنظيمى للانتفاضة ملامحه الاساسية بالشكل الذى يجعلها بمثابة نواة للادارة الفلسطينية البديلة لسلطة الاحتلال .

ومن حيث حدود تأثير الانتفاضة على الجانب الاسرائيلى فبالاضافة الى انها زلزلت الأرض من تحت اقدام النظام الاسرائيلى وزعاماته ، فانها ـ اى الانتفاضة ـ حركت ماء اسنا فى اسرائيل واحدثت اثارا ضربت بجذورها الى اعماق المشروع التوسعى الاسرائيلى ذاته واماطت اللثام عن النظام الاخلاقى الهش والتآكل القيمى والوجه القبيح لاسرائيل ، وفشل سياسة فرض الأمر الواقع فى الارض المحتلة .

ويخلص الكتاب من مقارنة الانتفاضة الكبرى (١٩٨٧) بباقى الانتفاضات السابقة الى القول بوجود عدة ثوابت ابرزها ثبات الرغبة الفلسطينية فى التحرر والاستقلال ،وامتداد السوابق والكفاحية فى العمق الزمنى والمكانى والبشرى مما ادى الى تراكم خبرة نضالية اعطت لمفهوم النضال الفلسطينى المتد معنى ومضمونا .

غير ان أهم ما يميز الانتفاضة الكبرى هو مراعاتها لجوهر مواقف الاطراف الدولية وتعاملها معها بما يتيح استثمار الحركة الاعلامية لجذب انظار الرأى العام لمتابعة النضال الفلسطينى اولا بأول وتغلغل الكفاح الفلسطينى الى ساحات كانت حكرا على المفاهيم الاسرائيلية مثل اوروبا والولايات المتحدة بل داخل المجتمع الاسرائيلى نفسه .

الفصل الرابع : وفيه يحسم الكاتب الخلاف بين من يدعون ان الانتفاضة جاءت بشكل عضوى واولئك الذين يرون انها جاءت بفعل تخطيط مسبق ويذهب الى ترجيح الرأى الأخير مؤكداً ان البيت الفلسطينى قد احكم ترتيبه من الداخل ، وتم تقدير فعاليته وامكاناته الحقيقية بفضل الخبرات المتراكمة لدى القائمين بها

ومن ناحية تكيف الطريقة المثلى للمقاومة وهل تكون مدنية او مسلحة ؟ يرى الكاتب ان الانتفاضة سلكت طريق « المقاومة المدنية العنيفة » ولم تلجأ للمقاومة المسلحة طالما من مردودات سلبية حال تصعيدها ، وينادى بمساعدة مجتمع الانتفاضة المدنى حتى يمكنه العمل بمعزل عن سلطات الاحتلال لأطول فترة ممكنة .

وعلى صعيد بيان العناصر الحاكمة لمسار المقاومة يورد الكاتب عدة ملاحظات :

ـ فمن وجهة النظر الفلسطينية فإن القيادة الفلسطينية تعاملت تعاملا ناضجا مع حركة المقاومة الفلسطينية فى تصديها لمعضلة العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، ويحذر الكاتب من المعضلات الجزئية التى قد تواجه القيادات الفلسطينية من جراء طرح خيارات دبلوماسية متعددة مؤكداً ان على الجانب الفلسطينى ان يتعامل معها بحرص وحذر شديدين .

ـ ومن حيث تأثير السياسات الاسرائيلية على المقاومة الفلسطينية ، فإن السياسات القمعية والارهاب السياسى وتحطيم الروح المعنوية للمقاومة ، لم تحل دون وجود ضعف فى المجتمع الاسرائيلى ووجود تفاعلات تعتمل داخله كشفت عنها الانتفاضة ويمكن استغلالها الاستغلال الأمثل من قبل المقاومة الفلسطينية بالضغط عليها واستمالتها ..

ـ ومن ناحية مستوى المساندة العربية للانتفاضة فإنها تاثرت بالمرحلة الانتقالية التى يعيشها النظام العربى ولم يصل حجم المساندة الى المستوى المطلوب وظهرت مظاهر سلبية فى هذا الشأن .

ـ وعلى الصعيد الدولى فإن المرحلة موضع الدراسة برهنت على ان استمرار المقاومة الفلسطينية يمكن ان يشكل احد المداخل الرئيسية للتأثير فى المواقف الدولية ، خاصة فى ظل الانفراج الذى شهدته العلاقات الدولية فى منتصف الثمانينات ، ويدلل الكاتب على صحة مقولته بالقول بان الحوار الامريكى ـ الفلسطينى وتطور المواقف الاوربية تجاه القضية الفلسطينية هى احدى النتائج التى تمخضت عنها الانتفاضة الكبرى .

وفى نهاية الكتاب يورد الكاتب معادلة مكونة من اربعة عناصر توفر المناخ العام والبيئة الملائمة لأن تحقق المقاومة الفلسطينية اهدافها العامة شريطة ، ان تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض تفاعلا ايجابيا وتتكون المعادلة من جوانب اربعة وتتطلب استراتيجية فلسطينية واضحة المعالم من شأنها ان تربك وتشتت الجانب الاسرائيلى بفضل الدعم والمساندة العربية اللا محدودة وتعمل هذه العناصر الثلاثة فى الاطار الدولى المناسب الذى يدعم المطالب الفلسطينية الرامية الى الحصول على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته على ارضه ، وحينئذ تحقق المقاومة الفلسطينية كل ماتصبو اليه وستتمخض هذا المقاومة العملاقة عن مولد دولة فلسطينية عربية مستقلة .

محمود حسين جمعة

□□ محمد شوقي عبدالعال ـ الدولة الفلسطينية الاستمرارية والفعالية ـ رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ـ اشراف أ . د : عز الدين فوده ـ جامعة القاهرة ـ كليـة الاقتصـاد والـعلـوم السياسية□□

على الرغم من كثرة ماكتب عن فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ، ورغم ماحظيت به هذه القضية من اهتمام على صعيد العلوم الاجتماعية وغير الاجتماعية (عسكرية وتكنولوجية .....الخ) الا ان الباحث نجح فى اضفاء طابع التميز والحداثة على موضوع بحثه وذلك بتركيزه على معالجة ، وتأصيل بعض الجوانب الخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ .

ولم يكن الباحث فى حاجة للحديث عن اهمية تلك القضية الحيوية وضرورة رصدها ومتابعة تطوراتها ، ذلك انه مما لاشك فيه ، ومما لايخفى ان قضية اقامة الدولة الفلسطينية كانت ومازالت تمثل جوهر الصراع العربى الاسرائيلى ومحوره بالرغم مما قد يطرأ على المواقف من تغيرات وتحولات من آن الى آخر . بل يذهب البعض الى انه يمكن تفسير كثير من الظواهر والأحداث بالمنطقة على ضوء هذه القضية وتطوراتها . ولذا لم يتوقف الباحث كثيرا امام هذه النقطة (أهمية الموضوع) . وقام بطرح تساؤلاته حول طبيعة اعلان قيام الدولة الفلسطينية هل هو منشىء للدولة الفلسطينية ام مجرد كاشف عن وجودها ؟ وهل هناك حكومة او كيان فلسطينى يمكنه ان يمارس

وظائف الدولة بفعالية رغم واقع الاحتلال ام لا ؟ وهى تساؤلات ذات اهمية كبيرة تطرأ لما يترتب على اجاباتها من آثار قانونية وسياسية تتعلق بواقع الأرض المحتلة داخليا وخارجيا .

وقد انطلق الباحث في معالجته للموضوع من مقولتين أساسيتين سعى الى اختبار مدى صحتهما . المقولة الأولى : ان الدولة الفلسطينية التى تم الاعلان عنها في نوفمبر ١٩٨٨ انما هى استمرار لشخص دولى أخذ وجوده يتبلور قبل ذلك بفترة طويلة ، وتوافرت له عناصر الدولة من شعب واقليم وحكومة قبل اعلان ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . وان حالت دون تجسيدها في دولة مستقلة عوامل مختلفة . والمقولة الثانية :ـ هى أنه اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمثل حكومة او سلطة المنفى بالنسبة للفلسطينيين فان ماخلقته الانتفاضة داخل الأرض المحتلة من قيادات ولجان وطنية يسمح بالقول بان نمطا من السلطة الفعالة قد بدأ يتشكل ويمارس قدرا معقولا من وظائف الحكومة داخل الأرض المحتلة في ضوء ماتسمح به ظروف الاحتلال .

وعبر بابين أساسيين يسبقهما فصل تمهيدى ، وتعقبهما خاتمة سعى الباحث الى اختبار المقولتين السابقتين . فعرض في الفصل التمهيدى لمفهوم الدولة في الفكر السياسى والقانون الدولى . موضحا التطورات التى لحقت بالمفهوم عبر الزمان والمكان وأوجه الاختلاف بين المدارس والاتجاهات في هذا الصدد مع تفسير ذلك كلما أمكن . واذا كان ذلك الفصل قد اتسم بسرعة العرض ، نجد أن الباب الأول ويضم فصلين أساسيين قد شهد معالجة متعمقة للأسس القانونية التى ينبنى عليها قيام الدولة الفلسطينية ، وهى بالأساس حق تقرير المصير وقرارات الأمم المتحدة ، حيث خصص لكل واحد منهما فصلا مستقلا تميز بتفصيل مفهوم حق تقرير المصير موضحا قيمته وطبيعته القانونية وعلاقته بمفهوم الحكم الذاتى . وعرض كذلك لتطور موقف الأمم المتحدة من حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره . وكذا مدى اعتبار ومشروعية المقاومة المسلحة ، كإحدى الوسائل لتحقيق مسعى الشعب الفلسطينى للحصول على حق تقرير المصير .

وفيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة كاساس للدولة الفلسطينية اجتهد الباحث في رصد القيمة القانونية لقرارات تلك الهيئة الدولية بشقيها (مجلس الأمن ـ الجمعية العامة) ، ثم انتقل الى استعراض قرارات تلك المنظمة المتعلقة بفلسطين والصراع العربى الاسرائيلى ومواقف الأطراف منها . وبعد أن يتأكد الباحث من الاساس النظرى الذى اجتهد في اقامته عبر الفصل التمهيدى . ومن الباب الأول ينتقل الى الباب الثانى الذى يمثل جوهر الموضوع ، ومجال تميز للباحث وللرسالة . حيث يعالج في هذا الباب الجوانب القانونية لاعلان الدولة الفلسطينية ويمثل الفصل الأول من هذا الباب وثيقة ـ ان جاز التعبير ـ حيث رصد الباحث القيمة القانونية لاعلان الدولة الفلسطينية ، والظروف التى أحاطت باصداره . ويعالج في الفصل الثانى من هذا الباب واقع الدولة الفلسطينية في ضوء مبدأ الاستمرارية في القانون الدولى ، وذلك عبر مبحثين مهد في اولهما باستعراض مضمون مبدأ الاستمرارية وطبيعته ، وبعض تطبيقاته الدولية . ثم انتقل في المبحث الثانى من هذا الفصل الى معالجة مبدأ الاستمرارية وتطبيقه على وضع الدولة الفلسطينية .

واذا كان الفصل الأول من هذا الباب قد تميز بطبيعته الوثائقية فيما يتعلق باعلان الدولة الفلسطينية ، ومواقف الأطراف . فان الفصل الثالث من الباب الثانى قد تميز باجتهاد الباحث في رصد وتأصيل مبدأ الفعالية وجمع ماكتب عنه في فقه القانون الدولى . حيث حاول ان يقيم اساسا نظريا من خلال تلك الشذرات التى جمعها من هنا وهناك . نظرا لضآلة ماكتب في هذا المبدأ سواء على صعيد الكتابات العربية او الاجنبية .

وتأتى الخاتمة لتلقى الضوء على جدية الباحث وبصمة المشرف . ذلك انها لم تأت خاتمة تقليدية تقوم على اساس تجميع ماسبق رصده والتأكيد على نقاط معينة . بل حاول الباحث ان يدلل بالحجج المنطقية والقانونية على مسئولية اسرائيل الدولية عن الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية ونقضها وانتهاكها للمواثيق والعهود الدولية ، بما يتيح لأية دولة مضارة ان تتخذ الاجراءات القانونية الكفيلة بالزام اسرائيل بمسئوليتها عن الضرر ومطالبتها بالتعويض ..

محمد عاشور مهدى

□□ د . رمزى زكى ـ محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث ـ دار العالم الثالث للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٩١ □□

بالرغم من غزارة انتاج د . رمزى زكى حول قضية الديون عالميا وعربيا ومصريا الا أن أى عمل علمى له فيما يتعلق بهذه القضية يتسم بأهمية خاصة باعتباره احد افضل الخبراء الذين عالجوا هذه القضية على مستوى الوطن العربى والعالم الثالث .

ورغم أن كتاب د . رمزى « محنة الديون ـ وسياسات التحرير في دول العالم الثالث » يتضمن بالاساس ابحاثا ومقالات وحوارات سبق نشرها الا أن تجميعها في إصدار واحد مع التعديلات التى ادخلها قد جعل من الكتاب في مجموعة معالجة شاملة لقضية ديون العالم الثالث وعلاقتها بسياسات التحرير الاقتصادى التى تصاعدت الدعوة لها منذ بداية العقد الماضى . ويقع الكتاب في ثلاثة فصول وملحق .

يتعرض الكاتب في الفصل الاول المعنون « الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية نحو رؤية عربية » لملامح أزمة ديون العالم الثالث في الوقت الراهن . ويشير الكاتب الى أن تلك الازمة تعكس اخفاق حركات التحرر في تحقيق التحرر الاقتصادى وبناء التنمية المستقلة ـ وهو ما يعود برأيه لاخفاق الطبقات والشرائح التى سيطرت على مقاليد الامور في العالم الثالث . وهذه الرؤية تتجاهل موقف الطبقات والشرائح الاخرى التى سلمت أو استسلمت لمنطق الطبقات المسيطرة الذى قاد الى الازمة .

ويطرح الكاتب التشخيصات المختلفة لازمة ديون العالم الثالث والتى قسمها الى خمسة تشخيصات عرض لها بصورة نقدية . وأول هذه التشخيصات هو التشخيص الذى يرجع الازمة الى التطبيق الفاشل للكينزية على المستوى العالمى والذى لجأت الدول الراسمالية طبقا له الى زيادة الائتمان المقدم للبلدان النامية لتنشيط طلب تلك البلدان على صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة .

أما التشخيص الثانى فيفسر الازمة على انها أزمة افراط طلب في الدول النامية يضطرها للاستدانة لمواجهة ذلك الطلب في ظل قصور عرض السلع والخدمات المحلى عن مواجهته . ويرى الكاتب ان الخطأ الاساسى في هذا التشخيص هو انه لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية التى اسهمت بشكل واضح في تفاقم مشكلة الدين . ويرى د . رمزى أن تلك العوامل لا تستطيع البلدان النامية أن تؤثر فيها رغم تأثرها بها بسبب وضعها الضعيف واللامكافىء في الاقتصاد العالمى . وهذه الصياغة غير محكمة لانها تخلى دول وشعوب العالم الثالث من المسئولية في حين انهم مسئولين فعلا سواء لغياب الارادة السياسية على مستوى النخبة والارادة الاجتماعية على مستوى المجتمع للاعتماد على الذات بدلا من الوقوع في براثن ازمة الديون . كما أن بعض النظم في العالم الثالث استدانت لتمويل

انفاق جارى لرفع مستوى المعيشة بصورة مؤقتة لتحقيق مكاسب سياسية فى لحظات أزماتها دون اعتبار للعواقب الوخيمة التى تترتب على ذلك .

ويطرح الكاتب التشخيص الثالث للأزمة على انها أزمة نقص فى السيولة . ويرى أن هذا التشخيص مكرس بالاساس لتبرير سياسات صندوق النقد الدولى(سياسات التحرير الاقتصادى الشامل) .

اما التشخيص الرابع لأزمة ديون العالم الثالث فينصرف الى انها أزمة ناجمة عن علاقات التبادل غير المتكافىء بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة كآلية تعتمد عليها الاولى فى نزح الفائض الاقتصادى من الثانية .

اما التشخيص الخامس للأزمة وهو الأكثر رواجا فيعتبر انها أزمة افلاس اى عجز الدول المدينة عن الوفاء بديونها فى الوقت الراهن أو المستقبل . ويرى الكاتب أن مؤسستى « بريتون وودز ».(صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) تروجان لهذا التشخيص لتبرير دعوتهما لحل ازمة ديون العالم الثالث عبر نقل اصول انتاجية مقابلة له من ملكية دول العالم الثالث إلى ملكية الدائنين . ويطرح الكاتب موقفه الرافض لهذا التشخيص والرؤى المترتبة عليه باعتباره يعبر عن مصلحة الدائنين فقط بينما يمثل نكسة على طريق تحرر واستقلال الدول النامية المدينة .

ويخلص الكاتب من إستعراضه الى أن ازمة ديون العالم الثالث تعكس الوضع اللامتكافىء الذى تحتله تلك البلدان فى منظومة الاقتصاد الرأسمالى العالمى من ناحية وعجز التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية المسيطرة فيها عن انجاز مهام التحرر الاقتصادى وبناء التنمية المستقلة .

ويرى الكاتب ان أزمة ديون العالم الثالث هى الفرصة التاريخية للدول الرأسمالية التى استعمرت العالم الثالث فى السابق لاعادة إخضاعه والسيطرة المباشرة عليه وفق آليات قهر وسيطرة اقتصادية بالاساس .

وبعد عرضه للتشخيصات المختلفة لأزمة ديون العالم الثالث ولرؤيته الخاصة للأزمة ينتقل د . رمزى زكى لطرح الكيفية التى تستخدم بها الدول الدائنة دائنيتها للعالم الثالث للسيطرة عليه مستعرضا الاهداف الحقيقية للبرنامج الذى يطرحه صندوق النقد الدولى على الدول المدينة لاعادة جدولة ديونها .

ومقابل رؤية الدائنين وصندوق النقد الدولى التى عرض لها بشكل نقدى يطرح الكاتب رؤيته لحل أزمة ديون العالم الثالث التى تتلخص فى ضرورة الغائها باعتبار أن ما نهبته الدول الدائنة فى العهد الاستعمارى والفوائد الاقتصادية الكبيرة التى جنتها من تعاملها مع العالم الثالث وما استردته من اقساط وفوائد تتجاوز أصل الديون بكثير .. كل ذلك يبرر دعوته لالغاء ديون العالم الثالث . ويرى الكاتب ضرورة أن يكون هناك ناد للمدينين للضغط من اجل الغاء ديون العالم الثالث .

ورغم أن مبررات الدعوة التى أشار اليها د . رمزى زكى تبقى صحيحة الا أن تحقيقها بتكوين ناد للمدينين لالغاء ديون العالم الثالث يبدو أمرا شديد الصعوبة فى ظل انفراط دول العالم الثالث واستنفاذ الغالبية الساحقة من قياداتها السياسية لطاقاتها الوطنية ولقدرتها على تحدى ومواجهة الدول الاستعمارية سابقا والدائنة حاليا . وأهم من ذلك أن غالبية شعوب العالم الثالث تمر بمرحلة انهيار أحلام سنوات الاستقلال والبناء وتفتقد فى غالبيتها هى والقوى السياسية المعارضة فى تلك البلدان للقدرة على طرح نموذج استقلالى تنموى ملهم ، كما تفتقد للقدرة على تحمل تكاليف مثل هذا النموذج فى عالم تهمين عليه الدول الرأسمالية المتقدمة . وحتى الدول التى حصلت على استقلالها تحت قيادات متباينة ايديولوجيا من الشيوعيين فى فيتنام الى الاسلاميين فى ايران يبدو أنها عاجزة عن مواصلة نهج تلمزى استقلالى .

وعلى الصعيد الاقليمى يرى د . رمزى زكى أنه من الضرورى أن تعمل دول العالم الثالث بشكل جدى على علاج مشاكل موازين مدفوعاتها وما يترتب عليها من استدانة . ويرى كذلك أن هذه الدول مطالبة بالعمل على تكوين تكتلات منتجين لأهم السلع التى تصدرها للتأثير فى أسعارها بصورة تحقق مصالحها .

وعلى الصعيد المحلى فى كل بلد مدين يرى الكاتب أن كل دولة من دول العالم الثالث يجب عليها الا تراهن على عطف الدائنين وتفهمهم ويجب عليها أن تتحرك بسرعة لاصلاح احوالها الداخلية عبر تعبئة الفائض الاقتصادى وحشد وتعبئة الموارد المحلية الممكنة والضائعة ، وضبط بوابة التجارة الخارجية ، وايقاف تدهور سعر صرف العملات المحلية ، ومكافحة تهريب رؤس الاموال الى الخارج ، والعمل على زيادة حجم الانتاج المحلى ، وخلق مناخ استثمارى ملائم لجذب المدخرات للاستثمار فى القطاعات الحيوية ، والتصدى لعجز الموازنة العامة للدولة بدعم الطاقة الضريبية واخيرا وقف التردى فى مستويات معيشة القاعدة العريضة من الشعب .

ويؤكد الكاتب على أن المنهج الذى طرحه لمواجهة أزمة ديون العالم الثالث على الاصعدة العالمية والاقليمية والمحلية يختلف عن منهج « ادارة الطلب » الذى يتبناه صندوق النقد الدولى والذى عرض له بصورة نقدية .

ويتضمن هذا الفصل فى نهاية مجموعة من التعقيبات التى طرحت فى الندوة التى القيت فيها ورقة د . رمزى زكى ، ورد الكاتب على تلك التعقبات فى الاطار العام لافكاره الواردة فى هذا الفصل . وهناك ملاحظتين ثانويتين على ردود الكاتب حيث يؤكد فى ص ١٠٨ على حجة استرداد الدول الدائنة لاكثر من أصل الدين كفوائد خلال فترة السداد كمبرر لالغاء الديون وهى حجة تفتقد للمنطقية لأن قيمة الاموال تتآكل بسبب التضخم من ناحية ، كما أن المنطق الذى يقف وراء هذه الحجة لا يراعى الفرصة البديلة للاستثمار فى مجالات اخرى والعائد المحتمل منها .

وفى ص ١٢٣ يعبر الكاتب عن اعتقاده بأن الشعوب لا تحبط وهو اعتقاد يعكس ايمان عميق بطاقات الشعوب وان كان لا يتسق مع الواقع ولا مع معطيات التاريخ التى تشير الى دورات من الصعودوالهبوط فى طاقات كل الشعوب وفى قدرتها على التفاعل الايجابى مع الظروف البيئية المحيطة بها ومع الوسط التاريخى الذى تعيش فيه والذى يتكون من المجتمعات والدول الاخرى .

أما الفصل الثانى من الكتاب والمعنون « نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى » فهو فى الاصل دراسة قدمها الكاتب لأحدى الندوات التى شارك فيها ونشرها بعد ذلك فى مجلة « فكر » قبل أن يضيف اليها بعض التعديلات والاضافات ليضعها كفصل فى كتابه الذى نعرض له .

ويشير الكاتب فى مدخل هذا الفصل الى أن صندوق النقد كان منذ نشأته اداة طيعة بيد المراكز الرأسمالية الصناعية القوية للاتفاق على قواعد التوازن المالى والنقدى فيما بينها على النحو الذى يسهل آليات التعامل بينهم لفرض الانضباط المالى والنقدى على بلاد الاطراف. ونعتقد أن اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى أصبحت تؤدى دور التنسيق بين تلك البلدان بينما تركز دور الصندوق كوكيل للدائنين فى فرض الانضباط على دول العالم الثالث .

ويتضمن هذا الفصل تسعة اقسام . الأول معالجة تاريخية لنشأة صندوق النقد الدولى وطبيعته المعبرة عن مصالح الدول الراسمالية الكبرى وعن رؤية الولايات المتحدة بالذات ، والمتجاهلة لمصالح الدول المتخلفة . ويعرض الكاتب لازدواجية موقف صندوق النقد الدولى ازاء الدول المختلفة حسب مواقعها من النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى مثل تعسفه فى مسألة سعر الصرف بالنسبة للدول النامية مقابل « تسامحه » مع دول اوروبا الغربية التى رفضت الاستجابة لمطالب الصندوق بالغاء الرقابة على الصرف

والغاء القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية ، ذلك الرفض الذى استمر منذ بدء عمل الصندوق عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٨ عندما تحسنت الاحوال الاقتصادية لتلك البلدان واعلنت الغاء الرقابة على الصرف وقابلية عملاتها للتحويل .

أما القسم الثانى من هذا الفصل فيتضمن عرضا للدور الرسمى لصندوق النقد الدولى ، والانتهاء الفعلى لهذا الدور مع انتهاء العمل بسعر التعادل بين الدولار والذهب عام ١٩٧٣ مع بدء العمل بالاسعار العائمة للعملات الحرة وما اعقب ذلك من تحول دور الصندوق الى قيادة عمليات تكييف دول العالم الثالث المدينة خلال الازمة الاقتصادية العالمية بصورة تتناسب مع متطلبات خروج الدول الرأسمالية الكبرى من تلك الأزمة وهو ما يتناوله بشىء من التفصيل فى القسم الثالث من هذا الفصل حيث يناقش تعاظم تدويل الاقتصاد على الاصعدة الانتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية وما اسفر عنه من مأزق لصندوق النقد الدولى .

أما فى القسم الرابع من هذا الفصل فيتناول الكاتب بشىء من التفصيل

الاضطرابات التى تعرض لها الاقتصاد العالمى ، والعلاقات بين الدول الرأسمالية الكبرى وبين العالم الثالث . كما يتعرض للكيفية التى تعامل بها صندوق النقد مع تلك الاضطرابات . ويرى أن الصندوق كان يقظا لأى تحرك من دول العالم الثالث من شانه الاخلال بعلاقات التبادل غير المتكافىء بينه وبين الدول الرأسمالية الكبرى . ويرى أن الصندوق سارع تبعا لهذه اليقظة الى تطوير سياساته ووظائفه بحيث أصبح وسيطا ماليا هاما من خلال زيادة قدرته على الاقتراض من بلدان الفائض واعادة الاقراض لبلدان العجز فى العالم الثالث بشروط الصندوق المعروفة . كما أصبح الصندوق يركز على وظائفه التنظيمية أكثر من وظائفه المالية . كما أصبح يمارس سلطات رقابية واسعة على سياسات الدول النامية المدينة ويرى الكاتب أن الهدف من سياسات الصندوق والدول الكبرى هو استعادة الحيوية لعملية التراكم الرأسمالى فى مراكز المنظومة الرأسمالية وتكييف أحوال الدول النامية مع هذا الهدف .

ويتناول الكاتب فى القسم الخامس من هذا الفصل إستمرار تساهل صندوق النقد الدولى مع الدول الرأسمالية المتقدمة مقابل زيادة تشدده فى التعامل مع الدول النامية . ويشير الكاتب الى أنه فى ظل البيئة الاقتصادية الدولية المضطربة فى الثمانينات تمتعت الدول الرأسمالية الكبرى بدرجة عالية من الحرية فى اتباع ماتراه من سياسات نقدية ومالية دون أن تلتزم بمعيار موضوعى للحكم على مدى اتفاق سلوكها مع التزاماتها فى ظل اتفاقية الصندوق ودون أن يملك الصندوق أى سلطة عملية لاجبار هذه الدول على اتباع السياسات الملائمة لتصحيح أختلالاتها الداخلية والخارجية حسب ماتقضى به اتفاقية بريتون وودز .

أما فى القسم السادس فيتناول تفاقم الاختلالات التجارية بين الدول الرأسمالية الكبرى وإنقسام العالم الرأسمالى الى كتل إقتصادية فيما يسميه عصر «الميركانتيليه الجديدة» الذى يطرح أهم العوامل الدالة عليه مثل عودة التدخل الحكومى فى الدول الرأسمالية وبدء انقسام العالم الرأسمالى الى كتل اقتصادية متصارعة .

أما فى القسم السابع فيتناول محنة الدول الاشتراكية «سابقا» وتطلعاتها لدخول السوق الرأسمالى العالمى والشروط المطروحة لدخولها هذا السوق ومحاولات تلك الدول للتحول الرأسمالية بشكل واضح فى بعض البلدان أو بشكل مستتر كما هو حال الاتحاد السوفيتى تحت شعارات التحول لاقتصاد السوق . وبعد صدور الكتاب وتحديدا مع الأحداث العاصفة التى شهدها الاتحاد السوفيتى فى أغسطس الماضى حدثت تحولات درامية فى التوجه السياسى والاقتصادى لتلك الدولة الاشتراكية سابقا ـ وإن كانت توقعات د. رمزى زكى حول حدوث ردود أفعال فى المستقبل للجماهير

فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى بشكل غير متوقع على التحولات الجارية فيها تبقى أمرا واردا . ولكن الاتجاه الذى ستأخذه ردود الأفعال تلك لايمكن حسمه فى ظل حالة التشوش وهيستيريا الأحلام والدعايات الموجهه المصاحبة لمرحلة الانتقال العاصفة التى تمر بها تلك البلدان .

وفى القسم الثامن من هذا الفصل يتناول الكاتب دور السياسات التصحيحية فى ضمان تسديد الديون وتكييف البلدان النامية مع مقتضيات معالجة مشاكل الرأسمالية الاحتكارية العالمية .

وينهى الكاتب هذا الفصل بنتيجة مؤداها أن منظومة الاقتصاد الرأسمالى استطاعت أن تدير أزمة المدفوعات الدولية فى السبعينيات والى حد ما فى الثمانينات عبر نقل الموارد من بلاد الفائض (الأوبك) ، الى بلاد العجز دون أن تحصل الأوبك على ضمانات حقيقية لفوائضها فى حين أن أزمة المدفوعات الدولية فى التسعينيات ذات طابع مختلف بعد إنتهاء عصر الفوائض النفطية ليبقى الفائض فى أيدى اليابان ومجموعة الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى . ويرى الكاتب أن حل الأزمة فى التسعينيات لن يتم عبر عمليات اعادة تدوير الفوائض فى الدول الرأسمالية الصناعية الى مشروعات إستثمارية مرة داخل بلاد العجز وهو مالا يمكن أن يحدث الا اذا انتهجت بلاد العجز سياسات انفتاح ليبرالية متطرفة على حد تعبيره . ويرى الكاتب أن هذا التوجه من قبل الدول الرأسمالية الكبرى لحل أزمة المدفوعات الدولية هو المبرر الحقيقى لسياسات التصحيح الهيكلية والتكيفية التى دعو لها صندوق النقد الدولى وشقيقه البنك الدولى .

أما الفصل الثالث من الكتاب والمعنون «مقالات وأحاديث متفرقة حول الديون الخارجية» فيتضمن عدد من المقالات التى نشرها الكاتب حول قضية ديون العالم الثالث وبعض الأحاديث التى ادلى بها حول القضية ذاتها . وأول هذه المقالات هى «التشابه بين أزمة الديون والتعويضات الألمانية والأزمة الراهنة لديون العالم الثالث» ويعرض فيها لأوجه التشابه بين الأزمتين ويحذر من أن وصول عبء ديون العالم الثالث الى مستوى حرج يعرض مستويات المعيشة والانتاج والنمو للتدهور قد يجعل الخروج من أزمة الديون غير ممكن الا بإلغاء الديون أو جانب هام منها والا تفاقمت الأمور على نحو قد يدمر الدائنين والمدينين معا .

أما المقال الثانى المعنون «انفجار ديون البرازيل ـ غياب شمس المعجزة البرازيلية وبزوغ فجر المديونية الثقيلة» ـ فيعرض فيه لأزمة الديون البرازيلية والضغوط الشديدة التى سببتها المديونية البرازيلية الثقيلة لنموذج التنمية البرازيلى الذى قام على أساس فتح المجال أمام الشركات الأجنبية والذى كان محل تقدير واسع فى أدبيات التنمية الغربية فى الستينيات والسبعينيات قبل انفجار أزمة ديون البرازيل .

أما المقال الثالث المعنون «الأموال المهربة من بلاد الفقراء» فيتناول مشكلة هروب الأموال من العالم الثالث ويرى أنه من الصعب التعويل على عودة تلك الأموال وأن الأهم هو العمل بكل حسم على وقف تلك الظاهرة من خلال تطبيق القوانين بصرامة وسد الثغرات التى تهرب الأموال من خلالها مع تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة ووضع شعار «طهارة اليد والسلوك» موضع التطبيق الحاسم . ونعتقد أن مادعا اليه د. رمزى زكى من سد الثغرات التى يهرب منها رأس المال وتطبيق القانون بصرامة وهى اجراءات تحكمية قد توقف هروب رؤس الأموال للخارج لكنها قد تتسبب فى بروز وتفشى ظاهرة الاكتناز فى الداخل اذا لم يتم خلق الآليات الملائمة الجديرة بالثقة للادخار والاستثمار فى الداخل .

أما المقال الرابع المعنون «الأسس الموضوعية لالغاء ديون العالم الثالث» فيتضمن الأسباب التى يتبناها الكاتب كمبررات لدعوته لالغاء ديون العالم الثالث .

أما المقال الخامس المعنون «أخطر مراحل المديونية : بيع مشروعات القطاع العام تسديدا للديون وعودة السيطرة» فيطرح

مسألة الدعوة لبيع القطاع العام فى العالم الثالث باعتباره حلا لحماية مصالح الدائنين التى اصبحت مهددة من تفاقم أزمة الديون العالم الثالث .

ويرفض الكاتب هذه الدعوة بوضوح ويرى انها تعنى تحويل ديون مشكوك فى تحصيلها تماما الى أصول انتاجية تدر عوائد مستمرة . ويرى أن هذا الاجراء لن يؤدى الا الى تخفيف عبء ديون العالم الثالث بصورة مؤقتة حيث أن التحويلات الخارجية التى سيقوم بها الملاك الأجانب الجدد لمشروعات القطاع العام ـ سابقا ـ سوف يؤدى لزيادة العجز فى موازين مدفوعات بلاد العالم الثالث مرة أخرى ويطرح الكاتب مجمل مبرراته لرفض هذا الاجراء .

وفى حوارا له مع احدى الصحف العربية تحت عنوان «الاقتصاد العربى وتحديات أزمة الديون فى التسعينيات» يجيب الكاتب عن عدد من التساؤلات حول التحديات الرئيسية التى تواجه الاقتصاد العربى فى التسعينيات وأهمها أزمة الديون وسبل الخروج منها .

وينهى د .رمزى زكى هذا الفصل بمقال سبق نشره فى إحدى المجلات المصرية تحت عنوان «كيف تخرج مصر من أزمة ديونها الخارجية» ويقدم فيها تحليلا لديون مصر الخارجية ، والاستراتيجية التى يراها ملائمة لمواجهتها مع الاحتفاظ لمصر باستقلالها .

ويختتم د. رمزى زكى كتابه بملحق بعنوان «هكذا تحدث النقابيون عن أزمة الديون الخارجية» ويتضمن هذا الملحق بيان نقابات العمال فى أفريقيا وامريكا اللاتينية بشأن أزمة الديون الخارجية ، ذلك البيان الذى صدر فى أغسطس ١٩٨٩ بمشاركة منظمة الوحدة النقابية الأفريقية ، والمؤتمر الدائم للوحدة النقابية لعمال أمريكا اللاتينية ، والمركز العمالى الواحد للبرازيل ، واتحاد عمال كوبا ، ومركز العمال الموحدين بكولومبيا ، والاتحاد العام لعمال مصر ، واتحاد جواتا بتنزانيا ، والاجتماع الكامل لنقابات العمال المترابطة ، وكونفدرالية العمال الوطنية فى أوراجواى ، والاتحاد العام للعمال بأنجولا .

وفضلا عن الملاحظات البسيطة التى أوردنا ها على موضوع الكتاب فانه عانى من تكرار نفس الأفكار فى أكثر من موضوع بالذات فيما يتعلق بدور صندوق النقد وبرنامج مواجهة أزمة الديون ، وهذا التكرار مفهوم على ضوء أن الكتاب تجميع لعدة أوراق حول القضية .

وفى النهاية نعتقد أن أهمية هذا الكتاب تكمن فى أنه صرخة رجل يعد أحد أبرز علماء جيله على امتداد الوطن العربى والعالم الثالث .. صرخة تحذير من المخاطر الكبيرة التى يقاد اليها العالم الثالث بواسطة أزمة الديون التى تمسك بخناقه . فهل تظل هذه الصرخة مجرد صيحة رجل رومانسى لم يغير «رأسه» وفق «الموضة» العالمية أم انها ستجد صدى فى العالم الثالث المهدد بالمزيد من التهميش وانتهاك استقلال وسيادة دولة على كافة الأصعدة فى ظل تفاقم أزمة ديونه والتغيرات العاصفة فى النظام الدولى التى تمخضت عن بداية عصر الهيمنة الغربية ـ بقيادة أمريكية حاسمة ـ على العالم شرقا وغربا وجنوبا وشمالا باستثناء بؤر محدودة مازالت تقاوم .

أحمد السيد النجار

١٠٨٦

□ □ الـزبيـر سيف الاسـلام ـ تـأملات فى وسـائـل الاتصـال الجمـاهيرى وضـرورة تصفيـة الاستعمار الاعلامى ـ القـاهرة ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية ١٩٩٠ □ □

يقدم هذا الكتاب أربع عشرة دراسة تجمع بينها قضية اساسية وهى النظام الاعلامى العالمى الجديد ذلك أن ما يثيره هذا النظام من قضايا يؤكد انه لازال مشروعا فى طور المناقشة يتأرجح بين الحماس له أو الاعلان عن انهياره الا أنه سيبقى قضية موضع نقاش علمى .

والدراسة الاولى عن حركة عدم الانحياز والنظام الاعلامى العالمى الجديد فلتغيير الاختلال الاعلامى القائم بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يتجه الفكر الاعلامى فى العالم الثالث الى البحث عن سبل لوضع أسلوب جديد يعكس التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاعلامية التى تشهدها شعوب العالم الثالث ويؤكد على حق الاعلام كحق اجتماعى وكوسيلة للتحرير ولمساعدة المواطنين على المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات من خلال مدهم بالاخبار والمعلومات الضرورية الكاملة لما يجرى فى مختلف انحاء العالم . وقد لعبت دول عدم الانحياز دورا هاما فى عقد سلسلة من الاجتماعات الاقليمية لمناقشة اقرار نظام اعلامى جديد ، والتى اكدت على الاقتناع الكامل بضرورة منح وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرى الاولوية فى التخطيط والتمويل وضرورة وضع سياسة اعلامية وطنية ترتبط بالاهداف الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية واعتبار سياسة الاتصال أو السياسات الاعلامية جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة ومساعدا لتحقيق التنمية والعمل على جعل وسائل الاعلام الوطنية قادرة على القيام بدورها وطنيا ودوليا فى خلق ونشر الوعى بالقضايا القومية والدولية التى تخدم الانسان والبشرية .

وتتناول الدراسة الثانية المطالبة بنظام عالمى جديد للاعلام والاتصال حيث يتناول المؤلف جذور الاستعمار فى دول العالم الثالث وتطور مراحلة وتطور الدعوة لنظام اعلامى عالمى جديد واعتبار دول العالم الثالث ان التبعية الاعلامية أخطر من التبعية الاقتصادية ذلك أن الاحتكارات الاعلامية العالمية هى التى تشيد وتبشر بالنظام الاقتصادى العالمى السائد . وتتناول المؤلف مظاهر هذه التبعية فى دول مختلفة على نحو جعل من دول العالم الثالث اسواقا رابحة لترويج المنتجات الاعلامية الغربية .

وتتناول الدراسة الثالثة البنية الاساسية لوسائل الاعلام والتبعية حيث يطرح المؤلف تصوره لهذه البنية بأنها اربعة اقسام ، الاول انتاج المعلومات والثانى القنوات التكنولوجية لنقلها ، والثالث الطباعة التكنولوجية ، والرابع وسائل التوزيع المختلفة ويرى المؤلف ان مشاركة العالم الثالث فى هذه الصناعة الاعلامية ينحصر فى التسويق والتوزيع .

وعن دور اليونسكو فى الدعوة لنظام إعلامى عالمى جديد تناولت الدراسة الرابعة تطور هذه الدعوة والندوات والحلقات الدراسية المختلفة التى عقدها اليونسكو للمساهمة فى بلورة الوضع الاعلامى الدولى . وتناولت الدراسة الخامسة وكالات الانباء الوطنية والعالمية نشأتها وتطورها وبروز أربع وكالات انباء غربية هى الاسوشيتد

برس وبونايتد برس ورويتر والفرنسية لتغطية ٨٠ ٪ من اخبار الكرة الارضية . ويطرح المؤلف تساؤلات حول علاقة هذه الوكالات العملاقة التى تسيطر على الاعلام العالمى وبين اكثر شركات الصناعات الميكانيكية الجبارة وهل هى علاقة تكامل تخدم فى جوهرها اعلاميا واقتصاديا دول الغرب ومصالحه العالمية العليا باستغلال ثروات الشعوب فى اقطار الجنوب وباضعاف ثقافة هذه الشعوب وجعلها تابعة للثقافة الغربية فى كل المجالات .

وفى الدراسة السادسة يتناول المؤلف شركات الاعلان او الاعلام فى شكل الاعلان حيث يتغلغل الاعلان الاجنبى من خلال وسائل الاعلام ليضير الصناعات الوطنية بالاضافة الى اعتماد اذاعات الدول النامية على الاعلانات التجارية لتغطية عجز ميزانياتها . وبالاضافة الى ما تبشر هذه الاعلانات من قيم استهلاكية ضارة وما تستخدمه من أوتار وايحاءات تترسب لدى الجمهور على نحو يخلق نمطا غير مرغوب فيه يضيف لمعوقات التنمية معوقا جديدا بل ويصعب معالجته .

وتتناول الدراسة السابعة ثقافة الاعلام باعتبارها ثقافة العصر من خلال اخطار الغزو الثقافى . ويؤكد المؤلف على مقوله ان الموضوعية فى تقديم الخدمة الاعلامية ما هى الا خدعة وغطاء لانشطة اخرى .

اما الدراسة الثامنة فتؤكد على أهمية التدريب المهنى للاعلاميين كضرورة ملحة حيث يطالب المؤلف بالتعامل والتدريب على كافة الاجهزة التكنولوجية الخاصة بالمعلومات هى الخطوة الاولى لتدريب الاعلاميين بالاضافة الى الدورات المتخصصة للتكوين المهنى وأكد المؤلف على أن مصداقية دول العالم الثالث فى وضع سياسات اعلامية يرتبط بالتخطيط الاعلامى وتدريب الاعلاميين .

وتتناول الدراسة التاسعة تطور تكنولوجيا الاعلام والتى تفرض ان يكون التدريب المهنى مستمرا بحكم تطورها المتلاحق واكد المؤلف على أن التدريب المهنى فى بيئة مألوفه يتلائم مع الظروف المحلية للدول النامية لأنه لا يمكن تحقيق الكثير ما لم تنهض البلدان نفسها بمسئوليتها .

وتتناول الدراسة العاشرة قضية مثقفى العالم الثالث والتبعية الاعلامية وتبرز رؤية المؤلف وخبرته فى العمل الاعلامى فى هذه الدراسة اكثر من أى جزء من الكتاب حيث يحمل على المثقفين فى العالم الثالث ويعتبر أن النخبة المثقفة قد تجاوزتها الاحداث وفقدت روح المبادرة فى المرحلة الراهنة والتى تبدأ من عهد الاستقلال والحرية على الرغم من الدور العظيم الذى اداه المثقفون فى مرحلة نشأة الحركة الوطنية ومرحلة النضال واشار لظاهرة هجرة الاد مغه من دول العالم الثالث الا ان المؤلف لم يتطرق لاسباب تراجع النخبة كما وصفه وهى اسباب تعود للاوضاع الدكتاتورية وما يستتبعه ذلك من انتهاكات لحقوق الانسان تتجاوز الاساطير بالاضافة الى الاوضاع الاقتصادية المتردية التى تعانى منها دول العالم الثالث والتى تدفع المثقفين الى ممارسة اعمال حرفية متدنية فى بعض الاحيان ويرى المؤلف ان هذا التراجع للمثقفين قد خلق فراغا فتح ويسر الطريق للتبعية الاعلامية والثقافية وتناول المؤلف مؤتمرات وزراء الاعلام العرب والتى شارك المؤلف فى العديد منها ومحاولة مواجهة أخطار البث التلفزيونى المباشر والتى يرى المؤلف ان مواجهتها تكمن بشكل اساسى تقع على كاهل المثقفين لملء الفراغ الثقافى والاعلامى الذى تعانى منه الاجهزة الثقافية والتلفزيونية العربية وتطرق المؤلف فى الدراسة الحادية عشرة إلى اقتحام العرب لنادى ملاك الاقمار الصناعية حيث يتناول تطور التفكير فى هذا القضية من خلال مؤتمرات وزراء الاعلام العرب منذ الستينيات وتوصيات هذه المؤتمرات وانشاء مؤسسة عربسات للسعى للتخلص من التبعية الاعلامية وانشاء محطات ارضية .

ويتناول المؤلف فى الدراسة الثانية عشرة قضية اعلامية هامة هى القيم الاخبارية الصحفية والجدال القائم حول مشاكل الاعلام من خلال لجنة اليونسكو والمشهورة باسم ما كبرايد حيث تستهدف مطالبة شعوب العالم الثالث باقرار نظام اعلامى عالمى جديد يخدم القيم الاخبارية الصحفية والتى يريد كل طرف أن يعطيها تعريفا فى وسائل اعلامه ويسعى لها لتسود . بينما القيم الاخبارية لا يمكن ان تكون واحدة موحدة فى ظل عالم متعدد القوميات والديانات والتقاليد والعادات والتى تنبثق منها القيم والاخلاق .

ثم يتناول المؤلف فى الدراسة الثالثة عشرة قضية الاهداف الاعلامية والقيم الاخبارية عربيا ويشير الى وثيقة هامة هى ميثاق التضامن العربى الصادر عن القمة العربية فى الرباط عام ١٩٦٥ والذى دعا لاستخدام وسائل الاعلام العربية لخدمة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاتره عن طريق هذه الوسائل . ثم يتناول ميثاق الشرف الاعلامى العربى الصادر عن مجلس الجامعة عام ١٩٧٨ والذى يؤكد على مسئولية وسائل الاعلام العربى تجاه الانسان العربى وترسيخ ايمانه بالقيم الروحية والمبادىء الخلقية الاصيلة كما أكد ميثاق الشرف على حق التعبير وحق الاعلام .

ويتناول المؤلف فى دراسته الاخيرة مسألة استخدام الاعلام فى العالم الثالث فيدعو الى أن تحافظ هذه الوسائل على ثقة المواطنين بها وأن تتبع الاسلوب العلمى فى نقل الخبر وعرض الرأى والحفاظ على المصداقية وأن تبتعد عن الاساليب الغربية المشهورة بالاثارة ونشر كل ما هو غريب وشاذ لمجرد نشره .

ويعرض المؤلف لسمات عامة للاعلام فى العالم الثالث فيصفه بأنه يتدفق فى اتجاه واحد من أعلى حيث السيطرة على وسائل الاتصال الى اسفل حيث الجماهير وبأن حرية التعبير قاصرة على من يملك أو يمول هذه الوسائل التى لا تعبر بالتالى عن اتجاهات الرأى العام ولا تخضع لأى نوع من الرقابة الشعبية وان الضرر الاساسى بالتالى يكون على مفهوم الاعلام الموضوعى غير المتحيز وهذه السمات والتى أوجزها المؤلف تماما كان من الممكن ان تكون مدخلا لدراسة أخرى تستحقها ذلك انه من الصعب اعتبارها بالفعل سمات عامة للاعلام فى العالم الثالث حيث تتمتع بعض الدول بمساحات مختلفة للديمقراطية ودرجات مختلفة أيضا للحرية تجعل بالفعل من وسائل الاعلام وخاصة الصحافة نافذة للرأى الاخر وبالتالى تؤثر فى اتجاه التدفق وفى صنع القرار أيضا . ويناشد المؤلف وسائل الاعلام فى العالم الثالث استعادة ثقة المواطن من خلال بث الحقائق دون دعاية أو اخفاء لبعض جوانب الحقائق لان القرية العالمية تجعل من السخرية ان تتعامل هذه الوسائل باسلوب الوصاية على المواطن ويناشد المؤلف الحكومات لرفع القيود عن هذه الوسائل حتى يشارك المواطن فى البناء .

واذا كان اسلوب وطريقة عرض المؤلف تتميز بأنه يتناول قضايا متخصصة بأسلوب ميسر للقارىء غير المتخصص الا أنه يتجه للباحث المتخصص بالاضافة لاثارة قضايا هامة لازالت تحتاج لمزيد من البحث والدراسة فيقدم وثائق هامة تتمثل فى بيان الجزائر للحريات الصحفية الصادر عن المؤتمر العام الخامس للصحفيين العرب المنعقد فى الجزائر فى ديسمبر ١٩٧٦ وميثاق الشرف الاعلامى الصادر عن جامعة الدول العربية عام ١٩٧٨ والاعلان العالمى لليونسكو حول اسهام وسائل الاعلام فى دعم السلم والتفاهم الدولى وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصرى والتحريض على الحرب الصادر عام ١٩٧٨ ووثيقة توصيات ندوة وسائل الاعلام والتنمية فى البلاد العربية فى تونس والصادرة عام ١٩٨٢ ووثيقة المبادىء الدولية لاخلاقيات مهنة الصحفيين والتى صدقت عليها المنظمات العالمية للصحفيين ووثيقة توصيات المؤتمر السادس لمنظمة توصيات المؤتمر السادس لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية حول المطالبة بنظام جديد للاعلام والاتصال ووثيقة البيان الختامى للندوة العالمية للصحفيين الافريقيين والاسيويين حول المطالبة بنظام عالمى جديد للاعلام والاتصال الصادرة فى كابول عام ١٩٨١ .

عصام الدين فرج

□□ د . على أحمد عتيقة ـ الاعتماد المتبادل على جسر النفط .. المخاطر والفرص ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٩١□□

لقد كان النفط هو الدافع الرئيسى لحرب الخليج وذلك لماله من اهمية حيوية فى عالم اليوم سواء للدول المصدرة له ـ حيث أنه مصدر اساسى للدخل القومى ـ او للدول المستوردة ـ لمتطلبات النهضة والتقدم الصناعى ـ . ومن هنا تأتى اهمية الكتاب الذى نعرض له ليوضح لنا كل مايتعلق بالنفط كمصدر خطير من مصادر الطاقة .

يبدأ الكاتب بمقدمة يوضح فيها مدى الانحياز العميق وعدم التوازن الخطير ضد مصدرى النفط الواضحين فى كل مكان فى منشورات الغرب ذات العلاقة . ويوضح ان الفكرة الاساسية لهذا الكتاب هى « ان موارد النفط فى المدى الطويل نادرة وناضبة » وان بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اتبعت سياسة من شأنها ان تهمش من اهمية نفط اوبك بصورة عامة والنفط العربى على وجه الخصوص مما ادى للانهيار الشهير فى سعر النفط فى عام ١٩٨٦ .

ويتناول الفصل الاول العلاقة التاريخية بين الطاقة والتنمية موضحا فيه الاسباب التى جعلت الطاقة والنفط والتنمية تحتل مثل هذه الاهمية التى تحتلها اليوم وكيف كان ذلك ؟

وما الداعى اليه ؟ وماهو الأثر الذى تركه هذا التركيز فى ثروات البلدان النامية خصوصا النفطية ؟ ويرى الكاتب ان هناك عدة اعتبارات يجب ان تؤخذ فى الاعتبار :ـ

(١) يجب ان ينظر الى الاحتياطى النفطى لبلدان اوبك وأوابك كجسر مزدوج الغاية منه ان يصل الحاضر بفترة مابعد النفط .

(٢) يجب ان تمكن الغاية الثانية لجسر النفط هذا العالم ككل والبلدان المستوردة للنفط بوجه خاص من الوصول الى مرحلة تنمية قائمة على مصادر بديلة للطاقة .

(٣) ان البلدان المستوردة للنفط تريد دفع اقل سعر ممكن للنفط .

(٤) ان هناك حاجة الى سعر مرتفع للنفط بشكل معقول يمكن من استخدام الموارد النفطية كجسر قوى .

ويبرز الفصل الثانى لطبيعة تحولات الطاقة العالمية ومداها فى القرن العشرين من حيث التحولات الرئيسية فى مصادر الطاقة بداية من منتصف القرن الماضى عندما بدأ الفحم الحجرى تحت ضغط الثورة الصناعية فى اوربا الغربية وامريكا الشمالية يحل محل الحطب كمصدر للطاقة الأولية ثم ادت التغيرات النفطية فى طريقتى الانتاج الى اكتشاف النفط ثم دخل الغاز الطبيعى بعد الحرب العالمية الثانية . ولقد كان الدرس المهم والمستفاد من هذا التحول هو ان الزيادة فى الطلب على الطاقة استجابة للتطور الاجتماعى ـ الاقتصادى والتغيرات التقنية ـ حملت معها تحولا فى استخدام الطاقة لمصلحة مواد الوقود الاكثر كفاءة ونظافة ثم ينتقل الكاتب للحديث عن سبعة نقاط اساسية هى :ـ [اوبك وتحول الطاقة ـ سعر النفط وتحول الطاقة ـ تقارب المصالح بين البلدان المصدرة للنفط ـ الاختلاف فى تحولات الطاقة ـ اثر تحول الطاقة العالمى ـ مصادر الطاقة والاحتياطيات ـ موارد الطاقة المتجددة] .

ويعالج الفصل الثالث دور موارد النفط ـ فى الماضى والحاضر ومستقبلا ـ فى تحولات الطاقة العالمية وذلك من خلال عرضه لتسعة نقاط [ان احتياطيات النفط ستستهلك قبل غيرها ـ هل النفط جان ام ضحية ؟ـ ظهور علامات الوعى الجديد ـ ظهور سياسات جديدة ـ رد البلدان المصدرة للنفط ـ جسر التنمية ـ مستقبل النفط ـ المشكلة المعقدة التى تواجه بلدان اوبك ـ حقائق معينة يجب قبولها فى البلدان المصدرة للنفط] .

أما الفصل الرابع فهو عبارة عن عرض للعلاقات بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له ولقد قسم الباحث تطور تلك العلاقات الى ثلاث فترات رئيسية :ـ الأولى بدأت مع بدء استكشاف النفط واستمرت حتى انشاء اوبك . والثانية بدأت مع انشاء اوبك واستمرت حتى عام ١٩٧٣ . والثالثة وهى الاكثر اهمية ونشاطا فبدأت فى اوائل السبعينات حتى الان .

ويهدف هذا الفصل الى توضيح كيف كانت ملكية النفط وتصنيعه وتسعيره وثيقة الصلة بسياسات الطاقة والتنمية لجميع البلدان المعنية . وماهى العوامل المتحكمة التى قررت طبيعة العلاقات ومداها بين البلدان المصدرة والمستوردة للنفط خلال هذه الفترات التاريخية ؟ وذلك من خلال عرضه لعدة نقاط تتمثل فى [اهمية النفط التاريخية ـ الملكية والسيطرة الاجنبيتين ـ مجموعتين من البلدان المستوردة للنفط (صناعية ونامية) ولادة اوبك فى سبتمبر ١٩٦٠ ـ تغييرات هيكلية ـ الشعور بعدم الاطمئنان بسبب الحظر العربى للنفط عام ١٩٧٣ ـ هجوم رئيسى ضد اوبك بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ـ علاقات اوبك مع البلدان النامية المستوردة للنفط .]

ويعالج الفصل الخامس « تكوين سعر النفط والايرادات »من خلال النقاط الاتية :ـ

(١) ان آثار اسعار النفط تكتسب اهمية كبرى فى ثروات الاقطار المصدرة للنفط . (٢) انه ليس هناك فى الحقيقة اى سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط وانما كان هناك اصطلاح « السعر المعلن » بموجب نظام الامتيازات .(٣) ان الدرس الاهم الذى يمكننا تعلمه من تاريخ تشكيل سعر النفط وتركيبه خلال الستينات هو ان حجم حصة السوق وحدها ـ مهما كان كبيرا ـ لايعطى سيطرة كاملة على السعر . (٤) اثر حظر النفط العربى فى اندفاع مستهلكى النفط اندفاعا مفاجئا نحو السوق الفورية لشراء النفط بأى سعر كان واتجاه البلدان الصناعية الرئيسية المستوردة للنفط لذلك الى وضع سياسات قومية للطاقة . (٥) ان قدرة اوبك كمجموعة تعتمد ـ فى القيام بدور المنتج المتمم او المتأرجح ـ على مرونتها فى تعديل الانتاج بحسب الطلب الفعلى دون ان يترتب عليها تخفيض السعر حتى فى اوقات تخمة السوق . (٦) هناك بضعة مبادىء اساسية لأوبك اذا كان لها ان تنجح كصانع للسعر ومزود متمم كما يعتبرها اعضاؤها وينظر اليها العالم بوجه عام . (٧) يختتم هذا الفصل بعرض لمنتجى النفط غير الاعضاء فى اوبك والبلدان المصدرة للنفط المتقدمة صناعيا واهم الشروط التى تحقق طلبا متزايدا على النفط واخيرا عوائد النفط .

أما الفصل السادس فيتناول موضوع « التجارة والمساعدات » حيث تعتبر التجارة والمساعدات سمات اساسية للعلاقة بين الطاقة والنفط والتنمية والتى يمكن اذا جرى استغلالها بوجه صحيح ان يتوفر اساسا قويا لنظام قابل للحياة من اعتماد وتبادل دولى عبر التجارة والمساعدات ويعرض الباحث لعدة نقاط هى :ـ [كيف يمكن كسر الحلقة المفرغة والمتمثلة فى ان جهود التنمية لكل من البلدان النامية المستوردة للطاقة والمصدرة لها ستصاب عبر استمرار الأنماط العالمية القائمة لتوزيع الطاقة والتجارة ؟ ـ توصيف رقمى للطاقة فى التجارة العالمية ـ المصادر المختلفة للطاقة فى التجارة العالمية ـ المساعدات ـ النفط والمساعدات ـ المساعدات المتعلقة بالطاقة من بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية] .

■ أما الفصل السابع فيبرز « حاجات الطاقة المحلية » من خلال عدة مرتكزات هى : اختلاف الأوضاع بين المجموعات والاقطار فى تصدير واستهلاك الطاقة ـ البلدان النامية ـ البلدان النامية المصدرة للطاقة ـ المنطقة العربية ـ مؤتمر البترول العربى الأول عام ١٩٦٠ برعاية جامعة الدول العربية ـ استهلاك الطاقة العربى المحلى ـ اسعار النفط العربية المحلية] .

ـ ويخلص الباحث الى انه باستخدام مؤشرات السعر فان التقييم

الحقيقى للطاقة المحلية فى الوطن العربى كان آخذا فى التدهور ولم تساير الأسعار معدل التضخم ولم تجار تذبذب العملية المحلية بالنسبة للدولار الامريكى . وانه من الواضح ان هناك حاجة ملحة الى مزيد من التعاون بين الاقطار العربية فى مجال استهلاك الطاقة المحلية وتسعيرها . أما « خيارات التنمية » فهى موضوع الفصل الثامن والأخير والذى يعرض فيه الباحث للنقاط الاتية :

اولا : الاطار السياسى : حيث ان معظم مانسميه الان البلدان النامية فى « آسيا وافريقيا » كانت تسيطر عليه ثلاث قوى استعمارية رئيسية هى بريطانيا وفرنسا واسبانيا .

ثانيا : البنية الجيوبوليتيكية : وتعتبر البلدان النامية فى هذه البنية الراهنة للعالم عديدة جدا وضعيفة جدا فى التعامل مع التنمية الاقتصادية الضخمة وتحدى الأمن المشترك لمناطقها .

ثالثا : المنطقة العربية : والتى تؤكد حقائق الوضع الحاضر انها مزيد من الفرقة السياسية والتفكك الاقتصادى .

رابعا : خيارات التنمية المستقبلية للأقطار العربية : وهى مرتكزة بوجه عام على تجربتها السابقة فى الاعتماد الشديد على سلعة او بضعة سلع وارتباط متزايد باقتصاديات البلدان النامية .

خامسا : تفاوتات شديدة : فى الموارد الطبيعية والبشرية ومستويات المعيشة مما يصعب بمقتضاه على اى قطر عربى بمفرده ان يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية ثابته ومتوازنة .

سادسا : التنمية القومية العربية الجماعية : بما انه من المستحيل فعليا تحقيق وحدة ياسية عربية رسمية فى الظروف الحاضرة والمتطورة فمن الحيوى للأقطار العربية ان تعمل من اجل تعاون اقتصادى جماعى وترتيبات دفاعية وامنية مشتركة .

سابعا : مجالات الأولوية : التى يجب ان يشملها عمل التنمية المشتركة وسياستها للمنطقة العربية وتتمثل فى [التجارة والاستثمارات ـ تنمية مكثفة للموارد البشرية ـ تطوير البحوث والتقنية التطبيقية] .

زكريا محمد عبدالله

□□ نورة عبدالملك ابراهيم آل الشيخ ـ الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المدينة المنورة فى صدر الاسلام ، رسالة ماجستير فى التاريخ الاسلامى ، كلية البنات بجدة ، تحت اشراف ا . د . فاطمة مصطفى عامر . □□

تتناول هذه الدراسة الجادة ، بعض الجوانب الحضارية فى الدولة الاسلامية ، بالمدينة المنورة ، فى فترة زمنية محددة ، تبدأ منذ ان هاجر اليها المصطفى صلى الله عليه وسلم ، واتخذها دارا ومقرا وعاصمة للدولة الاسلامية ، وحتى عام ٣٦هـ (٦٥٦م) ، وهو التاريخ الذى نقل فيه (على بن ابى طالب) ، رضى الله عنه ، عاصمة الخلافة الاسلامية ، من (المدينة المنورة) الى (الكوفة) .

والحقيقة ان رسالة الباحثة السعودية الجادة (نورة آل الشيخ) ، تكتسب أهميتها من كونها تعالج موضوعا هاما ، تجاهله المؤرخون ، حيث ان الفترة التى حددتها الباحثة لدراستها ، قد شغلت احداثها السياسية المتلاحقة اهتمام هؤلاء المؤرخين ، اكثر من اهتمامهم بالجوانب الحضارية ، ولذلك اقتصروا فى ابحاثهم ومؤلفاتهم ، على الجوانب السياسية فقط ، وخاضوا فيها بشكل ملفت للنظر ، بينما كان اهتمامهم بهذا الجانب الحضارى ضئيلا للغاية ، ومن هنا تناولت دراسة الباحثة السعودية ، موضوعا حضاريا حيويا فى تاريخ الدولة الاسلامية ، عرضت فيه للأوضاع الاقتصادية والحياة الاجتماعية ، لفترة من اهم الفترات الزمنية فى عصر الخلفاء الراشدون .

وبذلك تقدم الدراسة ، رؤية تاريخية وعلمية واعية لناحيتين حضاريتين ، من تاريخ الدولة الاسلامية ، ومن منظور اسلامى معاصر ، كما تقدم نتائج وتحليلات علمية اجتماعية واقتصادية وسياسية ، من خلال الكثير من المصادر الأصلية المتنوعة ، وفى مقدمة هذه المصادر (القرآن الكريم) و (السنة النبوية الشريفة) ، بالاضافة الى كم هائل من المخطوطات العربية والاسلامية ، ذات الصفة الوثائقية ، والتى تزخر بالتراث الاسلامى . وهى تميط اللثام ـ فى نفس الوقت ـ عن دور المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ودور « اليهود » الخطير ، فى احتكارهم لصناعة وتجارة الخمور والسلاح والحلى ، وأثر ذلك على المجتمع الاسلامى . وعن الأزمات الاقتصادية والتى كان لها بالغ الأثر ، على اقتصاديات (المدينة المنورة) فى تلك الفترة ، من خلال احدى المخطوطات النادرة ، والتى لم تحقق ولم يسبق نشرها ، بمكتبة الحرم النبوى الشريف ، والتى كان للسادة المسئولين فى الرئاسة العامة لشئون الحرمين ، الفضل الأول ، بعدالله فى تسهيل مهمة تصويرها للباحثة ـ كما تذكر ذلك فى مقدمة رسالتها ـ ، وهذه المخطوطة تفضح ايضا دور اليهود الخطير فى عمليات البيع والشراء ، وبالذات الترويج للربا والعمل به ، وغيرها من المخطوطات العربية الاسلامية .

وقد استطاعت الباحثة استنطاق كل هذه المخطوطات ذات الاهمية ، ونجحت الى درجة عالية فى توظيفها ، مع العديد من المصادر والمراجع العربية والافرنجية والمعربة ، وبعض الدراسات المتخصصة ، فى موضوعها ، وبشكل اضاف الجديد الى العلم . ومن هنا كان تقدير اللجنة العلمية التى ناقشتها ، ومنحتها درجة (الامتياز) .

تقع هذه الدراسة فى (١٨٩ صفحة) ، وتجىء فى بابين اساسيين ، يشتمل كل منهما على ثلاثة فصول رئيسية ، وخاتمة مسبوقة ، بمقدمة وتمهيد . ويقع (التمهيد) فى (١٩ صفحة) ، تناولت فيه الباحثة ، بايجاز موقع المدينة ، وطبيعة مناخها ، واسماؤها مرتبة ترتيبا ابجديا ، ثم عرضت فيه ايضا ، لعناصر السكان الموجودة فى (المدينة) ، وكيف نزلوا بها ، واحياتهم الاجتماعية ، ونشاطاتهم الاقتصادية ، قبيل الاسلام .

(الباب الأول) (الحياة الاجتماعية) قسم الى ثلاثة فصول رئيسية . (الفصل الأول) بعنوان (عناصر المجتمع) ، وقد صنفتهم الباحثة ، على الوجه التالى ، ١ ـ المهاجرون والأنصار ، وكيف تمت عملية المؤاخاة بينهم ، والتى اذابت كل اختلاف بينهم . ٢ ـ المنافقون ، والدور الذى لعبوه فى المجتمع . ٣ ـ اليهود ، وكيف ولماذا دخلوا تحت سلطان المسلمين اما صلحا او عهدا . ٤ ـ الرقيق ، بالوانه المختلفة ، وكيف كانت معاملة الاسلام لهم ، والحث على عتقهم ، مع انهم عناصر مختلفة فى الجنس والدين ، وانما كانت المساواة تامة بينهم فى الحقوق والواجبات . ٥ ـ غير المسلمين ، وهؤلاء قد تمتعوا بالحرية التامة ، فى كل شأن من حياتهم . كما عرضت الباحثة ، للعهد الذى كتب بين الرسول عليه الصلاة والسلام ، واليهود ، عندما قدم صلى الله عليه وسلم الى (المدينة) . وكيف كان التزام المسلمين كاملا ، فى معاملة غير المسلمين ، بحدود الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة .

أما (الفصل الثانى) فهو ، عن (المرأة ودورها فى المجتمع) ، تعرضت فيه الباحثة ، لمكانة المرأة ودورها الايجابى فى صدر الاسلام ، أما وزوجة ، ومجاهدة ، وتاجرة . مع ذكر امثلة لمشاركتها الايجابية فى جميع مجالات الحياة المختلفة ، دون ان يكون فى ذلك الدور مساس بعضتها او كرامتها . وبينت الباحثة فضيلة تكريم الاسلام للمرأة ، وصيانتها عما يتعرض لها من أذى .

(الفصل الثالث) ـ والأخير تناولت فيه الباحثة (العادات والتقاليد) الاجتماعية التى كانت موجودة بين عناصر المجتمع فى (المدينة) ، من أخلاق ومعاملات ، كما تناولت سلوكيات أهل (المدينة) ـ فى صدر الاسلام ـ فى الملابس والأكل والشرب ، وغيرها من العادات والتقاليد الأخرى .

(الباب الثانى) (الحياة الاقتصادية) ، يتضمن ـ ايضا ـ ثلاثة فصول رئيسية (الفصل الأول) (الزراعة والرعى) ، واوضحت فيه الباحثة أهمية الزراعة بالنسبة للمجتمع فى المدينة ، وتحدثت عن أهم المحاصيل الزراعية ، التى كانت تزرع باراضى (المدينة) فى صدر الاسلام . والالات والادوات التى كانت تستخدم فى الزراعة ، واظهرت السبب فى اشتهار (المدينة) بالزراعة ، منذ القدم ، بأنها ذات تربة خصبة ومياه وفيرة ، وقامت ـ الى جانب الزراعة ـ حرفة الرعى للمواشى (الابل والغنم والبقر والخيول) . كما تحدثت الباحثة عن بعض الحرف الأخرى ، مثل (الاحتطاب) ، والتى كانت بمثابة مصدر دخل اقتصادى للعاملين بها . ثم حرفة (الصيد) ـ التى كانت تتم خارج حدود الحرم ـ ، وقد مارسها السكان ضد الحيوانات البرية كالحمر الوحشية والغزلان والأرانب والضباء . واستخدم الصيادون الخيول فى مطاردتها ، والسهام والرماح والكلاب المدربة فى اصطيادها .

(الفصل الثانى) (للصناعات والحرف) ، التى كانت قائمة فى (المدينة) ـ فى تلك الفترة ـ مع الاشارة الى عدة صناعات وحرف ، اعتمدت فى ازدهارها ، على المهارة اليدوية ، التى كانت تكتسب بالخبرة والمران . وهذه الحرف وتلك الصناعات بالذات ، كانت عائداتها المالية ، كافية لسد حاجات السكان اليومية . وشرحت الباحثة للظروف التى صاحبت انشاء الدولة الاسلامية ، فى (المدينة) ، والتى كان لها بالغ الاثر فى قيام وانتشار بعض الصناعات الحربية ، كصناعة السيوف والنبال وغيرها . من أدوات ومعدات الحروب . ثم كشفت الباحثة عن الدور الخطير لليهود ، فى احتكارهم لصناعة (المعدات الحربية) و (الحلى) و (الخمور) !! هذا الى جانب اخر ، من الحرف التى قامت على (الزراعة) ، كالخمور والنجارة والحدادة . واضافت الباحثة معلومة جديرة بالذكر ، وهى ان (العطارة) كانت من الحرف القديمة القائمة بالمدينة ، والتى عملت بها النساء اكثر من الرجال . ثم تحدثت الباحثة ـ كذلك ـ عن صناعة التعدين ، وصياغة الذهب ، الخ الخ من الصناعات والحرف ، والخامات والمواد التى كانت تحتاجها ، هذه الصناعات والأدوات التى كانت تستخدم ـ فى ذلك العصر ـ فى هذه الحرف وتلك الصناعات

(الفصل الثالث) (التجارة) ، يعد من أهم فصول الدراسة كلها ، وقد تحدثت فيه الباحثة عن أهمية التجارة فى حياة المجتمع الزراعى بالمدينة ، واوضحت ان اهمية موقع (المدينة) الاستراتيجى ، هو الذى فرض عليها ، ان تكون قلعة تجارية متميزة ، تموج بالحركة الدائمة ـ لم تستطع مع ذلك منافسة (مكة المكرمة) تجاريا قبل الاسلام . غير أنها ـ بعد هجرة المصطفى اليها ، عليه الصلاة والسلام ـ وبعد ان أصبحت حاضرة الدولة الاسلامية ، استطاعت (المدينة) ان تنافس (مكة) منافسة خطيرة ، وصلت الى درجة التفوق ، فى المجال التجارى ، حتى صار تجار المدينة ، من كبار أثريائها المعروفين . وقد سارت التجارة فى صدر الاسلام ، فى اتجاهين : داخلى وأخر خارجى نشطت التجارة الداخلية فى (المدينة) بين اهلها وأيضا بين الأعراب من البادية ، الذى كانوا يفدون اليها بمنتجاتهم لبيعها داخل اسواقها . وكان اول سوق للمسلمين بالمدينة من اختيار النبى عليه الصلاة والسلام ، وهو الذى حدده عند (بقيع الزبير) اما اليهود فقد كان لهم سوقا عند (جسر وادى بطحان) ، بالمدينة المنورة . كانوا يبيعون فيه (الحلى) و (الأسلحة والمعدات الحربية) ، واشارت الباحثة ، للدور الخطير الذى لعبوه فى عمليات البيع والشراء ، لبعض السلع التى كانت محرمة .

وبينت الباحثة ـ كذلك ـ أهمية السوق بالنسبة للمسلمين ، لا من الناحية الاقتصادية فحسب ، وانما من الناحية الدينية ، فقد كانت يقام فيه الحد ، أى تنفيذ العقوبات ضد المذنبين ، وفقا للشريعة الاسلامية ، وبذلك كانت السوق الى جانب كونها ، مكانا للمعاملات المالية والمصرفية ، كانت تمثل ايضا مكانا للعظة .

وكان المسلمون فقد يتعاملون بادوات فى السوق ، من مكاييل وموازين ، ونقود رومية وفارسية ، أما « أول عملة اسلامية ضربها (عمر بن الخطاب) فى السنة الثامنة للهجرة » !! وان كانت هذه العملة ، دراهم على نقش الكسروية وشكلها ، الا انه ـ رضى الله عنه ـ قد زاد على بعضها (الحمدلله) وفى البعض الاخر منها (محمد رسول الله) او (لا اله الا الله وحده) .

وفصلت الباحثة النتائج الايجابية لرواج التجارة الداخلية ، مبينة ان أهم هذه النتائج كان يتمثل فى :ـ نشأة نظام (الحسبة) ـ وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ فقد كان من بين مهام (المحتسب) دورا ايجابيا فى السوق ، تمثل فى (النهى عن الغش فى الصناعات والبيوع ، ومايدخل فيها من تطفيف الميزان والمكيال ، والحكم على من غش فى أسواق المسلمين عامة ، فى الخبز واللبن او العسل وغيره من السلع الأخرى » . كما بينت نتيجة هامة اخرى ، لرواج التجارة الداخلية ، وهى نشأة (التجارة الخارجية) ونشاطها . وقد بدأت (التجارة الخارجية) بجلب التجار للسلع الضرورية واللازمة لاهالى (المدينة) ، كالزيت والدقيق والملابس ، وكل مايحتاجه السكان من سلع ومنتجات غير متوافرة بالمدينة . وأخذت قوافل التجار تتردد على (بر الشام) وغيره من البلاد . فقد كان (الزيت) هو السلعة الرئيسية فى قائمة الصادرات الشامية ، لجودته وصفائه ونقائه . وكانت اليمن مصدرا للعطور والمنسوجات القطنية والحريرية . وبرزت (تجارة الرقيق) ، كاحدى التجارات الخارجية النشطة والمربحة . حيث كان (الرقيق) بأنواعه واشكاله المختلفة ، يتم جلبه من الاسواق الخارجية الأوربية الى اسواق الجزيرة العربية عامة ، والمدينة المنورة خاصة . حتى صار للرقيق سوق باسمه فى (المدينة) !! واشارت الباحثة للعلاقات التجارية الخارجية مع الحبشة ، والتى كانت نشطة للغاية ، بفضل ميناء (الجار) البحرى ، الذى كان يمثل (للمدينة المنورة) معبرا حيويا يربطها ببلاد الحبشة . وقد اكتسب هذا الميناء الاقتصادى الهام ، شهرته فى صدر الاسلام ، عندما صار اشهر ميناء فى الحجاز ، يفد عبره تجار الحبشة ، ويعبر منه تجار (المدينة) للتجارة .

وعرضت الباحثة (للأزمات الاقتصادية) التى تعرضت لها (المدينة) فى صدر الاسلام ، وللأدوار الايجابية التى قام بها الخلفاء والصحابة فى محاولة احتوائها . موضحة نتائجها الايجابية والسلبية مع اهل المدينة .

وفى الخاتمة ، التى ضمنتها الباحثة ، نتائج دراستها العلمية القيمة هذه ، توصلت الى :ـ

ـ ان المدينة المنورة ، فى صدر الاسلام ، تمكنت من صهر جميع عناصر السكان المتباينة بها ، فى بوتقة الاسلام الحنيف ، الذى أذاب الأحقاد والمنازعات ، وقضى على التفاخر بالأحساب والأنساب ، فصار مجتمع المدينة مجتمعا اسلاميا متعاونا متحابا متآلفا ، فى حين قامت العلاقة بينه وبين المجتمع الاخر (من غير المسلمين) ، على الود وتبادل المنفعة .

ـ ان الدور الايجابى للمرأة المسلمة ، فى ذلك العصر ، كان واضحا ومتميزا من جميع الميادين ، حيث شاركت فى الكثير من أوجه النشاط الاجتماعى والاقتصادى ، بوعى وايجابية ، ودون ان تهمل بيتها أو زوجها او ملابسها أو حتى زينتها ، لدرجة أن بعض الحرف كانت مقصورة على النساء ، كالغزل (غزل الخيوط) ، والطحن ، وصناعة الخبز .

ـ ومن أهم ما أظهرته نتائج هذه الدراسة ـ ايضا ـ ان اثر الاسلام ، كان واضحا وايجابيا للغاية ، فى تغيير بعض العادات والسلوكيات ، التى كانت لاتتناسب مع الدين الحنيف ، واكتساب عادات وسلوكيات جديدة ، كانت فى الحقيقة بمثابة تشريعات وضعها الاسلام ، ومع اعتياد الناس عليها ، الفوها وصارت عندهم فى حكم العادة ، فارتقت سلوكياتهم .

ـ كما ان الدراسة اكدت فى نتائجها ـ ايضا ـ على أن الزراعة ، بالرغم من كونها عماد الحياة الاقتصادية فى المدينة ، الا ان مساهمة اصحاب الحرف والصناعات اليدوية فى هذا المجال ، كانت ايجابية ، وقد اختلفت مكاسب كل حرفة حسب رواجها واقبال الناس عليها . وان كان الذين يقومون ببعض هذه الحرف والصناعات ، من غير المسلمين ـ كالروم واليهود وغيرهم .

ـ وأثارت الدراسة فى نتائجها ـ أيضا ـ حقيقة الدور الذى قام به اليهود ، فى احتكارهم لبعض الصناعات الحيوية ، كصناعة الأسلحة والمعدات الحربية ، وصناعة الخمور ، والتجارة بها ، وصناعة الحلى . وجميعها حرف وصناعات ، خطيرة لو استخدمت ضد الاسلام وأتباعه ، لكانت لها نتائج سلبية خطيرة للغاية ، هذا علاوة على ترويجهم للربا فى المعاملات والتجارة !!

ـ واكدت الدراسة ـ كذلك ـ على أن اقبال اهل (المدينة) على التجارة الداخلية او الخارجية ، أدى الى ثراء عدد كبير منهم ، وقد أفادتهم هذه الثروة كثيرا ، فى تثبيت ايمانهم ، عندما أوقفوها لخدمة الاسلام وقضاياه ، وأعطوا منها للفقراء والمحتاجين ، وبذلك حققوا (مبدأ التكافل الاجتماعى) الذى سنه الاسلام وحث عليه ، فى أروع صورة .

ـ كما أثارت الدراسة ، حقيقة النتائج الايجابية والسلبية (للأزمات الاقتصادية) فى هذه الفترة التاريخية ، وكيف ان الخلفاء والصحابة شاركوا فى التخلص من هذه الأزمات ، بتقديمهم العون والمساعدة ، فى محاولة لاحتوائها والتغلب عليها . وان هذه الأزمات مهما كانت شدتها وقسوتها ، لم تكن عائقا أمام مواصلة الدولة الاسلامية لمسيرتها وتحقيق اكبر انتصاراتها من خلال (حركة الفتوحات الاسلامية) و (انتشار الاسلام خارج الجزيرة العربية) .

وقد اختارت الباحثة فى هذه الدراسة ، المنهج التاريخى التحليلى ، فى عرضها لمحاور موضوعها ، وبتسلسل منطقى جيد ، ساعدها على رسم صورة تاريخية واضحة للحياة فى المدينة المنورة ، فى فترة زمنية هامة جدا ، من جميع جوانبها الحضارية الاجتماعية والاقتصادية .

ووضعت الدراسة برمتها فى القالب الحضارى ، نتيجة لقلة الدراسات الاكاديمية والمتخصصة حول هذا الجانب ، ولتوفر الكثير من المصادر ذات الصفة الوثائقية لدى الباحثة ، فقد اعتمدت على مجموعة من (المخطوطات الخام) ، غير المحققة وغير المنشورة ، والمحفوظة على (ميكروفيلم) ، (بمعهد احياء المخطوطات العربية بالقاهرة) ، و (بدار الكتب المصرية) و (بمكتبة الحرم النبوى الشريف بمكة المكرمة) . وهذه المادة التاريخية الخام ، ذات الصفة الوثائقية ـ من الدرجة الأولى ـ احتوت على غالبية جوانب الرموز الحضارية للدولة الاسلامية فى صدر الاسلام ، وقد وظفتها الباحثة لخدمة دراستها العلمية الواعية .

وقد قدمت الباحثة فى نهاية دراستها ، عددا من الملاحق الوثائقية ، والخرائط التوضيحية ، ثم ثبت بالمصادر والمخطوطات ، والمراجع العربية والافرنجية والمعربة ، مرتبة ترتيبا ابجديا حسب الاسماء التى اشتهر بها مؤلفوها

وقد يؤخذ على الباحثة (نورة آل الشيخ) ، فى دراستها العلمية هذه ، الاسراف بعض الشىء ، فى تمهيدها للموضوع ، (١٩ صفحة) ، وهذا كم كبير من الصفحات اذا ماقيس مثلا ، بعدد صفحات (الفصل الثانى) من (الباب الأول) ، أو (الفصل الثانى) من (الباب الثانى) ، والذى جعلته فى (تسع صفحات فقط) ، مع انه فصل هام جدا فى الدراسة ، وهو المتعلق بـ (المرأة ودورها فى المجتمع) !!

كما يؤخذ عليها أيضا ، أنها أغفلت اعداد دراسة مبسطة عن (نقد المصادر) التى رجعت اليها ، وبالذات المخطوطات غير المحققة وغير المنشورة . لما كان سيعطى للدراسة ثقلا علميا متينا !! وأخيرا ..... فان الباحثة قد غاب عنها ـ كذلك ـ ان تعد تقديما علميا لكل قسم أو (باب) من الدراسة ، وهذا التقديم يعد عنصرا اساسيا فى منهجيه البحث العلمى ، فبدت مداخل القسمين أو (البابين) من الدراسة ، وكأنها مبتورة أو ناقصة شيئا مهما ولكن جميع هذه الملاحظات لاتقلل ـ على الاطلاق ـ من قيمة الجهد العلمى ، الذى بذلته الباحثة (نورة عبدالملك آل الشيخ) ، فى هذه الدراسة العلمية الواعية ، والتى تعتبر وبحق انجازا أكاديميا رفيع المستوى ، لكليات البنات بالجامعات السعودية ، فى مجال البحث العلمى (فى تاريخ الحضارة الاسلامية) .

سوسن سليم اسماعيل

□ □ د . هناء خيرالدين ود . أحمد يوسف أحمد (محرران ـ مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية ، ١٩٩٢ ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩١ □ □

يتضمن هذا الكتاب الأعمال الكاملة لندوة مصر والجماعة الأوربية ١٩٩٢ ، وهى الندوة التى عقدت بمدينة الاقصر المصرية فى الفترة من ٢٨ ـ ٣١ يناير ١٩٩٠ ، ونظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الالمانية .

ويمثل الكتاب بما يحتويه من بحوث وتعقيبات ومناقشات قيمة اساسا علميا واعيا للتخطيط لتحرك السياسة المصرية على كافة الأصعدة لمواجهة المتغيرات الدولية الجديدة والتحديات الكاملة فيها والاستفادة من الفرص التى قد توفرها ومن أهم هذه المتغيرات دون شك البروز المحتمل للسوق الأوربية الموحدة عام ١٩٩٢ ويغطى الجزء الأول أربعة من البحوث التى قدمت للندوة هى :

١ ـ علاقة مصر باوروبا الغربية فى الأدبيات العربية :

قدم هذا البحث مسحا تحليليا للأدبيات العربية التى تعرض لدراسة علاقة مصر باوربا الغربية ، وفى هذا الاطار تم مسح الكتابات التى تناولت السياسة الخارجية لأطراف التفاعل أى مصر ودول اوربا الغربية وتلك التى تناولت التفاعلات الحكومية بينهم سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو الثقافى أو العسكرى ،

وسواء تمت هذه التفاعلات على المستوى الثنائى أو الجماعى وأيضا تلك الدراسات التى ركزت على بحث التفاعلات عبر القومية بين الجانب المصرى والجانب الأوربى .

وفى هذا الصدد تمت مراجعة كتابات الباحثين العرب التى صدرت فى عدد من الكتب والرسائل العلمية التى قدمت لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، والمقالات التى صدرت فى إثنين من اكثر الدوريات العربية إنتشارا وهما المستقبل العربى والسياسة الدولية ، بالاضافة الى بعض الدراسات التى قدمت لندوات عقدت فى الوطن العربى .

وقد تم تحليل هذه الكتابات فى ضوء الاجابة على خمسة أسئلة أولها يتعلق بماهية الاسئلة البحثية التى تركز عليها هذه الدراسات ، والثانى خاص بكيفية دراسة المشاكل البحثية المطروحة فيها ، والثالث عن النتائج التى توصلت اليها ، والرابع يتعلق بقضية التراكم فى الدراسات التى تناولت الموضوع بينما يختص الأخير بدلالة هذه الدراسات بالنسبة لصانع القرار فى تعامله مع الظاهرة موضع الدراسة .

وقد أوضح التحليل ، على ضوء هذه الأسئلة المثارة ، للأدبيات العربية التى تعرضت لدراسة علاقة مصر بأوروبا الغربية أن هناك مجالات بحثية عديدة مطروحة أمام الباحثين لتعميق فهم هذه العلاقة وذلك على ضوء عدة نتائج أسفر عنها هذا التحليل فى مقدمتها :ـ

أن هناك أهتماما بدراسة هذه العلاقات فى إطارها الجماعى مع عدم الاهتمام بتحليل علاقة مصر بأوربا الغربية بصفتها مشكلة بحثية رئيسية ، كما أن هذه الدراسات لاتهتم بتحليل العلاقات الثنائية بين مصر ودول أوربا الغربية ، واتضح أيضا من التحليل قلة الدراسات التى تركز على بعض أبعاد السياسة الخارجية المصرية تجاه اوربا الغربية ، وكذلك إتجاه بعض الباحثين العرب خلال الثمانينات إلى جانب إهتمامهم بالعلاقات العربية ـ الأوربية على المستوى الرسمى ـ الى الاهتمام بدراسة العلاقات عبر القومية بين مصر وأوربا الغربية وإن جاء اهتمامهم بتحليل هذه العلاقات فى المجال الاقتصادى فحسب .

٢ ـ **تقويم العلاقات السياسية بين مصر وأوربا** : وقدمت هذه الدراسة ، د . نادية محمود مصطفى وانصبت عملية التقويم فى البحث المقدم بهذا الخصوص على العقود الثلاثة الماضية (مع التركيز على الأخير منها أى عقد الثمانينات) باعتبار أن الظاهرة موضوع الدراسة لم تأخذ فى التبلور بصورتها الجديدة إلا فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ثم أخذت تتطور تدريجيا بعد ذلك ، كما ركزت عملية التقويم على قضيتى تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى وسياسات العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الأوربية . وقد أبرز تحليل نتائج ومحددات تطور الرؤى والسياسات الأوربية والمصرية حول قضيتى دور أوربا فى تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى وفى مساعدة جهود الاصلاح الاقتصادى المصرى ـ أبرز مجموعة من الحقائق التى يمكن أن تبنى عليها مجموعة من التصورات عن التوجه المصرى المستقبلى نحو أوروبا .

وانتهت الدراسة الى أن التعاون السياسى الأوروبى لم يكن الا مجرد تنسيق بين السياسات الخارجية القومية الأوروبية ، ولقد نجح فى مجرد إصدار عدة بيانات متتالية حمل كل منها جديدا فى تطوير المواقف الأوروبية على نحو حقق بدرجة أو أخرى قدرا من التوقعات المصرية تجاه هذه المواقف . ولقد جمعت هذه البيانات بين المواقف الأوربية القومية المختلفة فى قالب أوروبى واحد ولكن دون أن تصهرها معا ، ولذا ظهرت مجرد مواقف توفيقية تفسرها الدول الأوربية بطرق مختلفة بل ويكملها البعض أو يعدلها فى إطار سياساتهم القومية .

٣ ـ **الحقيقة والخيال : مصر والجماعة الأوربية ١٩٩٢ :**

تعرض البحث فى هذا الصدد لثلاث نقاط جوهرية هى :ـ

ـ حقيقة ما يجرى حاليا داخل الجماعة الأوربية أو ما إصطلح على تسميته « مشروع أوربا ١٩٩٢ » وتطوراته المستقبلية والعقبات التى تقف فى طريقه .

ـ علاقة أوربا ١٩٩٢ بالعالم المعاصر وخاصة القوى الرئيسية فيه .

ـ تأثير أوروبا ١٩٩٢ على مصر . وطرح البحث فى هذا الصدد ثلاث حجج رئيسية مؤداها :

ـ إن مشروع أوروبا ١٩٩٢ سوف يصعب تنفيذه كما هو مقدر له فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢ ، وأن المشروع على الأغلب سوف يستغرق عقد التسعينات كله .

ـ أن تنفيذ المشروع سوف يكشف علاقات التكامل الاقتصادى بين دول الجماعة الا أنه على الأرجح لن يؤدى الى خلق قطب دولى جديد ، وربما يؤدى فى الحقيقة إلى مزيد من الاندماج الأوروبى (ككل) فى النظام الراسمالى العالمى المعاصر .

ـ إن المشروع بعد إستكماله سوف يفتح أمام مصر فرصا ويعرضها لمخاطر ، وعلى الأغلب فإنه سوف يكون فى المدى القريب والمتوسط ذا نتائج سلبية على مصر إذا بقيت الأمور على ماهى عليه فى مصر والمنظمة العربية .

وإنتهى البحث إلى أنه من الطبيعى أن تنبع مواجهة هذا التطور الهام فى النظام العالمى ، مع باقى التغيرات الدولية الهامة الأخرى من مصر والمنطقة التى تنتمى إليها أساسا فمن الواضح أن تعظيم الفرص التى تتيحها الجماعة الأوروبية فى ظل مشروع ١٩٩٢ لن يتأتى إلا من خلال إقتصاد قوى يقوم على قاعدة إنتاجية وسوق واسعة (بتعزيز إجراءات التكامل العربى الكلى أو الجزئى) حتى يمكن الاستفادة من السوق الأوروبية فى أوضاعها الجديدة خاصة إذا ما عرفنا أن السوق تمنح مصر بالفعل عددا من المعاملات التفضيلية التى لم تستغلها إستغلالا كاملا .

٤ ـ **إطار الاختيار بين بدائل السياسات المصرية نحو اوروبا ١٩٩٢ :**

إنتهى البحث هنا إلى أن الصورة الكاملة لمشروع أوربا ١٩٩٢ لم تتضح بعد بالكامل لأن أصحابه انفسهم لديهم مدركات متباينة عنه ، وسوف تكون لكل صورة من صور هذا المستقبل نتائج وانعكاسات مختلفة على مصر ، ويملى عليها ذلك أن تأخذ إحتياطات مناسبة لكل الاحتمالات ، مع ملاحظة أن كل الاستراتيجيات الممكنة للتعامل مع المناخ الاقتصادى الدولى الجديد تبدأ وتنتهى بقاعدة أن احدا لن يساعدك مالم تساعد نفسك أولا عن طريق اصلاح إقتصادى جذرى وقبول إجتماعى عام للتضحيات القاسية ولكن الضرورية للانطلاق الاقتصادى .

وقد خلص البحث إلى أن المرتكز الرئيسى والمعيار الوحيد لكفاءة أية إستراتيجية مع الاقتصاد الدولى عموما ، ومع الجماعة الأوروبية على وجه الخصوص إنما يكمن فى تصور محدود وواضح لما نريده من هذا التعامل ، ويجب صياغة ذلك فى صورة إستراتيجية محددة للانماء الصناعى والاقتصادى فى مصر لا تمكنها من الانطلاق الى النمو المدعم ذاتيا فحسب ، وإنما تقترب بها أشواطا طويلة من

الدول المتقدمة ، والفكرة الجوهرية هنا هى الانتقال مباشرة الى ميدان الصناعات فائقة التحديث دون مرور بالضرورة على كافة مراحل التطور الصناعى التى شهدتها أوربا والغرب .

ويعطى الجانب الاقتصادى عدة دراسات تناولت عرض العلاقات الاقتصادية المصرية ـ الأوربية بصورة متكاملة ، حيث قدمت العديد من الدراسات المتشعبة والمتنوعة التى تعطى فى النهاية صورة واضحة عن العلاقات الاقتصادية الأوروبية الحالية والمستقبلية . وقد قدمت فى هذا الصدد خمسة بحوث على النحو التالى :

١ ـ البحث الأول وقدمته د . نوال قاسم :

وهو عرض مسحى لتطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الجماعة الاقتصادية الأوربية خلال الفترة من (١٩٧٨ ـ ١٩٨٨)

٢ ـ البحث الثانى وقدمه د . سلطان ابوعلى :

ويدور حول مصر وأوربا بعد ١٩٩٢ وينقسم إلى أربعة أجزاء ، يتناول الجزء الأول الدروس المستفادة من الجماعة الأوربية . أما الجزء الثانى من البحث فيستعرض العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية ويقسمها الى ثلاثة أنواع من العلاقات (تجارية ـ مساعدات ـ إستثمارات مالية) ويتناول الجزء الثالث الآثار المترتبة لقيام أوربا الموحدة على الدول النامية بما فيها مصر ، وتقسيمها الى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة . والجزء الرابع والأخير من البحث يتناول أخطار المستقبل وقد تمت صياغتها فى صورة الأسئلة التالية :ـ

ـ هل سيتم فعلا التوحد عام ١٩٩٢ ؟

ـ هل سيؤدى قيام أوروبا الموحدة الى مزيد من الحماية أم من الحرية ؟

ـ هل سيؤدى التواجد إلى مزيد من الاستثمارات فى الدول النامية أم لا ؟

وأخيرا يتساءل البحث عن الوضع السياسى لأوربا الموحدة وهل سيكون مع الولايات المتحدة أم مع الاتحاد السوفيتى وهل سيؤثر ذلك على الاقتصاد الدولى ؟

٣ ـ البحث الثالث وقدمه المستشار فكرى تادرس :

هذا البحث عن العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية بعد ١٩٩٢ فى ضوء انفتاح دول أوربا الشرقية يستعرض الباحث من خلاله مخاوف الدول النامية من قيام أوربا الموحدة ورد المسئولين باللجنة الأوربية على تلك المخاوف ، ثم يتناول مدى تأثر العلاقات التجارية والاقتصادية المصرية ـ الأوربية بتحقيق السوق الواحد بنهاية عام ١٩٩٢ .

٤ ـ البحث الرابع وقدمه د . مهندس السيد دهموش :

وهو يحلل الآثار المحتملة للجماعة الاقتصادية الأوربية ١٩٩٢ على قطاع الصناعة ، حيث يتناول البحث فى البداية تطلع المشروع الجديد لأوربا الموحدة لازالة ما تبقى من الحواجز غير الجمركية وبعد ذلك تناول البحث توقعات الجماعة الأوربية ١٩٩٢ لنفسها .

٥ ـ البحث الخامس وقدمه د . حسن خضر :

وقد إختص بالقطاع الزراعى المصرى والسوق الأوربية المشتركة . وأخيرا .. فما أحوج صانع القرار السياسى والاقتصادى المصرى والعربى لمزيد من مثل هذه الدراسات والبحوث فى المرحلة الحالية والمقاومة حتى تلحق مصر ويلحق العرب بقطار النظام الدولى الجديد فى أخطر مرحلة من مراحل انتقاله ومتغيراته .

هناء عبدالسلام العبادى

كتب جديدة وردت إلى المجلة

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١
تحديات التنمية

ـ حقوق التأليف والناشر : البنك الدولى للانشاء والتعمير ـ البنك الدولى ـ نيويورك
ـ الترجمة العربية : من اعداد مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ مؤسسة الأهرام القاهرة .

هذا هو التقرير الرابع عشر فى هذه السلسلة السنوية ويستخلص الدروس المستفادة من فترة تزيد على اربعين عاما من تجربة التنمية . ويسعى هذا التقرير الى جانب تقرير العام الماضى عن الفقر وتقرير العام القادم عن البيئة لتقديم نظرة عامة شاملة لجدول أعمال التنمية .

ان مهمة التنمية هى مهمة مروعة ومع ذلك فان التاريخ يبين أن تحقيق التقدم السريع والمستمر أمر ممكن حتى فى البلدان التى لم تحابيها الطبيعة بالكثير فيما عدا الموارد البشرية . وقد كان هناك تباين كبير فى اداء البلدان النامية وليست هناك صيغة وحيدة للتنمية ، ومع ذلك فان التقرير يوضح ان السياسات المتبعة على عدة جبهات ـ لدعم الاستثمار فى البشر ، ووجود منظم مشروعات ناجحين ، والانفتاح الأكبر للتجارة والتكامل الاقتصادى العالمى ، وتوافر اساس اقتصادى كلى مستقر قد ثبتت فاعليتها فى البلدان التى تواجه ظروفات جد مختلفة ، وتشكل هذه السياسات اساسا لتوافق فى الرأى اخذ فى البزوغ يحبذ الأخذ باستراتيجية للتنمية مشجعة للسوق . ويصف التقرير هذه الاستراتيجية وما الذى تستطيع ان تفعله البلدان النامية والصناعية على حد سواء .

ويحتوى التقرير مثل طبعاته السابقة ، على مؤشرات التنمية العالمية التى توفر بيانات حاليا شاملة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يزيد على ١٨٠ بلدا واقليما .

ملامح المستقبل أو خطوط الأفق

- تأليف : جاك اتالى
- الناشر : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق - ١٩٩١

مؤلف الكتاب جاك اتالى مستشار رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران وأحد المفكرين والخبراء بالاقتصاد والسياسة الذائعى الصيت فى فرنسا وأوروبا . ويقدم الكتاب احدى الصور التى يتوقعها كبار المفكرين فى العالم عن المستقبل فهو يزود القارىء بصورة اولية عن المستقبل الذى تجتاز البشرية عقبته فى بداية التسعينات . انه محاولة جريئة ومناورة فكرية رائعة متحررة من الايديولوجيات والصيغ الجامدة والانماط المسبقة الصنع .

يسعى الكتاب للاجابة على الأسئلة الكبرى التى تطرح نفسها منذ الربع الأخير من هذا القرن حول القضايا الرئيسية التالية : النظام العالمى الجديد - مصائر الانظمة الاجتماعية والسياسية الحالية ؟ نوعية التطور الذى ينتظر المجتمع الدولى - علاقات القوة بين الأمم - مسألة العنف - نماذج الحياة المقبلة - الاتجاهات الفلسفية والأدبية والفنية .. الخ

□□ احسان عبدالقدوس .. أمس واليوم وغدا

- اعداد : نرمين القويسنى
- الناشر : دياسنيك - مصر . القاهرة - ١٩٩١

هذا الكتاب وثائقى بالدرجة الاولى ويفوق كتاب التراجم بتقديمه أبرز ماكتبه احسان عبدالقدوس وماكتب عنه بشأن القضايا والمبادىء التى عاش يدافع عنها وفى مقدمتها قضية الاسلحة الفاسدة وقضية التحضير لثورة ٢٣ يوليو وقضايا الثورة نفسها . ولقد اجادت الزميلة نرمين القويسنى اختيار مادة الكتاب ولا عجب فقد صاحبت الكاتب الراحل مديرة لمكتبه طوال خمسة وثلاثين عاما فى روز اليوسف وفى اخبار اليوم وفى الاهرام .

□□ مصر وتحديات التسعينات

- د . على الدين هلال ، د . عبدالمنعم سعيد (محرران)
- مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩١

يمثل هذا الكتاب محصلة المجهود البحثى الذى قام به مركز البحوث والدراسات السياسية خلال عامين (١٩٨٨ - ١٩٩٠) لمناقشة وتحليل القضايا الرئيسية التى ينبغى على مصر ان تواجهها وهى فى حقيقة الامر بمثابة تحديات لها : تحدى التنمية وتحدى الديمقراطية وتحدى الأمن القومى والسياسة الخارجية . ولقد ناقشت بحوث الكتاب المحاور الثلاثة وفى اطار من المعطيات الخارجية المتغيرة التى تدور مصر فى اطارها . وكان واضحا من الابحاث المقدمة والمناقشات والتعقيبات الفنية التى تلتها ان عقد التسعينات سوف يكون عقدا حاسما فى التاريخ المصرى .

ومؤلفو الكتاب نخبة من الاساتذة والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات التى يتضمنها موضوع مصر وتحديات التسعينات من الجامعات ومراكز البحوث المختلفة .

□□ حكم هيئة تحكيم طابا - دراسة تحليلية موثقة لأهم جوانبه

- د . احمد صادق القشيرى
- مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ١٩٩٠

ينصب موضوع الدراسة على حكم هيئة التحكيم وحده دون غيره من مختلف ابعاد القضية سياسيا وقانونيا حيث تتناول الدراسة ماورد بحكم هيئة التحكيم من مناقشة للحجج التى ساقتها كل من مصر واسرائيل للتدليل على صحة المواقع التى حددتها كل دولة للاربعة عشرة علامة حدود المتنازع عليها والأسباب التى جعلت هيئة التحكيم تأخذ بوجهة النظر المصرية بالنسبة لمواقع غالبية العلامات وبخاصة فى منطقة رأس النقب ذات الاهمية الاستراتيجية البالغة وفى طابا ذاتها حيث لعبت العواطف الوطنية والمصالح السياحية دورا بالغا فى تضخيم حجم الخسارة الاسرائيلية .

قواعد علم السياسة

- تأليف : د . فاروق يوسف يوسف احمد
- الناشر : مكتبة عين شمس القاهرة - ١٩٩٠

قبل رحيله باسابيع قليلة اهدى المؤلف : د . فاروق يوسف مجلة السياسة الدولية الطبعة الخامسة والأخيرة من كتابه قواعد علم السياسة ليظل مثل هذا الكتاب مع كتبه السابقة كرموز باقية لذكرى هذا الاستاذ الجامعى الذى اتسمت مؤلفاته بالتحليل الرصين وتميزت شخصيته بالمحبة والخلق الحسن والصداقة البريئة ولقد ادخل المؤلف الراحل على الطبعة الأخيرة الكثير من التعديلات والاضافات منذ صدور طبعتها الاولى عام ١٩٨٦ لجعلها اكثر سهولة فى فهمها واغزر فى مادتها واعمق فى تحليلها ، ولايملك المرء سوى الدعاء له بالرحمة ولأهله وزملائه وتلاميذه بالصبر والسلوان .

أزمة الاعلام فى ازمة الكويت

- مجلة الدراسات الاعلامية (عدد خاص) يوليو / سبتمبر ١٩٩١
- رئيس التحرير : صلاح الدين حافظ
- الناشر : المركز العربى للدراسات الاعلامية

يتضمن العدد مجموعة من الدراسات والبحوث الجادة التى تدور حول دور الاعلام فى ازمة الكويت ويسجل رئيس التحرير فى المقدمة وتحت عنوان [حال الامة .. بعد عام من الأزمة] عشر نقاط تمثل ظواهر الأزمة ونتائجها فى وقت واحد وفى مقدمة هذه الظواهر ظاهرة الانقسام الحكومى والشعبى وظاهرة غياب المعلومات او تغييبها عمدا .... الخ . ويحذر الكاتب من مواجهة مثل هذه الظواهر لكن تعمل على بناء مستقبل جديد يأخذ مما جرى كل العبر والدروس التى قد تنجينا من السقوط مرة اخرى فى نفس الاحابيل والالغام .

ويتضمن العدد دراسات د . محمد السيد سعيد (الأزمة بين انقسام الرأى العام ووحدة الوجدانية) . وجميل مطر (الاعلان

المصرى وازمة الخليج قراءة فى سلوكيات الفائض) وعرفان نظام الدين (الصحافة العربية وحرب الخليج) وسعد لبيب (الاعلام الاذاعى فى ازمة الخليج) ود . نيفين عبدالمنعم مسعد (صحافة المعارضة المصرية والأزمة) ود . مصطفى حجاج (كيف واجه الاعلام المصرى تطور الازمة) ود . مرسى سعد الدين (حرب الخليج فى الاعلام الغربى) ، العميد مراد ابراهيم الدسوقى (ازمة فى الاعلام ام انهيار فى اخلاق المقاتلين) . كما يتضمن العدد تقرير اليونسكو حول ازمة الخليج واغتيال الثقافة والاعلام وقائمة ببليوغرافية عن اهم ماكتب عن ازمة الخليج من اعداد : ابو السعود ابراهيم .

الكويت والتنمية الثقافية العربية

ـ تاليف : د . محمد حسن عبدالله

ـ الناشر : سلسلة عالم المعرفة ـ المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأداب ـ الكويت ـ ١٩٩١

هذا هو العدد ١٥٣ من سلسلة عالم المعرفة التى يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بالكويت منذ اكثر من عشر سنوات ولم تتوقف عن الصدور الا اثر الغزو العراقى للكويت ، ومع التحرير واعادة البناء ادرك المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب الكويتى ان اعادة اصدار كتب السلسلة جزء لايتجزأ من رسالة ثقافية تتبناها الكويت على مستوى الوطن العربى ايمانا والتزاما بالوحدة الثقافية العربية والكتاب يركز على ثلاث جوانب اساسية اولها كيف كانت بدايات الدور الثقافى للكويت وتحت اى ظرف هذا الدور ومن ثم كيف اكتسب ملامحه المستمرة وثانيها عن ماهية هذه الملامح ومدى ثباتها ومابينها من تكامل فى سبيل تحقيق غايات محدودة وثالثها الى اى مدى يتحقق التناغم بين رسالة الكويت الثقافية الموجهة الى امتها العربية والانشطة الثقافية الابداعية فى الاطار الكويتى الداخلى .

موقف مصر من ازمة الخليج

ـ إعداد : الهيئة العامة للاستعلامات

ـ القاهرة ـ ابريل ١٩٩١

سفر وثائقى شامل بدأت الهيئة العامة للاستعلامات فى اعداده منذ الساعات الأولى للغزو العراقى للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ ويتضمن الملف فى جزئه الأول تطورات الاحداث يوما بيوم والجهود التى بذلت لاحتوائها خاصة من جانب القيادة المصرية . ويتناول الجزء الثانى مجموعة وثائقية مصرية وعربية واسلامية ودولية متكاملة (اكثر من مائة وثيقة) تشكل مرجعا لاغنى عنه للباحثين والمؤرخين ومن هذه الوثائق ٦٠ وثيقة مصرية و١٦ وثيقة عربية واسلامية و١٤ وثيقة من وثائق الزعيم للثورة ، ١٥ وثيقة دولية امريكية اوروبية بالخصوص هذا فضلا عن ٤ وثائق تاريخية . وجاء حرص الهيئة العامة للاستعلامات على تسجيل هذه الوثائق اسهاما منها فى الحفاظ على الذاكرة القومية وفى اثراء المعرفة لدى القارىء العربى .

□□ معجم النظم السياسية الليبرالية فى اوروبا الغربية وامريكا الشمالية

ـ د . حسن نافعة

ـ مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ـ ١٩٩١

يهدف الكتاب الى تزويد القارىء العادى والباحث المتخصص على السواء بقدر معقول من المعلومات الاساسية والمعرفة المنظمة لفهم النظم السياسية الليبرالية فى اوروبا العربية وامريكا الشمالية على سبيل الحصر . وتشكل هذه الأنظمة الاغلبية الساحقة للنظم الديمقراطية المعاصرة فى العالم اجمع .

ويتضمن الكتاب مقدمة يوضح فيها المؤلف طبيعة المعلومات التى تشكل مادته العلمية والمعايير التى اعتمدها فى تصنيف النظم المختلفة وتوزيعها على فصول الكتاب الخمسة ، كما يتضمن ايضا خاتمة مطولة وهامة يناقش فيها المؤلف طبيعة الدروس التى يمكن ان توحى بها الدراسة العلمية المقارنة للنظم السياسية الليبرالية فى الديمقراطيات الغربية لالقاء الضوء على بعض جوانب الجدل المحتدم على الساحة العربية حول قضايا الدين والسياسة والاصالة والمعاصرة وغيرها من القضايا الحيوية

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية







17

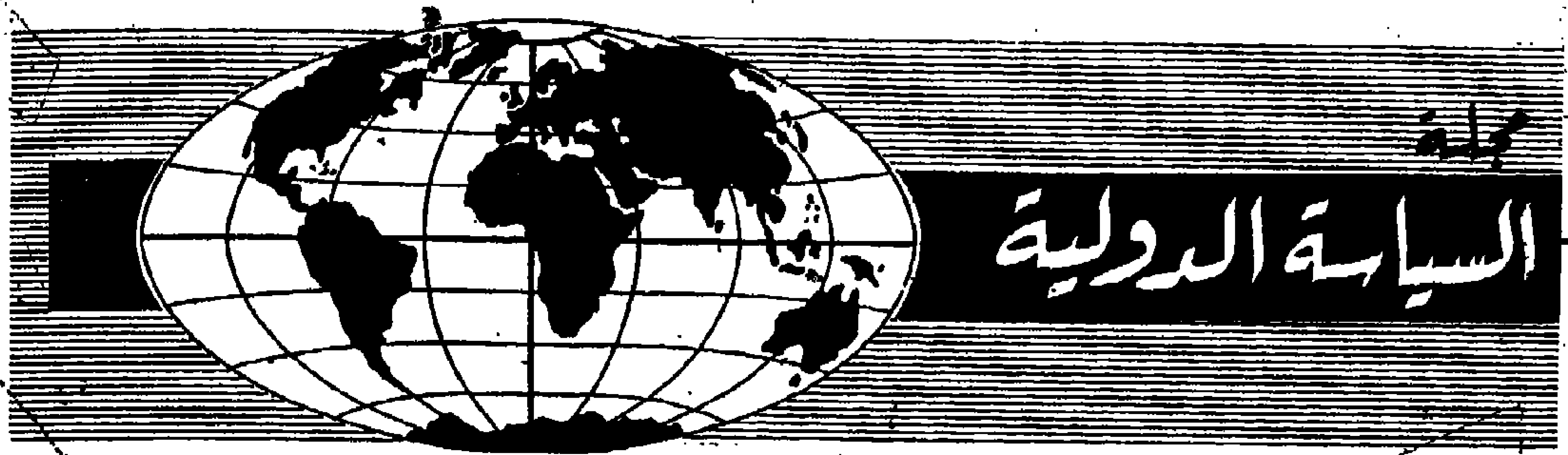
الايكونوميست ـ ٢٤ اغسطس ١٩٩١



انترناشيونال هيرالدتربيون - ٢٤ يوليو ١٩٩١



انترناشيونال هيرالد تربيون - ١٨ يوليو ١٩٩١



التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج (٢)

اعداد : سوسن حسين

● ان السؤال الكبير والملح فى الوقت الحالى هو كيف يمكن تحويل الانتصار العسكرى لقوى التحالف فى حرب الخليج الى انتصار سياسى . ان تحديات ما بعد الحرب بالنسبة لهذه القوى وخاصة الولايات المتحدة تكاد تفوق فى أهميتها وخطورتها تحديات الحرب ذاتها ، فالانتصار العسكرى وكسب المعارك لن يؤدى بمفرده الى استقرار الاوضاع فى منطقة من اكثر المناطق اهمية وحيوية بالنسبة للعالم .

● ان الفرصة مهيأة تماما أمام الادارة الامريكية لبلوغ هذا الهدف ، وقد لا تتكرر مرة أخرى فى المدى القريب أو حتى البعيد ، فالحكومات العربية فى الخليج ترغب وترحب باستمرار الوجود الامريكى فى المنطقة لمدة طويلة ، كما ان واشنطن تستطيع حاليا الاعتماد على مساندة الدول العربية المعتدلة لاى حل يكون مقبولا لوضع حد للصراع العربى الاسرائيلى وتسوية المشكلة الفلسطينية . وقد تدعم معسكر الدول العربية المعتدلة بانضمام سوريا اليه ، بالاضافة الى ضعف موقف منظمة التحرير الفلسطينية بعد ازمة الخليج . فهل ستستطيع واشنطن الاستفادة من كل هذه الظروف الايجابية فتحث الدولة الاسرائيلية على الاعتراف بالواقع الفلسطينى وقبول مبدأ « الارض مقابل السلام » .

● فى الواقع ان هناك بعض الافكار البناءة التى تطرح على بساط البحث الدولى من اجل حل النزاع ولكن اسرائيل تضع العراقيل فى طريقها ، وادارة بوش واعية تماما لموقف الحكومة الشاميرية الرافض دائما ، لذلك تلجأ فى الوقت الحالى الى منهج غير مباشر وهو اللعب على وتر انقسام الرأى العام الاسرائيلى وتشجيع الجبهة التى تنادى بالسلام . ان تطويق الحكومة بالرأى العام قد يصل فى نهاية الأمر الى استسلام الحكومة للرأى العام .

● مما لاشك فيه ان حرب الخليج قد وضعت فى يد الولايات المتحدة اوراقا كثيرة رابحة فهل ستستخدمها بكفاءة لتحقيق أفضل النتائج ؟ وما هى الدروس الاستراتيجية والسياسية لحرب الخليج التى يمكن الاستفادة منها لتجنب وقوع مثل هذه الأزمة فى المستقبل ؟ وما هى حدود القوة والنفوذ الامريكى فى المنطقة ؟ وما هى التناقضات السياسية التى تواجه ادارة بوش بعد انتصارها الحاسم فى الحرب ؟ واخيرا ماذا عن دور الاتحاد السوفيتى فى المنطقة بعد ان فشلت استراتيجيته خلال الازمة وأدت مواقفه الغامضة فى البداية الى ضياع هيبته فى المنطقة .

إن مجلة بوليتيك إترانجير Politique Etrangere تتناول جميع هذه القضايا فى عددها الاخير ، ونقوم بعرضها هنا استكمالا لما نشر فى عددنا السابق حول اهم قضايا ما بعد حرب الخليج .

politique étrangère

Quelles Leçons Stratéqiques de La Guèrre du Gol'fe Françaiois Heisbourg
Politique Etrangére

الدروس الاستراتيجية لحرب الخليج

فرانسوا هيزبورج

● يقدم هذا المقال تحليلاً دقيقاً لمواقف الاطراف الفاعلة الاساسية والثانوية في حرب الخليج ويستعرض الدروس الاستراتيجية الهامة المستفادة من هذه الحرب بالنسبة لهذه الأطراف. ان حرب الخليج قد اظهرت حدود قوة كل هؤلاء. وقد يبدو هذا القول غريباً خاصة بالنسبة للمنتصرين في هذه الحرب، ولكنها الحقيقة التى يمكن تفهمها من خلال هذا البحث الشيق لعلاقات القوة وحدودها خاصة بعد ان هدأت العاصفة وانقشع غبار المعارك كما ان هناك سؤالاً كبيراً ملحاً يجب طرحه هو: هل حرب الخليج هى حادثة فريدة أم انها انذار لصراعات اخرى مماثلة قد تتكرر في المستقبل؟ من خلال الاجابة على هذا السؤال بالاضافة الى تحليل مواقف الأطراف الفاعلة في الصراع وحدود قوتها في عصر ما بعد الحرب الباردة سنستطيع اقامة بعض الركائز التى تستند اليها الدروس الاستراتيجية المستفادة من حرب الخليج.

الصحوة الأمريكية وحدود القوة:

● ان الولايات المتحدة قد اقامت تحالفا شبيها بالتحالف الذى دحر قوى المحور وحققت انتصاراً عسكرياً يختلف تماما عن الكارثة الفيتنامية وتجارب جرانداً ولبنان ذات النتائج الهزيلة. لقد حسمت قضية إلأفول الامريكي واثبتت ان الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى تملك كفاءة عالية تستطيع ان تدافع عن مصالحها وان تأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أى تحد كبير يعرض النظام الدولى للخطر وتتصدى لغزو وضم دولة معترف بها دوليا، وهو عمل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية.

ان الرد الأمريكى الحاسم كان على مستوى الحدث، ومع ذلك ورغم النجاح العسكرى المدوى الا ان هذا الصراع قد أظهر حدود وامكانيات القوة الامريكية.

نتحدث اولا عن الحدود العسكرية فربما تكون اكثرها مدعاة للدهشة على الاقل ظاهريا. فطبقا للبرنامج الذى وضع للسنوات من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٥ سينخفض عدد القوات المسلحة الامريكية من ٢,١٧ مليون الى ١,٦٥ مليون. وسيواكب هذا الانخفاض إنخفاض في المعدات وفي عدد الوحدات التى تقوم بالعمليات، وسيتم الغاء ست فرق من الجيش واثنتين من حاملات الطائرات. وستنخفض تبعا لذلك النفقات العسكرية وستمثل ميزانية الدفاع ٣,٦ ٪ فقط من الميزانية العامة وهى نسبة ضعيفة بالنسبة لقوة عظمى بعد ان كانت تمثل ٦ ٪ في منتصف الثمانينات. ان الجيش الامريكى المنتشر في الخليج مازال يعكس القوة الامريكية في عهد ريجان، ومما لا شك فيه ان القوة العسكرية الامريكية ستظل هائلة وضخمة ولكنها ستجد صعوبة في بلوغ التشكل الذى تمت به عملية «درع الصحراء»

هذا فيما يتعلق بالحدود العسكرية. أما الحدود السياسية فنقول ان انتصار الخليج قد خلص الولايات المتحدة من عقدة فيتنام وربما يؤدى ذلك في المستقبل الى زوال التردد الذى يلازم الكونجرس في كل مرة يطلب اليه الموافقة على استخدام القوة العسكرية. ان واشنطن قد شعرت بالحاجة السياسية لتقنين كل مرحلة من مراحل تصاعد الازمة وذلك من خلال مجلس الامن. حقا أن حرب كوريا قد شاهدت هى الأخرى ظهور تحالف كبير، ولكن هذا التحالف جاء نتيجة للحرب ولم يكن تحالفا من اجل البدء في العمليات العسكرية أما حرب الخليج فقد أعد لها التحالف الواسع وكسبها. ولعبت الولايات المتحدة، بعظمة على عوامل التأثير والاقناع وليس فقط على عوامل القوة، وكان الحسم ايجابيا ومفيدا بالنسبة للمجتمع الدولى وستحد هذه السابقة من احتمالات تحديات اخرى في المستقبل. ولكن الحدود السياسية التى اتسعت كثيرا أمام الولايات المتحدة والمجتمع الدولى قد تضيق مرة أخرى اذا أدت مرحلة ما بعد الحرب الى إحباطات في الشرق الأوسط. مثل الفشل في حل القضية الفلسطينية. وحتى لو تم التفاوض بشأنها فإن التقدم لن يكون سريعا. وكذلك الحرب الاهلية الدامية التى انفجرت في العراق بعد إنتصار التحالف، ان المأساة الكردية ستذكر الامريكيين دائما بحدود انتصارهم وستترك طعما مرا في حلوقهم لن يشجعهم كثيرا على تدخلات مستقبلية. بالاضافة الى ان المشكلات

الاقتصادية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة لم تتغير وتستمر كما هي وبالتالى ستعوق اى مبادرة اخرى للتصدى عبر البحار لأى عدوان .

حقا ان حرب الخليج قد اكدت الزعامة الامريكية ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن الدول الاخرى ستستطيع الاعتماد فى المستقل على هذه الحقيقة الحديثة . وليس من المؤكد ان هذه الامكانيات وهذه الحيوية وهذه القدرة الامريكية على الاقناع ستتكرر بصورة متطابقة فى جميع الأحوال .

عودة النشاط والفعالية الى الامم المتحدة :

● ان تجديد نشاط منظمة الأمم المتحدة هو إحدى السمات البارزة لأزمة الخليج وقد استطاع مجلس الامن ان يلعب الدور الذى يخوله له الميثاق : اى العمل كجهاز مسئول عن أمن المجتمع الدولى . وقد تصرف التحالف بتفويض من منظمة الامم المتحدة . لقد اكدت المنظمة كفاءتها وفاعليتها وسيكون من الصعب بعد ذلك ان تتجاهل التزام مجلس الامن بحل أمور اخرى مثل المشكلة الفلسطينية . ومع ذلك قد لا تستمر الدول الاعضاء الدائمة فى مجلس الأمن فى التفكير والتصرف بنفس الاسلوب البناء الذى اتبعته خلال ازمة الخليج ، فالهزات الداخلية فى الاتحاد السوفيتي وغموض المواقف الصينية يكفى لاثارة الشك فى فعالية مواقف هاتين الدولتين ، نضيف الى تلك المقاومة المحتملة للولايات المتحدة من أجل الحد من نشاط المجلس لحل القضية الفلسطينية .

وهناك سبب آخر يدعونا للحذر رغم عدم وضوحه فى الوقت الحالى وهو الاعتراض على مصادر القوة التى تملكها الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن . ان الامم المتحدة فى مجموعها هى نتاج للحرب العالمية الثانية وتكوين مجلس الأمن بالذات هو انعكاس لهذا الصراع الدولى الذى سينتهى فى اوروبا على الصعيد القانونى مع توقيع معاهدة ٢ + ٤ التى قد تؤدى الى الإتفاق بين الاتحاد السوفيتي واليابان . لذلك وفى ظل الظروف الجديدة من الافضل ان يضم مجلس الامن اعضاء دائمين جدد مثل المانيا واليابان والهند .

ان اثارة التساؤل بشأن تكوين مجلس الأمن سيصبح اكثر إلحاحا بعد ان اثبت المجلس فعاليته وقدرته على اتخاذ القرار . ان هذا الاتجاه قد يؤدى الى اثارة الشكوك بشأن السلطات التى تتمتع بها الدول دائمة العضوية ، فهذا التوزيع للسلطات موروث عن الماضى . واذا اردنا مجلس أمن عالمى سيكون من الصعب تصور قبول مبدأ ان دولا لها حق اكثر من دول اخرى اى قبول مبدأ عدم المساواة الذى لايمكن ان يكون قانونيا إلا فى ظل الظروف الاستثنائية لعام ١٩٤٥ ومن المؤكد أن الأعضاء الدائمة ستعمل على إعاقة التغيير ولكن للاسف إن عدم اصلاح مجلس الأمن ابتداء من تكوينه سيفقده شرعيته فى نظر الدول المستبعدة . ولكى يسبح المجتمع الدولى وسط هذه المخاطر لابد ان يتحلى بدرجة عالية جدا من المسئولية والوعى ، فمن مصلحة هذا المجتمع وجود مجلس أمن قوى وفعال لا مجلس ضعيف مشكوك فى شرعيته .

فشل اوروبى وعجز سوفيتى

● انتصار امريكى - استعادة منظمة الامم المتحدة لفاعليتها - ولكن فشل اوروبى !

هذا هو ملخص مختصر لحرب الخليج ، ويكفى ان نتذكر أسلوب عمل دول أوروبا الغربية ومؤسساتها فى مواجهة تحدى العراق وغزوه للكويت لنؤكد هذا الفشل ان رئيس المجموعة الأوروبية جاك دولور قد لخص هو نفسه الموقف الأوروبى قائلا : « ان حرب الخليج قد أوضحت حدود نفوذ المجتمع الاوروبى وقدرته على العمل . هذا على الرغم من ان التعاون فى مجال السياسة الخارجية بين دول اوروبا كان قد احرز بعض النقاط خلال هذين العامين الأخيرين .

ان القرارات التى تم اتخاذها فى الأيام الأولى من الأزمة من تجميد الأرصدة العراقية والكويتية وفرض الحظر الاقتصادى على العراق وحظر بيع السلاح كانت كلها قرارات لا تختلف كثيرا عن قرارات اليابان أو سويسرا المحايدة . حقا ان فرنسا وبريطانيا قد قدمتا مساعدات عسكرية هامة ولكن حدث ذلك بشكل فردى وفى غياب سياسة خارجية مشتركة للمجموعة الأوروبية ، بل تصورت فرنسا انها تستطيع ان تعمل بمفردها على المستوى الدبلوماسى .

ان العمل الأوروبى الجماعى قد اقتصر على مجالات هامشية لا تتطابق مع طموحات الوحدة الأوروبية التى اعلنتها المؤتمرات التى بدأت فى ديسمبر ١٩٩٠ وضمت الحكومات الأوروبية المختلفة . وبالتالى لم يكن لهذا العمل تأثير على الطريقة التى تم بها حل الأزمة .

هذا بالأضافة الى ان الوزن العسكرى والدبلوماسى للدول التى تحالفت بشكل فردى مع الولايات المتحدة كان هامشيا . فمثلا لم تشكل القوات والمعدات البريطانية والفرنسية معا سوى ١٠ ٪ فقط من الامكانيات العسكرية المتحالفة . ولكن هذا لا يعنى فى الواقع ان هذه المشاركة كانت عديمة الفائدة ، فالدولتان اللتان التزمتا اكثر من غيرهما قد كسبتا حق اعتبارهما شريكتين وتدعم موقفهما داخل مجلس الأمن . وكان يمكن ان يؤدى غياب هاتين الدولتين عن مسرح العمليات الى اضعاف علاقة الأمن الأوروبى الامريكى وربما القضاء على هذه العلاقة نهائيا وبالتالى وضع حلف الاطلنطى فى موقف خطير .

ولكن كل هذا لا يغير من حقيقة ان أوربا الموحدة تظل فكرة وليست واقعا فى مجال الأمن الدولى وان الاوروبيين لا يستطيعون الاخذ بزمام المبادرة او اتخاذ القرار الحاسم لمواجهة ازمة عسكرية وسياسية كبرى وقريبة جغرافيا .

ويأمل الكاتب ان هذا الاحساس بالفشل ربما يكون دفعا لعمل أوروبى بناء حتى يصبح للأوروبيين وزن حقيقى فى السياسات الدولية وفى مواجهة أزمات مثل أزمة الخليج واذا كانت أوروبا قد اظهرت عجزا عن العمل الجماعى فإن الاتحاد السوفيتى قد أظهر عجزا اكبر خلال الحرب سواء على الصعيد العسكرى او الدبلوماسى . بل ان هزيمة القوات العراقية هى هزيمة للتنظيم العسكرى السوفيتى والسلاح السوفيتى حتى اذا كان سببها كما قيل قصور فى الصيانة والاستخدام السليم .

وعلى الصعيد الدبلوماسى كان أمام السوفيت ثلاثة خيارات عندما بدأت الأزمة :

أولا : ان يقف الاتحاد السوفيتى الى جانب العراق ويتبنى وجهة نظره .. وهو خيار سيؤدى الى تدهور العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة وحلفائها .

ثانيا : مساندة الامم المتحدة فى قراراتها من اجل تحرير الكويت مع تجنب التورط العسكرى وهو خيار يعطى الزعامة المطلقة للولايات المتحدة ولكنه يتناسب مع الدبلوماسية الجورباتشوفية وفى نفس الوقت لا يضر بالمصالح الحيوية السوفيتية .

ثالثا : التصرف كطرف محايد بين المتنازعين كما حدث عام ١٩٦٥ بين الهند وباكستان وهذا الخيار ينقذ العلاقات السوفيتية العراقية دون الاضرار بالعلاقات السوفيتية الامريكية .

وقد تردد الاتحاد السوفيتى بين الخيارين الأخيرين وحاول ان يلعب دور الوسيط فى الأزمة ولكن الاحداث تخطته . وادى رحيل شيفاردنادزة وموقف المتشددين فى الجيش الى اختفاء اى خط دبلوماسى متواصل فى السياسة الخارجية السوفيتية . ولم يستطع الاتحاد السوفيتى ان يكون له أى دور فى منطقة كانت فى الماضى من المناطق التى يمارس فيها نفوذه .

ازمة الخليج هل هى ازمة فريدة أم متكررة ؟

● ان حدود القوة التى أوضحتها ازمة الخليج سيكون لها تأثير استراتيجى قوى أو ضعيف طبقا لما سيتضح بعد ذلك عن طبيعة هذه الازمة وما اذا كانت ازمة فريدة فى نوعها أم انها سابقة ستتكرر فى المستقبل .

فإذا كانت ازمة الخليج حادثة فريدة فإن عمل النظام الدولى لن يتأثر كثيرا بكون القوة الامريكية محدودة أو يكون الدول الأوروبية عاجزة عن مواجهة تحديات اكبر من تحديات حرب فوكلاند ، أو ان القدرات الذاتية للامم المتحدة لم تتحقق سوى جزئيا . ولكننا لا نستطيع ان نجزم بان أزمة الخليج لن تتكرر . حقا من الصعب تخيل وقوع عدوان مماثل للعدوان الصدامى ولا وجود دكتاتور آخر يرفض بعناد جميع الابواب التى فتحت أمامه للتراجع حتى آخر لحظة قبل الحرب ، وكلها عوامل تقلل من احتمال ظهور مواجهة جديدة فى الشرق الأوسط او حوض البحر الابيض المتوسط . ومع ذلك لابد من توافر الجهود من اجل ازالة الاسباب والظروف التى يمكن فى ظلها انفجار أزمة إخرى على غرار أزمة الخليج . ففى هذه الحالة فقط يمكن ان نقول بأن ازمة الخليج لن تتكرر . وللاسف ان احتمال تكرار الازمة وارد ، فالنظم الديمقراطية الليبرالية فى المنطقة هى الاستثناء وليست القاعدة .

حقا ان الديموقراطية لا تحمى تماما من المغامرات العسكرية ولكنها على الاقل تدخل قاعدة أساسية على النظم السياسية هى وضوح عملية اتخاذ القرار حتى لا تحدث مفاجآت شاذة مثل قرار غزو الكويت .

كما ان الاسباب السياسية للصراع فى الشرق مازالت قائمة مثل القضية الفلسطينية والمواجهة العربية الاسرائيلية والمنافسات بين دول المنطقة والموقف الايرانى . ان العمل على ازالة هذه الاسباب يجب ان يأخذ الاولوية المطلقة بعد الحرب . ولكن لا يكفى ان يريد المجتمع الدولى ذلك حتى يتحقق ولابد من العمل الجاد والحاسم . ان التمزق الدينى والعرقى يتفاقم والفوارق بين دول المنطقة تتضخم . ولا يجب ان ننسى ان صدام حسين قد لعب بمهارة على وتر هذه الفوارق بين الدول الغنية والدول الاقل حظا فى المنطقة .

بالاضافة الى ان الاسلحة متوافرة فى السوق الدولية ومن الصعب تحديد مستوى التسليح المناسب لكل دولة فى الشرق الأوسط . ومن الصعب بل من المستحيل وضع نظام رقابة فعال على عمليات تصدير السلاح فى اتجاه هذه المنطقة . ولكن هذا لا يمنع بذل الجهود فى هذا الصدد واقامة حوار مع الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن التى تبيع ٨٥ ٪ من حجم السلاح فى العالم . ونكرر ان نتائج هذه الجهود تعتمد اساسا على التقدم الذى سيتم احرازه فى عملية ازالة اسباب التوتر فى المنطقة .

حقا ان الطريق الى التسليح الذرى قد أصبح وعرا للغاية بفضل معاهدة عدم الانتشار الذرى ونشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولكن الاسلحة الكيماوية والبيولوجية يمكن الحصول عليها فى غياب معاهدة تحرم إستخدام مثل هذه الاسلحة .

وفى الواقع أن إنتهاء الحرب الباردة قد ادى الى غياب العناصر التى كانت تحد من تفاقم الأزمات الاقليمية لأن ادارة القوى العظمى لهذه الازمات كانت تفرض نوعا من الرقابة حتى لا يؤدى سلوك الدول التابعة لها الى مواجهة مباشرة بين الكبار . والآن لم يعد هذا العنصر موجودا . بعبارة اخرى لا يوجد ما يؤكد الطابع الفريد لازمة الخليج . وقد يظهر أشباه لصدام تحركهم نفس مشاعر الحقد والانتقام وجنون السيطرة ويهددون بدورهم باستخدام اسلحة الدمار . ومما لاشك فيه أن دروس الخليج ستجعل هؤلاء اكثر حذرا وهناك وسائل أخرى للتهديد وإرهاب الدول المجاورة دون اللجوء الى العدوان السافر بل أن المجتمع الدولى قد يجد نفسه فى مواجهة أزمات من الصعب توحيد صفوفه من أجل مواجهتها كما

فعل فى ازمة الخليج والخوف كل الخوف من لحظة يضطر فيها المجتمع الدولى إلى مواجهة دولة تكون قد تخطت الحدود التى تصبح بعدها المواجهة مدمرة أى أن تصبح فى حوزتها ترسانة هائلة من أسلحة الدمار وفى الواقع ان صدام تعجل لحسن الحظ فى غزو الكويت ولو كان قد انتظر بضع سنوات قبل الاقدام على مغامرته لكان قد اصبح فى حوزته ترسانة هائلة من اسلحة الدمار اكبر بكثير مما كان لديه وقت الغزو .

ويجب ان نذكر حقيقة بالغة الاهمية فى ازمة الخليج وهى أن تحرير الكويت لم تكن عملية طالبت بها الامم المتحدة ونفذتها قوات التحالف فقط . وانما شاهدت هذه العملية إنضمام جيوش بعض الدول العربية الكبرى الى صفوف التحالف وكذلك بعض الدول الافريقية والاسيوية مؤكدة بذلك امكانية التعاون السياسى والعسكرى بين الدول الغربية ودول الجنوب .

الدروس الاستراتيجية للازمة

اذا كان من المستحيل التاكيد على الطابع الفريد للازمة والجزم بعدم تكرارها . فإن الدروس الاستراتيجية تكتسب فى هذه الحالة اهمية خاصة . ويجب توخى الحذر وعدم التسرع فى تقييم هذه الدروس ، ولابد من مرور وقت كاف ، أشهر وربما سنوات حتى يمكن ان نستخلص دروس التجربة بشكل سليم يفيد فى مواجهة احتمالات حدوث أزمات مماثلة .

وبناء عليه يجب اقامة بعض الدعامات التى تتعلق بالجوانب الفنية والتنظيمية والعملية فى حرب الخليج مع مراعاة الفصل بين ما هو خاص بحرب الخليج وما يمكن تعميمه بالنسبة للاستعداد والتخطيط كان الانتصار فى هذه الحرب هو نجاح لدقة الاستعدادات وسلامة التخطيط . ورغم ندرة وجود الصراعات التى تسمح بالاخذ بزمام المبادرة الاستراتيجية الكاملة الى درجة تحديد تاريخ الهجوم والوقت الذى ستستغرقه العمليات الحربية الا أن الدرس المستفاد الذى يمكن تعميمه هو ان الوقت الذى نكسبه من اجل الاستعداد له قيمة ايجابية خاصة اذا كان الامر يتعلق بعمليات يقودها تحالف وتحظى بالمساندة السياسية الدولية .

ان الحروب التقليدية فى العصر الصناعى وما بعد الصناعى تفترض وجود استعدادات عسكرية دقيقة ولكن فى حرب الخليج بلغت هذه الاستعدادات درجة عالية جدا وطرقت آفاقا جديدة فقد تضمنت عمليات نقل جوى قادر على إختراق مسافات كبيرة وتوفير عدد ضخم من الطائرات المحملة بالذخيرة لعمليات التزويد فى الجو وذلك لضخامة المسافة بين القواعد ومسرح العمليات . ويمكن ان يكون ذلك درسا بالنسبة للاوروبيين من اجل استغلال مواردهم المشتركة ، اى اقامة قوة عسكرية مشتركة للنقل الجوى ذات قدرة على قطع مسافات كبيرة ، تماما كالقوة التى يملكها حلف الاطلنطى والمكونة من اسطول الطائرات الاواكس وطائرات الاستطلاع . وهو مجال لن يثير مشاكل بالنسبة لألمانيا لأن الامر لا يتعلق بقوات قتالية .

ان حرب الخليج قد شاهدت استخدام الاساليب الالكترونية الجديدة التى ساهمت بشكل كبير فى الاقلال من حجم كفاءة الدفاع الجوى العراقى واثبتت طائرات الاستطلاع المبكر كفاءة بالغة على ارض المعركة . ولكن يجب الاعتراف بان هذه الاساليب الالكترونية الحديثة التى تتفوق فيها الولايات المتحدة على الاوروبيين لم تصدق كثيرا قبل ، ٢ اغسطس حيث بالغت فى تقدير حجم القوة العسكرية للعراق وهذا ايضا درس يجب اخذه فى الاعتبار .

كما ان تعبير « القصف الدقيق » قد بدأ يأخذ معناه الكامل خلال حرب الخليج بفضل الاساليب الحديثة فى استخدام القنابل والصواريخ التى كانت تصيب الهدف بدقة شديدة ورغم ان اوروبا تحتل مكانا بارزا فى كل هذه التكنولوجيات الا انها لا تملك اى سلاح يمكن مقارنته بالصواريخ العابرة الامريكية التى اصابت خلال الحرب أهدافا بالغة الاهمية ومحصنة تماما وهذا درس بالنسبة للاوروبيين الذين يجب ان يفكروا فى أهمية هذا المجال .

وفى الواقع لا يكفى على الاطلاق وجود قوات باعداد كافية واستعدادات كاملة لردع المعتدى بل يجب أن يساند هذه القوات موقف سياسى دولى قوى . حقا ان وجود ترسانات الاسلحة النووية الغربية قد جعل صدام يتردد فى استخدام أسلحته الكيماوية ولكنه لم يثنيه عن غزو الكويت .

وختاما يؤكد المقال ان الاوروبيين يجدون أنفسهم بعد حرب الخليج فى مواجهة حقيقية مزدوجة : فمن جهة الفشل الاوروبى الواضح فى ادارة ازمة الخليج ، فقط الولايات المتحدة هى التى اثبتت كفاءتها فى مواجهة التحدى الذى القاه العراق فى وجه المجتمع الدولى . ومن جهة أخرى لو اراد الاوروبيون ان يكون لهم وزن فى الازمات المستقبلية لابد اولا ان يحققوا تقدما ضخما فى اتجاه الوحدة السياسية الاوروبية . ولن يكون ذلك امرا سهلا حتى لو تخلت فرنسا عن فرديتها . أما لندن فقد قررت ان تلعب كارت اوروبا ، وبون تحاول زيادة مساحة حركتها العسكرية الخارجية . ان هذه الدول تحاول جديا تحقيق سياسة أمنية ودفاعية مشتركة . ويمكن ان نعتبر حرب الخليج تحذيرا لما يمكن ان يحدث لو استمرت اوروبا فى وضعها الحالى الذى لم يكتمل .

- ETATS- Unis : Les Dolemmes du Vaingueur
- Robert E. Hunter .
- Politigue Etrangere .

الولايات المتحدة ومأزق المنتصر

روبير هنتر

● ان هذا الانتصار الباهر للولايات المتحدة فى حرب الخليج الذى اعاد اليها مجدها وثقتها بنفسها له ثمنه ومسئولياته وانعكاساته العميقة على السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية .

ان الولايات المتحدة قد كسبت حربين : حربها مع العراق والحرب التى شنتها على نفسها منذ بداية الصراع الفيتنامى ، فقد خلصها هذا الانتصار من العقدة الفيتنامية التى طاردت الضمير الأمريكى خلال جيل باكمله .

ويستعرض هذا المقال نتائج هذا الانتصار العسكرى الامريكى واثره على توجهات السياسة الأمريكية فى الخارج والداخل . ومما لا شك فيه ان المحللين السياسيين والاستراتيجيين سيقتلون نتائج هذه الحرب بحثا ودراسة وستستمر المناقشات ومحاولات الاجابة على التساؤلات التى تطرح نفسها على جميع الأصعدة : هل كان الانتصار الأمريكى نتيجة لمجموعة من الظروف الخاصة ، ام جاء نتيجة لقواعد ثابتة ؟

هل اثبتت القوة الجوية الأمريكية جدارتها فعلا ، أم ان الوسائل الالكترونية قد اصابت الدفاع الجوى العراقى بالشلل ؟ هل تفوقت المعدات العسكرية الامريكية على المعدات السوفيتية بشكل حاسم أم أن العراق لم يستطع استخدام هذه الأخيرة استخداما سليما ؟ هل تم سحق القوات العراقية بهذا الشكل الكامل بسبب الكفاءة القتالية لقوات التحالف أم لان طبيعة الأرض العراقية لا تساعد على الاختباء والتمويه كما هو الحال فى دول جنوب شرق آسيا ؟

ومما لاشك فيه ان هذه التساؤلات وهذا الجدل العسكرى والاستراتيجى لن يجد الاجابة الشافية فى وقت قريب ولابد من مرور وقت كاف لاستخلاص النتائج الاستراتيجية التى تفيد فى صراعات اخرى . ونحن هنا بصدد النتائج السياسية الفورية للانتصار .

لقد اعادت حرب الصحراء الى الولايات المتحدة جميع مكونات القوة العظمى وانهت مرحلة كئيبة من التاريخ الأمريكى بدأت بصراع الهند الصينية عام ١٩٦١ بكل انعكاسات هذا الصراع السلبية على نفسية الشعب الأمريكى . وهذه الدلالة النفسية للانتصار الأمريكى فى الخليج مهمة جدا ليس فقط لأنها اعادت الى الشعب الأمريكى ثقته بنفسه وانما ايضا بسبب نتائجها فى الشرق الأوسط . وفى هذه الصدد يوجد اتجاهان متضادان . الاتجاه الذى يدعو الى عودة المنتصر الى الاهتمام فقط بشئونه الداخلية وعدم التورط اكثر من ذلك فى منطقة الخليج لذلك كان اول تعليق للرئيس بوش بعد الانتصار هو : « ان الاولاد سيعودون الى البيت » . والاتجاه الآخر الذى يدعو الى تاكيد الزعامة الامريكية فى الشرق الأوسط خاصة بعد التقدير الذى لقيه الامريكيون فى المنطقة وبالذات من قبل زعماء الجزيرة العربية . ان الشك قد اختفى فى هذه الدول ليحل محله ثقة وتقدير وحماس للولايات المتحدة . وطالبت الكويت بوجود امريكى دائم وأعربت السعودية عن استعدادها التام لأخذ المصالح الأمريكية فى الاعتبار داخل منظمة البترول العربية ولكنها رفضت اقامة قاعدة امريكية على الأراضى السعودية مع تقديم الإسباب المقنعة لذلك . أما البحرين فمن المحتمل ان تقبل بمثل هذه القاعدة . وسيترك الأمريكيون جزءا كبيرا من معداتهم فى أماكنها ، مع وجود قوة جوية مستمرة وستقوم القوات الامريكية البرية بمناورات منتظمة فى المنطقة حتى رغم عدم وجود قاعدة ثابتة .

إدارة بوش واعباء الانتصار :

● ومع ذلك فان هذا الشعور العربى الطيب تجاه الولايات المتحدة ممكن ان يتلاشى مع الوقت خاصة اذا لم تثبت واشنطن كفاءتها فى حل مشكلات المنطقة الصعبة أو أظهرت عدم اهتمام كاف بحلها .

ان إدارة بوش تحاول ان تخلق نظاما اقليميا جديدا للعلاقات السياسية والعسكرية يضمن التقليل من مخاطر انفجار صراعات جديدة فى المنطقة . وهذا يستلزم وجود قوة عربية لحفظ السلام تساندها دول مجلس التعاون الخليجى وتضم مصر وسوريا . كما ستعطى الأولوية للقضاء على اسلحة الدمار الشامل سواء فى العراق أو فى غيره من دول المنطقة . بل ان الرئيس بوش قد أعلن موافقته على الدور الذى لعبته ايران خلال حرب الخليج ، وهو يعلم بلاشك ان استقرار الأوضاع فى المنطقة

يستوجب عودة هذه الدولة على المسرح السياسى الاقليمى حيث مكانها الطبيعى .

ان الرئيس بوش كان قد اعرب عن اهتمامه بالعمل على عدم تزويد دول المنطقة بالاسلحة المتطورة لأن توافر هذه الاسلحة سيساعد على أثارة الحروب ولكنه سرعان ما تراجع عن هذا القرار فنجد ان الكونجرس قد سارع بعد الحرب بالموافقة على صفقات سلاح كبرى لدول المنطقة وذلك يعتبر ضوءا أخضر للدول الآخرى التى تبيع السلاح خاصة بريطانيا وفرنسا .

ان الولايات المتحدة قد وضعت نفسها بهذا التصرف فى موقف المسئول عن أمن المنطقة وذلك باقامة التوازن العسكرى بين المتنافسين وليس بالقضاء على هذا التنافس . ويوجد احتمال خطير لا يمكن تجاهله هو ان دولة صديقة اليوم يمكن ان تصبح معادية غدا وتثير بذلك موقفا أمنيا خطيرا . فى الواقع ان وجود قوة عسكرية امريكية دائمة فى المنطقة قد يصبح عائقا أمام التغيير والاصلاح فى دول المنطقة خاصة فى ظل الضغوط الداخلية وحركات التطرف التى تنشط كثيرا فى الوقت الحالى . وهكذا تجازف ادارة بوش وهى تحاول اقامة التوازن فى المنطقة عن طريق تواجد قواتها بأن تطيح بالاستقرار الاقليمى بسبب السخط السياسى الذى سيثيره هذا التواجد .

وقد إتضح فور انتهاء المعارك صعوبة عملية خفظ السلام فى المنطقة . ولم يطح الشعب العراقى بنظام صدام حسين كما كان بوش يرجو ورغم انه حث الشعب العراقى على ذلك علنا . ثم التزم الصمت ازاء التطورات التى حدثت فى المناطق الكروية فى الشمال ومناطق الشيعة فى الجنوب . وكان المأزق كبيرا بالنسبة للولايات المتحدة فاما التدخل فى العراق من اجل مساندة هذه الحركات التى شجعتها على التمرد بكل ما يتضمنه ذلك من مخاطر تمس النظام الأمريكى الذى قد يصبح رهينة للنزوات السياسية العراقية ، أما ان تظل صامته تشاهد صدام حسين يفرض ارادته بالقوة الوحشية على الدولة العراقية . وقد كان الأمريكيون يأملون فى ان يسهم هذا التمرد فى الاطاحة بنظام صدام دون المساس بسلامة الأراضى العراقية . ان الولايات المتحدة كانت ملتزمة على المستوى الاخلاقى بمساندة المتمردين كما فعلت مع المجاهدين فى افغانستان ولكنها لم تقم بهذا الواجب الاخلاقى . ويبدو أنها قد قلبت جميع البدائل أمامها فلم تجد بديلا مقنعا للوضع القائم وهذا يشير الى الاعباء التى تنتظر الدور الأمريكى الجديد فى المنطقة .

كما ان الانتصار الأمريكى لم يخفف من انتشار التيارات الخفية فى السياسات الاقليمية وقد كان صدام حسين خلال الحرب يلقى بمسئولية الأزمة على عاتق الامبريالية الغربية وصدقه كثيرون فى العالم العربى والاسلامى . بل لقد اعلن ان الدول التى استقبلت القوات الغربية وخاصة السعودية قد فقدت شرعيتها ولم يعد لها الحق فى الثروات البترولية الموجودة فى البلاد .

والسؤال المطروح الآن هو هل ستجد هذه الافكار صدى كبيرا لدى الجماهير العربية بحيث تشكل خطورة على النظم القائمة ؟

وقد اراد الرئيس الأمريكى ان يدحض هذه الاكاذيب الصدامية ويقدم الدليل على عدم صحتها لذلك يسعى فى الوقت الحالى الى اقامة نوع من التحالف يضم عدة دول عربية الى جانب اربعة دول غير عربية من العالم الاسلامى . ان على الرئيس الامريكى ان يواجه الشك الذى بدأ ينمو فى العالم العربى والاسلامى بشأن النوايا الامريكية الحقيقية فى المنطقة ، وان يؤكد لهذا العالم ان الولايات المتحدة ليست القوة الامبريالية لهذا العصر على غرار انجلترا وفرنسا فى العصر الماضى ، وان السياسة الأمريكية ترتكز على اسس اخلاقية قوية .

وقد ركز الرئيس الامريكى فى اول خطاب له امام الكونجرس بعد الحرب على فكرتين أساسيتين يمكن من خلالهما تطويق سياسة صدام حسين وادعاءاته . وكانت هناك فكرة ثالثة تتعلق بضرورة إقامة حكومات عربية اكثر انفتاحا وديموقراطية ولكنه لم يطرحها لحساسيتها . أما الفكرة الأولى فهى التنمية الاقتصادية الاقليمية التى يمكن ان تصبح وسيلة لاعادة توزيع الثروة البترولية بين الدول العربية وفاتحة من اجل التغيير السياسى وتغيير المفاهيم السياسية القديمة التى تركز على المشكلات السياسية قبل الاقتصادية .

الفكرة الثانية هى التزام بوش شخصيا بمحاولة حل الصراع العربى الاسرائيلى ، وهذا الالتزام يعبر عن اهتمام جاد بتيارات السياسة العربية والاسلامية بعد هذه الحرب المدمرة وعن رغبة فى القضاء على مصادر الصراعات الاقليمية . وقد اختار بوش التركيز على السلام العربى الاسرائيلى فى الوقت الذى تدهورت فيه شعبية منظمة التحرير الفلسطينية لدى الزعماء العرب بعد الدور الذى لعبته فى أزمة الخليج . وأيضا بعد ان اصبحت سوريا اقل حماسا للدفاع عن الفلسطينيين وبذلك انخفضت درجة التهديد الخارجى لاسرائيل .

وفى الواقع ان الرئيس بوش لا يواجه ضغوطا داخل الولايات المتحدة لحل النزاع العربى الاسرائيلى ، بل انه يستطيع ارجاء عملية السلام دون اثارة الرأى العام العالمى ولكنه يجازف بتشويه صورة الولايات المتحدة التى تعدلت كثيرا داخل العالم العربى ويعرض بذلك المصالح الأمريكية فى المنطقة للخطر ، بل قد تشتعل مشاعر الكراهية الشديدة للأمريكيين لدى الجماهير التى كانت سائدة قبل الحرب وتؤدى الى عواقب وخيمة . ان التزام الولايات المتحدة بحفظ الأمن فى الخليج معناه التزامها باقرار السلام العربى الاسرائيلى ، خاصة وان الرئيس بوش قد حصل على مزايا عديدة فى المنطقة بعد انتصاره العسكرى والسياسى ، فدول المنطقة تدين له ببقائها ويستطيع ان يطالبها بمساندة الدبلوماسية الأمريكية فى محاولة حلها للصراع العربى الاسرائيلى والوقوف الى جانب بيكر فى تنفيذ سياسته الجديدة ذات

الاتجاهين : أى تلبية مطلب حكومة شامير بالحوار المباشر مع العرب لتطبيع العلاقات بينهم وبين الدولة العبرية ، وفى نفس الوقت مطالبة اسرائيل بالتفاوض مع الفلسطينيين واقناعها بمبدأ الأرض مقابل السلام .

ومما لاشك فيه أن طريق السلام لن يكون مفروشا بالورد وانما بالاشواك ومع ذلك هناك عدة اساليب من اجل اجتيازه . وقد طرحت أخيرا فكرة عقد مؤتمر يضم دول المنطقة والفلسطينيين برئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ويقوم هذا المؤتمر بوضع خطة لاقرار السلام ثم اجراء مفاوضات حول نقاط الخلاف فى القضايا محل النزاع وفى الخلافات التى ستثور خلال الاجتماعات . وأيا كان المنهج الذى سيتم اختياره فان نجاح او فشل عملية السلام سيتوقف على أمرين : **اولا** رغبة اسرائيل الفعلية فى التوصل الى إتفاق **وثانيا** الالتزام الحقيقى الذى لن يتغير للولايات المتحدة بإقرار السلام فى المنطقة .

تناقضات الموقف الامريكى فى المنطقة :

ان السياسة التى انتهجتها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط منذ اندلاع ازمة الخليج قد أبرزت ظاهرتين متناقضتين :**الظاهرة الأولى**هى اقتناع واشنطن بان وجودا امريكيا دائما فى المنطقة سيضاعف من قدرة الولايات المتحدة على تدعيم مصالحها فى المدى الطويل . **والظاهرة الثانية** هى تأكد واشنطن من ان مواجهة المشكلات المحلية سيتطلب تورطا اكبر والتزاما سياسيا صعبا فى كثير من الأحيان ومحبطا فى معظم الاحيان .

وفى الواقع ان الموقف كما تطور فى المنطقة خلال الازمة يدعو الى السخرية . ان مولد هذه الزعامة الأمريكية الذى برزت خلال هذه الأزمة قد جاء نتيجة اساليب وتقنيات موروثة من عصر الحرب الباردة والتى ستصبح غير مناسبة فيما بعد : فالنجاح العسكرى الأمريكى قام اساسا على تطبيق مناهج واستخدام اساليب عسكرية تنتمى للعصر الماضى ولا تتلاءم مع العصر الجديد . ولكن الحقيقة ان الموقف نفسه الذى أثاره صدام حسين لا ينتمى لهذا العصر بل ينتمى الى عصور ماضية وكان لابد من استخدام اساليب الماضى للرد عليه .

ان احتمال استخدام الولايات المتحدة لقواتها المسلحة مرة اخرى خلال السنوات القادمة هو احتمال بعيد خاصة بعد التطورات الأخيرة فى الاتحاد السوفيتى الا اذا افترضنا ان الصين قد انتابتها نزعات توسعية مرة اخرى ، أو ان يثور صراع بين الهند وباكستان مثلا رغم انه من الصعب تصور ان يؤدى مثل هذا الصراع الى تدخل امريكى مباشر .

إن الشعب الأمريكى قد رحب بانتهاء الأزمة التى تفجرت فى ظروف دولية حرجة ورحب بالانتصار الأمريكى ترحيبا بالغا ، ولكنه عاد وانشغل بمشكلاته الداخلية التى لا يمكن حلها عن طريق القوة العسكرية . كما ان هذا الحشد الكبير لقوى التحالف الذى وقف وراء الولايات المتحدة وساند تدخلها العسكرى فى الخليج يصعب ان يتكرر ، فلا توجد منطقة اخرى تحظى بمثل هذا الاهتمام العالمى مثل منطقة الخليج والسبب بلاشك هو البترول . لذلك لكى تتأكد هذه الزعامة الأمريكية التى تبلورت اثناء وبعد أزمة الخليج يجب ان تكون الولايات المتحدة قادرة على اثبات زعامتها فى مجالات اخرى .

ان الاقتصاديين لا السياسيين هم الذين سيحكمون فى سنوات التسعينات وبالتالى فان الاساليب التى تحتاجها الولايات المتحدة للتأثير فى التطور العالمى لن تكون هى نفس الأساليب التى استخدمتها فى السنوات الأخيرة . لذلك تحتاج الولايات المتحدة الى تطوير اساليبها لكى تؤثر فى التطور العالمى . ان الولايات المتحدة قد فقدت كثيرا خلال الثمانينات فى المجال الاقتصادى وهكذا لن تسمح مواردها وحالتها الاقتصادية بالمشاركة الفعالة من أجل تطوير اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى وهو الأمر الذى سيستحوذ على الاهتمام العالمى فى المرحلة القادمة .

وفى الواقع نستطيع ان نقول ان احداث الخليج كان لها اثر كبير فيما حدث أخير فى الاتحاد السوفيتى ، أولا لأن الولايات المتحدة قد انشغلت تماما باحداث الخليج عن جورباتشوف ومشكلاته الداخلية بما فى ذلك الحالة الاقتصادية المتدهورة ، وثانيا وقوف جورباتشوف الى جانب الولايات المتحدة وتبنيه للأهداف السياسية الامريكية فى منطقة الشرق الأوسط رغم بعض مواقف الاعتراض فيما يتعلق بالحملة الأمريكية ضد العراق قد أثار ثائرة العسكريين السوفيت الذين عانوا من الاذلال نتيجة انسحاب الجيش السوفيتى من اوروبا الشرقية وعانوا من مشاهدة السلاح السوفيتى يدمر فى العراق الدولة الصديقة ، لذلك ضاعفوا من محاولات احكام قبضتهم على السياسة السوفيتية وانتهوا الى محاولة الاطاحة بجورباتشوف والسيطرة على البلاد . واليوم تواجه السياسة الأمريكية والأوروبية موقفا دقيقا يتحتم فيه ان تكون الأولوية المطلقة لمساعدة الاتحاد السوفيتى ومحاولة ادماجه فى المجتمع الدولى بعد ان أدى تجاهل الغرب حاجة السوفيت الملحة للمساعدة الاقتصادية الى انفجار مثل هذا التطور الخطير .

ان عصرا لا يوجد فيه سوى قوة عظمى واحدة يقدم للولايات المتحدة فرصا فريدة لممارسة زعامتها المطلقة ولكنه ايضا ينطوى على احتمالات انفجار مغامرات مثل مغامرة صدام حسين فى الكويت . فالقوى العظمى يجب ان تسير مزدوجة والمواجهة بينها تؤدى الى تحجيم الصراعات الاقليمية والتحكم فيها . لذلك يجب الاسراع بوضع اسس النظام الدولى الجديد الذى يجب ان تحتل الصدارة فيه منظمة الأمم المتحدة التى اثبتت اخيرا قدراتها على التصرف المطابق لبنود ميثاقها . ان مفهوم هذا النظام الدولى الجديد مازال غامضا ويرى فيه البعض غطاء يراد به التستر على المخططات الأمريكية بالذات ، فلابد اذن ان تتضح الرؤية اكثر بشأن هذا

النظام وان يوضع له الضوابط التى تضمن عدالته المطلقة وان تقام المعايير السليمة التى تسمح بالحكم على سلوك الدول . ان اقامة هذا النظام الدولى الجديد يتطلب أيضا جهدا جبارا لمعالجة المشكلات الاقتصادية الصعبة التى تتحكم فى العلاقات بين الشمال والجنوب .

ان منظمة الامم المتحدة تملك ترسانة ضخمة من الكفاءات والصلاحيات التى تسمح لها بوضع قواعد ومبادىء لاقامة مثل هذا النظام وحشد الموارد الضرورية من اجل حل المشكلات العالمية المختلفة . ومما لاشك فيه ان العمل الجماعى أفضل من العمل الفردى .

وأخيرا نقول ان حرب الخليج قد دعمت هذا الاتجاه للعمل الجماعى فى فترة ما بعد الحرب الباردة والدرس الكبير الذى تعلمته الولايات المتحدة من هذه الحرب هو ان السلام لن يسود هذه المنطقة الحيوية من العالم الا اذا تم القضاء نهائيا على الاسباب الرئيسية لانفجار مثل هذه الصراعات فى المنطقة .

- Lechec d'une Strategie Sovietique
- Roland Lomme
- Politique Etrangére

فشل الاستراتيجية السوفيتية

رولان لوم

● أثار الموقف السوفيتى خلال أزمة الخليج تساؤلات كثيرة حول ما تبقى من قوة الاتحاد السوفيتى ووزنه السياسى فى الحلبة الدولية . ومما لاشك فيه أن نهاية الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى قد أصبح أمرا مفروغا منه ، خاصة بعد ما آلت إليه أوضاعه الداخلية فى الفترة الأخيرة . ولكن حرب الخليج قد كلفته الكثير من كرامته وسمعته العسكرية . وفشلت الدبلوماسية السوفيتية فى لعب دور يدعم وضع الاتحاد السوفيتى الدولى . ويعتقد كثيرون أن أزمة الخليج قد أسرعت بتفجير الموقف الداخلى وأدت الى تمرد المعسكر المتشدد فى السلطة السوفيتية . وقد صرح أحد محررى جريدة أزفستيا السوفيتية « أن السوفيت قد تخلوا عن دورهم فى الشرق الأوسط وإكتفوا بمكان متواضع فى المنطقة يتلاءم مع إمكانياتهم الحالية .» ان أفول القوة السوفيتية قد أفسح المجال امام أكاليل النار التى توجت الانتصار الأمريكى ، واصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بكل المقاييس السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ويحدد المقال مجالات فشل الاتحاد السوفيتى خلال إدارته لأزمة الخليج بثلاث مجالات :

أولا : لم يعرف كيف يفرض نفسه كعنصر هام فى تسوية الصراع .

ثانيا : لم يستطع فرض التسوية السياسية التى حمل لواءها والتى تقوم على أساسها إستراتيجيته كلها .

ثالثا : لم يعرف كيف يقنع المجتمع الدولى بإخلاصه ويكسب ثقته .

لقد بدأ الاتحاد السوفيتى فور انفجار الأزمة وغزو العراق للكويت بحمل لواء حل الأزمة دبلوماسيا وحصل على موافقة بعض الدول الغربية التى إرتاحت للانضمام لمثل هذه المبادرة مثل فرنسا التى أعلنت وقوفها الى جانب الاتحاد السوفيتى وتعاونها معه حتى يتم تجنب الحرب . ولكن الدبلوماسية السوفيتية فشلت فى محاولاتها وأثارت بذلك الشك فى نواياها الحقيقية ، وخاصة انها كانت الوحيدة التى عرضت وساطتها بعد إنفجار الأزمة . وفسرت جميع المحاولات التى بذلت على أنها محاولات من أجل إنقاذ النظام العراقى من هزيمة ساحقة . وأراد الاتحاد السوفيتى فرض حل بديل للحل الذى تمت الموافقة عليه فى الأمم المتحدة وسعى بكل الطرق إلى الحصول على مساندة لمقترحاته فى الوقت الذى كان فيه نجاح مثل هذه المقترحات يعتبر مستحيلا ، وكان التمسك بهذه المقترحات فى الوقت الذى تتضاءل فيه فرص السلام مكلفا جدا ومثيرا للعديد من التساؤلات بالنسبة للدبلوماسية السوفيتية التى فشلت مع ذلك فى بلوغ هدفها أى إعاقة الحرب . وإتهمت الدبلوماسية السوفيتية بالاشتراك فى مخططات صدام حسين ولكن الحقيقة أن صدام خدع الادارة السوفيتية بشأن نواياه الحقيقية ، وأعتقد الغرب أن الاتحاد السوفيتى قد خان مبادىء سياسته الخارجية الذى وضعها النظام الجورباتشوفى .

حقا إن الدبلوماسية السوفيتية قد حاولت جاهدة منع القوة متعددة الجنسيات من التدخل وإنتقدت شروط ونماذج هذا التدخل ولكنها لم تثر الشك بشأن شرعيتها .

الدور السوفيتى والمكاسب الاقليمية :

● هل إنكمش تماما الدور السوفيتى وإنصرف عن الرغبة فى أى مكاسب اقليمية ؟ لقد جاء فى الصحافة السوفيتية أن الولايات المتحدة قد ساندت صديقتها السعودية ضد العراق فى حين قامت موسكو بمعاقبة

حليفتها الدولة العراقية لتساند الدور الأمريكي في المنطقة، فهل هذا التصرف يعتبر إستسلاما تاما للسياسات الغربية أم إنه إنقلاب في السياسات الأقليمية السوفيتية ؟

في الواقع إن مساندة الاتحاد السوفيتي للعراق قبيل الأزمة لم تكن مساندة قوية رغم معاهدة الصداقة والتعاون التي تربط بين الدولتين منذ ١٩٧٢ . والجدير بالذكر أن الولاء الأيديولوجي لم يكن هو أساس التحالف بين موسكو ودول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص دول الشرق الأوسط ، وربما يعود ذلك الى الصراع العربي الاسرائيلي وعدم رغبة الاتحاد السوفيتي في المنطقة سياسة نفعية تستغل القوى المتصارعة والتنافس الأقليمي لمصلحتها . ونذكر خلال الثمانينات كيف عملت موسكو على تضييق مجالات التعاون بينها وبين سوريا رغم معاهدة الصداقة التي تربط بينهما وذلك حتى لاتضطر تحت أي ظرف من الظروف الى التدخل في النزاع السوري الاسرائيلي . وقد حاولت الدبلوماسية السوفيتية خلال السنوات الأخيرة تطبيع علاقاتها بدول الشرق الأوسط بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص فأقامت علاقات دبلوماسية مع الكويت عام ١٩٨٣ ومع عمان والامارات العربية عام ١٩٨٥ وأخيرا مع السعودية والبحرين وقت الأزمة . والحقيقة إن الاتحاد السوفيتي كان قد عقد بعض الاتفاقيات العسكرية مع الكويت منذ عام ١٩٧٦ وذلك لحماية تصدير البترول الكويتي . وقد كان هناك خمسة من المستشارين السوفيت على الأراضي الكويتية عندما غزتها القوات العراقية . كما حاولت موسكو أيضا ضم السعودية الى المحاولات الرامية الى إستقرار الأوضاع السياسية في آسيا الوسطى رغم المواجهة غير المباشرة بين الدولتين على الأراضي الأفغانية حيث كانت السعودية تساند حركات المقاومة ، بل إن فريقا من المسلمين السوفيت قد أدى فريضة الحج في العام الماضي ، وتعتبر هذه هي المرة الأولى منذ عام ١٩١٧ .

كما أن موسكو قد تعمدت عدم مساندة العراق بشكل حاسم خلال حربه مع إيران فلم يكن من مصلحتها أن يكسب العراق الحرب بعد أن إتضح طموحه في أن يصبح قوة إقليمية عظمى ، لذلك عندما بدأ العراق يتفوق عسكريا تقاربت موسكو مع طهران . ولكن الاتحاد السوفيتي لايرحب أيضا بإنتصار إيراني لأن ذلك سيشكل خطرا على دول الخليج ويدعم من مواقف حركات التطرف الاسلامي ، لذلك عندما بدأ الايرانيون في الهجوم عام ١٩٨٢ عاد مرة أخرى الى إرسال السلاح الى العراق ، ثم عاد مرة أخرى ليقيم علاقات حسن جوار مع طهران عام ١٩٨٧ ، عندما تأكد من تصدي الولايات المتحدة وأوروبا للمخططات العراقية وسيطرتها على الموقف . وقد تدعمت العلاقات السوفيتية الايرانية منذ ذلك الوقت وأثمرت عن إتفاقية عام ١٩٨٩ التي بموجبها تلتزم موسكو بتدعيم الامكانيات العسكرية الايرانية ، ونجد أن ايران قد لعبت دورا في تسوية الأزمة الأفغانية ، وكانت هي الدولة الوحيدة التي وقفت الى جانب الدبلوماسية السوفيتية خلال أزمة الخليج ، وذلك خشية أن تؤدي الأزمة الى فرض السيادة الأمريكية على المنطقة ، ولكن إيران لم تكتف بمساندة الاتحاد السوفيتي فقط وعملت أيضا خلال الأزمة على تطبيع علاقاتها بالغرب لأنها تسعى الى الشرعية الدولية .

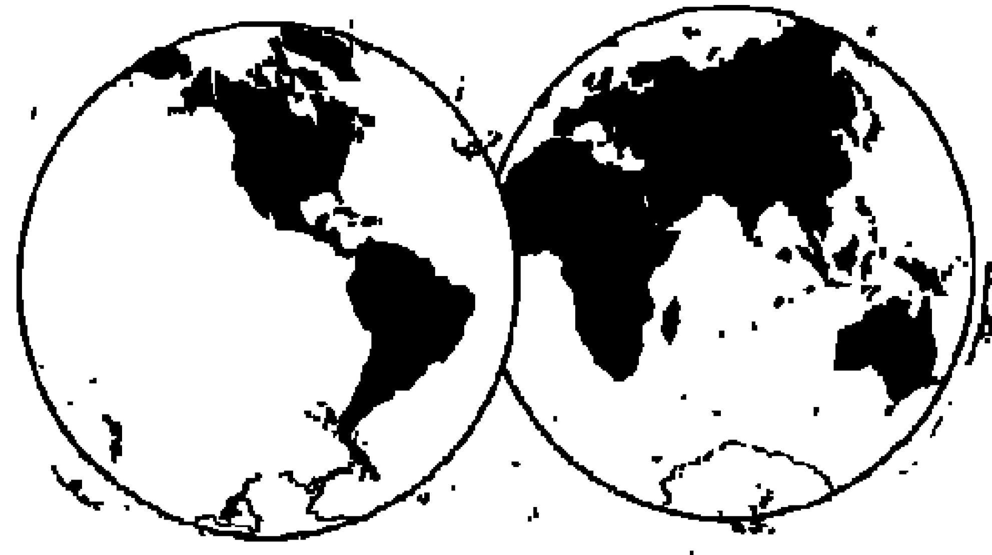
كما أن الدبلوماسية السوفيتية قد إستغلت أزمة الخليج لتحسين علاقاتها بأكثر جاراتها أهمية في آسيا الوسطى أي تركيا ، وأبرمت اتفاقية صداقة وتعاون مع أنقره في مارس ١٩٩١ . ويقول البعض أن موسكو قد تخلت عن سياستها العربية لصالح سياسة إسلامية ولكن لايوجد حتى الآن مايدل على ذلك ، فلم يقطع السوفيت علاقاتهم بالعراق ولم يتنكروا للمعاهدة التي ترتبطهم به . كما أن الدبلوماسية السوفيتية لم تظهر أي نوايا للتخلي عن التزاماتها في الشرق الأوسط . ولكن الأمر الذي لاشك فيه هو أن موسكو تنقل نقطة الارتكاز في إستراتيجيتها الأقليمية في إتجاه آسيا الوسطى حيث ستبرز أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية على المسرح الدولي في السنوات القادمة وستشكل تحديا إستراتيجيا كبيرا بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، وقد أثبتت التطورات الأخيرة في الاتحاد السوفيتي صحة هذه النظرية .

نتساءل هل مايزال الاتحاد السوفيتي يشكل قوة أقليمية في الشرق الأوسط ؟ إن الاجابة هي قطعا بالنفي ، فلم يعد الدور السوفيتي له وزن في المنطقة ، بل إن الدبلوماسية السوفيتية فشلت في ضم الدول العربية الى مبادراتها في البداية كما أن فشل العراق السياسي والعسكري هو فشل الاتحاد السوفيتي سياسيا وعسكريا أيضا . وجاءت إستقالة شيفارنادزة في ديسمبر ٩٠ وزير الخارجية السوفيتية منذ عام ١٩٨٥ لتؤكد تصاعد سيطرة الجناح المحافظ في السياسة السوفيتية وإنحراف جزء كبير من الطبقة الحاكمة الى اليمين ، وهو الاتجاه الذي كشف عن نواياه الحقيقية أخيرا بمحاولة قلب نظام حكم جورباتشوف . ومن المؤكد أن صدام حسين كان يعتمد على هذا الجناح في موقفه المتعنت ورفضه لجميع الشروط التي قدمت له لتفادي الحرب .

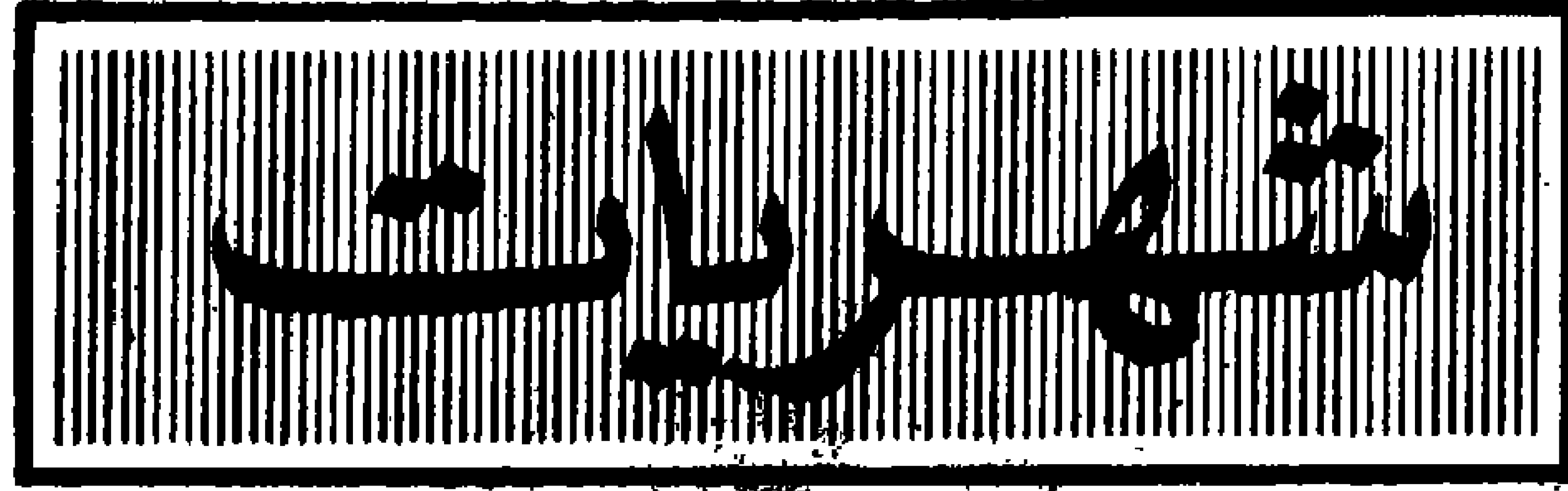
ولكن الرأي العام السوفيتي كان يساند التدخل العسكري منذ بداية الأزمة وغزو الكويت وإستمر على موقفه حتى نهاية الأزمة كما أوضحت إستطلاعات الرأي التي تمت في هذا الصدد . وكان عدد الأصوات المؤيد للموقف العراقي ٨٪ فقط في حين بلغ عدد الأصوات المؤيدة لسياسة التحالف ٦٣٪ . وكانت نسبة الأصوات المؤيدة للعراق داخل شعوب آسيا الوسطى أكبر ولكنها لم تشكل أغلبية على الاطلاق .

في الواقع أن أزمة الخليج فد ساهمت بشكل كبير في إهتزاز سلطة جورباتشوف في الداخل . ومما لاشك فيه أن صدام كان لديه مؤيدون داخل الاتحاد السوفيتي كما هو الحال في الغرب فقد كان يظهر العراق كرمز للدولة العلمانية في منطقة تتفشى فيها الحركات الدينية المتطرفة ولكن قضية الخلاف في السياسة الخارجية السوفيتية لم تكن هي الاقتناع أو عدم الاقتناع بوجهة النظر الصدامية ، وإنما كان الاختلاف حول مفهوم المصالحة السوفيتية . ومن الواضح أن مصلحة دولة مثل الاتحاد السوفيتي فريسة للانقسام والفوضى لايمكن أن تكون في المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة . إن مصلحة الاتحاد السوفيتي تكمن في تهيئة الظروف المناسبة من أجل اقرار السلام والاستقرار على المسرح السياسي الدولي ، وبذلك تصبح مساندة الغزو العراقي للكويت أمرا مستحيلا ، لذلك وقفت موسكو الى جانب واشنطن في معسكر واحد ، وسواء رضيت أم لم ترض فقد دافعت مرغمة عن المصالح الأمريكية وساعدت على الوجود الأمريكي في المنطقة ، ولم يكن موقفها ليصبح أفضل لو أنها رفضت قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ووقفت الى جانب العراق .

لقد وقفت الدبلوماسية السوفيتية موقف المدان امام أجهزة السلطة العليا في الدولة ولكن الحقيقة أن هذه الدبلوماسية الجديدة كانت قد بدأت حتى قبل أزمة الخليج ولم يكن موقفها سوى إستمرار لهذا الاتجاه الجديد . ومن المتوقع أن تواصل هذا النهج مرة أخرى بعد فشل الانقلاب المتشدد في الاتحاد السوفيتي . □









يونيـــــو ١٩٩١

إعداد : أبو السعود إبراهيم

الإتحاد السوفيتي :

٨ : توصلت موسكو وواشنطن الى اتفاق بشأن معاهدة خفض الاسلحة التقليدية فى اوروبا .

: اتهم رئيس الوزراء السوفيتي فالنتين بافلوف بنوك الغرب بشن حرب اقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي وحذر من ان الاجانب يخططون لشراء الموارد الطبيعية للبلاد .

: اظهرت احصاءات المكتب الفيدرالى للتجارة والصناعة فى ألمانيا الموحدة ان الاتحاد السوفيتي أصبح على قمة موردى البترول الى المانيا .

١١ : صرح مسئول سوفيتي بأن بلاده لا تعارض احتفاظ الولايات المتحدة بوجود عسكرى فى شبه الجزيرة الكورية لأن الوجود العسكرى الأمريكي سيسهم فى تحقيق الاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية .

١٢ : فاز يوريس يلتسين برئاسة جمهورية روسيا الاتحادية فى أول أنتخابات رئاسية مباشرة فى الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧ .

: صرح الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية السوفيتي بان بلاده مازالت تحتفظ ببعض الصواريخ النووية فى قواعدها بالاراضى الشرقية لالمانيا الموحدة .

١٥ : ذكرت احصائيات رسمية نشرتها صحيفة (بارتينايا جيزن) أو (حياة حزب) ان الحزب الشيوعى السوفيتي فقد ٢,٤ مليون عضو خلال عام ١٩٩٠ لينخفض اجمالى عدد اعضائه الى ١٦,٥ مليون عضو .

: قرر الاتحاد السوفيتي بيع طائرات ميج ٣١ وهى من احدث ما فى ترسانته من طائرات الى ليبيا ويبلغ ثمن الطائرة ٤٠ مليون دولار .

١٨ : بداية زيارة يلتسين للولايات المتحدة .

٢٤ : وافق وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية فى مجموعة الدول المتقدمة السبع حتى اجتماعها فى لندن على السماح للاتحاد السوفيتي بالحصول على وضع فريد بالانتساب الى عضوية صندوق النقد الدولى .

٢٦ : وافق البرلمان السوفيتي رسميا على حل منظمة الكوميكون للتعاون التجارى بين دول الكتلة الشرقية سابقا

٢٨ : قرر برلمان جمهورية اوكرانيا السوفيتية تأجيل مناقشة المعاهدة الاتحادية الجديدة التى اقترحها الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الى شهر سبتمبر القادم .

٢٩ : قدم البرلمان السوفيتي موافقته الاولية على تحرير المؤسسات الاقتصادية للدولة وامكان طرحها للقطاع الخاص ، فيما اعلن رئيس حكومة روسيا ان جمهوريته لن تطبق برنامج مواجهة الأزمة الاقتصادية المركزى .

اثيوبيا :

٣ : كشف ميليس زيناوى الرئيس الاثيوبى المؤقت عن ان حكام البلاد السابقين تركوا البلاد فى حالة افلاس تامة .

٧ : اعلنت الحكومة الاثيوبية الجديدة انها لن تعترض على استقلال اريتريا عن اثيوبيا اذا وافق سكان الاقليم على ذلك فى استفتاء شعبى .

١٥ : اعلنت الحكومة الجديدة فى اثيوبيا استعدادها للسماح لباقى اليهود الفلاشا الذين مازالوا موجودين فى اثيوبيا بالهجرة لاسرائيل .

١٩ : قررت الحكومة الاثيوبية تسريح قوات الجيش والشرطة التى عملت فى كل الرئيس المخلوع منجستو هيلا ماريام وتكوين جيش جديد قوامه ٦٠ الف جندى يتالف من مقاتلى الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الحاكمة وعناصر محترفة من الجيش السابق .

٢٣ : صرح السفير الاسرائيلى فى اثيوبيا بأن يهود الفلاشا المتبقين فى اثيوبيا سيأتون الى اسرائيل وفقا لاتفاق تم التوصل اليه مع السلطات الاثيوبية ووفقا لمبدأ السماح للجميع فى اثيوبيا بما فى ذلك ابناء اليهودية بالمغادرة .

اسرائيل :

١ : قررت اسرائيل عدم السماح لأى مواطن فلسطينى من سكان الضفة الغربية المحتلة بالعمل داخل اسرائيل اذا لم يحصل على تصريح بذلك على شكل بطاقات ممغنطة .

٢ : دعا ديفيد ليفى وزير خارجية اسرائيل الملك حسين ملك الأردن الى الحضور الى القدس لبدء مباحثات علنية مباشرة مع المسئولين الاسرائيليين .

: اعلنت الوكالة اليهودية ان ١٣١ الفا و٧٧٠ مهاجرا يهوديا قدموا الى اسرائيل خلال شهر مايو الماضى وان ١٤ الفا من هؤلاء اليهود جاءوا من اثيوبيا .

٤ : قدمت السفارة الأمريكية فى تل ابيب احتجاجا رسميا لدى حكومة اسرائيل ازاء تقاعس قوات الأمن الاسرائيلية عن التدخل لحماية دبلوماسى امريكى تعرض للتهديد بالسلاح من احد المستوطنين القاطنين بالحى اليهودى بمدينة الخليل بالضفة الغربية .

٥ : وافقت اسرائيل الأول مرة على اشراك المجموعة الاوروبية فى مؤتمر السلام بالشرق الاوسط وذلك من خلال الدولة التى تراس المجموعة .

: صرح اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى بان الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن التفاوض بشأنهما .

٨ : اكد موشى ارينز وزير الدفاع الاسرائيلى ان اسرائيل رفضت اقتراحي الرئيس الامريكى بوش حول قيام الامم المتحدة بدور فى مؤتمر السلام وانعقاد المؤتمر كل ستة اشهر .

: اكد موشى ارينز ان اسرائيل ستواصل اعتداءاتها على الجنوب اللبنانى وذلك تنفيذ السياسات ثابتة .

٩ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل مذكرة تفاهم حول انتاج الصاروخ الاسرائيلى المضاد للصواريخ من طراز حيتس .

: اعلن اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى ان اسرائيل لن تشارك فى مؤتمر سلام للشرق الاوسط حتى يتم الاتفاق على التمثيل الفلسطينى بالمؤتمر .

١٠ : رفض اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل مقترحات الرئيس الأمريكى جورج بوش التى طالب فيها بوقف بناء المستوطنات واتاحة الفرصة امام جهود السلام لكى تأخذ مجراها .

١١ : دعا ارى درعى وزير الداخلية الاسرائيلى الى التفاوض مع سوريا حول مستقبل مرتفعات الجولان بشرط موافقة دمشق على عدم ازالة المستوطنات الاسرائيلية وعدم نشر قوات سورية هناك .

: طرحت مجموعة مكونة من ٢٠٠ من الاكاديميين والعسكريين الاسرائيليين مبادرة جديدة تدعو الى انشاء دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

١٢: اذاع راديو اسرائيل ان شيمون بيريز زعيم العمل الاسرائيلى اجتمع مع أحمد مانجو المستشار الإقتصادى لولى عهد الأردن على هامش مؤتمر الدولية الاشتراكية فى العاصمة التركية انقرة .

١٣ : اعلن اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى رفضه للتصريحات التى ادلى بها الرئيس الأمريكى جورج بوش وطالبه فيها بضرورة وقف برنامج الاستيطان الاسرائيلى بالاراضى العربية المحتلة ومنع استيعاب المهاجرين اليهود الجدد بها واكد شامير ان حكومة ستواصل برنامجها الاستيطانى وتكثيف استيعاب المهاجرين .

: وقعت اسرائيل والمجموعة الأوروبية على اتفاقية تقضى بتقديم قروض لاسرائيل تقدر بحوالى ٩٥ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة .

١٦ : إنهى حزب الليكود الاسرائيلى مسودة دستوره الجديد وضمنه شعاراً يزعم بالسيادة الاسرائيلية على المناطق الواقعة غربى نهر الأردن بعد ان كان شعاره السابق هو السيادة على كلتا ضفتى نهر الاردن .

٢١ : صرح الجنرال ايهود باراك رئيس اركان الجيش الاسرائيلى بأن اسرائيل وضعت خطة عسكرية خاصة بأسلحة القتال المستقبلية .

٢٥ : كشفت مصادر المخابرات الأمريكية عن إقامة اسرائيل لقواعد اسلحة نووية فى مرتفعات الجولان السورية المحتلة بهدف ردع سوريا عن التدخل عسكريا فى الجولان .

٢٨ : صرح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بانه يعتبر الفلسطينيين سكانا وليسوا مواطنين لهم حقوق سياسية فى وطن او دولة او حق تقرير المصير وان اسرائيل يجب أن تكون لها كلمتها فى التمثيل الفلسطينى فى محادثات السلام .

البانيا :

٤ : قدمت الحكومة الألبانية الشيوعية برياسة فاتوس استقالتها بعد شهر واحد من توليها السلطة بسبب افتقارها للتأييد السياسى والاضراب العام الذى ينظمه اكثر من ٣٥٠ الف عامل البانى للمطالبة بتحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

١٨ : وافق وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية على انضمام البانيا للمجموعة واقامة علاقات دبلوماسية رسمية معها .

(انظر أ (انظر أيضا المانيا ٦/١٩)

المانيا :

١٩ : أصبحت البانيا العضو رقم ٣٥ من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الذى بدأ أعماله فى برلين بعد اكثر من ٤٠ عاما من العزلة الدولية وأعلن وزير خارجية المانيا ان البانيا تقبل كل مبادىء المؤتمر القائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان واقامة نظام اقتصادى يعتمد على آليات السوق .

٢٠ : اختتم مؤتمر والتعاون الأوروبى اجتماعاته بالتوقيع على اتفاق تاريخى يتعلق بالاجراءات العاجلة التى يمكن اتخاذها لحل الأزمات ومنع نشوب صراعات مسلحة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

٢١ : وافق البرلمان الالمانى على نقل مقر الحكومة من بون الى برلين .

البرتغال :

١ : أجتمع فى العاصمة البرتغالية لشبونة وزيرا خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر والاتحاد السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ . واعلن بيكر ان الجانبين توصلا الى اتفاق مبدئى لازالة الخلافات القائمة بينهما حول معاهدة خفض الاسلحة التقليدية فى اوروبا .

: اجتمع وزير الخارجية الأمريكية بيكر ووزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى لشبونة لبحث تطورات قضية الشرق الأوسط وسلم بيكر الشرع رسالة من الرئيس بوش الى الرئيس السورى حافظ الاسد .

١٨ :١٩ : زار انيبال كافوكوسيلفا رئيس وزراء البرتغال مصر واعلن عن اسقاط كل ديون مصر المستحقة للبرتغال والتى تبلغ اكثر من ٣ ملايين دولار .

ايران :

٥ : زار طهران الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السورى فى اول زيارة كمسئول سعودى رفيع المستوى منذ قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ .

٢٤ : اكد مسئولون امريكيون ومسئول بالمعارضة الايرانية ان ايران تسعى نحو الانضمام الى دول العالم التى تمتلك اسلحة نووية .

٢٥ : ذكر نائب وزير الخارجية الايرانية محمد على بشارتى ان هناك صعوبات اقتصادية فى مصر تمنعها من إداء دور فى امن الخليج وأيد اعتراض ايران على اشتراك مصر وسوريا فى أمن الخليج مؤكدا انه من مسئولية الدول المطلة عليه .

٢٦ : ذكرت انباء صحفية امريكية أن ممثلين عن الحكومة الايرانية موجودون فى العاصمة الصينية بكين لشراء تكنولوجيا اسلحة نووية .

٢٨ : قال على أكبر ولايتى وزير الخارجية الايرانى ان ايران والسعودية قررتا رفع التمثيل الدبلوماسى بينهما الى مستوى السفراء .

تركيا :

١٣ : رفضت تركيا طلبا عراقيا باعادة فتح خط انابيب البترول الذى يمر عبر الأراضى التركية وينقل البترول العراقى الى أن يوافق مجلس الأمن الدولى على رفع العقوبات عن العراق .

١٦ : قدم يلدمير اكيولوت رئيس الوزراء التركى استقالته بعد أن خسر انتخابات رياسة حزب الوطن الأم الحاكم لصالح مسعود يلمظ .

٢٣ : أعلن مسعود يلمظ رئيس وزراء تركيا تشكيل حكومته الجديدة التى ضمت ٢٩ وزيرا من بينهم ١٩ وزيرا جديدا .

الجزائر :

٤ : استخدمت قوات البوليس الجزائرى الذخيرة الحية والطلقات المطاطية للمرة الأولى ضد المتظاهرين فى أعنف مصادمات مع الالاف من مؤيدى جبهة الانقاذ الاسلامية بالجزائر العاصمة .

٥ : أعلن الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد حالة الطوارىء وتأجيل الانتخابات التشريعية الى أجل غير مسمى وقبول استقالة الحكومة لمنع تفاقم الاضطرابات التى نظمتها جبهة الانقاذ الاسلامية احتجاجا على قانون الانتخابات وللمطالبة باجراء انتخابات رياسية مبكرة .

٦ : أصدر الرئيس الجزائرى مراسيم رئاسية بفرض حالة الطوارىء والاحكام العرفية لمدة اربعة اشهر لحفظ النظام والأمن كما منح لجان الأمن العسكرية سلطات واسعة لفرض الأمن فى انحاء البلاد وشملت هذه الصلاحيات التفتيش الفجائى على المنازل والمؤسسات وحظر نشاط الاحزاب التى تهدد الأمن وامكانية طرد الأفراد من البلاد وتشكيل محاكم عسكرية لمنتهكى القانون العام كما تقرر فرض حظر التجول والخط العام على تنظيم الاضرابات العامة والمظاهرات وتوزيع المنشورات ذات

الطابع التخريبي .

: كلف الرئيس الجزائري السيد احمد غزالي وزير الخارجية بتشكيل حكومة جديدة .

٨ : أعلن سيد أحمد غزالي رئيس الوزراء الجزائري الجديد أنه سيتم اجراء انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات تشريعية قبل نهاية العام الحالي .

١٧ : أعلن عن تشكيل الحكومة الجزائر برئاسة سيد أحمد غزالي واسند منصب وزير الخارجية الى الأخضر الابراهيمي وتضم الوزارة ٢٨ وزيرا .

٢٨ : أعلن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد استقالته من زعامة حزب جبهة التحرير الوطنية الحاكم مع احتفاظه بمنصبه الى انتخابات رياسية فور انتهاء الانتخابات البرلمانية في نهاية العام الحالي .

جمهورية مصر العربية :

١ : ناقش الرئيس حسنى مبارك مع ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي الأوضاع في المنطقة بعد تحرير الكويت والعلاقات المصرية الأمريكية من جوانبها العسكرية .

: اكد وزير الدفاع الأمريكي العمل على ضمان أمن مصر والدول الصديقة والعمل على تقوية وتطوير القوات الدفاعية المصرية من خلال برنامج المساعدات الأمريكية .

٣ : وافق مجلس الشعب على قانون بمد العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال التسليح ولوازم القوات المسلحة لمدة تنتهي في نهاية السنة المالية ٩٤/٩٣ .

٤ : قرر مجلس ادارة منظمة العمل العربي عودة المنظمة من مقرها المؤقت ببغداد الى مقرها الدائم بالقاهرة .

٥ : زار القاهرة الرئيس السوري حافظ الاسد لاجراء مباحثات مع الرئيس مبارك حول مختلف قضايا الأمة العربية واتفق الرئيسان على بدء عملية السلام بأسرع ما يمكن لأن الوقت المتاح قصير .

: ادانت مصر العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان .

: ذكرت صحيفة واشنطن بوست الامريكية ان الرئيس مبارك ابلغ تشيني وزير الدفاع الامريكي مدى انزعاج وقلق مصر من امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية .

: بعث الرئيس حسنى مبارك برسالة مطولة الى الرئيس الامريكي بوش اكد فيها ضرورة استمرار الجهود الرامية الى تحقيق السلام وايجاد حل عادل للقضايا المتعلقة في إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن .

٧ : أوضحت احصاءات هيئة الاستثمار أن الاستثمارات السعودية في مصر اصبحت تحتل المرتبة الاولى بين الاستثمارات العربية حيث بلغت جملة التكلفة الاستثمارية للمشروعات السعودية ٣ مليارات و٥٠٠ مليون جنيه .

٨ : زار القاهرة السيد مارك اسكنز وزير خارجية بلجيكا واعلن تقديم قرض لمصر بقيمة ٣٠٠ مليون فرنك بلجيكي و٢٠٠ مليون كمساعدات طارئة .

: تم اختيار مصر ضمن ٧ دول افريقية عضوا في لجنة الفصل العنصري المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي .

: قرر معهد العلوم والمجتمع باسبانيا الذي يرأسه الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا ترشيح الرئيس حسنى مبارك لنيل جائزة العلوم والمجتمع تقديرا للجهود الكبيرة والنجاح غير العادي الذي يقوم به لاقرار السلام وحقوق الانسان ورفاهية شعبه .

٩ : وافق مجلس الشعب على ابطال عضوية بدر الدين خطاب عضو مجلس الشعب المطعون في صحة عضويته .

٩ : ١١ : زار مصر الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية .

١٢ : حذر الرئيس حسنى مبارك من ضياع الفرصة المتاحة حاليا لاقرار السلام في الشرق الأوسط مؤكدا انه ما لم يتم احراز تقدم قبل نهاية العام الحالي فان فرصة ذهبية تكون قد ضاعت .

١٥ : عاد الى القاهرة الدكتور حلمى نمر الأمين العام لمجلس التعاون العربي قادما من عمان ذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله التي بلغت عامين كأمين عام للمجلس حيث تولى الأمين العام المساعد (عراقي) المسئولية بدلا منه لحين اجتماع الهيئة العليا وقادة الدول الأربع واختيار الأمين العام .

١٨ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لكل من الكويت والبحرين . وتناولت المحادثات مع الزعيمين الأوضاع العربية الراهنة وتحقيق التضامن في ضوء الدروس المستفادة من أزمة الخليج .

٢٤ : أكد البنك الدولي في بيان أصدره أن برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأت مصر في تنفيذه يستهدف خفض التضخم وتحسين واستمرار النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الدخل والمعيشة وانه سيؤدي الى تحقيق مصداقية وتأثير أكبر لمصر في أسواق المال العالمية . وأقر البنك الدولي قرضا قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمساعدة مصر على تنفيذ برنامجها الاصلاحي .

٢٦ : اكد عمرو موسى وزير الخارجية أن موضوع الأمن في الخليج عربي وان اي نظام أمني في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن بحث إطاره او الدخول في تطبيقه دون دور مصري .

جنوب افريقيا :

١٧ : وافق برلمان جنوب افريقيا على الغاء قانون التصنيف العرقي بين المواطنين في اخر خطوة لانهاء التفرقة العنصرية .

١٩ : ندد النازيون الجدد في جنوب افريقيا بقرار البرلمان الغاء قانون التصنيف العرقي في البلاد ودعوا السكان البيض الى الاستعداد لحرب جديدة مع السود .

٢٣ : اتفقت حكومة جنوب افريقيا مع منظمة المؤتمر الوطني الافريقي وحركة انكاثا المناهضتين للعنصرية على توحيد القوى لانهاء العنف واحلال السلام في مناطق السود بجنوب افريقيا .

الدانمرك :

٧ : اجتمع وزراء خارجية دول حلف الاطلنطي في كوبنهاجن واعلنوا أن قمة الحلف ستوافق بشكل رسمي على الاستراتيجية الجديدة للحلف والتي سيكون من بين بنودها اجراء تغييرات جزرية في طبيعة الحلف العسكرية ورسم خريطة جديدة لمساره السياسي .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٩ : قرر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تحويل القرض المقدم الى مصر من صندوق ابو ظبي للانماء الاقتصادي العربي وقدره ٨٥ مليون دولار الى منحة لا ترد .

: طالبت دولة الامارات بان تكون قرارات الجامعة العربية بالاغلبية وليس بالاجماع .

السودان :

٨ : وافقت الحكومة السودانية على قيام رحلات جوية لنقل مواد الاغاثة لما يقرب من ٤٠٠ الف لاجيء سوداني هربوا عائدين لبلادهم من اثيوبيا .

٩ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني ان هناك تحسنا في العلاقات المصرية السودانية وتحركا متبادلا على المستويات المختلفة لاعادة العلاقات الى طبيعتها المعهودة .

١٤ : اتهم السودان سلطات دولة الامارات باحتجاز عشرة سودانيين لاسباب سياسية خلال الاشهر الستة الماضية .

١٦ : جدد جون جارانج زعيم المتمردين السودانيين استعداده لوضع نهاية سلمية للحرب الأهلية الدائرة في جنوب البلاد .

سوريا :

٣ : اعلنت المصادر السورية الرسمية ان القوات السورية التي شاركت في حرب تحرير الكويت بدأت تعود الى سوريا .

٨:٤ : اذاع راديو لندن أن سوريا اشترت صفقة صواريخ سكود تبلغ ٢٤ صاروخا من كوريا الشمالية والأمر الذي نفته كوريا الشمالية .

١٠ : عقدت في دمشق اجتماعات مصرية سورية بين وزيري خارجية البلدين لتنسيق

جهود السلام والصياغة التنفيذية لاعلان دمشق .

١١ : جرت محادثات فى دمشق بين وزيرى خارجية سوريا ومصر الذى أعلن ان هناك اتفاقا كاملا بين مصر وسوريا على أن السلام فى الشرق الأوسط غير ممكن بدون انسحاب اسرائيل من كل الأراضى العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى حقه فى تقرير مصيره .

سويسرا :

١ : قررت سوريا طرد سفيرة الصومال لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف .

٨ : أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ان محادثاته مع نظيره السوفيتى الكسندر بسمرتنيخ فى جنيف فشلت فى ازالة كل الصعوبات التى تعترض التوقيع على اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية بعيدة المدى المعروفة باسم ستارت .

شيلى :

٢٥ : أعلنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لشئون امريكا اللاتينية ان مشاكل الفقر والبطالة وعدم عدالة توزيع الثروة زادت فى امريكا اللاتينية حيث يعيش ما يقدر بـ ٢٠٠ مليون شخص تحت مستوى الكفاف . وحذرت اللجنة من ان عدم تحسن ظروف هؤلاء الفقراء قد يؤدى الى انتشار الجريمة وتهديد سلام المنطقة .

الصومال :

٧ : اعلن متحدث باسم حركة الإنفصال فى شمال الصومال أن الانفصاليين شكلوا حكومة فى الشمال تضم رئيسا و١٧ وزيرا وأن هذه الحكومة بدأت ممارسة مهامها رسميا فى الجمهورية المسماة بصوماليلاند .

الصين :

٤ : اعترفت الصين رسميا بانتحار أرملة الزعيم الصينى الاسبق ماوتسى تونج فى مقر اقامتها فى بكين يوم ١٤ مايو الماضى .

٦ : وافقت الصين على حضور مؤتمر للحد من بيع الاسلحة لدول الشرق الأوسط دعا اليه الرئيس الأمريكى بوش .

٨ : جددت الصين تهديداتها بغزو تايوان والاستيلاء عليها بالقوة العسكرية مشيرة الى ان توحيد جزيرة تايوان مع الصين يعد هدفا هاما خلال العقد القادم .

العراق :

١ : اعترض المندوب العراقى فى الأمم المتحدة على توصية السكرتير العام للأمم المتحدة بأن يكون الحد الاقصى للتعويضات التى يدفعها العراق للمتضررين من غزوة للكويت ٣٠٪ من القيمة السنوية لصادرات العراق من البترول والمنتجات البترولية .

٣ : عادت الاضطرابات المسلحة الى ٣ مدن كردية بشمال العراق فى الوقت الذى رجع فيه معظم اللاجئين الأكراد وأغلقت تركيا آخر مخيمات اللاجئين فى منطقة الحدود العراقية التركية امس .

٤ : نفى العراق تصريحات ادلى بها طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقى ذكر فيها ان الكويت أرض عراقية .

٧ : ذكرت مجلة لوبوان الفرنسية ان العراق لازال يمتلك ١١ ألفا من الرؤوس الكيماوية .

٩ : صرح طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقى ان الحكومة العراقية ستعيد النظر قريبا فى قوانين الأحزاب السياسية والحريات الصحفية .

: اكد قادة الاكراد العراقيين ان الرئيس العراقى صدام حسين وافق مبدئيا على ادخال التعديلية الحزبية الى العراق وحرية الصحافة وانهاء حكم الحزب الواحد للعراق وذلك خلال مفاوضاتهم للحصول على الحكم الذاتى .

: بعثت الحكومة العراقية برسالة إلى السكرتير العام للامم المتحدة تضمنت تفاصيل ما لديها من اسلحة كيماوية .

: وجه مندوب العراق لدى الأمم المتحدة مذكرة احتجاج على انتهاك الطائرات الأمريكية للمجال الجوى العراقى .

: وافق مجلس قيادة الثورة العراقية على رفع القوانين التى تقيد حرية عمال الحكومة وهى القيود التى فرضت خلال الحرب العراقية الايرانية فى عام ١٩٨٣ .

١١ : أرجا مجلس الأمن الدولى النظر فى مسألة العقوبات والخطر الاقتصادى المفروض على العراق . وقرر المجلس عقد اجتماع اخر فى وقت لاحق لاستمرار المشاورات حول موقف العراق من قرار وقف اطلاق النار ومسألة العقوبات فى آن واحد .

١٢ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن وكالة اللاجئين الدولية هى التى تتولى حاليا الاشراف على شئون العراقيين الأكراد فى شمال العراق بالتعاون مع المنظمات الدولية الانسانية .

: اعلن العراق انه قام بتنفيذ جميع الالتزامات المفروضة عليه والتى تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وأكد انه ليس هناك أى شيء آخر يمكن ان يقوم به خلال المرحلة الحالية وانه يواجه كارثة ضخمة اذا لم يتم اتخاذ اجراءات من شأنها ازالة العقبات والمشكلات الناجمة عن العقوبات الدولية الاقتصادية .

: أذيع رسميا ان تركيا صدرت الى العراق كميات من المواد الغذائية قيمتها ٥ ملايين دولار منذ ابريل الماضى .

١٥ : أعلن مسئول بالأمم المتحدة ان العراق وافق على اعادة المسروقات التى قامت قواته بنهبها اثناء احتلاله للكويت .

: انسحبت القوات الأمريكية من مدينة دهوك بشمال العراق رغم المظاهرات الكردية التى طالبتها بالبقاء .

١٨ : اصدر مجلس الأمن القرارين ٦٩٩ و ٧٠٠ اكد الأول مسئولية العراق الكاملة عن جميع نفقات تدمير اسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها أما الثانى فيعزز الحظر المفروض على شحن الاسلحة إلى العراق .

١٩ : أقالت القيادة العراقية الفريق حسين رشيد التكريتى رئيس أركان الجيش العراقى وعينت الفريق اياد فتاى حراوى بدلا منه رئيسا للاركان .

٢٢ : اتهم العراق الكويت بانتهاك احكام وقف اطلاق النار .

سلطنة عمان :

أعلن قيس عبدالمنعم الزواوى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ان اغلاق فروع بنك الاعتماد والتجارة الدولى العاملة فى سلطنة عمان قد تم كاجراء وقائى لحماية حقوق المودعين فى السلطنة ومنع اى تأثير سلبى على الاقتصاد العمانى .

واشار الى ان البنك المركزى العمانى قد اتخذ كل الاجراءات للعمل بالقوانين لصالح المستثمرين والمودعين على السواء .

فرنسا :

٢ : اعلنت فرنسا انضمامها الى معاهدة انتشار الاسلحة النووية .

٥ : انتقدت فرنسا قرار حلف الاطلنطى بتشكيل قوات للانتشار السريع دون أن يحدد الدور الذى يمكن ان تلعبه .

٦ : اكدت الولايات المتحدة والدول المتقدمة الاعضاء من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية انهم مستعدون لتقديم مساعدات اقتصادية جوهرية للاتحاد السوفيتى بعد ان تاكد من الشروع فى تنفيذ برنامج الاصلاح الذى طرحه الرئيس السوفيتى جورباتشوف .

١٩ : صرح مدير الهيئة الفرنسية لتصدير المعدات العسكرية الى دول الشرق الأوسط بان المقترحات الغربية لنزع السلاح من منطقة الشرق الأوسط لن تعوق الدول المعتدلة فى المنطقة وخاصة الكويت عن امتلاك اسلحة متطورة لضمان امنها .

٢٣ : اكدت الحكومة الفرنسية حرصها على دعم علاقات التعاون مع دول المنطقة الغربية للبحر المتوسط وخاصة دول المغرب العربى .

٢٦ : اعلن الرئيس الفرنسى ميتران والمستشار الالمانى هلموت كول توصلهما الى اتفاق بشأن ضرورة انهاء الجدل الدائر حول المستقبل السياسى والاقتصادى للمجموعة الأوروبية مع نهاية العام الحالى .

فلسطين :

١٢ : اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية موقفها من جهود السلام فى عشر نقاط أبدت فى اولاها الإستعداد لايجاد حل عادل واقامة سلام شامل عبر مفاوضات مباشرة مع اسرائيل تحت اشراف دولى أو تحت اشراف

سوفيتي امريكي اوروبي مشترك وعلى أساس قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة وقبول القرار ١٨١ الذى ينص على دولتين على أرض فلسطين: فلسطينية واخرى ليهود .

١٩ : فازت الكتلة الاسلامية باغلبية المقاعد في انتخابات الغرفة التجارية في مدينة الخليل .

٢٠ : وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على سحب مقاتليها من جزء من الجنوب اللبناني لافساح المجال امام قوات الحكومة اللبنانية لنشر قوتها في ميناء صيدا والمنطقة المحيطة بها .

٢٣ : اعلن عن انشاء حزب سياسي جديد (حزب) الوحدة الوطنية الفلسطيني ، وهو مستقل وغير مرتبط بالمنظمة ويدعو لنبذ العنف أو الكفاح المسلح في إقامة الدولة الفلسطينية .

فيتنام :

٢٤ : اكد الزعيم الفيتنامي نجيون لنه ان بلاده ستستمر في اتباع النهج الاشتراكي بالرغم من انهيار الشيوعية في معظم انحاء العالم ، كما ستواصل معارضتها لاقامة نظام تعدد حزبي او اية اصلاحات سياسية من شانها اشاعة الفوضى في البلاد الاشتراكية .

كمبوديا :

٢٤ : وافقت الفصائل الكمبودية الأربع المتنازعة في كمبوديا على وقف اطلاق النار بينها الى اجل غير مسمى .

٣ : قررت منظمة العفو الدولية اقامة مراقبة خاصة على تصرفات الحكومة الكندية بسبب ما وصفته المنظمة بالطريقة الوحشية التى تعمل بها الحكومة مواطنيها الأصليين من الهنود الحمر .

كوبا :

١ : بدأ سريان قرار السلطات الكوبية بالسماح لمواطني العاصمة هافانا بشراء ٨٠ جراما فقط من الخبز يوميا .

٢٣ : اعلن الرئيس الكوبي فيديل كاسترو ان بلاده في طريقها الى التحول عن النظام الشيوعي بعد ان فقدت تأييد حلفاء سابقين تركوا هذا النظام وانتهجوا سياسات ترمي الى بناء اقتصاد يقوم على أساس آليات السوق .

٢٦ : ابدت كوبا استعدادها لبدء مناقشات من اجل تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة ما لم يفرض الجانب الامريكي أى شروط مسبقة .

كوريا الجنوبية :

٧ : اعلن متحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية ان جنرالا كوريا جنوبيا سيتولى قيادة القوات البرية المشتركة الامريكية الكورية في كوريا الجنوبية بدلا من القائد الامريكي على ان تتم عملية انتقال القيادة في غضون ١٨ شهرا وذلك في اطار المحاولات الأمريكية لدفع كوريا الجنوبية لان يكون لها دور اكبر في مسائل دفاعها .

كوريا الشمالية :

١١ : اكد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية ان كوريا الشمالية قد وافقت من حيث المبدأ على السماح بتفتيش منشآتها النووية .

الكويت :

٢ : اصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت قرارا باجراء الانتخابات العامة لاختيار اعضاء مجلس الأمة الجديد في اكتوبر ١٩٩٢ .

٣ : ذكرت صحيفة الفجر الجديد الكويتية ان الكويت استدعت سفراءها في ٦ دول عربية اتهمتهم بمساندة العراق خلال ازمة الخليج . وهذه الدول هى : الأردن والسودان والجزائر وتونس واليمن وموريتانيا وطلبت من القراء البقاء في الكويت .

١١ : اصدرت المحكمة الكويتية العرفية حكمها على رجلين وامرأة وترحيلهم بعد قضاء مدة العقوبة لتعاونهم مع السلطات العراقية اثناء الاحتلال .

: أعلنت منظمة العفو الدولية أن اجراءات محاكمات المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال العراقية في الكويت غير عادلة .

١٥ : اصدرت محكمة كويتية عرفية احكاما بالاعدام ضد ٦ اشخاص ادينوا في قضية اصدار جريدة النداء الموالية للعراق اثناء فترة الاحتلال العراقى بينهم سيدة كويتية كما اصدرت حكما بإعدام شخص سابع لا جنسية له لادانته بالتعاون مع سلطات الاحتلال .

١٨ : قام الرئيس حسني مبارك بزيارة للكويت واعرب امير الكويت للرئيس عن تقدير الكويت حكومة وشعبا لموقفه وشعب مصر المشرف الى جانب الحق والمبادىء في ازمة الغزو العراقي للكويت .

١٩ : استأنفت الكويت تصدير بترولها واتصالاتها الخارجية .

٢٦ : اعلن وزير العدل الكويتي أنه تقرر وقف العمل بالاحكام العرفية في الكويت اعتبارا من اليوم .

: اكد بيان صادر عن مجلس الوزراء البريطاني ان ولى عهد الكويت ورئيس وزرائها الشيخ سعد العبد الله الصباح الذى زار بريطانيا ابلغ رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور انه قام بتخفيف جميع احكام الاعدام التى أصدرتها المحاكم العسكرية في البلاد ضد المتهمين بالتعاون مع سلطات الاحتلال العراقية .

: اتهمت الكويت منظمة التحرير الفلسطينية بادخال نحو ٢٥٠٠ من انصارها الى الكويت ابان الغزو العراقي حيث ساعدوا قوات الغزو في تعذيب وترويع وارتكاب المذابح ضد المواطنين الكويتيين فضلا عن المساهمة في اقامة نقاط تفتيش وادارتها .

لبنان :

٣ : قصفت مقاتلات اسرائيلية موقعا تابعا لمخابرات حركة فتح الفلسطينية بالقرب من مخيم المية مية للاجئين الفلسطينين على اطراف مدينة صيدا .

٤ : اغارت المقاتلات الاسرائيلية على مواقع الفدائيين الفلسطينيين وقوات المقاومة الوطنية اللبنانية مما اسفر عن استشهاد ١٣ شخصا واصابة ٤٧ آخرين من بينهم ١٢ طفلا كانوا في مدرسة قريبة من موقع الهجوم جنوبي مدينة صيدا الساحلية .

٥ : في ثالث عدوان اسرائيلي على جنوب لبنان في اقل من ٤٨ ساعة اغارت المقاتلات الاسرائيلية على مواقع فلسطينية ولبنانية في بلدة لبعا جنوب شرقي مدينة صيدا واستشهد ٢ فدائيين واصيب ٩ اخرون

٧ : عين مجلس الوزراء اللبناني ٤٠ نائبا في المقاعد النيابية الشاغرة والمستحدثة في مجلس النواب اللبناني وهذا ما نص عليه دستور الجمهورية الثانية وحسب اتفاق الطائف للوفاق الوطني ليرتفع لذلك اعضاء المجلس الى ١٠٨ نائبا نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من المسيحيين

١٤ : اعلن لبنان في بيان رياسي ان سوريا اكدت عددا تاييدها ودعمها لخطة الشرعية اللبنانية في نشر الجيش وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على الجنوب .

٢٦ : اعلن زيد وهبه ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ان المنظمة لن تسمح للجيش اللبناني بالسيطرة على المناطق القريبة من المخيمات الفلسطينية في الجنوب قبل التوصل الى اتفاق سياسي بين الجانبين

لوكسمبورج :

٣٠ : اكدت قمة المجموعة الأوروبية ان المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة لاتتفق مع الرغبة التى اعربت عنها اسرائيل لتحقيق تقدم في عملية السلام ودعت المجموعة جميع الاطراف للتغلب على الصعاب المتبقية من اجل انعقاد مؤتمر السلام . كما اكدت تأييدها للمبادرة الامريكية للتسوية السياسية بالشرق الاوسط .

ليبيا :

٦ : ادانت ليبيا علنا تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية في بيان ليبي ايطالي مشترك صدر عقب مباحثات العقيد معمر القذافي ورئيس وزراء ايطاليا جولو اندريوتي .. وهذا البيان هو اول وثيقة دولية يوقع عليها القذافي بنفسه منذ توليه السلطة عام ١٩٦٩

٨ : فاز هنود امريكا الحمر بجائزة القذافي لحقوق الانسان لعام ١٩٩١

٩ : الغي اجتماع كان مقررا عقده في

طرابلس بين وزراء خارجية دول تحاد المغرب العربي و ٤ دول اوروبية .

١٠ : اكد السيد علي التريكي سفير ليبيا لدى الأمم المتحدة ان بلاده قطعت علاقاتها بالجيش الجمهوري الايرلندى .

: اعادت السلطات الليبية البوابة الليبية ومركز الأمن وعملية المراقبة والتفتيش على الحدود الليبية التونسية المشتركة بسبب زيادة عمليات التهريب

١٢ : قرر مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية الليبية المضي قدما نحو زيادة وتعميق التعاون بين مصر وليبيا في مختلف الانشطة والمجالات الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والتعليمية وصولا الى الوحدة الشاملة .

٢٦ : اتفقت ليبيا والسودان على اعفاء جميع السلع الوطنية المتبادلة بينهما من كافة الضرائب والرسوم الجمركية .

المملكة الاردنية الهاشمية :

١ : في حديث مع مجلة لوبوان الفرنسية قال الملك حسين عاهل الاردن ردا على سؤال عن مدى استعداده لمقابلة المسئولين الاسرائيليين . اثر تخيين زوال كل ماهو محظور لانه لا يرى كيف يمكن غض النظر عن بلد يعيش داخل المجال العربي ولان اللقاءات وجها لوجه ستمكن الجميع من تبديد مخاوفهم .

٩ : تم التصديق على الميثاق الوطني الجديد في الاردن الذي يقر التعددية السياسية الحزبية ويحمي الحريات المدنية في ظل النظام الملكي .

١٤ : قرر الاردن اعادة فتح سفارته في بيروت اعتبارا من اول يوليو القادم

١٩ : شكلت حكومة اردنية جديدة برئاسة طاهر المصري من ٢٥ وزيرا بينهم وزيران من الكتلة الاسلامية المستقلة البرلمان و ٥ وزراء من الكتلة الوطنية بالبرلمان بالاضافة الى وزيرين من الكتلة الديمقراطية ووزير واحد من كتلة الأحرار

٢٩ : اعلن طاهر المصري رئيس وزراء الأردن ان واقع الاردن يفرض عليه ان يكون على علاقات جيدة مع الدول العربية المحيطة به واكد ان قرار فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية لا رجعة فيه .

المملكة العربية السعودية :

٤ : عبر المجلس الوزارى لمجلس التعاون لدول الخليج في بيان اصدره في ختام اعماله بمدينة الخبر عن إرتياحه لاقامة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الكويت والعراق وجدد حرصه على ايجاد قاعدة مشتركة للتعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وايران معربا عن تطلعه الى بدء مرحلة من التعاون تخدم المصالح المشتركة لشعوبهم وسبل تعزيز الاستقرار في المنطقة .

المملكة المتحدة :

٥ : اعلن توم كينج وزير الدفاع البريطاني ان الجيش البريطاني يعتزم خفض عدد جنوده بمقدار ٤٤ الف جندي ليصبح ١١٦ الف جندي وهذا الخفض يرتبط بالخفض العام لقوات التحالف الغربي في اعقاب التغيرات في اوروبا الشرقية

٩ : رفضت الخارجية البريطانية قبول بيان لمسئول ليبي نفى فيه اية علاقة لبلاده بجماعات الارهاب الدولي .

١٨ : وجه دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني انتقادات شديدة اللهجة للمقترحات التي قدمت الى اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبية الهادفة الى المضي قدما لاقامة اوروبا الموحدة .

٢٠ : اعلن دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية ان بلاده ترفض مشروع اتفاقية الوحدة السياسية بين دول المجموعة الاوروبية .

موريتانيا :

١٢ : وضعت الحكومة الموريتانية دستورا جديدا يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية المعارضة كما ينص على اجراءات لتخفيف حدة التوتر بين الموريتانيين العرب والسود . كما ينص على ان موريتانيا جمهورية عربية افريقية اسلامية لغتها الرسمية العربية وتبقى اللغات الاخرى لغات محلية .

نيجيريا :

٣ : عقدت في العاصمة النيجيرية الجديدة (ابوجا) اعمال القمة الافريقية السابعة والعشرين . وتم خلال القمة التوقيع على اتفاق السوق الافريقية المشتركة .

الهند :

١٧ : فاز حزب المؤتمر الهندي باكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية .

٢١ : كلف الرئيس الهندى فينكاتا رامان / ناراسيما راو زعيم حزب المؤتمر الهندي المنتخب بتشكيل الحكومة بعد فوز حزبه باكبر عدد من المقاعد في البرلمان .

٢٣ : اعترف ناراسيما راو رئيس الحكومة الهندية بالأزمة الاقتصادية الخطيرة في الهند وضرورة اتخاذ اجراءات جذرية لمواجهتها كما قرر تشكيل قوة انتشار سريع لقمع اعمال الشغب الطائفية واقامة محاكم خاصة للنظر في الانتهاكات الطائفية .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش بعد اجتماعه بيفجيني بيماكوف مبعوث الرئيس السوفيتي جورباتشوف والوفد الاقتصادى المرافق له ان تحسين العلاقات بين الدولتين سيوفر المناخ الدولي المناسب ويساعد على تحسين العلاقات الدولية

٤ : بعث الرئيس الإمريكي جورج بوش برسالة الى الرئيس مبارك اكد فيها التزام الولايات المتحدة لعملية السلام في الشرق الاوسط والتزامه شخصيا بذلك كما بعث بمجموعة من الرسائل المماثلة لكل من الرئيس السورى حافظ الاسد والملك حسين ملك الأردن والملك فهد عاهل السعودية واسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل

: وقع الرئيس جورج بوش قرارا بعث به الى الكونجرس يطلب فيه الغاء العمل بالقانون الذى يحرم ٤ دول من المساعدات الامريكية وهي الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ومنغوليا .

٧ : اعلنت المصادر الرسمية الامريكية ان اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل رفض الصيغة الوسط التي تقدم بها الرئيس الامريكي جورج بوش للوصول الى اتفاق بين اسرائيل والدول العربية حول بدء مفاوضات السلام حيث اكدت مين رفضه لأى دور للأمم المتحدة في مؤتمر السلام بما في ذلك دور المراقب الصامت

٩ : ذكر تقرير امريكي ان انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين لم يؤد الى حدوث اى تغييرات جذرية في حجم الاتفاق العسكرى العالمي خلال العام الماضي الذى اتفق فيه العالم حوالي مليوني دولار في الدقيقة الواحدة على التسلح وان العالم انفق حوالي ٢٠٠٠ مليار دولار على التسلح خلال العام

١١ : اعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق من بيع الصين للصواريخ والاسلحة المتطورة الى دول الشرق الاوسط وآسيا .

١٢ : اعلنت الخارجية الامريكية انها تؤكد ان الفلسطينيين وحدهم هم الذين يختارون الوفد الذى يمثلهم في المفاوضات .

: ابلغ الرئيس بوش الرئيس السوفيتي جورباتشوف ان الولايات المتحدة قررت منحه تسهيلات ائتمانية وقروضا لشراء الحاصلات الزراعية قيمتها ١,٥ مليار دولار على ثلاث دفعات .

: اعلن الرئيس بوش انها سيطالب اسرائيل بتقديم ضمانات بوقف الاستيطان في الاراضي العربية المحتلة مقابل حصولها على قروض امريكية لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد .

: طلبت الخارجية الامريكية من سفارتها بالكويت استيضاح السلطات الكويتية حول التقارير التي ذكرت ان الكويت تقوم بترحيل عدد من المدنيين العراقيين والذين ينتمون لدول ايدت العراق خلال ازمة الخليج .

١٥ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان الحكومة الامريكية قررت الغاء المعايير السياسية التي كان يتم على اساسها منع الاجانب من دخول الولايات المتحدة بمقتضى نظام تم وضعه في عام ١٩٥٢ .

١٧ : حث الرئيس بوش اسرائيل على قبول مبدا الارض مقابل السلام من اجل الوصول الى تسوية مسلمية دائمة في الشرق

الأوسط وقال ان الجغرافيا وحدها لايمكنها ان تضمن امن اسرائيل وان القوة العسكرية وحدها لايمكنها ان تضمن اجل الوصول الى تسوية مسلمية دائمة في الشرق الأوسط وقال ان الجغرافيا وحدها لايمكنها ان تضمن امن اسرائيل

: إكد الرئيس بوش انه لن يوافق على رفع الحصار الاقتصادي عن العراق مابقى الرئيس العراقى صدام حسين فى السلطة.

١٩ : رفض مجلس النواب الامريكى باغلبية ٢٧٨ صوتا مقابل ٤٤ خفض المساعدات السنوية لاسرائيل بسبب نشاطها الاستيطانى فى الضفة وغزة

٢٠ : وافق مجلس النواب الامريكى على برنامج المساعدات الخارجية للعام الجديد ويتضمن خطة للحد من سباق التسلح فى الشرق الأوسط يتوقف بموجبها بيع نظم الأسلحة الامريكية الرئيسية للمنطقة مثل الدبابات والطائرات.

: قرر المجلس وقف المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن الا اذا اعترف الاردن باسرائيل والتزم باجراء مفاوضات مباشرة معها وشهد الرئيس الأمريكى جورج بوش بان هذه المساعدات تخدم المصالح القومية للأمن الأمريكى وتحصل مصر فى البرنامج الجديد على ٢,١ مليار دولار تشمل ٨١٥ مليون دولار كمساعدات إقتصادية اما اسرائيل فتحصل منه على ١,٨ مليار دولار مساعدات عسكرية و١,٢ مليارا مساعدات اقتصادية.

٢١ : اضافت وزارة الخزانة الأمريكية اسماء اكبر ابناء الرئيس العراقى صدام حسين - عدى - وعدداً من اقربائه الى قائمة الأشخاص الذين يحظر على الأمريكيين التعامل معهم.

٢٣ : اعلن مسئول امريكى كبير فى البيت الأبيض ان هناك ارتباطا بين منح المساعدات والتسهيلات لاسرائيل لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وبين سلوك اسرائيل فى الأراضى المحتلة خاصة الاستمرار فى سياسة بناء المستوطنات.

٢٥ : اعلن المتحدث باسم البيت الأبيض ان الولايات المتحدة بدأت مشاورات مكثفة مع الدول الحليفة التى لها قوات فى شمال العراق لتشكيل قوة للانتشار السريع تتمركز فى شمال العراق او جنوب تركيا لمواجهة اى وضع يتطلب سرعة التدخل لحماية اللاجئين الاكراد او لمواجهة أى مشكلة طارئة.

٢٦ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان المهمة التى تقوم بها القوات الأمريكية فى الكويت ستستمر حتى تقف الدولة الكويتية على قدميها من جديد.

: اتهمت الولايات المتحدة العراق بتبنى برنامج لانتاج اسلحة نووية

: ذكر تقرير اعدته لجنة فرعية بمجلس النواب الامريكى ان وزارة التجارة الامريكية، وافقت على بيع تكنولوجيا قيمتها مليار ونصف مليار دولار للعراق فى الفترة مابين ١٩٨٥ و ١٩٩٠ رغم انها تحتوى على معدات متطورة يحتمل إستخدامها الصواريخ العراقية بعيدة المدى والاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية

٢٩ : ذكرت الولايات المتحدة ان منظمة التحرير الفلسطينية لن تمثل فى المؤتمر الاقليمى للسلام بالشرق الأوسط.

يوجوسلافيا :

٧ : وافق رؤساء الجمهوريات اليوجوسلافية الست على تبنى اقتراح لجمهورية البوسنه لرأب الصدع بين الجمهوريات وتجنب البلاد ويلات حرب اهلية. كما قرر الرؤساء الستة استمرار بحث تفاصيل الاقتراح الذى يقضى بان تصبح يوجوسلافيا على شكل سوق مشتركة لها عملة واحدة وقوات مسلحة مشتركة بقيادة واحدة.

٨ : اسقطت جمهورية مقدونيا اليوجوسلافية كلمة (الاشتراكية) من اسمها فى اطار تغييرات وافق عليها برلمانها تشمل ايضا من اعلان الطوارىء

٢٣ : قرر الحزب الشيوعى الحاكم فى جمهورية الجبل الأسود اليوجوسلافية تغيير اسمه من رابطة الشيوعيين الى الحزب الديمقراطى الجديد للاشتراكيين.

٢٥ : ٢٦ : اعلنت جمهوريتا سلوفينيا وكرواتيا انفصالهما عن إتحاد الجمهوريات اليوجوسلافية الست بينما رفض البرلمان الفيدرالى ببلجراد اعلان الانفصال واعتبره منافيا للدستور. كما اعلنت الحكومة المركزية فى بلجراد ان اعلان الاستقلال للجمهوريتين باطل دستوريا وطالبت قيادات الجيش بالتدخل

اليونان :

١٢ : اعلنت اليونان عن طرد ٦ من مسئولى منظمة التحرير الفلسطينية و١٤ فلسطينيا اخرين بسبب ما وصفته بارتباطهم بحوادث التفجير التى وقعت فى اليونان واسفرت عن مصرع ٧ اشخاص

٢٨ : اخلت الولايات المتحدة قواعدها فى اليونان.

يوليـــــو ١٩٩١

الاتحاد السوفيتى :

١ : صدق البرلمان السوفيتى على قانون يتعلق بتطبيق سياسة التخصيص فى الاتحاد السوفييتى ويتم بمقتضاه تخلى الدولة عن سيطرتها على نحو ٥٠٪ من المشروعات الصناعية بنهاية عام ١٩٩٢.

٢ : اعلن إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السابق و٨ من القيادات الليبرالية المقربة من الرئيس السوفيتى جورباتشوف عن تشكيل منظمة سياسية جديدة تنافس الحزب الشيوعى تحت إسم حركة الاصلاح الديمقراطية الجديدة.

٤ : قدم إدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتية السابق استقالته من الحزب الشيوعى السوفييتى.

٥ : وافق برلمان جمهورية روسيا الاتحادية على قانون يعطى الحق للمواطنين فى إمتلاك منازلهم وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩١٧ كما صدق البرلمان على قانون يهدف الى إجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

٦ : وافق البرلمان السوفيتى على قانون لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ويتيح لأول مرة إمتلاك الأجانب لنسبة ١٠٠٪ من المشروعات التى يقيمونها فى الاتحاد السوفيتى.

٧ : ذكر تقرير عسكرى رسمى يابانى ان الاتحاد السوفيتى مستمر فى تطوير قدراته العسكرية فى اراضيه الواقعة فى الشرق الأقصى.

١٢ : وافق البرلمان السوفيتى من حيث المبدأ على معاهدة الاتحاد التى تقدم بها الرئيس ميخائيل جورباتشوف لتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية فى موسكو وحكومات الجمهوريات التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى وذلك بعد إجراء تعديلات هامة عليها من المحتمل ان تسبب متاعب مع حكومات الجمهوريات.

١٥ : أعلن فى لينتجراد عن تاسيس أول حزب نسائى فى الاتحاد السوفيتى باسم الحزب النسائى الموحد.

١٧ : لأول مرة منذ عام ١٩٣٦ أعلن البنك المركزى السوفيتى عن رصيده

الاجمالي .

: وافق رئيس الوزراء السوفيتي على تصدير البترول والذهب وغيرهما من المنتجات دون الحصول على تصريح من السلطات المركزية في الكرملين .

٢٠ : أصدر بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية قرارا بحظر كافة الانشطة السياسية في قطاع الدولة - بجمهوريته - وقد وصف القرار بانه ضربة جديدة موجهة للحزب الشيوعي السوفيتي .

٢٤ : قدم الاتحاد السوفيتي طلبا رسميا للحصول على عضوية كاملة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يهدف الحصول على قروض .

٢٥ : طالب الرئيس السوفيتي جورباتشوف الزعماء الشيوعيين بالتخلي عن ادعاءاتهم بتمثيل الطبقة العاملة وطالب الحزب الشيوعي بالتخلص من بعض المبادىء الشيوعية .

٢٦ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي على مشروع لتحويل الحزب الى حزب إشتراكي وعقد مؤتمر طارىء للحزب في أكتوبر القادم للتصويت على البرنامج .

٢٧ : إعترف الرئيس السوفيتي جورباتشوف بالهزيمة الاستراتيجية التى لحقت بنموذج الاشتراكية السوفيتية الذى واجه طريقا مسدودا في دول أخرى في أوروبا الشرقية .

(انظر المملكة المتحدة ١٦ ، ٧/١٧)

إثيوبيا :

٣ : وافقت الجماعات السياسية في أثيوبيا على الخطوط الرئيسية للميثاق الوطني الذي إقترحته الجبهة الديمقراطية الثورية الحاكمة وذلك بهدف تشكيل حكومة إنتقالية بدلا من الحكومة المؤقتة التى تدير البلاد .

٤ : وافق مؤتمر السلام الخاص ببحث مستقبل أثيوبيا على مبدأ أحقية اقليم أريتريا في تحديد مستقبله والاستقلال عن أثيوبيا .

٥ : وافق مؤتمر السلام الوطني على منح أقليم أريتريا حقه الكامل في تقرير مصيره وتنظيم إستفتاء على الإنفصال أو إقامة إتحاد فيدرالي مع أثيوبيا أو الوحدة والاندماج مع باقي البلاد خلال العامين القادمين .

١٩ : وافقت أثيوبيا والسودان على عودة ٦٢ الف جندي كانوا قد فروا للسودان إثر سقوط نظام منجستو .

٢٣ : إنتخب المجلس الوطني الأثيوبي بالاجماع ميليس زيناوي قائد الثوار رئيسا للحكومة الانتقالية في البلاد .

إسرائيل :

٢ : أعلن ايريل شارون وزير الاسكان الإسرائيلي انه سيضع حجر الأساس لمستوطنة جديدة بالضفة الغربية .

: أعلن ايهود براك رئيس الأركان الاسرائيلي بأن على اسرائيل ان تختار في هذا الوقت بالذات بين الدخول في مفاوضات أو الاستعداد لحرب شاملة .

٥ : أكد تقرير للكونجرس الأمريكي أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يمكن أن تكون بحوزتها أسلحة نووية وأنها تتفوق في السلاح الجوى والمدرعات والدبابات على الدول العربية .

١٠ : ذكرت دراسة أعدها صندوق النقد الدولي أن إسرائيل هي الدولة رقم واحد في العالم في الانفاق العسكري .

١١ : أعلن إبيل ماثيوتس مفوض المجموعة الأوروبية لشئون الشرق الأوسط بعد مباحثاته مع ديفيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي أن الاستجابة لمساعي اسرائيل للحصول على معاملة تجارية متميزة مع المجموعة الأوروبية سوف تكون مرتبطة بعملية السلام في الشرق الأوسط .

١٤ : قررت إسرائيل والكونغو إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وذكر المسئولون الاسرائيليون أن الكونغو تسعى للحصول على مساعدات طبية والاستفادة من الخبرات الاسرائيلية في مجال الزراعة .

: قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي بالاجماع رفع العقوبات الاقتصادية والسياسية والعلمية المفروضة على جنوب أفريقيا في ضوء التغييرات السياسية الجارية في جنوب افريقيا . وذكر راديو إسرائيل أن مجلس الوزراء لم يتطرق الى العقوبات العسكرية المفروضة على حكومة جنوب أفريقيا .

٥ : كشف راديو اسرائيل عن البدء في بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية في هضبة الجولان السورية المحتلة .

٢١ : ذكر راديو إسرائيل ان السلطات الاسرائيلية بدأت في بناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة .

٢٥ : أعلن إسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل أنه يجب على الفلسطينيين أن يوافقوا على الدخول في المفاوضات المقترحة وفقا للشروط التى يضعها هو ، وأكد أن القدس الموحدة بكل أجزائها هي عاصمة إسرائيل وانه ليس هناك مايمكن مناقشته في هذه النقطة .

٢٧ : إعترف المتحدث باسم وزارة الدفاع الاسرائيلية بأن الحكومة الاسرائيلية تقدم الأراضي مجانا للاسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نطاق برنامج سري لنشر الاستيطان هناك .

افغانستان :

٢٢ : رفض ممثلو سبع حركات كبرى للمجاهدين الافغان مجتمعين في بيشاور خطة سلام الأمم المتحدة والتى تقضي بوقف إطلاق النار وإجراء انتخابات حرة لوضع نهاية لحرب إستمرت ١٣ عاما ضد الحكومة .

انجولا :

١ : بدأت المرحلة الثانية من إتفاق السلام الذى وقعت عليه حكومة انجولا وجبهة يونيتا في شهر مايو الماضي لانهاء الحرب الأهلية في أنجولا وتتضمن هذه المرحلة دمج القوات الحكومية وقوات جبهة يونيتا في جيش واحد وطني قوامه ٥٠ الف جندي وتسريح القوات الباقية وعددها ٥٠ الفا .

١٦ : اعلنت حكومة أنجولا انها قررت العفو عن الاف المعارضين الذين تم إعتقالهم اثناء الحرب الأهلية في البلاد التى إستمرت ١٩ عاما .

إيران :

١١ : أعلن آية الله على خامنئي المرشد الأعلى الايراني أن بلاده لن تلتزم بالخطة التى إتفقت عليها الدول الخمس الكبرى في باريس للحد من التسلح في الشرق الأوسط .

١٥ : اعلن حسن حبيبي نائب الرئيس الايراني إصرار إيران على أن يكون لها دور في ترتيبات الأمن بمنطقة الخليج كما ذكر أنه من المستحيل ما وصفه بتقسيم أمن الخليج بين الدول العربية في الجنوب وايران في الشمال مشيرا الى أن الخليج العربي وبحر عمان كيان واحد .

١٩ : أعلن على اكبر ولاياتي وزير الخارجية الايرانية تأييد بلاده التام لتطبيق الشريعة الاسلامية في السودان وذلك اثناء استقباله العقيد سليمان محمد سليمان عضو مجلس قيادة الثورة السودانية الحاكم .

٢٠ : إتهمت ايران العراق بانتهاك وقف إطلاق النار بين البلدين .

٢٣ : اعلنت إيران معارضتها لوجود قوة الانتشار السريع التى شكلها الحلفاء في تركيا لحماية الأكراد .

إيطاليا :

٢١ : أعلن جياني دي ميكليس وزير الخارجية الايطالي أن إيطاليا علقت مؤقتا مبادرة عقد مؤتمر حول الأمن في البحر المتوسط في إنتظار نتائج الجهود الأمريكية لحل مشكلة الشرق الأوسط .

باكستان :

١١ : كشفت السلطات الباكستانية عن مؤامرة كان يديرها جهاز مخابرات النظام الحاكم في افغانستان للقيام بعمليات تفجير وتدمير لأهداف حساسة في باكستان لاثارة حالة من الفوضى هناك .

١٨ : وافق البرلمان الباكستاني على تعديل الدستور لمنح الحكومة مزيدا من الصلاحيات لمواجهة الارهاب والتصدي للمجرمين الخطرين على الأمن .

البحرين :

١٤ : رفض بيان لخارجية البحرين بشكل

مطلق إدعاءات قطر بحقها في السيادة على جزيرتين تابعتين للبحرين ، وذلك إثر إعلان محكمة العدل الدولية في لاهاي عن تلقيها طلبا من حكومة قطر للنظر في إدعائها بالسيادة على الجزيرتين .

تركيا :

٥ : ابدت تركيا إستعدادها لقبول المقترحات الخاصة بتشكيل قوة من دول التحالف للرد السريع على أية هجمات للجيش العراقي ضد الأكراد بشمال العراق .

١٧ : كشفت وزارة الخارجية التركية عن ان السعودية تعتزم منح تركيا بترولا خاما بقيمة مليار دولار مجانا ، وذلك كمساهمة في الاتفاق الدفاعي لتركيا .

٢٠ : ٢١ زار الرئيس الأمريكي جورج بوش تركيا ودعا لصياغة علاقات إستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا وإجراء مصالحة بين انقرة وأثينا وأعلن تأييده للاقتراح التركي بعقد مؤتمر رباعي يضم الرئيس التركي ورئيس الوزراء اليوناني والرئيس القبرصي جورج كاسيلية ورؤوف دنكتاش رئيس القبارصة الأتراك لحل ازمة قبرص .

٢٤ : أعلن في أنقرة أن القوات التي ستتمركز فوق الأراضي التركية لايمكن لها بأي شكل من الأشكال وتحت أي شروط استخدام الأراضي التركية ومياهها الاقليمية ومجالها الجوي بهدف مهاجمة الأراضي العراقية دون المصادمة العملية للحكومة التركية على ذلك .

تشاد :

٢٦ : أعلن الرئيس التشادي إدريس ديبي أن العمل بنظام تعدد الأحزاب السياسية سيبدأ في تشاد بحلول نهاية العام الحالي بحيث لاتكون أحزابا قبلية أو دينية .

تشيكوسلوفاكيا :

١ : في آخر إجتماع لحلف وارسو - وقع زعماء الدول الست الأعضاء الاعلان الرسمي لحل التحالف العسكري الشيوعي بعد ٣٦ عاما من انشائه .

تونس :

١٢ : اكد الرئيس الفرنسي ميتران في نهاية زيارته لتونس ان بلاده مع تطبيق الشرعية الدولية في جميع أنحاء العالم وأوضح ميتران ضرورة تعليق نفس هذه المبادىء على النزاع العربي الاسرائيلي على المشكلة اللبنانية كما أكد ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط مشيرا الى ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير .

٢١ : ذكرت مجلة الاكسبريس الفرنسية أن مجموعات من أعضاء حركة « النهضة » الاسلامية التونسية اقاموا فترة من الوقت في الجزائر في معسكرات تدريب قرب الوادي وهي مدينة تقع على تخوم الصحراء .

الجزائر :

١ : إندلعت الاشتباكات العنيفة في شوارع الجزائر العاصمة بين قوات الجيش وأنصار جبهة الانقاذ الاسلامية بعد إعتقال رئيس الجبهة عباس مدني ونائبه على بلحاج .

٢ : إستولت قوات الأمن الجزائرية على المقر العام لجبهة الانقاذ الاسلامية ، كما إعتقلت السلطات مئات من أنصار الجبهة في إطار حملة قومية عامة على إتساع البلاد ضد مؤيدي الجبهة ، وتم إغلاق المساجد الواقعة في المعاقل الخاضعة لنفوذ الجبهة .

٧ : إعتقل البوليس الجزائري الشيخ محمد سيد الزعيم المؤقت لجبهة الانقاذ الاسلامية المعارضة في الجزائر .

٨ : إنسحبت قوات الجيش من مدينة الجزائر العاصمة بعد توقف أعمال العنف والاشتباكات مع مؤيدي الجبهة الاسلامية للانقاذ .

١٢ : تجددت الاشتباكات في العاصمة الجزائرية بين قوات الأمن وأنصار جبهة الانقاذ الاسلامية المعارضة .

: أيد البرلمان الأوروبي منح الجزائر قرضا قيمته ٥٥٠ مليون دولار لمساعدتها على مواجهة أزمتها الاقتصادية .

١٧ : أعلن سيد غزالي رئيس وزراء الجزائر أن بلاده مستعدة لبيع ٢٥٪ من بترول حقل حاسي مسعود أكبر الحقول الجزائرية وأحد اهم حقول البترول في العالم للحصول على ٧ مليارات دولار لمواجهة الازمة الاقتصادية والخروج من « الدائرة الجهنمية » للديون .

٢٠ : اعيد إنتخاب عبدالحميد مهدي أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الجزائرية وكذلك إنتخاب مكتب سياسي للجبهة يضم ١٤ عضوا .

٢٢ : كشفت مصادر مطلعة أن التعديل الوزاري المحدود في الجزائر وراءه الرغبة في تأكيد إستقلالها عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم وحيادها تجاه كافة الأحزاب التي تستعد للانتخابات .

٢٧ : جدد مؤتمر جبهة الانقاذ الاسلامية المعارضة بالجزائر إنتخاب عباس مدني زعيما للجبهة وعلى بلحاج نائبا لرئيسها كما إنتخب المجلس ١٢ عضوا جديدا لمجلس الجبهة .

جمهورية مصر العربية :

١ : عاد الى القاهرة ٨٤ مصريا من الخرطوم منعتهم السلطات السودانية من الدخول بدعوى اسباب أمنية ، كما منعت سلطات مطار القاهرة ٢٠ مواطنا سودانيا من دخول البلاد .

٤:٢ : زار مصر العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية واكدت محادثاته مع الرئيس حسني مبارك في القاهرة والاسكندرية وبرج العرب اهمية تنقية الأجواء العربية من آثار حرب الخليج كما أكدت وجود تصميم بين الشعبين المصري والليبي وقيادات البلدين على دفع الخطوات لتحقيق التكامل بين البلدين على أسس علمية وسليمة ودفع التعاون في مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي والتكامل الصناعي .

٥:٢ : زار مصر السيرلي بينج رئيس وزراء الصين واكد بيان مشترك ضرورة التوصل الى تسوية عادلة للقضية الشرق الأوسط والمشكلة الفلسطينية وتأييد عقد مؤتمر دولي للسلام باشراف الأمم المتحدة والدول دائمة العضوية ونزع السلاح على أسس تنطبق على كل دول المنطقة .

٣ : منعت السلطات بمطار القاهرة ٨٨ راكبا سودانيا من دخول البلاد لاسباب أمنية وتم ترحيلهم الى الخرطوم على طائرة تابعة للخطوط السودانية .

٤ : اكدت مصر التزامها بقضايا نزع السلاح العالمي بشكل عام وبنزع اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .

: اكدت مصر تأييدها لانضمام دولتي كوريا الشمالية والجنوبية الى عضوية منظمة الأمم المتحدة .

٦ : اكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية أنه لا يمكن اجراء أية ترتيبات أمنية بالمنطقة العربية بدون مصر أو التشاور معها .

٧ : قررت مصر ترشيح الدكتور بطرس غالي نائب رئيس الوزراء ووزير العلاقات الخارجية وشئون الهجرة لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة وذلك ضمن الترشيحات الافريقية لشغل هذا المنصب .

٨ : طالب رؤساء أحزاب المعارضة بانتخاب جمعية تأسيسية تضم مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية لاعداد مشروع دستور جديد يجري طرحه في استفتاء عام . وطالبوا بالغاء تمثيل الفلاحين والعمال في المجالس النيابية والغاء مجانية التعليم الجامعي والعالي والغاء منصب المدعي الاشتراكي والمجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية لشركات مساهمة والنص على انتخاب رئيس الجمهورية لمدة اربع سنوات يمكن إعادة انتخابه بعدها مرة اخرى .

٩ : أعلنت الخارجية المصرية رفضها الكامل للنوايا الاسرائيلية بعدم التنازل عن الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

: أعلنت فنلندا اسقاط ديونها على مصر وتقدر بنحو ٧٠ مليون دولار . كما أعلنت سويسرا اسقاط ديونها على مصر البالغ قيمتها ٨٠ مليون دولار .

١٠ : أعلنت المجموعة الدولية

الاستشارية بباريس التزامها بتقديم ٨ مليارات دولار مساعدات لمصر للعامين القادمين .

١٣ : بعث الرئيس حسنى مبارك برسالة الى الرئيس العراقى صدام حسين عن طريق طرف ثالث ، ينبهه فيها الى خطورة الموقف الحالى والذى قد يعرض العراق الى احتمال شن هجوم آخر من قوات التحالف قد تدمر فيه بعض الأهداف الاستراتيجية داخل العراق بسبب رفض العراق نداءات المجتمع الدولى بخصوص التفتيش على منشآته النووية طبقا للقرارات الصادرة فى هذا الشأن .

١٤ : أعلن الرئيس حسنى مبارك أن مصر ليست على استعداد للمشاركة فى ضربة عسكرية جديدة موجهة ضد العراق .

١٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لدمشق وأجرى محادثات مع الرئيس السورى حافظ الأسد حول التنسيق ازاء جهود السلام .

١٩ : أعلن الرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر صحفى مشترك مع وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر فى الاسكندرية أنه إذا توقفت اسرائيل عن بناء المستوطنات يمكن وقف المقاطعة العربية ضدها .

٢٠ : استقبل الرئيس مبارك السيد زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى الاردنى الذى حمل اليه رسالة من الملك حسين .

٢٣ : احتفلت مصر بالعام ٣٩ لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

: قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لبريطانيا وزيارة عمل لباريس .

٢٤ : أبرز العدد العاشر من الموسوعة العالمية « من هو » لعام ١٩٩١ شخصية الرئيس حسنى مبارك فى عددها الذى اصدرته مؤسسة ماركيز بالولايات المتحدة كواحد من أبرز السياسيين فى العالم الذين اسهموا فى خدمة الانسانية

جنوب افريقيا :

٥ : انتخب الزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا بالاجماع رئيسا لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى .

٧ : دعا حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى المجتمع الدولى الى الاستمرار فى فرض العقوبات على جنوب افريقيا فى الوقت الذى انتخب اعضاء المؤتمر قيادة جديدة له ضمت السيدة دينى مانديلا زوجة نيلسون مانديلا الرئيس الجديد للمؤتمر .

١٠ : قررت اللجنة الأوليمبية الدولية رفع الحظر المفروض على الفرق الرياضية التابعة لجنوب افريقيا للاشتراك فى الدورات الأوليمبية الدولية .

٢٢ : اعترفت حكومة جنوب افريقيا بتفصيلات عملية مساعداتها الحالية لحزب انكاثا المعارض لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى المناهض للعنصرية .

رومانيا :

٥ : أعلنت حكومة رومانيا برنامجا جديدا للاصلاح الاقتصادى يتضمن تعويم سعر العملة الرسمية الرومانية وتحرير عملية تحديد الاسعار بدرجة اكبر والسماح بالغاء الديون فيما بين الشركات .

السنغال :

٢٠ : صرح ميلاون قال وزير الدفاع السنغالى بأن العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وموريتانيا ستعود قبل مرور شهر .

السودان :

: وافق العقيد جون جارانج زعيم المتمردين بجنوب السودان على الدخول فى مفاوضات للسلام مع الحكومة السودانية دون شروط مسبقة صرح بذلك العقيد محمد الأمين خليفة عضو مجلس قيادة الثورة فى السودان .

٤ : قامت سلطات الأمن بمطار الخرطوم بترحيل ٨ مصريين من العاملين بالسودان على نفس الطائرة التى اقلتهم الى مطار الخرطوم .

: اكدت مصادر دبلوماسية غربية ان الحكومة السودانية اعتقلت ١٠٠ من معارضيها السياسيين وابعدت عشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من الحرب الأهلية فى الجنوب الى جهة غير معلومة .

١١ سمحت سلطات مطار الخرطوم لجميع المصريين القادمين من القاهرة بالدخول للخرطوم وذلك تنفيذا لتوجيهات الحكومة السودانية بالسماح للمصريين بالدخول للخرطوم بمجرد ابرازهم جواز السفر الخاص بهم .

١٢ : اكد تقرير لمنظمة العفو الدولية ان الخرطوم اصبحت العاصمة العربية الجديدة للارهاب الدولى .

١٥ : استنكر حزب الأمة السودانى محاولات الجبهة الاسلامية الاضرار بالعلاقات المصرية السودانية واثارة المشكلات حول مياه النيل .

سوريا :

٤ : صرح جابر فرمان ممثل المجموعة الكردية فى مؤتمر حركات المعارضة العراقية بدمشق ان المشتركين فى المؤتمر قد اتفقوا بشكل مبدئى على توسيع تحالف المعارضة ضد الرئيس العراقى صدام حسين ليشمل كافة فصائل المعارضة بجميع اتجاهاتها .

: اقر مجلس الشعب السورى تعديلا دستوريا ينص على انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية القائم خلال مدة لا تقل عن ٣٠ يوما ولا تزيد على ٦٠ يوما .

١٤ : أعلنت سوريا قبولها لمقترحات الرئيس الأمريكى جورج بوش الرامية لدفع عملية السلام فى الشرق الأوسط وقالت ان المقترحات ايجابية ومتوازنة وتمثل اساسا لتحقيق تسوية شاملة لاقامة عملية سلام فى المنطقة لأنها ترتكز عى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ .

١٧ : أعلن الرئيسان حسنى مبارك وحافظ الأسد ان التنسيق كامل بين مصر وسوريا حول جهود السلام وان التوصل الى سلام عادل رهن بتمثيل فلسطينى حقيقى وواقعى وان مصر وسوريا لا تريدان وجودا دائما لهما فى الخليج ولكنهما مستعدتان للمساهمة فى عملية الدفاع عن المنطقة اذا ما طلب منهما ذلك .

١٨ : زار دمشق وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ضمن جولته الخامسة بالمنطقة لدفع جهود السلام واتفق بيكر والرئيس السورى الأسد على صيغة لمشاركة الأمم المتحدة فى مؤتمر السلام . وأعلن المتحدث باسم الرئيس السورى أن هناك تطابقا تاما فى الآراء .

: اتفقت سوريا والولايات المتحدة على شروط عقد مؤتمر السلام بالشرق الأوسط فيما وصفه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى بانه تطور هام جدا وخطوة ايجابية غير عادية .

٢٠:١٨ : عقدت فى دمشق اعمال اللجنة العليا السورية المصرية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٢٥ : اعلن وزير خارجية سوريا ان الرئيس الأمريكى بوش تعهد للرئيس السورى حافظ الأسد بانسحاب اسرائيل من جميع الجبهات للوصول الى تسوية شاملة فى المنطقة .

٢٧ : عقدت قمة سورية لبنانية بدمشق ضمت الرئيسين حافظ الأسد والياس الهراوى لبحث التطورات فى لبنان والمنطقة .

السويد :

٢ : تقدمت السويد رسميا بطلب انضمام الى المجموعة الأوروبية .

الصومال :

٢١ : وافقت الحركات الصومالية الست المتنافسة والمشاركة فى مؤتمر المصالحة الصومالية على اتفاقية لتشكيل حكومة وطنية جديدة فى الصومال .

الصين :

١١ : نددت الصين فى بيان رسمى بقرار مجلس النواب الأمريكى برفض تجديد منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية فى المعاملات التجارية وتصويت المجلس على قرار آخر بربط بين تجديد العمل بهذه المزايا التجارية وبين التزام الصين بعدة شروط تتعلق باحترام حقوق الانسان .

١٦ :١٧ : عقدت فى بكين اجتماعات غير رسمية للمجلس الوطنى الكمبودى الأعلى وتشارك فيها الفصائل الكمبودية الأربعة

المتصارعة وذلك فى محاولةلانهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ ١٢ عاما فى كمبوديا .

١٩ : قطعت الصين علاقاتها الدبلوماسية بجمهورية افريقيا الوسطى لاعتراف الأخيرة بجمهورية تايوان .

العراق :

٥ : تعهد الرئيس العراقى صدام حسين للأمم المتحدة بأنه سيقدم لفريق المنظمة الدولية من المراقبين قائمة بجميع المواد النووية التى يحوزه العراق ، كما تعهد بعدم اعاقة دخول فريق المراقبين المنشآت النووية العراقية فى المستقبل .

: اقر المجلس الوطنى العراقى مشروع قانون الأحزاب الذى ينظم الحياة السياسية فى العراق بعد تشريعه .

٨ : بعث العراق برسالة الى السكرتير العام للأمم المتحدة تضمنت قائمة مفصلة بالمواد والأجهزة النووية التى يمتلكها واكدت الرسالة ان برنامج العراق الثورى ليست له اى اغراض عسكرية .

١٣ : بدأت القوات الغربية المتحالفة فى الانسحاب من شمال العراق داخل الأراضى التركية الواقعة على الحدود الشمالية للعراق وذلك بعد مايقرب من خمسة أشهر من مركزها فى المنطقة لتامين سلامة العراقيين الاكراد من أية هجمات عسكرية للجيش العراقى .

: وجهت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن انذارا نهائيا الى العراق تحذره من عواقب مواصلة عدم الكشف عن كل قدراته ومواقعه النووية قبل يوم ٥ يوليو الجارى وقد رفض العراق هذا التحذير .

١٤ : طلب العراق عقد اجتماع طارىء وعاجل لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة التهديدات الأمريكية للعراق .

١٥ : لدى تسلمه الرسالة التى وجهها اليه الرئيس حسنى مبارك دعا الرئيس العراقى صدام حسين الى قيام لجنة تمثل جامعة الدول العربية أو لجنة مصرية بالتحرى والتفتيش فى العراق للتأكد من الحقائق المتعلقة باسلحة الدمار الشامل وذلك جنبا الى جنب مع ما تقوم به فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة .

: أتمت القوات الغربية المتحالفة انسحابها من شمال العراق وأعلن الجنرال جاى جارونر قائد قوات الحلفاء فى شمال العراق أن الاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الحلفاء والحكومة العراقية يقضى بعودة قوات شرطة الحدود العراقية للتمركز على الحدود مع تركيا لمباشرة أعمال الجمارك وغيرها بمجرد اتمام القوات المتحالفة الانسحاب الا أن الحكومة العراقية لا تستطيع ارسال قوات أو شرطة سرية الى المنطقة الأمنية للاكراد التى تبلغ مساحتها ٩٣٢٠ كيلو مترا مربعا .

١٦ : كشف تقرير لمنظمة العفو الدولية عن انتهاكات بشعة لحقوق الانسان ارتكبتها القوات العراقية فى شهرى مارس وابريل الماضيين لاخماد ثورتى الاكراد فى الشمال والشيعة فى جنوب العراق .

١٧ : دعا الرئيس العراقى صدام حسين شعبة الى تناسى خلافاته والاستعداد لدخول مرحلة جديدة تقوم على التعددية الحزبية فى العراق .

: صرح وزير التجارة العراقى بأن ١١ الف طفل عراقى لقوا مصرعهم نتيجة للنقص فى المواد الغذائية والطبية الناجم عن الخطر الاقتصادى الدولى .

١٨ : صرح رئيس فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة بان العراق قدم تعهدا مكتوبا بأنه كشف عن كافة اسراره النووية . وقال إن مهمته حققت تقدما كافيا وأنه حصل على المعلومات الكافية لتكوين صورة واضحة عن البرنامج النووى العراقى .

١٩ : أعلن المسئولون بمقر الامم المتحدة فى جنيف أن اشتباكات عنيفة وقعت بين قوات الأمن العراقية والمتظاهرين الأكراد فى محافظتى السليمانية واربيل بشمال العراق واسفرت عن وقوع ٥٠٠ قتيل وجريح .

: اكدت الولايات المتحدة وبريطانيا أن العراق مازال يمتلك قدرات نووية وبعض اسلحة الدمار الشامل .

٢٠ : احتجت الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن لدى العراق بشدة بسبب عودة وحدات عسكرية عراقية الى منطقة الأحرار الجنوبية التى لجأ اليها مئات الآلاف من الشيعة هربا من القوات العراقية .

: اعترف العراق بأنه صنع واختبر مدفعا عملاقا عيار ٣٥٠ ملليمترا يبلغ طول ماسورة مدفعة ٥٢,٥ مترا بالاضافة الى اجزاء هامة اخرى لصناعة اضخم مدفع فى العالم باسم مدفع يوم القيامة عيار ١٠٠٠ مم .

٢١ : أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى قرارا بالعفو العام عن جميع العراقيين الهاربين لاسباب سياسية ووقف الاجراءات القانونية ضدهم وقفا نهائيا ، سواء كانوا داخل العراق أو خارجها ، كما أصدر المجلس قرارا آخر بالعفو العام عن مرتكبى جرائم الهروب من الخدمة العسكرية ووقف الاجراءات القانونية ضدهم وقفا نهائيا مع استثناء الضباط من هذا العفو .

سلطنة عمان :

فى سلطنة عمان اعلن مصدر مسئول بوزارة الخارجية العمانية ان سلطنة عمان تابعت باهتمام بالغ الجهود السياسية التى يقوم بها وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر فى الشرق الاوسط من اجل مؤتمر للسلام بين الدول العربية واسرائيل وذلك فى ضوء موقف الجمهورية العربية السورية الايجابى .

وقال المصدر ان سلطنة عمان رغبه منها لدعم جهود وزير الخارجية الامريكى منذاجل عقد مؤتمر سلام بين العرب واسرائيل فانها سوف تساند القرار العربى بوقف المقاطعة العربية لاسرائيل والذى اقترحه محمد حسنى مبارك مقابل ان توقف اسرائيل بناء المستوطنات الإسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة وعقد مؤتمر للسلام وبدء المفاوضات على أساس قرارى مجلس الامن الدولى رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ .

واضاف المصدر ان سلطنة عمان تحث اسرائيل على اتخاذ موقف ايجابى تجاه المقترحات الامريكية والمبادرات العربية الايجابية وذلك من اجل الاسراع فى عقد المؤتمر والبدء فى المفاوضات الجدية لاحلال سلام دائم وشامل .

فرنسا :

٣ : اصدرت الحكومة الفرنسية تقريراً كشف عن حدوث زيادة ضخمة فى طلبات شراء الاسلحة الفرنسية بسبب حرب الخليج ويلغ حجمها الاجمالى فى عام ١٩٩٠ ٥,٣٨ مليار دولار مقارنة بـ ٣,٢٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ وجاءت نصف هذه الطلبات من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

٩ : وافقت الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشمل .

١٤ : حذر الرئيسان الأمريكى جورج بوش والفرنسى فرانسوا ميتران الرئيس العراقى صدام حسين بمعاودة ضرب قوات التحالف للعراق اذا اصر على محاولاته لانتاج اسلحة نووية او اذا عاد الى ملاحقة الاكراد .

٢٠ : اكدت مصادر الداخلية الفرنسية ان حكومة فرنسا اصدرت اوامرها للسلطات المحلية بمنح حق الاقامة لـ ٢٥ الف مهاجر والاعداد لطرد ٧٥ الفا اخرين

٢٦ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عمل سريعة لباريس والتقى بالرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران .

الفلبين :

١٧ : توصلت الفلبين والولايات المتحدة الى اتفاق جديد حول القواعد العسكرية الامريكية فى الفلبين يقضى باستخدام واشنطن لقاعدة سوبيك البحرية فى الفلبين لمدة ١٠ أعوام مقابل ٢٠٣ ملايين دولار .

فلسطين :

٥ : اكد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بمبادرة السلام الفلسطينية التى اقرها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر عام ١٩٨٨ وايضا مضمون المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ديسمبر ١٩٨٨ فى مقر الأمم المتحدة

بجنيف الذى تم فيها تقديم حل تاريخى يقوم على اساس دولتين احداهما اسرائيلية والأخرى فلسطينية وتطبيق قرارات مجلس الأمن وخاصة ٢٤٢ و ٣٣٨ ورفض الأرهاب .

٢٠ : صادرت السلطات الاسرائيلية ثلاثة ملايين و١٢ الف دونم من اراضى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٢١ : اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية انها لم تعد تتمسك بحضورها مؤتمر السلام المقترح

٢٢ : كشفت مصادر فلسطينية النقاب عن مخطط اسرائيلى جديد يستهدف السيطرة على مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة .

دولة قطر :

١٥ : صرح مسئول بمحكمة العدل الدولية بلاهاى بأن المحكمة وافقت على طلب قطر النظر فى النزاع على الحدود بين قطر والبحرين .

كمبوديا :

١٧ : وافقت الفصائل الكمبودية المتنازعة على الترتيبات الخاصة بالاسراع فى تنفيذ خطة السلام التى تشرف عليها الأمم المتحدة لأنهاء الحرب الأهلية المستمرة فى البلاد منذ ١٢ عاما .

كوبا :

٦ : قرر البرلمان الكوبى ارجاء الانتخابات العامة المقرر اجراؤها فى نهاية العام الحالى لمدة عام آخر ، كما تقرر ارجاء الانتخابات فى البرلمانات الاقليمية لمدة عام ايضا وذلك لما وصفت بأنها ظروف استثنائية

كوريا الشمالية :

١٦ : وقعت كوريا الشمالية بالأحرف الأولى فى فيينا على اتفاقية تتيح لوكالة الطاقة النووية الدولية للمرة الأولى اجراء تفتيش دولى على منشأتها النووية .

الكويت :

٤ : أعلنت الكويت انها تعتزم خفض عدد الموظفين غير الكويتيين بصورة ملحوظة وذلك بسبب الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج وقررت الحكومة الكويتية انهاء عقود عشرات الالاف من غير الكويتيين الذين ليست فى حاجة لخدماتهم حاليا

٩ : افتتحت أعمال دور الانعقاد الثانى للمجلس الوطنى الكويتى واكد امير الكويت فى الجلسة الافتتاحية ان من حق الكويت ان تتعاون تعاونا مطلقا مع اشقائها واصدقائها لضمان سلامتها ودرء اى خطر تتعرض له خاصة ذلك الخطر المتمثل فى النظام العراقى الحالى الذى مايزال يعلن عن نواياه العدوانية ازاء الكويت .

١٢ : أعلن مسئولون عسكريون امريكيون ان اكثر من ٥٠ من أحدث الدبابات والمركبات العسكرية وناقلات الجنود المدرعة الامريكية قد دمرت او اصيبت بأضرار متنوعة فى الانفجار الذى وقع فى مقر القيادة المشتركة للقوات الامريكية والبريطانية فى الكويت ـ بينما بلغ عدد المصابين ٥٣ جنديا امريكيا وستة جنود بريطانيين بعضهم فى حالة خطيرة

١٥ : ١٦ : عقدت فى الكويت اجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى الست ووزيرى خارجية مصر وسوريا لبحث الترتيبات الأمنية فى الخليج . واكد وزير خارجية الكويت اهمية دعم التعاون والتنسيق بين الدول الثمانى فى المجالات التى حددها اعلان دمشق . واعلن الوزراء استياءهم لعدم تعاون العراق تجاه ترسيم الحدود مع الكويت

كما اعلن وزراء خارجية دول اعلان دمشق فى ختام اجتماعاتهم بالكويت موافقتهم على الصيغة النهائية لهذا الاعلان على ان تقوم كل دولة باتخاذ الخطوات اللازمة لاقراره وفقا لاجراءاتها المتبعة والاجتماع فى القاهرة خلال شهر سبتمبر القادم . كما طالبوا بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وعقد مؤتمر السلام للشرق الأوسط لازالة اسلحة الدمار الشامل من كافة دول المنطقة .

: اصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت مرسوما وافق فيه على السماح لأول مرة لوزارة المالية بالسعى للحصول على قروض خارجية تبلغ ٣٢ مليار دولار لتمويل عملية اعادة بناء ماضربته ودمرته حرب الخليج فى بلاده .

٢٠ : اتهمت الكويت العراق بانتهاك شروط وقف اطلاق النار فى الخليج باستمرار احتجازه ١٨٩٠ مواطنا كويتيا و ٢٠٠٠ اجنبى كانوا بالكويت إبان الغزو العراقى .

٢٢ : منحت الكويت سوريا قرضا قيمته ٦٠ مليون دولار ووعدتها بتوفير فرص عمل للسوريين وتطوير الخدمة التليفونية السورية .

٢٧ : غادرت ميناء الأحمدى الكويتى ناقلتا بترول محملتين بأول شحنة من البترول الكويتى منذ الغزو العراقى للكويت

: اعلن وزير الاعلام الكويتى انه لا نية لرفع الرقابة عن الصحف فى الكويت .

لبنان :

١ : فى الوقت الذى بدا فيه الجيش اللبنانى الانتشار فى مدينة صيدا جنوبى لبنان والمناطق المحيطة بها ـ اندلع القتال بين القوات اللبنانية ومقاتلى منظمة التحرير الفلسطينية الذين رفضوا تسليم اسلحتهم تنفيذا للخطة الأمنية اللبنانية .

٢ : اكمل الجيش اللبنانى انتشاره فى مدينة صيدا والمناطق المحيطة بها بعد معارك ضارية بالدبابات والمدفعية والقذائف الصاروخية مع المقاتلين الفلسطينيين

٤ : اعلن الجانبان اللبنانى والفلسطينى توصلهما الى اتفاق يقضى بالسماح لقوات الجيش اللبنانى بالانتشار بجنوب لبنان فى سلام وانهاء القتال بين الجانبين

٦ : أكمل الجيش اللبنانى انتشاره وتأمين مدينة صيدا والمناطق المحيطة بها ، فى الوقت الذى تم فيه تجميع معظم الاسلحة الثقيلة الخاصة بالمقاتلين الفلسطينين خارج مخيمى الميه ميه وعين الحلوة

١١ : ذكرت المصادر الأمنية اللبنانية ان القوات الفلسطينية فى جنوب لبنان قد سلمت اخر اسلحتها الثقيلة والمتوسطة الى الجيش اللبنانى فى الوقت الذى واصل فيه الجيش انتشاره بالقرب من مدينة صور .

١٢ : تعهد الرئيس اللبنانى الياس الهراوى بمد سلطة الجيش اللبنانى لتغطى كل لبنان حتى حدوده الدولية المعترف بها

١٧ : طالبت الحكومة اللبنانية الأمم المتحدة بالتنفيذ العاجل لقرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨ والداعى لانسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب .

ليبيا :

٤ : اكد العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية ان حرب الخليج لم تكن مشكلة ثنائية بين العراق والولايات المتحدة لأن العراق انتهك القانون الدولى واعتدى على الكويت وهى دولة عضو بالامم المتحدة وبالتالى فالعراقيون احترفوا عدوانا على الامم المتحدة

٦ : اكد العقيد معمر القذافى ضرورة الاسراع فى مسيرة التكامل بين مصر وليبيا وتذليل كل العقبات التى تقف امام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين .

: عقدت فى بنغازى اعمال اللجنة العليا المصرية الليبية المشتركة وراس الجانب المصرى الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وراس الجانب الليبى ابو زيد عمر دورده امين اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا . وقد تم الاتفاق على انشاء اربع شركات مصرية لاستصلاح الاراضى بليبيا وشركة قابضة صناعية ولجنة لتوطين المصريين بليبيا وانشاء لجان فنية من الوزراء المختصين بالبلدين لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة وازالة اى معوقات .

١٣ : حذر الرئيس الليبى معمر القذافى الرئيس التركى تورجوت اوزال من شن هجمات على العراق من الاراضى التركية

ليبيريا :

١ : وافق كل من اوس صوير رئيس الحكومة المؤقتة فى ليبريا وتشارلز تايلور زعيم الجبهة الوطنية الليبيرية المعارضة على التعاون معا من اجل احلال السلام فى البلاد وانهاء الحرب الاهلية .

٦ : انسحب وفد جماعة المعارضة التى يتزعمها تشارلز تايلور من اجتماعات قمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فى

نيجيريا

مالي :

١٥ : تم احباط محاولة انقلاب فى مالى وتمكنت قوات الأمن من اعتقال قائد الانقلاب كابتن لاجيني ديابيرا وزير الداخلية

مدغشقر :

٢٣ : اعلن رئيس مدغشقر ديديه راتسيركا حالة الطوارىء فى العاصمة تاناناريف والمناطق الواقعة حولها للحد من تزايد الاحتجاجات المناهضة للحكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

٧ : اصدر الملك حسين عاهل الاردن قرارا بانهاء جميع الأحكام العرفية فى الأردن الا ان القرار ابقى على استمرار المحاكم العرفية العسكرية للنظر فى القضايا المقدمة اليها ومن اهمها قضية الفساد والاختلاسات

١٤ : قرر نواب الاخوان المسلمين فى مجلس النواب الاردنى حجب الثقة عن حكومة السيد طاهر المصرى رئيس وزراء الأردن .

١٥ : اقر مجلس الوزراء الأردنى مشروع قانون الأحزاب السياسية وقرر احالة المشروع الى مجلس النواب لمناقشته ويسمح القانون بقيام احزاب سياسية فى الاردن لأول مرة منذ ٣٣ عاما

٢١ : اعلن الملك حسين عاهل الأردن بعد محادثاته مع بيكر فى عمان ان الأردن سيحضر مؤتمر السلام وفقا للمقترحات الأمريكية

٢٢ : رفض مجلس النواب الأردنى رفضا كاملا مقترحات وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر الداعية الى عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط بعد موافقة الملك حسين على المبادرة الامريكية .

٢٧ : اصدر الملك حسين قرارا بتشكيل اللجنة الأردنية الملكية لشئون القدس برئاسة اكرم زعيتر وزير الخارجية الأسبق .

المملكة العربية السعودية :

٧ : اكد مسئول اقتصادى سعودى ان اقتصاد والمملكة تمكن من تجاوز الآثار الاقتصاديه السلبية التى سببتها ازمة الخليج بفضل المقومات والأسس القوية التى يستند اليها .

١٧ : جددت السعودية تأييدها لاعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ورحبت بكل المبادرات التى تستهدف تحقيق هذه الغاية .

المملكة المتحدة

٤ : أعلن وزير الدفاع البريطانى توم كينج أنه سيتم تقليص عدد القوات فى الجيش البريطانى الى الربع فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

٨ : أعلنت منظمة العفو الدولية فى لندن انه وقعت انتهاكات مزعجة ومثيرة للقلق لحقوق الانسان فى قارة آسيا خلال عام ١٩٩٠ وسجلت الانتهاكات فى الصين والهند وباكستان وبورما واندونيسيا ولاوس وماليزيا وغنيا الجديدة والفلبين وكوريا الجنوبية وتايلاند وسرى لانكا .

١١ : أعلن مسئول بريطانى أن الرئيس الامريكى جورج بوش ورئيس الوزراء البريطانى جون ميجور بحثا فى اتصال هاتفى اتخاذ اجراء آخر ضد العراق لازالة القدرات النووية لهذا البلد .

١٥ : اجمع زعماء قمة الدول الصناعية السبع الكبرى على ضرورة التخلص من البرنامج النووى العراقى .

١٦ : اعلن زعماء الدول الصناعية السبع الكبرى فى قمة لندن تأييدهم من مبادرة أمريكية للسلام فى الشرق الاوسط وطالبوا إسرائيل بوقف بناء المستوطنات والعرب بإنهاء مقاطعتهم الاقتصادية لاسرائيل .

كما قرروا دعم الرئيس السوفيتى جورباتشوف سياسيا إلا إنهم ترددوا فى تقديم المساعدات المالية لانقاذ الاقتصاد السوفيتى من الانهيار وطالبوا بإقامة نظام مراقبة للاشراف على برامج الاصلاح الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى .

١٧ : اعرب زعماء قمة الدول السبع الصناعية الكبرى عن استعدادهم للعمل على دمج الاقتصاد السوفيتى فى النظام الاقتصادى العالمى بعد ٤٠ عاما من العزلة الا انهم رفضوا اعطاء وعود بتقديم مساعدات مالية كبيرة لانقاذ هذا الاقتصاد من الانهيار

١٨ : اكد البيان الاقتصادى لقمة الدول الصناعية السبع فى لندن مساندة مجموعة السبع للدول التى تضررت من ازمة الخليج .

٢٣ - ٢٦ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لبريطانيا . وبهذه المناسبة اعلنت الحكومة البريطانية الغاء ٥٥٠ مليون دولار من إجمالى ديونها على مصر وهو مايمثل ٥٠ ٪ من هذه الديون

٢٧ : كشفت الحكومة البريطانية النقاب عن انها استمرت فى تصدير المواد النووية للعراق طوال ثلاث سنوات ولم تتوقف عن ذلك الا بعد ثلاثة ايام من بدء عملية غزو الكويت .

المملكة المغربية :

٤ : وقع المغرب وأسبانيا فى الرباط على معاهدة صداقة وتعاون وحسن جوار . وذلك بحضور ملك المغرب وملك أسبانيا ورئيس وزراء البلدين .

١٢ : أعلن مسئولون مغاربة ان اليابان قدمت منحا لاترد للمغرب تقدر بحوالى ١٣ مليون دولار ، لبناء ترسانة لاصلاح السفن ومعهد للتدريب على أعمال البناء .

المكسيك :

٢٠ : تعهد قادة ١٩ دولة فى أمريكا اللاتينية بالأضافة الى أسبانيا والبرتغال بالعمل سويا لتشكيل جبهة سياسية إقتصادية مشتركة تقوم على أساس تكريس الديمقراطية وحرية التجارة والاصلاح الاقتصادى وتشكل إطارا مشتركا لحل مشكلات قارة أمريكا اللاتينية .

موريتانيا :

١٤ : وافق حوالى ٩٨٪ من الموريتانيين على مشروع الدستور الذى تم التصويت عليه وبلغت نسبة الذين ادلوا بأصواتهم ٨٥٪ . وينص الدستور الجديد على إنشاء برلمان وإنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع العام لمدة ٦ سنوات وإستقلالية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ويؤكد على الهوية العربية والأفريقية لموريتانيا . ويعتبر الاسلام المصدر الوحيد للقانون ويتضمن السماح بالتعددية الحزبية .

٢٦ : أصدرت اللجنة العسكرية للخلاص الوطنى الحاكمة فى موريتانيا قانونين يتضمنان السماح بتشكيل الأحزاب السياسية بإستثناء الأحزاب الدينية وإطلاق حرية الصحافة مع إشتراطه أن تحترم جميع الأحزاب الاسلامية والأخلاق الاجتماعية والثقافية فى البلاد .

الهند :

١٤ - فازت حكومة الأقلية فى الهند برئاسة ناراسيمهارا وزعيم حزب المؤتمر بالثقة فى البرلمان وذلك بعد الاصلاحات الاقتصادية التى بدأت الحكومة تنفيذها لمواجهة الأزمة الاقتصادية بالبلاد .

١٩ : كشف وزير المالية الهندى أن الحكومة الهندية رهنت خلال الشهر الحالى نحو ٤٧ طنا من إحتياطيها من الذهب لدى البنك المركزى البريطانى مقابل الحصول على ٤٠٠ مليون دولار كقروض عاجلة لمواجهة أسوأ ازمة سيولة نقدية فى تاريخها .

٢٥ : قررت حكومة الأقلية فى الهند إنهاء ٤ عقود من السياسات الاقتصادية الاشتراكية وطرحت سياسة صناعية جديدة تستهدف التخلص من الديون الخارجية وظهور الهند كقوة إقتصادية جديدة .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أنه أكد عدة مرات معارضة أمريكا بناء المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة وأنها تعتبرها عقبة أمام السلام .

٤ : أجرى جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى مباحثات فى واشنطن مع وفد فلسطينى مؤلف من فيصل الحسينى والدكتورة حنان عشراوى حول كيفية تمثيل الفلسطينيين فى مفاوضات السلام .

٦ : أكد البيت الأبيض أن قرارات مجلس الأمن الصادرة ضد العراق تخول الولايات المتحدة القيام بعمل عسكرى ضد العراق إذا واصل إعاقة مهمة فريق الأمم المتحدة المكلف بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل

العراقية وتدميرها .

١٠ : أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش رفع العقوبات والحظر الاقتصادي المفروض على حكومة جنوب افريقيا رغم إنتقاد زعماء الكونجرس والمنظمات المناهضة للعنصرية لهذا القرار .

: أعلنت وزارة الدفاع الامركية أن عدد القوات الأمريكية الموجودة حاليا بالخليج يصل الى ٤٤ الف رجل .

١٢ : إتفق الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو على معارضة تقديم مساعدات غربية ضخمة للاتحاد السوفيتي لانقاذ إقتصاده المتدهور وذلك خلال قمة الدول السبع الصناعية الكبرى القادمة في لندن ، في الوقت الذي أعلن فيه وزيرا الخارجية الأمريكي والسوفيتي إحراز تقدم بشأن معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية المعروفة باسم « دستارت » .

١٦ : قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش إيفاد وزير خارجيته جيمس بيكر للقيام بجولة خامسة في منطقة الشرق الأوسط تشمل سوريا ومصر والأردن والسعودية وإسرائيل .

: أعلن الرئيس الأمريكي بوش أنه حصل على دعم قوي من زعماء قمة الدول السبع الصناعية الكبرى على شن ضربة عسكرية ثانية ضد العراق إذا لم يوفر صدام حسين المعلومات حول القدرات النووية العراقية .

١٧ : أعلن الرئيسان ميخائيل جورباتشوف وجورج بوش أنهما توصلا الى إتفاق لازالة أسباب الخلاف التي كانت تعترض إعلان التوصل الى صيغة . أول معاهدة يتم التوصل إليها بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لازالة وتدمير الصواريخ الطويلة المدى التي تحمل رؤوسا نووية لدى الدولتين بنسبة ٣٠٪ .

: إعترفت وزارة الدفاع الامريكية بأن الجيش الأمريكي فشل في تزويد قادة عملية عاصفة الصحراء التي تم خلالها تحرير الكويت بمعلومات قاطعة او تقارير وافية عن حجم الخسائر التي حدثت خلال مراحل المعركة المختلفة .

١٩ : تم التوصل الى إتفاق بين مصر وأمريكا على سداد الديون الأمريكية وقدرها ٥ مليارات دولار خلال ٢٠ عاما مع إعفاء مصر من السداد خلال السنوات الأربع القادمة والبدء في سداد الأصل بعد فترة السماح خلال السنوات العشر التالية بفائدة لاتزيد على ٢,٨٪ وقد تصل الى ٣٪ .

٢٠ : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها تعتزم بيع أسلحة أمريكية قيمتها ٥٤٦ مليون دولار لمصر وسلطنة عمان والمغرب .

٢٤ : طالبت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي بتقديم تقرير كامل عن عدد الصواريخ السوفيتية التي مازالت موجودة في أوروبا الشرقية والتي تعد إنتهاكا لاتفاقية الأسلحة النووية متوسطة المدى الموقعة بين البلدين عام ١٩٨٨ .

٢٦ : أكد البيت الأبيض أنه منذ أن إستأنفت الادارة الأمريكية مسيرة السلام فإنها أوضحت لكل الأطراف بأنها لم ولن تقدم تعهدات أو نصوصا سرية لأي طرف دون علم الأطراف الأخرى .

: إستبعد ريجينالد بارثلوميو وكيل وزارة الخارجية قيام الولايات المتحدة بوقف مبيعات الأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط من جانب واحد .

: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن قوة الرد السريع لحماية الأكراد في شمال العراق سوف تتكون من خمسة آلاف جندي ينتمون لست دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وتركيا .

يوجوسلافيا :

١ : إنتخب ستيب ميسيفتش ممثل كرواتيا في مجلس الرياسة الاتحادي رئيسا ليوجوسلافيا وبذلك تم حل إحدى المشاكل الرئيسية في الأزمة اليوجوسلافية حيث كانت جمهورية الصرب ترفض إنتخاب ميسيفتش رئيسا للدولة .

: إتخذت هيئة الرئاسة اليوجوسلافية برئاسة ميسيفتش ستة قرارات لمعالجة الأوضاع السياسية والأمنية في جمهورية سلوفينيا .

٢ : إندلعت المعارك في يوجوسلافيا بالطائرات والدبابات ونيران المدفعية بين قوات الجيش الاتحادي وقوات الدفاع المحلية في جمهورية سلوفينيا التي أعلنت إنفصالها عن الاتحاد مع جمهورية كرواتيا .

٤ : أعلنت جمهورية سلوفينيا رفضها للمهلة التي حددها مجلس الرياسة الجماعي في يوجوسلافيا لها لسحب وحداتها الدفاعية وإعادة سيطرة الجيش الاتحادي ثانية على نقاط حدودها الشمالية مع النمسا وايطاليا والمجر والافراج عن أسرى الجيش الاتحادي المحتجزين لديها .

٥ : أعلنت سلوفينيا عن إطلاق سراح جميع أسرى الجيش الفيدرالي ورفعت الحصار المفروض على قوات الجيش الفيدرالي في أراضي سلوفينيا كما شرعت في حل قوات الدفاع المحلية جزئيا وأعلنت إستعدادها للتفاوض بشأن مطلب إعادة السيطرة على مراكز الحدود الدولية الى القوات الفيدرالية وذلك بمشاركة المجموعة الأوروبية .

٨ : وافق قادة الحكومة الفيدرالية في يوجوسلافيا وزعماء الجمهوريات على خطة السلام التي تقدمت به المجموعة الأوروبية .

١٠ : وافق برلمان جمهورية سلوفينيا اليوجوسلافية بأغلبية ساحقة على إتفاق بريوني بشأن التوصل الى تسوية سلمية للأزمة التي ترتب على إعلان الجمهورية إستقلالها عن يوجوسلافيا .

١٣ : وافق مجلس الرئاسة اليوجوسلافي بعد جلسة إستمرت ١٤ ساعة على خطة السلام التي توسطت المجموعة الأوروبية من اجل التوصل اليها وتقضي بوقف إعلان جمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا لمدة ٣ أشهر وإنسحاب قوات الجيش الاتحادي الى ثكناته وتسريح وحدات الجيش الشعبي في سلوفينيا .

١٩ : قررت هيئة الرياسة اليوجوسلافية سحب قوات الجيش الفيدرالي من سلوفينيا في خطوة جديدة أعتبرها المراقبون بداية لاستقلال الجمهورية عن يوجوسلافيا سلميا .

اليونان :

تعرضت سيارة المستشار السياسي للسفارة التركية في اثينا لهجوم إرهابي بسيارة ملغومة شرقي المدينة . وأعلنت منظمة ١٧ نوفمبر الارهابية اليونانية مسئوليتها عن الحادث .

١٧ : تعرضت العاصمة اليونانية اثينا لاربعة إنفجارات متتالية وأعلنت جماعة أول مايو مسئوليتها عن الحادث .

١٨ : وصل الرئيس الأمريكي جورج بوش الى اثينا في أول زيارة لليونان يقوم بها رئيس أمريكي منذ حوالي ٣٢ عاما .

أغسطس ١٩٩١

الاتحاد السوفييتي :

٢ : اكد الرئيس الأمريكي جورج بوش في ختام زيارة للاتحاد السوفييتي تأييده للرئيس السوفييتي ميخائيل جورباتشوف مشيرا الى أن جورباتشوف مصر على المضي قدما في تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية .

: وقع الاتحاد السوفييتي والمجموعة الأوروبية اتفاقية بمنح موسكو ٤٧٥ مليون دولار لمساعدتها على التحول الى الاقتصاد الحر .

٤ : اعلن عن تشكيل جناح اصلاحي داخل صفوف الحزب الشيوعي السوفييتي بزعامة الكسندر رتسكوي نائب الرئيس الروسي بوريس يلتسين .

٧ : أعلنت الحكومة السوفييتية عن خطة مدتها اربع سنوات لتحويل ٦٠٠ مصنع حربي الى مصانع لانتاج السلع المدنية الاستهلاكية .

١٣ : أصدر الرئيس السوفيتي جورباتشوف أوامره بتشكيل وكالة خاصة لمراقبة عمليات تحويل المؤسسات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص والتي ستجرى على نطاق واسع في الاتحاد السوفيتي .

١٩ : أطيح بالرئيس السوفيتي جورباتشوف وتولى السلطة جينادى يانايف نائب الرئيس السوفييتي وسط تأكيد المصادر المطلعة أن تحالف العسكريين والعناصر المتشددة في الحزب الشيوعي السوفيتي قد احكمت قبضتها على الحكم . كما اعلنت القيادة الجديدة حالة الطوارىء في بعض المناطق ومنها موسكو لمدة ٦ شهور وتم تشكيل لجنة الدولة للطوارىء لادارة شئون البلاد وعين قادة الانقلاب قائدا عسكريا لموسكو .

: أصدرت لجنة الطوارىء مرسوما هددت فيه بوقف وتجميد نشاط وحل جميع البرلمانات السوفيتية واقالة المسئولين المنتخبين والحكومات المختلفة والاحزاب السياسية ما لم تلتزم بالأوامر الصادرة من اللجنة كما اصدرت اللجنة قرارا بحظر اصدار مختلف باستثناء تسع صحف قومية فقط

: اصدرت لجنة الطوارىء بيانا عللت فيه أسباب اقالة جورباتشوف وادعت انه أقيل لاسباب صحية وهاجم البيان سياسات جورباتشوف الاصلاحية وقال انها تسير في طريق مسدود وخربت البلاد وان البلاد على حافة الهاوية بسبب هذه السياسات .

: في أول مؤتمر صحفي يعقده بعد الاطاحة بجورباتشوف أعلن جينادى يانايف أن جورباتشوف يعالج ويستريح في القرم وان لجنة الطوارىء التي تم تشكيلها ملتزمة بالديمقراطية وبتطبيق سياسات السوق في المجال الاقتصادى وبدستور الاتحاد الجديد وان أعضاء اللجنة سيسيرون على نهج جورباتشوف واصلاحاته التي بدأ تطبيقها عام ١٩٨٥ .

٢٠ : أعفى رئيس الوزراء بافلوف من منصبه وعين نائبه بدلا منه كما فرض حظر التجول على موسكو .

: أصدر جينادى يانايف رئيس لجنة الطوارىء مرسوما بالغاء المراسيم بالقوانين التي اصدرها بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية .

: أعلنت جمهورية استونيا السوفيتية استقلالها التام عن الاتحاد السوفيتي واجراء انتخابات برلمانية في العام القادم على أساس الدستور الجديد للجمهورية .

٢١ : أصدر البرلمان السوفييتي قرارا باعادة تنصيب جورباتشوف رئيسا للدولة بعد حل لجنة الطوارىء التي قادت الانقلاب وأكد جورباتشوف انه يحكم سيطرته التامة على الدولة . كما اصدر الحزب الشيوعي السوفيتي بيانا ادان محاولة الانقلاب بانها غير شرعية .

٢٢ : اعتقلت السلطات السوفيتية ٦ من زعماء محاولة الانقلاب الفاشلة هم جينادى يانايف قائد المحاولة ، وفلاديمير كريوتشكوف رئيس جهاز المخابرات السابق وديمتري يازوف وزير الدفاع السابق ، وفالنتين بافلوف رئيس الوزراء السابق والكسندر تيزياكوف رئيس اتحاد مشروعات الدولة وأوليج باكلانوف مسئول الصناعات العسكرية . وقد انتحر وزير الداخلية بوريس بوجو العضو السابع في قيادة الانقلاب لحظة القبض عليه في منزله .

وأعلن بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ان المتآمرين سيقدمون الى المحاكمة بتهمة الخيانة .

٢٣ : بدأ الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف حملة واسعة لتغيير الحكومة وتطهير الحزب والقيادات العسكرية والامنية والاعلامية وحكومات عدد من الجمهوريات من جميع الشخصيات التي أيدت انقلاب غير الشرعي او اتخذت منه موقفا سلبيا وأعلن في خطاب امام نواب برلمان روسيا الاتحادية انه اتفق مع بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا على منهج مشترك لمعالجة الوضع في الاتحاد السوفيتي في أعقاب فشل الانقلاب .

: عين الرئيس جورباتشوف بناء على اقتراحات من يلتسين وزيرين جديدين للدفاع والداخلية هي الجنرال يفجيني شابو شينكوف قائد القوات الجوية في منصب وزير الدفاع وفيكتور بارانيكوف وزيرا للداخلية بينما تولى فاديم باكاتيم ـ ليبرالى الاتجاه ـ لرياسة لجنة أمن الدولة (المخابرات) .

: تم اعفاء رئيس البرلمان اناتولى كولياتكوف المتهم بتدبير الانقلاب من منصبه ، كما اقال الرئيس جورباتشوف الكسندر بسمرتنيخ وزير الخارجية واتهمه بالمناورة .

: أصدر بوريس يلتسين قرارا بوقف نشاط الحزب الشيوعي في روسيا (اغلاق مقر اللجنة المركزية للحزب في موسكو . وقال ان نشاط الحزب سيظل محظورا الى حين الانتهاء من المحاكمات القانونية بشأن دور الحزب ومدى تورطه في الانقلاب .

٢٤ : استقال الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف من منصب رئيس الحزب الشيوعي واوصى بحل اللجنة المركزية وأمر بمصادرة كل ممتلكات الحزب وحظر نشاطه داخل القوات المسلحة وقوات الأمن السرية المعروفة باسم كي . جي . بي .

: عين الرئيس جورباتشوف ايفان سيلاييف رئيس وزراء جمهورية روسيا الاتحادية رئيسا لوزراء الاتحاد السوفييتي وعين لجنة لادارة شئون البلاد لحين تصديق البرلمان على الحكومة الجديدة .

: أصدر بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية بيانا اعلن فيه اعترافه باستقلال جمهوريتي استونيا ولاتفيا عن الاتحاد السوفيتي كما اصدر قرارا بالاستيلاء على جميع وثائق كل من الحزب الشيوعي السوفيتي وجهاز المخابرات في جمهورية روسيا الاتحادية .

: أعلن برلمان جمهورية اوكرانيا السوفيتية الاستقلال عن موسكو على ان يتم طرح هذا القرار للاستفتاء في ديسمبر .

: أصدر رئيس جمهورية فرجينيا مرسوما يقضي بتمليك مبنى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومتحفى لينين للجمهورية مع دفع التعويضات اللازمة .

٢٥ : أعلن المتحدث باسم الرئيس السوفيتي جورباتشوف ان الرئيس السوفيتي وافق على حق جمهوريات البلطيق الثلاث لاتفيا واستونيا وليتوانيا فى اعلان استقلالها كما أكد أن الاتحاد السوفييتى سيعترف بالتعددية الحزبية .

: اعلنت جمهورية روسيا البيضاء استقلالها عن الاتحاد السوفييتى .

: أعلن المتحدث باسم الرئيس السوفيتي ان سيرجي افرومنيف المستشار العسكرى لجورباتشوف قد انتحر .

٢٦ : أعلن الرئيس السوفيتي جورباتشوف امام البرلمان انه اصبح من الضرورى ازالة كافة العوائق التى يمثلها النظام الاقتصادى القديم وافساح المجال امام نظام الاقتصاد الحر واكد الحاجة الى انتخابات جديدة للبرلمان ومنصب الرئيس وكافة المؤسسات الاتحادية الاخرى . كما اعلن تأييده لاجراء مباحثات مع جمهوريات البلطيق الثلاث من أجل استقلالها بمجرد توقيع معاهدة الاتحاد

: أعلن ان صحيفة ازفستيا الناطقة بلسان الحكومة ستتحول الى صحيفة مستقلة وان وكالة تاس تعتزم التحول الى وكالة انباء مستقلة

: أعلن اناتولى لوكيانوف رئيس البرلمان السوفيتي استقالته من منصبه وانتحر رئيس الجهاز الادارى للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي .

: قررت السلطات فى جمهورية اوكرانيا السوفيتية وقف نشاط الحزب الشيوعى الأوكرانى وتجميد ارصدته ومصادرة الوثائق الخاصة به لاجراء تحقيق فى اتهام الحزب بالتواطؤ فى الانقلاب الفاشل بينما قررت جمهورية اوزبكستان السوفيتية التحرك نحو الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي .

٢٧ : أعلنت جمهورية مولدافيا السوفيتية الاستقلال التام والفورى لتصبح سابع جمهورية تتخذ هذه الخطوة فى الوقت الذى هدد فيه الرئيس السوفيتي جورباتشوف بالاستقالة من منصب الرئاسة . لم يتم الاتفاق على معاهدة اتحاد جديدة تحفظ كيان الدولة الذى يواجه خطر الانهيار .

٢٨ : عين الرئيس جورباتشوف بوريس بانكين وزيرا جديدا للخارجية بينما وافق البرلمان السوفيتي على حل الحكومة السابقة .

: وجهت تهمة الخيانة العظمى لـ ١٣ من قادة الانقلاب وقررت الحكومة السوفيتية استدعاء ٣٠ سفيرا سوفيتيا من الخارج بسبب تأييدهم الواضح للانقلاب الفاشل

: اتهمت صحيفة كورانتى الناطقة بلسان بلدية موسكو الحزب الشيوعى السوفيتي بارتكاب فضائح مالية من بينها تحويل ٤٥٠٠ مليون دولار لصالح نظام الرئيس العراقى صدام حسين وتم العثور على وثيقة تثبت ذلك كما تثبت تمويل الحزب للاحزاب الشيوعية فى الخارج .

٢٨ : حذر الرئيس السوفيتى جورباتشوف جمهورية روسيا الاتحادية من انها يجب ان تخضع للقانون السوفيتي وتلتزم به والا تتعدى على اختصاصاته هو شخصيا وذلك فى الوقت الذى اصدر بوريس يلتسين رئيس روسيا اوامره بالايتم تنفيذ عمليات التبادل التجارى الدولى للاتحاد السوفيتى قاطبة الا بعد موافقة جمهوريته .

: أكد الاتحاد السوفيتي مجددا ان إسلحته النووية وصواريخه تخضع للاشراف والسيطرة الكاملة للسلطة المركزية فى موسكو وانه لم يحدث خلال الانقلاب ما يزيد من قلق الولايات المتحدة او يدفعها لرفع درجة إستعدادها العسكرى .

: وافق البنك الدولى على منح الاتحاد السوفيتي معونة قدرها ٣٠ مليون دولار فى أول دعم فعلى تحصل عليه موسكو من البنك او صندوق النقد الدوليين .

٢٩ : قرر البرلمان السوفييتى سحب سلطات الطوارىء الخاصة من الرئيس ميخائيل جورباتشوف التى منحت له فى مارس ١٩٩٠ ثم فى سبتمبر من نفس العام لاعطائه فرصة افضل لاصدار القرارات والمراسيم التى من شأنها انعاش الاقتصاد السوفيتى دون الرجوع للبرلمان . كما قرر البرلمان وقف نشاط الحزب الشيوعى السوفيتي فى جميع انحاء البلاد لثبوت تورطه فى محاولة الانقلاب الفاشلة كما اسقط الحصانة البرلمانية عن اناتولى لوكيانوف رئيس البرلمان لتقديمه للمحاكمة بتهمة خيانة الدولة . كما قرر النائب العام السوفيتى نيكولاى تروبين الاستقالة من منصبه .

٣٠ : أصدر برلمان جمهورية اذربيجان السوفيتية قرارا بالاجماع باعلان استقلال الجمهورية .

اثيوبيا :

٢ : أعلنت الحكومة المؤقته فى اريتريا انها طردت انها طردت اكثر من ١٢٥ الف شخص ممن خدموا فى عهد الرئيس الاثيوبى المخلوع منجستوهيلاما ريام ويشمل هؤلاء ٨٢ الف اسير اثيوبى و ٤٢ الفا اخرين من موظفى الحكومة السابقة .

٣ : صرح مسئول اريترى فى الخرطوم بانه سيتم تحويل المكاتب الاريترية فى جميع انحاء العالم الى مستوى البعثات السياسية وهو وضع اقل من السفارة . اما المكاتب الاريترية فى كل من الخرطوم وروما وباريس ولندن والقاهرة ودمشق وصنعاء وابو ظبى فسترفع الى مستوى البعثات السياسية .

اسرائيل :

١ : أعلنت اسرائيل موافقتها على حضور المؤتمر المقترح للسلام فى الشرق الأوسط .

٢ : صرح اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل بانه سيعرقل عملية السلام برمتها اذا لم يتم التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر السلام وفقا لرغبة حكومته .

٣ : إعلنت وزارة الاسكان الإسرائيلية انها ستبنى قريبا ٢٨٠ مسكنا جديدا للمستوطنين الاسرائيليين فى هضبة الجولان السورية المحتلة التى ضمتها اسرائيل فى عام ١٩٨١ .

٤ : إقرت الحكومة الاسرائيلية باغلبية ١٤ صوتا ضد ٣ الموافقة المشروطة التى تقوم بها اسحاق شامير رئيس الوزراء على اشتراك اسرائيل فى مؤتمر السلام

٥ : أعلن مسئولون اسرائيليون ان اسرائيل بدأت انشاء مستوطنه جديدة فى الضفة الغربية المحتلة .

٧ : ذكرت ذكرت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية ان اسرائيل تتجه الآن الى تحسين وتدعيم علاقاتها التجارية مع اليابان .

٨ : أعلنت اسرائيل انها لن تقاطع مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط لدى اعلان منظمة التحرير الفلسطينية عن اسماء المشاركين فى الوفد الفلسطينى الذى سيحضر المؤتمر .

٩ : ذكر راديو اسرائيل ان ٦٠٪ من اليهود السوفييت الذين هاجروا الى اسرائيل مؤخرا رفضوا تادية الخدمة العسكرية فى جيش الدفاع الاسرائيلى واعلنوا انهم لا يرغبون فى خوض أى حرب ضد العرب .

: ذكرت مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية ان السلطات الاسرائيلية تعتزم تكثيف وحدات من حرس الحدود فى المناطق المحتلة . بدلا من جنود نظاميين وجنود احتياط

١٢ : اكد اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل رفضه مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر السلام المقترح .

١٦ : ذكر راديو الجيش الإسرائيلى ان اسرائيل اتفقت مع السلطات الاثيوبية على نقل ٢٦٠٠ يهودى اثيوبى من الفلاشا .

١٧ : أعلن المتحدث باسم هيئة التصنيع العسكرية الاسرائيلية ان اسرائيل اجرت مؤخرا تجربة ناجحة لاطلاق صاروخ مضاد للصواريخ تم تطويره لتستخدمة البحرية الاسرائيلية .

: اعترف متحدث اسرائيلى بوقوع هجوم بقنبلة حارقة قرب محطة للسيارات الاسرائيلية فى قلب تل ابيب مما اسفر عن احتراق عدة محال تجارية قرب المحطة ووقوع خسائر مادية كبيرة .

١٨ : اعترف متحدث اسرائيلى بوجود ٦٢٠٠ فلسطينى فى معتقل انصار ٣ فى صحراء النقب .

٢٤ : أعلن اريل شارون وزير الاسكان الاسرائيلى ان الولايات المتحدة رفضت اعطاء اسرائيل مذكرة تفاهم كانت قد طلبتها بشان تفاصيل مهمة خاصة بمؤتمر السلام المقترح بالشرق الاوسط .

٢٨ : ذكر راديو اسرائيل ان عدد المهاجرين اليهود الجدد الذين تم توطينهم مؤخرا فى مدينة القدس المحتلة قد بلغ ١٨ الف شخص كما تم توطين ٢٧ الف مهاجر يهودى فى حيفا و٢١ الفا فى مدينة تل ابيب وذلك من مجموع ٣٤٧ الف شخص وصلوا

الى اسرائيل منذ بدء الموجة الحالية للهجرة اليها .

المانيا :

١٩ : طالب المستشار الالماني هلموت كول المسئولين في الاتحاد السوفيتي بضمان حياة جورباتشوف في الاستمرار في اصلاحاته والالتزام بالاتفاقيات وبما جاء في مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي .

ايران :

٣ : قدمت بعثة الأمم المتحدة التي زارت ايران لتقويم اثار الحرب العراقية الايرانية في الفترة من ٨٠ ـ ١٩٨٨ تقريرا الى مجلس الامن حول خسائر الحرب على الجانب الايراني جاء فيه ان الخسائر البشرية تصل الى ١٤ الف قتيل من المدنيين و ٥٧ الف مصاب منهم ٣٧ الفا تحولوا الى معوقين وقدرت الحكومة الايرانية الخسائر الاقتصادية المباشرة بحوالي ٤٤٠ مليار دولار وغير المباشرة بخمسمائة مليار دولار .

٦ : اتفقت ايران والسعودية على تبادل السفراء وذلك تطبيقا للعلاقات التي تحسنت بين البلدين عقب حرب الخليج .

١٠ : ابلغت ايران السكرتير العام للأمم المتحدة مذكرة تتهم فيها العراق بانتهاك وقف اطلاق النار خلال الفترة الواقعة ما بين الثامن والخامس والعشرين من يوليو الماضي .

٢٢ : صرحت مصادر دبلوماسية ايرانية في الكويت بان الرئيس الايراني هاشمي رافسنجاني قرر اعادة ست طائرات كويتية مدنية كان العراق قد استولى عليها في أعقاب الغزو ثم ارسلها الى ايران لحمايتها من نصف دول التحالف .

٢٥ : اكد على اكبر ولايتي وزير خارجية ايران ضرورة سحب القوات التركية من شمال العراق وانه ينبغي الحفاظ على السيادة والوحدة الاقليمية للعراق .

: جرت في طهران مباحثات ايرانية عراقية بين نائبي وزيري خارجية البلدين حول الخلاف على نهر أروند وترسيم الحدود وتبادل الأسرى الى جانب التطورات السياسية في العراق واوضاع الشعب العراقي تحت الحصار الاقتصادي .

باكستان :

٢ : ذكر تقرير لمنظمة حقوق الانسان الباكستانية غير الحكومية ان الاف العائلات في باكستان تعيش في حالة عبودية بسبب نظام العمل وان مأساة الاطفال الذين يجبرون على العمل تتفاقم .

١٨ : تعهد عاصف فواز رئيس اركان الجيش الباكستاني الجديد بمساندة الديمقراطية في البلاد وحذر الجيش من التدخل في السياسة .

٢٧ : صرح متحدث عسكري باكستاني بان القوات الباكستانية قد صدت هجوما للقوات الهندية على احد المواقع القارية الباكستانية في كشمير .

بنجلاديش :

٧ : اقر البرلمان في بنجلاديش باغلبية ساحقة اجراء تعديلات في دستور البلاد يتم بمقتضاه الانتقال من النظام الرئاسي الى النظام البرلماني وانهاء ٦٦ عاما من نظام الحكم الرئاسي .

١٢ : وقع وزيرا خارجية بنجلاديش وايران مذكرة تفاهم وتعاون بين البلدين في المجالات العلمية والثقافية والفنية .

بولندا :

٣٠ : قدمت الحكومة البولندية برئاسة كرزيستوف بيلتشكي استقالتها احتجاجا على انتقادات المعارضة الشيوعية الحادة لسياستها الاقتصادية .

بيرو :

٢ : اعلن رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ان اكثر من ٣ الاف شخص قد لقوا مصرعهم في بيرو من جراء اعمال العنف السياسي خلال العام الاول من حكم الرئيس الحالي البرتو فوجيمورو وان عدد الضحايا في ارتفاع ملحوظ .

١٦ : وافق مجلس النواب في بيرو على رفع الحصانة البرلمانية عن رئيس الدولة السابق الان جارسيا تمهيدا لمحاكمته بتهمة اختلاس اموال عامة .

تركيا :

٤ : عقد في استانبول المؤتمر العشرون لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي وافتتح اعمال المؤتمر الرئيس التركي تورجوت اوزال بكلمة اكد فيها ان التكامل الاقتصادي هو احسن ضمان للسلام واقترح ان تعطى منظمة المؤتمر الاسلامي الاولوية للتنمية الاقتصادية من اجل تدعيم اواصر الوحدة كما اقترح مد انبوب مياه يوصل مياه نهري دجلة والفرات الى الجزيرة العربية وتستفيد منه اسرائيل .

٧ : اعلن مسعود يلمظ رئيس وزراء تركيا ان بلاده قررت اقامة منطقة عازلة داخل اراضي العراق بعمق ٥ كيلومترات من خط الحدود بين البلدين لمنع تسلل المتمردين الاكراد وان اى شخص يدخل هذه المنطقة بدون تصريح سوف يتعرض لاطلاق النار .

٨ : اعلنت الحكومة التركية ان القوات المسلحة التركية لن تخرج من الاراضي العراقية الا بعد توجيه ضربة قاضية ومدمرة للمتمردين الاكراد الاتراك المتمركزين في اراضي شمال العراق من انصار حزب العمل الكردي الذي يسعى لاقامة حكم ذاتي للاكراد والاتراك .

: اختتم مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية أعماله بمدينة استانبول وركز البيان الختامي للمؤتمر على ضرورة التركيز على التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين الدول الاسلامية وتعزيز الروابط فيما بينها وحمل البيان العراق مسئولية المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي لعدم امتثاله للقرارات الشرعية والدولية وطالبه بالامتثال لهذه القرارات وأكد البيان على تأييده للجهود المبذولة لاحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط مستندا الى الشرعية الدولية .

١٠ : اعلن مسعود يلمظ رئيس وزراء تركيا ان وحدات القوات الخاصة التركية هاجمت اخر موقع لتدريب المتمردين الاكراد في شمال العراق .

١١ : اعلنت تركيا انها تمكنت من سحق المقاومة في معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني المعارض الموجودة في شمال العراق .

تونس :

١٨ : اتهمت احدى منظمات حقوق الانسان في لندن السلطات التونسية بانتهاك حقوق مواطنيها في التعبير وبمحاكمة الصحفيين واغلاق الصحف واسم المنظمة (المادة ١٩)

الجزائر :

١٠ : انتخبت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري مكتبا سياسيا جديدا يضم ١٥ عضوا

١٧ : اعلنت السلطات الجزائرية انها ستطلق سراح ٣٢٩ من الاصوليين الاسلاميين المنتمين لجبهة الانقاذ الاسلامية

١٨ : وافقت ٨ احزاب جزائرية على برنامج مشترك يطالب باجراء تغييرات في قانون الانتخابات وتخفيض عدد مقاعد البرلمان .

٢٧ : رفض النواب الجزائريون الموافقة على اقتراح الحكومة برفع اسعار المواد الاستهلاكية الاساسية ودعوا الحكومة الى التفاوض مع صندوق النقد الدولي لتفادى الزيادات حتى اخر السنة الحالية .

جزر القمر :

٣ : اعلنت المحكمة العليا في جزر القمر وقف سعيد محمد جوهر عن ممارسة مهامه كرئيس للبلاد واتهمته بارتكاب تقصير خطير وقد خلفه في المنصب رئيس المحكمة العليا ابراهيم احمد خالدى كرئيس للجمهورية بالنيابة .

٤ : اعلن الرئيس سعيد محمد جوهر رئيس جزر القمر انه مازال يتحكم في السلطة رغم محاولة ابراهيم خالدى رئيس المحكمة العليا الاطاحة به مستخدما مادة الدستور التي تنص على تولى رئيس المحكمة العليا منصب رئيس الدولة في حالة موته أو عدم قدرة الرئيس الاصلي على ممارسة مهامه لاسباب صحية .

جمهورية مصر العربية

٢ : اعلن حسين شاش سفير مصر في لبنان ان الرئيس حسني مبارك يعمل على تحقيق انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان بصورة منفصلة عن عملية السلام في الشرق الاوسط .

٦ : تنفيذا لتعليمات الرئيس مبارك بازالة الحواجز ومعوقات التعاون بين مصر وليبيا قرر مجلس الوزراء فتح الحدود بين البلدين والغاء ورفع نقاط المرور والتفتيش والجمارك

والجوازات والغاء نظام تسجيل المواطنين القادمين لدى اقسام الشرطة وان يتحول منفذ الدخول الى نقطة من نقاط حرس الحدود يكون دورها مقصورا على تسجيل ارقام السيارات العابرة الليبية والمصرية والتأكد من ان راكبيها من المواطنين الليبيين او المصريين كما تم توقيع بروتوكول للتعاون الاسكانى بين البلدين .

: اصدر مجلس الوزراء بيانا اقر فيه اعلان دمشق للتعاون والتنسيق بين مصر وسوريا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست .

: وصل الى القاهرة وفد فلسطينى يضم السيدين محمود عباس (ابو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحكم بلعاوى عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لاجراء مباحثات مع عدد من المسئولين حول جهود السلام .

١٣ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا جمهوريا بان يكون الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء هو الوزير المختص بتطبيق احكام قانون الاعمال العام .

١٤ : ابلغت مصر الولايات المتحدة رسميا بضرورة تطبيق معيار واحد للتسلح فى منطقة الشرق الاوسط وقالت مصر ان حجر الزاوية فى نزع السلاح ، هو انضمام اسرائيل لمعاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

١٧ : فى لقائه مع ثمانية وزراء اكد الرئيس حسنى مبارك ضرورة ان تكون القرارات التى تصدر عن مؤسسات كل من مصر وليبيا قادرة على ازالة وحل المشاكل والعقبات وان تكون متفقة مع النظرة القومية الواسعة التى تتفق ومستقبل العلاقات بين البلدين ومسيرة التكامل بينهما .

١٩ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد عبد الكريم الايريانى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية اليمنى الذى نقل اليه رسالة من الرئيس اليمنى على عبد الله صالح حول المستجدات فى المنطقة والعلاقات الثنائية بين البلدين

: اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارا بتعيين ٩ محافظين جددا .

٢٦ : تلقى الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والقيادة والحكومة السوفيتية تقديرا لموقف مصر والرئيس مبارك وتعبيرا عن الشكر والامتنان ازاء احداث الاتحاد السوفيتى الاخيرة .

٢٧ ، ٢٨ قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة للجماهيرية الليبية للمشاركة فى احتفالات افتتاح مشروع النهر الصناعى العظيم .

٢٩ : اكدت مصر قلقها العميق ازاء اختراق القوات والزوارق المسلحة العراقية المياه الاقليمية الكويتية وتنفيذها عمليات انزال للافراد والاسلحة فى جزيرة بوبيان الكويتية .

جنوب افريقيا :

١٦ : وقع نائب المفوض العام لشئون اللاجئين ومندوب جنوب افريقيا للامم المتحدة على اتفاق يمنح العفو العام للمنفيين السياسيين الذين يصل عددهم الى ٤٠ الفا ويتيح لهم العودة الى بلادهم طواعية خلال ١٢ شهرا ، كما نص الاتفاق على السماح بفتح مكتب المفوضية الدولية لشئون اللاجئين فى جنوب افريقيا لاول مرة منذ ٣٠ عاما لتسهيل فحص اوراق العائدين .

١٧ : اعلنت منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى انها افرجت عن جميع الجواسيس التابعين لحكومة جنوب افريقيا والذين كانوا محتجزين لديها .

دولة الامارات العربية المتحدة :

١٦ : اشار تقرير صدر فى ابو ظبى الى ان دولة الامارات العربية المتحدة منحت البلدان المتضررة من ازمة الخليج مبلغ ١,٤٥ مليار دولار كمساعدة وان هذا المبلغ يتجاوز المليار دولار التى سبق ان وعدت بها دولة الامارات لمساعدة البلدان المتضررة من الحرب . كما اعفت دولة الامارات بعض البلدان المتضررة من ازمة الخليج من تسديد ديون تبلغ قيمتها ٩٣٣,٦ مليون دولار .

السودان :

٢ : بلغت جملة المساعدات الامريكية للسودان هذا العام اكثر من ١٥٠ مليون دولار تمثلت فى مساعدات اغاثة وبرامج توزيع البذور فى اعقاب موسم الجفاف الماضى ببعض انحاء السودان

٣ : اصدر اللواء الامير محمد صالح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية قرارا بتكوين الامانة العامة للمؤتمر الوطنى للنظام السياسى فى السودان وتختص بالاعداد للمؤتمرات الشعبية للنظام السياسى فى جميع الولايات السودانية .

٥ : شهدت صحيفة الانقاذ الوطنى السودانية الخاضعة لاشراف الحكومة السودانية هجوما عنيفا على دول الخليج العربى الذى وصفته بانه خليج الخنازير وحرضت العراق على معاودة ضرب دول الخليج لتطهيره ممن اسمتهم اعداء الامة الاسلامية .

٩ : اعلن السودان انه سيوقع اتفاقية مع الحكومة الاريترية المؤقتة والمفوضية السياسية لشئون اللاجئين بالامم المتحدة لتنظيم عمليات اعادة اللاجئين الاريتريين الى بلادهم بعد تحقيق الامن والاستقرار هناك .

١٢ : قررت حكومة السودان وقف تقديم اى دعم مباشر او غير مباشر لاى مؤسسة او هيئة او شركة عامة اعتبارا من شهر يونيو من العام القادم .

٢٠ : رحب الرئيس السودانى عمر البشير بالاطاحة بالرئيس السوفيتى جورباتشوف

٢٣ : اعلن فى الخرطوم ان القيادة العامة للقوات المسلحة تمكنت من احباط محاولة انقلاب فاشلة ضد حكومة مجلس الانقاذ الوطنى فى بداية تحركها وكان يشارك فيها بعض العسكريين بالخدمة وبعض المتقاعدين والمدنيين وتم اعتقال ١٣ ضابطا ومدنيين ينتسبون الى حزب الامة .

٣٠ : اذاع راديو لندن ان عددا من كبار القادة فى قوات المتمردين فى جنوب السودان قد اطاحوا بزعيم التمرد جون جارانج .

سوريا :

٣ : ذكرت احصائية ان عدد سكان سوريا بلغ اكثر من ١٢ مليون نسمة .

٤ : اعلنت سوريا انها ستنسحب من غالبية اراضى لبنان فى اللحظة التى تطلب فيها الحكومة اللبنانية ذلك .

٦ : ذكر راديو دمشق ان القوات السورية التى ارسلت الى الكويت ابان حرب الخليج قد عادت الى سوريا بعد ان ادت الواجب الوطنى فى معركة تحرير الكويت .

شيلى :

٣ : وقعت الارجنتين وشيلى اتفاقية لتسوية مشكلة الحدود بينهما التى استمرت قرنا كاملا كما وقعت عدة اتفاقيات اخرى للتعاون الاقتصادى بينهما .

الصومال :

١٨ : ادى الرئيس الصومالى المؤقت على مهدى محمد اليمين الدستورية لتولى رياسة الصومال لفترة اخرى .

٢٦ : ناشد الامين العام للجامعة العربية كل الحكومات العربية والصديقة المسارعة بمديد العون الفورى والعاجل لشعب الصومال الذى يعانى من خطر المجاعة فى كافة ارجاء البلاد والتى نتج عنها موت الالاف .

الصين :

١٠ : صرح مسئول يابانى بان لى بنج رئيس الوزراء الصينى قد ابلغ نظيره اليابانى توشيك كايفو خلال اجتماعهما فى بكين بان الصين توافق من حيث المبدأ على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية .

٢٨ : اعلنت وزارة الخارجية الصينية فى اول رد فعل لها على استقالة الرئيس السوفيتى جورباتشوف من رئاسة الحزب الشيوعى بانها تحترم ارادة الشعب السوفيتى وتأمل من تطوير العلاقات الطيبة مع الاتحاد السوفيتى

: اعلن متحدث باسم الحكومة الصينية ان الصين لن تحظر الاشتراكية ولن تتأثر بالتغيرات الجارية فى الاتحاد السوفيتى

٣٠ : اكد التقرير العام للحزب الشيوعى الصينى تصميم بلاده على مواصلة طريق الاشتراكية وفقا للنموذج الصينى على الرغم من رياح التغيير الدولية .

العراق :

٢ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الدول المشتركة فى القوة الخاصة لحماية الاكراد فى شمال العراق قد انتهت من الاتفاق على تشكيلها وان عناصر هذه القوة التى تضم خمسة الاف مقاتل

اتخذت مواقعها بالفعل .

٣ : كشف بيريز دي كويار السكرتير العام للأمم المتحدة عن خطة بفرض رقابة على برامج التسليح وابحاث تطوير الأسلحة في العراق والتي وصفت بانها خطة غير مسبوقة من جانب الامم المتحدة ضد اية دولة في العالم .

: اتفقت المعارضة العراقية في نهاية مؤتمر عقدته في واشنطن على مشروع للحكم المستقبل في العراق يتضمن برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تشكل الدستور العراقي الجديد .

٥ : اعترف العراق للمرة الاولى بانه اجرى تجارب على الحرب الجرثومية البيولوجية وبان لديه معملا لهذا الغرض .

: اكد العراق ان ٢١ الف طفل عراقي لقوا حتفهم بسبب نقص الغذاء وان العراقيين يواجهون نقصا خطيرا في المواد الغذائية مما يهدد بحدوث مجاعة طبقا لتقارير الامم المتحدة .

: اتفق اعضاء مجلس الأمن الدولي على انه ليس هناك مايستدعي اى تغيير في العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

٧ : قدم العراق شكوى الى الأمم المتحدة تتعلق باختطاف ايران مواطنين عراقيين من بينهم ١٥ ضابطا

٨ : وافقت الدول الخمس بمجلس الأمن على مشروع قرار يسمح للعراق ببيع بترول بما قيمته ١,٦ مليار دولار لمدة ستة شهور لشراء الاغذية

٩ : رفض العراق مشروع القرار الذي اعلنته الأمم المتحدة والخاص بالسماح له ببيع جزء محدود من بتروله لشراء مواد غذائية وطبية لأنه لن يقدم الأموال اللازمة لتغطية احتياجات الشعب العراقي من الاغذية والادوية والمواد الاساسية الأخرى .

١٠ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان العراق وافق على السماح للطائرات التابعة للامم المتحدة بان تحلق على ارتفاعات عالية لفحص منشآت الأسلحة النووية والكيماوية المحتملة في اراضيه وذلك للاسراع بعملية التحقق من قدراته النووية ، وذلك عقب طلب تقدمت به الأمم المتحدة وتبادل الرسائل بينها وبين العراق حول هذا الموضوع .

١٢ : احتج العراق على حكام الجيش التركي بانتهاك حرمة اراضيه وسيادته الوطنية عندما هاجم مواقع للمتمردين الاكراد بشمال العراق .

١٦ : وافق مجلس الأمن الدولي على ثلاثة مشروعات قرارات بشأن العراق قضى المشروع الاول بالسماح باستئناف تصدير البترول العراقي لمدة ٦ اشهر بما لايتجاوز حصيلته ١,٦ مليار دولار على ان توضع الحصيلة عهدة لجنة تابعة للسكرتير العام للأمم المتحدة على ان تخصص كل الحصيلة للبرامج الإنسانية والغذائية للعراقيين ودفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بمئات الالاف من العاملين الذين طردوا من العراق والكويت . وينص القرار الثاني على مصادرة ٣٠٪ من العائد السنوى للبترول للتعويض عن اضرار الحرب والدمار الناشىء عنها ولتسديد تكاليف تدمير ترسانة الأسلحة الثقيلة العراقية ، وينص مشروع القرار الثالث على الرقابة طويلة الأمد على البرنامج النووي العراقي

: قرر الرئيس العراقي صدام حسين زيادة رواتب ومكافآت قادة وضباط وجنود الجيش للمرة الثالثة منذ غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠

١٨ : اعلن وزير التخطيط العراقي ان بلاده قد خسرت ١٧ مليار دولار خلال الـ ٦ اشهر الأولى من الحظر الاقتصادي الدولي ضد العراق بدءا من اغسطس ١٩٩٠ وحتى يناير ١٩٩١

١٩ : رحب مجلس قيادة الثورة العراقي والمجلس القطرى لحزب البعث بالتغييرات في القيادة السوفيتية .

سلطنة عمان

وصل الى سلطنة عمان ، في زيارة رسمية ، جوليو اندريوتي رئيس الوزراء الايطالي . وقد استقبله ، السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وجرى خلال المقابلة بحث افاق التعاون الثنائي بين البلدين وتعزيزه اضافه الى القضايا العربية والدولية الراهنة .

فرنسا :

١٩ : طالب الرئيس الفرنسي ميتران القيادة السوفيتية الجديدة بضمان حرية وأمن الرئيس السابق جورباتشوف وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية .

الفلبين :

٢٧ : وقعت الولايات المتحدة والفلبين على معاهدة جديدة بشأن القواعد العسكرية الامريكية في الفلبين يسمح بمقتضاها للقوات الامريكية باستخدام قاعدة (سوبك باي البحرية) لمدة عشر سنوات أخرى .

فلسطين :

٤ : صادرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ٧ الاف دونم من الاراضي الفلسطينية في المنطقة التابعة لبيت لحم

١٤ : اتهمت قيادات فلسطينية في الاراضي المحتلة سلطات الاحتلال الاسرائيلي باطلاق الرصاص عمدا وقتل الفلسطينيين بالاراضي المحتلة في محاولة لتخريب الجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام

: طالبت الفصائل الفلسطينية بمنح الفلسطينيين المقيمين في لبنان الأوراق اللازمة التي تمكنهم من الاقامة بموجب (بطاقة هوية) شخصية صادرة من المديرية العامة لادارة شئون اللاجيئين الفلسطينيين واستثنائهم من تطبيق الأحكام العامة لاقامة الاجانب مع تسوية وضع الفلسطينيين الذين دخلوا الى لبنان بعد عام ١٩٧٩

١٥ : قرر الجيش الاسرائيلي استئناف سياسة ابعاد الأمهات الفلسطينيات وأطفالهن من الضفة الغربية بحجة انتهاء مدة تصريح الاقامة الممنوح لهم وذلك على الرغم من تعهد قيادة الجيش للمحكمة الاسرائيلية العليا بالتوقف عن عمليات الابعاد .

١٨ : طالبت جماعة فلسطينية منشقة على حركة فتح في الأرض المحتلة باقصاء ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من منصبه واختيار قيادة فلسطينية جديدة تتمتع بتمثيل اوسع واكبر للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة

٢٥ : شهدت منطقة القوس نشاطا مكثفا في حركة الاستيطان ضمن مشروع استيطاني اطلق عليه اسم مشروع شعفاط

قطر :

١٧ : استنكر مسئول قطرى تصريحات مسئول بحريني حول وجود قوارب عسكرية قطرية في المياه المحيطة بمنطقتي « فشت الديبل » و « جرادة » وان البحرين يجب ان تكون على اتم الاستعداد للرد على اية انشطة قطرية اخرى .

كمبوديا :

١٨ : اكد هوم نام هونز وزير خارجية كمبوديا استعداد حكومته لتقديم تنازلات من اجل انهاء العقبات التي تعترض التوصل الى تسوية سلمية للازمة الكمبودية خلال مباحثات السلام المقرر اجراؤها في تايلاند بين الحكومة الكمبودية وفصائل المعارضة .

٢٧ : اعلن الامير نورودوم سيهانوك زعيم المقاومة الكمبودية ان الحرب الاهلية المستمرة في كمبوديا منذ ١٢ عاما قد انتهت بعد ان اتفقت الفصائل الأربع المتحاربة في البلاد على خفض قواتها العسكرية وتسليم اسلحتها ووضع قوات البوليس الحكومية تحت اشراف القوات الدولية .

كندا :

٢٠ : اعلن رئيس وزراء كندا عن تعليق كل برامج المساعدات الكندية المخصصة للاتحاد السوفيتي في اعقاب تنحية الرئيس جورباتشوف . واعلنت الحكومة الكندية عدم اعترافها بشرعية الحكومة السوفيتية الجديدة .

كوريا الشمالية :

١٨ : اتهمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية ببناء مواقع عسكرية في المنطقة منزوعة السلاح بين الدولتين كما اتهمتها بالسعي الى الحرب والمواجهات العسكرية .

الكويت :

٢ : قام الاف الكويتيين باحياء الذكرى الأولى للغزو العراقي لبلادهم واعلن وزير الاعلام الكويتي ان الكويت بعد مضى خمسة شهور من تحريرها استطاعت ان تعيد الكثير

من الامور الى نصابها وانها تسعى لبناء قوة عسكرية ذاتية للدفاع عن نفسها حيث ان الخطر مازال قائما من قبل النظام العراقي .

٩ : اعلن وزير البترول الكويتي حمود الرقبة انه تمت السيطرة على جميع ابار البترول المشتعلة في حقل الأحمدي

١٠ : ذكرت جمعية السياسة الكويتية ان قوات من الجيش الكويتي اسرت تسعة عشر جنديا عراقيا بعد ان تجاوزوا الحدود العراقية الكويتية .

١٢ : اعلن متحدث باسم السفارة الكويتية في البحرين ان الكويت بدأت حملة لتوظيف مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لشغل الوظائف الشاغرة في الكويت بعد انهاء عقود وترحيل الاف من العمالة الأجنبية والعربية وخاصة الفلسطينيين

١٣ : قررت الكويت انهاء مقاطعة الشركات الامريكية المتعاملة مع اسرائيل وترتبط بها بعلاقات تجارية

١٥ : اعلن مصدر مسئول بوزارة الداخلية الكويتية ان دورية عراقية قامت باطلاق النار على دورية بوليس كويتية في الجانب الكويتي من المنطقة المنزوعة السلاح .

١٧ : اعلن مصدر كويتي رفيع المستوى في الامم المتحدة ان العراق ردت الى الكويت ٤٢ طنا من الذهب الذى كانت قد استولت عليه من البنك المركزى الكويتي اثناء الاحتلال العراقي للبلاد .

١٨ : اكدت دوائر رسمية كويتية ان العراق قد أعاد كميات من الذهب التي نهبتها القوات العراقية خلال احتلالها الكويت قيمتها ٧٠٠ مليون دولار

٢٣ : اكدت الكويت احترامها لحقوق الانسان وكدولة تطبق مبادىء العدالة والحرية والمساواة .

٢٤ : أذيع في الأمم المتحدة نص المذكرة التي بعث بها مندوب الكويت لدى المنظمة الدولية تحدد عدد الأسرى المعتقلين في العراق وجنسياتهم وتطلب الافراج عنهم ومجموع هؤلاء الأسرى ٢٤٧٩ اسيرا من بينهم ١٨٣٩ كويتيا و ٤٩٣ غير محددى الجنسية و ٣ من الامارات العربية المتحدة و ٦٦ سعوديا و ١٨ سوريا و ٢٥ مصريا و ٣ عمانيين و ١٤ لبنانيا وصوماليا واحدا و ٣ من البحرين و ٧ من الفلبين و ١٣ جنديا و ٤ باكستانيين و ١٣ ايرانيا وواحدا من سرى لانكا .

٢٨ : وقع هجوم عراقي على جزيرة بوبيان الكويتية وعملية انزال قامت بها زوارق عراقية تم اسر خمسة منها و ٤٦ عراقيا بملابس مدنية وتم التحقق من انهم من افراد القوات المسلحة العراقية .

لبنان :

٢ : اكد رئيس الوزراء اللبناني عمر كرامى ان لبنان سيشترك في مؤتمر السلام بالشرق الأوسط المقترح الا انه اوضح ان الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب اللبناني ليس موضع مفاوضات

٣ : قدمت ليبيا الى لبنان هبة قدرها مليون دولار لاصلاح شوارع بيروت

٧ : تعرضت مكاتب برنامج الامم المتحدة للتنمية في بيروت الى هجوم بصواريخ من طراز (أر . بي . جي) لم يسفر عن وقوع خسائر

٨ : تم اطلاق سراح الرهينة البريطاني جون مكارثي المصور الصحفي البريطاني في بيروت ونقله الى دمشق حيث تسلمته السفارة البريطانية وعاد الى لندن ، وذلك بعد خمس سنوات من الاعتقال وتم تحريره بجهود سورية وايرانية

: اعلنت منظمة لبنانية مجهولة تسمي نفسها منظمة الدفاع عن حقوق المعتقلين والرهائن انها اختطفت جيروم لورو الفرنسى الذى يعمل بهيئة اغاثة فرنسية في بيروت وهددت المنظمة باعدام لورو اذا تم اطلاق سراح اى رهينة غربي اخر .

٩ : اطلقت السلطات اللبنانية سراح الالمانيين جيرالد شيلتزو وزوجته بروك بعد ان عثر عليهما الجيش اللبناني بصيدا حيث كانا محتجزين لدى جهات غير لبنانية

١١ : اطلق سراح الرهينتين الفرنسى (جيروم ليرو) الذى اختطف لمدة ثلاثة ايام والامريكي (ادوارد تريس) الذى اختطف لمدة ١٧٥٧ يوما

١٤ : ذكر مصدر امني لبناني ان مختطفي رجل الاعمال الايطالي البرتو مولينارى قد نقلوه بعد ساعات من اختطافه منذ ٦ سنوات عند الخط الأخضر الذى يفصل بين شطرى بيروت

: أصدر مجلس الوزراء اللبناني قانون عفو عام له مفعول العفو الخاص لكي يشمل العماد ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبناني

٢٦ : وافق البرلمان اللبناني على مشروع قانون العفو العام عن جرائم الحرب المدنية والذى يسمح بموجبه بمغادرة العماد ميشيل عون السفارة الفرنسية في بيروت ويلجأ الى فرنسا .

: رفض وليد جنبلاط وزير الدولة اللبناني ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي تجريد منطقة الجبل بلبنان من السلاح خاصة الخفيف منه .

٢٨ : صرحت المتحدثة باسم الرئيس اللبناني الياس الهراوى بأنه قد غادر بيروت في زيارة خاطفة لسوريا دون ان يوقع مرسوم العفو الخاص عن ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبناني

٢٩ : في عملية احيطت بالسرية الشديدة وتمويه فرنسى مقصود تم ترحيل العماد ميشيل عون واثنين من كبار مساعديه بحرا الى لارناكا في قبرص ثم جوا الى فرنسا حيث يقيمون هناك كلاجئين سياسيين

٣٠ : منح الرئيس اللبناني الياس الهراوى السفير المصرى حسن شاش وسام الأرز برتبة الوشاح الاكبر بمناسبة انتهاء عمله في بيروت

ليبيا :

٤ : ٥ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة عمل الى طرابلس استمرت يومين تم خلالها البحث مع العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية لوسائل تحقيق السلام في المنطقة وتنسيق المواقف وانجاز تكامل الصناعات والخدمات الزراعية بين مصر وليبيا

٥ : اقترح جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية ان تحضر ليبيا مؤتمر السلام في الشرق الأوسط كمراقب . وقال ان هذا الاقتراح مقبول من قبل الولايات المتحدة ومتسق مع السياسة الاسرائيلية .

١٣ : اكدت جماهير المؤتمرات الشعبية الليبية ان مصر وليبيا اصبحتا منطقة امنية واقتصادية واحدة وانه لاقيد على حركة الجماهير في الاقامة والتنقل والتملك في كلا البلدين .

٢٠ : قال العقيد القذافي انه لم يفاجأ بتنحية جورباتشوف وان ذلك جاء نتيجة للتدخل الغربي تجاه الشعوب السوفيتية تحت قيادة جورباتشوف .

٢٨ : افتتح العقيد معمر القذافي المرحلة الاولى للنهر الصناعي العظيم بحضور الرئيس حسني مبارك وعدد من زعماء وقادة ورؤساء الحكومات والوفود العربية والافريقية والأجنبية .

مدغشقر :

١٧ : اعلن راديو مدغشقر ان خمسا من مقاطعات الدولة الست اعلنت قيام اتحاد فيدرالي بينها وتشكيل لحكومات اقليمية بينما لم تشترك مقاطعة انتانا ناريفو التي تضم عاصمة الدولة وتعد معقل المعارضة في الاتحاد الجديد .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢ : اعلن الملك حسين عقب محادثاته مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية ان موضوع التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام يخص الفلسطينيين وحدهم مشيرا الى استعداد الأردن لتقديم غطاء اردني لتمثيل الفلسطينيين في عملية السلام وأكد ان الأردن لن يكون بديلا عن الفلسطينيين ولن يتحدث عنهم .

٣ : ابلغ جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي طاهر المصرى رئيس وزراء الأردن ان الرئيس جورج بوش اتخذ قرارا باستئناف المعونات الأمريكية للاردن لأنها تساعد الولايات المتحدة في جهود السلام .

١١ : لقى حامد خواب مدير مكتب منظمة الأمم المتحدة للترجمة والثقافة والعلوم « اليونسكو » بالانابة مصرعه عقب اطلاق الرصاص عليه في مكتبه في عمان من اردني مختل عقليا .

: اعلن مسئول اردني ان الأردن تلقى تأكيدات ترقى الى مستوى الضمانات بشأن استمرار المساعدات الاوروبية واليابانية حتى عام ١٩٩٢ بنفس المبالغ التي قدمت عام ١٩٩١ وذلك من اجل تخفيض الاعباء

الاقتصادية التى تواجهها الاردن بسبب ازمة الخليج .

٢١:٢٥ : اجتمع العاهل الاردنى الملك حسين مع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى عمان حيث تم بحث الجهود المبذولة لايجاد حل للنزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية والترتيبات الخاصة بعقد مؤتمر للسلام فى المنطقة وسبل التنسيق المشترك بين الجانبين تجاه جهود السلام .

واعلن ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان عرفات والملك حسين فشلا فى التوصل الى اتفاق حول تشكيل وفد اردنى فلسطينى مشترك فى مؤتمر السلام .

١٨ : اعلنت ليندا تشوكر الوزيرة البريطانية لشئون التنمية فى وزارة الخارجية عن مبادرة حكومية للمساعدات الخارجية لدول العالم الثالث بحيث تكون المساعدات كلها فى المستقبل مشروطة باحترام حقوق الانسان .

٢٣ : اكد متحدث باسم الخارجية البريطانية ان حكومة بريطانيا لا ترغب فى ان تكون لها قواعد دائمة فى الخليج .

المملكة المغربية :

٧ : اذاع بيان اصدرته حكومة المغرب أن القوات المغربية تقوم بعمليات تمشيط وتطهير للمناطق الواقعة بين خط الدفاع المغربى فى الصحراء الغربية والحدود الموريتانية والجزائرية ، وذلك بعد ان دفعت جبهة البوليساريو عناصر مسلحة للقيام بأعمال ارهابية فى المنطقة بهدف مرحلة التحضير للاستفتاء الذى سيحدد مستقبل الصحراء سواء بالاستقلال أو بالاستمرار كجزء من المغرب .

٢١ : طلب العاهل المغربى الملك الحسن الثانى من الأمم المتحدة تأجيل تنفيذ خطة الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية وذلك بسبب تأخر المنظمة الدولية فى بدء تنفيذ الخطة وفقا لما هو متفق عليه .

٢٤ : أعلنت المغرب أنها تقوم بعمليات تمشيط ضد مقاتلى جبهة البوليساريو التى تطالب باستقلال الصحراء الغربية وذلك فى المنطقة الواقعة بين الحائط الأمنى المغربى والحدود مع الجزائر وموريتانيا .

٢٥ : اعترفت جبهة البوليساريو التى تطالب باستقلال الصحراء الغربية بفشل أكبر محاولة تسلل قامت بها الى الأراضى الواقعة بين الجدار الأمنى المغربى فى الصحراء الغربية وبين الحدود الموريتانية .

موريتانيا :

٣٠ : شكل الرئيس الموريتانى معاوية ولد سيدى احمد الطايع حزبا سياسيا تحت قيادته باسم الحزب الجمهورى الديمقراطى الاجتماعى .

الهند :

١٥ : اكد ناراسيماراو رئيس وزراء الهند ان حكومة الاقلية التى يراسها قد اصبحت مستقرة ومهياة لمواجهة ما وصفه بانه اسوأ أزمة اقتصادية تواجهها الهند منذ استقلالها .

هولندا :

٢٠ : أعلن وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية عقب اجتماع طارىء لهم مطالبتهم باعادة الرئيس السوفيتى المعزول جورباتشوف الى منصبه ووصفوا عملية ابعاده بانها اعتداء صارخ على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان كما قرروا تجميد المساعدات للاتحاد السوفيتى التى تزيد على مليار دولار واكدوا وجوب التزام القيادة الجديدة بوحدة وأمن كل الدول فى أوروبا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٢ : اعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش ان المفاوضات فى مؤتمر السلام المقرر عقده فى اكتوبر القادم ستجرى على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وأن الولايات المتحدة لم تغير موقفها حول مبدأ الأرض مقابل السلام .

: أعلن الرئيس الأمريكى بوش ان اليونان وتركيا وافقتا على حضور مؤتمر للسلام فى الولايات المتحدة بهدف انهاء تقسيم قبرص وذلك فى شهر سبتمبر القادم .

١٢ : كشف تقرير للكونجرس الامريكى عن أن الولايات المتحدة أصبحت الآن اكبر مصدر للاسلحة الى دول العالم الثالث وان مبيعات الاسلحة الأمريكية لهذه الدول قد تضاعفت فى العام الماضى .

١٤ : اعترفت وزارة الدفاع الأمريكية بان ١٧٪ من القتلى والجرحى الأمريكيين فى حرب الخليج قد نقلوا او اصيبوا على أيدى القوات الأمريكية أو ما يعرف بالنيران الصديقة .

: ذكر التقرير السنوى لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام ١٩٩١ أن انهيار الشيوعية فى العالم يتطلب من الولايات المتحدة ان تركز جهودها لاحتواء الصراعات الاقليمية والعرقية التى كانت راكدة خلال الحرب الباردة .. واكد التقرير ان الاتحاد السوفيتى سيبقى دائما قوة عظمى ولكنه استبعد ان يشكل اى خطر عسكرى على دول اوروبا مثلما كان خلال الحرب الباردة .

١٩ : أعرب الرئيس الأمريكية جورج بوش عن قلقه وانزعاجه للاطاحة بالرئيس السوفيتى جورباتشوف ووصفها بانها عمل غير دستورى ستكون له نتائج خطيرة على العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة .

٢٠ : اكد الرئيس بوش فى اتصال تليفونى مع بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية تأييد واشنطن وقادة عدة دول غربية اخرى لجهود يلتسين من اجل اعادة الشرعية فى الاتحاد السوفيتى وعودة الرئيس جورباتشوف الى منصبة كرئيس شرعى للبلاد .

٢٥ : رحب البيت الأبيض الأمريكى باستقالة الرئيس السوفيتى جورباتشوف من زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى .

٢٩ : اعلن الرئيس الامريكى بوش ورئيس وزراء بريطانيا جون ميجور انهما قررا تقديم اعتمادات للغذاء والدواء للاتحاد السوفيتى هذا الشتاء .

اليابان :

١٦ : احتجت اليابان بشدة على الانتهاكات المتكررة لمجالها الجوى من جانب طائرات عسكرية سوفيتية أمام ساحل جزيرة هوكايدو الشمالية .

١٩ : اعلنت اليابان ان استمرار المساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتى مرتبط باستمرار الاصلاحات التى باشرها الرئيس جورباتشوف .

اليمن :

١١ : رحب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح والفلسطينى ياسر عرفات بعقد مؤتمر السلام فى الشرق الاوسط بشرط ضمان حقوق الفلسطينيين فى اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس .

يوجوسلافيا :

٤ : اعلن هانز كان بروك وزير الخارجية الهولندى أن مهمة السلام التى قام بها أخيرا وفد الترويكا الأوروبية لانهاء الأزمة اليوجوسلافية قد فشلت وحذر من ان البلاد تتجه نحو كارثة .

٦ : اعلن وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية عن تأييدهم لتدخل الامم المتحدة او منظمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لمنع الحرب الأهلية فى يوجوسلافيا فى الوقت الذى حذر فيه الاتحاد السوفيتى الغرب من التدخل فى يوغوسلافيا مؤكدا ان هذا التدخل سيؤدى الى صراع يشمل اوروبا كلها .

٧ : أصدرت هيئة الرئاسة الجماعية فى يوجوسلافيا قرارا جديدا بوقف اطلاق النار فى جمهورية كرواتيا الانفصالية وتم تنفيذه على الفور .

: دعت المجموعة الأوروبية العالم الى بذل جهود من اجل احلال السلام فى يوجوسلافيا لكنها أحجمت عن طرح مبادرات اوروبية جديدة .

٩ : وافقت يوجوسلافيا على قبول مراقبين دوليين للمساهمة فى الاشراف على وقف اطلاق النار بين الفئات المتحاربة فى البلاد .

١٨ : قصفت القوات الفيدرالية اليوجوسلافية مواقع كرواتية من الجو والأرض فى أكبر تورط من نوعه لهذه القوات فى القتال الشرس بين الصرب وكرواتيا ..

٢٨ : دعت المجموعة الأوروبية الى عقد مؤتمر سلام لحل الأزمة اليوجوسلافية يشارك فيه جميع اطراف النزاع وحذرت جمهورية الصرب من اتخاذ اجراء دولى ضدها اذا لم توافق هذا المؤتمر وتسمح للمراقبين بدخول كرواتيا للاشراف على وقف القتال هناك .

ملف السياسة الدولية

الانقلاب السوفيتى وتداعياته

المحتويات



(١) الهموم السوفيتية وترابط المصير الدولى

تقديم : حسن أبو طالب

قبل يوم واحد من توقيع المعاهدة الاتحادية بصورتها الاولى فوجىء العالم بمحاولة الانقلاب الفاشلة على الرئيس جورباتشوف . وللوهلة الاولى بدا توقيت الانقلاب ذى معان ودلالات هامة وبارزة ، لاتخطؤها عين المراقب او مجرد عين متابع الاحداث عن بعد . قيام الانقلاب وفشله وما أثاره من اهتمام دولى واسع المدى ابرز الى اى حد تتوقف تطورات السياسة الدولية الراهنة على ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى باعتباره كان ولايزال قوة عظمى على الاقل بمقاييس القوة العسكرية فى شقها النووى تحديدا . وبدوره فان ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى بات مرهونا بالرئيس جورباتشوف وبسياساته المعروفة باسم البيروسترويكا والجلاسنوست . قد لايهم وجود الاشخاص ، الا ان الحالة السوفيتية فى ظروفها الراهنة باتت تدمج بين الاشخاص والسياسات الى حد كبير . فجورباتشوف لم يعد رئيسا فحسب بل هو بكل المقاييس رمز لعملية التغيير وكل ما يرافقها من نتائج سواء كانت محسوبة او حدثت بفعل تداعيات الاحداث غير المحسوبة . وقد يتقبل العالم غيابه فى اطار حركة تغيير سلمى للسلطة ، ولكنه يصير اكثر انزعاجا اذا ما غاب جورباتشوف وفق السيناريو الانقلابى الذى لم يستمر الا اقل من ثلاثة ايام .

ان الانقلاب بصورته التى بدا عليها من حيث فشله فى الاستمرار ، ووجود قدر من المقاومة الشعبية له يعنى الكثير . فهو دليل فى حد ذاته على مدى التحول الذى اصاب فى العمق حياة المواطن والمجتمع السوفيتى ومؤسساته و تقاليده السلطوية والسياسية التى ميزته طوال ما يقرب من ثلاثة ارباع القرن . وقد تبدو الاسباب واضحة للبعض من الذين يتابعون التجربة السوفيتية فى التحول وفى اعادة البناء ، الا انها فى عيون اخرى ، ونعنى تحديدا عيون الغرب بمؤسساته وقياداته واعلامه اسباب ليست واضحة بالقدر الكافى . و المسألة هنا لست فى غموض الحالة السوفيتية بل فى الاهداف والمحركات والبواعث التى ينطلق منها الغرب فى عمومه . فما يجرى فى الاتحاد السوفيتى ، مضافا اليه تنازلات الرئيس جورباتشوف السياسية والاستراتيجية وعدم قدرته ـ كشخص وكسياسات ـ

على مقاومة عملية التداعي العملية والجارية على كافة الصعد داخليا وخارجيا ، باتت تمثل فرصة تاريخية للغرب لاحتواء كل ما عناه الاتحاد السوفيتي من تحديات ومن مخاطر محتملة . ولايقف الطموح الغربي عند هذا الحد ، بل يمكن للمرء ان يؤكد ان طموح الغرب يتعدى حالة الاحتواء التي تم الوصول اليها حتى اللحظة الراهنة ، وهو يتطلع الى مزيد من احداث الضعف العام في بنية الاتحاد السوفيتي وفي كل ما يرتبط بتلك البنية من مسئوليات دولية مادية ومعنوية معا .

ان نهم الغرب بقيادة الولايات المتحدة وشريكتها الاستراتيجية المملكة المتحدة الى ازالة كل عناصر القوة السوفيتية في اسرع مدى زمني ممكن قد يعود بقدر من الفائدة السريعة على دور الولايات المتحدة مثلا ـ وهذا حادث بالفعل ـ ولكنه لايعني انه ذو فائدة على المستقبل العالمي كله بما فيه باقي الأطراف الغربية ذاتها . والمسألة هنا ليست مسألة توازن دولي بصيغته القديمة التي عرفت اثناء الحرب الباردة ، ولكنها مسألة بنية وهيكل النظام العالمي المنتظر بلورته في غضون عقد قادم على الاقل . والميزات التي جنتها الولايات المتحدة حتى اللحظة الراهنة من جراء التدهور الحادث في الاوضاع السوفيتية لم تترجم بعد في مسئوليات محددة لصالح الامن العالمي ، اذ مازالت الاستراتيجية الامريكية تقوم في مجملها على امركة العوائد وليس تدويلها . بعبارة اخرى حصر كل الميزات الاستراتيجية التي تم الحصول عليها للصالح الامريكي وحسب ، دون اعتبار للصالح العالمي بأسرة . والامر على هذا النحو هو امتداد للنظرة الامريكية الضيقة القائمة على تعظيم المنافع الذاتية وليس تعظيم مناحي الاستقرار العالمي وفق نظرة شمولية بعيدة المدى . ويمكن القول ان الرؤية الاستراتيجية الامريكية مازالت قائمة على اعتبار ان اى تدهور في الاوضاع الاستراتيجية السوفيتية هو بالمقابل ميزة ورصيد مضاف للاستراتيجية والاوضاع الامريكية على وجه العموم . وهو ما لا يعني بالضرورة ـ من وجهة النظر الامريكية ـ ان ذلك الرصيد المضاف موصول برباط من المسئولية الدولية .

ما بعد الانقلاب والاشكاليات الكبرى

حالة النهم الغربي الى اضعاف الاتحاد السوفيتي ليست هي الدلالة الوحيدة التي برزت عشية الانقلاب السوفيتي الفاشل وفي اعقابه . وهناك بالفعل دلالات اخرى ، بعضها يمكن بلورته والاخر مازال ينتظر قدرا من الزمن حتى يأخذ نصيبه من التشكل . وهنا يمكن للمرء ان يشير الى ما يمكن تسميته بالاسئلة الكبرى ، او بالاحرى الاشكاليات الكبرى التي بات على العالم ان ينتظر ليرى قدرا من الاجابات الشافية لها . لعل اكبر تلك الاسئلة هو المتعلق بمدى امكانيات استمرار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ذات شأو في السياسة الدولية ، وما هو مصير ترسانته النووية التي تقدر بأكثر من ٣٠ الف رأس نووي . وماذا عن طبيعة السلطة القادمة في الاتحاد هذا بأفتراض استمراره بصورة او بأخرى ، وما هي السمات الرئيسية لمعاهدة الاتحاد الجديدة ، وما هو مصير الحزب الشيوعي السوفيتي الذي حظر نشاطه في كافة الجمهوريات السوفيتية في فورة الانتصار على الانقلاب وافشاله ، وبالتالي مصير باقي الاحزاب الشيوعية التي مازالت موجودة هنا او هناك . ويرتبط بكل هذا تساؤل جوهري حول مصير الفكرة الاشتراكية ذاتها وهل سقوط الانقلاب ومن قبل سياسات الاصلاح على الطريقة الجورباتشوفية يمثلان النهاية والسقوط الابدي ، ام ان الامر مجرد عثرة قد تأخذ وقتا ما . وقد يعتقد البعض ان ما يسمى بفشل الاشتراكية هو بالتالي تأكيد على انتصار الرأسمالية ، وهو اعتقاد يصعب الجزم به او القبول المطلق له حتى في ظل الظروف والتداعيات التي جلبها الانقلاب السوفيتي الفاشل .

ان تلك العينة من التساؤلات التي تفجرت بدورها في اعقاب الانقلاب السوفيتي الفاشل هي من نوع الاسئلة الكبرى ، التي يصعب مع وتيرة الاحداث المتسارعة وضع اجابات اولية لها ، والامر يبدو مستحيلا اذا ما اريد نوع من الاجابات الحاسمة او شبه الحاسمة . وثانيا فهي اسئلة كبرى لانها لن تحدد فحسب مصير الاتحاد السوفيتي وشكله القادم وحدود مسئولياته وتفاعلاته الدولية ، وانما ايضا مصير وشكل وبنية النظام الدولي الجديد . وثالثا هي اسئلة كبرى لانها تتعلق بقضايا هامة ومصيرية للسوفييت كما للامريكيين والاوروبيين ولكل دول وشعوب العالم دون استثناء .

وحين نشير الى تلك الحزمة من الاسئلة والقضايا تظل هناك تساؤلات ستفرض نفسها بحكم الحركة السوفيتية وما سيتلوها من ردود فعل دولية وخاصة الامريكية والاوربية . فالهموم السوفيتية المحلية منها والخارجية ومنذ مجيء الرئيس جورباتشوف صارت هموما دولية بكل ما تعنيه الكلمة

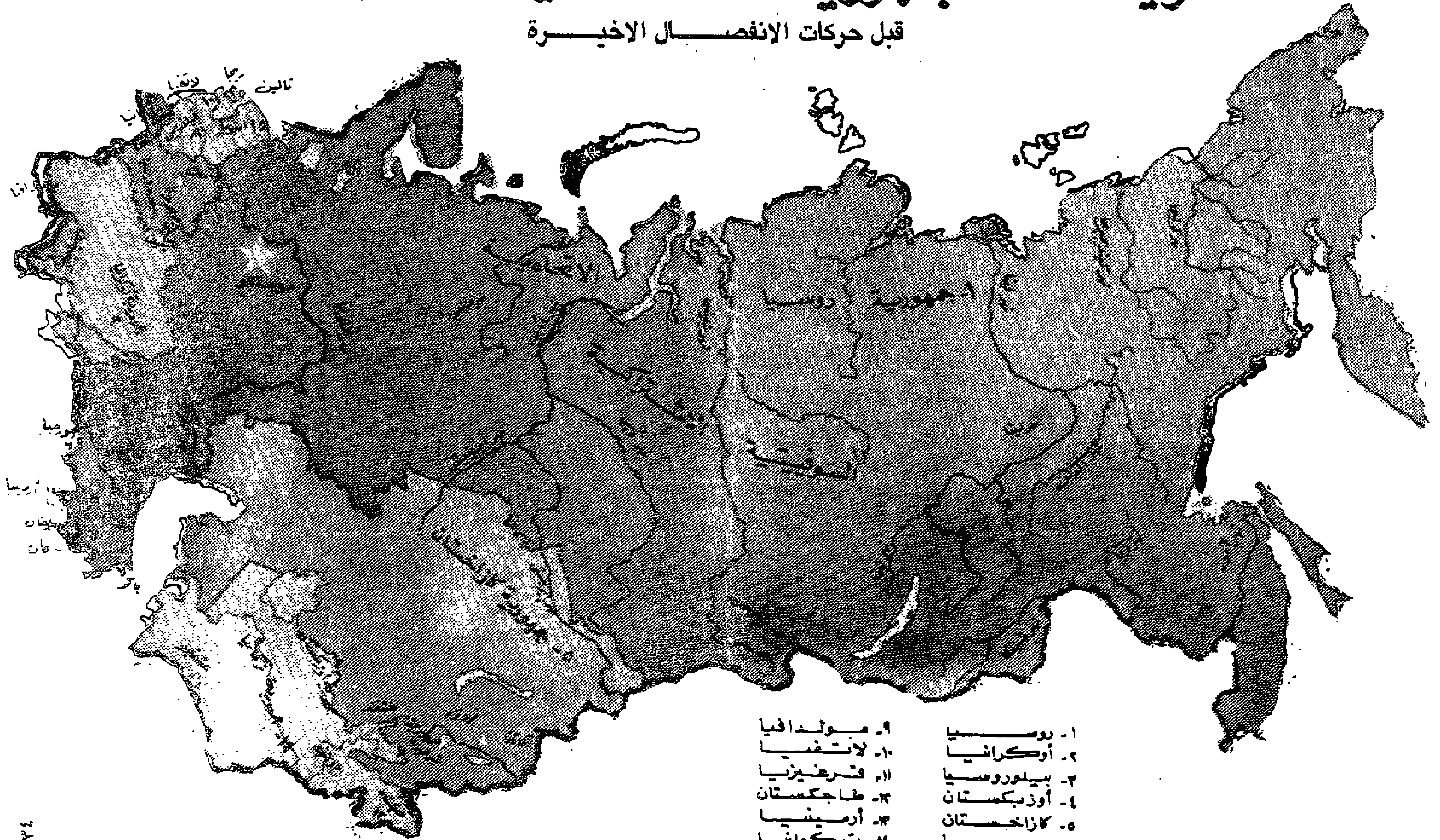
من ابعاد وعناصر . والهموم الدولية باتت لاتستقيم بدورها الا بمعرفة التوجهات والمسارات التى ستعكف عليها الهموم السوفيتية . ان ذلك التداخل المحكم والذى يصعب عمليا ونظريا تصور انفصاله نابع بدوره من حقيقة الدور العالمى للاتحاد السوفيتى حتى فى لحظات ضعفه وتدهور اوضاعه الداخلية . والحق ان نظرة موضوعية تكشف عن ان غياب بعدى الايدولوجية والتماسك الاقتصادى لايعنى غياب الدور العالمى للاتحاد السوفيتى طالما ظل هناك البعد النووى قائما .

بل ان استمرار هذا البعد النووى السوفيتى - وكما ابرزت ردود الفعل الدولية فى اعقاب الانقلاب - سيكون احد الدوافع والمبررات للحفاظ على الدولة السوفيتية والسلطة المركزية فيها . ذلك ان افتقاد السلطة المركزية القوية والقادرة على ضبط حركة تلك الالة النووية المرعبة يعرض المصير الدولى كله لاخطار لايعلم احد مداها . بعبارة اخرى كشف الانقلاب السوفيتى ، وما رافقه من احتمال فوضى قادمة او تعرض الاتحاد الى عملية تفكك غير محسوبة ، ان الثمن الباهظ لن يقتصر على الشعوب السوفيتية وحسب بل ستدفعه البشرية كلها . ومن هنا كشفت تداعيات الانقلاب عن حدود الازمة الداخلية السوفيتية جنبا الى جنب حدود الازمة العالمية ذاتها .

ومن تداعيات الانقلاب الكبرى تلك المتعلقة بما تواتر على تسميته بصراع السلطة والنفوذ بين كل من الرئيس السوفيتى جورباتشوف والرئيس الروسى بوريس يلتسين . وهو صراع يمتد فى الواقع الى فترة سابقة حين كان بوريس يلتسين احد المقربين الى جورباتشوف واحد زملائه فى دائرة صنع القرار السوفيتى . ويأخذ هذا الصراع بعدا دوليا واخر محليا . وكلا البعدين وثيقى الصلة ببعضها البعض . وهما فى الواقع يعبران عن التنافر بين مشروعين سياسيين لمستقبل الاتحاد السوفيتى وعلاقته الخارجية ولدوره الدولى . واذا كان قد ارتبط بالرئيس جورباتشوف مشروع تحديث واعادة بناء الاتحاد السوفيتى تحت شعارى البيروسترويكا والجلاسنوست ، فأن المشروع السياسى للرئيس الروسى يلتسين يقل فى محتواه الجغرافى والسياسى والايديولوجى عن تلك التى ارتبطت بالمشروع الجورباتشوفى . والمدى هنا يعكس قائمة الاولويات والطموح المرغوب وحدود الدور المسعى اليه . ومشروع يلتسين ينطلق من حدود روسيا بالدرجة الاولى . وهو فى نظر البعض عودة الى احياء الرموز القديمة ولكن فى ثوب عصرى . ولعل ذلك وراء مظاهر المقاومة المنظورة وغير المنظورة التى تعرض لها الرئيس يلتسين فى لحظات ما بعد الانقلاب والتى شهدت تجاوزا على السلطة المركزية ، الامر الذى دعا الرئيس جورباتشوف الى تحذيره من مغبة الاستمرار فى هذا الطريق اللا قانونى والمناقض للدستور الذى مازال قائما على اية حال .

ان مشروع يلتسين وطموحه فى ممارسة هيمنة روسية على المحيط الاقليمى المباشر ، مضافا اليه الفوارق الهائلة بين امكانات روسيا والجمهوريات الاخرى الساعية الى الاستقلال التام ، فضلا عن تطلعاته فى القبض الكامل على القدرات النووية السوفيتية بأكملها ، كان ولازال احد مبررات الخوف من انفراط عقد الدولة السوفيتية . ولعل هذا الخوف وراء تقلص مساحة التأييد الغربى والامريكى لانفراط الدولة السوفيتية وافساح المجال امام صعود الهيمنة الروسية بكل ما تعنيه من احتمالات ومخاطر على الاستقرار الدولى . ومن هنا وبعد هدوء عاصفة الانقلاب الفاشل ، وعودة جورباتشوف ، واستقرار الوضع الداخلى ، واعادة سيطرة اجهزة الدولة على الاوضاع مرة اخرى ، بدأ ان الخيار الامثل هو اعادة تركيب الدولة السوفيتية على اسس جديدة مع عدم قبول فكرة تحلل الدولة السوفيتية دون ضوابط او دون خطة محسوبة . وهكذا ادرك الجميع قيمة بقاء الدولة السوفيتية حتى مع الانفصال التام لعدد من جمهورياتها مثلما الوضع مع جمهوريات البلطيق الثلاث استونيا ولاتفيا وليتوانيا .

ان الحديث عن مصير الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى هو حديث بالمقابل عن مصير النظام الدولى ، والاخير بدوره يطرح اسئلة كبرى خاصة بمدى حرية الحركة والمناورة السياسية الدولية التى تمتعت بها بلدان العالم الثالث فى زمن الحرب الباردة والمواجهة السياسية والايديولوجية بين معسكرى الشرق والغرب . وهى المساحة التى تفتقد اليها كل دول العالم الثالث الآن . ولعل الحاجة الى تلك المساحة من المناورة الدولية هى التى تبرر مثلا مسارعة البعض القليل من الدول الى تأييد حركة الانقلاب ، أملا فى عودة مناخ دولى أقل ضغوطا من الغرب ومن الولايات المتحدة بصفة خاصة . أما الجانب الأخر لفشل الانقلاب فقد بات يضغط وبقوة على كافة دول العالم الثالث لكى تنظر نظرة جديدة لدورها العالمى ، ولحدود اعتمادها على الغير واعتمادها على ذاتها والذى اصبح المخرج الاخير المتاح أمامها فى اللحظة الراهنة ولما لا يقل عن عقد قادم .



خريطة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
قبل حركات الانفصال الاخيرة
١- جمهورية روسيا السوفيتية
١- روسيا
٢- أوكرانيا
٣- بيلوروسيا
٤- أوزبكستان
٥- كازاخستان
٦- جورجيا
٧- أذربيجان
٨- ليتوانيا
٩- مولدافيا
١٠- لاتفيا
١١- قرغيزيا
١٢- طاجكستان
١٣- أرمينيا
١٤- تركمانيا
١٥- استونيا



(٢) المقدمات السياسية للانقلاب فى الاتحاد السوفيتى

عماد جاد

من أبرز الاسئلة التى واجهت المراقبين للأوضاع فى الاتحاد السوفيتى عند سماع الانباء الخاصة بأطاحة فريق من الجناح المحافظ ، بالرئيس جورباتشوف ، لماذا هذا الانقلاب فى هذا التوقيت بالذات ؟ وهل كانت هناك مقدمات جلية يمكن من خلال اعادة قراءتها التأكيد على ان التطورات التى كان يشهدها الاتحاد السوفيتى كانت تقتضى حركة انقلابية من الجناح المحافظ ؟

نشير فى البداية الى أن الانقلاب انما جاء وليد النمط اللامتكافىء الذى ارتضاه الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى علاقات موسكو بواشنطن ، وارتداد محصلة هذا النمط الى عجلة التغيير والاصلاح الداخلى فأزدادت سرعتها ، الأمر الذى ادى الى اختلال الصيغة التوازنية بين مكونات النخبة السوفيتية ، فكان تحرك الجناح المحافظ وكانت محاولة الانقلاب .

١ ـ التغيير من خلال التوازن بين اجنحة النخبة :

ما أن طرح جورباتشوف برنامجه للتغيير والاصلاح ، حتى انقسمت النخبة الحاكمة الى ثلاثة اجنحة أولها يعارض برنامج جورباتشوف ويراه يمثل خروجا على الماركسية ـ اللينينية ويقود فى اتجاه تشرذم المجتمع السوفيتى وتهديد وحدته وتماسكه كما انه يضعف من موقف موسكو فى علاقاتها مع الولايات المتحدة . واطلق على هذا الجناح « المحافظ » وتكون من الحرس القديم فى الحزب الشيوعى واحتل انصاره قمة هرم السلطة فى أبرز المؤسسات الحيوية مثل المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات كما شغل انصاره وظائف حيوية مثل رئيس الوزراء ووزراء عدد من الوزارات الحيوية مثل وزارة الداخلية . **وثانى هذه الاجنحة** اختلف مع جورباتشوف فى وتيرة التغيير والاصلاح ، إذ طالب انصار هذا الجناح بضرورة الاسراع فى ادخال التغييرات المطلوبة للتخلص بسرعة من الأشتراكية والافكار الماركسية ـ اللينينية وتحويل الاتحاد السوفيتى الى دولة ليبرالية على النمط الغربى .وتكون هذا الجناح من بعض الساخطين على الحزب الشيوعى والمطرودين منه وكذلك الساعين الى تحويل الاتحاد السوفيتى الى دولة على الطراز الغربى . وقد تزعم هذا الجناح بوريس يلتسين . أما الجناح الثالث ، فهو الجناح الذى قاده الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ووجد نفسه بين شقى رحى الجناحين السابقين ومن ثم وصف بأنه تيار الوسط او الجناح المعتدل .

والملاحظ ان جورباتشوف ، ومنذ تبلور الاجنحة الثلاثة ، حرص على ادارة عملية التغيير من خلال صيغة توازنية دقيقة بين الجناحين المحافظ والليبرالى ، وحرص

على عدم اختلال هذه الصيغة لاسيما خلال فترات الازمات التى واجهت الادارة السوفيتية على الصعيدين الداخلي والخارجي . واعتمد جورباتشوف على ابطال مفعول اى اختلال فى الصيغة التوازنية من خلال السعى لزيادة نفوذ الجناح الذى يمكن ان يبدو فى مرحلة ضعف فى مواجهة الجناح الآخر .

ومن خلال هذه الصيغة التوازنية الدقيقة نجح جورباتشوف فى تمرير اصلاحاته على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهى اصلاحات لا يمكن القول انها جذرية وانما هى بداية لاصلاحات ، أى وضع اسس للاصلاح والمراهنة على دفعها للأمام من خلال القناعة التامة بأن الصيغة التوازنية لمكونات النخبة والاوضاع السائدة فى المجتمع السوفيتى تقتضى سير عمليات التغيير والاصلاح بوتيره هادئة وبشكل تدريجى . ومن ابرز الاصلاحات التى تمكن جورباتشوف من تمريرها من خلال هذه الصيغة التوازنية انهاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة السياسية واجازة مشروع قانون باستبعاد أى نص دستورى يجعل من الحزب الشيوعى القوة القائدة فى المجتمع السوفيتى ، استحداث منصب الرئيس ومنحه سلطات تنفيذية واسعة ، إقرار القانون الانتخابى الجديد والذى تم بموجبه اجراء الانتخابات البرلمانية فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٩ ، الشروع فى إعداد معاهدة اتحادية جديدة تحل محل القانون الاتحادى لعام ١٩٢٢ .

وعلى الصعيد الاقتصادى تمكن جورباتشوف فى سبتمبر ١٩٩٠ من تمرير قانون يقر بتحويل الاقتصاد السوفيتى الى نظام السوق ، والتحرك نحو الانضمام الى مؤسسات النقد والتمويل الدولية ....

وفى هذا الاطار كان جورباتشوف حريصا على ادخال التغييرات بوتيره هادئة ودون السماح لأى من الجناحين المحافظ والراديكالى بتصاعد نفوذه على حساب الاخر ، ومن هنا يمكن فهم الاسباب التى قادت جورباتشوف الى اختيار بعض المسئولين فى مواقع حيوية من الجناح المحافظ مثل وزيرى الدفاع والداخلية ورئيس جهاز المخابرات ولم يتجه الى استبدال اى منهما بأشخاص ينتمون الى التيار المعتدل الذى يتزعمه ، وذلك فى محاولة من جورباتشوف لمساعدة الجناح المحافظ فى مواجهة تصاعد نفوذ الجناح الليبرالى فى اعقاب ارتفاع اسهم زعيم الجناح الاخير بوريس يلتسين وتزايد نفوذ انصار تسريع وتيرة التغيير والاصلاح فى النخبة السوفيتية .

واستمرت هذه الصيغة التوازنية حتى انعقاد قمة الدول الصناعية السبع الكبرى التى عقدت فى لندن فى الفترة من ١٥ ــ ١٧ يوليو الماضى .

٢ ـ إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة :

أشار جورباتشوف فى كتاب « البيريسترويكا » الى ضرورة القضاء على الحرب الباردة بين المعسكرين واستبدال توازن القوى بتوازن المصالح .

وبمرور الوقت تأكد ان برنامج جورباتشوف يعتمد بالاساس على تهدئة العلاقات مع الولايات المتحدة والتوصل الى اتفاقات بشأن الحد من التسلح حتى يمكن تخفيض ميزانية الدفاع والاقتصاد فى النفقات العسكرية لخدمة الاقتصاد السوفيتى المتدهور .

وادركت الادارة الامريكية ذلك فكانت المطالب بتنازلات لا حد لها فى مجالات مختلفة بدءا من ادخال تعديلات جذرية على السياسة السوفيتية تجاه الصراعات الاقليمية فى بلدان العالم الثالث بشكل يترك لواشنطن الانفراد بادارة وتسوية هذه الصراعات ، بل والاستعانة بالسياسة السوفيتية لخدمة اغراض السياسة الامريكية فى بعض المناطق من خلال ضغط موسكو على حلفائها ـ حلفاء الامس ـ ومطالبتهم بالاستجابة للشروط الامريكية .. وانتهاء بمجالات الحد من التسلح حيث حيث كان المطلوب من موسكو التراجع عن مواقفها الخلافية مع واشنطن بصدد هذه الاتفاقات وإلا فلا اتفاقات . وظهر ذلك بجلاء فى معاهدتى الحد من الاسلحة التقليدية فى اوربا ، والحد من الاسلحة الاستراتيجية ـ ستارت ـ حيث تراجعت القيادة السياسية السوفيتية عن التمسك بمواقف اصرت عليها القيادة العسكرية لحماية الامن القومى السوفيتى واسفر ذلك عن استياء وسخط المؤسسة العسكرية ومعها الحرس القديم فى الحزب الشيوعى . وعلى الرغم من أن جورباتشوف قدم تلك التنازلات كما اشترطت الولايات المتحدة لبدء ضخ الاموال والمساعدات الغربية صوب موسكو من اجل تحسين اوضاع الاقتصاد السوفيتى ، إلا ان الولايات المتحدة رفضت مديد المساعدة للاقتصاد السوفيتى ما لم يتخل جورباتشوف عن الوتيرة الهادئة فى ادخال التغييرات . وهو ما تبلور فى قمة لندن .

قمة لندن :

انتظر جورباتشوف اجتماع قادة الدول الصناعية السبع الكبرى (لندن ١٥ ـ١٧ يوليو) على اعتبار انها القمة التى ستعطى الضوء الاخضر لبدء ضخ الاموال والمساعدات الغربية لتجديد الاقتصاد السوفيتى واعادة الحيوية اليه بعد الركود الشديد الذى اصابه . وجاءت رسالة جورباتشوف الى قادة هذه الدول لتحتوى ما يشبه « استجداء المساعدات » مع التحذير من مخاطر الاحجام عن المساعدة والتعهد بادخال ما هو مطلوب من تغيير ولكن بوتيرة هادئة حتى لا ينفجر الموقف

وعبر حامل رسالة جورباتشوف الى القمة ـ بيفجينى بريماكوف ـ عن المأزق الذى يعانيه جورباتشوف بقوله لزعماء هذه الدول « ان عدم تقديم المساعدات يمكن ان يؤدى الى تدهور خطير فى الاتحاد السوفيتى والى نشوب اضطرابات اجتماعية تستغلها القوى اليمينية والمحافظة »

وعلى الرغم من تأييد المانيا وايطاليا وفرنسا لوجهه نظر الرئيس السوفيتي والمطالبة بدعم الاقتصاد السوفيتي، الا ان الولايات المتحدة ومعها بريطانيا واليابان اتخذت موقفا مضادا وتعرض جورباتشوف ـ في لندن ـ لمواقف مهينة سواء في طريقة تنظيم لقائه مع قادة هذه الدول أو في الاسئلة التي وجهت اليه في المؤتمر الصحفي والتي لم يجد من رد عليها سوى انهاء المؤتمر الصحفي ومغادرة المكان فورا دون تعليق.

وقد اثار هذا الموقف استياء الجناح المحافظ الذي بدأ يعبر عن اعتراضه على السلوك الامريكي في التعامل مع موسكو باعتبارها دولة من الدرجة الثانية والتعامل معها من منطلق هيمنة واشنطن على النظام الدولي لاسيما بعد انتهاء الحرب في الخليج. وعبر وزير الخارجية السوفيتي ـ آنذاك ـ الكسندر بسمير تنيخ عن ذلك بقوله «أن موسكو ليست رهينة للولايات المتحدة، ولا تطلب مساعداتها، ولكنها ترحب بالدعم اذا ادرك الجانب الامريكي ان ذلك في مصلحته».

٣ ـ اختلال التوازن:

عاد جوربا تشوف من لندن وأمامه خيارين. إما الاستمرار في الحفاظ على الصيغة التوازنية بين مكونات النخبة السوفيتية والمراهنة على استجابة الغرب والمبادرة بتقديم الدعم للأقتصاد السوفيتي، وهو خيار رآه جورباتشوف عديم الجدوى لان الولايات المتحدة نجحت في فرض وجهة نظرها بعدم تقديم مساعدات ذات قيمة لموسكو ما لم يقدم جوربا تشوف على إدخال اصلاحات جذرية ويتخلى عن وتيرته الهادئة.

أما الخيار الثاني فهو تسريع وتيرة ادخال التغييرات على الصعيدين السياسي والأقتصادي كما تطالب الولايات المتحدة. وهنا قرر جوربا تشوف الخروج عن تردده ونسف الصيغة التوازنية التي اعتمد عليها منذ مجيئة الى السلطة، فما ان عاد من لندن حتى اقدم على اتخاذ العديد من الخطوات ابرزها: ـ

ـ عقد اجتماع طارىء للجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٢٦ يوليو تم خلاله إقرار العديد من التغيرات السريعة على رأسها تبنى الحزب الشيوعي السوفيتي لبرنامج جديد ينص على «التخلى عن الشيوعية والماركسية ـ اللينينة» حيث اعلن جوربا تشوف «الفشل النظرى والعملى» لنموذج الاشتراكية الذى اكد ان الستالينيين فرضوه على الحزب بالقوة.

ـ الاعداد لاقرار المعاهدة الاتحادية الجديدة التي تلغى القانون الاتحادى الصادر عام ١٩٢٢م حيث نصت المعاهدة الجديدة على تدشين نظام كونفيدرالى يعطى الجمهوريات سلطات اكبر على حساب المركز، ونصت هذه المعاهدة على حق الجمهوريات في السلطة السياسية الكاملة على اراضيها. كذلك اسقطت المعاهدة الجديدة النص على الاشتراكية في الاسم الجديد للاتحاد الذي اصبح «اتحاد الجمهوريات السوفيتية ذات السيادة» وأخيرا اعطت المعاهدة الجديدة للجمهوريات الحق في الانفصال عن الاتحاد السوفيتي برفض الانضمام الى المعاهدة وبدء اجراءات الانفصال، وهو ما دفع ست جمهوريات اتحادية الى رفض الانضمام للمعاهدة تمهيدا للانفصال عن الاتحاد وهى جمهوريات البلطيق الثلاث «استونيا ـ ليتوانيا ـ لاتفيا» وجمهوريات القوقاز (جورجيا ـ مولدافيا ـ ارمينيا)

ـ البدء في اتخاذ خطوات عملية لتحويل الأقتصاد السوفيتي الى أقتصاد السوق حيث اصدر جوربا تشوف في ١٣ اغسطس مرسوما رئاسيا بأنشاء وكالة خاصة برئاسته للاشراف على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص.

ـ الاستمرار في تقليص القدرات العسكرية وتحويل المصانع العسكرية للانتاج المدنى، ففى اعقاب تقليص ميزانية الدفاع بنسبة ٦٪ عام ١٩٩١ ـ حيث وصلت الى ٦٦,٥ مليار روبل او (١٢١,١ مليار دولار) مقابل ٧٠,٩ مليار روبل ـ او (١٢٩,١ مليار دولار) لعام ١٩٩٠، عاد جوربا تشوف ليعلن تحويل ٦٠٠ مصنع حربى للانتاج المدنى الاستهلاكى.

ـ إتجاه زعيم الجناح الليبرالى الرئيس الروسى بوريس يلتسين الى استغلال هذه التطورات بأصدار مرسوم يقضى بتصفية اللجان الحزبية في المؤسسات الروسية.

وقد عبر قادة الجناح المحافظ عن معارضتهم التامه لهذه التطورات على الصعيدين الداخلى والخارجى وانصب الاعتراض الاساسى على تراجع دور موسكو في مواجهة الولايات المتحدة وتقليص القدرات العسكرية السوفيتية في الوقت الذى تتزايد فيه القدرات العسكرية الامريكية الامر الذى يمثل تهديدا متزايدا للامن القومى السوفيتي. وقد بدا ذلك واضحا في احتجاج بعض قادة المؤسسة العسكرية على نتائج اتفاقات الحد من التسلح مع الولايات المتحدة والتى يرون انها قادت الى اضعاف القدرات العسكرية السوفيتية وقد عبر عن ذلك بوضوح قائد القوات البحرية الجنرال قسطنطين ماكاروف بقولة «ان التنافس العسكرى بين القوتين العظميين سيستمر لفترة طويلة، وان إنهاءه مازال مهمة شاقة لان هناك تهديدا متناميا للامن القومى السوفيتي من جانب النشر الشامل لصواريخ كروز التى تنتشر في قواعد بحرية.

كذلك اكد رئيس جهاز المخابرات السابق ـ كى جى بى ـ ان ما يحدث في البلاد هو بمثابة محاولة من وكالة المخابرات المركزية الامريكية لتقويض المجتمع السوفيتي.

وفي النهاية دعا جورباتشوف الى عقد اجتماع موسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى من اجل أقرار كافة التحولات المطلوبة.

ويمكن القول ان هذه الخطوات من جانب جورباتشوف ادت الى اختلال الصيغة التوازنية الدقيقة بين اجنحة النخبة حيث وجهت تلك الخطوات ضربة قاسية للجناح المحافظ الذى وجد نفسه على شفا الانهيار اذا ما تم إقرار هذه التحولات على الصعيد الداخلى لاسيما إقرار المعاهدة الاتحادية الجديدة التى سوف تقر بحق الجمهوريات فى الانفصال وتصبعد من سلطاتها على حساب المركز الامر الذى يقود الى مزيد من التشرذم والأضطراب فى البلاد ، هذا فى الوقت الذى كان فيه رموز الجناح المحافظ يسيطرون على قمة هرم السلطة فى المؤسسات الحيوية (الجيش ـ الداخلية ـ المخابرات) فضلا عن انتماء نائب الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان الى هذا الجناح .

من هنا كان قرار رموز الجناح المحافظ بالانقلاب على جورباتشوف قبل ٢٤ ساعة من إقرار المعاهدة الاتحادية الجديدة التى كان توقيعها يعنى بداية الانحسار الفعلى لنفوذ هذا التيار .

٤ ـ مؤشرات الحدث : هل كان الانقلاب مفاجأة ووليد ما حدث فى اعقاب قمة لندن ؟ أم ان هناك مؤشرات سبقت قمة لندن وكانت تشير الى احتمال إقدام انصار الجناح المحافظ على القيام بانقلاب ضد جورباتشوف ؟

الواقع ان الانقلاب جاء كنتيجة مباشرة لتخلى جورباتشوف بعد عودته من قمة لندن عن الصيغة التوازنية التى ادار بها دقة الحكم وادخل بها ما تم ادخاله من تغييرات ، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك مؤشرات ترجع الى نهاية العام الماضى تشير الى احتمال إقدام الجناح المحافظ على الاطاحة بجوربا تشوف وذلك انطلاقا من المخاطر المحيطة بالصيغة التوازنية التى اعتمد عليها جورباتشوف فى تمرير اصلاحاته ونظرا لوجود أدوات القهر تحت سيطرة الجناح المحافظ ، فكانت التحذيرات تأتى من الجناح الليبرالى الذى لايملك اى من ادوات القهر وكذلك من بعض رموز تيار جورباتشوف الوسطى .

وكان وزير الخارجية الاسبق ادوارد شيفرنادزة هو اول من اشار الى احتمالات الاطاحة بجوربا تشوف عندما فاجأ الجميع بأعلان استقالته فى ديسمبر ١٩٩٠ مطلقا صيحة تحذيرية « الديكتاتورية قادمة » وهى الصيحة التى اطلقها شيفرنادزة عندما ادرك التحركات التحتية للجناح المحافظ من اجل التصدى لاى خطوات اصلاحية على الصعيدين الداخلى والخارجى وفى أعقاب استقالة شيفرنادزة تمكن الجناح المحافظ من ازاحة ابرز رموز الجناح الليبرالى وعلى رأسهم المستشارين الأقتصاديين للرئيس جورباتشوف وهما نيكولاى بتراكوف وستانيسلاف شاتالين صاحب خطة الـ ٥٠٠ يوم لاصلاح الأقتصاد السوفيتى .

وقبيل وقوع الانقلاب بأقل من اسبوع افصح بعض رموز الجناح المحافظ عن نواياهم الحقيقية والرغبة فى ازاحة جورباتشوف الذى وصف بأنه اهان الاتحاد السوفيتى فأعلن زعيم كتلة « سويوز » المحافظة يورى بلوخين « ان الرئيس جورباتشوف لم تكن لديه الشجاعة الكافية لانقاذ البلد من الازمة اما يفجينى كوجان فدعا الى عقد مؤتمر طارىء للبرلمان من اجل سحب الثقة من جورباتشوف لان سياسته حولت الاتحاد السوفيتى من دولة عظمى الى متسول يستعطى »

وقبيل الانقلاب بأقل من ٤٨ ساعة قدم مستشار جورباتشوف ، الكسندر ياكوفليف استقالته من الحزب والحكومة محذرا من « انقلاب فعلى ينفذه المحافظون » وعلى الرغم من هذه المؤشرات المتتالية ، ترك جورباتشوف العاصمة للاستجمام فى شبه جزيرة القرم ، فكان تحرك قادة الانقلاب قبيل عودته بـ ٢٤ ساعة للحيلولة دون الاستمرار فى دفع الاحداث بوتيره سريعة تبدأ بأقرار المعاهدة الاتحادية يوم ١٩ اغسطس ثم يعقبها توالى الاحداث والتطورات التى ستجهز تماما على نفوذ الجناح المحافظ □



(٣) التوجهات العامة لردود الأفعال الدولية

أيمن السيد عبد الوهاب

أثارت عملية إقصاء دعوة الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ، العديد من ردود الفعل الدولية . التى جاءت ملائمة لحجم وخصوصية الحدث ، وخاصة بالنسبة لدول العالم الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية . وبداية ، ونحن نتحدث عن مواقف الأطراف الدولية علينا أن ناخذ فى الاعتبار عددا من المسائل الخاصة بسلوك هذه الأطراف تجاه عدد من القضايا الخاصة بالاتحاد السوفيتي وعلاقته بها . ويأتى فى مقدمتها : تلك المتغيرات التى اجتاحت الاتحاد السوفيتى منذ إعتلاء جورباتشوف السلطة وطرحه لمبادى إعادة البناء والمصارحة . وكذلك مسألة اختلال التوازن العالمى لصالح الولايات المتحدة ، بعد انكفاء الاتحاد السوفيتى على حل مشاكله الداخلية ، وهو ما عبرت عنه بشدة أزمة غزو العراق للكويت مؤخرا . بالاضافة الى ما يمثله انهيار الشيوعية وتفكك عقد دول اوروبا الشرقية واتجاهها نحو الغرب ، من فرض نوع من العزلة الدولية على باقى النظم الشيوعية .

السلوك الدولى :

بالنظر الى القضايا ـ سابقة الذكر ـ يمكن تفهم أسباب ذلك التباين فى مستويات التحرك الدولى تجاه الأحداث فى موسكو . وهنا يجب أن نفرق بين المواقف الرسمية والاشارات غير الرسمية ، التى واكبت الازمة ، وهو ما توضحه مواقف عدد من الدول أمثال الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية . وسوف نتخذ من البيانات الرسمية ، سبيلا لتصنيف مواقف الاطراف الدولية من الانقلاب التى يمكن أن نجملها فى ثلاثة مستويات مؤيدة ورافضة ومتحفظة . وبصورة عامة نجد أن العالم الغربى والولايات المتحدة الامريكية ، جاءت على قمة الدول الرافضة . بينما شكلت كل من كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام وافغانستان والعراق وليبيا والسودان جانب الدول المؤيدة فى حين شكلت معظم دول العالم الجانب المتحفظ .

ولمزيد من التفاصيل فسوف نقصر تناولنا لردود الافعال على عدد من الفواعل الدولية ، التى لعبت دورا فى مواجهة الانقلاب لما لهذا الدور من أهمية كبرى تتخطى حاجز العلاقة مع الاتحاد السوفيتى ، الى بلورة شكل النظام الدولى . بالاضافة لمواقف بعض الدول ذات الاهمية النسبية أمثال الصين والعالم العربى

اولا : الموقف الامريكى :

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية فى أقل من عام أن تحقق ثانى نصر سياسى لها على المستوى الدولى

وتربعها على قمة النظام الدولى . وهو ما تحقق من خلال أزمة الخليج الاخيرة وعملية الانقلاب على جورباتشوف . ففى كل من الحدثين لعبت الولايات المتحدة دور الحاشد والمنسق لمواقف الاطراف الدولية . الامر الذى يبرز معه حجم الاتصالات التى قام بها الرئيس الامريكى بوش مع كل من حلفائه الغربيين ودول أوروبا الشرقية وفى داخل الاتحاد السوفيتى نفسه من خلال محاولات الاتصال بجورباتشوف نفسه (رغم فشل هذه المحاولات) وبوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ، الذى قاد حركة مقاومة الانقلابيين .

وكان لمفاجأة الامريكيين بالانقلاب وخاصة بالنسبة لتوقيته ، أثره فى إقتصار رد الفعل الاولى ، فى تصريح قصير يحذر من العواقب الوخيمة لعزل جورباتشوف سواء على المستوى الداخلى او الدولى . ليأخذ الموقف الامريكى بعد ذلك صورة متصاعدة وخاصة مع بروز المعارضة الشعبية السوفيتية للاطاحة بجورباتشوف . ويمكننا تلخيص الموقف الامريكى فى عدد من النقاط التالية : ـ

١ ـ رفض الولايات المتحدة لاسلوب القوة او الترهيب لابعاد جورباتشوف ، باعتباره عملا غير دستورى .

٢ ـ ان سياسات الاصلاح فى الاتحاد السوفيتى يجب أن تستمر خاصة بالنسبة لنشر الديمقراطية والمصالحة السلمية بين المركز والجمهوريات وكذلك التغيير الاقتصادى .

٣ ـ الحيلولة دون حصول الانقلابيين على أى دعم او شرعية دولية بكافة الوسائل .

٤ ـ ربط استمرار برامج المساعدة الاقتصادية بزوال استخدامه الوسائل غير الدستورية .

٥ ـ الدعوة للمحافظة على المعاهدات والالتزامات الدولية الموقعة مع القيادة السوفيتية وخاصة اتفاقات هلسنكى وميثاق باريس (بشأن الامن والتعاون فى اوروبا والتى تفرض حقوق الانسان)

٦ ـ معارضة استخدام القوة فى دول البلطيق او ضد الجمهوريات لتعطيل او تبديل الحكومات المنتخبة .

وسعيا وراء تحويل تلك النقاط السابقة لسلوك عملى ، لجأت الولايات المتحدة لعدد من الاجراءات الخاصة المتمثلة فى وقف الاتصالات العسكرية مع الاتحاد السوفيتى . كما سحبت الادارة الامريكية تراخيص دخول الطائرات السوفيتية المجال الجوى الامريكى ، التى كان من المقرر اشتراكها فى استعراضات جوية امريكية . رفض التعامل مع النظام الجديد باى شكل واخيرا التأكيد على دعم موقف يلتسين من اجل إعادة الشرعية فى الاتحاد السوفيتى بعودة جورباتشوف الى منصبه .

ثانيا : الموقف البريطانى :

أظهر جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى خلال محاولة الانقلاب نشاط بارزا . من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوربيين وذلك فى محاولة لتقيم تلك المستجدات . ومع ذلك كانت التصريحات الرسمية الاولى . تفتقر لاى تحديد . وهو ما نجده فى وصف ميجور الأطاحة بجورباتشوف « بانها نذير شؤم .. » مع تعديد انجازات جورباتشوف سواء لبلده على الصعيد الداخلى او بالنسبة للتقارب بين الشرق والغرب . ومع تدرج الموقف البريطانى باتجاه تصعيد الموقف مع الانقلابين جاء تحذير وزير خارجيتها « فى ١٩٩١/٨/٢١ » للسفير السوفيتى فى لندن من مغبة قيام القوات السوفيتية بمهاجمة برلمان رؤسيا وتحديد الموقف البريطانى فى مطالب ثلاثة لقادة الانقلاب هى : اطلاق سراح جورباتشوف ، السماح له بالاتصال مع بقية دول العالم . وان يتولى طبيب مستقل غير تابع للقيادة السوفيتية الحالية اجراء الكشف الطبى له .

ومن الملاحظ أن المطالب الثلاثة قد تركزت على شخص جورباتشوف ومحاولة تفنيد الادعاءات القائمة على عدم أهلية جورباتشوف صحيا للاستمرار فى السلطة . وذلك سعيا وراء اسقاط الشرعية عن قادة الانقلاب . كما عملت بريطانيا على نفى الاتهامات الموجه للدول الصناعية الكبرى بالاهمال . وعدم امداد الاتحاد السوفيتى بالمساعدات المالية الكافية ، الامر الذى حرك كوامن هذا الانقلاب .

حيث جاء تاكيد جون ميجور الى زعيم المعارضة البريطانى نيل كينوك أن المساعدات المالية ، لم تكن لتحقق شيئا وانما الاولوية تكمن فى مساعدة الاتحاد السوفيتى فى استغلال مواردة العملاقة ، مع اخذ مسألة الانفاق العسكرى السوفيتى فى الأعتبار . ولذا برز الحرص البريطانى على الدعوة لانعقاد مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ، لمناقشة التطورات السوفيتية فى اعقاب فشل الانقلاب .

ثالثا : الموقف الفرنسى :

أتسم الموقف الفرنسى من محاولة الانقلاب ، بالتروى والترقب لتصرفات قادة الانقلاب وتحركهم سواء على الصعيدين الداخلى والخارجى ، رغم الادانة الظاهرة فى تصريحات القادة الفرنسيين وهو ما تبرزه الدعوة لعدم تحبيذ فرض عقوبات اقتصادية فورية ، وذلك فى محاولة لتجنب العودة للحرب الباردة من جديد كما اقترحت فرنسا عقد اجتماع للمجلس الاوروبى .

ومع هذا الموقف الفرنسى الاولى ، طرح العديد من التساؤلات التى يمكن أن تحدد شكل التعامل مع قادة الانقلاب ، وخاصة تلك المتعلقة بمصير الاصلاحات الديمقراطية داخل الاتحاد السوفيتى ومصير الاتفاقات الدولية المبرمة فى هلسنكى مع الربط بين الالتزام بها واستمرار مساعدات المجموعة الاوروبية .

ويمكن ارجاع الموقف الفرنسى الحذر . والمتباين نسبيا

مع الموقفين السابقين للولايات المتحدة وبريطانيا تجاه الانقلاب ، لاختلاف قراءة رؤية ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى من الزاوية الفرنسية ولدورها . وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسى « إن مسيرة الديمقراطية التى بدأت فى الاتحاد السوفيتى لايمكن العودة بها الى الوراء » ومؤكدا تمسك فرنسا بمتابعة ودعم سياسة البيروسترويكا . وإن لم يمنعها ذلك من اتخاذ نفس الخطوات التى اتخذتها كل من الولايات المتحدة وباقى الدول الاوروبية . من حيث تأييدها لبوريس يلتسين من خلال أتصال هاتفى بينه وبين ميتران ، بالأضافة الى ما ابدته فرنسا من استعداد لاستضافة حكومة روسية فى النفى ، اذا مادعت الضرورة الى ذلك حيث تم تخصيص مكتب بوزارة الخارجية الفرنسية لاندرية كوزيروف وزير خارجية روسيا حتى يكون على اتصال دائم بالرئيس يلتسين عن طريق السفارة الفرنسية فى موسكو . وهو مايعنى أن الموقف الفرنسى كان رهنا لنقيضين هما إدانة الانقلاب ورفضه ، والخوف من تداعياته وخاصة بالنسبة لامكانية عودة الحرب الباردة مرة أخرى .

رابعا : الموقف الالمانى :

اظهرت التصريحات الاولية للمسئولين الالمان قلقهم البالغ بشأن احتمال عودة المتشددين السوفييت وبالتالى عودة الحرب الباردة . والتى ستكون المانيا اول المتضرريين منها . فعملية الاطاحة بجورباتشوف تشكل انتهاء مرحلة الوفاق الالمانى ـ السوفيتى . وأنقلابا للموازين الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية التى وضعتها المانيا منذ وصول جورباتشوف الى السلطة وسعية للتقارب مع الغرب والتى أدت لوحدة الالمانتين وأزالة جدرا برلين والتحرك الالمانى النشط فى وسط اوروبا سياسيا واقتصاديا. فهذا القلق الالمانى يجد جذورة فى العديد من القضايا ذات العلاقة المباشرة مع الاتحاد السوفيتى ، فهناك مسألة الوجود العسكرى السوفيتى فى شرق المانيا . إذ يوجد ما يزيد عن ٢٥٠ الف جندى مازالوا يرابطون بموجب الاتفاقية الالمانية السوفيتية . والتى بمقتضاها لن ينسحبوا قبل حلول عام ١٩٩٤ . وهو ما أثار معه العديد من التساؤلات حول قضية بقاء هذه القوات . وعلى المستوى الاقتصادى ، فكان المأمول بعد تحقيق الوحدة الالمانية وانهيار الانظمة الشيوعية فى اوروبا الشرقية ، أن يبلغ قمة الازدهار بعد أزالة المصاعب الاقتصادية الموجودة فى المانيا الشرقية خلال سنوات قليلة وفتح ابواب دول اوروبا الشرقية امام الصادرات والمنتجات الالمانية وتنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية والانمائية التى عقدت مؤخرا مع الاتحاد السوفيتى . وهو ما كان سيتقلص فى حالة نجاح الانقلاب واستمراره .

حيث يشير خبراء الاقتصاد الالمان الى أن ما يتراوح بين مائتى الف ونصف مليون شخص فى شرق المانيا يعتمدون بصفة اساسية على التبادل التجارى مع موسكو . مما يعنى أن هؤلاء الاشخاص سيفقدون وظائفهم اذا ما قررت حكومة المستشار كول تجميد الاعتمادات التصديرية التى تقدر بـ ٥٠ مليارات دولار .

وربما تعكس تلك القضايا ـ سابقة الذكر ـ سبب التحول المفاجىء فى موقف المانيا من الزعيم السوفيتى جورباتشوف . اذ لم تظهر المانيا رد فعل ذى فاعلية ضد الانقلابيين على الرغم من التأييد والدعم الذى كانت تبديه له قبل سقوطه بفترة قصيرة . وربما يكون مرجع ذلك التحول الى ما اعلنه المستشار الالمانى من مسؤولية جورباتشوف عن الانقلاب لتهاونه فى تنفيذ الاصلاحات . كما برزت نبرة الثناء على شجاعة وشخصية يلتسين فى تصريحات القادة الالمان .

خامسا : الموقف الاوروبى :

حرصت دول الجماعة الاوروبية الـ ١٢ ، منذ بداية محاولة الانقلاب على جورباتشوف ، على تنسيق مواقفها وتوحيد قراراتها من خلال سلسلة من الاجتماعات . بدأت باجتماع لاهاى (٢٠/٨) ، حيث قررت دول الجماعة ، وقف كافة الاتصالات السياسية والبرامج مع الاتحاد السوفيتى . وتجميد المساعدات الاقتصادية التى تزيد على مليار دولار ، مع استثناء المساعدات الانسانية الطارئة وخاصة الاغذية والادوية « والتى تقدر بـ ٣٢٥ مليون دولار » . وإن كان التجميد سيشمل وقف تقديم القروض الخاصة بشراء الامدادات الغذائية والمساعدات الفنية كما طالب البيان بضرورة المحافظة على الاتفاقيات الخاصة بالحد من اسلحة الدمار وحقوق الانسان ، بالأضافة للمطالبة باعادة جورباتشوف ، وانسحاب باقى القوات السوفيتية الموجودة فى المانيا وبولندا .

كما برز الموقف الاوروبى من خلال مجموعة من المبادرات ذات الطابع الجماعي ومن هذه المبادرات تلك الدعوة التى أطلقتها المانيا والداعية لضرورة الاسراع باجراء المفاوضات الخاصة بانضمام دول أوروبا الشرقية الى المجموعة الاوروبية . وتشكيل وفد يمثل الجماعة الاوروبية للسفر الى موسكو للتأكد من الحالة الصحية لجورباتشوف .

سادسا : الموقف الصينى :

اتسم الموقف الصينى الرسمى المتحفظ بذلك النوع من العقلانية الذى تفرضه العلاقات الدولية . فقد جاء بيان الخارجية الصينية ، مؤكدا على ان التغيرات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى هى من الامور الداخلية ، مع اعراب بكين عن املها فى استقرار الاوضاع فى موسكو ، وعن تطوير العلاقات بين البلدين على اساس مبدأ التعايش السلمى مع رفض الصين للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى . (وذلك فى إشارة لموقف بعض الدول الاوروبية والولايات المتحدة .

وبالنظر للموقف السابق يمكن القول ، أن بكين كانت تفضل التعامل مع قادة الانقلاب على الرغم من ان جورباتشوف كان صاحب الفضل فى إنهاء الصدع فى العلاقات بين موسكو وبكين ، الذى استمر ٣٠ عاما ، عندما زار بكين فى عام ١٩٨٩ ، وذلك راجع لشعور الزعماء الصينيين وخاصة المتشددين منهم بالقلق على مصير الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، الامر الذى يعرض بكين فى النهاية الى مايشبه العزلة الدولية . وهو ما يمكن التدليل عليه بنبأ مغادرة وفد من الحزب الشيوعى الصينى فى طريقة الى موسكو فورا الاعلان عن الانقلاب ، مما يشير الى أن بكين تسعى الى مواصلة تعاملاتها وعلاقاتها مع جارتها فى الشمال . كما اعلن فى نفس الوقت عن وصول نائب وزير الخارجية السوفيتى الكسندر بيلونوجوف الى بكين . وبالرغم من وصفها بأنها زيارة روتينية إلا انها تشكل حرصا من جانب قادة الانقلاب على اطلاع بكين على مجريات الاحداث . ورغبة الصين فى استيضاح الصورة . لما تعكسه هزيمة الماركسيين المتشددين فى موسكو من تحد للشيوعيين الصينيين وقدرتهم على الاستمرار . بعدما أحكموا قبضتهم على السلطة بعد قمح التظاهرات المطالبة بالديمقراطية فى بكين (فى يونيو ١٩٨٩) .

سابعا : المواقف العربية :

بالرغم من خطورة عملية الاطاحة بجورباتشوف وتاثيرها المباشر على مجريات الاحداث فى المنطقة العربية . فلم تشهد المنطقة اى محاولة لتوحيد المواقف او التنسيق فيما بينها على غرار ما شهدته معظم مناطق العالم ودوله . وبصفة عامة ، فقد انقسم العالم العربى فى موقفه الى فريقين ، رغم تباين ردود الفعل داخل كل فريق . اولهما متحفظ وهو يشكل غالبية البلدان العربية : وثانيهما مؤيد لعملية الاطاحة بجورباتشوف ويمثله العراق وليبيا والسودان وبعض الاجنحة الفلسطينية . وإن كانت بعض دول الفريق الاول ، قد تخطت حاجز التحفظ الى أخذ بعض الخطوات العملية المعبرة عن موقفها الحقيقى مثل السعودية التى اوقفت معونتها الاقتصادية البالغة ١,٥ مليار دولار . كقروض بالاضافة لتأكيد عدد من الدول أمثال سوريا وتونس على استمرار علاقات التعاون والصداقة واعتبار التغييرات فى الاتحاد السوفيتى مسألة داخلية . فى حين نجد أن الفريق الثانى قد انطلق فى موقفه من دوافع متباينة نسبيا لتأكيد موقفه بداية باختلال التوازن الدولى الذى يتحمل جورباتشوف مسئوليته ، ومرورا بالفكر الايديولوجى كما هو الموقف بالنسبة لليبيا ونظرتها الى أن ما حدث فى موسكو هو انتصار لفكرة الجماهيرية . وأخيرا موقف الاتحاد السوفيتى خلال أزمة غزو العراق للكويت . وهو ما ينظر اليه العراقيون على انه موقف متخاذل وغير فعال . وأنه كان أحد الأسباب الجوهرية لحدوث الانقلاب .

ردود الفعل بعد عودة جورباتشوف :

أثارت عودة جورباتشوف الى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، ارتياحا فى العالم الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة الامريكية ومعظم الدول التى اتخذت موقفا متحفظا ، لما يشكله ذلك من انتصار لحركة الاصلاح داخل الاتحاد السوفيتى وتراجع شبح الحرب الباردة الذى كان قد بدأ يلوح فى الافق . ولكن عودة جورباتشوف على ذلك النحو الذى عاد به ، طرحت العديد من القضايا الجديدة ، بالاضافة لتلك القضايا التى لم تحسم قبل الاطاحة به . ومن هذه القضايا الجديدة تلك المتعلقة بمصير الاتحاد السوفيتى نفسه وقدرته على الحفاظ على تماسكه « فى اى شكل » وخاصة مسألة إستقلال الجمهوريات ومنها جمهوريات البلطيق التى أخذت بعدا اكثرا تطورا بحصولها على الاستقلال بالاضافة لعدد من القضايا الخاصة بمصير القدرات النووية السوفيتية فى حالة تفكك الدولة السوفيتية ، ومقعد الاتحاد السوفيتى الدائم فى مجلس الامن . كما تثير عملية المراهنة على جورباتشوف ، أم يلتسين ، أم غيرهما من جانب الغرب ، العديد من أشكال الجدل . الى غير ذلك من القضايا ذات الطابع المستقبلى . أما عن القضايا « التقليدية » فتجىء فى مقدمتها تلك المتعلقة بالمساعدات الغربية للاتحاد السوفيتى ومدى إمكانية تطورها وخاصة إنها كانت احد دوافع الاطاحة بجورباتشوف التى بدات بوادره بعد اجتماع الدول الصناعية السبع فى لندن قبل شهر من الانقلاب وفيما يلى اشارات لأهم القضايا فى هذا الصدد .

أ ـ قضية استقلال دول البلطيق :

شهدت جمهوريات البلطيق الثلاث (إستوانيا ـ لاتفيا ـ ليتوانيا) ، المزيد من الجهود والنشاط نحو الحصول على الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى ، وهو ما تحقق لها بالفعل من خلال اعتراف العديد من الدول فى مقدمتها كندا والجماعة الاوروبية التى جاء اعترافها بقرار جماعى فى بروكسل (٨/٢٨) . فى حين اتسم الموقف الامريكى من استقلال هذه الجمهوريات بالحذر ، على الرغم من سعى هذه الجمهوريات لدى الادارة الأمريكية للاعتراف بها . وهو ما عبر عنه الرئيس الامريكى فى اعقاب مشاوراته مع عدد من الرؤساء الغربيين واليابان بأن واشنطن « تقترب جدا جدا من الاعتراف » ودعوته للقيادة السوفيتية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتمكين دول البلطيق من ممارسة حقها فى الاستقلال . و بالنظر لعامل التوقيت نجد أن الاعلان الامريكى السابق (٩/٢) جاء فى اعقاب تصريح لجورباتشوف اعرب فيه عن استعداده لقبول استقلال

جمهوريات البلطيق . وتسعى الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية حاليا لتدعيم استقلال هذه الجمهوريات وتثبيته وهو ما تؤكده تصريحات الرئيس الامريكي واجتماع جون ميجور برؤساء حكومات دول البلطيق الثلاث فى مقر السفارة البريطانية فى موسكو أثناء زيارته للاتحاد السوفيتي وتبنى كل من فرنسا وبريطانيا لمطلب الجمهوريات الثلاث للانضمام للامم المتحدة ، وهو ما كانت قد وافقت عليه الدول الغربية ، شريطة أن تؤكد هذه الجمهوريات استقلالها عن الاتحاد السوفيتي .

ب - التطورات الداخلية :

بعودة جورباتشوف لقمة السلطة مرة أخرى ، شهد المجتمع السوفيتي مجموعة متلاحقة من الأحداث الخطيرة . التى هيأت لها محاولة الانقلاب المناخ المناسب لتتابع بهذا الشكل السريع . ويأتى فى مقدمة هذه الأحداث استقالة جورباتشوف « ٢٤ / ٨ » من رئاسة الحزب الشيوعى ودعوته لاسقاط سلطة الحزب فى مختلف الجمهوريات وقد عبر الرئيس الامريكى عن تلك الاحداث بقوله انها تعنى « نعى الحركة الشيوعية فى جميع انحاء العالم ، كما أعتبر الغرب هذه الاحداث التى يشهدها الحزب الشيوعى السوفيتى خطوة جديدة نحو الاصلاح والتقارب فى حين اعلنت الصين انها تحترم إرادة الشعب السوفيتى واملها فى تطوير العلاقات بين البلدين وإن جاء بيان الخارجية الصينى مؤكدا على استمرار الاشتراكية كمنهاج للعمل وعدم تأثيرها بالتغيرات الجارية فى الاتحاد السوفيتى .

ومع هذه التداعيات التى شهدها الحزب الشيوعى السوفيتى . برز اخطر التحديات التى تواجه الدولة السوفيتية واستمرارها ككيان واحد . حيث أخذت العديد من الجمهوريات السوفيتية فى اعلان استقلالها عن المركز . لتشكل القضية رقم واحد حاليا نظرا لما تطرحة من تساؤلات حول شكل الاتحاد الجديد الذى يمكن أن يضم الجمهوريات السوفيتية ، الامر الذى يثير معه العديد من المشكلات التى تتخطى ، خطورة بلقنة الاتحاد السوفيتى الى طرح عدد من القضايا . أهمها وأخطرها هو مصير القوة النووية السوفيتية الامر الذى أثار العديد من المخاوف لدى الغرب خلال فترة الانقلاب ، رغم انخفاض درجة إستعداد الاسلحة والصواريخ النووية الموجهة لامريكا . وهو ما اعتبره المراقبون الغربيون أنه اشارة من قبل قادة الانقلاب الفاشل . وبالرغم من ذلك فقد اعربت العديد من المصادر الامريكية والغربية عن قلقها البالغ ازاء صلاحية اصدار الاوامر باطلاق الصواريخ النووية وخاصة مع حالة التمزق والقلق التى تسود موسكو . وما يمكن أن تؤدى اليه من جعل بعض الجمهوريات السوفيتية ذات قوة نووية . الأمر الذى جعلها من الاهمية ، بحيث شكلت احد موضوعين فى المحادثات التى جرت بين جون ميجور وكل من جورباتشوف وبوريس يلتسين خلال زيارته لموسكو فى (١ / ٩) ومطالبته بضرورة مراقبة السلاح النووى السوفيتي من خلال رقابة مركزية .

وثانى هذه القضايا هى العلاقة بين جورباتشوف ويلتسين ونظرة الغرب لهما حيث تثير هذه القضية عددا من الاراء المتباينة . وهو ما عبر عنه هوريست كولر (مسئول فى وزارة المالية الالمانية) بقوله « أنه يجب ان نعد انفسنا لتنظيم الحوار مع السوفييت لكن الخطوة الاولى هى ضرورة معرفة من الذين ستتحاور معهم .. » وفى هذا الاطار برزت عدة اتجاهات تتراوح بين المراهنة على جورباتشوف باعتباره مؤسسة بحد ذاته وهو ما عبر عنه نائب وزير الخارجية الامريكي . فى حين تشير عدد من الدلائل الى رغبة إدارة بوش فى دعم زعامة يلتسين باعتباره أقرب للموقف الامريكي فى عدد من الامور مثل وقف المعونة التى تقدم الى كوبا وتخفيض الانفاق العسكرى السوفيتي . وهو ما أشار اليه الرئيس بوش فى احد تصريحاته أثناء الأزمة غير انه عاد واكد على خصوصية السوفييت فيمن يحكمهم . وإن كان ذلك لايعنى الادارة الامريكية لاتراهن على جورباتشوف ، بل على العكس فجورباتشوف لايزال الرهان الرابح وإن لم يكن الوحيد . فى حين دعا هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الأسبق الى ضرورة التعامل مع المؤسسات فى الاتحاد السوفيتي بغض النظر عن الاشخاص باعتبار أن تلك المؤسسات ستكون المفتاح الحقيقى الى مستقبل الاصلاحات فى الاتحاد السوفيتي . كما تنظر بريطانيا لكل من جورباتشوف ويلتسين بنفس المقدار على ان كلا منهما يجسد خطوات الاصلاح المنشودة .

اما ثالث هذه القضايا والاكثر إلحاحا بالنسبة للشعب السوفيتي ، فهى تلك المتعلقة بمستقبل المساعدات الغربية فى ضوء التطورات والمتغيرات التى يشهدها المجتمع السوفيتي . ومن الواضح أن الموقف الغربى لم يتغير عما كان خلال اجتماع قمة الدول الصناعية السبع فى يوليو الماضى . التى شهدت انقساما فى الاراء . فبينما طالبت كل من المانيا وفرنسا وإيطاليا بضرورة تقديم مساعدات نقدية للاتحاد السوفيتي . كان اصرار كل من امريكا وبريطانيا واليابان وكندا على ربط المساعدات الضخمة بالتحولات السوفيتية نحو اقتصاد السوق . حيث اعلن كل من الرئيس الامريكي ورئيس الوزراء البريطانى عقب مباحثاتهما فى واشنطن (٢٩ / ٨) على ضرورة ربط المساعدات والمعونات المالية بتحرك سريع نحو الاصلاح السياسى والاقتصادى بما فى ذلك التحفظ على ميزانية الدفاع السوفيتية . وقد حدد جون ميجور ست نقاط لدعم الاقتصاد السوفيتي هى كالتالى : -

- توزيع الحساب الجارى لدعم الغذاء فى الاتحاد السوفيتي .
- تقديم مساعدات غذائية عاجلة لمواجهة فصل الشتاء

القادم بتوجيهها الى الجمهوريات السوفيتية مباشرة .
- ارسال فريق للاشراف ومتابعة عمليات انتاج وتوزيع المواد الغذائية .
- تقديم دعم تقنى ومساعدات فنية فى كيفية استعمال المعدات .
- دعوة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لوضع خطة للنهوض بالاقتصاد السوفيتى .
- دعم حصول الاتحاد السوفيتى على العضوية الكاملة فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إذا استكمل جميع متطلبات العضوية .

وقد جاء تحفظ اليابان على تقديم اية مساعدة مالية لموسكو طالما لم يتم حل مشكلة جزر كوريل التى يسيطر عليها السوفييت بالاضافة الى عوامل أخرى ، ليثير نوعا من الجدل حول ما إذا كان يتعين تقديم هذه المعونات فوريا او الانتظار حتى تبرز إصلاحات جدية . وتعكس التوجهات الجديدة للدول الصناعية رغبتها فى الاتصال المباشر مع الجمهوريات السوفيتية دون تجاهل المركز . وهو ما اكدته المانيا من انها قد تتحول فى اتجاه تقديم مساعدة ثنائية الى روسيا مباشرة . بينما ترى فرنسا ضرورة السير فى ثلاثة مسارات فى آن واحد . يتمثل المسار الأول فى ضرورة حصول الاتحاد السوفيتى على معونات إضافية على المستوى الدولى والاوروبى والمحلى وأن توقع المجموعة الاوروبية على اتفاقية مع موسكو بشأن المعونة اما المسار الثانى فيقوم على اساس مساعدة موسكو فى إجراء تغييرات هيكلية فى اقتصادها فى حين يتمثل المسار الثالث فى ضرورة اتخاذ اجراءات فورية ومباشرة بشأن الجمهوريات السوفيتية . وفى هذا الأطار تقترح فرنسا نوعا من الاتحاد على غرار الكومنولث البريطانى بجمع هذه الجمهوريات السوفيتية . كما ستطالب فرنسا بالعمل على إعادة جدولة ديون موسكو للغرب التى تقدر بنحو ٦٠ مليار دولار والغاء الحد الأقصى على القروض الذى يفرضه البنك الاوروبى للتعمير والتنمية . وفى أول بادرة من جانب البنك الدول سوف يحصل الاتحاد السوفيتى على معونة قدرها ٣٠ مليون دولار وذلك لتحسين النظام المصرفى .

وتعكس الصورة السابقة محاولة الغرب توظيف محنة جورباتشوف وذلك المناخ الذى أوجده الانقلاب الفاشل بازاحة المتشددين السوفيت عن الحكم ، فى تحقيق نقله حقيقية بدءا بالاصلاح الاقتصادى (من وجهة نظر الغرب) ، ومرورا بتوقيع معاهدة اتحادية جديدة فيما بين الجمهوريات السوفيتية ، وانتهاء باتخاذ عدد من الخطوات ذات الصلة المباشرة بعلاقة الاتحاد السوفيتى بالغرب .

والحقيقة ، أنه من الصعب التنبؤ باتجاه الاحداث الحالية ، داخل الاتحاد السوفيتى ، وما يمكن أن تؤدى اليه وخاصة علاقته بالغرب والعالم الخارجى كقوة وفاعل دولى كبير . لما ستؤول اليه حصيلة التحولات فى موسكو . باعتبارها العامل الحاسم لمستقبل الاتحاد السوفيتى وشكله □



(٤) مستقبل الدولة السوفيتية

محمد عبد اللاه

كان « الاتحاد السوفيتى » يشغل النصف الشرقى من أوروبا والثلث الشمالى من آسيا . وبذلك كان يمتد من بحر البلطيق فى الغرب الى المحيط الهادى فى الشرق ، أى ما يقرب من نصف الطريق حول العالم . وكانت مساحته تزيد عن ضعف مساحة أى دولة أخرى فى العالم .

ويبدو أنه لا مناص من استخدام كلمة « كان » .. لأن الواقع الراهن يقول ان هذه الامبراطورية العظمى تتداعى الان من كل النواحى ، السياسية والاقتصادية والعسكرية والجغرافية . وكذلك لأن السلطة المركزية فى موسكو تبدو وكأنها تؤدى دورا شكليا فى شئون البلاد .

ومن حيث الموارد كان الاتحاد السوفيتى يملك ـ بسبب مساحته الشاسعة ـ كل الموارد الطبيعية التى تلزم دولة صناعية حديثة . ومن هذه الناحية كان المنافس الوحيد للولايات المتحدة التى تشغل مركز القوة العظمى الأولى فى العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبهذا المفهوم كان الاتحاد السوفيتى القوة العظمى الثانية فى العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سنوات قريبة مضت . بل انه فى بعض الوجوه كان القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة . فقد كان الاتحاد السوفيتى قائدا لتحالف عسكرى هو حلف وارسو فى مقابل الحلف العسكرى الذى تقوده الولايات المتحدة وهو حلف الأطلنطى . وكان الاتحاد السوفيتى يتصدى بقوة وفاعلية للنفوذ الأمريكى المتسع فى العالم بالرغم من الحصار الغربى المستمر له منذ أن اكتشف الغرب أن تحالفه مع الاتحاد السوفيتى خلال الحرب العالمية الثانية أدى الى هيمنته على أوروبا الشرقية ثم امتداد نفوذه فى مناطق أخرى من العالم . وبخلاف ذلك كان الاتحاد السوفيتى منافسا ندا للولايات المتحدة فى تطوير الأسلحة النووية والتقليدية وغزو الفضاء ومجالات اخرى مهمة .

وخلال العامين الماضيين انحسر الدور السوفيتى المنافس للولايات المتحدة على الساحة العالمية . وظهرت علامات الضعف الشديد فى البناء الداخلى السوفيتى ، وظهرت عليه علامات التمزق . ولكنه حتى انقلاب أغسطس الماضى الفاشل كان مازال محتفظا بحدوده التى عرف بها والمعترف بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكان باديا أن قادته يبحثون ـ وان اختلفت بهم الطرق وتفرقت بهم السبل ـ عن علاج لأوجاعه الداخلية يوقف مسيرة تدهوره .

ولكن الأوضاع السوفيتية أخذت فى التغير بصورة جذرية بعد فشل الانقلاب مباشرة وهو الانقلاب الذى قاده الشيوعيون المحافظون . وعلى أى حال كان مقصورا أن يؤدى فشل الانقلاب الى احتمالين يختلفان جذريا عن الواقع الجديد الذى نشأ عن الانقلاب . وهذان الاحتمالان هما :

الاحتمال الأول :

اجتماع القيادة السوفيتية باختلاف تياراتها على مراجعة كل ما مر بالبلاد منذ اتجاهها الى الاصلاح الاقتصادي والسياسى تحت شعارى اعادة البناء (البيريسترويكا) والمكاشفة (الجلاسنوست) اللذين ابتدعهما الرئيس ميخائيل جوربا تشوف من أجل صياغة جديدة للاتحاد السوفيتي والمجتمع السوفيتي . ووفق هذا التصور كان على القيادة السوفيتية أن ترى فى وقوع الانقلاب على النحو الذى وقع به وفى الظروف التى وقع فيها نذير خطر جسيم على عملية الاصلاح وعلى جسد الدولة الذى يزداد وهنا . وفى سياق من هذا القبيل كان واردا انتهاج سياسات يقل حولهما الجدل ويزيد بمقتضاها العمل من أجل تحقيق توازن بين متطلبات التغيير ، وهى حيوية حقا ، وبين طبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قامت وتدعمت على مدى عشرات السنين وكان واردا فى نفس هذا السياق البحث عن مبادىء للاصلاح أقرب الى طبيعة هذه الابنية وليست أقرب الى ما يريده الغرب وهو المنافس التقليدى القديم للاتحاد السوفيتي . ويؤخذ فى الاعتبار فى هذا الخصوص أن الغرب يريد أهدافا بعينها من مسعاه الى التغيير فى الاتحاد السوفيتى بالطريقة التى يفضلها .

الاحتمال الثانى :

أن يستمر الوضع بصورة من الصور على ما كان بحيث يبقى التياران الأصيلان فى البلاد على ساحة العمل السياسى . وهذان التياران هما التيار المحافظ والتيار الراديكالى . والتياران لم يكن هناك غنى عنهما فى المجتمع السوفيتي وهو يسعى الى اصلاح حقيقى هادف الى علاج الأمراض واستعادة القوة . فالتيار المحافظ الذى مثله فى صورته العلنية الناطقة قادة الانقلاب الفاشل كان يسعى فيما هو ظاهر الى المواءمة بين واقع سوفيتى قديم قدم انجازات داخلية وخارجية باهرة وبين متطلبات قوى جديدة سعت الى التغيير - تحت لافتة القضاء على السلبيات - وقد عمت خلال سنوات حكم جوربا تشوف التى بدأت عام ١٩٨٥ . وربما كان قادة الانقلاب الفاشل منسجمين مع أنفسهم عندما تجنبوا استخدام نهج القمع الدموى القديم فى العملية التى اطاحوا فيها بجوربا تشوف لمدة ثلاثة أيام . ومن الواضح أنهم كانوا يريدون العودة الى القديم فى صورة فيها الكثير من ملامح الجديد المتمثل فى التسامح الديمقراطى وتجنب حمامات الدم التى كان أمرها واردا فيما يبدو فى الظروف التى وقع فيها الانقلاب . وقد يكون هذا المنحى ذاته سببا رئيسيا فى فشل الانقلاب ثم انتحار بعض رموز هذا التيار من قادة الانقلاب أو غيرهم فيما بعد .

أما التيار الراديكالى فقد كان ساعيا الى بدائل تناقض الواقع القديم تماما فى النواحى الاقتصادية والسياسية . وكان هذا التيار الذى يقوده بوريس يلتسين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية - حتى قبل أن يصبح رئيسا لهذه الجمهورية - يسعى الى التغيير الانقلابى السريع . وقد قاد هذا التيار المقاومة للانقلاب لأنه ضد القديم ولأن الانقلاب أوحى للكثيرين داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه بأن القديم عائد تدريجيا وأن بعودته لن يكون للاصلاح وجود . وربما يكون هذا هو السبب الجوهرى فى المساندة الغربية القاطعة للتيار الراديكالى الى أن فشل الانقلاب .

وقد كانت مشكلة جوربا تشوف الحقيقية أنه ظل خلال الأعوام الثلاثة الاخيرة يحاول - دون جدوى ودون انجازات على الصعيد الاقتصادى تعزز محاولته - التوفيق بين التيارين . وخلال محاولته الممتدة كانت أوضاع البلاد تسير من سىء الى أسوأ الى أن تعرضت للمجاعة فى الشتاء الماضى رغم تخفف الاتحاد السوفيتى من الكثير من أعبائه الخارجية وتلقيه عشرات المليارات من الدولارات خاصة من المانيا الغربية قبل واثناء توحيد المانيا .

وفى نهاية مطاف الانقلاب صار واضحا أن أيا من الاحتمالين المتصورين لما بعده لم يتحقق . فقد ضاع احتمال اعادة التفكير والتدبر . وضاع احتمال الحفاظ على تيارى العمل السياسى الرئيسيين فى البلاد ، على الأقل لسنوات قادمة . أما ما تحقق فهو واقع جديد بالمرة . لقد كان يبدو ان التيار المحافظ الذى قاد بعض قادته الانقلاب يحاولون العودة بعقارب الساعة الى الوراء . وما يبدو الآن هو أن قادة التيار الراديكالى يعودون بعقارب الساعة الى الوراء البعيد .. قد يكون الى أيام روسيا القيصرية .

ومن هذه النتيجة يمكن النظر الى مستقبل الاتحاد السوفيتى ، أو الأمبراطورية السوفيتية المتداعية . وهى امبراطورية متداعية لثلاثة أسباب جوهرية :

السبب الأول :

أن ثلاثا من جمهوريات الاتحاد السوفيتى الخمس عشرة نالت استقلالها وهى جمهوريات البلطيق : لاتفيا واستونيا وليتوانيا .

السبب الثانى :

أن السلطة السوفيتية المركزية وقعت فعليا بعد فشل الانقلاب مباشرة تحت ارادة اقليمية تمثلت اساسا فى التيار الذى تقوده جمهورية روسيا الاتحادية . وهذا التيار قائم فى ظاهر الأمر - وفى باطنه على مايبدو - على تقطيع أوصال الاتحاد السوفيتى .

السبب الثالث :

ان الاتجاهات الاستقلالية والانفصالية صارت منذ عامين ، عامة فى باقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى ، وصارت مطلقة منذ فشل الانقلاب .

ومع ذلك تبقى حقيقة مهمة وهى ان الاتحاد السوفيتى وحدة جغرافية سياسية ذات ابعاد تاريخية وسكانية . وهذه الوحدة الجغرافية السياسية لايمكن النظر اليها على انها كانت شيئا فى الماضى ربما قبل مرور وقت طويل

او قبل ان تقع تطورات تتفوق فى نتائجها على كل ماوقع من تطورات حتى الآن . وهذه الحقيقة قد تحدد بصورة او بأخرى اوضاع المستقبل سواء كانت أوضاع انهيار او اعادة التئام ، مع ان عودة الالتئام هى الاحتمال الأقل درجة .

وهكذا فان مستقبل الامبراطورية السوفيتية المتداعية يسير فى عدة اتجاهات . وهذه الاتجاهات كالتالى :

أولا : إحتمال الأخ الأكبر الروسى :

يعنى هذا الاحتمال ان الاتحاد السوفيتى سينتهى به المطاف الى اشلاء متناثرة من الجمهوريات المستقلة التى لكل منها السيادة على مواردها وقراراتها وان جمهورية روسيا الاتحادية وهى الأكبر مساحة وسكانا وموارداً ستكون فى وضع أقرب الى الوصاية على باقى هذه الجمهوريات او عدد كبير منها على الأقل . وقد سارت تطورات مابعد الانقلاب فى هذا الاتجاه ، وكانت الدلائل الرئيسية عليه مايلى :

١ ـ أن الرئيس الروسى يلتسين استغل فشل الانقلاب واخذ فى يديه سلطة القرار السوفيتى ، ولكن فى اتجاه تأكيد استقلال روسيا الاتحادية وسيادتها على مواردها وفرض الغلبة ان لم تكن الهيمنة للتيار الراديكالى . وحتى لوكان جورباتشوف قد اصدر فيما بعد قرارات السلطة المركزية باسمه فان بصمات يلتسين كانت واضحة عليها ومنها وقف نشاط الحزب الشيوعى وتخلى جورباتشوف عن قيادته وتجميد اموال الحزب وممتلكاته وكان يلتسين قد سبق الى ذلك عندما اتخذ قرارات بشأن الحزب فى روسيا الاتحادية .

٢ ـ اما يلتسين الذى شجع على استقلال الجمهوريات السوفيتية على إختلافها فقد تحايل على اعلان الاستقلال الذى اصدرته جمهورية اوكرانيا ثانى اكبر الجمهوريات سكانا وموارداً بعد فشل الانقلاب وأرغمها على توقيع تحالف عسكرى واقتصادى « مؤقت » مع روسيا الاتحادية . وكان الرئيس الروسى قد هدد بعد اعلان استقلال اوكرانيا باعادة النظر فى حدود روسيا الاتحادية مع باقى الجمهوريات التى تعلن استقلالها وانفصالها عن الاتحاد السوفيتى

وربما اقدم يلتسين على هذه الخطوة لأنه وجد نفسه فى مأزق . فالروس المقيمون فى اوكرانيا يصل عددهم الى ١٠ ملايين نسمة من بين عدد سكان الجمهورية البالغ ٥٠ مليون نسمة . واوكرانيا هى سلة طعام الاتحاد السوفيتى كله . وبها فى نفس الوقت مجمعات صناعية ومجمعات طاقة كبرى مرتبطة اشد الارتباط باقتصاد جمهورية روسيا الاتحادية .

واللافت للنظر فى هذه المعاهدة ان الجمهوريتين الموقعتين عليها دعتا باقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى « السابق » الى الانضمام الى هذا التحالف . وفى نفس الوقت بترك التحالف الروسى ـ الأوكرانى السلطة المركزية السوفيتية فى العراء ، وبالتالى وجه ضربة كبيرة الى جورباتشوف الذى يحاول استعادة سلطته التى اصبح يلتسين يشاركه فيها بنصيب كبير .

٣ ـ أن الرئيس الروسى قام بعد توقيع هذه المعاهدة بجولة بدأت سرية فى جمهوريات البلطيق الثلاث وقبل ان يعترف الاتحاد السوفيتى باستقلالها . وكان هدف الجولة هو اعادة ترتيب الأوضاع بين روسيا الاتحادية وبين كل من هذه الجمهوريات . ومن بين هذه الأوضاع على سبيل المثال ان الروس يشكلون ٢٥ ٪ من عدد سكان استونيا البالغ مليون ونصف المليون نسمة ويشكلون ٤٠ ٪ من سكان لاتفيا . كما ان هناك ارتباطا اقتصاديا وثيقا بين الجمهوريتين اضافة الى القضايا الأخرى العسكرية والسياسية .

٤ ـ ان يلتسين اخذ فى يديه فيما يبدو زمام القوات المسلحة السوفيتية عندما اقترح على جورباتشوف وزير الدفاع السوفيتى الجديد . وأعلن يلتسين فيما بعد انه بدأ تجميع الأسلحة النووية السوفيتية فى أراضى روسيا الاتحادية .

وعموما فان روسيا الاتحادية مؤهلة بدرجة ما للقيام بدور الأخ الأكبر بالنسبة لباقى الجمهوريات . فعدد سكانها يزيد عن ١٤٥ مليون نسمة . وهى فى نفس الوقت اغنى جمهوريات الاتحاد السوفيتى بالموارد الطبيعية واكبرها مساحة اذ تزيد مساحتها عن ١٧ مليون كيلو متر مربع من مساحة الاتحاد السوفيتى التى تزيد عن ٢٢ مليون كيلو متر مربع .

وروسيا الاتحادية ليست مؤهلة فقط للقيام بهذا الدور بل مضطرة اليه فى ظروف كثيرة . واذا نظرنا الى جمهورية كازافستان ثانى اكبر جمهوريات الاتحاد السوفيتى مساحة لعرفنا لماذا هى مضطرة . فعدد سكان هذه الجمهورية ١٧ مليون نسمة بينهم ٧ ملايين روسى الى جانب ٤ ملايين من الأوكرانيين بينما يشكل السكان الأصليون ٣٣ ٪ من السكان . وفى كازاخستان محطات الفضاء السوفيتية .

وفى تقدير عام يبلغ عدد الروس المنتشرين فى الجمهوريات السوفيتية ومعظمهم يعيشون فى المدن ٢٥ مليون نسمة .

ومع ذلك فان احتمال الأخ الأكبر الروسى مازال مجرد احتمال وهو فى نفس الوقت يواجه عقبات كثيرة اهمها مدى استطاعة روسيا الاتحادية التغلب على التدهور الاقتصادى السائد فيها ومدى استعداد الغرب الذى يقفز بقوة ولكن بحذر لكسب مواطىء أقدام فى الجمهوريات السوفيتية استقلت او التى تسعى الى الاستقلال لتقبل هذا الدور الروسى .

ثانيا : احتمال قيام تعايش بحكم الواقع :

من الاحتمالات القائمة لمستقبل الامبراطورية

السوفيتية المتداعية أن تتوصل الجمهوريات على اختلافها الى صيغة للتعايش المحكوم بالأمر الواقع المفروض منذ عشرات السنين . ومن الضرورى أن يقوم هذا التعايش على الايمان باستحالة سيادة النعرة القومية بعد النعرة الاستقلالية . وأن يبنى على قدر من التسامح بشأن الحقوق فى الموارد وأن تبقى التغييرات السكانية التى حدثت جزءا من هذا الأمر الواقع .

ولكن لكى ينطبق هذا الاحتمال لابد من توافر عدد من الشروط أهمها ما يلى :

١) أن يكون الاستقلال فى حد ذاته هو غاية المراد وكل جمهورية تحقق الاستقلال وأن تعيش كل جمهورية على هذا النصر النفسى ما استطاعت .

٢) أن تكون هناك قدرة عبقرية لدى مختلف الأطراف على تنظيم التعايش وتوفير متطلباته وتحويله الى منافع متبادلة . ويقتضى وضع من هذه الطبيعة أن تبقى الحدود مفتوحة والتنقل والاقامة متاحين والتنمية متبادلة .

٣) أن تحقق الجمهوريات على اختلافها وبالتعاون فيما بينها طفرة فى مجال التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة بصورة تقلل من حدة الأحقاد وتوقف مد الصراعات .

وهذا الاحتمال يبدو هشا أمام الذاتية والقومية التى أفرطت فى التعبير عن نفسها وعن آلامها منذ أن ظهرت الى الوجود سياسة المكاشفة (الجلا سنوست) . ويفتح هذا الاحتمال الباب واسعا أمام الاحتمال الثالث .

ثالثا : احتمال السقوط فى أتون الحرب الأهلية :

لقد أخمد التحالف الروسى ـ الأوكرانى نيران حرب أهلية مبكرة كانت قريبة الوقوع فى الاتحاد السوفيتى بعد أن أعلنت اوكرانيا استقلالها . وكانت دواعى هذه الحرب ومازالت متمثلة فى عنصرين هما السكان والموارد . وكما شرحنا آنفا فإن الروس المقيمى فى أوكرانيا يصل عددهم الى ١٠ ملايين نسمة . ويضاف الى ذلك أن اراضى اوكرانيا ، التى تشغل مقعدا فى الأمم المتحدة ، لم تثبت على حال خلال الخمسين سنة الماضية . فقد كان جزء منها ضمن روسيا خلال حقبة طويلة من الزمن والجزء الاخر منها تم اقتطاعه بما عليه من سكان من بولندا خلال الحرب العالمية الثانية فى اطار سلسلة الاتفاقات السرية بين الزعيم السوفيتى الراحل جوزيف ستالين والزعيم النازى أدولف هتلر .

وهكذا كان تهديد يلتسين لأوكرانيا بعد اعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى قائما على دواعى سكانية وجغرافية . ولم تجد أوكرانيا فى النهاية مناصا من توقيع معاهدة التحالف التى عرضها يلتسين .

ومثل هذه الأوضاع السكانية والجغرافية موجودة هنا وهناك فى الاتحاد السوفيتى . ومن ذلك جمهورية مولدافيا بملايينها الأربعة . فهذه الجمهورية باغلب سكانها وأغلب أراضيها تنتمى الى رومانيا . وقد اعلنت رومانيا انها لن تطالب بعودة مولدافيا اليها وانما تترك للمستقبل ولارادة الجمهورية المولدافية المستقلة باب العودة الى الوطن الأم مفتوحا .

والخلاف على الاستحقاقات هائل حقا سواء فى السكان أو الأرض أو الموارد . وبالتالى فان باب الحروب الأهلية يمكن أن يفتح بقوة خاصة اذا استمر التدهور الاقتصادى وشحت لقمة العيش وعز المأوى . بل ان وضعا من هذا القبيل يهدد القيادة الراديكالية فى روسيا الاتحادية ذاتها .

ولو اندلعت حرب أو حروب أهلية فى الاتحاد السوفيتى ستكون الحرب الأهلية الدائرة فى يوجوسلافيا بالمقارنة بما سيجرى فى الاتحاد السوفيتى نزهة خلوية على حد تعبير دبلوماسيين غربيين فى موسكو .

وقد كانت مشكلة جوربا تشوف أنه عول كثيرا على المساعدات المالية والاقتصادية الغربية بينما الغرب لا يقدم مساعدات جوهرية فى اوضاع مضطربة غير محسوبة بافتراض أنه لا يريد هذا الاضطراب . وقد تقع الحرب الأهلية عما قريب وقد تنتظر أو تتأجل سنوات يقدم الغرب خلالها مساعدات مقابل نزع السلاح النووى السوفيتى أو خفضه الى أدنى درجة ممكنة .

رابعا : احتمال وقوع انقلاب عسكرى جديد :

لقد تحملت المؤسسة العسكرية اليوجوسلافية حتى اللحظة الحاضرة مسئولية الابقاء على الوحدة الاقليمية للبلاد بعد أن أخفق السياسيون فى ذلك . وكان واردا ان يكون الانقلاب الفاشل فى الاتحاد السوفيتى مدبرا من نفس المنطلق . ولكن الظروف هنا وهناك مختلفة بطريقة أو بأخرى . ولكن عند حد معين وفى ظروف أخرى قد يقع انقلاب عسكرى جديد فى الاتحاد السوفيتى . ومن المؤكد فى مثل هذه الحالة ان حدثت أن يستهدف الانقلاب القيادة الروسية . وقد يقع مثل هذا الانقلاب بينما البلاد على اعقاب حرب أهلية أو فى غمارها . ولهذا السبب يبدى الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة قلقا بالغا حيال مصير الترسانة النووية السوفيتية التى يؤكد جوربا تشوف ويلتسين مرة بعد أخرى أنها تحت السيطرة .

هذه هى الاحتمالات الواردة بالنسبة لمستقبل الاتحاد السوفيتى فى ضوء المعطيات المتوفره.



(٥) الاتحاد السوفيتي وتحديات ما بعد الانقلاب

نزيرة الأفندى

أقر مؤتمر نواب الشعب السوفيتي ، خلال إنعقاده الطارئ الخامس ، مجموعة من التغييرات الدستورية التى تتناول هيكل السلطة السياسية فى الاتحاد السوفيتي . وقد جاءت هذه التغييرات بناء على المقترحات التى تقدم بها الرئيس « ميخائيل جورباتشوف » وعشرة من رؤساء الجمهوريات التى يضمها الاتحاد السوفيتي . والتى يبلغ عددها خمسة عشرة جمهورية .

ومن واقع استقراء هذه التغييرات التى تضمنت الموافقة على إقامة إتحاد كونفدرالى يضم جمهوريات ذات سيادة ، إضافة إلى حق كل جمهورية فى الاستقلال والسيادة فى إطار التفاوض مع الكرملين للقضايا الهامة ، نجد أن « الجانب الاقتصادى » والذى ورد فى النص ممثلا فى تكوين لجنة اقتصادية لتنسيق إدارة القضايا الاقتصادية ، يعد أقلها حظا فى التفصيل ، من حيث صياغة مستقبل « الاقتصاد السوفيتي » فيما بعد الانقلاب .

والواقع أن « القضية الاقتصادية » فرضت نفسها فيما قبل فترة التحول السياسى الذى أنهى فترة ٧٤ عاما من التاريخ السوفيتي ، كما أنها تفرض نفسها بإلحاح خلال الفترة التالية . حيث كان الصراع حول أسلوب حل « القضية الاقتصادية » أحد المرتكزات الأساسية فى الصراع السياسى على صعيد الاتحاد السوفيتي ممثلا فى السلطة المركزية ، أيضا فيما بين هذه السلطة والجمهوريات ، وأخيرا داخل الجمهوريات ذاتها .

واذا كان « الانقلاب الفاشل » قد حسم الصراع السياسى ، الذى تبلورت نتيجته فى قرارات مؤتمر نواب الشعب الذى عقد فى الأيام الأولى من شهر سبتمبر ١٩٩١ .

إلا أن ذات « الانقلاب الفاشل » أدى الى المزيد من التشابك والتعقيدات ، فيما يتعلق « بالقضية الاقتصادية » على أى مستوى كانت . فقد أشعل روح القوميات والتعصب والنزوع نحو الاستقلال ، بينما تفتقر العديد من هذه الجمهوريات والحركات القومية ، الى المقومات الأساسية لاقامة « إقتصاد قوى » فى ظل متطلبات قوى السوق .

ومن هنا نجد أن « الصورة العامة » على « الصعيد الاقتصادى » تزخر بالغيوم أيا كانت المسميات ، بمعنى أن الاتحاد السوفيتي فى صورته الكونفدرالية يواجه ذات التحديات الاقتصادية وبصورة أكثر حدة ، بعد إشتعال نيران العصبيات والقوميات ، كما أن الجمهوريات تواجه نفس القضايا الاقتصادية الملحة ، ولكن فى إطار أكثر تعقيدا ، فقد إنكبت كلا منها على نفسها وأخذت فى إرساء

أسوار الحماية حول أسواقها . بينما التكوين الموروث عبر عشرات السنوات ، يفرض حتمية التعاون فيما بينها . لأنها ذات هياكل إقتصادية متكاملة وليست متنافسة ، وذلك على المدى القصير على الأقل .

وفى ذات الوقت ، سنجد أن موقف الغرب من « القضايا الاقتصادية السوفيتية » لازال كما هو منتهجا نفس الخط المتشدد فيما يتعلق بتدفق المساعدات المالية .

عمق « المشكلة الاقتصادية » :

يتضح من واقع قراءة القرارات التى إتخذها مؤتمر نواب الشعب واللجنة الاقتصادية التى أعلن الرئيس جورباتشوف عن تشكيلها ، فى أعقاب فشل الانقلاب ، إضافة الى التصريحات التى أدلى بها أعضاء هذه اللجنة ، أن الحل المطروح للقضايا الاقتصادية ، لا يخرج حتى الآن عن نطاق العموميات ، ولم يصل الى درجة التفصيل وتحديد الأدوار بينما تدخل هذه القضايا فى نطاق الالحاح ، تهديد الاستقرار السياسى والاجتماعى داخل الجمهوريات ، وتزايد التوتر السياسى فيما بين هذه الجمهوريات .

فعلى مدى السنوات منذ عام ١٩٨٥ وحتى الآن ، لم تقدم أيا من الخطط الاقتصادية التى طرحت ، حلا لمعضلة الاقتصاد السوفيتى . والسبب فى ذلك معروف ، هذه المعضلة حصاد سنوات تقترب من ثلاثة أرباع قرن من الزمان . كما أنها لن توجه الى شعب واحد متجانس ، ولكن الى دولة مترامية الأطراف تضم خمسة عشرة جمهورية وأكثر من مائتى مجموعة عرقية ، إضافة الى رالأقاليم والمناطق المتباينة داخل الجمهورية الواحدة .

ومن ثم إذا كان هذا الامتداد والتنوع يعطيها تنوعا فى الموارد الاقتصادية . الا أنه يحملها فى ذات الوقت بأعباء ومسئوليات أكبر فى مجال التوفيق بين هذا الامتداد الجغرافى والتنوع العرقى فى ظل مركزية التخطيط والفلسفة الاقتصادية التى إنتهجت ، وأيضا الاستراتيجيات السياسية والعسكرية التى إتبعت ، والتى كان من أبرز ملامحها التركيز على الانفاق العسكرى .

وبدون الدخول فى التفاصيل السياسية المتعلقة بالتطورات الداخلية والخارجية ، على مدى عشرات السنوات ، فإن الواقع الاقتصادى الذى إنتهت اليه والذى كشف عنه الستار ، منذ تولى جورباتشوف الحكم تمثل فى ضرورة إنتهاج سياسة اقتصادية أكثر إستجابة لمطالب المواطنين بعيدا عن الاختناقات المتتالية .

ولتحقيق هذا الهدف الموجز فى مظهره وتكوينه ، كان لابد من إتخاذ عدة إجراءات تتمثل فى :

- التخلى عن سياسة تقييد الأسعار ، بالنسبة للمنتج والمستهلك .
- كسر احتكار الدولة .
- نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ، فى مجال الزراعة والصناعة .
- إيجاد نظام مصرفى متكامل لتقديم التسهيلات الائتمانية الى المشروعات .
- خفض الانفاق الحكومى ، للتقليل من عجز الميزانية .

إزالة العديد من القيود المفروض من جانب الحكومة والموظفين بالنسبة لأداء الاقتصاد .

- السماح بحرية تحويل الروبل من وإلى العملات الأجنبية .

وعلى الرغم من إتفاق جميع الأطراف على حيوية وحتمية تنفيذ هذه الخطوات ، إلا أن التضحية التى ستقتضيها من جانب الشعب السوفيتى ، جعل جميع الأطراف السياسية تخشى من الاقدام الجرىء فى مجال تنفيذها . ولذا نجد أن الخطط التى طرحت فى هذا الصدد جوبهت من صفوف العناصر المتشددة والتى لاترغب فى التخلى عن الفلسفة الشيوعية فى المجال الاقتصادى . كما أنها قوبلت أيضا بتحفظ من جانب العناصر السياسية التى توافق عليها . نظرا لخوفها من التكلفة الاجتماعية والسياسية ، الناجمة عن تنفيذها .

ومن أبرز الدلالات المتناقضة أيضا فى مجال التدليل على عمق الأزمة الاقتصادية . هو حجم الادخار الاجبارى من جانب الأفراد لعدم توافر السلع الكافية للاستهلاك . وقد بلغ حجم هذه المدخرات ١٦٥ مليار روبل ، تتضاءل قيمتها مع مرور الأيام ، لتدهور قيمة الروبل من ناحية وإنتعاش السوق السوداء من ناحية أخرى .

وقد طرح فى هذا المجال عدد من خطط الاصلاح الاقتصادى منها خطة « شتالين » والتى لم ترضى العناصر المتشددة ، والمتخوفة على حد سواء ، ثم كانت خطة الخمسمائة يوم التى حمل لواءها رئيس الوزراء السابق فالنتين بافلوف . وبدأت بالفعل فى تنفيذها منذ يناير ١٩٩١ ، الا أن إنعكاساتها فى مجال الأسعار مع بطء عملية الانجاز ، وتزايد حدة النقد الغربى وتقتيره فى المساعدات المالية ، أديا بجورباتشوف الى البحث عن برنامج آخر ، فكانت الخطة التى عكف الاقتصادى السوفيتى « يافلنيسكى على إعدادها بالتعاون مع بعض الأساتذة الغربيين . وقام الرئيس السوفيتى بالمزج بين خطة « بافلوف » وتلك الخاصة بـ « يافلنيسكى » بحثا عن صيغة ترضى « القمة الاقتصادية » فى لندن . فكانت النتيجة المعروفة ، ممثلة فى عودته « خاوى الوفاض » ليواجه مرة أخرى تحدى « القضايا الاقتصادية » .

ولعل أبرز هذه « القضايا » وأكثرها حدة « قضية الغذاء » خاصة وأن الشتاء على الأبواب ، وتعكس هذه القضية مدى التشابك المعقد للعوامل الجغرافية والعرقية ، النزعات القومية الى جانب تدهور البنية الأساسية وأيضا تشتيت جهود موسكو فى مجال الاصلاح ومحاولات الغرب من نطاق المساعدات .

وتشير التقديرات الى أن محصول الحبوب الغذائية فى الاتحاد السوفيتى سوف يصل الى ١٩٥ مليون طن وهو رقم متوسط ، فيما يتعلق بمستوى المحصول الزراعى السنوى ، ولكن المشكلة تكمن فى الفاقد الضخم والذى تقدر نسبته بحوالى الثلث .

وللتدليل على مدى خطورة هذه النقطة . نستشهد بما حدث العام الماضى ، فقد بلغ حجم المحصول ٢٤٠ مليون طن ، لم يخصص منها للاستهلاك الآدمى سوى ١٢٠ مليون طن وتم إستيراد ٤٠ مليون طن لسداد هذه الفجوة الغذائية

أما باقى المحصول والذى يعادل نسبة ٥٠ فى المائة ، فقد ذهب هباء ، حيث أهدر ٣٥ مليون طن خلال عملية التخزين والتصنيع ، إضافة الى ٤٥ مليون طن أخرى ضاعت هباء خلال عملية الحصاد وجمع المحصول ، وكان نصيب الماشية ٤٠ مليون طن .

ولاشك أن المشكلة الغذائية سوف تزداد تعقيدا ، إذا أخذنا ببعض التوقعات المتشائمة والتى تشير الى أن المحصول الزراعى المتوقع خلال العام الحالى (١٩٩١) لن يتجاوز ١٧٠ مليون طن . ومن ثم فإن الأرقام الخاصة بالاستيراد سوف ترتفع الى ٤٥ مليون طن . وهو رقم يتجاوز العام الماضى ، ويعادل ضعف ما تم إستيراده فى عام ١٩٨٩ .

كما أنه من المسلم به ، أن قضية الفاقد ، سواء فى عملية الجمع أو النقل ، ترتفع بالنسبة للخضروات والفاكهة مقارنة بغيرها من المحاصيل الزراعية الأخرى . وتشير الأرقام الى أن النسبة الأولى تصل الى ٤٠ فى المائة من حجم المحصول ، بينما النسبة الثانية تقدر بعشرين فى المائة فى المتوسط .

وترتيبا على ما سبق نجد أن الأطراف الدولية الخارجية ، وبخاصة الغربية ترتكز على نقطتين أساسيتين : **أولهما** : الاسراع بالمساعدات الغذائية العاجلة ، وبغض النظر عما قد تتركه من ردود أفعال متباينة على صعيد الجمهوريات بصورة متفرقة ، الاتحاد السوفيتى فى صورته الكونفدرالية .

أو ثانيهما : ضرورة التركيز على تقديم المساعدة الفنية وقيام الاتحاد السوفيتى ، أو ما إصطلح على تسميته بذلك - بتطوير شبكة الطرق والمواصلات . إضافة إلى أساطيل النقل من عربات وثلاجات .

وهنا نقطة جديرة بالملاحظة . فيما يتعلق بقضية الانتاج الزراعى والغذائى فى الاتحاد السوفيتى وهى تعكس الضوء والظلال فى آن واحد بمعنى أنه إذا كانت أرقام الانتاج الزراعى المشار إليها . وعلى الرغم من تباينها ، تتحقق فى ظل سيطرة الدولة على ما يقرب من ٩٧ فى المائة من الأراضى الزراعية . فمن الطبيعى أن نتوقع إرتفاع هذه الأرقام فى إطار تشجيع الملكية الخاصة للأراضى الزراعية ، وتلك نقطة مضيئة قد تتحقق ولو بعد فترة خاصة فى ظل التطورات الأخرى المتزامنة معها .

كما أن تدفق المساعدات الغذائية من الخارج ، قد يثير حنق المزارعين أو الحلقة الوسيطة التى تلهب أسعار السوق السوداء للمواد الغذائية ، حيث أن النتيجة الطبيعية لهذا التدفق ، تتمثل فى إنخفاض الأسعار ، الا أنها ستحول دون إنفجار الأوضاع ، فى حالة إطلاق الأسعار طبقا لقوى السوق . حيث أن إتخاذ الخطوة الأخيرة يعنى تقليص الدعم المادى من جانب الدولة .

وتمثل قضية الأسعار غير الحقيقية للسلع والخدمات الاستهلاكية ، إحدى القضايا الشائكة ذات الطبيعة الدائرية المفرغة ، فمن المسلم به أن رفع هذه الأسعار ضرورة حتمية لاصلاح الأوضاع الاقتصادية وخفض العجز فى الموازنة سواء كانت مركزية أم جمهورية إلا أن هذا الدواء يعد ذى مرارة شديدة ، فى أفواه الذين صدحت حناجرهم بهتافات الديمقراطية .. ولكنهم لم يهيأوا بعد لمرحلة الفطام الاقتصادى عن الدولة . ولقد كانت قضية « الأسعار » السبب الأساسى فى تعثر العديد من الخطط والبرامج الاقتصادية التى وضعت خلال السنوات الماضية .

وفى ظل حصاد الماضى .. سنجد أن هذه القضية ستفرض نفسها على الساحتين السياسية والاقتصادية معا ، كما أن عبئها لن يكون ملقى على عاتق الرئيس جورباتشوف فقط . ولكن سوف يتحمله كافة رؤساء الجمهوريات سواء أعلنت إستقلالها أم لا ، وإن كان الوضع بالنسبة للأول سيكون أكثر حدة .

فخلال عام ١٩٨٩ ، بلغ حجم هذا الدعم ١١٠ مليار روبل ، وترجم فى عجز الميزانية المركزية بمقدار ٩٠ مليار روبل وبما يعادل عشرة فى المائة من إجمالى الناتج القومى السوفيتى خلال ذلك العام .

وقد أشارت تقديرات محافظ البنك السوفيتى ، الى أن حجم العجز فى هذه الميزانية بلغ ٧٢ مليار روبل حتى نهاية شهر أغسطس ١٩٩١ ، مع مراعاة أن العجز فى ميزانيات الجمهوريات لم يؤخذ فى هذا الرقم .

وكل ذلك يعنى أن إطلاق « الأسعار » سيكون شيئا صعبا بالنسبة للمواطن أيا كان موقعه فى خريطة ما إصطلح على تسميته بالاتحاد السوفيتى .

ومن هنا نجد أن موضوع المشاركة فى تركة الماضى الاقتصادية ، أحد الموضوعات الحساسة والهامة فى تحديد مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الكرملين والجمهوريات .

وما ينطبق على عجز الميزانية المركزية ، ينصرف الى قضية الديون الخارجية والموارد المتاحة والمطلوبة بالعملات الأجنبية . فهناك المديونية الخارجية التى تتراوح تقديراتها بين ٦٠ - ٦٥ مليار دولار . بينما الموارد المالية لاتفى بالمتطلبات السنوية الروتينية .

الجمهوريات « وإقتصاد الانفصال »

بينما كانت الأحداث تتصاعد فى الاتحاد السوفيتى

والجمهوريات تتنافس فى مجال إعلان الاستقلال ، أعرب أحد كبار العاملين فى البيت الأبيض . عن تساؤله فيما إذا كانت تفتيت السلطة المركزية ، سيؤدى الى تطبيق حقيقى لسياسة « السوق الحر » . وقد أعرب عن خشيته فى أن تتحول الى مجرد إستبدال السلطة المركزية فى كل من الجمهوريات الخمس عشر ، بدلا من السلطة المركزية فى « موسكو » .

والهدف من الاستشهاد بهذه الكلمات ، هو التوضيح بأن أكثر الدول دعما لاستقلال الجمهوريات وفى مقدمتها جمهوريات البلطيق الثلاث ، تشعر بالشك فى إمكانها تطبيق سياسة « إقتصاد السوق » وذلك إذا تركنا جانبا السياسات الرسمية المعلنة حيث أن الواقع يشير الى أن قدرة الجمهوريات ـ بإستثناء روسيا الاتحادية وأوكرانيا ـ على المضى قدما بمفردها ، منعزلة كل عن الأخرى ، يعنى الكثير من المعاناة الاقتصادية . ومن هنا تبدو أهمية « اللجنة الاقتصادية » التى أقرها مؤتمر نواب الشعب وأناط بها تنسيق وإدارة القضايا الاقتصادية ، إضافة إلى اللجنة المصغرة . التى أعلن الرئيس جورباتشوف عن تشكيلها فى أعقاب فشل الانقلاب .

ولكن الواقع علمنا ، أن الاتفاق شىء والتنفيذ شىء آخر ، ومن هنا ينبع التحدى الحقيقى الذى يواجه الجمهوريات المتعددة ، التى زحفت شعوبها طلبا للاستقلال . الا أن ذات هذه الشعوب يواجه البعض منها ، بدعاوى إنفصالية وإستقلالية داخلها ذاتها !!.

وقد تبدو جمهوريات البلطيق الثلاث ، لأول وهلة ، أفضل حالا إلا أن الحقيقة تشير الى تنامى روح الاستقلال فى إطار من المساعى القومية السوفيتية داخل كل دولة ، منها ، على حدة بحيث إختلفت توجهاتها على الرغم من إرتباط معالمها . وإذا كانت تعتمد على رصيدها المودع من الذهب لدى الغرب فإنه لايكفى بمفرده لارساء دعائم « إقتصاد قوى » طالما أن الهياكل الانتاجية ذاتها تعانى من القصور . كما أن التطلع الى الغرب ممثلا فى المساعدات الاقتصادية ، أو إلى المهاجرين إلى الخارج ومنهم الليتوانيين بصفة أساسية ، لا يعد أمرا موثوقا منه تماما فى ظل تصارع دول أوروبا الشرقية ، إضافة الى الجمهوريات السوفيتية . على هذه المساعدات . ناهيك عن مطالب السلطة المركزية فى الدولة الكونفدرالية السوفيتية الجديدة ، فهناك عبء الديون الخارجية التى تصل تقديراتها فى بعض الأحيان الى ٦٥ مليار دولار .

كما أن تنامى الشعور القومى المتعلق ، سوف يؤدى الى حركة نزوح من الداخل الى الخارج ، نتيجة تنامى الشعور بعدم الثقة فى المستقبل الاقتصادى والسياسى ، من جانب الأقليات .

ومن ثم فإن الأربع عشر طنا من الذهب التى تبلغ ١٤٦ مليون دولار ، والتى تخص جمهوريات البلطيق . لن تكون هى طوق النجاة من لجنة الأوضاع الاقتصادية المتشابكة والمتدهورة . وذلك فى ظل مجموعة من الاعتبارات ، يمكن إجمالها فى الآتى :

أولا : سبق لهذه الجمهوريات الثلاث ، ليتوانيا ، استونيا ، ولاتفيا ، أن أعلنت عن قيام « سوق مشتركة » فيما بينها فى عام ١٩٩٠ ، إلا أنها وصفت بعد ذلك بأنها نوع من اليوتوبيا غير الواقعية . حيث عمدت كل منها الى فرض الرسوم الجمركية ، الخاصة بها ، بينما طبيعة انتاجها متنافسة فى تكوينها الذى يغلب عليه طابع المواد الأولية .

ثانيا : تعد ليتوانيا أكبر جمهوريات البلطيق ، حيث أن عدد سكانها يقدر بـ ٣٫٦٩٠ مليون نسمة ، يمثل الليتوانيين منهم نسبة ٨٠ فى المائة . الا أن ذات الجمهورية لاتساهم فى الناتج القومى السوفيتى بأكثر من ١٫٥ فى المائة . ولكنها تعتمد عليه فى سداد إحتياجاتها من السيارات ، الجرارات ، المعادن ، القطن ، بنسبة مائة فى المائة . كما يمدها بنسبة ٩٧ فى المائة من إحتياجاتها الى الطاقة ، ٥٨ فى المائة بالنسبة للسكر . كما أن ذات الجمهورية تعتمد على السوق السوفيتية ، فى تصريف انتاجها من بعض مكونات الأجهزة التلفزيونية وكذلك بالنسبة لقطع غيار الجرارات حيث تساهم بنسبة ٧٠ فى المائة ، ٣٠ فى المائة على التوالى بالنسبة للسوق السوفيتية ككل .

ثالثا : أدى تطبيق سياسة مركزية التخطيط الى خلق حالة من الاعتماد المتبادل فيما بين الجمهوريات والأقاليم المختلفة داخل الاتحاد السوفيتى . بحيث أن إنتاج النفط الخام يتم فى مكان ما ، وتكريره يكون فى جمهورية أو إقليم آخر ، وتصنيع منتجاته يكون فى إقليم أو مكان ثالث وهكذا ، ولايمكن تغيير هذا الوضع فى غضون أيام قليلة .

رابعا : وبفرض ان تردع الجمهوريات الى الاستقلال ، وفرضها الرسوم الجمركية فيما بينها يتفق ومطالبها السياسية . الا انه فى ذات الوقت يصطدم ومطالبها الاقتصادية حيث ان اقرار عملة مستقلة لكل منها ، حتى لو كانت بضمان الذهب على صعيد الاتحاد السوفيتى ككل او بالنسبة لجمهوريات البلطيق ، لا يعطيها الثقة الائتمانية المطلوبة ، لأن الاوضاع الاقتصادية سيئة . ومن ثم ، وفى رفض حالة اتخاذ هذة الخطوة ، سوف نجد ان العملة الاجنبية ستكون الوسيلة الوحيدة لتسوية الحسابات فيما بينها ، او الاستيراد من الخارج كبديل عن الاستيراد من الداخل وكلا الامرين اختيار مر . غير ان نظام المقايضة السلعية فى ظل الاتفاقيات التى كانت تربط هذه الجمهوريات ، كان يوفر لها احتياجاتها ويمكن ان يقوم بذات الدور ، خلال فترة قيام هذه الجمهوريات باعادة تنظيم اقتصادها وتنسيق سياساتها الداخلية . على أن تكون هذة الفترة انتقالية فى المدى القصير .

خامسا : اذا كانت دول البلطيق تنظر الى الغرب وبخاصة الى فنلندا والدول الاسكنديناقية عامة . فلابد ان يأخذ فى الاعتبار قدرتها الفعلية فى مجال المنافسة ، على تسويق

منتجاتها الصناعية المحدودة فى ظل اسواق مفتوحة لكافة دول العالم .

سادسا : ومن المفاوقات الواضحة ، ان تشعر ليتوانيا بعدم الثقة فى توجهات لاتفيا ، حيث تتهم الاخيرة باحتمال استسلامها « لموسكو » فى ظل الاتحاد الكونفدرالى الجديد بينما ترى « استونيا » ان المستقبل افضل بالنسبة لاقتصادها ، وتخشى من محاولة مزاحمتها او التأثير عليها .

ومما لاشك فيه ان زيادة العنصر الروسى « فى تكوين شعبى لاتفيا » و « استونيا » اثره الواضح فى « الخشية والرغبة » فى آن واحد وبان تكون الامور اكثر تدريجيا فى عملية التحول .

حدود الاقتصاد « الكونفيدرالى » :

اذا انتقلنا من التحليل الجزئى على صعيد دول البلطيق الى « النطاق الاوسع » ممثلا فى كافة الاقاليم والجمهوريات التى قد يتكون منها الاتحاد الكونفيدرالى سوف تجد ذات السمات العامة للعلاقة فيما بين الجانبين ، مع مراعاة .

اولا : ان الخلافات حول الحدود سوف تشتعل مع انطلاقة شرارة القوميات فى الاتحاد السوفيتى . سواء كان فى الجنوب او الشمال . فهناك الخلافات فيما بين اذربيجان ، ارمنيا ، وجورجيا ، جنبا الى جنب مع الخلافات بين أوكرانيا ، روسيا البيضاء ، استونيا وجمهورية روسيا الاتحادية .. وقد تم تعديل هذه الحدود ، تسعين مرة ، خلال الفترة منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٨٠ .

ثانيا : لا يمكن حصر خلافات الحدود ، فى اطار جغرافى محض ولكنها تدخل فى اطار الجغرافيا السياسية والديمجرافية فعلى سبيل المثال نجد ان خلافات الحدود قد تتضمن نزاعا على الموارد الطبيعية او قد تؤثر على الاسواق التعريفية وايضا على سوق العمل من حيث فرص التوظف المتاحة والكفاءات القادرة على شغلها .

فاذا عمدت بعض الجمهوريات المستقلة الى اعلان لغتها المحلية ، اللغة الرسمية ، فهذا يعنى ان الاقلية الروسية التى كانت تحتل المناصب الاساسية ، سوف تضطر الى الانسحاب من مواقعها ، واذا حدث ذلك فسوف يكون هناك فراغ فى المناصب الادارية والقيادية العليا . بل ان اعلان مثل هذه « اللغة » باعتبارها اللغة الرسمية ، قد يحول دون التمتع بخدمة « التعليم » فى التلقى والتدريس .

ثالثا : اذا كان هناك احتمال النزوح الى الخارج ، فان هناك احتمال لنزوح آخر الى الداخل ، حيث يوجد حوالى ٦٠ مليون روسى خارج روسيا . فاذا اضيفوا الى سكانها البالغ عددهم ١٤٠ مليون نسمة ، فانها بذلك تتجاوز نصف سكان الاتحاد السوفيتى (بصورته السابقة) ككل .

ولاشك ان هذه الكثافة السكانية الضخمة مقارنة بغيرها من الجمهوريات (مع استثناء اوكرانيا) اضافة الى عامل التاريخ والجغرافية ، واخيرا التصريحات السياسية التى بدرت من « بوريس يالتسين » فى اعقاب الاتجاه الاستقلالى للجمهوريات جعلت « روسيا الاتحادية » فى موضع الشك والريبة خشية تزايد قوتها على حساب الآخرين . وعلى الرغم من نفى يالتسين وجود اية أطماع من جانب « روسيا » .

الا انه يوجد رأى يشير الى احتمال استخدام « روسيا الاتحادية » مواردها الطبيعية الضخمة فى مجال التبادل التجارى مع الجمهوريات الأخرى مقابل حماية الاقلية الروسية فى تلك الجمهوريات ، مما يثير حساسيات الاخيرة ويطرح قضية النفوذ الروسى . وإن كانت وجهة نظر يالتسين تنصرف الى اقامة علاقة على غرار المجموعة الاوروبية ، وقد يكون الاقتراح الذى طرح فى الاجتماع الطارىء لنواب الشعب ، والذى تم الاتفاق عليه واقراره ، فى اطار هذا التصور .

رابعا : تعد « روسيا الاتحادية » هى الجمهورية الوحيدة التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى ، حيث ان ما تصدره يتعادل مع ماتستورده من الجمهوريات الأخرى . مع مراعاة انها الجمهورية الأساسية فى مجال امداد الآخرين بالبذول والمواد الاولية مع تنوع المناخ .

وتشير التقديرات الى تحمل الميزانية الروسية لعبء مالى يعادل سبعة فى المائة من الناتج القومى الاجمالى ، من اجل دعم السلع التى تحصل عليها الجمهوريات الاخرى ، الا ان فى روسيا ذاتها هناك العديد من الاقاليم ، المقاطعات التى تتمتع بالاستقلال الذاتى ، اضافة الى الجمهوريات . ومن ثم إحتمال اندلاع المتاعب من داخل روسيا وارد ايضا .

خامسا : تترواح النسبة التى تلعبها التجارة فيما بين الجمهوريات السوفيتية بين ٤٠ الى ٦٠ فى المائة من انتاجها القومى . وقد تصل بالنسبة للبعض الى ٧٥ فى المائة .

وتعد دول البلطيق الثلاث ، اضافة الى روسيا البيضاء ، جمهوريات وسط آسيا . مستفيد أساسى من سياسة دعم الاسعار . ومن هنا يكون رفع هذا الدعم والعمل بالاسعار الحقيقية امرا مفيدا اقتصاديا على المدى الطويل . ولكنه فى المدى القصير سيكون ذى تكلفة عالية اقتصاديا واجتماعيا ، وايضا سياسيا بالنسبة لهذه الجمهوريات بصفة خاصة .

وتشير الدراسات الى ان الاستقلال الاقتصادى لدول البلطيق الثلاث ، سيحملها نقصا فى اجمالى ناتجها المحلى بنسبة عشرة فى المائة ، وذلك لاضطرارها الى سداد قيمة وارداتها من الأطراف الأخرى « بالدولار » .

سادسا : توضح الدراسات والاحصاءات الصادرة عن الاتحاد السوفيتى ، ذاته ، ان ٧٧ فى المائة من ٥٨٨٤ منتج يتم انتاجه من قبل منتج واحد . ومن هنا يمكن

للمرء ان يستشعر مدى الاختناقات الاقتصادية التى يمكن ان تتعرض لها اجزاء متفرقة من الاتحاد السوفيتى . فى حالة توقف احد المنتجين عن الانتاج ، خاصة مع تزايد الاتجاهات الحمائيـة من قبل الجمهوريات تجاه بعضها البعض . مثال ذلك سياسة ليتوانيا ، وايضا اوكرانيا ، قبل التوقيع مع روسيا الاتحادية على اتفاقية التنسيق فيما بينهما فى اعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة ، والتى تضمنت استمرار التعاون الاقتصادى والعسكرى بينهما للحيلولة دون انهيار الدولة السوفيتية

سابعا : قد يكون المنهج الذى انتهجته ـ روسيا الاتحادية ، وكذلك جمهورية قازخستان والتى يرأسها « نور سلطان نازارييث » بمثابة المبادرة فى مجال اقتحام المشكلة الاقتصادية فقد استعان الرئيس الاخير بيجريجورى يافلنسكى فى مجال تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى . بينما كان الاخير لا يجد آذانا صاغية لخطته . التى قام بتقديمها للرئيس جوربا تشوف ، قبل حضوره القمة الاقتصادية فى لندن

كما ان ذات الرئيس هو الذى اعلن البيان المشترك التى تضمن المقترحات المقدمة من جانب الرئيس جورباتشوف والرئيس يالتسين ، اضافة الى (اى نور سلطان نازارييف » الى الانعقاد الطارىء لمؤتمر نواب الشعب .

قصور الدعم الغربى الاقتصادى :

المتتبع لموقف الدول الغربية من الاحداث السوفيتية منذ تولى جورباتشوف عامة ، خلال الفترة التى سبقت الانقلاب وما تلاها خاصة سوف يخلص الى نتيجة محددة الا وهى استمرار الغرب فى تطبيق خطوة « محلك سر » فلم يحقق ما نادى به ، وهو يلتقى مع الاتحاد السوفيتى فيما طالب به فى مجال المساعدات الاقتصادية !

واذا كان اعلان وزير الخارجية « بوريس يانكين » عن حاجة بلاده الى مبلغ لايقل عن مائة مليار دولار بصفة اساسية قد صدم آذان البعض لضخامة المبلغ المطلوب ، ومقارنته الوضع فى بلاده بتلك الخاصة باحداث الخليج الا ان الاستعراض يشير الى ان هذا المبلغ ليس بالكبير ، لان الغرب قد تقاعس عن تقديم الدعم الفعلى ، فعمق من حدة المشاكل الاقتصادية المترتبة على اختيار نظام يعتمد على قوى السوق بدلا من مركزية التخطيط .

وان كان ذلك لايعنى التقليل من ضخامة الطلب ، فى ظل ما تكلفته حرب الخليج بصفة فعلية ، والذى قدرته واشنطون بخمسة واربعين مليار دولار ، كان للحلفاء الغربيين ، والمساهمات العربية ، اثرها فى تخفيف منتجات تحملها

وسوف نشير فى هذا الصدد الى عدة نقاط تتمثل فى الآتى :

اولا : اصرار الغرب ممثلا فى الدول السبع الكبار على ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية حازمة وصارمة فى مجال التنفيذ العملى للتحول الى اقتصاديات السوق ، وبعد ذلك وفى ظل نتائج التطبيق التقييم من جانب المؤسسات والهيئات الاقتصادية الدولية ـ مثال صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . يمكن تحديد مقدار القروض والمنح ، اى المساعدات المالية بصفة عامة

قد اتضح ذلك فى قمة « هوستون » التى عقدت فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ ، قمة « لندن » التى عقدت فى لندن فى يوليو ١٩٩١ . وايضا فى القمة السياسية بين جورباتشوف وبوش فى نهاية يوليو من نفس العام . وقبل هذا وذاك فى القمة السياسية التى عقدت بين جورباتشوف ، و « كايفو » رئيس الوزراء اليابانى خلال الزيارة التى قام بها الرئيس السوفيتى للعاصمة اليابانية .

فقد اتفقت كل هذه اللقاءات والمؤتمرات على نقطة اساسية ، المعونات والمساعدات الفنية والغذائية ، اما المساعدات المالية المباشرة ، فهى مرهونة بالاستجابة لمطالب الصندوق والتطبيق الحرفى لاقتصاد قوى السوق

ثانيا : وحتى بعد حدوث الانقلاب وفشله وعودة جوربا تشوف الى الحكم نجد ان الغرب قد تراجع بسرعة عن وعوده التى ادلى بها خلال سخونة الاحداث . ويبدو ذلك واضحا من واقع التصريحات التى ادلى بها رئيس الوزراء البريطانى « جون ميجور خلال زيارته الاخيرة لموسكو ، وهى الاولى « لاول مسئول غربى » ، للعاصمة السوفيتية . فقد تمسك بالاصلاح اولا ثم الاموال ثانيا .

ثالثا : حتى انضمام الاتحاد السوفيتى الى صندوق النقد الدولى ، وما قد يتيحه له من امكانيات مالية فى مجال الاقتراض كان مقرونا هو الآخر بإرادة الغرب اضافة الى ظروف موسكو ذاتها فى ظل المساهمات المالية ونظام الحصص . وهنا تتجه اصابع الاتهام الى الدور الامريكى واليابانى . فمن المعروف ان الولايات المتحدة تساهم بنسبة ٢٠ فى المائة من رأسمال صندوق النقد الدولى ، وهى مطالبة بدفع مبلغ ٣٥ مليار دولار ، فى ظل القرارات الاخيرة الخاص بزيادة راسماله بنسبة ٥٠ فى المائة . « وواشنطون » تصر على تطبيق سياسة الاقتصاد الحر ، وتحرير الروبل فى مقابل العملات الاجنبية ، قبل ان يتمتع الاتحاد السوفيتى بعضوية الصندوق . والاخير لم يستطيع ذلك فى الاقتصار الشديد الى الاموال المقدمة بالعملة الصعبة . ولايمكن اغفال الدور اليابانى المؤثر ـ وان كان صامتا ـ فى هذا الصدد ، فهى تمثل ثانى اكبر مساهم فى ميزانية الصندوق ، كما انها ترفع شعار « الجزر الاربع » اولا وفيما يتعلق بالمانيا ، فان حصتها يفترض ان تبلغ ١١ مليار دولار مثلها مثل اليابان ، ولكنها لاتعارض فى تقديم المساعدة الى موسكو من خلال الصندوق حيث انها ـ اى بون ـ قد استنفدت فى تقديم المساعدات والتسهيلات المالية لدول شرق اوروبا واعباء الوحدة الالمانية . وتشير التقديرات الى ان اجمالى هذه

الالتزامات تجاه موسكو ، قد بلغت ٣٥ مليار دولار .
رابعا : يتضح هذا التشدد والتمسك من خلال مقارنة النقاط التى اعلنها جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى بعد الانقلاب ، بذلك المعلن خلال قمة لندن الاقتصادية ، وقمة موسكو السياسية . وقد جاءت خطة الهرب الاخيرة ، بعد الاجتماع الذى عقده « ميجور » والرئيس الامريكى بوش ، وتم حملها الى الرئيس جورباتشوف وسوف نطلق عليها اسم « خطة ما بعد الانقلاب » :
١ ـ الوفاء بالتعهدات القريبة السابقة ، فى مجال الامدادات الغذائية من خلال التسهيلات الائتمانية .
٢ ـ تقدير حجم المساعدات الغذائية العاجلة والمطلوبة لهذا الشتاء .
٣ ـ تشكيل فريق بحثى مكون من القطاعين العام والخاص لزيارة الاتحاد السوفيتى ، والتعرف على حجم الانتاج الغذائى وطرق توزيعه .
٤ ـ تقديم توسيع نطاق المساعدات الفنية فى مجال الاصلاح الاقتصادى .
٥ ـ توفير المزيد من النصح من جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .
٦ ـ الاسراع بعملية انضمام الاتحاد السوفيتى الى صندوق النقد الدولى ، كعضو منتسب ، مع النظر فى امر العضوية الكاملة ، وبما يسمح له بالحصول على التسهيلات المالية من المؤسسات الدولية المختلفة .
وقد اثنى الرئيس « بوش » على الموقف البريطانى المتشدد الذى اتخذ خلال قمة « لندن » فى مجال اعلانه للنقاط الست السابقة والتى جاءت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة . وقد شهد الموقف البريطانى مزيدا من التشدد ، بخلاف النقاط السابقة ، حيث اكد مرة اخرى على ضرورة سياسات وبرنامج اصلاح اقتصادى يعتد به ، قبل تقديم المساعدات المالية . الى جانب التزام الاتحاد السوفيتى بخفض انفاقه العسكرى الراهن ، والذى يقدر بـ ٢٥ فى المائة من اجمالى الناتج القومى . حيث ان « ما يحتاجه السوفيت بالدرجة الاولى ، هو تقديم النصح ثم المساعدات الفنية ، والمعونة الغذائية واستعادة الثقة فى مجال الانتاج الغذائى » بينما كانت كلمات الرئيس جورباتشوف ، تنصرف الى « ان الوقت قد حان ليقدم الغرب مساعدته الينا »
● اما خطة ما قبل الانقلاب ، التى اعلنت فى « قمة لندن الاقتصادية » فقد انصرفت الى ست نقاط اخرى هى :
١ ـ السماح للاتحاد السوفيتى بالعضوية المنتسبة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، لمساعدته فى الحصول على المساعدة الفنية والنصح اللازم لبرامج الاصلاح الاقتصادى .
٢ ـ تضافر جميع المؤسسات التمويلية الدولية ، بما فى ذلك منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والبنك الاوروبى لاعادة البناء والتعمير ، من اجل تكثيف جهودها لدعم الاتحاد السوفيتى بالخبرة والنصيحة ، فى مجال اقامة اقتصاد السوق .
٣ ـ تكثيف المساعدات الفنية وبخاصة فى مجال الطاقة وتحويل الصناعات العسكرية للانتاج المدنى ، وتحسين اساليب توزيع المواد الغذائية والامن النووى .
٤ ـ بذل المزيد من الجهود لتنشيط التجارة السوفيتية ، وبخاصة مع دول شرق اوروبا .
٥ ـ سفر وفد من وزراء المالية والمسئولين عن قطاع الاعمال (الصغيرة الحجم بصفة اساسية) الى موسكو لدراسة اوضاع الاقتصاد السوفيتى .
٦ ـ تولى « جون ميجور » مسئولية متابعة التطورات وزيارة موسكو بصفته رئيس مجموعة الدول السبع خلال العام الحالى ، على ان يتابع المستشار كول هذه المهمة فى العام القادم (١٩٩٢) .
وفيما بين الخطتين ، كانت هناك القمة السوفيتية الامريكية » فى العاصمة موسكو ، وقد حدد خلالها مرة اخرى ، الشروط الامريكية خاصة والغربية عامة ، من اجل تقديم المساعدات المالية المباشرة الى الاتحاد السوفيتى .
فقد اشار بوش الى أربع نقاط اساسية هى :
(١) احداث استقطاع اكبر فى الانفاق العسكرى السوفيتى .
(٢) وقف المساعدات المالية من جانب موسكو « لهافانا » .
(٣) عودة الجزر اليابانية الاربع ، والمتنازع عليها بين موسكو وطوكيو ، الى السيادة اليابانية .
(٤) مبدأ حرية جمهوريات البلطيق .
وقبل هذه وتلك ، كانت القمة « اليابانية السوفيتية » فى ابريل ١٩٩١ ، التى اسفرت عن لاشىء بالنسبة للدعم المالى اليابانى لموسكو ، حيث ان « طوكيو » أصرت على المساومة مقابل استعادة الجزر الاربع المتنازع عليها . ولم يكن جورباتشوف فى موقف يسمح له بذلك ، بالنظر الى محاصرته داخليا من قبل المتشددين وطالبى الطعام ، الذين يتصيدون له الاخطاء القومية .
وقد تأكد هذا الموقف ، فيما اعلنته المصادر اليابانية مؤخرا ، من استعدادها تقديم مبلغ ٢٠ مليار دولار وقد يصل الى ٤٠ مليار دولار على مدى سنوات ، مقابل استعادة الجزر الأربع .
خامسا : تهمين الدور الاوروبى ، فبينما كانت المانيا الاتحادية ، فرنسا وايطاليا تطالب بضرورة الاسراع فى تقديم المساعدات المالية العاجلة الى الاتحاد السوفيتى ، نجد ان التصلب الامريكى البريطانى اليابانى ، قد فتت كل المحاولات التى بذلتها الدول الاوروبية الثلاث خلال قمة لندن للاقتصاد . ولاشك ان الوجود البريطانى داخل المجموعة الاوروبية اعاق مساهمة الاخيرة فى مساعدة « موسكو » ابان ازمتها الاقتصادية الخانقة ، ولذا نجد ان التحذيرات المتتالية التى اطلقتها « بون » كما ان

المحور المؤيد « لموسكو » من قبل « بون باريس » لم يلق آذانا صاغية من قبل « واشنطون » وطوكيو ، خلال اجتماعات القمة الاقتصادية في « لندن » .

ومع التسليم بان جميع دول المجموعة تساند سياسة « الاقتصاد الحر » ، الا انها تتباين في تقديرها للظروف السياسية والاقتصادية التي يجتازها الاتحاد السوفيتي ، حتى في ظل التطورات الاخيرة .

لذا نجد ان صوت المجموعة قد جاء خافتا ، وهو يعلن عن الافراج عن مبلغ ١١,٨ مليون دولار !! ، هي قيمة الدفعة الاولى من برنامج المساعدات الفنية للاتحاد السوفيتي الذي يبلغ ١,٠٦٢ مليار دولار . وكان قد اتخذ قرارا في هذا الصدد ، خلال شهر ديسمبر ١٩٩٠ ، الا انه تعثر في مجال التنفيذ ، انتظارا لموقف موسكو ازاء الاتجاهات الانفصالية لدول البلطيق .

ومن المفارقة في هذا الصدد ، ان يعلن في ذات الوقت ، عن تقديم مبلغ ٥,٩ مليون دولار من بروكسل الى بوداست مقابل قيام المجر بتقديم ٤٥ الف طن من الحبوب والقمح الى رومانيا .

ومن المفيد الاشارة في هذا الصدد ، الى الدور الذي يلعبه وزير الخارجية الامريكي « جيمس بيكر » ، للتخفيف من حدة التشدد العربي تجاه الاتحاد السوفيتي . فقد طالب خلال اجتماع وزاري بضرورة تقديم مساعدات ضخمة وعاجلة لدعم الاقتصاد السوفيتي وحذر « من ان القومية قد تتحول الى فاشية واشار الى انه في حالة اندفاعهم الى الفاشية او حدوث ردة الى الشيوعية ، فان اللوم سيقع علينا .

ومع تصاعد الاحداث واقرار مؤتمر نواب الشعب لخطته وتصاعد حدة الازمة الاقتصادية مع الشعور بالسخط ازاء إحتمال حدوث مجاعة ، فقد اعلن « بيكر في موسكو » ان واشنطون على استعداد لتقديم المساعدة الاقتصادية ، حالما تتفق الحكومة المركزية والجمهوريات على خطة محددة في مجال تحرير الاقتصاد ، وبدون الاصرار ـ السابق ـ على ضرورة التنفيذ العملي وتقدير النتائج .

ومن واقع ما بيناه سابقا ، وفي ظل التصريحات الاخيرة التي أدلى بها وزير الخارجية الامريكي في العاشر من سبتمبر ١٩٩١ . يكون الغرب قد استشعر اهمية التحرك ، ولو خطوة واحدة للأمام شريطة ان يقدم الاتحاد السوفيتي خطة محددة مسبقا . □





(٦) يوميات الانقلاب السوفيتي ★

[١٩/٨ – ٤/٩]

١٩ اغسطس ١٩٩١ :

ـ تم عزل الرئيس جورباتشوف لاسباب صحية ، وعين نائبه جيناري ياناييف رئيسا للدولة ، واعلن عن تشكيل لجنه الدولة لحالة الطوارىء والتي سيطر عليها الجيش والاستخبارات والامن . واشارت اللجنه في بيان لها انها تحمل الرئيس جورباتشوف وسياسة البيروسترويكا تبعة الحالة التي وصلت اليها البلاد ، والتي وصفت بانها ازمة عويصة .

ـ تضم لجنه الطوارىء نائب الرئيس جينادي ياناييف رئيسا للاتحاد السوفيتي ورئيس الوزراء فالنتين بافلوف ، ووزير الداخلية بوريس بوجو ، ووزير الدفاع الجنرال ديمتري يازوف ، ورئيس المخابرات فلاديمير كريوشكوف . وتم تعيين اوليج باكلانوف نائبا لرئيس مجلس الدفاع السوفيتي ، ورئيس اتحاد مشروعات الدولة والبناء الصناعي والنقل والمواصلات تيزياكوف ، ورئيس اتحاد المزارعين ستادود بتشنيف .

ـ تحركت الدبابات لتفرض سيطرتها على العاصمة موسكو ، وفرضت حالة الطوارىء في البلاد لمدة سته اشهر .. في نفس الوقت دعا الرئيس الروسي بوريس يلتسين الى المقاومة والعصيان المدني والاضراب العام . واعتبر الاطاحة بالرئيس جورباتشوف عملا غير دستوري في حين رحب رئيس جمهورية اذربيجان السوفيتية بعزل الرئيس جورباتشوف ، واكد ان سياسة موسكو الخارجية لن تتغير ، واعلنت قيادات كازاخستان واوكرانيا وقرغيزستان وارمينيا ومولدافيا وجورجيا واستونيا وليتوانيا ولاتفيا انها لن تنفذ حالة الطوارىء ورفض بعضها الاعتراف بلجنه الطوارىء الحاكمة .

٢٠ اغسطس ١٩٩١ :

ـ صعد الرئيس الروسي يلتسين حملة المقاومة ضد الانقلابيين ودعا الى محاكمتهم ، وطلب باخضاع الجيش في اراضي روسيا لامرته . وترددت انباء متضاربة عن موقف القوات المسلحة من الحركة الاخيره .

ـ لم يصدر الحزب الشيوعي بيانا رسميا حول موقفه من الانقلاب ، لكن مصادر في لجنته المركزية صرحت ان غالبيه اعضاء القيادة رفضت اقتراحا لعقد اجتماع لها لانتخاب امين عام جديد بدلا من جورباتشوف .

ـ حث رئيس اوكرانيا العمال على عدم الاضراب ، في حين اعلنت جمهوريات البلطيق استنكارها للحركة الانقلابية . وكلفت لاتفيا وليتوانيا واستونيا ثلاثة من المسئولين في حكوماتها الموجودين خارج الاتحاد السوفيتي تشكيل حكومات منفى .

ـ في كازاخستان اعلن رئيسها نور سلطان نزاربايف في بيان لوكالة « تاس » ان اعلان حالة الطوارىء كان يجب ان يتم في اطار دستوري قانوني .

ـ واتخذت جورجيا وارمينيا وقرغيزيا موقفا حذرا يدعو الشعب الى التزام الهدوء والتقيد باحكام الدستور .

ـ منعت جمهورية مولدافيا السوفيتية نشر الصحف الرسمية التي تحظى بموافقة النظام الجديد الحاكم في موسكو . ومن بينها « البرافادا » الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفيتي ، و« ازفستيا » الناطقة باسم الحكومة السوفيتية ، « والنجم الاحمر » الناطقة باسم القوات المسلحة .

★ اعداد : شيرين العلمي

٢١ اغسطس ١٩٩١ :

ـ عاد الرئيس جورباتشوف الى السلطة وأكد فى تصريح للتلفزيون السوفيتى انه يسيطر على الوضع ، وانه امر الجنرال ميخائيل مويسييف رئيس هيئة الاركان العامه بسحب كل القوات الى مواقع مرابطتها الدائمة ، والزمه مستقبلا تنفيذ اوامر رئيس الدولة فقط .

ـ تم رفع الحظر عن موسكو ، وانسحب الجيش الى ثكناته .

ـ اعاد البرلمان السوفيتى تنصيب جورباتشوف رئيسا للاتحاد السوفيتى ، وتعيين الزعيم الروسى بوريس يلتسين قائدا عاما للقوات المسلحة السوفيتيه ، واقال وزير الدفاع السوفيتى المريشال ديمترى يازوف من منصبه ، ورئيس جهاز المخابرات فلاديمير كريوتشكوف .

ـ اتهم كثير من النواب فى البرلمان الروسى الحزب الشيوعى بأنه وراء الانقلاب .

ـ تم رفع الرقابة عن وسائل الاعلام السوفيتيه .

٢٢ اغسطس ١٩٩١ :

ـ اعتقلت السلطات السوفيتية سته من قادة الانقلاب الفاشل هم : جينادى يانايف قائد المحاولة ، فلاديمير كريوتشكوف رئيس جهاز المخابرات السابق ، ديمترى يازوف وزير الدفاع السابق ، فالنتين بافلوف رئيس الوزراء السابق ، السكندر تيزياكوف رئيس اتحاد مشروعات الدولة ، واوليج باكلانوف مسئول الصناعات العسكرية . وقد انتحر وزير الداخلية بوريس بوجو ، العضو السابع فى قيادة الانقلاب لحظه القبض عليه فى منزله .

ـ ذكر يلتسين ، رئيس جمهورية روسيا ، ان رئيس البرلمان السوفيتى ، اناتولى لوكيانوف ، كان هو القوة الرئيسية وراء الانقلاب واضاف ان كل زعماء الجمهوريات السوفيتية الذين ساندوا الانقلاب يجب استبدالهم وانه قد تم التوقيع على مرسوم باقالتهم .

ـ فى اول موقف علنى من جانب الحزب الشيوعى منذ بدء الانقلاب ، اعلن عضو المكتب السياسى الكسندر زازوخوف ان اللجنه المركزية للحزب لم يكن لديها علم مسبق بخطط خلع جورباتشوف . وزعم ان اعضاء اللجنه المركزية علموا بالانقلاب فقط من وسائل الاعلام وانهم سعوا من البداية الى اجراء اتصال بجورباتشوف كما اصدرت امانه الحزب الشيوعى بيانا يندد بالمتآمرين ودعا الى النظر فى استمرار عضويتهم فى اللجنه المركزية والحزب .

ـ تعهد الرئيس جورباتشوف بتطهير الحزب الشيوعى من القوى الرجعية واعاده اصطفاف القوى السياسية . واشاد بالدور الذى لعبه الرئيس الروسى يلتسين وشعب روسيا فى مقاومة الانقلابيين .

ـ اعلن جورباتشوف انه سيلتقى مع رؤساء ٩ جمهوريات لاجراء مباحثات بشأن معاهدة الاتحاد الجديدة فى حين يرى قادة دول البلطيق الثلاث أن تأييد الرئيس الروسى يلتسين لاستقلالهم يفتح طريقا واسعا امامهم لتحقيق تطلعاتهم .

ـ انسحبت القوات السوفيتية من مبنى التلفزيون الليتوانى الذى احتلته فى يناير الماضى وقرر برلمان لاتفيا الاستقلال عن الاتحاد السوفيتى .

٢٣ اغسطس ١٩٩١ :

ـ طلب الرئيس السوفيتى جورباتشوف من حكومته الاستقالة واعفى وزير الخارجية بيسمرتنيخ من منصبه ، وتم تعيين وزيرين للدفاع والداخلية ورئيسا للمخابرات ، وبدأ جورباتشوف حملة واسعة لتطهير الحزب والقيادات العسكرية والامنية والاعلامية وحكومات عدد من الجمهوريات من جميع الشخصيات التى ايدت الانقلاب غير الشرعى او اتخذت منه موقفا سلبيا .

ـ اعلن الرئيس جورباتشوف انه اتفق مع يلتسين رئيس روسيا الاتحادية على تشكيل حكومة ائتلافية ، فيما وصف بأنه يتضمن ترتيبا للمشاركة فى السلطه .

حيث يقوم يلتسين باختيار الوزراء المسئولين عن مسائل الامن .

واتفق الرئيس ـ اوصت لجنة الرقابة فى الحزب السوفيتى بطرد منظمى الانقلاب ، وطلبت تشكيل لجنه تحقيق مهمتها دراسة موقف اعضاء الحزب خلال الايام الثلاثة .

ـ اعلن يلتسين انه اصدر قرارا بوقف نشاط الحزب الشيوعى فى روسيا ، وانه قرر اغلاق مقر اللجنه المركزية للحزب فى موسكو ، وطلب منع نشاطات الحزب فى الجيش وجهاز المخابرات ، واقفال جميع مقراته مع ست من الصحف الشيوعية فى روسيا . وعزل المدير العام لوكالة « تاس » والمدير العام لوكالة « نوفوستى » فى حين ابدى جورباتشوف اعتراضه على حظر نشاط الحزب وقال انه من الخطأ اتهام جميع اعضاء الحزب بأنهم متواطئون ، وابدى استعداده ليقدم من يثبت ادانتهم للمحاكمة .

ـ وافق جورباتشوف على اغلاق مقر اللجنه المركزية للحزب فى موسكو بسبب التقارير التى تواترت عن وجود بعض الانشطة المريبة داخل المقر .

ـ قرر البرلمان الليتوانى حظر نشاط الحزب الشيوعى فى ليتوانيا .

كما فرض الحظر على الحزب الشيوعى فى لاتفيا وتمت مصادره ممتلكاته وتجميد حساباته المصرفية .

ـ استقال نور سلطان نزار بابيف ، رئيس جمهورية كازاخستان ، من عضوية المكتب السياسى واللجنه المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى . وقد قرر وقف نشاط الهياكل التنظيمية للاحزاب السياسية فى هيئات الادعاء العام والاستخبارات والداخلية والعدل والقضاء والجمارك كما انسحب رئيس اوزبكستان من المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى ، واصدر رئيس طاجيكستان قرارا مماثلا .

ـ اوضح جورباتشوف ان الانقلاب فشل لرفض الجيش الامتثال لاوامر المتمردين ، وان القوات الخاصة بمكافحة الارهاب التابعة للاستخبارات كان ينبغى ان تكون القوة الضاربة لكنها رفضت تنفيذ الاوامر .

٢٤ اغسطس ١٩٩١ :

ـ استقال الرئيس السوفيتى جورباتشوف من منصب رئيس الحزب الشيوعى واوصى بحل اللجنة المركزية للحزب الشيوعى . وامر كذلك بمصادرة كل ممتلكات الحزب وحظر نشاطه داخل القوات المسلحة وقوات الأمن السرية .

كما وقع مرسوما يخول للمجالس المحلية الاستيلاء على ممتلكات الحزب الشيوعى .

ـ أصدر يلتسين ، رئيس روسيا الاتحادية ، قرارا بالاستيلاء على جميع وثائق كلا من الحزب الشيوعى السوفيتى وجهاز المخابرات فى جمهورية روسيا .

ذلك فى الوقت الذى أصدرت فيه لجنة الرقابة المركزية للحزب الشيوعى بيانا ادانت فيه محاولة الانقلاب وقررت فصل القائمين بها من الحزب .

ـ أعلنت جمهوريتا استونيا وليتوانيا حظر نشاط الحزب الشيوعى ، وقرر برلمان جمهورية لاتفيا حظر نشاط الحزب الشيوعى ، فى حين طالب أكثر من خمسين شخصا فى جمهورية اذربيجان باستقالة رئيسها لتأييده للانقلاب الفاشل .

ـ برلمان اوكرانيا يعلن استقلالها عن الاتحاد السوفيتى . ووقع الرئيس الروسى يلتسين مرسوما اعترف فيه باستقلال استونيا ولاتفيا البلطيقيتين ، ودعا الرئيس السوفيتى جورباتشوف أن يحذو حذوه .

٢٥ اغسطس ١٩٩١ :

ـ انتحر مستشار الرئيس السوفيتى للشئون العسكرية ، المارشال سيرجى أخرومييف ، بعد أن ثبت تعاونه مع الانقلابيين .

وكلف الرئيس السوفيتى جورباتشوف رئيس وزراء روسيا ، ايفان سيلاييف ، تشكيل حكومة سوفيتية جديدة .

ـ أعلن ان الرئيس جورباتشوف وافق على حق جمهوريات بحر البلطيق الثلاث ، لاتفيا واستونيا وليتوانيا ، فى اعلان استقلالهما .

فى الوقت الذى أعلنت فيه جمهورية روسيا البيضاء استقلالها عن الاتحاد السوفيتى كما اعلنت كلا من جمهوريتا اوكرانيا ومولدافيا استقلالهما .

وفى منغوليا وارمينيا قامت مظاهرات ضخمة تطالب بحل الحزب

الشيوعي .
ـ وقعت مجموعة من اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي على بيان ادانت فيه دور الحزب في الانقلاب وفشله في حماية الدستور ، وانه خلق المناخ المعنوي والسياسي لتدبير وتنفيذ الانقلاب . وطالب الموقعون على البيان ان يعلن الحزب الشيوعي عن حل نفسه واعطاء الفرصة لاعضائه لتقرير مصيرهم السياسي .
ـ استقال رئيس البرلمان في روسيا البيضاء اثر تعرضه لانتقادات من اعضاء برلمان جمهوريته لانه لم يتخذ موقفا واضحا في معارضته للانقلاب .

٢٦ اغسطس ١٩٩١ :
ـ أعلن جورباتشوف ان الانقلاب ابرز ضرورة اجراءات عاجلة اهمها توقيع معاهدة الاتحاد الجديدة . واضاف الرئيس السوفيتي ان الجمهوريات التي لا ترغب في الانضمام للمعاهدة يكون لها الحق في اجراء انتخابات حرة ، وانه سيبدأ مفاوضات مع تلك الجمهوريات بعد توقيع المعاهدة .
ـ اوصت الامانة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي اللجنة المركزية للحزب بحل نفسها .
ـ استقال رئيس البرلمان السوفيتي لوكيانوف بعد اتهامه بالتعاون مع الانقلابيين .
ـ اكد وزير الدفاع السوفيتي انه سيتم استبدال غالبية اعضاء القيادة العسكرية للاتحاد السوفيتي ، وأضاف بأن الجيش السوفيتي الجديد سوف يلتزم بالدستور السوفيتي .
ـ أعلن برلمان روسيا البيضاء انه اقر قانونا باستقلال روسيا البيضاء عن الاتحاد السوفيتي . في حين قررت جمهورية أوزبكستان التحرك نحو الاستقلال بعد أن امر رئيسها البرلمان بمناقشة قرار الاستقلال ، وقد أعلنت كلا من ليتوانيا ولاتفيا واستونيا بدء اصدارهم لتأشيرات الدخول وتصاريح السفر . كما أعلنت جمهورية اوكرانيا وقف نشاط الحزب الشيوعي الأوكراني وتجميد أرصدته .
ـ أعلنت جمهورية روسيا الاتحادية انها تحتفظ بحقها في مراجعة حدودها مع أي جمهورية تقرر الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي .

٢٧ اغسطس ١٩٩١ :
ـ هدد الرئيس السوفيتي جورباتشوف بالاستقالة من منصبه اذا تفكك الاتحاد السوفيتي نتيجة مطالب الجمهوريات بالاستقلال ، وما لم يتم الاتفاق على معاهدة اتحاد جديدة .
وتمسك جورباتشوف بأنه على الجمهوريات التي تريد الانفصال ان تسلك الطريق الدستوري لذلك .
ـ أعلن جورباتشوف ان بيان جمهورية روسيا بصدد مسالة الحدود بين الجمهوريات قد اسيء فهمه ، لانه في اطار الاتحاد القديم لم تكن مسالة الحدود مطروحة في حين تصاعدت مخاوف الجمهوريات اثر قرار اصدره رئيس الوزراء السوفيتي باسناد مسئولية وزارات هامة مثل المال والتجارة والعلاقات الاقتصادية وبنك الدولة الى مسئولين في روسيا الاتحادية .
ـ دعا نائب اوكرانيا في البرلمان السوفيتي روسيا الى الغاء بيانها وحذر من الطمع بأراضي الاخرين . في حين استقال نائب ارمينيا من البرلمان واتهم الرئيس الروسي يلتسين بأنه متطرف بلشفي .
ـ اعترفت الدول الاثنى عشر الاعضاء في المجموعة الاوربية باستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث ، في حين أعلنت مولدافيا استقلالها واعترفت بها رومانيا .

٢٨ اغسطس ١٩٩١ :
ـ أمر الرئيس السوفيتي جورباتشوف بحل قيادة جهاز أمن الدولة (كي . جي . بي) وبنقل القوات التابعة له الى وزارة الدفاع . وحذر جورباتشوف الرئيس الروسي يلتسين من انه يجب ان يخضع للقانون السوفيتي ويلتزم به . في الوقت الذي أصدر فيه يلتسين أوامره بالا يتم تنفيذ عمليات التبادل التجاري الدولي للاتحاد السوفيتي الا بعد موافقة جمهوريته . وقد تراجع يلتسين عن هذا القرار بعد تحذير جورباتشوف .
ـ قرر البرلمان السوفيتي حجب الثقة عن حكومة فالنتين بافلوف ، فيما شكلت لجنة لادارة الاقتصاد الوطني برئاسة رئيس الوزراء الروسي وتضم ممثلين من ١٢ جمهورية ومراقبين عن جمهوريات البلطيق .
ـ توجه وفد سوفيتي وروسي الى جمهورية أوكرانيا ، في حين اكد رئيس أوكرانيا أن الجمهوريات السوفيتية تشعر بالقلق من تحذير روسيا الاتحادية بعدم السماح للجمهوريات التي يوجد بها عدد كبير من السكان الروس بالانفصال . وقد اعلن الرئيس الروسي يلتسين ان اوكرانيا قررت نقل اسلحتها النووية الى جمهورية روسيا الاتحادية .
ـ أعلنت جمهورية اذربيجان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي .
وأبلغ وزير الدفاع السوفيتي الجديد رئيس ليتوانيا ان قوات الامن سيتم سحبها من جمهوريات البلطيق .
ـ استدعت القيادة السوفيتية ثلاثين سفيرا للتشاور بعدما أتخذوا مواقف متعاطفة مع الانقلابيين .

٢٩ اغسطس ١٩٩١ :
ـ رفض البرلمان السوفيتي الموافقة على تعيين خمس شخصيات تنتمي الى حركة الاصلاح الديمقراطي التي يتزعمها وزير الخارجية السابق شيفرد نادزة ، كأعضاء في مجلس الامن الوطني .
ـ قرر البرلمان وقف نشاط الحزب الشيوعي السوفيتي في جميع انحاء البلاد . وأعلن سحب سلطات الطوارىء الخاصة من الرئيس السوفيتي جورباتشوف في حين اقال الرئيس جورباتشوف اثنين من كبار مسئولي الامن في المخابرات السوفيتية .
ـ اتفقت جمهوريتا روسيا الاتحادية واوكرانيا على اقامة تحالف اقتصادي وعسكري مؤقت بينهما ، ودعت باقي الجمهوريات الى اقامة نظام جماعي على اساس من التكافؤ .
ـ قرر الحزب الشيوعي في اوزبكستان الانفصال عن الحزب الشيوعي السوفيتي استدعاء ممثليه في الهيئات المركزية للحزب .

٣٠ اغسطس ١٩٩١
ـ أعلنت جمهورية اذربيجان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي ، في حين وقعت جمهوريتا كازاخستان وروسيا الاتحادية اتفاقا لاحترام الحدود القائمة بينهما وطالبتا بتشكيل « أسرة الدول الحرة ذات السيادة ، بدلا من الاتحاد السوفيتي .
ـ أصدر رئيس جمهورية كازاخستان مرسوما باغلاق موقع التجارب النووية السوفيتية الموجود بها ، وطالب رئيس أوكرانيا الاتحاد السوفيتي بنقل الاسلحة النووية من أراضي أوكرانيا ، في الوقت الذي تتجه فيه أوكرانيا لانشاء جيش خاص بها .
ـ اصدر البرلمان السوفيتي قرارا باتخاذ الاجراءات لحماية اعضائه ضد التفتيش والملاحقة التي تقوم بها سلطات التحقيق الروسية .
ـ تم اعتقال اناتولي لوكيانوف ، رئيس البرلمان السوفيتي المستقيل ، بتهمة الخيانة العظمى لدوره في الانقلاب .
ـ رفض البرلمان السوفيتي الأسماء التي اقترحها جوربا تشوف لعضوية مجلس الامن ، وهم : أدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السابق ، اناتولي سويتشاك عمدة لينجراد ، جرفاييل بوبوف عمدة موسكو ، وياكوفليف المستشار السابق لجوربا تشوف ، في حين وافق البرلمان على رؤساء الجمهوريات التسع التي توافق على البقاء في الاتحاد السوفيتي .

٣١ اغسطس :
ـ أعلنت جمهوريتا اوزبكستان وقيرغيزستان استقلالهما عن الاتحاد السوفيتي . وأكد رئيس جمهورية أوزبكستان رفضه لهيمنة جمهورية روسيا الاتحادية على باقي الجمهوريات ، في حين أكد رغبته في توقيع معاهدة الاتحاد الجديد على أساس كونفيدرالي لدول مستقلة .
ـ اوصى البرلمان السوفيتي الرئيس جوربا تشوف بتشكيل حكومة ائتلافية من قادة الجمهوريات الأخرى ، في حين تنسق الجمهوريات

فيما بينها لتشكيل كيان جديد يحل محل الاتحاد السوفيتي .

ـ قررت وزارة الدفاع السوفيتية الغاء كافة الهياكل السياسية فى الوحدات والمدارس العسكرية والمنظمات والمنشآت التابعة للوزارة . وصرح وزير الدفاع بأنه ستتم اعادة تنظيم صفوف القوات المسلحة السوفيتية .

ـ اجتمع وزراء الاقتصاد فى الجمهوريات السوفيتية الـ ١٥ لبحث وسائل تحول دون ان يؤدى التفكك السياسى الى تدمير الاقتصاد .

اول سبتمبر ١٩٩١ :

ـ أعلن الرئيس السوفيتى جوربا تشوف أنه يعتزم الاستقالة من منصبه ، كما أكد على قبوله لاستقلال جمهوريات البلطيق الثلاث .

ـ بدأ زعماء الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر مباحثات فى موسكو لبحث صياغة معاهدة اتحاد جديدة .

٢ سبتمبر ١٩٩١ :

ـ اعلن رئيس كازاخستان امام مؤتمر نواب الشعب عن اقتراح من الرئيس السوفيتى جوربا تشوف وقادة ١٠ جمهوريات باجراء تغييرات جذرية فى الدستور وادارة البلاد بصورة مشتركة واجراء انتخابات عامة .

وقد وافق على هذا الاقتراح كل من روسيا الاتحادية واوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء واوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانيا وارمينيا واذربيجان ، فى حين امتنعت جورجيا برغم اشتراكها فى المناقشات . اما ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ومولدافيا ، فقد قاطعت هذه المداولات .

ـ قرر التكتل البرلمانى لروسيا الاتحادية تأييد المقترحات وهدد بالانسحاب ما لم يتخذ المؤتمر قرارا بنفس المعنى ، فى حين عارض قادة الجناح اليمينى المتشدد تلك المقترحات .

ـ وجهت رسميا الى قادة الانقلاب الفاشل تهمة الخيانة العظمى .

٣ سبتمبر ١٩٩١ :

ـ أعلنت الاقلية الروسية المقيمة بمنطقة الدنستر فى مولدافيا انفصالها عن جمهورية مولدافيا ، فى حين اعلن زعماء اقليم ناجورنو كاراباخ عن تكوين جمهورية ارمينية مستقلة منفصلة عن جمهورية اذربيجان التى رفضت هذا الاعلان .

ـ أعلن رئيس روسيا الاتحادية ، بوريس يلتسين ، عن تأييده لتحول الاتحاد السوفيتى الى توافق حر لدول ذات سيادة ، وتعهد بأن روسيا لن تهيمن على الاتحاد الجديد المقترح .

ـ أكد ادوارد شيفرنادزة ، زعيم حركة الاصلاحات الديمقراطية ، ان الديمقراطيين يقفون الى جانب الرئيس جوربا تشوف وسيواصلون دعمهم له برغم كل الأخطاء التى وقع فيها .

ـ اندروى ميدفيديف ، المتحدث باسم كتلة الشيوعيين فى البرلمان ، أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى لم تتخذ قرارا بحل نفسها ، وطالب بالسماح للشيوعيين بان يعملوا علنا .

٤ سبتمبر ١٩٩١ :

ـ وافق مؤتمر نواب الشعب على الاطار العام للهياكل الجديدة للسلطة وادارة الدولة خلال الفترة الانتقالية بتشكيل مجلس نيابى تشريعى ، ومجلس للدولة ، وادارة للاقتصاد ، لكنه رفض المصادقة على القانون الخاص بذلك لاجراء مزيد من المناقشات .

ـ افاد نواب من مؤتمر نواب الشعب ان القيادة الروسية وجهت برقيات الى نواب روسيا تتضمن احتمال عقد دورة استثنائية للبرلمان الروسى من أجل اعلان استقلال الجمهورية الروسية فى حالة عدم تبنى المقترحات باقامة كونفدرالية جديدة فى مؤتمر نواب شعب الاتحاد السوفيتى .

ـ أعلن الرئيس السوفيتى جوربا تشوف انه توصل الى اتفاق مع زعماء الجمهوريات ومساعديين برلمانيين على خطة ترمى الى تغييرات جذرية فى دستور البلاد .

ـ ذكرت وكالة « تاس » أن الاتحاد السوفيتى أيد طلبات جمهوريات البلطيق الثلاث ، ليتوانيا ولاتفيا واستونيا ، بالانضمام الى الامم المتحدة .



التعاون

مجلة فصليـة فكـريـة شاملة محكّمـة تصدر عن الشئـون الاعـلاميـة
بالامــانـة الـعــامـة لمجلس الـتعــاون لدول الخليـج العــربيــة

صدر العدد الأول في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - ينـاير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية بصورة عامة .
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية .
- تشمـل على بحث أو دراسـة محكمـة تثرى بتعليقـين لبـاحثـين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان/ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ اصدارات الامانة العـامـة/ يوميـات مجلس التعـاون/ ببليـوغـرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون .

يحررها نخبة من الباحثين والمتخصصين

كما يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة .

المشرف العام
الدكتور / عبدالله الجاسر

الامانة العامة - ص. ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ هاتف ٤٨٨٠٤١٢



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- **Ahmad Youssef Al Karie**

Editorial Assistants :

- **Nabya Asfahany**
- **Sawsan Hussein**

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

CONTENTS

AL-SIASSA AL-DAWLYA

106

October 1991

الثمن ١٥٠ قرشاً

مطابع الأهرام بكورنيش النيل